رسلان حسبولاتوف

المواجهة الدامية

شهادة للتاريخ عن انهيار الاتحاد السوفيتى

ترجمة: د. أبوبكر يوسف



مركز الأهرام للترجمة والنشر

رسلان حسبولاتوف

المواجهة الدامية

شهادة للتاريخ عن انهيار الاتحاد السوفيتى

ترجمة: د. أبوبكر يوسف

الطبعة الأولى
١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون : ٥٧٨٦٠٨٣ - فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣

المحتويات

الصفحة

مقدمة

الطبعة العربية

عندما كنت أشغل منصبا رفيعا فى الدولة الروسية ، وهو منصب رئيس البرلمان الروسى ، قمت بأداء واجبى بأمانة أمام هذه الدولة وشعبها ودستورها . وقد توليت رئاسة البرلمان فى فترة عصيبة حرجة تضافرت فيها أعمال القادة السياسيين الرعناء مع المصاعب الموضوعية التى واجهتها البلاد ، مما أدى إلى انهيار الدولة السوفيتية الكبرى ، التى كانت تمثل إمبراطورية .

وباعتبارى عالما وخبيرا فى الاقتصاد والقانون فقد كنت أعرف جيدا جوانب الضعف والقوة فى الإمبراطورية السوفيتية . وجاءت مأساة شعبى الشيشانى الفاجعة لتضيف إلى معارفى النظرية خبرة عملية . ففى عام ١٩٤٤ ، وفى صقيع فبراير القارس ، وضع شعبنا كله من الشيشان والإنجوش ، تحت تهديد رشاشات زبانية الجلاد بيريا ، فى آلاف عربات الشحن بالسكك الحديدية ونفى إلى سيبيريا وكازاخستان وبرارى آسيا الوسطى . وخلال ١٣ عاما من التشريد هلك أكثر من نصف الشعب . وهكذا عرفت مع بداية إدراكى للعالم ما معنى الظلم الذى ارتكبه النظام الحزبى السياسى السوفيتى آنذاك .

ولكنى لم أحمل ضغينة لا للدولة ولا للشعب الروسى ، وعملت فى الحقل العلمى عالما فى الاقتصاد والسياسة ، ووضعت حوالى ٣٠ كتابا ، وأشرفت على تأهيل عدد كبير من الإخصائيين الشبان من جميع جمهوريات الاتحاد السوفيتى والبلدان الأخرى ومن بينها البلدان العربية . وقد أفدت كثيرا من هذه المعارف عندما توليت رئاسة البرلمان الروسى ، وأصبحت مهمتنا الرئيسية هى صياغة وإصدار القوانين بعد أن تم إلغاء القرارات الحزبية التى كانت سائدة قبلا وكانت تحل محل القوانين .

وخلال أداء هذه المهمة الشاقة كنت من أشد أنصار سلطة الشعب والحكم الديمقراطى . فقد كانت روسيا على مدى قرون دولة ديكتاتورية أو شبه ديكتاتورية تحكمها فئة ضيقة من أصحاب الامتيازات ، وكان ذلك الوضع سائدا فى ظل القيصرية وتحت حكم الحزب الشيوعى . وقد حاولنا من خلال القانون إرساء دعائم المساواة والعدالة والشرف فى إدارة الدولة .

إن الدولة الروسية هى دولة متعددة القوميات ، وعلى مدى القرون عاش فيها المسيحيون فى وئام مع المسلمين الذين يزيد عددهم الآن على ٢٠ مليون شخص . ومن خلال قيادتى للبرلمان فى بلد مثل هذا ، وبمعرفتى الجيدة بشعوبه ، حاولت أن أؤثر على

عملية إعادة تنظيم الدولة وإصلاحها بحيث تتوافر الحرية الداخلية لشعوبها ووحدتها . وقد وقفت فى بعض الأمور ولم أوفق فى البعض الآخر . ولكنى أعتقد أنه كان بوسعى أن أحقق الكثير لو لم يتعرض البرلمان الذى كنت أرأسه للحل بالقوة ويلقى بى فى السجن ، الذى قضيت فيه ١٥٤ يوما .

وإثر خروجي من السجن كتبت هذا الكتاب الذى أضعه بين يدى القارىء العربى ليحكم بنفسه على ما جاء فيه .

رسلان حسبولاتوف

الفصل الأول

الاتحاد السوفيتى ـ روسيا : التحول

أفول الاتحاد السوفيتى والصراع السياسى :

ليس من باب المصادفة أن أبدأ تحليلى للانقلاب الذى وقع وهلاك الديمقراطية البرلمانية الروسية من « تفكيك » الاتحاد السوفيتى . فالصلة هنا مباشرة وواضحة للكثيرين . فالرغبة فى الاستحواذ على السلطة الكاملة ، ولو على حساب انهيار الاتحاد السوفيتى ، كانت مبررا للحكام الحاليين لإصدار الحكم بالإعدام على الاتحاد السوفيتى فى « غابة بيلوفيجسكايا » فى ٨ ديسمبر ١٩٩١ . ونفس هذه الرغبة هى التى دفعتهم إلى إرسال الدبابات إلى ساحة البرلمان وإطلاق النار على الديمقراطية الروسية الوليدة فى أكتوبر ١٩٩٣ .

وخلال السنوات القليلة التى مضت على هذا الحدث صدر الكثير من الكتب ونشر العديد من المقالات حول انهيار الاتحاد السوفيتى . ومع ذلك يسود انطباع بأنه كلما كتب المزيد من الكتب حول هذه المسألة ازدادت غموضا واستغلاقا على ذهن القارىء العادى . ويتساءل الكثيرون فى روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا وكازاخستان وغيرها : لماذا انهار الاتحاد السوفيتى ؟ ومن المسؤول عن ذلك ؟ وأتلقى أنا شخصيا مئات الرسائل التى تتضمن هذه الأسئلة .

وفى رأيى أنه كانت ثمة أسباب موضوعية وذاتية لما حدث ، كما أنى أعتبر أنه لم يكن من المحتم أن تفضى الأسباب الموضوعية إلى انهيار هذه الدولة العظمى لو أن السلطات الاتحادية سارعت إلى اتخاذ خطوات حازمة ومدروسة وسريعة . ولكن ردود أفعالها كانت ضعيفة ومتخاذلة إزاء المشاكل التى أدت إلى تفاقم عمليات التجزئة وساعدت على تدهور هيبة الدولة .

وفى عداد الأسباب الموضوعية للانهيار أضع الاتجاهات السلبية التى انتشرت فى الاتحاد السوفيتى فى النصف الأول من الثمانينيات . فقد اتضح وجود تخلف تقنى هائل ، كانت له انعكاساته المباشرة على الوضع الاقتصادى . فأعباء المجمع الصناعى الحربى ، وتخصيص موارد ضخمة لإنتاج معدات حربية باهظة ، وتكاليف البرامج الفضائية - العسكرية ، أدت إلى استنزاف صناعة الآلات والصناعات الخفيفة وصناعة الأغذية والزراعة . وازدادت المتاعب المادية للعاملين ، وظهرت مؤشرات ملحوظة على تدهور مستوى المعيشة عما كان عليه فى السابق ، وهبطت القيمة الفعلية للروبل بعد أن كان يمثل

ضمان الاستقرار طوال العقود السابقة . وازدادت حدة مشكلة الإسكان بانخفاض عدد المساكن التى تشيدها الدولة .

وأنزلت الحرب فى أفغانستان ، التى استمرت تسع سنوات ، ضربة شديدة بالاقتصاد السوفيتى ، إذ التهمت موارد هائلة وغذت الغليان الصامت فى المجتمع ، والذى أخذ يعرب بنبرة متصاعدة عن السخط على الأوضاع القائمة . ومع ذلك فلم يكن ثمة ما يشير إلى قرب وقوع الكارثة . وعندما وصل ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة فى ربيع عام ١٩٨٥ قوبلت سياسته بالترحاب والتأييد من الغالبية العظمى من السكان فى الاتحاد السوفيتى . وكان المثقفون والعلماء من أكثر المتحمسين لأفكار جورباتشوف . ولأول مرة منذ عقود طويلة أتيحت لنا ، نحن العلماء ، إمكانية التعبير عن أفكارنا العلمية بشأن تنمية البلد ، خاصة فى الشؤون الاقتصادية . وقد أصبحت مستشارا للشؤون الاقتصادية فى حكومة نيكولاى ريجكوف(*) ، وقدمت للحكومة ، مع غيرى من الزملاء الاقتصاديين ، مشاريع قرارات حكومية ، ومشاريع قوانين مثل القانونين الشهيرين « حول التعاونيات » و« حول الايجار » وغيرهما من القوانين التى اعتبرت آنذاك أكثر من ثورية بل ومن قوانين السوق الرأسمالية .

وأعتقد أن جورباتشوف وريجكوف كان لهما فضل كبير بسعيهما إلى إشراك العلماء فى عملية الاصلاح . فقد كان بين العلماء ، خاصة علماء الاقتصاد ، كثير من الخبراء الذين توصلوا منذ زمن طويل إلى اقتناع بضرورة إجراء تغييرات جذرية ، وبأهمية الملكية الخاصة وجدوى الاقتصاد المختلط . وكانوا على معرفة جيدة بخبرة دول الغرب والشرق والعالم العربى ذات وتائر التنمية السريعة ، كما كانوا من أنصار الاستفادة الخلاّقة من الخبرات الايجابية لشتى النظم السياسية العالمية ، إذا كان ذلك يساعد فى تنمية الاقتصاد وحل المشاكل الاجتماعية .

ويمكن القول بثقة إن تلك الفترة كانت فترة التوقعات الرومانسية لتحولات سريعة وسعيدة . وكانت الديمقراطية والعلانية (جلاسنوست) تساعدان على ذلك . ففى هذا المجال كانت إنجازات جورباتشوف ملموسة وحقيقية . وانهالت الإذاعة والتليفزيون والصحافة بالنقد الشديد على السلطات الحزبية والحكومية ، مطالبة بإنجازات فورية .

وشرع جورباتشوف فى تنفيذ « ثورة الكوادر » ، فعزل رؤساء اللجان الحزبية فى الجمهوريات الاتحادية وذات الحكم الذاتى والمقاطعات والنواحى ، ومديرى المؤسسات والوزراء ورؤساء المدن والمراكز وعين آخرين فى مناصبهم بحجة أنهم « يقفون ضد البيريسترويكا » . وبدأت المشاحنات داخل اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى التى

(*) رئيس الوزراء فى عهد جورباتشوف .

كان يرأسها جورباتشوف . وأطلقت الصحافة على بعض أمناء اللجنة المركزية صفة « المحافظين » وانتقدتهم بلا هوادة وطالبت بإقالتهم ، بينما أصبح زملاء جورباتشوف الآخرون من المحبوبين لدى الصحافة ، واستحقوا منها صفة « المفكرين العصريين » . وكشف كثير من الصحفيين ، الذين تخلصوا من قيود الرقابة ، عن قسوة بالغة وانعدام التهذيب ، وانهالوا بضراوة على من كانوا يعتبرونهم « أصحاب أفكار خاطئة » .

وفى تلك الأثناء لم تتقدم الأمور فى الميدان الاقتصادى ، وغرقت القرارات فى بحر من الجدال اللانهائى . وفى مايو ١٩٨٦ اتخذ إجراء أدى إلى انهيار النظام المالى النقدى تقريبا . فقد أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى والحكومة قرارا بمكافحة تعاطى المشروبات الكحولية . وكانت هذه المشكلة مشكلة خطيرة بالفعل بالنسبة لروسيا والجمهوريات الاتحادية الأخرى ، نظرا لأن غالبية السكان كانت تتعاطى المشروبات الكحولية . إلا أن الإجراءات التى نص عليها القرار كانت عاجزة عن حل هذه المشكلة ، فى حين أنزلت ضربة قاصمة بالميزانية المضعضعة وبالموارد المالية التى انخفضت بنسبة تزيد على الثلث . وإزاء القيود التى فرضت على بيع واستهلاك المشروبات الكحولية نشط المنتجون والتجار السريون ، وانتشر تعاطى المخدرات ، خاصة بين الشباب والمراهقين ، وكسب منتجو الكحول السريون مبالغ طائلة شكلت فيما بعد الأساس المادى لظهور الإجرام المنظم ونموه فى الاتحاد السوفيتى بوتائر سريعة .

بيد أن العملية الديمقراطية واصلت سيرها . وفى عام ١٩٨٩ أجريت انتخابات البرلمان السوفيتى الجديد الذى أصبح ميخائيل جورباتشوف رئيسا له . وكانت تلك بالفعل خطوة قوية فى اتجاه الديمقراطية . إلا أن هذا البرلمان غرق منذ اللحظة الأولى فى الخلافات والمشاحنات . وبدلا من التركيز على مشاكل البلد أخذ ممثلو النخبة المثقفة ، الذين كان من المفروض أن يساعدوا جورباتشوف ، يكيلون له النقد ويتهمونه « باللاديمقراطية » ، ويطالبون بإدخال تعديلات فورية على دستور الاتحاد السوفيتى ، ويفرضون مناقشات طويلة تصرف الانتباه عن القضايا الأساسية التى كانت تتطلب معالجة سريعة . ولست أدرى لماذا لم يشأ عالم كبير مثل الأكاديمى أندريه سخاروف(*) أن يرى المشاكل الحقيقية ، وفى اعتقادى أنه لم يتصور مدى خطورة الوضع الذى نشأ فى روسيا . وبعد وفاته بفترة قليلة ، نشر مشروع الدستور الجديد للاتحاد السوفيتى الذى وضعه سخاروف وسماه « مشروع دستور الجمهوريات السوفيتية الأوراسيوية » . والناظر إلى هذا المشروع يرى أن سخاروف لم يكن يسعى لا إلى هدم الاتحاد السوفيتى ولا إلى تغيير النظام السوفيتى .

(*) عالم الفيزياء الشهير المعارض .

وتقدم نواب البلطيق فى جلسات هذا البرلمان ، الأخير فى عمر الاتحاد السوفيتى ، باقتراحين كان لهما أسوأ الأثر . كان الاقتراح الأول يطالب بمنح الاستقلال الاقتصادى لجمهوريات البلطيق : لاتفيا ولتوانيا واستونيا . وبدلا من تلبية هذا المطلب بسرعة وقفل باب النقاش ، وقف جورباتشوف مترقبا ، وهاجم النواب الشيوعيون نواب البلطيق واتهموهم بالتعصب القومى والسعى إلى هدم الاتحاد السوفيتى . ولما كانت الجلسات تذاع كلها بالتليفزيون على العالم أجمع ، فقد أثارت الإهانات الموجهة إلى ممثلى البلطيق غضب الأهالى هناك فاندلعت مظاهرات الاحتجاج على « البرلمان السوفيتى الرجعى » فى عواصم البلطيق : ريجا وفلنوس وتالين .

أما الاقتراح الثانى لنواب البلطيق فطالب بعقد معاهدة جديدة ، نظرا لأن المعاهدة التى قام عليها الاتحاد السوفيتى عام ١٩٢٢ لم يوقعها ممثلو جمهوريات البلطيق الذين لم ينضموا إلى الاتحاد السوفيتى إلا فى عام ١٩٣٩ . وتجاهل هؤلاء النواب أن هذه المعاهدة لم يعد لها مفعول قانونى ، إذ أنها أصبحت متضمنة فى الدستور السوفيتى . ولكن جورباتشوف ، لدهشة خبراء القانون والسياسيين ، تبنى هذا الاقتراح ، وراح يتحدث عن ضرورة صياغة « معاهدة اتحادية جديدة » . ومن وجهة النظر القانونية كان ذلك يعنى أن أعلى سلطة فى الاتحاد السوفيتى تشكك فى شرعية الدستور السوفيتى وفى الاتحاد السوفيتى ذاته . وهذا تناول غريب ، أو هو خراقة مذهلة ، وظل ذلك بالنسبة لى لغزا غامضا من ألغاز جورباتشوف . ففى واقع الأمر أمضى جورباتشوف الفترة الباقية من عمر الاتحاد السوفيتى فى مناقشة وبحث شتى مشاريع هذه المعاهدة الاتحادية .

وسرعان ما فتر حماس زعماء البلطيق لهذه الفكرة ، فركزوا جهودهم على السعى للحصول على الاستقلال الكامل والخروج من الاتحاد السوفيتى ، بينما ظلت فكرة المعاهدة الاتحادية الجديدة قائمة وتمارس فعلها فى زعزعة أركان الاتحاد السوفيتى . وانصرف الجميع عن القضايا والمصاعب الاقتصادية والاجتماعية وطرق الخروج من الأزمة الداخلية وانكبوا على مناقشة هذه المعاهدة المزعومة .

وتفاقم الوضع الداخلى بخروج الجماهير الساخطة على الأوضاع الاجتماعية إلى شوارع المدن الكبرى وعواصم الجمهوريات الاتحادية . وخلال عامى ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ عمت المظاهرات عواصم جمهوريات البلطيق وأوزبكستان وكازاخستان وأذربيجان وأرمينيا وجورجيا . واستخدمت القوات المسلحة فى التصدى لبعض هذه المظاهرات ، كما حدث فى تالين وباكو وتبليسى ، مما أدى إلى إراقة الدماء . وتعرض جورباتشوف والجنرالات لانتقادات ساحقة من قبل الصحافة ، وتهاوت هيبة السلطة الاتحادية بسرعة مذهلة . وبدا وكأن جورباتشوف أصبح متعبا ومرتبكا . وقد لمست ذلك بنفسى عندما كنت

أشهد يوميا تقريبا جلسات المجلس الرئاسى ولجان عمله . وكانت بينه وبين يلتسين عداوة فشلا فى إخفائها ، وعلاوة على ذلك كان يلتسين يخشى جورباتشوف ويدرك فى قرارة نفسه تفوق جورباتشوف عليه . ولذلك كنت أنوب عنه فى حضور الاجتماعات مع جورباتشوف بصفتى النائب الأول لرئيس البرلمان الروسى .

كان يشهد هذه الاجتماعات فى العادة أناتولى لوكيانوف رئيس البرلمان الاتحادى ، ونيكولاى ريجكوف رئيس حكومة الاتحاد السوفيتى ، وديمترى يازوف وزير الدفاع ، والجنرال فلاديمير كروتشكوف رئيس لجنة أمن الدولة (الكى . جى . بى .) ، وليونيد كرافتشوك(*) رئيس برلمان أوكرانيا ، ونور سلطان نزاربايف رئيس كازاخستان ، وإسلام كريموف رئيس أوزبكستان ، وقادة جمهوريات البلطيق وجمهوريات ما وراء القوقاز . وكثيرا ما كنا نتحادث أثناء الاستراحات ونتبادل الآراء . وكانوا يشاطروننى الرأى والدهشة من أن جورباتشوف يولى اهتمامه للقضايا الثانوية ، بينما كان ينبغى أن يهتم بأخطر الأمور مثل تحليل أسباب التدهور الاقتصادى واعادة تنظيم الهيكل الإدارى ، وإحالة كافة شؤون التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية إلى الجمهوريات ، والكف عن محاولة إدارة كل شىء من موسكو . ولو أن جورباتشوف فعل ذلك لعاد هذا بالخير على الجميع ، إذ كانت الجمهوريات المتعطشة إلى المزيد من الاستقلال ستشعر بالرضا ، كما كان جورباتشوف سيتخفف من أعباء كثيرة ويتفرغ للقضايا الكبرى . وحاولت آنذاك إقناع جورباتشوف خلال مقابلاتى معه بالموافقة على إباحة الملكية الخاصة وإقامة اقتصاد مختلط قادر على المنافسة . وكان من شأن ذلك أن يفتح آفاقا واسعة أمام المواطنين ويبعث الحياة فى إصلاحات جورباتشوف السياسية . إلا أنه لم يقدم على ذلك وظل متمسكا بالاشتراكية والملكية العامة ، وربما كان يخشى من عدم تأييد الشعب له فى ذلك ، وإن كنت أعتقد أن الشعب كان سيؤيد مثل هذا التناول الجديد .

وفى الوقت نفسه ازداد أعداء جورباتشوف داخل حزبه . واتهمت مجموعة كبيرة من قادة المنظمات الحزبية فى الأقاليم والنواحى جورباتشوف بالتحريفية ، وقرروا تشكيل حزب شيوعى لجمهورية روسيا الاتحادية بلجنة مركزية مستقلة ، ونفذوا ذلك بالفعل . وهكذا ظهرت قوة حزبية قوية ضد جورباتشوف ، واتخذت شكلا تنظيميا بيروقراطيا محددا . وقد حاولت ذات مرة أن أحدثه عن تجربة الصين ، حيث كان قادة الحزب والجهاز الحزبى هم الذين حثوا على الإصلاح وقادوا الحركة الإصلاحية ، فلم يجد حديثى أذنا صاغية .

(*) رئيس السوفيت الأعلى لأوكرانيا وأول رئيس جمهورية بعد إعلان استقلال أوكرانيا .

والغريب أنه فى داخل الحزب الشيوعى الروسى الجديد بدأت تتردد دعاوى قومية متعصبة ، بعكس شعارات الحزب المرفوعة ، تدَّعى أن الشعوب السوفيتية الأخرى تنهب روسيا ، سواء كانت شعوب أوكرانيا ، أم بيلاروسيا ، أم كازاخستان ، أم جورجيا ، أم أرمينيا .. الخ . وطالب هؤلاء الشيوعيون الروس بخروج هذه الجمهوريات من نطاق الاتحاد السوفيتى ، وفى اعتقادهم أن روسيا ستتخلص بذلك من عبء كبير . وكان هذا الطرح يمثل جهلا تاما بالواقع الاقتصادى . ففى واقع الأمر لم يكن أحد ينهب الآخر ، إذ كان اقتصاد الاتحاد السوفيتى على درجة غير عادية من التكامل والترابط ، ويمثل مجمعا اقتصاديا واحدا ، مرتبطا أوثق ارتباط بآلاف الخيوط المرئية وغير المرئية . وكان تقسيم العمل بين الجمهوريات السوفيتية على مستوى عال جدا ، وبلغ تكامل الأقاليم درجة راقية من النضج على كافة المستويات .

وراحت هذه الدعاوى تتصاعد أيضا فى الجمهوريات الاتحادية الأخرى ، وخاصة فى جمهوريات البلطيق ، وتسارعت وتيرة النزعات الانفصالية . ومن جهة أخرى تعرض جورباتشوف لهجوم مكثف من جانب أنصار يلتسين الذين تمكنوا من استصدار « إعلان سيادة الاتحاد الروسى » من البرلمان الروسى الجديد فى أولى جلساته فى صيف ١٩٩٠ . وسرعان ما صدرت إعلانات مماثلة عن برلمانات الجمهوريات الاتحادية الأخرى ، بل وحتى عن جمهوريات روسيا ذات الحكم الذاتى (مثل تتاريا والشيشان - إنجوشيتيا) .

وأخيرا أرسل جورباتشوف فى يوليو ١٩٩١ إلى قادة الجمهوريات الاتحادية مشروعه الخاص بالمعاهدة الاتحادية . وبالطبع كان هذا المشروع تقويضا للدستور الاتحادى القائم ، وفى الوقت نفسه كان يمنح الجمهوريات الاتحادية صلاحيات أوسع مما لديها بكثير . وطالما سألت جورباتشوف : « لماذا لا ندخل تعديلات جوهرية على الدستور السوفيتى القائم أو نضع دستورا جديدا ؟ وما حاجتك إلى هذه « المعاهدة الاتحادية » التى تدمر بنية الاتحاد السوفيتى كلها ؟ » ولكننى لم أظفر منه بجواب شاف ، وفى كل مرة كان يسترسل فى استطرادات طويلة .

ومع ذلك ، وخشية تأزيم الوضع المتأزم أصلا ، قررت تأييد مشروع جورباتشوف هذا بخصوص المعاهدة الاتحادية . إلا أن يلتسين رفض رفضا قاطعا أن يوقع على هذه المعاهدة لأنها « تنتقص من حقوق روسيا » . وأعلن ليونيد كرافتشوك زعيم أوكرانيا فى جلسة للبرلمان الأوكرانى أنه إذا لم توقع روسيا على معاهدة جورباتشوف فلن توقع أوكرانيا عليها . وقبل ذلك كان زعماء جمهوريات البلطيق الثلاث قد أعلنوا أنهم غير معنيين بإبرام هذه المعاهدة .

كان مصير الدولة العظمى معلقا بشعرة واهية . وأمضيت يومين كاملين فى محاولة اقناع يلتسين بالتوقيع على مشروع جورباتشوف بأى شروط أو تحفظات يراها ولم أفلح . وطلبت من مستشاريه المقربين الذين كان يصغى لآرائهم أن يقنعوه ، ولكنهم رفضوا ، باعتبار أنه ينبغى « ترك الاتحاد السوفيتى ينهار » .

عندها جمعت البرلمان الروسى ، ووزعت على النواب مشروع جورباتشوف وفتحت باب النقاش . وأدلى النواب بملاحظات مختلفة على المعاهدة ، ولكنى تمكنت من اقناعهم بضرورة التوقيع عليها رغم ما فيها من أوجه قصور إذا ما أردنا ألا ينهار الاتحاد . وشكل البرلمان وفدا حكوميا برئاسة يلتسين للمشاركة فى حفل التوقيع الرسمى على المعاهدة . ولا شك أن ذلك كان انتصارا كبيرا وفائق الأهمية ، ولكنه قوض علاقاتى بيلتسين نهائيا . فقبل ذلك لم تكن بينى وبينه خلافات كبيرة ، وكان الخلاف حول المعاهدة الاتحادية أول خلاف يقع بيننا خلال سنة من العمل المشترك . وكان ذلك فى نهاية شهر يوليو ١٩٩١ . وحدد جورباتشوف يوم ١٩ أغسطس ١٩٩١ لتوقيع المعاهدة .

وفى ذلك الحين كنت قد سافرت إلى جروزنى لزيارة أمى ، وعدت إلى موسكو فى ١٧ أغسطس . وسافر يلتسين إلى ألما ـ آتا بدعوة من الرئيس الكازاخى نزاربايف ، وعاد إلى موسكو فى ١٨ أغسطس . وفى ٢٠ أغسطس كان من المفروض أن نجتمع فى الكريملين برئاسة جورباتشوف لنضع توقيعاتنا على المعاهدة الاتحادية . وأعتقد أنه لو حدث ذلك لتمكن الاتحاد السوفيتى من تجاوز المصاعب الكثيرة ، ولسار فى طريق المعافاة ولظل قوة عظمى ...

محاولة الانقلاب (طوارىء ـ ١) :

دخلت أحداث ١٩ أغسطس ١٩٩١ التاريخ العالمى تحت اسم « انقلاب لجنة الطوارىء » . ولما كانت أحداث خريف ١٩٩٣ هى أيضا انقلاب ، فقد أطلق على الأحداث الأولى اسم « طوارىء ـ ١ » وعلى الأحداث الثانية اسم « طوارىء ـ ٢ » . وتجدر الإشارة إلى أن أول محاولة انقلاب قام بها يلتسين قد وقعت فى مارس ١٩٩٣ ، ولكنها منيت بالفشل بفضل تحرك البرلمان السريع ، ولأن وزيرى الدفاع والداخلية آنذاك لم يساندا هذه المحاولة . ولكن دعونا نلق نظرة سريعة على أحداث أغسطس ١٩٩١ .

فى ١٩ أغسطس ١٩٩١ كنت فى استراحة « أرخانجلسكويه » قرب موسكو ، بجوار استراحة أسرة يلتسين . واستيقظت ذلك الصباح كالعادة فى الساعة السادسة . وكان على يلتسين فى هذا اليوم أن يرأس اجتماع الوفد الرسمى الذى أقره البرلمان للمشاركة فى التوقيع على المعاهدة الاتحادية . واغتسلت بسرعة وارتديت ملابسى وتناولت قدح قهوة ، وتأهبت

للخروج من المنزل والتوجه إلى مبنى البرلمان عندما دق الهاتف . كان المتحدث أحد زملاء الدراسة الجامعية :

- هل سمعت يارسلان عمرانوفيتش ما أذاعته الإذاعة والتليفزيون ؟ يبدو أن انقلابا قد وقع .

- كلا ، لم أسمع شيئا .

- يبدو أن جورباتشوف قد نحى عن السلطة ، رغم أنهم يشيرون إلى مرضه ...

وفتحت التليفزيون فسمعت موسيقى جلينكا ورأيت مشاهد من باليه « بحيرة البجع » ، ثم خبرا لوكالة تاس يشير إلى مرض الرئيس جورباتشوف وتولى مجموعة من قادة الدولة إدارة الأمور بقيادة نائب الرئيس جينادى ينايف ، وتشكيل لجنة تسمى « لجنة الدولة لحالة الطوارىء » ، وإعلان حالة الطوارىء فى مدينتى موسكو ولينينجراد .

كان من الواضح أن ذلك انقلاب ، فأسرعت إلى استراحة يلتسين فوجدت حارسه ألكسندر كورجاكوف على عتبة الدار ، وتركنى أمر فى صمت وسألت زوجة الرئيس نائينا يوسوفوفنا التى استقبلتنى فى الصالة : « أين بوريس نيكولايفتش ؟ » فأجابت : « فى الطابق العلوى » . فركضت على الدرج إلى أعلى . وهناك جلسنا لنضع خطة مقاومة لجنة الطوارىء وتحركاتنا التالية . وأرسلنا فى استدعاء قادة روسيا ، وبعد وصولهم اقترحت إعداد بيان إلى الشعب باسم الرئيس يلتسين ورئيس الحكومة إيفان سيلايف وباسمى باعتبارى رئيسا للبرلمان . ووافق الجميع على هذه الفكرة فجلست أكتب البيان . ولم يكن لدينا حتى آلة كاتبة لطبع البيان ونسخه . ووقعنا ، نحن قادة روسيا الثلاثة ، على البيان الذى كتبته بخط يدى . وعلى هذه الصورة دخلت هذه الوثيقة سجل التاريخ .

توجهنا إلى البرلمان ، حيث جمعت هيئة رئاسته ، وشجبنا هذا الانقلاب ، كما قررنا عقد دورة طارئة للبرلمان الذى كان آنذاك فى الإجازة الصيفية . وفى تلك الأثناء أخذت الدبابات تتدفق على موسكو من شتى الاتجاهات ، وحاصرت مبنى البرلمان الروسى - « البيت الأبيض » ، الذى أطلق عليه أهالى موسكو هذا الاسم لأن جدرانه كانت مكسوة بالمرمر الأبيض . وتدفق الناس على مبنى البرلمان من موسكو وغيرها من المدن والجمهوريات بل وحتى من جمهوريتى الشيشان - إنجوشيتيا . واحتلوا الساحة المحيطة بالبرلمان ، ورفعوا عشرات الشعارات واللافتات المطالبة بالافراج عن جورباتشوف والمؤيدة للبرلمان الروسى .

وأصبح أعضاء لجنة الطوارىء وأنصارهم فى عزلة عن الشعب ، ولم يكن العسكريون آنذاك راغبين فى إراقة الدماء على نطاق واسع ، رغم أن الانقلابيين كانوا جادين فى مراميهم . وكنا نتلقى إفادات مستمرة بأن الوحدات الخاصة التابعة للكى . جى .

بى . ـ ومن ضمنها وحدات « ألفا » الخاصة ـ كانت تستعد لاعتقال يلتسين وحسبولاتوف وسيلايف .

وفى صباح ٢٠ أغسطس ، وبعد صياغة إنذار إلى الانقلابيين ، توجهت مع نائب رئيس روسيا ألكسندر روتسكوى ورئيس الوزراء إيفان سيلايف إلى الكريملين لمقابلة رئيس مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتى أناتولى لوكيانوف ، وكنت قد اتفقت معه فى مساء اليوم السابق على هذا اللقاء . وكان إنذارنا يتضمن المطالب التالية :

- إطلاق سراح ميخائيل جورباتشوف .
- سحب القوات من موسكو وإعادتها إلى مراكز تجمعها الثابتة .
- معاقبة المتآمرين .
- إلغاء كافة قرارات لجنة الطوارىء واستعادة الشرعية الدستورية فى جميع أنحاء البلاد .

وأصغى لوكيانوف باهتمام لما قلناه نحن الثلاثة ، وأكد أنه شخصيا لا علاقة له بلجنة الطوارىء ولا يشاطرهم آراءهم فى حل الأزمة .

وأعتقد أن إنذارنا هذا لعب دورا كبيرا فى ردع الانقلابيين عن اتخاذ إجراءات قصوى وألزمهم باتباع تكتيك خاسر ، ألا وهو عدم الحركة ، بينما تزايد التأييد لنا من الجمهوريات والمقاطعات والمدن الروسية وغيرها من جمهوريات الاتحاد السوفيتى ، كما تصاعد التأييد السياسى العالمى لموقفنا . ولما كان ميخائيل جورباتشوف زعامة سياسية بارزة فقد نصحت بوريس يلتسين بأن يضع مسألة عودته إلى الحكم شرطا أساسيا أمام أعضاء لجنة الطوارىء ، الأمر الذى أكسب موقفنا المزيد من الدعم .

وفى صباح ٢١ أغسطس عقدت الدورة الطارئة لبرلماننا ، وقدمت فيها تقريرا عن الموقف السياسى فى الاتحاد فى ضوء محاولة الانقلاب . وحللت بصورة عامة أسباب الانقلاب والوضع الناشىء ، وتحدثت عما تم اتخاذه من تدابير من قبل الرئيس ورئيس البرلمان وعن القوى التى بحوزتنا لمقاومة الانقلاب . وجرت بعد ذلك مناقشات أسفرت عن اتخاذ قرارات خطيرة تضمنت شجب المتآمرين ، ودعوة الأهالى لمساندة السلطات الروسية التى تولت قيادة النضال من أجل استعادة الدستور .

وأصيب الانقلابيون بالارتباك والتخبط فأعلنوا أنهم سيسحبون القوات من شوارع موسكو . وقررنا فى جلسة البرلمان أن نرسل إلى ميخائيل جورباتشوف فى استراحة فوروس (فى القرم) كلا من ألكسندر روتسكوى وإيفان سيلايف . وقد عادا به إلى موسكو . وبعد يوم تم القبض على ثمانية من المتآمرين ، ومن ضمنهم أناتولى لوكيانوف ،

الذى أعتقد أن اعتقاله كان خطأ وعاد بضرر كبير، إذ عجل بانهيار الاتحاد السوفيتى ، نظرا لأن لوكيانوف كان يشغل منصب رئيس البرلمان الاتحادى . علاوة على ذلك فلم تكن ثمة أدلة مباشرة على تواطئه مع المتآمرين .

ومما لا شك فيه أن هذا الانقلاب لعب دورا مشؤوما فى إضعاف الاتحاد السوفيتى بصورة سريعة . فقد ارتدت الجمهوريات الاتحادية عن السلطة المركزية الاتحادية ، إذ أخافتها تصرفات القيادة الاتحادية التى عزلت جورباتشوف ، رئيس الاتحاد السوفيتى ، فى القرم . وفى الوقت نفسه حاول يلتسين وأنصاره استغلال الوضع الجديد فشددوا ضغوطهم على جورباتشوف ، مضعفين بذلك مؤسسات السلطة الاتحادية . وهكذا تم تحت ضغط يلتسين إنشاء « لجنة الإدارة اليومية للاقتصاد » بدلا من تشكيل حكومة اتحادية محترمة وكاملة الصلاحيات . ولم تكن لتلك اللجنة سلطات حقيقية . وباعتقال رئيس البرلمان الاتحادى أصبح هذا البرلمان عمليا فى حكم المنحل . وجمعت نواب البرلمان الاتحادى فى قاعة اجتماعات البرلمان الروسى ، وحاولت أن أشكِّل منهم ولو برلمانا مؤقتا ، حتى يستمروا فى عملهم كهيئة تشريعية . غير أنهم كانوا فيما يبدو مروعين مما حدث ، فلم تسفر المحاولة عن شيء ، واستمروا فيما كانوا يمارسونه من قبل ، أى فى اللغو الفارغ .

وفى الوقت نفسه نظمت حملة هستيرية لمعاداة الشيوعية ، وأصدر يلتسين مراسيم بحل الحزب الشيوعى ومنع نشاط لجانه ومصادرة صحفه وممتلكاته الكبيرة للغاية . ونتيجة لذلك تبددت هذه الممتلكات وتبخرت كالسراب فى الصحراء .

وأعلن جورباتشوف عدة مرات أنه يعد معاهدة اتحادية جديدة وسوف يقدمها عما قريب . وقد تحدثت إلى يلتسين بضع مرات حديثا جديا حول الوضع الراهن آنذاك ، واعتبرت أنه ينبغى خلال شهر أو شهرين إقرار وثيقة دستورية اتحادية ، وإلا فسوف نواجه خطر انهيار الاتحاد . ووافق يلتسين على اقتراحى ، واتفقنا على عقد اجتماع تداولى على مستوى الدولة حول هذه القضايا فى أقرب وقت ، والتنسيق مع جورباتشوف بهذا الصدد .

فى تلك الأثناء وقعت أحداث جروزنى العفوية التى انتهت فى نهاية المطاف بطرد دوكو زافجايف السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعى فى جمهورية الشيشان - إنجوشيتيا من السلطة . وكان زافجايف قد أيد محاولة الانقلاب فى موسكو مما أسخط عليه الشعب ، خاصة أنه كان معروفا بالفساد وكان الأهالى ينتظرون ذريعة للتخلص منه . وسرعان ما أعلن الجنرال جوهر دودايف نفسه رئيسا للجمهورية . وردا على ذلك أعلن يلتسين حالة الطوارىء فى الشيشان - إنجوشيتيا . إلا أن وزيرى الدفاع والداخلية ، اللذين كانا يخضعان لجورباتشوف وحده ، رفضا تقديم المساعدة فى تنحية دودايف . وقد جرح هذا الموقف كبرياء يلتسين جرحا مؤلما على قدر تصورى ، فقد أظهر له أنه ، وهو

الشخص الذى أنقذ جورباتشوف ، لا يملك سلطة فعلية ، حتى فى ظل ضعف الاتحاد ورئيسه .

وأخذ يلتسين يزداد اقتناعا بأنه لن يصبح رئيسا فعليا لروسيا إلا إذا تمكن من تنحية جورباتشوف عن السلطة ، فراح يعد العدة لذلك . وأوغل يلتسين فى كراهيته لجورباتشوف إلى حد أنه تحالف مع قوى من المعسكر المضاد ، من الشيوعيين وقادتهم الذين اعتبروا أن سياسة جورباتشوف أبعدتهم عن السلطة .

اتفاقيات بيلوفيجسكايا :

فى بيلاروسيا ، وقبل الحرب العالمية الأولى ، اقيمت محمية طبيعية فى منطقة تكسوها الغابات ، وكانت تسمى منذ القدم « بيلوفيجسكايا بوشا » (وكلمة « بوشا » كلمة روسية قديمة تعنى : الغابة الخاوية) . وفى هذه البقعة الرائعة والخالية من أراضى بيلاروسيا شيدت استراحة تابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعى فى بيلاروسيا . وإلى هذا المكان قدم يلتسين ، ورئيس أوكرانيا ليونيد كرافتشوك ، ورئيس البرلمان البيلاروسى ستانسلاف شوشكيفتش . وكان بصحبة يلتسين تابعوه المخلصون : نواب رئيس الوزراء جينادى بوربوليس وسرجى شخراى ويجور جايدار ، ووزير الخارجية أندريه كوظيريف . وفى هذا الاجتماع السرى اتخذوا قرارا بـ « إلغاء » الاتحاد السوفيتى ، وأعلنوا إنهاء العمل بالمعاهدة الاتحادية التى أبرمتها روسيا الاتحادية وأوكرانيا وبيلاروسيا عام ١٩٢٢ بإنشاء دولة اتحادية واحدة . وكانت هذه الخطوة من جانبهم غير دستورية لأن هذه المعاهدة لم تعد تلعب دورا مستقلا منذ زمن بعيد بعد أن أصبحت بنودها متضمنة فى الدستور الاتحادى الذى أقر عام ١٩٢٤ ، ثم فى عام ١٩٣٦ ، وأخيرا فى صيغته المعتمدة عام ١٩٧٧ .

ولم ينظر ميخائيل جورباتشوف إلى هذا العمل نظرة جدية . فقد كان يعلم أن هؤلاء القادة الثلاثة قد اجتمعوا للقيام بعمل لا دستورى ، غير أنه لم يبادر باتخاذ إجراء مضاد ، ولم يسمح لهم بتنحيته هو فحسب ، الأمر الذى يمثل فى حد ذاته جزءا من المصيبة لا المصيبة كلها ، وإنما تركهم يقوضون دولة ضخمة . وكان من نتيجة ذلك أن انهالت النكبات والآلام على رؤوس شعوب معظم الجمهوريات السوفيتية ، واندلعت الحرب فى بريدنيستروفيه وشمال القوقاز وطاجيكستان .

وفى تلك الأثناء كان من المقرر أن أقوم بزيارة رسمية لكوريا الجنوبية . ومراعاة للوضع الداخلى الصعب تحدثت قبل سفرى مع يلتسين ، وأعربت له عن قلقى بشأن هذا الوضع واقترحت أن أؤجل زيارتى إلى موعد آخر . ولكن يلتسين سارع بالقول بأنه لا داعى لذلك ، فالمصاعب لن تنتهى قريبا ، كما أن علاقاتنا بالرئيس رو دى يو علاقات طيبة ، وسوف يحملنى إليه رسالة حول عدد من المسائل المهمة .

وعلمت من التليفزيون وأنا فى سول ، ثم من السفير السوفيتى ، بنبأ توقيع اتفاقيات بيلوفيجسكايا . وحاولت على الفور الاتصال بيلتسين وجورباتشوف ولكن الاتصال لم يتم ، رغم أنى كنت طوال عام ونصف العام أستطيع الاتصال بهما فى أى وقت ليلا أو نهارا . عندئذ اتصلت بروتسكوى ورحت استفسر منه عن الاتفاقيات ، فأجابنى بأنه لا يدرى شيئا ، إلا أن الاتفاقيات أحدثت انفجارا حقيقيا وأصبح الموقف مثيرا للقلق . وطلبت منه الاتصال بجورباتشوف وسؤاله عن نواياه كرئيس للاتحاد السوفيتى ، إذ عليه أن يتحرك قبل الجميع . وعدت للاتصال بروتسكوى بعد حوالى خمس ساعات فمضى يسب بشدة وقال شيئا مذهلا : إن جورباتشوف لا ينظر إلى ما حدث كشىء جدى ، ويؤكد أنه يعد « معاهدة اتحادية جديدة » ، ويرجو ألا نلقى بالا « لهذه الأمور التافهة » .

إلا أن هذه « الأمور التافهة » هى التى أفضت إلى تلك العواقب المأساوية التى نجنى اليوم ثمارها المرة .

مصالح الدول الكبرى .. والاتحاد السوفيتى :

تسود فى روسيا وغيرها من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ، وليس فيها وحدها ، نظرتان أساسيتان إلى أسباب انهيار الاتحاد السوفيتى . إحدى هاتين النظرتين تمثل « نظرية المؤامرة » ، والتى تختزل هذه المشكلة البالغة التعقيد فى مقولة « إن الغرب كان له مصلحة فى ذلك ، ولهذا قوض الاتحاد السوفيتى بالاعتماد على عملاء النفوذ » . ويقول أصحاب وجهة النظر الثانية بأن الاتحاد السوفيتى قد انهار بفعل قوانين التطور التاريخى الموضوعية ، ولأنه كان إمبراطورية مصطنعة ، ولذلك لم يستطع أن يصمد فى السباق مع الحضارة العصرية التى طرحت وتائر عالية للتقدم الديمقراطى الاقتصادى والاجتماعى والإعلامى .

وفى اعتقادى أن هناك عناصر كثيرة من الحقيقة فى كلتا وجهتى النظر ، غير أنه لا ينبغى المغالاة فى إضفاء الأهمية على هذه النظرة أو تلك . وكما يحدث كثيرا فإن الحقيقة تقع فى الوسط ، بين هاتين النظرتين ، أو حتى خارج المكان الواقع بينهما .

فمن السذاجة إنكار أن الدول الغربية الكبرى ، سواء كل منها على حدة أم كلها مجتمعة ، كانت تبغى دائما إضعاف الاتحاد السوفيتى ، بل لقد كانت تحلم باختفائه . بيد أن ذلك كان مجرد حلم وأمنية ، ولم تفكر جديا فى انهيار الاتحاد السوفيتى كاحتمال وارد .

فالمواجهة العسكرية السياسية بين حلفى وارسو وشمال الأطلسى ، وموازين القوى العالمية ، ومواقع الاتحاد السوفيتى القوية فى العالم لم تسمح للدول الغربية باستغلال تفوقها التقنى الذى بلغته فى السنوات الخمس عشرة أو العشرين الأخيرة . وظلت القيم الاجتماعية

والثقافية والعقائدية للاشتراكية ترهب الغرب . ورغم تعميق التعاون ، بل وحتى تشابك المصالح السياسية والعملية فى بعض مجالات النشاط ، كانت مصالح الغرب تستهدف إضعاف الاتحاد السوفيتى .

وقد استغل ساسة الغرب بمهارة ضعف الاتحاد السوفيتى وزعيمه جورباتشوف فى إحراز عدد من المكاسب الاستراتيجية فى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ، ومن بينها خفض الأسلحة التقليدية والنووية ، وتوحيد ألمانيا ، وسحب القوات السوفيتية من وسط أوروبا . ورحبوا بحرارة بتفكيك مجلس التعاون الاقتصادى (الكوميكون) وانهيار مؤسساته المتشابكة والمنظمة جيدا ، وبسقوط حلف وارسو ، ذلك الحلف الدفاعى الذى كان بمثابة الثقل المقابل لحلف الناتو .

وعاد ذلك كله على الغرب بفوائد سياسية وعسكرية استراتيجية واقتصادية وعقائدية هائلة . وأصبح بإمكانه أن يقول للفئات الساخطة من السكان مثلا انه لا بديل لسياسة الغرب (الرأسمالية) وعلى كل شخص أن يجد مكانه فى هذا النظام بالذات ، لأن الاشتراكية منيت بالهزيمة . ولهذا فمن الملائم لأيديولوجيى الغرب وللاحتكارات الكبرى تصوير الأمر وكأن الاتحاد السوفيتى مات ميتة طبيعية . ولعله من المفيد لهم ألا يفيضوا فى الحديث ، بل وأن يتستروا تماما على الأخطاء والهفوات الكبرى التى ارتكبها جورباتشوف ووزير خارجيته شيفاردنادزه فى قيادة الاتحاد السوفيتى ، ويلتسين ووزير خارجيته كوظيريف فى قيادة روسيا .

إن المقولة الكاذبة التى ظهرت لدى قادة الكريملين إثر انهيار الاتحاد السوفيتى « كدولة أيديولوجية » قد أغرت يلتسين ومستشاريه بفكرة حلول عصر من الوئام بين روسيا والغرب وقيام علاقات صافية لا يشوبها النزاع . وعكس ذلك جهلا كاملا بطبيعة السياسة الخارجية للدولة ، التى لا ترتكز أساسا على الأيديولوجيات بقدر ما ترتكز على المصالح التى لا تزول إلا بزوال الدولة ذاتها .

ومن هذا المنطلق فإن أيديولوجية الاتحاد السوفيتى كانت مجرد إطار خارجى لمصالحه التى كان يسعى إلى تحقيقها باطراد ونجاح فى شتى أنحاء العالم وبدرجة أكبر مما كان يفعله فى مضمار فرض أيديولوجيته ، إذ كانت محاولات الفرض هذه تمنى بالفشل فى كل مرة .

وسرعان ما سقط قادة الكريملين ، غير المؤهلين نظريا وأخلاقيا ، أسرى لأوهامهم الساذجة للغاية ، فظنوا أن عصر « انسجام المصالح الشامل » قد حل ، الأمر الذى أذهل النخبة السياسية العالمية وأدخل السرور على قلوبها . ففى البداية ، ولدهشة العالم ، أعلنوا عن رغبتهم فى الانضمام لحلف شمال الأطلسى (الناتو) . وحين تلقوا ردا سلبيا جافا ورأوا

أن الأمور لا تسير نحو حلول عصر « انسجام المصالح » ، غيّر قادة الكريملين موقفهم تغييرا حادا وراحوا يعارضون انضمام دول شرق أوروبا إلى الحلف . وهذا أيضا موقف لا يتسم بالحكمة ، لأن تقرير هذه المسألة لم يعد رهنا بموسكو .

وفى روسيا وغيرها من الدول المنبثقة عن الاتحاد السوفيتى تجرى عملية لا سابق لها فى تاريخ الدول . فعلى مساحة سدس الكرة الأرضية نشهد تحويل ، أو محاولة تحويل الملكية الحكومية البيروقراطية الواحدة وبنية السلطة المرتبطة بها ووضعها على أساس الملكية الخاصة . وكان نظام اشتراكية الدولة ، المهدم والمنهار ، قد راكم خلال العقود الماضية موارد مادية وروحية ضخمة يجرى الآن « إعادة توزيعها » . أو بمعنى أدق الاستحواذ عليها من قبل الأجهزة البيروقراطية المركزية والمحلية ، والنخب السياسية والاقتصادية والعسكرية والإدارية على كافة المستويات .

ورغم أن العملية الجارية تحت اسم « تغيير النظام » تنضوى إلى حد ما تحت إطار التحولات الليبرالية الجديدة فى الاقتصاد العالمى الجارية منذ السبعينيات والمستمرة حتى أيامنا هذه ، فإن تفكك النظام القديم وترهله وعدم مقدرته على التحديث حتى بالمقارنة مع الصين الحالية ، هو الذى يحدد مدى الأهمية الكبيرة التى تكتسبها المؤثرات الخارجية .

وجاءت « البيريسترويكا » كمحصلة وتعبير عن « التفكك الداخلى » هذا ، وكان كافة القادة السوفيت فى العقود الأخيرة يدركون ذلك إلى هذا الحد أو ذاك . فقد وعى يورى أندروبوف(*) فى بداية الثمانينيات أنه قد وقعت تحولات كبيرة فى العالم فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك فى نفسية الجماهير بحيث إن الأمور لا يمكن أن تسير فى الاتحاد السوفيتى كما كانت تسير فى الماضى إلا إذا تغير كل شىء . وجاء جورباتشوف فخطا خطوة أبعد ، إذ أدرك أنه إذا تغير كل شىء فإن تسيير الأمور كما فى السابق سيصبح مستحيلا .

إن تقلبات يلتسين تبين مدى الطبيعة الحرباوية للنخبة الحاكمة ، وكذلك تقلبات النظام السوفيتى نفسه فى مراحله المختلفة والبدائل التى طرحها التغيير . ففى عام ١٩٨٨ أخذ يلتسين ، وهو الموظف الحزبى الريفى المحافظ ، يلعب دور الشيوعى اليسارى الجديد ، الذى ينتقد البيريسترويكا من مواقع « يسارية » . وفى عام ١٩٨٩ لعب دور الداعية « للتسيير الذاتى الاشتراكى اللينينى » وللنضال ضد الامتيازات البيروقراطية ، ودعا إلى

(*) الأمين العام للحزب الشيوعى ورئيس السوفيت الأعلى بعد وفاة بريجنيف . كان رئيسا للـ « كى . جى . بى » .

اشتراكية إنسانية تعنى القضاء على كافة أشكال اللامساواة الاجتماعية ، ونادى بالكفاح من أجل العدالة الاجتماعية والمعنوية .

وفى عام ١٩٩٠ أصبح يلتسين شيوعيا إصلاحيا فى صورة رسول الديمقراطية ونصير اقتصاد السوق ، ثم تحول فى النهاية أمام أنظارنا إلى ديمقراطى برجوازى مكتمل ، تنكر فى البداية لاشتراكية الدولة ، التى اتضح أنه يستحيل إصلاحها ، ثم تنكر للاشتراكية عموما بعد أحداث أغسطس ١٩٩١ . وأخيرا ظهر أمامنا عام ١٩٩٣ فى صورة « الديكتاتور » و« منقذ الوطن » الذى يعمل من أجل « النظام » و« الرأسمالية » .

أما إذا نظرنا إلى ذلك نظرة أكثر دقة وتحديدا فسنكتشف أن يلتسين ، فى كافة مراحل « تطوره » ، كان يمثل نوعا من التعاقب . فنحن نذكر أنه برر الانعطاف الذى قام به عام ١٩٨٩ برفضه للنظام الإدارى البيروقراطى الحكومى والدعوة إلى اشتراكية التسيير الذاتى ، وقدم نفسه بذلك على أنه « منقذ الوطن » المناضل ضد أصحاب الامتيازات .

وفى عام ١٩٨٩ ، وخلال جلسات المؤتمر الأول لنواب الشعب بالاتحاد السوفيتى ، طرح كل من جورباتشوف ويلتسين شعار « كل السلطة للسوفيتات » كأساس سياسى للملكية العامة لأسر العاملين .

ومع ذلك فقد طلب يلتسين خلال المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعى السوفيتى (الكونفرنس) ، وكان آنذاك بدرجة وزير ، العفو عنه وألح على التصالح مع رفاقه فى الحركة الشيوعية ، وطالبهم بالتسامح والصبر على أصحاب الرأى المعارض كما كان يفعل لينين . وللمزيد من إقناعهم أعلن يلتسين عن موقفه الفكرى والسياسى ، إذ قال « إننا نفخر بالاشتراكية وبما حققناه » . ولكن ذلك لم يشفع له آنذاك .

وفقط فى يناير ١٩٩٠ أفصح يلتسين لأول مرة علنا عن شكوكه بصدد « الأساس العلمى - المهنى » للبيريسترويكا ، ولعملية التغيير والمفهوم القائمة عليه . ولا يهم هنا إن كان ذلك تعبيرا عن تغير أفكار مستشارى يلتسين أم تغيير هؤلاء المستشارين أنفسهم وحلول آخرين محلهم .

وفيما بعد ، وخاصة بعد فشل محاولة الانقلاب فى أغسطس ١٩٩١ تحول يلتسين إلى موقف العداء الصارخ للشيوعية . وأخذ يعلن جهرا عن انحيازه للرأسمالية وإلغاء التأميم ، وأصبحت الملكية الخاصة فكرة مسيطرة عليه . وساد الاعتقاد بأن الملكية الفردية هى التى توفر ضمان حقوق الإنسان واتساع قاعدة الديمقراطية . وبالطبع كان ذلك طرحا بدائيا وساذجا ، لأن الملكية الخاصة قائمة منذ آلاف السنين دون أن يعنى ذلك توافر الحرية والديمقراطية .

ولكى نفهم الصورة العامة والوضع القائم عشية الانقلاب الذى قام به يلتسين فى سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٩٣ ، ينبغى أن نعرف طبيعة موقف الدول الغربية من الأحداث الجارية فى روسيا آنذاك . لقد لعبت مصالح الغرب وكيفية فهم القادة الغربيين لهذه المصالح ، بلا شك ، دورا مهما فى تقديم الدعم لنظام يلتسين . ولولا هذا الدعم لما كُتب للمغامرة أن تنجح . لقد أنقذ الدعم الغربى يلتسين من الفشل الذريع فى استفتاء أبريل ، وذلك عندما شنت أجهزة الإعلام حملة إعلامية عقائدية ضد البرلمان على غرار الحملات الدعائية الغربية . وكانت « دبلوماسية كوظيريف » تعمل منذ فترة طويلة على انتزاع هذا الدعم بالتخويف من « هجوم الحمر بقيادة حسبولاتوف » ، ومن جهة أخرى قدمت أجهزة الاستخبارات وغيرها من الأجهزة العون لأنصار يلتسين فى تنفيذ مخططاتهم المعادية للدولة .

الفصـل الثـانى

الخامات الروسية
وقود لسياسة الدول الكبرى

لابد من الإشارة هنا إلى أن التحكم فى الموارد السوفيتية الغنية كان دوما الهدف المنشود للمجموعات المالية والصناعية فى الغرب . وما إن تقوض الاتحاد السوفيتى حتى غدت تلك الأمانى والأحلام والمخططات أمرا قابلا للتحقيق . وهى ، شأن السيطرة على اقتصاد باقى جمهوريات رابطة الدول المستقلة ، مهمة من أكثر المهمات والمصالح الاقتصادية والسياسية الغربية خطورة وأكبرها وزنا . والسبيل إلى بلوغها يمر عبر اندماج المنطقة السوفيتية بالمنظومة الاقتصادية العالمية . ثم إن تنظيم التحكم المتواصل فى الترسانة النووية واحتواء النزاعات القومية يتطلب مساندة من جانب قيادة روسية قوية ، إلا أن مهمة ربط الدول التى تمخض عنها الاتحاد السوفيتى بالمنظومة العالمية وفقا لمتطلبات « النظام الجديد » الذى أخذ ينشأ ويتكون اعتبارا من السبعينيات ، إنما هى مهمة بالغة الصعوبة والتعقيد .

ولعل العواقب الاجتماعية المفزعة المترتبة على تفكيك الصناعة فى روسيا وانعطافها صوب الاقتصاد العالمى تحملنا هى الأخرى على التفكير « بمعقولية » الاستعانة بالزعيم السياسى الشديد البأس . فإن تحوطا من هذا القبيل له ما يبرره فى ظل المقدمات والملابسات الراهنة لمسار المنظومة الاقتصادية العالمية ، ذلك لأن المنتظر هو التراجع والانسحاب الطويل الأمد فى روسيا وسائر الدول التى قامت على أنقاض الاتحاد السوفيتى . وسرعان ما تدرك روسيا « وهم التطور » الذى رسم أبعاده الخرافية بأبلغ صورة كل من ن . والرشتاين ود . أريجى فيما يخص بعض المناطق الاقتصادية وعلاقاتها بالمنظومة العالمية ككل ، مثلما أدركت أوروبا الشرقية وهم « الانضمام إلى أوروبا » . ويقول أريجى بهذا الخصوص :

« إن ثروة دول المركز تشبه ثروة هاروت وماروت الأوليجاركية من حيث تعذر تحولها إلى ثروة للجميع ، ذلك لأنها تستند إلى الاستغلال والمزاحمة (الإزاحة) اللذين لا بد أن يخلقا الفقر المدقع بين معظم سكان العالم .

ثم إن للمزاحمة ، على الأقل ، نفس الأهمية التى للاستغلال . وتعنى العبارة الأخيرة بالصيغة التى نستخدمها هنا أن الفقر النسبى أو المطلق فى الدول الثانوية وشبه الثانوية (دول الأطراف) يدفع حكوماتها دوما إلى المشاركة ، ولو بأبخس الأثمان ، فى التقسيم الدولى للعمل ، وبذلك توفر لحكام و« رعايا » دول المركز أرباحا صافية . وتستند المزاحمة

بدورها إلى كون الثروات الأوليجاركية فى دول المركز توفر لها إمكانية إبعاد حكام و« رعايا » الدول الثانوية وشبه الثانوية من دائرة مستهلكى الموارد المحدودة أو التى على وشك النضوب .

إن هاتين العمليتين متباينتان ، لكنهما تكمل إحداهما الأخرى . فإن الاستغلال يوفر لبلدان المركز ووكلائها الأموال اللازمة للصرف على عمليات المزاحمة . وهى ، بدورها ، تخلق الفقر الضرورى لإرغام حكام و« رعايا » البلدان الثانوية وشبه الثانوية على المشاركة فى التقسيم الدولى للعمل بشروط نافعة لدول المركز (حتى تجعل الاستغلال أمرا ممكنا) .

إلا أن نجاح « النضال المزدوج » ينطوى على أبعاد حدودية تقيد التمادى فيه . فالنضال الناجح ضد المزاحمة أو الإزاحة يؤدى إلى المزيد من الاستغلال المكثف والمتنوع لدول الأطراف من قبل دول المركز ، وبالتالى يوسع إمكانيات المركز لإزاحة تلك الدول من ميادين النشاط ذات المردود التعويضى الأفضل وحرمانها من استثمار الموارد الشحيحة . ومن جهة أخرى ، يؤدى النضال الناجح ضد الاستغلال إلى الانسحاب تلقائيا من الأسواق الغنية والابتعاد عن المصادر التعويضية الوفيرة » .

وسيكون لروسيا الهامشية شبه الثانوية تأثير فى تخفيض قيمة الأيدى العاملة فى السوق العالمية بعد إغراقها بالقوة العاملة الروسية « الطليقة » أو العاطلة . ولعل ذلك أفضل وأنفع حصيلة يكسبها الرأسمال من تفكك الاتحاد السوفيتى . لكنها فى الوقت ذاته يمكن أن تلحق ضررا بالغا بالأيدى العاملة فى المركز . إن التضخم النقدى الذى تشهده روسيا اليوم (يقرب من ٣٠٪ شهريا) ، ويعزى ببساطة إلى « حماقة الروس السطحيين »(*) ، إنما يحفز عمليات الإملاق ويؤجج الصدامات الاجتماعية ، بل ويعجل ، من خلال التمليك المشوه ، بتفتيت أسس الحضارة الصناعية التقليدية المرتكزة على رفض الملكية الخاصة . بَدَهى أن الصناعة الروسية عاجزة عن المنافسة فى السوق العالمية لأن مستلزمات المنافسة وبنى التراكم كانت دوما تصاغ وتتقرر خارج روسيا (أو الاتحاد السوفيتى) . ولم تنشأ عزلة روسيا فى السابق نتيجة لقرار أيديولوجى طوعى ، بل على العكس جاءت الرغبة فى « الاعتماد على النفس » والانعزال و« الإزاحة التلقائية » بمثابة رد فعل على الموقف التاريخى الناشىء .

ومن هذه الناحية كان « التمليك الشعبى » ، أى توزيع السندات بمبلغ ١٠ آلاف روبل ، قد سار بالسذاجة السطحية فى ميدان السياسة الاقتصادية إلى ذروة اللامعقول . واعتبر بوريس ميدفيديف هذه الظاهرة بحق ، أحد أهم دوافع الأزمة السياسية . فالتمليك

(*) ن . والرشتاين ود . أريجى ، « وهم التطور » ، نيويورك ، ١٩٩٢ ، ص ١١٩ .

بالسندات الذى توافق زمنيا مع إطلاق الأسعار فقد أهميته نهائيا لأنه لم يسفر عن نشوء « طبقة جديدة من المالكين » فى روسيا ، بل أساء إلى فكرة التمليك نفسها وأثار استياء الجميع . ولم تكن أفضل من ذلك أسس باقى أشكال التمليك . وهكذا أخفق الانتقال من الرأسمالية التجارية السلعية البدائية إلى الرأسمالية الانتاجية « التقدمية » الخلاقة ، التى كان من شأنها وحدها أن تؤدى إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية . إلا أن ميدفيديف لم يبين على وجه التحديد أن هذا السبيل الأخير غير موجود إلا فى تعاليم « الأزمة الطوباوية فى روسيا » . وهكذا فإن مبلغ ١٠ آلاف روبل لا يكفى الآن إلا لشراء كيلوجرام من العنب ، ولا يشكل إلا ربع معاش التقاعد معدلا .

وعندما دأبت الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وسواهما) وكذلك زعماء الدول الصناعية السبع بعد عام ١٩٨٩ على إرسال الخبراء إلى روسيا لتجريب الوصفة النيولبرالية الجديدة « العلاج بالصدمة » استنادا إلى التجربة الايجابية المزعومة فى شيلى وبوليفيا وبولونيا ، كانت المعلومات تشير بمزيد من الوضوح إلى أن الاختبار الاقتصادى الذى أيده الغرب وموله جزئيا (بتأجيل الديون المستحقة وبرامج المعونة وهلم جرا) قد أدى إلى نتيجة نعتها بعض النقاد بما أسموه بسياسة « الصدمة بلا علاج » . واتضح أن هذه السياسة لا يمكن أن تستمر فى إطار البنية السياسية القائمة . ولذا صار ضحايا الإصلاح « خصومه الألداء » فى مفهوم الدعاية اليومية ، وغدا البرلمان الذى كان فى زمن ما السند الرئيسى ليلتسين بمثابة سبة أو لطخة عار على جبين « الكرامة الروسية » ، كما اعتبر ، هو أيضا ، من خصوم الاصلاحات طوال عام ١٩٩٣ ، مما أسفر مباشرة عن قصف مبنى البرلمان فى ٤ أكتوبر من العام المذكور . وتراجعت « البرلمانية الشعبية » التى تعنى مشاركة الجماهير الشعبية فى السياسة مباشرة ، وانسحبت أمام الحاجات السياسية والاقتصادية للمركزية البيروقراطية التى رفع يلتسين رايتها من جديد . وجاء أجل المصارحة العلنية(*) . ذلك لأن كلمة الحق تقض مضاجع الأباطرة والمستبدين فى كل العصور . والحقيقة تتكشف من خلال الكلمة الحرة فى الصحافة والإذاعة والتليفزيون والمظاهرات والمجادلات المفتوحة . إلا أن ذلك كله يؤذى « الزعماء » و« الحكام » . فلابد من إسكات الكلمة الحرة . وهذا بالذات ما فعله نظام يلتسين .

ما حاجة الغرب إلى الدكتاتورية فى روسيا ؟

أنا على يقين من أن يلتسين ما كان ليجرأ ، لا هو ولا أحد من مستشاريه ، على القيام بالانقلاب الحكومى القسرى المنافى للدستور لو لم يكن واثقا تماما من دعم الزعماء

(*) صحيفة « نوفايا روسكايا سلوفا » ، ٨ أكتوبر ١٩٩٣ ، ص ١٠ .

الغربيين . فهل كان بوسع زعماء يسعون بكل الوسائل إلى « إدخال » بلدهم في المجتمع الدولي أن يسمحوا لأنفسهم بفعلة شنيعة هوجاء مثل قصف مبنى البرلمان ؟ إلا أن تلك الفعلة كانت ستعتبر هوجاء إن هي جاءت دون تنسيق أو موافقة . وبالتالي كانت ستعيق أولئك الزعماء عن تنفيذ مخططاتهم . لقد أخفقت حركة « لجنة الطوارىء » الانقلابية الأولى في أغسطس ١٩٩١ لأنها لم تكن منسقة مع الغرب . أما حركة الطوارىء الانقلابية الثانية التي تمت بقيادة يلتسين فقد كانت بالطبع منسقة مع الغرب . وبخاصة مع زعماء « السبعة » .

كتب معلق « البزنس وورلد ويكلي » في الثاني من أبريل ١٩٩٣ :

« إن الخبراء الغربيين يعتقدون بتعذر تحويل البناء التحتي الاقتصادي ما لم يتم تغيير البناء الفوقي السياسي بشكل يعزز السلطة الاستبدادية الدكتاتورية » .

ولم يكن من قبيل الصدفة أن تضع الجريدة عنوانا كبير الدلالة لمقالتها « الغرب يناشد يلتسين أن يقيم نظاما استبداديا » .

في صيف ١٩٩٣ أبدت وسائل الإعلام الغربية اهتماما بالغا بالتبدلات الإدارية والتعيينات على الصعيد السلطوي الأعلى ، حيث عُزل يوري سكوكوف من منصب أمين مجلس الأمن القومي وأبعد جيورجي خيجا عن الحكومة . ويرى المراقبون الغربيون أن المحاولات الخرقاء التي أقدمت عليها وسائل الإعلام الحكومية الروسية لتفرض على الرأي العام مفهومها لهذه التبدلات في توزيع القوى السياسية ، باعتبارها ظواهر عادية ترمي لتعزيز القيادة بحقنها بكوادر مجربة ، إنما هي محاولات لا تصمد أمام النقد . فإن تخلّي حاشية يلتسين عن شخصيات مثل سكوكوف وخيجا من البراجماتيين البارزين في الوسط السياسي ، والذين يخففون بقدر ما من غلواء الراديكاليين المتطرفين من أقرب أنصار يلتسين ، إنما هو سابقة خطيرة تسوق الدليل على تبدل التكتيك السياسي . إن الاستنتاج المهم الذي استخلصته الأوساط السياسية الغربية ، المختبئة وراء ظهر الرئيس الروسي ، من دروس وعبر الانقلاب الحكومي الفاشل في مارس يشير إلى سوء التمهيد للانقلاب الذي لم يأخذ بعين الاعتبار تناسب القوى السياسية في المجتمع آنذاك ولم يستند إلى أرضية صلبة وأساس متين . فلم تحظ محاولة الانقلاب بقبول أوساط واسعة من المجتمع الروسي . وواجه الانقلابيون مقاومة منظمة من جانب هيئات السلطة الدستورية ومن جانب المعارضة ، مما أدى إلى الفشل .

وكانت ثمة محاولة جديدة لانقلاب سياسي اعتبر مدبروها التعاون الوثيق بين الصناعيين والتحالف ضد مجلس السوفيت الأعلى وكذلك الاعتماد على النزعة الإقليمية في تمرير مسودة الدستور الرئاسية ، عوامل حاسمة كفيلة بإنجاحه في آخر المطاف . وهذا

ما يفسر إدراج شخصيات مثل أوليج لوبوف(*) وأوليج سوسكوفيتس(**) ضمن الحكومة ، فلهما علاقات وثقى بالأوساط الصناعية والعسكرية .

كان الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون أول من تطرق بوضوح إلى ضرورة تبديل المعالم السياسية فى روسيا ، وذلك أثناء زيارته إلى موسكو فى أواخر فبراير ١٩٩٣ . آنذاك لم يحمل الغرب ولا روسيا فكرته محمل الجد . وبدا ساعتها أن بالإمكان تسديد ضربة أمامية إلى السلطة التشريعية وإلى المعارضة السياسية بإعلان ما يسمى « بالنظام الخاص لحكم البلاد » ، والمقصود به طبعا حكم استبدادى دون أية قيود دستورية تذكر .

ووفقا لفكرة نيكسون ، ينطوى التكتيك الجديد على جانبين قومى ودولى . ويتلخص الهدف على الصعيد القومى فى إيجاد كفة ثابتة لموازنة مجلس السوفيت الأعلى ومؤتمر نواب الشعب . وكتب مارتن وولكر مراسل « الجارديان » فى واشنطن :

« إن نيكسون أوصى الولايات المتحدة والغرب صراحة بدعم يلتسين مبدئيا فى مواجهته مع السوفيت الأعلى الذى يصر على صيانة الأنظمة الديمقراطية وتوجيه الإصلاحات وجهة اجتماعية » .

إلا أن المغزى الخفى للتوصية التى تقدم بها نيكسون أكثر رهافة وحساسية . فقد أفاد ناطق فى البيت الأبيض أن نيكسون عرض فى حديث مع كلينتون رؤيته لمسألة مستقبل روسيا . وتتلخص تلك الرؤية فى كون يلتسين يواجه وضعا سياسيا ميئوسا منه . ومع أن الدعم السياسى والاقتصادى السخى من الغرب سيكون له أثر فى إنقاذ نظام يلتسين ، إلا أنه سيظل غير كاف مادام الرئيس الروسى لم يقدم على تغيير استراتيجيته بتوسيع الائتلاف السياسى والوسط الاجتماعى لتأييد الإصلاحات . إلا أن ذلك يتطلب ، أول ما يتطلب ، كسر شوكة مجلس السوفيت الأعلى القوى ، مع أن إجراءات من هذا النوع ستؤدى إلى التخلى مؤقتا عن الديمقراطية حيث سينتقل مركز ثقلها من يلتسين إلى حسبولاتوف . إن الهدف الأول لتضافر جهود يلتسين والغرب هو عزل السوفيت الأعلى ومؤتمر نواب الشعب سياسيا باعتبارهما أهم هيئة لسلطة الدولة فى روسيا ، وكذلك المعارضة فى البرلمان وفى المجتمع . وفى حال النجاح يمكن كسب الجيش وجهاز الأمن العام، وأيضا المترددين من كتل السوفيت الأعلى .

(*) كان نائبا أول لرئيس الوزراء فى حكومة يلتسين ورئيسا لمجلس الخبراء التابع للرئيس يلتسين . عين أمينا لمجلس الأمن القومى الروسى حتى يونيو ١٩٩٦ .

(**) كان وزيرا للمعادن فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ ثم أصبح نائبا أول لرئيس الوزراء فى روسيا الاتحادية حتى الآن .

أما الجانب الدولى من خطة نيكسون ، فيشير إلى منح روسيا جملة تسهيلات اقتصادية ومالية لإنعاش اقتصادها بعض الشيء وجذبها إلى التحالف العالمى المناهض للصين والموالى للولايات المتحدة الأمريكية . واستنتجت صحيفة « انترناشيونال هيرالد تربيون » من توصيات نيكسون أن اقتراحه إلى كلينتون يتلخص فيما يلى :

« *إن نجاح روسيا ، أى الانقلاب الذى يقوم به يلتسين ، يمكن أن يغدو كفة عريضة لموازنة النموذج الصينى* »(*) .

وورد رأى مماثل فى مقال لهيئة تحرير « البزنس وورلد ويكلى » :

« *روسيا بحاجة إلى حكومة استبدادية قوية قادرة على حصر تنمر المجتمع فى أطر لا تشكل خطرا على الإصلاحات الاقتصادية ومتمكنة من تأمين مستلزمات تطور نشاط رجال الأعمال . ولا بد أن تبقى هذه الحكومة مستبدة إلى أن يصبح الاقتصاد مثمرا بالقدر الكافى ويتلقى الناس أجورا مقبولة ، مما يخفف من الاستياء والاحتجاج . وقد تطور الوضع بهذا الشكل فى اليونان وشيلى وتايوان ، حيث اعتمدت الأنظمة الحاكمة على دعم التشكيلات المختارة من القوات المسلحة ، وكذلك فى كوريا الجنوبية وألمانيا الغربية واليابان حيث رابطت قوات مسلحة وقواعد عسكرية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية* »(**) .

وجاء فى النصيحة التى وجهها « السبعة الكبار » إلى يلتسين فى ربيع ١٩٩٣ أن من الخطأ البالغ مواصلة الاصلاحات الاقتصادية الجذرية دون التخلى عن المبادىء الديمقراطية الأساسية لتطبيق الإصلاح فى روسيا . وأول ما ينبغى القيام به فى الحال الحاضر هو إجراء التحولات السياسية الجدية التى يعترض الدستور طريقها(***) . وهكذا صدرت الإشارة : « هاجموا دستور روسيا ! »

إن نوايا يلتسين « لتمرير » دستوره تتفق بالكامل مع القرارات التى اتخذتها قمة « السبعة » الأخيرة الخاصة بالقضايا المالية . وترمى هذه القرارات إلى إبطاء وتائر الإصلاحات الاقتصادية فى روسيا بعض الشيء حتى يتم حل المشاكل السياسية ، وبالدرجة الأولى مسألة السلطة . وأوصوه ساعتها أن يبحث عن سبيل للتساوم مع مديرى المؤسسات الصناعية ، ويربط تلك الجهود بإجراءات كسب حلفاء (فى النضال ضد السلطة التشريعية) من بين رؤساء التقسيمات الإدارية والأقاليم والجمهوريات الداخلة ضمن روسيا الاتحادية . وكانت ثمة ضرورة للاستفادة من تأييدهم بالدرجة الأولى فى تجاوز مضاعفات الصراع

(*) « انترناشيونال هيرالد تربيون » ، ٢٠ فبراير ١٩٩٣ .

(**) « بزنس وورلد ويكلى » ، ٢ أبريل ١٩٩٣ .

(***) نفس المصدر .

حول الدستور الذى تحول ، كما أدرك رئيس البرلمان حسبولاتوف ، إلى واجهة تجرى وراءها أنشطة وتدابير أكبر شأنا . إلا أن من اللازم الحيلولة دون معرفة الشعب لأساليب التضليل التى يستخدمها يلتسين فى الدعوة إلى إقرار « الدستور الديمقراطى » ..

وأكدت « الفايننشال تايمز » فى ٣٠ أبريل ١٩٩٣ :

« إن الرئيس يلتسين شرع يفى بالوعود المؤجلة من زمان حول تغيير بناء الدولة الروسية واقتصادها . فقد أعلن فى لقاء مع زعماء الجمهوريات والأقاليم أن الفوز فى الاستفتاء الأحد الماضى أعطاه حقا معنويا للعمل باسم الشعب ، وأعطى إشارة البدء بإقرار الدستور الجديد ، وهيأ لوزرائه الراديكاليين فرصة الاهتمام بمسألة الاستقرار المالى » .

وكتبت صحيفة أخرى ، هى « التايمز » ، فى ٣٠ أبريل ١٩٩٣ :

« إن بوريس يلتسين أخذ منذ الأمس (بعد أربعة أيام من الاستفتاء العام) يستفيد من الثقة التى أولاه إياها الشعب الروسى فى ذلك الاستفتاء ، حيث عرض على زعماء الأقاليم مسودة الدستور الجديد ليحقق الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية دون اعتبار للقوى التشريعية المحافظة . ولم ترد فى كلمة يلتسين إشارة إلى البرلمان وهو يدعو المسئولين إلى مناقشة اقتراحاته بشأن وضع حد للأزمة الدستورية « الزاحفة » فى البلاد قبل حلول العشرين من مايو وعقد الجمعية الدستورية فى مطلع يونيو . وإذا طبقت التعديلات فسيكون لها مفعول الثورة فى النظام السياسى الروسى ، حيث تمنح بوريس يلتسين جملة صلاحيات سلطوية كالتى يتمتع بها الآن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية » .

لاحظوا تعبير « فوز يلتسين فى الاستفتاء » . أى فوز ذاك ياترى ؟! لم يكسب يلتسين أغلبية الأصوات الدستورية فى أى من الأسئلة الأربعة المطروحة . إلا أن البرلمان أخفق هو الآخر فى توظيف فشل رئيس الجمهورية الذريع هذا ، لأن الناخبين لم يؤيدوا البرلمان بأكثر مما أيدوا رئيس الجمهورية . كانت النتيجة الإجمالية للتعبير عن إرادة الناخبين واضحة للعيان : اعملوا معاً ياسادة ! وبدلا من ذلك أخذوا يطبلون ويزمرون « لفوز الرئيس » حتى أصموا آذان العالم ، وحتى صدق الرئيس نفسه تلك الحكاية . وساعدته الصحف الأمريكية الموقرة فى ذلك خادعة فى الوقت ذاته العامة من أهالى أمريكا .

وسدد نيكولاى ترافكين ، الذى كنت دوما احترمه لذكائه الخارق وأصالة أحكامه ، ضربة شديدة إلى مجلس السوفيت الأعلى . فبعد الاستفتاء العام تخلى عن صلاحياته كنائب . وأشارت مجلة « كروا » الفرنسية الأسبوعية بهذا الخصوص إلى :

« أول تصدع يلوح فى خيمة البرلمان . فقد استقال ن . ترافكين أحد زعماء الوسط من منصبه كنائب معتقدا أن الشعب الروسى بايع رئيس الجمهورية ، وناشد النائب المستقيل زملاءه أن يحذوا حذوه » .

وكررت « الفيجارو » هذه الفكرة قائلة :

« *إن البرلمانيين الروس يواصلون بكل مثابرة نشاطهم التخريبى . فخلال يومين أقر النواب نصف دستة من الوثائق المتعارضة بالكامل مع تدابير رئيس الجمهورية . فالمؤتمر ، بموجب القانون الذى يعدله كما يحلو له ، هو الهيئة الوحيدة ذات الصلاحية لتعديل الدستور ، ولذا فإن نية رئيس الجمهورية لعقد الجمعية الدستورية إنما هى دليل على محاولته الالتفاف على العدو* » .

وتعتقد صحيفة فرنسية أخرى ، هى « كوتيدين دى بارى » أن :

« *اقتراحات رئيس الجمهورية بخصوص توسيع صلاحياته إنما تستجيب للدعوات المتصاعدة فى الشهور الأخيرة لمنح المزيد من الاستقلالية والحكم الذاتى لجمهوريات وأقاليم روسيا الاتحادية . وجاء دفاع رئيس الجمهورية عن الاقتصاد المختلط ، الذى لا يستبعد أى شكل من أشكال الملكية ، بمثابة دعوة إلى الوسطيين من جبابرة المجمع الصناعى الزراعى* » .

وتضيف الصحيفة قولها :

« *إلا أن مقترحات رئيس الجمهورية لم تقابل بإجماع من جانب رؤساء الجمهوريات والبرلمانات والإدارات المحلية ، ومعظمهم من المحافظين المنتخبين فى العهد السوفيتى* » .

وكتبت « الواشنطن بوست » :

« *إن الرئيس يلتسين الذى طار فرحا لفوزه المبين (أى فوز ياترى ؟ ـ المؤلف) فى استفتاء الأحد (٢٥ أبريل) تحدى صراحة البرلمان الروسى المحافظ ، وناشد زعماء الأقاليم يوم الخميس من وراء ظهر السلطة التشريعية أن يساعدوه فى إعداد دستور جديد على النمط الغربى . وأصبح الإعلان عن نية بوريس يلتسين ، فى إعداد الدستور من جانب واحد ، أول إشارة إلى أبعاد الاستراتيجية التى سيتبناها رئيس الجمهورية فى الصراع من أجل السلطة بعد الاستفتاء العام . وعندما خطا بوريس يلتسين الخطوة الأولى ، التى ستثير فى أغلب الظن عاصفة من الاحتجاجات فى البرلمان ، لمَّح إلى أنه لا ينوى ـ الآن فى أقل تقدير ـ التساوم مع السلطة التشريعية* »(*) .

وهكذا « فالواشنطن بوست » التى لم تفهم إطلاقا (أو لم ترغب فى أن تفهم) نتيجة الاستفتاء العام ، أخذت تتحدث عن « الفوز المبين » للرئيس يلتسين ، لكنها فى الوقت ذاته

(*) « واشنطن بوست » ، ٣٠ أبريل ١٩٩٣ .

تؤكد ، وهى على صواب ، أن الرجل « لا ينوى المساومة مع السلطة التشريعية » ، وهى ترحب بتلك النيات ، لاحظوا ، بتلك النيات الدكتاتورية ! وكان الحال كذلك فيما يخص « مساومة يلتسين » حول « رغبته أو عدم رغبته » فى اقتحام مبنى البرلمان الروسى بالدبابات فى ٤ أكتوبر ١٩٩٣ .

إلا أن ظلال التأملات على صفحات هذه الجرائد تحجب الدوافع الحقيقية لتأييد الدول الغربية للتطاولات الدكتاتورية التى أقدم عليها « سيد » الكريملين . فما شأنها ومصير روسيا ؟ وهل يعنيها مصير الديمقراطية ؟ فهى تعرف جيدا أنها يمكن أن تتفق مع يلتسين بشأن أية مسألة لصالحها ، بما فى ذلك نيتها فى الاستيلاء على موارد الخامات فى روسيا .

بديهى أن لكل بلد من البلدان الغربية الكبرى مصالحه الاقتصادية والسياسية المتميزة . وبوسع كل بلد منها أن يعلق آمالا على شخصيات سياسية معينة فى مؤسسة الحكم الروسية ، فى موسكو وفى الأقاليم سواء بسواء .

نيكسون فى قصر البرلمان الروسى :

قابلت نيكسون عندما زار موسكو فى فبراير ١٩٩٣ . وتحدثنا طويلا . وأنا أتذكر جيدا قصة حجب الثقة عنه بسبب فضيحة ووترجيت .

يصعب علىّ تقويم الدوافع الداخلية التى حدت بالسيد نيكسون أن يقدم توصياته بشأن تصفية البرلمان الروسى . ربما كانت تلك الدوافع من باب الخصائص الشعورية النفسية والذهنية التى أثارت لديه ، كما هو معروف ، ولعا مفرطا « بالزعامة » أثناء ولايته . فليس من قبيل المصادفة أن يشير محللون كثيرون إلى أن فضيحة ووترجيت كانت بالنسبة لزعماء الكونجرس الأمريكى مجرد ذريعة لخلع نيكسون من منصب الرئاسة بسبب ميله إلى خرق القوانين الأمريكية على الدوام . من يدرى ؟ ربما كان هذا السياسى الأمريكى المسن قد شعر فجأة « بصلة القربى الروحية » فعزم على نجدة يلتسين . لا أدرى . زد على ذلك أن ريتشارد نيكسون أثناء مقابلتى له ترك فى نفسى انطباعا حسنا . وتجاذبنا أطراف الحديث ساعة و١٧ دقيقة . استمع بمنتهى الانتباه إلى توضيحاتى بخصوص نوايا السوفيت الأعلى ، وبخصوص صلاحياته الدستورية والمبدأ المنصوص عليه فى الدستور للفصل بين « السلطات الثلاث » وهلم جرا . وطلب منى مرارا أن أوضح ماهية التناقضات بين السلطة التنفيذية العليا والسلطة التشريعية . وكنت ، كعادتى دوما فى مثل هذه الحالات ، أوضح بإيجاز دون أن ألوم الكريملين . وطرح نيكسون أسئلة استيضاحية ، وكان خلافا لنظيره رونالد ريجان ، ينصت للآخرين بكل اهتمام (لاحظت أن ريجان لا يقوى على الإنصات لمحدثه أكثر من دقيقة أو دقيقتين) . ويخيل إلىّ أن نيكسون كان راضيا عن توضيحاتى .

فقد صرح بذلك على أية حال . وغادرنى مهموما مشغول البال. ولا أعرف سبب ذلك ، لكنه بادرنى بما لم أكن أتوقع أن أسمعه منه :

- أنت ، ياصاحب المعالى ، سياسى حديث العهد وموهوب من الكوكبة الجديدة فى روسيا . كنت تقابلت مع جميع زعمائكم لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ابتداء من السيد نيكيتا خروشوف ثم كوسيجين وبريجنيف وأندروبوف وتشيرنينكو وجورباتشوف وريجكوف . وقابلت يلتسين للمرة الثانية . والأمر أصعب عليه بالمقارنة معكم . ثقافته تختلف وتربيته تختلف ، وسلمه الوظيفى يختلف ... فمزيدا من التسامح لكليكما . بوسعكما أن تكملا بعضكما البعض . قدراتكم الذهنية ومعارفكم إلى جانب مثابرته ومراسه . حبذا لو تصالحتما ...

قال ذلك وهو يشد على يدى مودعا . وصدقته ووثقت به خالص النية ... وفجأة أسمع أن « نيكسون يوصى كلينتون بدعم يلتسين فى محاولته للإطاحة بالديمقراطية فى روسيا بتدبير انقلاب حكومى وحل البرلمان الروسى »(*) .

يبدو أن جميع الساسة المعاصرين مقتنعون بأن الصفاقة لا بد أن تغدو صفة ملازمة لكل رجالات الدولة والدبلوماسيين والموظفين وسواهم . وهم من هذه الناحية لا يختلفون كثيرا عن نيكولو مكيافيلى .

وتلك بالذات هى طبيعة أحكام هنرى كيسنجر وتأملاته فى كتابه « الدبلوماسية » . صحيح أنه حاول فى الحديث عن السياسة الروسية أثناء لقائه معى أن يبتعد قدر الإمكان عن الصفاقة والوقاحة السياسية . بدا وكأنه مهتم اهتماما صادقا بحل المشاكل الداخلية وبانضمام روسيا الى المجتمع الدولى بأسرع ما يمكن . إلا أنه لم يرغب فى الحديث عن تصوراته الملموسة بشأن المبادىء التى يمكن أن يستند إليها هذا « الانضمام » . بيد أن طائفة من مقالاته ، وكذلك الكتاب الآنف الذكر ، تعطينا فكرة عن آرائه . ومفادها إخضاع روسيا للمجتمع الدولى من خلال أولوية تنمية فروع الخامات . فهذه التنمية ، حسب رأى كيسنجر ، توفر لروسيا الموارد المالية اللازمة للتعجيل بتطوير « الصناعة التحويلية وميدان الخامات ومشتريات البضائع الاستهلاكية والمواد الغذائية » . وهذا فى الحقيقة هو نموذج التنمية الذى اقترحه ، والأصح مرره وفرضه ، رباعى جايدار وتشيرنوميردين(**) وفيودوروف وتشوبايس(***) بتأييد تام من يلتسين الذى لا يفقه شيئا فى هذه الأمور .

(*) « انترناشيونال هيرالد تريبيون » ، ٢٠ فبراير ١٩٩٣ .

(**) فكتور تشيرنوميردين - رئيس حكومة روسيا من ديسمبر ١٩٩٢ حتى الآن .

(***) أناتولى تشوبايس - نائب أول رئيس الوزراء فى حكومة تشيرنوميردين ، كان مسؤولا عن تنفيذ عملية الخصخصة حتى أعفى من منصبه فى أوائل ١٩٩٦ .

... لقد تغاضت الصحافة الغربية عن سبب آخر ، كبير الشأن فى اعتقادى ، لسقوط نيكسون عام ١٩٧٤ . فلنتذكر عام ١٩٧٣ المشحون بأحداث درامية : الحرب العربية الإسرائيلية وارتفاع أسعار البترول المذهل والأزمة المفاجئة فى الاقتصاد العالمى الذى عجز عن استيعاب تلك الأسعار ، وإفلاس عشرات الآلاف من الشركات التى كانت ناجحة قبل ذلك فى شتى أقطار العالم ، والمشاكل التى طفت على السطح بغتة والمرتبطة بضرورة إجراء تغيرات بنيوية فى الاقتصادات الوطنية وفى الاقتصاد العالمى وما إلى ذلك . إلا أن المسألة المفصلية التى شغلت بال لفيف من النخبة العالمية الحاكمة هى التالية : ما الذى منع ريتشارد نيكسون من تلمس وحدس احتمال هجوم الجيوش العربية على إسرائيل ؟ فإن إسرائيل من جهة كانت تُعتبر الحصن الأمامى المنيع للغرب فى قلب العالم العربى ، وهى تهيمن على الموارد البترولية العالمية بل وتوفر الإمكانية لحماية « خاصرة » الغرب . فكيف تفسر « هفوة » نيكسون هذه ؟ وهل تستطيع الأوساط المالية والصناعية الدولية ، وخصوصا المرتبطة بتل أبيب أوثق ارتباط ، أن تغفر لنيكسون « هفوته » ؟

أو لم يكن ذلك تنبيها للرئيس الشاب كلينتون من خلال نيكسون (الذى جرب جيدا قوة تلك الأوساط ونفوذها) فيما يخص كيفية التصرف إزاء روسيا فيما لو أراد البقاء فى منصب الرئيس الأمريكى ؟

أو لم يكن ذلك تنبيها ليلتسين بشأن ضرورة العمل « بحزم » (كما لقنته صحيفة « ازفستيا ») لتوفير الإمكانية لوضع موارد الخامات الروسية بأسرع ما يمكن فى خدمة حاجات الغرب ؟ ولعل من الضرورى هنا إمعان الفكر والتعمق فى دراسة هذه التساؤلات ، لكن الشىء الأكيد أن مبررات مثل هذه الاستنتاجات واردة تماما .

... أعود إلى فكرة ريتشارد نيكسون بخصوص علاقاتى مع يلتسين : لم تكن لى دالة عليه ولم ترفع الكلفة بيننا ، ولكن كانت هناك نصائح ودية تماما من رجل محترم خبر السياسة جيدا وأمضى فى مضمارها أكثر من عمرى بكامله ، ولذا كنت أتقبل كل ما يقوله على نحو يختلف تماما عن نصائح السيدة مارجريت ثاتشر فى حديث تليفزيونى مع أحد صحافيينا حيث أعلنت بشىء من الاعتداد عما ينبغى لنا أن نقوم به أو نمتنع عنه ، وشرحت لنا ماهية الديمقراطية ، وقالت ، بالمناسبة ، حبذا لو تم حل البرلمان الروسى . وجاء احتجاجى آنذاك بشكل تساؤل عن موقف الشعب الانجليزى منى فيما لو زرت لندن ونصحته بأن يطيح بالنظام الملكى ويحل البرلمان ويصوغ دستورا دائما ويحل المشكلة الايرلندية بالشكل الذى يريده أهالى أيرلندا وجيش التحرير الأيرلندى ، وما إلى ذلك . ومن المؤسف أننا نسمع فى السنوات الأخيرة نصائح كثيرة جدا من هذا القبيل . ومصيبة روسيا أن فيها ساسة يتحمسون للعمل بهذه النصائح المشبوهة تماما ...

وعلى العموم لا بد من الاعتراف بأن المصالح الجيوسياسية للغرب أصبحت على ارتباط وثيق مع نظام يلتسين . ولا أهمية من حيث المبدأ لما إذا كان يلتسين وأقرب أعوانه « عملاء مأجورين للغرب » . كما لم تكن ثمة أهمية كبيرة لما إذا كان لينين « عميلا لألمانيا » ، وستالين عميلا للبوليس السرى الروسى . المهم أن يلتسين يؤدى على أحسن ما يرام الدور الذى يستجيب للمصالح الاستراتيجية للأوساط اليمينية للمجموعات المالية والصناعية الدولية المرتبطة ارتباطا وثيقا بتلبية المصالح والمهمات والمخططات الاستراتيجية « للعالم الحر » . وبعد أن تحقق بأفضل شكل أحد تلك المخططات الذى كان حتى مجرد تصوره مستحيلا ، ونعنى تقويض دولة الاتحاد السوفيتى الكبرى ، وأمكن تنفيذ مهمة انفراد إحدى الدولتين العظميين بالزعامة العالمية ، فإن من المحتمل تماما أن يأتى دور « مهمة كبرى » أخرى ، ولعلها أقل تعقيدا من المهمة الأولى . وهى لا تتلخص فى تقويض روسيا ، فهو قيد التنفيذ الآن ، وقد تم تحريك قوى هائلة فى هذا المجال . كما لا تتلخص تلك المهمة فى السيطرة على سائر الجمهوريات السوفيتية السابقة ، فهى قيد التنفيذ أيضا وبالحجم الكامل . المهمة الجديدة هى تقويض الصين . ليس ذلك لأن الصين الحديثة تسوق الدليل على إمكان بلوغ التناسق بين الأفكار الاشتراكية والسوق . وقد تحقق ذلك التناسق فى عدة بلدان أوروبية حتى من أعضاء حلف الناتو . فإن البلدان الاسكندينافية ، مثلا ، أثبتت ذلك بنجاح . لكن المقصود أمر آخر تماما . فإن وتائر التنمية الجارية فى الصين تبين أن قدرتها الاقتصادية ستضاهى قدرة الاقتصاد الأمريكى بعد ١٠ ـ ١٥ عاما . إن العالم المستقطب الذى ظهر فى أواخر عام ١٩٩١ وهيمنت عليه الولايات المتحدة دون منازع لن يبقى على حاله ، إذ سيتحول من جديد إلى عالم ذى قطبين . ولما كان مركز ثقل القدرة الاقتصادية للحضارة المعاصرة ينتقل إلى حوض المحيط الهادى الآسيوى ، فإن الصين بمواردها البشرية التى لا تعد ولا تحصى تتمتع بكل المؤهلات لاحتلال مرتبة الدولة الأولى المقتدرة سياسيا واقتصاديا والقادرة فضلا عن ذلك على امتلاك قوات رادعة جبارة .

إن هذا الاحتمال ، احتمال بلوغ توازن جديد للقوى ، أمر وارد ، ولا بد أن تضعه المخططات العالمية لدوائر المخابرات الغربية وحلف الناتو فى الاعتبار ، وبالتالى فإن هذا الاحتمال يخيف الخصوم ، وفى مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية .

ولعل سيناريو تقويض الصين سيستند إلى نفس الأسس التى أمّنت نجاح إسقاط الاتحاد السوفيتى ، وفى مقدمتها القومية . فالعملية التى بدأت فى قره باخ سرعان ما انتقلت إلى جنوب أوروبا وأرست بداية « البلقنة » هناك ، ثم انتقلت من جديد إلى الاتحاد السوفيتى وقصمت ظهره ، وهى « تقصم » الآن ظهر روسيا .

إن الصين دولة متعددة القوميات . وهى تواجه مشاكل معقدة قديمة فيما يخص التبت وإقليم سيزيان ـ اويجور القومى المترامى الأطراف ومنغوليا الداخلية . ورغم مرونة

الأوساط الحاكمة ، فقد تصطدم إشاعة الديمقراطية بشكل لا مفر منه مستقبلا فى المجتمع الصينى بقوى موجهة بمهارة لإسقاط البنى الاجتماعية الصينية التقليدية فتثير الفوضى والارتباك هناك . وتهدر طاقات بناءة هائلة فى محاولة فاشلة لإطفاء لهيب حرب تندلع بين القوميات .

وأنا أعتبر التقارب بين روسيا والصين أحد العوامل التى تقف فى وجه تطور الأوضاع فى الصين على هذا النحو . فالتقارب يمكن أن يعود بالنفع على كلتا الدولتين . ولم أنطلق عفو الخاطر ، ودون تفكير ، فى انتقادى لمبادىء السياسة الخارجية التى تبنتها وزارة الخارجية الروسية فى توجهها المستقطب صوب الغرب ثم صوب الولايات المتحدة . فإن أولوية العلاقات مع الشرق ، مع الصين والعالم العربى والهند وتركيا وإيران ، أمر ضرورى لروسيا حياتيا ومصيريا . ولا أنظر إلى ذلك من زاوية « بقائها دولة كبرى أو العكس » . كلا ، فهى ضرورية لها من زاوية « البقاء أو الفناء » . تلك هى حقيقة موقفى من السياسة الخارجية الروسية . ومن تلك المقدمات انطلقت فى تقريرى فى مؤتمر الأكاديمية الدبلوماسية فى ربيع ١٩٩٢ الذى نظمته وزارة الخارجية الروسية . ولم يفهم التقرير آنذاك لا الأخصائيون النظريون ولا موظفو الخارجية التطبيقيون . اتهمونى ساعتها بالتخلى عن التدخل من جانب واحد فى النزاعات والحزازات القومية فى أراضى الغير . وذلك هو جوهر المشكلة . فالتدخل من جانب واحد فى تلك النزاعات لا يؤدى إلى حلها مبدئيا ولا يطفىء لهيبها ، بل يؤجحه ويزيد الطين بلة . وقد اتضح ذلك فى قره باخ ، ناهيك عن يوغسلافيا . فهل يعقل أن المجتمع الدولى عاجز عن وقف الحرب فى قره باخ أو يوغسلافيا أو أبخازيا ؟ كلا بالطبع . ولكن مادامت الحرب مستمرة فإن ذلك من مصلحة جهات واسعة النفوذ تملك قوى أكثر بكثير وأشد بأسا من قوى البلد الذى يحاول إخماد تلك الحرب من جانب واحد . ويقول تقريرى على وجه التحديد إن السياسة الخارجية يجب أن تكون على علم بتلك القوى ، وأن تعرفها جيدا . وإذا كانت عاجزة عن التأثير فيها فهى عقيمة واهنة .

إن الرضوخ لتلك القوى يعنى إخضاع قدرة البلد لمصالح قوى غريبة عليه ، وهذا ما يحدث للسياسة الخارجية الروسية . ومما يشكل خطرا على روسيا كذلك كون السياسة الخارجية لبلد كبير مثل بلدنا تعانى من القصور الذاتى ، فإذا نحى كوظيريف من منصبه غدا ، وعين بدله شخص على طرفى نقيض فإن السياسة الخارجية ستظل أمدا طويلا تسير على خطى كوظيريف . أما أنا فقد اقترحت نموذجا للتعاون الدولى الفعال فى حل النزاعات الإقليمية .

لقد توخيت التنويع فى توجهات السياسة الخارجية ، وطرحت هذا الهدف على « المؤتمر الاقتصادى العربى الروسى » الأول الذى عقد فى موسكو فى مايو ١٩٩٣ .

وانطلقت من كون الأقطار العربية حليفة طبيعية لروسيا بقدر ما ، ولا موجب لتمزيق تقاليد التعاون الطيب معها ، بل لا بد من الاستفادة من الخبرة الغنية التى تجمعت على مدار العقود الماضية .

ويتعارض مع المصالح الطويلة الأجل تعارضا تاما ذلك النشاط الاندفاعى الانفعالى (الذى تصعب حتى تسميته بالنشاط السياسى) لوزارة الخارجية الروسية إزاء بلدان رابطة الدول المستقلة ، وافتقار العلاقات معها إلى التحليل الدقيق لأعقد العمليات الجارية فى أحشاء هذه المجتمعات التى يصح أن توصف ، وأقولها صراحة ، بمجتمعات « الأحاجى والألغاز » . وإذا كانت روسيا تعتبر دولة غير مكتملة ، وبالتالى طرفا مبتسرا من أطراف العلاقات الدولية ، فإن الدول التى تشكل نواة الرابطة أكثر « هشاشة وميوعة » . فما الذى يجرى هناك ؟ وما هى التوجهات القيمية الأكبر وزنا ؟ وما أساس المصلحة السياسية الدولية فى العلاقات مع روسيا ؟ فهل أجاب أحد عن هذه الأسئلة ، وعن كثير غيرها مما لا يقل عنها تعقيدا ؟ وهل يبدى نظام يلتسين على العموم اهتماما بكل هذه التساؤلات ؟

ولذا يتضح سبب استعجال زعماء رابطة الدول المستقلة ، دون تفكير عميق ، فى استحسان جريمة اليلتسينيين فى سبتمبر وأكتوبر . إن النمط السلوكى « للمكتب السياسى » للحزب الشيوعى السوفيتى يترك أثره الواضح ليس فقط على الأسلوب الشخصى ، بل وعلى نشوء مجتمع شبه مستعمر وشبه مستقل بتأثير زعماء تلك البلدان .

بَدَهى أن الأوساط الغربية التى وضعت فى حيز التنفيذ « سيناريو » الانقلاب الروسى ما كانت تنتظر من هؤلاء الزعماء سلوكا غير ذاك السلوك . فإن « استحسانهم » كان متوقعا ، وقد خطط له خير تخطيط . وكان ذلك أيضا صفحة فى « السيناريو » . فإن اهتمام تلك الأوساط بالموارد الاستراتيجية لرابطة الدول المستقلة لا يقل عن اهتمامها بالموارد الروسية . والسيطرة على تلك الموارد تتطلب ايجاد آلية مناسبة أو بناء فوقى سياسى وتنظيمى . ويجرى تجريب نموذج تلك الآلية فى روسيا ، ثم تنقل فى الحال إلى باقى « أطراف » العلاقات الدولية . فهل جاء حل البرلمان الكازاخى مصادفة بعد حل البرلمان الروسى ؟ لا بد من إيجاد نظام استبدادى شبه مستعمر وشبه مستقل ...

ولذا يصعب أن نفهم بالمنطق العادى والعقل السليم « الضجة المسرحية » التى أثارها الكريملين حول لقاء ريتشارد نيكسون وألكسندر روتسكوى فى مارس ١٩٩٤ . كان نيكسون قد وصل إلى موسكو بعد إطلاق سراحنا من « ليفورتوفو » . ولعله كان يريد أن يقارن بين صورتى نائب رئيس الجمهورية الروسية ورئيسها بالوكالة فى الفترة من ٢١ سبتمبر حتى ٤ أكتوبر ١٩٩٣ « قبل » و« بعد » الانقلاب (كان نيكسون قد التقى روتسكوى فى فبراير ١٩٩٣ ودار بينهما حديث طويل) ليأخذ فكرة واضحة عنه ، لصالح النهج المرتقب للسياسة

الأمريكية طبعا . ولم يكن ينوى « مغازلة » روتسكوى ، كما لم يكن يفكر فى مصالح يلتسين . ثم إن هذه المقابلة لم تؤثر قيد أنملة فى سمعة روتسكوى . فله شعبية كبيرة . وكما كان الحال فى الماضى لم يؤثر امتناع يلتسين عن مقابلة نيكسون فى زعزعة سمعة هذا الأخير .

لكنهم هذه المرة عجزوا عن حل لغز بسيط ، فأثاروا ضجة أضحكت الجمهور .

نضوب القدرة الديمقراطية للحضارة الغربية :

طرح باحثون كثيرون منذ أمد بعيد مسألة نضوب القدرة الديمقراطية للحضارة الغربية . وهم يستشهدون عادة بالدلائل الواضحة على هذه الظاهرة : تطور الاستهلاك الهائل ، والتعجيل فى تذويب المحتوى الإنسانى ، وتفريغ نمط الحياة الاستهلاكى من بقاياه . كل ذلك صحيح . أما أنا فأريد أن أكمل هذه التأملات من مواقع أخرى .

ألّف المؤرخ التنويرى المعروف كارلو دينينا كتابا رائعا عن « الثورات الإيطالية » (صدر فى روما عام ١٧٥٨) .

رفض دينينا العنف الثورى ودافع عن « دين التقدم الاجتماعى » ، وصاغ لأول مرة التعاليم الخاصة بالدورات الحتمية للتطور الاجتماعى والتى كانت ستؤدى من كل بد حتى فى ذلك العصر إلى سقوط الدول التنويرية .

واعتبر دينينا الفترة التى أعقبت صلح اوتريخت عام ١٧١٣ ، الذى وضع حدا للحرب من أجل العرش الأسبانى ، عصر التقدم المثمر . إلا أن هذه الدورة من التطور الايجابى كانت ، فى اعتقاده ، لا بد أن تنتهى قريبا بسقوط الدول التنويرية . وقد تكهن بالأحداث قبل وقوعها بسنوات قلائل ، حيث نشر فى عام ١٧٥٨ كتابه الذى لم يحظ بشهرة واسعة حتى الآن .

كان دينينا يعتبر الارستقراطية عاملا سياسيا بالغ التأثير فى حفز تطور الأحداث على هذا النحو . علما بأن استبداد الارستقراطية كان ، فى رأيه ، السبب الذى أعاق ، بنفس القدر ، ازدهار الدولة . « أغلبية الشعب هى التى تشكل قوة الدولة ، وعندما تكون الأغلبية مقهورة مهانة يتقلص عدد الرعايا حتما وتتضاءل طاقاتهم وتتقوض الدولة » .

إن تطور الثورة الفرنسية الكبرى ، فيما لو طبقنا عليه تعاليم دينينا ، يسوق الدليل على النهاية الدموية المفاجئة لقرن لامع فطين من حكم النظام الملكى الفرنسى . ولم تكن هذه النهاية الفاجعة لأقدم نظام ملكى أوروبى ترتبط ، فى ذهن العديد من المفكرين البارزين ، بأفكار التنوير وبمصير تلك الأفكار ورفض المجتمع الفرنسى لها ، أو على

العكس بكون هذه الأفكار قادرة على ممارسة تأثير فتاك على الدولة . والأكثر من ذلك شاع رأى يقول إنه لو استفادت الأوساط الارستقراطية الحاكمة ، وعلى رأسها النظام الملكى ، من آراء التنوير لكان بالإمكان تفادى غروب القرن المذكور فى غمرة الدماء .

ولهذه الأسباب حظيت أفكار التنوير « بطلب » فى القرن التاسع عشر بعد أن تجاوزت العصر الذى وجدت من أجله فى الحقيقة . إلا أن تلك الأفكار تعرضت لشىء من « النسيان » فى القرن العشرين وحلت محلها أعمال انتقائية سطحية لمؤلفين شيوعيين واشتراكيين وديمقراطيين عمدوا ، فى حالات عديدة ، دون تفكير ، إلى اقتباس آراء بل وفصول كاملة من مؤلفين سبقوهم زمنيا ، بمن فيهم مؤلفون إنسانيون من عصر التنوير الايطالى ومؤلفون يونانيون قدامى . أما استنتاجاتهم الشخصية ذات الطابع النفعى البراجماتى الصرف والخاضعة لمهمات سياسية تطبيقية فكانت فى الوقت ذاته فقيرة المضمون إلى حد مرعب .

ومن المحتمل تماما أن تكون الدورة التالية ، التى آلت إلى انهيار عالمى شامل ، مرتبطة بالحرب العالمية الأولى التى أماطت اللثام عن عجز أشكال ووسائل الحضارة العالمية السائدة عن بلوغ الوفاق بين الأمم والشعوب . وبالنتيجة هلك عشرات الملايين من القتلى والجرحى والمفقودين . وكانت ثمة نتيجة أخرى هى انتشار أفكار الاشتراكية الديمقراطية فى كل مكان من أوروبا . وبدا حسب الظاهر وكأن الديمقراطية انتصرت فى أوروبا الغربية . لكن الأمر لم يكن كذلك . فإن أزمة التصورات الاشتراكية الديمقراطية حول الديمقراطية كانت مرتبطة مباشرة بمؤامرة ميونيخ المشينة(*) . وفيما بعد تضاءل تأثير تلك القرارات المدمر على الديمقراطية الأوروبية والأفكار الاشتراكية الديمقراطية بجهود أبرز الزعماء الذين قادوا النضال ضد الطغيان الألمانى ، ونعنى تشرشل وروزفلت وديجول ، ممن تجاوزوا الأطر المعتادة لتعاريف من قبيل « ممثل طبقته » و« حزبه » وما إلى ذلك . وذابت أزمة الديمقراطية الغربية هذه فى دوامة الحرب العالمية الثانية الهائلة ، فى ذلك التشابك المعقد للقوى السياسية العالمية والإقليمية الذى حجب الانهيار المحتم للديمقراطية الغربية ومسلماتها الفكرية الفقيرة للغاية ، والتى « جفت عروقها » بكل معنى الكلمة لانعدام أى مستقبل أمامها . وكانت مؤامرة ميونيخ بهذا المعنى أول أزمة شاملة للديمقراطية الغربية بكل ما لديها من قاعدة فكرية ورصيد ايديولوجى .

(*) الاتفاقية التى وقعها فى ٢٩ سبتمبر ١٩٣٨ ، رئيس وزراء بريطانيا تشمبرلين ورئيس وزراء فرنسا دلادييه وهتلر وموسولينى ، وأيدتها الولايات المتحدة ، وبموجبها تم تقسيم تشيكوسلوفاكيا بإعطاء إقليم السوديت لألمانيا لدفعها إلى التوجه شرقا نحو الاتحاد السوفيتى ، ولكن هتلر احتل تشيكوسلوفاكيا كلها بعد سنة (١٩٣٩) .

وارتبطت الأزمة الشاملة الثانية للديمقراطية الغربية وأيديولوجيتها بتحولهما المشوه إلى أشكال من الممارسات السياسية والفعل السياسى . فقد آلت هذه الأزمة خصوصا إلى تواطؤ بين الزعماء الغربيين الذين أيدوا انقلاب يلتسين الاستبدادى المعادى للديمقراطية فى موسكو فى خريف ١٩٩٣ عندما أقدم زبانية رئيس الجمهورية المتمرد على فعلة لم يشهد لها تاريخ الدولة الروسية مثيلا من حيث القساوة ، فأطلقوا نيران مدافع الدبابات الثقيلة وسط المدينة الغاصة بملايين السكان على أول برلمان ديمقراطى فى تاريخ هذه الدولة . وهو نفس البرلمان الذى انتخب فى عام ١٩٩٠ يلتسين رئيسا له بعد أن كان مغضوبا عليه ومطاردا من قبل رفاق الأمس كبار المسئولين الحزبيين . وهو نفس البرلمان الذى رشح يلتسين لرئاسة الجمهورية وأمَّن له الفوز فى الانتخابات الرئاسية . وهو نفس البرلمان الذى أجرى على الدستور السارى المفعول تعديلات ديمقراطية مطردة وحوله إلى أحد أكثر دساتير العالم ديمقراطية ، وضمن مبدأ الفصل بين السلطات ، وأدرج فى الدستور بابا عن حقوق الإنسان بحجمها الكامل ، واستحدث أحكاما بشأن استقلال القضاة ، وأسس المحكمة الدستورية لأول مرة فى تاريخ روسيا . وهو نفس البرلمان الذى تزعم النهج الإصلاحى فى البلاد ووفر مستلزمات سيادة القانون . وكان قصف هذا البرلمان قد حظى بمباركة زعماء الديمقراطية الغربية ... أفليس ذلك أبلغ دليل على الأزمة الشاملة التى ألمَّت بالديمقراطية الغربية كلها وجعلتها تفقد أفكارها الإنسانية الأولى بل وسلبتها توجهاتها الإنسانية عموما ؟ واستبدل ذلك كله بالمصالح الأنانية البراجماتية لكبريات الشركات الكوسموبوليتية المهيمنة على الاقتصاد العالمى والمالية العالمية والتجارة الدولية . إن المثل العليا الإنسانية التى تفترض توفير حرية الفرد وحقوق الإنسان ، وضرورة التطور الحر لكل شخص ، واستخدام الاشتراكية الديمقراطية فى بواكيرها الفتية وفى اقتباساتها من مؤلفات الإنسانيين والمنورين - كل ذلك دخل فى تناقض مع المصالح الشاملة للمجموعات المالية والصناعية الدولية والحكومات الوطنية السائرة فى ركابها ، والتى « تكيف » سياساتها من زمان لتوجهات شتى المؤسسات العالمية (قمة « السبعة » ، وصندوق النقد الدولى ، والجماعة الأوروبية ، والبرلمان الأوروبى ، ومجلس أوروبا ، والبنك الدولى ، وبنك التعمير والتنمية الأوروبى ، وما إلى ذلك) .

وهكذا لم يعد لدى الديمقراطية الأوروبية اليوم أى مثل عليا . وصارت أيديولوجيتها خلوا من المضمون ، فليس لديها أهداف ولا مهمات ولا مقاصد . كل شىء خاضع للمصالح الأنانية النفعية الراهنة والمستقبلية . وكل شىء يستهدف تطبيق السياسة البراجماتية التى انتهجتها فى الماضى أقوى الامبراطوريات فقادتها إلى الدورة التطويرية المدمرة ، ومن ثم إلى السقوط والانهيار . إن الديمقراطية الغربية التى تجتذب إلى فلك تطورها دولا جديدة إنما تقود تلك الدول إلى الهلاك المحتم .

الفصل الثالث

الإصلاحات فى روسيا

هدف الإصلاحات وتدابير حكومة يلتسين :

لم تعمد الحكومة إلى وضع برنامج للإصلاح بصيغة وثائقية متكاملة . وغدا واضحا من خطب يجور جايدار(*) ومن مختلف تحليلات وقرارات الحكومة فى مسائل معينة ومن مراسيم رئيس الجمهورية أن الإصلاح ، الذى بدأ فى يناير ١٩٩٢ ، يستند إلى أساس من التوصيات والمطالب المتشددة الصادرة عن صندوق النقد الدولى والرامية إلى تأمين الاستقرار الاقتصادى عموما . ومن ضمنها إطلاق الأسعار وركائز السياسة المالية والنقدية والائتمانية ، ومحاولات « التملص » من المشاكل الزراعية وإشكالات العلم والتعليم والثقافة . واعتبرت الحكومة الروسية فكرة الميزانية المعصومة من العجز أهم هدف ملموس تضعه نصب عينيها ، مهما كان الثمن .

إن منطق التصحيح الاقتصادى هذا يفترض من كل بد صدمة ناجمة عن ارتفاع الأسعار . ويراد لتلك الصدمة ، فى رأى « الإصلاحيين الثوريين » ، أن تؤدى إلى خفض قيمة ديون الدولة المتمثلة فى مدخرات المؤسسات الانتاجية ومدخرات السكان ، وتؤدى فى الوقت ذاته إلى تقليص نفقات الدولة . إلا أن المخططات التى استعارها جايدار من صموئيلسون وفريدمان لم « تفعل فعلها » فى روسيا . فمن الناحية النظرية كان المتوقع أن يتقلص الطلب النهائى وينخفض التضخم النقدى ويتحقق التوازن المالى ، بل وكان ينتظر حتى حفز الانتاج وزيادته ، وهو أمر مستبعد فى التطبيق ولكنه مرغوب جدا بالنسبة لجايدار . ووفقا لمنطق الاصلاح لا مفر من الكساد أو الركود الاقتصادى الذى يراد له ، فى ظل القيود المالية القاسية ، أن يؤدى إلى تصفية الانتاج القليل المردود ويساعد على ترسيخ الحوافز السوقية الجديدة فى سلوك المنتجين . إلا أن ذلك كله كان مجرد وهم وتضليل .

وتجلت ثمار كل قرارات الحكومة ورئيس الجمهورية ، أول ما تجلت ، فى المتاجر التى ظهرت على رفوفها صنوف المأكولات والسلع الصناعية بأسعار فاحشة . ولكن الحال كان كذلك فى السنوات ١٩٨٨ ـ ١٩٩١ . والأهم أن حجم التداول السلعى بأسعار ١٩٩٢

(*) نائب رئيس وزراء روسيا فى حكومة الإصلاحات الاقتصادية (١٩٩٢) ورئيس الوزراء بالوكالة . قاد الإصلاح الاقتصادى فى روسيا ، وأثار ضده البرلمان مما أضطر يلتسين إلى التخلى عنه .

المقارنة تقلص بنسبة ٤٠٪ . واتخذت الأزمة الاقتصادية صفة شمولية ، حيث تشابكت مع الأزمات الجارية فى الميدان الغذائى والصناعى والمالى والائتمانى والثقافى وحتى النفسانى .

وفى معرض تقويم مخطط الإصلاحات وسيرها الفعلى على العموم يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية :

لم تتم معالجة جدية للأشكال والطرق الأساسية للتأثير على الوضع المالى وحالة الانتاج فى البلد . والأهم أن تلك الأشكال والطرق لم ترتبط بالأوضاع الاقتصادية الفعلية وبإمكانات الاقتصاد ، ولم تعزز بتدابير تنظيمية ولا باجراءات للتوعية والارشاد . إن البيئة الاقتصادية الفريدة فى روسيا حددت مسبقا المردود العكسى السلبى للنشاطات الاعتباطية « لأناس جهلة » غير مؤهلين إطلاقا للعمل الحكومى .

النتائج الأولى :

ترك ما سمى بإطلاق الأسعار الشامل أسوأ الأثر فى الأوضاع الاقتصادية العامة ، وفى أحوال المواطنين ، بسبب بقاء الاحتكار المطلق فى النظام الاقتصادى المستند إلى ملكية الدولة . وحدث ذلك على خلفية الخلل الشديد فى التناسب الاقتصادى ، فى غياب البنى السوقية كليا وعدم وجود أى ظروف مؤاتية لتقبل أسعار السوق الطليقة .

لا شك أن دوافع مثل هذه التدابير كانت متوافرة حسب الظاهر لدى يلتسين وجايدار ، لكنها أقرب إلى طموحات « الطفرة الكبرى » ، ولم تكن لديها أية فرصة للنجاح . ولذا أدى هذا الاستعجال إلى عكس المطلوب ، كما توقع الكثيرون من الاقتصاديين المحترفين واخصائيى الانتاج (وليس رئيس البرلمان وحده) . ولم تتحقق فى الواقع ولا خطوة واسعة واحدة نحو إيجاد آلية سوقية فعالة ، فيما تم تفكيك الآلية الاقتصادية السابقة . وسرعان ما ازدادت أهمية التبادل العينى العتيق العاجز عن تأمين مستلزمات الإنتاج العصرى . واكتسب تحرك السلع فى طريقها إلى المستهلك صفة المضاربة والمتاجرة الإجرامية (المافيا) . وأخذت ثمرة الانتاج الذى كان لا يزال مشتركا وعاما (فلم يبدأ الحديث بعد عن التمليك الشخصى) تستقر على المكشوف فى جيوب البنى الجديدة (السوقية المزعومة) المتطفلة على فئات الارتباك وغياب أبسط مظاهر الرقابة الحكومية . وأتذكر أننى ، عشية القيام بتلك الخطوة ، دعوت إلى مكتبى عددا كبيرا من صانعى « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، وحاولت أن أقنعهم بأننا بحاجة إلى معالجة جملة من التدابير الإصلاحية ، وفى مقدمتها آلية تمليك أموال الدولة ، باعتبارها أساسا لبناء الهياكل الارتكازية للسوق ولبدايات المنافسة فى الاقتصاد . ولاذوا جميعا بالصمت فى خيلاء .

وارتبك المسئولون المحليون ومديرو المصانع والعاملون فيها وتحيروا . فكيف يتخذون القرارات الصائبة فى ظل البلبلة التى شملت اقتناء الموارد الانتاجية (اختفت الأوامر القيادية ولم تظهر بعد إمكانية المنافسة) والقطع التركيبية والتكميلية ، وفى ظل غياب الموارد المالية ؟ أجل ، لم يعد ذلك بالإمكان .

وبصيغة أكثر وضوحا تجلى انحراف التقويمات التى صدرت عشية الإصلاح واختلافها عن نتائجه الفعلية فيما يلى :

١ ـ طفرة أسعار السلع الاستهلاكية خلال عام ١٩٩٢ لم تبق فى إطار الـ ٣,٥ مرات ، كما أعلن رئيس الجمهورية ، بل تجاوزت ٢٦ مرة ، مما جعل من المتعذر اقتناء الضروريات لإعالة قسم كبير من المواطنين . ومع ذلك تحمل السكان عموما بكل صبر ارتفاع الأسعار الفظيع ، ولم يشهد البلد إضرابات واسعة النطاق ولا نزاعات اجتماعية أخرى . إلا أن التوتر ازداد وتصاعدت التوقعات السلبية فى المجتمع .

٢ ـ أخذ ركود الانتاج يتحول إلى انهيار شل الاقتصاد بأكمله . فى عام ١٩٩٢ انخفض حجم الانتاج الصناعى بنسبة ١٩٪ عن مستوى عام ١٩٩١ ، وانخفض انتاج السلع الاستهلاكية بنسبة ١٥٪ ، كما انخفض إنتاج المواد الغذائية بنسبة ١٨٪ ، والأنسجة والأحذية بمقدار الثلث ، وهكذا دواليك فى سائر الفروع . وكان ذلك انهيارا غير بنيوى ، مع أن الحكومة بذلت محاولة خرقاء لتبرير فكرة الركود البنيوى : توقفت المصانع العاملة بمردود جيد وتقلص انتاج المنتجات الضرورية جدا . كان انهيار الانتاج هذا نتيجة حتمية للسياسة الصناعية الخاطئة ، لأنها لم تعتمد على الهياكل الارتكازية السوقية التى « غاب عن بال » الحكومة بناؤها .

٣ ـ وثمة خطأ استراتيجى آخر هو الرغبة فى تصفية عجز الميزانية فورا . ففى الربع الأول من عام ١٩٩٢ ادعت الحكومة ، خلافا لتحذيرات البرلمان ، أنها قادرة على تنفيذ ميزانية بدون عجز . وبالنتيجة حصل عجز فى ميزانية روسيا الاتحادية قدره خمسة فى المائة من الناتج القومى الاجمالى بالصيغة الرسمية ، وهو ضعف ذلك إذا راعينا مشاركة البنك المركزى الخفية فى تغطية ذلك العجز ، الأمر الذى لا مفر منه والحال هذه . وأصدر البرلمان الروسى تقويما سلبيا لسياسة الحكومة بصدد الميزانية التى استمر تصحيحها فى الواقع حتى أواخر عام ١٩٩٢ .

ورغبة فى تأمين ميزانية بلا عجز أقدم البرلمان ، تحت ضغوط شديدة من الحكومة ، على زيادة الضرائب بدون مبرر ، وقلَّص بشكل غير معقول نفقات الدولة على تنمية الفروع والصناعات والميادين الضرورية حيويا . وكانت النتيجة أن نشأ عجز فى المدفوعات تعين

على البرلمان نفسه ، والبنك المركزى ، أن يبذلا فى يوليو - أغسطس ١٩٩٢ مزيدا من الجهد لتصفيته ، وبذلك حلا فى الواقع محل حكومة جايدار التى أفلتت زمام إدارة الاقتصاد نهائيا . وبالفعل بلغ عجز المدفوعات ذروته وهى ٧٨ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى . وشملت الأزمة أربعة أخماس المؤسسات الصناعية .

٤ - وتجلت عاقبة تلك القرارات الخاطئة فى هبوط سعر الروبل الرهيب بالقياس إلى الدولار . وأدت تلك الكارثة إلى تدنى قيمة الثروة الوطنية مرارا ، وإلى تقوية الجوانب الجنائية من سياسة إلغاء التأميم وإلى تزايد الفاقة والتفاوت الاجتماعى .

٥ - كان تدنى المستوى المعيشى للسكان من أبشع اخفاقات الحكومة لأنه جاء أعمق مما كانت تتوقعه . وتفيد الحسابات الرسمية أن حوالى ثلث السكان تسلموا فى أواخر عام ١٩٩٢ عائدات أو دخولا أقل من الحد الأدنى للمعيشة .

وفى المحصلة ، انخفضت مدخرات السكان النقدية الإجمالية فى عام ١٩٩٢ ، بالمقارنة مع معدل النفقات الاستهلاكية الشهرية ، إلى ثلث مقدارها فى عام ١٩٩١ ، أما مدخراتهم المنتظمة (الودائع المصرفية والأسهم والسندات وما إلى ذلك) فقد انخفضت إلى الربع .

وأدى الاستهتار والفوضى فى الاقتصاد تحت شعارات التمليك الشعبى إلى انخفاض قيمة الثروة القومية فى البلد أكثر من ٦٠ مرة . ومن الأدلة على ذلك ، سعر الروبل المخفض عمدا وممارسات بيع المؤسسات الصناعية بأبخس الأثمان . ولم يحصل الكريملين والحكومة على تأييد البرلمان لبرنامجهما التمليكى لعام ١٩٩٣ ، ولم يتمكنا من تنسيق هذا البرنامج مع الأقاليم . وشهد الريف عمليات تنذر بخطر واسع ، إذ تقلص عدد رؤوس الماشية ، بما فيها ماشية الإنسان (الأمر الذى لم يحدث حتى فى سنوات الحرب العالمية الثانية الحرجة للغاية) . وأسفر ذلك عن انخفاض إنتاج اللحوم والألبان لدرجة كبيرة ، وهو إنتاج متدهور أصلا . ونشأ وضع عجزت فيه عدة جمهوريات ومحافظات وأقاليم عن تسويق منتجاتها من اللحوم والألبان ، فيما راحت الحكومة تشترى هذه المنتجات بالعملة الصعبة من دول أجنبية . وذلك كله انعكاس لعدم استفادة الحكومة من الإمكانيات التى وفرها البرلمان لتحقيق التبدلات الإيجابية .

ولذا كانت لحكومة فكتور تشيرنوميردين هى الأخرى مصلحة فى تصفية الديمقراطية فى روسيا ، وبالدرجة الأولى حل مجلس السوفيت الأعلى الذى يمتلك مرتكزات قوية للتأثير فى السياسة . كان الكريملين والحكومة يخشيان تحمل مسئولية تدابيرهما الاقتصادية السيئة الصيت . ذلك هو سبب الانقلاب .

البديـــل :

في يوليو ١٩٩٣ وقَّع المشاركون فى « المائدة المستديرة » إعلان الوفاق الوطنى العام بشأن الإصلاح الاقتصادى . وكان ذلك نصرا مبينا وأهم خطوة فى الحياة السياسية للبلاد . ولو كان الكريملين قد أيده لما حدثت الكارثة ، ولجلس يلتسين فى الكريملين بثقة واطمئنان أكثر بكثير مما هو عليه اليوم .

لقد أجمع البرلمانيون والوزراء ورجال الأعمال والمنتجون والنقابيون ، وممثلو الأحزاب والحركات السياسية ، ورجالات العلم والسلطة وسواهم على رأى موحد فى تقويم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القائمة فى روسيا . وهى باعتقادهم أوضاع فاجعة . فالخطر الفعلى يهدد بتقويض القدرة الاقتصادية والعلمية فى البلد وتشتيت أقاليمه . ويتردى مستوى معيشة السواد الأعظم من السكان أكثر فأكثر .

ومما له دلالته ، أن « المائدة المستديرة » لم تشهد خلافات جوهرية فى فهم الأسباب التى أدت إلى الأزمة والميل إلى إجراءات مضادة للإصلاح . وتلك الأسباب هى :

ـ تفكك تشكيلة الاقتصاد الوطنى السوفيتى .

ـ أخطاء السياسة الاقتصادية .

ـ المواجهة السياسية التى صرفت الأنظار عن المشاكل الاقتصادية ، وحالت دون توحيد كل القوى الاجتماعية السليمة فى مجرى التحويل .

ورأى المشاركون فى « المائدة المستديرة » أن المخرج من الأزمة ممكن على أساس منهاج الوفاق الاجتماعى ومبادىء المشاركة الاجتماعية ، ورسم الأهداف الحكومية بدقة وتحديد مصالح روسيا وخصوصيتها المتفردة فى سياق الإصلاح ، وكذلك اتخاذ جملة تدابير عاجلة كفيلة بتأمين الاستقرار فى الاقتصاد وبتوفير مقدمات نهوضه مستقبلا .

وانطلاقا من ذلك أوصت « المائدة المستديرة » البرلمان ورئيس الجمهورية والحكومة بالتقيد بالمهمات والتوجهات التالية :

ـ لابد من توجيه الإصلاح صوب تكوين اقتصاد سوقى فعال فى روسيا ، بحيث يكون قادرا على المنافسة وعلى تلبية الحاجات الاجتماعية ومستندا إلى شتى أنواع الملكية والتسيير الاقتصادى .

ـ تكوين السوق فى ظروف روسيا عملية متعددة المراحل لا تستهدف فقط استخدام الطرق والسبل السوقية ، بل وكذلك أداء دور تحويلى نشيط من قبل الدولة .

- لا بد من توزيع أعباء الإصلاح على شتى قطاعات الاقتصاد وجماعات السكان . فالفئات الفقيرة يحق لها أن تتلقى دعما اجتماعيا موجها .

- نجاح الإصلاح يتوقف مباشرة على صيانة وحدة روسيا الاتحادية وحرمة أراضيها ، وعلى توزيع الصلاحيات بشكل منسق ومستقر بين روسيا الاتحادية والأطراف المكونة لها .

- لا بد من تكامل اقتصاد روسيا واندماجه فى الاقتصاد العالمى على أساس التعاون المتبادل النفع ، واستعادة التكامل الاقتصادى مع الراغبين فيه من الشركاء فى رابطة الدول المستقلة .

- لدى إجراء التحويلات لا بد من مراعاة الخبرة العالمية فيما يخص الإصلاحات على أساس الوفاق القومى بحيث يجرى تكييفها مع ظروف روسيا بمراعاة اتجاهات التطور العالمى .

وكان المشاركون فى « المائدة المستديرة » يعتقدون أن الخروج بالاقتصاد الروسى من الأزمة ممكن بالدرجة الأولى من خلال مكافحة التضخم النقدى وركود الإنتاج مكافحة منسقة دون تعارض بين هذه المهمات . ويجب فى الوقت ذاته حل مهمة الاستقرار ورفع مستوى معيشة السكان ..

ويمكن للاتفاقات والعقود الخاصة بين الأطراف الأساسية المشاركة فى عملية الإصلاح (الهيئات المركزية لسلطة الدولة والإدارة ، والأطراف المكونة لروسيا الاتحادية ، والنقابات واتحادات رجال الأعمال وغيرها من الجمعيات والمنظمات الاجتماعية) أن تعود بنتائج طيبة .

وأوصت « المائدة المستديرة » الحكومة بالبدء فورا فى المباحثات بشأن توقيع مثل هذه الاتفاقات لمرحلة الاستقرار وتثبيت آليات تنفيذها تشريعيا . وفى فترة ما بعد الاستقرار يمكن لتلك الخطوة أن تغدو جزءا من التعاون الدائم فى المجتمع بين رجال الأعمال والدولة ، وعنصرا مهما من عناصر السياسة الاقتصادية فى روسيا الاتحادية .

مسار تفكير « الشخصية رقم ١ » :

من المعروف أن فكرة « المائدة المستديرة » وردت فى قرار المؤتمر السابع لنواب الشعب . ولما كان المؤتمر هو الهيئة العليا لسلطة الدولة (أى رئيس الدولة الجماعى الكامل الصلاحيات ، فرئيس الجمهورية مجرد « موظف كبير » وليس رئيسا للدولة) فإن قرار المؤتمر هذا كان لا بد أن يطبق من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية على حد سواء .

وواجه تحقيق هذه الفكرة صعوبات نشأت عن كون رئيس الجمهورية والحكومة غير راغبين ، لسبب ما ، فى الاستفادة من هذه الأداة الفعالة لبلوغ الوفاق ، فهى أداة مجربة فى الممارسات السياسية العالمية الراهنة .

وقد تحدثت وتشاورت بهذا الخصوص مرارا مع الأكاديميين أرباتوف وأبالكين وشاتالين ومارتينوف وياريومينكو وبتراكوف ونزارينكو ، وزعماء النقابات واتحادات رجال الأعمال . وأصروا جميعا على الشروع بإعداد وثيقة « المائدة المستديرة » وخصوصا بشأن المسألة المفصلية ـ مسألة الإصلاح الاقتصادى . واقترحوا لهذا الغرض وضع ما يشبه « البيان الاقتصادى » . وانكب فريق المستشارين بإشراف البروفيسور اناتولى ميليوكوف على صياغة الوثيقة . وأمكن إشراك علماء وبرلمانيين ومديرى مؤسسات وشركات وبنوك فى هذا العمل .

وصدر عن هيئة رئاسة السوفيت الأعلى والحكومة قرار مشترك بهذا الخصوص .

ودار الحديث عن عمل « المائدة المستديرة » فى جلسات السوفيت الأعلى وجلسات الحكومة ، وكتبت عنه وسائل الإعلام بالتفصيل .

ولعل يلتسين والمقربين إليه كانوا قلقين جدا لتطور الأحداث على هذا النحو . فلم يكونوا راغبين فى « نقل » الحوار إلى ميدان الاقتصاد ، لأنهم متعودون على المجابهة العقائدية . فما الذى كان يقلقهم على وجه التحديد ؟

□ أولا ـ تحولت « المائدة المستديرة » حتى من الناحية التنظيمية الصرفة إلى ساحة للتقارب بين البرلمان والحكومة اللذين حظيا بدعم واسع من جانب المجتمع . وجرى على جناح السرعة حل المسائل التى كانت مستعصية حتى الآونة الأخيرة . وأبلغنى أناتولى ميليوكوف أن بوريس فيودوروف(*) اعترف صراحة بأنه لم يكن راغبا إطلاقا فى توقيع « البيان الاقتصادى » متصورا أنه وثيقة « معادية لاقتصاد السوق » ، لكنه لم يجد فيه ما يشير إلى ذلك ، فوقّعه كإنسان نزيه . وترأس الجلسة الأخيرة « للمائدة المستديرة » كل من فورونين(**) وفيودوروف ، ووقع وثيقتها حسبولاتوف وتشيرنوميردين .

□ ثانيا ـ إن تطور الأحداث على هذا النحو لم يترك حجرا على حجر من « استراتيجية » اليلتسينيين التى كانت منذ بداية ١٩٩١ تستند إلى تكتيك التحكم بالنزاعات والمتاجرة بالخلافات . وعندما انتقل الخلاف بين البرلمان والحكومة إلى مجرى العلاقات

(*) بوريس فيودوروف ـ وزير المالية السابق فى الحكومة الروسية .
(**) يورى فورونين ـ أكاديمى ، النائب الأول لرئيس البرلمان الروسى فى عهد حسبولاتوف .

المتبادلة الطبيعى ، خامرت آباء الكريملين الأيديولوجيين من أمثال بوربولـيس(*) وبولتارانين(**) فكرة احتمال غياب النظام الرئاسى عن صنع أهم القرارات ، حتى لكأنه أرغم على اتخاذ مواقع « الدفاع الاستراتيجى الشامل » . وتصور الكريملين الغارق فى عالم الأوهام والذى ينسب إلى مجلس السوفيت الأعلى ، بل وحتى للحكومة ، مخططات توسعية مزعومة أن « خطرا مميتا يتهدده » . وها نحن نرى مقاتلا من الكريملين يظهر على المسرح السياسى ويعلن عن « التمهيد المدفعى » اعتبارا من أغسطس ١٩٩٣ ، وعن « الهجوم » أو « الاقتحام » فى سبتمبر . ذلك هو واقع الحال . وتلك هى كلمات رئيس الجمهورية . ولا يمكن شطبها ولا مجال للتنصل منها . ولذا فإن الكلام المعسول المفعم بالتأملات السلمية على صفحات كتابه الجديد ، والقول بأنه ما كان يريد اقتحام « البيت الأبيض » إن هو إلا افتراء سافر .

أنا واثق من أن يلتسين والمقربين إليه عزموا فى هذه الفترة بالذات ، عندما توافرت كل المقدمات لإحراز التصالح المدنى فى البلد ، على تفجير الموقف وسلكوا بتصميم نهج التحضير للانقلاب الحكومى وتنفيذه . آنذاك دبرت المؤامرة ومخطط شطب الدستور وتصفية النظام الدستورى .

□ ثالثا - فى يوليو ، خلال العمل الموفق الذى مارسته « المائدة المستديرة » برعاية السوفيت الأعلى والحكومة ، اتضح نهائيا الفشل الذريع الذى مُنيت به محاولة يلتسين وأيديولوجييه لعقد « الجمعية الدستورية » التى أرادوا لها أن تحل محل اللجنة الدستورية المشكلة من قبل المؤتمر الأول لنواب الشعب بموجب الدستور . فإن معظم المساهمين فى هذا « الاجتماع » الذى عينه رئيس الجمهورية شخصيا رفضوا مطامعه للاستئثار بصلاحيات غير محدودة فى الدستور الجديد . وانتقل مركز ثقل التحضير للدستور الجديد ثانية إلى « البيت الأبيض » (مبنى البرلمان) . وأعلنت أنى سأشرف شخصيا على عملية صياغة مسودة الدستور مع مراعاة المسودة التى أعدتها « الجمعية الدستورية » وكذلك مشاريع المسودات الأخرى ، آخذا بالاعتبار ملاحظات الأطراف المكونة لروسيا الاتحادية والرأى العام . وكنا ننوى عرض نص مشروع الدستور المنسق على بساط بحث المؤتمر الدورى لنواب الشعب المقرر عقده فى ١٣ نوفمبر ١٩٩٣ .

(*) جينادى بوربوليس - سكرتير مجلس الدولة ونائب أول رئيس الوزراء فى روسيا الاتحادية (١٩٩١ - ١٩٩٢) . كان من أقرب أعوان الرئيس يلتسين وأقواهم . اتهمه جورباتشوف بأنه الرأس المدبر لهدم الاتحاد السوفيتى .

(**) ميخائيل بولتارانين - وزير الصحافة ثم نائب رئيس الوزراء للصحافة والنشر عام ١٩٩٢ .

وكان المفروض أن يسر رئيس الجمهورية لسير الأحداث هذا ، ولبيان رئيس البرلمان ، لو كان يفكر حقا فى مصالح البلد وشعبه ويريد بالفعل دستورا جديدا أكثر ديمقراطية . لكن رد فعل الكريملين جاء مغايرا تماما . فقد أقنع يلتسين نفسه ثانية بأنهم حرموه من المبادرة و« تلقفوها » منه ... ومادام الأمر كذلك فلابد من « تسديد ضربة شديدة إلى جميع الخصوم ، والخلاص منهم » .

وفكرت الشخصية رقم ١ : « كيف يتهمنى شخص ما ، أنا الرئيس المنتخب من قبل الشعب كله ، بخرق الدستور ؟ إنهم يتهموننى المرة بعد المرة بمحاولة حل المؤتمر ، وتدبير انقلاب حكومى ، وتشكيل هيئات سلطوية غير دستورية . وكل مرة يستشهدون بدستور يدعون إنى أقسمت اليمين واضعا يدى عليه . إننى لا أتذكر ذلك . ربما لم أضع يدى عليه . وعلى العموم لماذا يقولون إنى حنثت باليمين وخنت العهد . إذا كنت أقسمت اليمين ، فقد سحبت قسمى . قلت كلمة وسحبتها . إنها ملكى الشخصى . وأنا أفعل بها ما أشاء . إننى منتخب من قبل الشعب كله . ولا أحد أعلى منى منزلة . من يدرى ؟ لعلنى أعلى من العلى ! ألم يقل حسبولاتوف فى عام ١٩٩٠ إن الملكية الخاصة مقدسة لا يجوز المساس بها ؟ هناك من يتطاول على كلماتى ، لكنها ملكى ، ولن أسمح لأحد بالاستيلاء عليه . خذوا بالكم ! « التمهيد المدفعى فى أغسطس والاقتحام فى سبتمبر » . تلك هى كلمتى . ولن أنسى لكم ... » .

مسار تفكير « الشخصية رقم ٢ » :

فوجىء الجميع بظهور فكتور تشيرنوميردين بصفة رئيس للوزراء فى ديسمبر ١٩٩٢ فى جو درامى خلال المؤتمر السابع لنواب الشعب . كان واضحا تماما بالنسبة لى أن النواب الذين عادوا من لقاءاتهم العديدة مع ناخبيهم لن يصادقوا على تعيين جايدار لهذا المنصب . إلا أن يلتسين وقع مرة أخرى أسيرا للأوهام . فلم يكن على أدنى علم بالوضع الاقتصادى والاجتماعى فى البلد ، وكان واثقا « أن الشعب يؤيده ويؤيد معه جايدار » . ولم يستجب لمحاولاتى المتكررة لإقناعه بأن الفاقة ألمت بالمواطنين وهم يلعنون الإصلاحات ، ولا بد من تصحيحها لتخفيف حدة الموقف ، ولا بد من تعيين رئيس وزراء جديد . لم يرغب رئيس الجمهورية فى سماع شىء من هذا القبيل . وطرح المسألة بتعنت وعناد على النحو التالى : « كل شىء يتوقف عليك يارسلان عمرانوفيتش ، فإذا رغبت أنت فسيصوت النواب لتعيين جايدار رئيسا للوزراء ... » . ووافقت مكرها على تأييد جايدار . مكرها لأنى أعرف أن تأييدى لن يجدى نفعا وأنه محكوم عليه بالفشل ، فأى سياسى يقدم على لعبة خاسرة ؟ تحدثت فى هذا الموضوع مع جايدار حيث دعوته لتناول طعام الغداء معى فى مكتبى فى الكريملين ، أثناء الاستراحة بين جلسات المؤتمر . وكان ، فى اعتقادى ، يدرك

الموقف . ووافق على الانسحاب فيما لو أخفق فى الجولة الأولى من التصويت . وكان من بين « المقربين » الذين يحتمل أن يشغلوا منصب رئيس الوزراء كل من جيورجى خيجا ويورى سكوكوف . أما كادانيكوف ، المدير العام لمصنع السيارات « آفتوفاز » الذى جهد رئيس الجمهورية لتمريره بصفة « لاعب احتياط » ، فلا أمل فى فوزه مطلقا .

● جيورجى خيجا ، الذى شغل طوال عشرين عاما منصب المدير العام لمؤسسة «سفيتلانا » الصناعية العسكرية فى لينينجراد ، عالم معروف فى البلد من زمان ، وقائد موهوب لمؤسسة إنتاجية كبرى يتبنى أفكارا تجديدية . وكان قد عمل بصفة نائب لرئيس الوزراء ، وشارك فى مناقشاتنا فى البرلمان . وازدادت شهرته ، فصار يعتبر أكثر قدرة ومعرفة بالاقتصاد والسوق من جايدار .

وفى خريف ١٩٩٢ دفعه « فريق رئيس الجمهورية » بمهارة إلى « ورطة » مؤذية . ففى أكتوبر من العام المذكور حدث فى شمال القوقاز حادث فظيع ، حيث اندلعت الحرب بين أوسيتيا الشمالية وإنجوشيتيا التى غدت مؤخرا جمهورية تعتمد على نفسها (قبل نوفمبر ١٩٩١ كان هناك جمهورية إنجوشيتيا الشيشانية) .

وهُجِّر عشرات الآلاف من الإنجوشيين من ديارهم وأرضهم الحبيبة . ووقع عشرات القتلى ومئات بل آلاف الجرحى . فالخلاف الذى طال أمده بسبب عدم رغبة أوسيتيا الشمالية فى إعادة الأراضى التى كان يقيم فيها الإنجوشيون قبل التهجير القسرى فى عام ١٩٤٤ اتخذ شكل حرب وقع ضحيتها الإنجوشيون من جديد . وبالطبع كان من اللازم تسوية هذا الخلاف القديم . وقد باشر مجلس السوفيت الأعلى معالجة المسألة من زمان ساعيا للحيلولة دون تطور الأحداث على نحو لا تحمد عقباه . إلا أن السوفيت الأعلى لم يحظ بالتأييد لا فى الكريملين ولا فى ساحة « ستاريا » (مقر الحكومة) .

وبكل استعجال أُوفد جيورجى خيجا الذى لم يمارس أبدا مسائل العلاقات القومية إلى تلك المنطقة الساخنة . لم يكن خيجا مطلعا على قصة النزاع ، بل هو لا يعرف الموقف عموما فى شمال القوقاز . كانت تهدهده أقوال أسياد أوسيتيا الشمالية المعسولة ، فاقترف عدة أخطاء فاحشة . واختلطت مظاهرات معادية للإنجوشيين بعمليات عدوانية شنتها القوات المسلحة الروسية لغرض « التهدئة » و« الترويض » . فأثار ذلك سخطا شديدا على خيجا ليس فى إنجوشيتيا فقط ، بل فى شمال القوقاز عموما . بهذه الصورة أمكن شل ، أو إضعاف ، الرجل الأكثر صلاحية لمنصب رئيس الوزراء . وتقلصت فرص النجاح أمام جيورجى خيجا .

● أما الشخص المؤهل الثانى ، يورى سكوكوف ، فهو الآخر كان مرتبطا طوال سنين بالمجمع الصناعى العسكرى فى جنوب روسيا أولا ، ثم فى موسكو . وقد ترأس

مؤسسة كبرى للصناعة الحربية ، وانتخب نائبا للسوفيت الأعلى فى الاتحاد السوفيتى . وفى ١٩٩٠ عينه ايفان سيلايف (رئيس وزراء روسيا) نائبا أول له . إنه دون ريب شخص موهوب يتحلى بالاستقلالية ويعرف الاقتصاد والإنتاج خير معرفة . وهو أكثر تأهيلا بكثير من جايدار وتشوبايس وفيودوروف وتشيرنوميردين . لكنه ميال إلى الدسائس . فقد التزم جانب بوربوليس وبولتارانين وشخراى(*) عندما شهروا برئيس الوزراء سيلايف حتى تمكنوا من « إقناعه » بالتخلى عن منصبه بعد أحداث أغسطس ١٩٩١ (سعوا إلى « إقناعه » جاهدين ، ذلك لأن سيلايف كان بوسعه أن يطلب النجدة من البرلمان ، وكان سيلبى طلبه فى أغلب الظن . ولذا كانوا بحاجة لجعل سيلايف « يوافق » على نقله إلى لجنة إدارة الجمهوريات ، وهى الدائرة التى حلت محل مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى الملغى) .

ومع ذلك ظل يورى سكوكوف « خارج دائرة الضوء » ولم يتسلم منصب رئيس الوزراء مع أن يلتسين وعده به .

وبالمناسبة ، أتذكر أن يلتسين اتصل بى هاتفيا ليلة افتتاح المؤتمر الخامس لنواب الشعب (نوفمبر ١٩٩١) حيث كان سيبت فى مسألة رئيس الوزراء ، واستفسر عما إذا كنت أؤيد ترشيح سكوكوف ، فأجبته بالإيجاب . إلا أن يلتسين أعلن فى المؤتمر ، كما هو معروف ، وخلافا للدستور ، أنه سيضطلع شخصيا بمهام رئيس الوزراء .

ومن ذلك الحين انسحب يورى سكوكوف إلى الظل : فكان مستشارا لرئيس الجمهورية ، ثم أمينا لمجلس الأمن القومى . وكان يؤخذ برأيه فى السوفيت الأعلى ، ويتمتع بسمعة جيدة فى أنظار « زعمائنا الإقليميين » . وهو أهل لمنصب رئيس الوزراء عن حق .

● كان فكتور تشيرنوميردين هو الآخر نائبا لرئيس الوزراء ، غير أن شهرته محدودة تماما (ماعدا فى ميدان صناعة الغاز) . شغل عدة مناصب فى إدارات مؤسسات صناعة الغاز ، وعمل فى جهاز اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى . ونقلته يد خفية أو قوة سحرية من منصب المدير العام لمؤسسة « غازبروم » (صناعة الغاز) إلى مقعد نائب رئيس الوزراء .

وفى اجتماع مع زعماء الكتل النيابية أثناء المؤتمر السابع لنواب الشعب ، أعلن يلتسين أنه سيقترح على المؤتمر الأشخاص التالية أسماؤهم لينتخب من بينهم رئيسا للوزراء : جايدار وكادانيكوف وسكوكوف وخيجا وتشيرنوميردين .

(*) سرجى شخراى ـ نائب رئيس الوزراء (١٩٩١ ـ ١٩٩٢) ومستشار يلتسين للشؤون القانونية حتى ١٩٩٣ . مؤسس حزب الوحدة الروسية .

وقال يلتسين إنه إذا لم يحصل أحدهم على العدد المطلوب من الأصوات أثناء التصويت الأول ، فإنه سيقترح تعيين من يحصل على أكثرية الأصوات . واستحسن الاجتماع هذا القول ، وكان كل من الحاضرين ، باعتقادى ، متيقنا أن يورى سكوكوف بالذات سيكون رئيسا للوزراء فى آخر المطاف .

فى الجولة الأولى فاز سكوكوف بأكبر عدد من الأصوات ، وجاء على مسافة كبيرة بعده كل من خيجا وتشيرنوميردين ثم جايدار وكادانيكوف . وفى الجولة الثانية من التصويت اختار يلتسين السيد تشيرنوميردين وليس سكوكوف أو خيجا ، وبذلك حنث بوعده السابق . إلا أن النواب ، رغم تفضيلهم سكوكوف على غيره ، كانوا راضين لأن أحدا لم يعد يرغمهم على القبول بالسيد جايدار . وفيما بعد علمت أن كتلة « روسيا الديمقراطية » وكتلة « الديمقراطيين الراديكاليين » تمردتا على رئيس الجمهورية واتهمتاه « بالخيانة » ، وأصرتا على ترشيح جايدار مجددا بعد أن حصلتا على موافقة بعدم ترشيح سكوكوف على اعتبار أنه لن يرغب فى اقتسام السلطة وإدارة البلاد مع يلتسين (وبالتالى مع هاتين الكتلتين) . ولم تشغل مصالح البلد بال الكتلتين ، ولم تهتما بكفاءات رئيس الوزراء ، فالأهم هو تمرير رجل من المنتمين إليهما .

وهكذا تسلم تشيرنوميردين منصب رئيس وزراء روسيا فى ديسمبر ١٩٩٢ . ولا بد من الاعتراف بأنه سعى طوال شهرين تقريبا إلى صيانة العلاقات مع السوفيت الأعلى ، ونجح فى ذلك . فلم يكن ثمة من جانبنا ما يعيق التعاون الطبيعى فى السابق أيضا . ويبدو أن هذا الأمر أثار قلق يلتسين إلى أبعد الحدود . ففى ٢٠ مارس ١٩٩٣ أعلن فى حديث تليفزيونى عن « النظام الخاص لإدارة البلاد » . وكانت تلك أول محاولة للانقلاب الحكومى وإسقاط النظام الديمقراطى الدستورى فى روسيا .

آنذاك عُقد ، كما هو معروف ، المؤتمر الثامن الاستثنائى لنواب الشعب ، وكاد يلتسين يفقد فيه سلطته الرئاسية (فيما لو توافرت بضعة أصوات إضافية على ما أتذكر) .

وأخفقت محاولة الكريملين فى مارس للقيام بانقلاب حكومى ، لأن وزراء الدفاع والداخلية والأمن والادعاء العام التزموا جانب الدستور والقانون . إلا أن موقف تشيرنوميردين نفسه وأفعاله آنذاك ظلت خارج دائرة الضوء .

وعلى أية حال لوحظ تراجع تشيرنوميردين عن موقفه السابق فى التعاون البناء مع السوفيت الأعلى اعتبارا من ابريل ١٩٩٣ . وزعمت ألسنة السوء أنه تعرض لضغوط مشددة من جانب الكريملين ، وزعم الزاعمون أن معلومات استخدمت لهذا الغرض بشأن عائدات بالملايين تسلمها تشيرنوميردين من صفقات تسويق البترول والغاز فى الخارج بواسطة مؤسسة « غازبروم » .

كيف كانت الأمور فى واقع الحال ؟ الله أعلم . إلا أن رئيس الوزراء ، بدلا من معالجة الأزمة الاقتصادية الخانقة ، أخذ يؤكد فجأة أن « الدستور الردىء » يعيقه هو أيضا عن العمل .

وأسفرت مشاركته النشيطة فى « الجمعية الدستورية » ، التى غدت أداة للمواجهة بين الكريملين والبرلمان ، عن تدهور جدى فى مواقع تشيرنوميردين فى المجتمع والبرلمان على حد سواء . وبينت تلك المشاركة أنه عاجز عن أن يكون زعيما سياسيا قويا . وكان مصيره كرئيس للوزراء سينتهى فى المؤتمر التالى لنواب الشعب . وخلافا لحكومة جايدار تسنى لتشيرنوميردين وحكومته أن يعملا فى ظروف أفضل بكثير . فإن موقف البرلمان منه ، مثلا ، ظل إيجابيا جدا إلى أن أدلى بتصريحاته السياسية الاعتباطية عن الدستور وشارك فى « الجمعية الدستورية » . ولكن بمرور الزمن اتضح أن الحكومة عاجزة عن وضع خطة لتصحيح الإصلاحات ، وليست قادرة على صياغة برنامج التمليك أو تأليف الميزانية . وكانت كل تلك المسائل الجذرية التى كان مقررا أن تناقش فى السوفيت الأعلى قد أجلت المرة بعد المرة بإصرار من تشيرنوميردين . وكان شخصيا يفضل عدم الحضور فى البرلمان . وصار الجميع يلاحظون خوفه السافر من البرلمان . واضطررت إلى تقديم ذرائع لتبرير سلوك رئيس الوزراء . وبذل أناتولى ميليوكوف محاولات متكررة لإقناع تشيرنوميردين بأن مخاوفه لا مبرر لها . ولكن كله ضاع عبثا ويالللأسف .

وفى مارس ١٩٩٣ قدمت الحكومة إلى السوفيت الأعلى مسميات اللوائح القانونية التى تنوى وضعها فى عام ١٩٩٣ وعرضها على السوفيت الأعلى لإقرارها . وكان عددها ٦٠ تقريبا . وحتى شهر يوليو لم نتسلم سوى ١١ لائحة متدنية المستوى . مع ذلك أكملنا نواقصها وصادقنا عليها . وغدا إفلاس رئيس الوزراء أمرا واضحا للعيان . كان عاجزا عن السيطرة على « نوابه » . ويتذكر الجميع القول الذى أطلقته بانفعال واستياء إبان المؤتمر الثامن لنواب الشعب : « لست خالص النية يافكتور . وأنا لا أعرف كم عدد رؤساء الوزراء فى حكومتكم ... » . ولذا رأى تشيرنوميردين فى « المائدة المستديرة » عندما باشرت أعمالها « سفينة النجاة » بمعنى ما ، فأيدها . ولكن ما إن « ضغط » الكريملين حتى تراجع تشيرنوميردين . وارتد ويبدو أنه كسب بعض المنافع مقابل ارتداده . ولعل بينها الاحتفاظ بمنصب رئيس الوزراء (بعد « نجاح » الانقلاب) .

ولذا فإن تعاونه المثمر فى إطار « المائدة المستديرة » وتطبيق توصياتها بخصوص ضرورة تشكيل حكومة الوفاق الوطنى على أساس ائتلافى ، كان سيحرمه من منصب رئيس الوزراء . ولعله أخذ كل تلك الأمور بعين الاعتبار عندما قرر أن يؤيد طريق المواجهة اللادستورى الذى سلكه رئيس الجمهورية ، فاستحسن نهج يلتسين بكل تفاصيله فى حل البرلمان بالعنف من خلال انقلاب مناهض للدستور .

الفصل الرابع

عام ١٩٩٣ :
تعاريج الدراما السياسية

المساجلات والمنازلات البرلمانية :

ظلت البلبلة تطغى على الموقف السياسى من بداية عام ١٩٩٣ . كان يلتسين يخشى أشد الخشية احتمال التقارب بين البرلمان والحكومة . وكانت كل المقدمات متوافرة لهذا الغرض . واعتبارا من أواخر يناير أخذ يلتسين يتحدث عن « عدم لزوم » الهيئة التشريعية العليا . ومن جهة أخرى ركزت الدعاية الرسمية على تحويل الاستفتاء العام المرتقب الذى حدد المؤتمر السابع لنواب الشعب موعدا لإجرائه فى ١١ أبريل إلى محاولة لحل مسألة « لمن الغلبة ؟ » نهائيا . وأثار ذلك قلقا شديدا لدى الرأى العام فى البلد ، وأخذت السلطات الإقليمية تعبر أكثر فأكثر عن قلقها من تصاعد حدة الصراع حول الاستفتاء .

فقد كان من اللازم صياغة الأسئلة الأساسية للبناء الدستورى والاتفاق عليها ليس فقط مع جميع السلطات الفيدرالية بل والإقليمية أيضا . وطُرحت شتى الصيغ الخيالية التى يستبعد بعضها بعضا ، من قبيل : « هل تريد تولية يلتسين عرش القيصر ؟ » و « هل تريد إلغاء منصب رئيس الجمهورية ؟ » . وكادت المشكلة تسير فى طريق مسدود . وتقدم الساسة بعيدو النظر بنصيحة مفادها أنه لا يزال فى الوقت متسع للتخلى عن الاستفتاء مادامت حدة الخلاف لم تبلغ ذروتها .

تحدثت فى هذا الموضوع مع يلتسين مرارا ، فوافقنى على حججى وصار أكثر ميلا للتخلى عن الاستفتاء . ولكن نظرا لأنه هو المبادر لإجرائه ، فقد قال : « لن يفهمنى الناس إذا تخليت عن الاستفتاء بعد أن بادرت إليه » . واعترضت قائلا إنه إذا جاءت مبادرة إلغاء الاستفتاء من النواب فستعلن الدعاية أنهم « يخشون الشعب » . وهنا ابتسم يلتسين .

فى مطلع فبراير التقينا ثلاثتنا : أنا ويلتسين وزوركين(*) . وكان هذا الأخير أيضا يشعر بالقلق من تأزم الموقف حول الاستفتاء العام المرتقب . وفجأة خاطب يلتسين رئيس المحكمة الدستورية زوركين قائلا :

- أليس من الأصلح أن تبادر المحكمة الدستورية إلى إلغاء الاستفتاء ؟

وأجابه فاليرى زوركين :

(*) فاليرى زوركين - أول رئيس للمحكمة الدستورية الروسية .

- المحكمة الدستورية ؟ مستحيل . أنها لا تستطيع أن تتدخل بهذه الصراحة فى مجرى العملية السياسية . ربما الأفضل أن تتقدم الحكومة ، انطلاقا من مطالب رؤساء الأطراف الداخلة ضمن روسيا الاتحادية ، باقتراح من هذا النوع إلى رئيس الجمهورية والسوفيت الأعلى .

لم يعترض يلتسين على هذا الرأى ، ووعد بمفاتحة تشيرنوميردين فى الموضوع . وعلى العموم بدا فى هذا اللقاء وكأن يلتسين يؤيد إلغاء الاستفتاء . وسررت صادقا لهذه النتيجة . لكن مشكلة أخرى « طفت على السطح » فجأة ، وهى « تقنية » القرار . فمن يحق له أن يلغى قرار المؤتمر السابع بشأن إجراء الاستفتاء ؟

وقلت : « مؤتمر نواب الشعب هو السلطة الوحيدة التى تتمتع وفقا للدستور بصلاحية البت فى هذه المسألة . يمكن عقد المؤتمر ليوم واحد . وإذا اتفقنا على ذلك فبوسعنا أن نعقده بهمة ونشاط دون أن ندرج فى جدول أعماله مسائل أخرى » .

وعارض يلتسين عقد المؤتمر بحدة : « ستبدأ من جديد مساجلات عقيمة وانتقادات وما إلى ذلك . فكروا بآلية لإلغاء الاستفتاء بدون المؤتمر » .

« هذا مستحيل » .- قال زوركين . ورد عليه يلتسين : « أنتم محكمة دستورية ، فأصدروا ، والحال هذه ، قرارا بعدم شرعية إجراء الاستفتاء » . بَدَهى أن زوركين كان يدرك سخف حديثنا على هذا المستوى .

وقلت : « بوسع المحكمة الدستورية أن تلغى قرار المؤتمر السابع بمجمله ، وليس فقط فى جزئه المتعلق بإجراء الاستفتاء . وبالمناسبة ، فقد كانت هناك مبررات لهذا القرار . فقد أجرى المؤتمر السابع عددا من التعديلات على الدستور ، بما فى ذلك البند السادس من المادة ١٢١ التى تنص على إمكان تنحية رئيس الجمهورية برفق وبشكل « مخفف » إذا حاول تغيير نظام الدولة أو حل هيئات السلطة التمثيلية العليا من جانب واحد .

إلا أن المؤتمر السابع « جمَّد » هذه المادة فى أخر أعماله انطلاقا من حسن النية ، حيث صدق هذه المرة أيضا بأن يلتسين لن يعمل بعد الآن من مواقع العداء للبرلمان ، وأصدر قراره المذكور (بما فيه الأحكام الخاصة بإجراء الاستفتاء العام) .

وهنا تهيأت للمحكمة الدستورية فرصة إلغاء هذا القرار . فالمادة المذكورة أدرجت ضمن الدستور (بشكل تعديل) بعد أن صوت لمصلحتها ثلثا عدد النواب ، أما القرار الذى « جمَّد » هذه المادة فقد اتخذ بالأغلبية العادية .

بيد أن زوركين نفسه كان محرجا . فهو الذى طرح هذه « الأفكار التوفيقية » فى المؤتمر ، ولذا أقرها المؤتمر انطلاقا من احترامه للمحكمة الدستورية ورئيسها .

وقد تطرق زوركين إلى هذه النقطة بالذات ، فيما كنت أفكر فى نوايا يلتسين . فماذا يريد عندما يتظاهر بالموافقة على إلغاء الاستفتاء ويعارض فى الوقت ذاته عقد المؤتمر البرلمانى لحل هذه المشكلة ؟ هل يدل ذلك على جهله بالدستور ؟ أم على تحايله ؟ أم على خوفه من المؤتمر ؟

وفى نهاية الأمر أدرك يلتسين ضرورة عقد المؤتمر الثامن الطارىء للنظر فى مسألة الاستفتاء . وقلت ، بدورى ، إننى سأبذل قصارى جهدى لجعل المؤتمر يبت فى هذه المسألة وحدها ، وأننا لن نطرح فى جدول أعماله مسائل أخرى ، ذلك لأن ثمة مؤتمرا (تاسعا) سيعقد فى أبريل ـ مايو بعد أن تقرر منذ ديسمبر ١٩٩٢ عقده فى ذلك التاريخ للنظر فى قضايا السياسة الاقتصادية حصرا .

وتقابلت مع يلتسين مرة أخرى ، ولبرهة قصيرة ، فى ١٦ فبراير عشية الرحيل إلى نوفوسيبيرسك . وتم ، على ما يبدو ، الاتفاق نهائيا على أن يلتسين لن يصر على إجراء الاستفتاء .

وافترقنا ، باعتقادى ، ونحن فى أحسن مزاج . واطلعت السوفيت الأعلى على لقاءاتى وأحاديثى مع رئيس الجمهورية ، وقلت إن الرئيس يشاطرنا قلقنا من البلبلة السياسية ، وهو لا يصر الآن على إجراء الاستفتاء . ولذا من الأفضل أن نعد نص الدستور نفسه وليس رؤوس أقلامه وموضوعاته (لعرضها للاستفتاء) . وهذا يوفر الفرصة لمناقشة مسألة الاستفتاء بهدوء أثناء المؤتمر (بغية إلغاء القرار السابق القاضى بإجرائه) .

صحيح أن يلتسين قال فى نهاية الحديث ، ونحن نودع بعضنا بعضا ، إن من الضرورى وضع « اتفاقية دستورية » . لكنه قال ذلك باستعجال ، ولذا لم أعلق على هذا القول أهمية تذكر . وفى اليوم التالى ، بعد الوصول إلى نوفوسيبيرسك ، ضج الجميع متسائلين عن « الاتفاقية الدستورية » . ويقال إن يلتسين أكد أن نص هذه الاتفاقية يصاغ الآن وسيطرحه على السوفيت الأعلى . وها نحن فى مأزق جديد . والحقيقة أن « الاتفاقية الدستورية » هى الدستور بعينه . المفروض أن تكون الأمور كذلك . فالدستور هو عقد اجتماعى ، اتفاقية . وثمة كل المبررات لإطلاق هذه التسمية أو هذا المفهوم على أى دستور ديمقراطى .

وبعد أيام أعلن يلتسين أنه لا يجوز التخلى عن الاستفتاء إطلاقا . ثم عين السيد شوميكو « مشرفا على الاستفتاء » .

تأزم الموقف كثيرا . وراجت أكثر فأكثر « المعايير المزدوجة » السابقة ، حيث يذكر شىء للخارج ، ويذكر شىء آخر « للاستهلاك المحلى » يختلف عن الأول . وإليكم المثال :

أذاعت « صوت أمريكا » فى ١٠ فبراير ١٩٩٣ فى تمام السابعة صباحا « أن الرئيس الروسى يلتسين أعلن أنه مستعد لإلغاء استفتاء أبريل بشرط أن توافق المعارضة على إجراء الانتخابات قبل الأوان . واقترح يلتسين انتخاب البرلمان الجديد فى العام القادم وانتخاب رئيس الجمهورية فى ربيع ١٩٩٥ . واقترح كذلك عرض مداولات على شاشة التليفزيون مع حسبولاتوف رئيس السوفيت الأعلى ، وزوركين رئيس المحكمة الدستورية » .

والحقيقة أن يلتسين لم يعرب فى روسيا عن أمنيات « ديمقراطية » من هذا النوع . ومن السخف الافتراض بأنى يمكن أن أرفض مداولات مع يلتسين على شاشة التليفزيون .

وهنا اندفع إلى مقدمة المسرح السياسى عامل « أطراف روسيا الاتحادية » . ففى مجلس الاتحاد الذى يترأسه يلتسين كان قد أعلن ، تحت ضغط « الزعماء الإقليميين » على ما يبدو ، أنه موافق على رأى هؤلاء الزعماء « بعدم لزوم الاستفتاء » . وبعد الجلسة الصباحية مع يلتسين فى الكريملين جاءنى زعماء الأقاليم إلى « البيت الأبيض » . وطالبوا بتحديد موعد لعقد المؤتمر بغية إلغاء الاستفتاء العام على « موضوعات الدستور » المقرر إجراؤه فى ١١ أبريل . وطالب بالشىء ذاته بعد أسبوع رؤساء سوفيتات الأقاليم المجتمعون فى موسكو . وبعد دراسة معمقة لآراء زعماء الأقاليم ، ولأمزجة الجماهير ، اتخذ السوفيت الأعلى فى روسيا الاتحادية قرارا بعقد المؤتمر الثامن الطارىء لنواب الشعب فى ١٠ مارس ١٩٩٣ . علما بأنى بعثت إلى يلتسين وتشيرنوميردين مسودة قرار مجلس السوفيت الأعلى هذا . وكان سرجى فيلاتوف مدير ديوان رئاسة الجمهورية ونائبى السابق ، على علم بموعد عقد المؤتمر . وقبل اتخاذ هذا القرار اتصلت هاتفيا برئيس الجمهورية وأبلغته أن دورة السوفيت الأعلى ستناقش بعد يومين أو ثلاثة مسألة عقد مؤتمر يطرح فيه موضوع واحد لا غير ، هو الاستفتاء . ولم يعترض الرئيس ، بل أكد الاكتفاء بهذه المسألة وحدها . ووافقته .

وبعد قرار السوفيت الأعلى حول موعد عقد المؤتمر الثامن تحدث يلتسين من جديد « مؤيدا الاستفتاء » . وثارت ثائرة وسائل الإعلام وراحت ، بالطبع ، تكيل الإهانات للسوفيت الأعلى متهمة إياه بكل الخطايا . وبدلا من توقع مناقشة هادئة للمسألة فى المؤتمر الثامن للبرلمانيين خيم قلق شديد .

وفى تلك الأوضاع المعقدة بدأ المؤتمر الطارىء لنواب الشعب أعماله فى ١٠ مارس .

المؤتمر الثامن لنواب الشعب :

ألقيت الكلمة التقليدية فى افتتاح المؤتمر فى الكريملين ، وقلت : « إن البلد فى ترقب مقلق . وقبل ثلاثة أشهر افترقنا تاركين هذه القاعة . وكانت لدينا ، كما بدا آنذاك ، مبررات كافية لإنهاء أعمال المؤتمر .

□ أولا ـ تمكنا من تفادى خطر المجابهة المباشرة بين رئيس الجمهورية والمشرعين ، ومن العثور على حل وسط مهد الطريق ، كما خيل إلينا ، للوفاق المدنى والتطور الطبيعى للعملية الدستورية فى البلاد وفى المجتمع .

□ ثانيا- حصل البلد لأول مرة وفقا للدستور على رئيس للحكومة لا غبار على شرعيته .

□ ثالثا ـ تعززت أسس الأداء الطبيعى لآليات السلطة على الصعيدين الاتحادى والإقليمى بفضل القرارات الملموسة التى اتخذناها بشأن اتجاهات التطوير التالى للإصلاح الاقتصادى ، وتشديد مكافحة الإجرام ، وتطبيع الأوضاع فى الجيش ، وهى قرارات معززة بالتعديلات الدستورية ، ومن بينها التعديلات التى تقدم بها رئيس الجمهورية » .

وبعد كلمة الافتتاح بدأت مناقشة الموقف .

ونظرا للتهديدات المتكررة ضد السلطة التمثيلية ، أدرج المؤتمر فى جدول أعماله مسألة « تقيد الهيئات العليا لسلطة الدولة وكبار المسئولين بالدستور » .

وسرعان ما باشر المؤتمر بمناقشة مسألة الاستفتاء العام .

وجاء فى قرار المؤتمر :

« لا بد من تحقيق الإصلاح الدستورى بالكيفية المنصوص عليها فى دستور روسيا الاتحادية . وتعتبر لاغية ومنافية لدستور روسيا الاتحادية والمعاهدة الاتحادية ، كل الاتفاقيات واللوائح الأصولية الأخرى الصادرة عن هيئات الدولة والمسئولين والرامية إلى إعادة توزيع الصلاحيات بين هيئات سلطة الدولة الاتحادية وهيئات السلطة فى الأطراف المكونة لروسيا الاتحادية » .

وطلب المؤتمر من رئيس جمهورية روسيا الاتحادية والسوفيت الأعلى فى روسيا الاتحادية واللجنة الدستورية أن ينسقوا فيما بينهم فى غضون ثلاثة شهور ، ويبعثوا إلى أطراف روسيا الاتحادية لغرض التنسيق مشروع الأحكام الأساسية لدستور روسيا الاتحادية الجديد . وكلف السوفيت الأعلى فى روسيا الاتحادية بتحديد الكيفية اللازمة لتنسيق مشاريع اللوائح التشريعية مع أطراف روسيا الاتحادية .

وأشار المؤتمر إلى لزوم إدراج أحكام المعاهدة الاتحادية ضمن مشروع الدستور الجديد .

واتخذ المؤتمر تدابير ملموسة لرفع منزلة الحكومة ، أى أنه لبى طلب يلتسين وتشيرنوميردين . فأدرج مديرى البنك المركزى ودائرة أموال الدولة ودائرة المعاشات ولجنة الاحصاء (الخاضعين للسوفيت الأعلى) ضمن مجلس الوزراء . وهكذا نرى أن البرلمانيين كانوا ميالين إلى تطبيع العلاقات مع السلطة التنفيذية ، فأيدوا مبادراتها المعقولة .

وجرت مساجلات حادة عاصفة بشأن الوقائع العديدة لخرق الدستور من جانب يلتسين ، وتهجماته الفظة على هيئات السلطة التشريعية . وعبر النواب عن قلقهم من تزايد وظائف الدولة القمعية وتشكيل دوائر غير مفهومة على حقيقتها من قبيل « أفواج رئاسة الجمهورية » ، والإدارة الرئيسية للحراسة التى لم تعد تابعة لوزارتى الأمن والداخلية فصارت خاضعة لرئيس الجمهورية مباشرة خلافا للدستور . كما أعربوا عن استغرابهم لضعف رقابة السوفيت الأعلى على تمويل تلك الدوائر .

واختتم المؤتمر الثامن أعماله ، لكن القلق ظل قائما . وجاءت كلماتى كالنبوءة فى اختتام المؤتمر : « ربما سنضطر إلى الاجتماع هنا من جديد فى القريب العاجل » .

ومما يؤسف له أن العملية السياسية سارت لا فى اتجاه استقرار ورص صفوفنا وتعزيز الدستور وتعميق الديمقراطية ، بل على الأصح فى الاتجاه المعاكس .

ومن بداية ١٩٩٣ ، ومع تزايد تعب الناس من الاتهامات والتهجمات المتواصلة على السلطة التشريعية التى ألقيت عليها تبعة كل المصائب ، ومع ظهور الحاجة للرد على تلك التهجمات ، صرت أدعو بحزم متزايد إلى إجراء انتخابات رئيس الجمهورية والنواب قبل الأوان وفى وقت واحد .

وعولجت هذه الفكرة مرارا من قبل فريق الخبراء برئاسة أناتولى ميليوكوف ، ونوقشت فى لقاءاتى مع ممثلى الأحزاب والحركات ومع نواب السوفيتات من جميع المستويات ومع رجال الأعمال وسواهم . وحظيت بقبولهم . وطرحت هذه الفكرة على الملأ مرارا . واقترحتها على يلتسين أكثر من مرة . ولو كانت هذه الخطوة تحققت ، لأدت فعليا إلى تخفيف حدة التوتر ، لكن يلتسين لم تكن له مصلحة فى ذلك . فهو يخشى هذه الانتخابات . وهو يخشى البرلمان أيضا . كان يريد أن يتربع على « عرش القياصرة » لا أقل ولا أكثر . لكن السوفيت الأعلى لا يحق له أن يسمح بتطور الأحداث على النحو الذى يريده يلتسين . وولّد الخوف واللجاجة حقدا فى نفس رئيس الجمهورية . لكن الرضوخ له ينطوى على خطر الموت . فلو رأى أننى اخشاه لحل البرلمان من عام ١٩٩٢ . ولو

لم ينهشونى من الجانبين ، من اليسار واليمين ، لما أخذ ، فى اعتقادى ، يخطط للانقلاب ، ولما أقدم عليه فى سبتمبر ١٩٩٣ . فهو لا يحب المجازفة أبدا .

المحاولة الانقلابية الأولى :

فى ٢٠ مارس ١٩٩٣ وجه رئيس الجمهورية بوريس نيكولايفيتش يلتسين نداء إلى مواطنى روسيا من التليفزيون ، أبلغهم فيه أنه وقع مرسوما عن النظام الخاص لإدارة البلاد إلى أن يتم تجاوز أزمة السلطة ، وحدد يوم ٢٥ أبريل من العام ذاته موعدا للتصويت على الثقة برئيس الجمهورية ونائبه . وأفاد الرئيس كذلك بأن مراسيم وأوامر خاصة ستتخذ اضافة إلى ما ورد .

أظهر تحليل النداء من قبل الخبراء أن محاولة سافرة تجرى لوقف نشاط هيئات السلطة التمثيلية المنتخبة دستوريا . ولم تحظ فعلة يلتسين هذه بتأييد نائب رئيس الجمهورية ورئيس المحكمة الدستورية والمدعى العام وعدد من المسئولين الآخرين .

وفى اليوم ذاته قررت هيئة رئاسة السوفيت الأعلى فى روسيا الاتحادية ، نظرا لنداء رئيس الجمهورية فى ٢٠ مارس ١٩٩٣ ، عقد جلسة للسوفيت الأعلى فى ٢١ منه ، كما أقرت نداء إلى « مواطنى روسيا الاتحادية » وبعثته إلى الأطراف المكونة لروسيا الاتحادية .

وبعد أن تداول السوفيت الأعلى خلال جلسته (٢١ مارس ١٩٩٣) فى نداء رئيس الجمهورية إلى المواطنين ، اعتبره تطاولا على الأسس الدستورية لنظام الدولة فى روسيا وقرر ، وفقا للمادة ٧٤ من « قانون المحكمة الدستورية » ، أن يوجه طلبا إليها للبت فى شرعية أعمال رئيس الجمهورية وندائه المذكور ، وأن يتوجه إلى المدعى العام فى روسيا باقتراح للنظر فى أمر مسئولية جميع الموظفين الذين شاركوا فى إعداد نداء رئيس الجمهورية .

واقترحنا على هيئات الدولة فى المركز والأطراف أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية الشرعية والنظام وإدارة الاقتصاد بشكل فعال وحماية حقوق الإنسان وحريات المواطنين .

وفى الجلسة ذاتها أعلنت ، بصفتى رئيسا للسوفيت الأعلى ، أننا لم نتمكن من الاستفادة من الفرصة التى وفرها المؤتمر الثامن لنواب الشعب لتأمين تطور الموقف دستوريا والتوصل إلى الوفاق المنشود . فقد حدث الأمر الأسوأ ، إذ أن رئيس الجمهورية سلك ، بتحريض من أعوانه ، نهج المواجهة السافرة والقاسية ، نهج القطيعة الفاحشة مع السلطتين التمثيلية والقضائية ، وسار فى طريق الإجراءات المتطرفة الذى قاده إلى خارج المجال الحقوقى الدستورى .

وجعل الوضع الناشىء هيئة السلطة العليا فى الدولة (السوفيت الأعلى) تسعى دون تردد إلى إلغاء كل القرارات غير الدستورية فورا . وهذا بالذات ما يفسر اتخاذ السوفيت الأعلى قراره المتعلق بالتوجه إلى المحكمة الدستورية لتبت فى شرعية تصرفات الرئيس يلتسين دستوريا .

وأقر السوفيت الأعلى كذلك « نداء إلى برلمانات وحكومات وشعوب العالم » أعرب فيه عن استغرابه وأسفه للموقف الرسمى لزعماء عدد من الدول التى أيدت أعمال الرئيس الروسى اللادستورية . وأعرب السوفيت الأعلى عن عدم سكوته على التدخل فى الشؤون الداخلية لروسيا الاتحادية ، وناشد برلمانات وحكومات وشعوب العالم أن تبدى مزيدا من الحكمة وضبط النفس وتتحاشى الأعمال التى تهدد الديمقراطية الروسية الفتية بالخطر .

وفى ٢٣ مارس ١٩٩٣ نظرت المحكمة الدستورية فى أفعال وقرارات رئيس الجمهورية الروسية المرتبطة بندائه إلى المواطنين ، وأصدرت قرارا جاء فيه أن تلك الأفعال والقرارات تتعارض مع عدد من مواد الدستور ، ومنها الفقرتان الأولى والثانية من المادة الأولى ، والفقرة الأولى من المادة الثالثة ، والفقرة الثانية من المادة الرابعة والمادة الخامسة ، والفقرة الثالثة من المادة ٨١ ، والفقرة الخامسة من المادة ١٠٤ ، والمادتان ١٣٢ و١٣٦ ، وكذلك المعاهدة الاتحادية (المادة السابعة بشأن توزيع المسئوليات والصلاحيات بين هيئات السلطة الاتحادية وهيئات السلطة فى الجمهوريات الداخلة ضمن روسيا الاتحادية) .

فقد أعلن رئيس الجمهورية فى ندائه أنه وقع مرسوما بشأن النظام الخاص لإدارة البلاد « حتى تجاوز أزمة السلطة » . أما الدستور وقوانين روسيا الاتحادية فلا تنص على إمكان إعلان هذا النظام الذى يعنى فى الواقع تصفية السلطة التشريعية .

وعندما أكد رئيس الجمهورية واجبه فى التقيد بأسس النظام الدستورى ، أعلن فى الوقت ذاته عن تعذر التعاون مع هيئات السلطة التشريعية الاتحادية والسلك النيابى العامل حاليا ، وكشف النقاب عن تغيير ما نص عليه الدستور من تحديد وتوزيع للصلاحيات بين هيئات السلطة الاتحادية (أى تصفية مبدأ الفصل بين السلطات) .

وأعلن رئيس الجمهورية فى ندائه عن قراره بتحديد الخامس والعشرين من أبريل ١٩٩٣ موعدا للتصويت على الثقة برئيس الجمهورية ونائبه . إلا أن حجب الثقة عن رئيس الجمهورية لا يعنى بالضرورة حل سائر هيئات سلطة الدولة . ولذا فإن الحكم الوارد فى النداء والقائل بأن التصويت سيبت فى مسألة من سيحكم البلاد ـ رئيس الجمهورية أم مؤتمر نواب الشعب ـ إنما هو حكم لا دستورى وغير جائز .

ثم إن رغبة رئيس الجمهورية فى إجراء التصويت على الثقة بالرئيس ، وعلى مشروع الدستور الجديد ، ومشروع قانون انتخاب البرلمان الاتحادى فى وقت واحد تتعارض مع المادة الخامسة والفقرة الخامسة من المادة ١٠٤ من الدستور ومع قانون الاستفتاء .

إن قرار رئيس الجمهورية القائل بأن مشروع الدستور ومشروع قانون الانتخابات اللذين عرضهما على الأمة بغية الحصول على موافقتها عليهما يصبحان نافذين ، فيما إذا أيد مواطنو روسيا رئيس الجمهورية ونائبه ، إنما يقيد حرية المواطنين فى الإعراب عن إرادتهم ويتعارض مع المادة ٢٨ من قانون الاستفتاء التى تنص على أن كل مشاريع القرارات المختلفة المعروضة على التصويت العام إنما يصوت عليها بانفراد ودون ترابط فيما بينها .

واعتبرت المحكمة الدستورية قرار رئيس الجمهورية القائل بأن رؤساء السلطة التنفيذية وحكومات أطراف روسيا الاتحادية خاضعون لرئيس الجمهورية ولحكومة روسيا مباشرة ، وأن صلاحياتهم « لا يمكن إلغاؤها بدون قرار من رئيس جمهورية روسيا الاتحادية » تدخلا سافرا فى صلاحيات الأطراف المكونة لروسيا الاتحادية .

وبعد نشر رأى المحكمة الدستورية انهال رئيس الجمهورية وأقرب معاونيه ، وكذلك وسائل الإعلام بتهجمات غير مبررة على تلك الوثيقة وعلى رئيس المحكمة الدستورية فاليرى زوركين بخاصة . وترددت اتهامات تقول إن رأى المحكمة يتناول نص نداء رئيس الجمهورية فقط دون دراسة للنصوص الرسمية لمراسيمه . علما بأن واضعى مرسوم الرئيس تعمدوا تأخير نشره أربعة أيام ، وخلال ذلك أقدموا على تزوير فى الحقيقة والواقع . فإن النص الأولى للمرسوم الوارد ضمن نداء رئيس الجمهورية ، ونص المرسوم الذى نشر بتأخير كبير بعد ذلك مع تغيير عنوانه (« حول نشاط الهيئات التنفيذية حتى تجاوز أزمة السلطة ») يختلفان عن بعضهما البعض كثيرا : فإن أحكاما عديدة فى النص الأول حذفت أو تعرضت لتعديل جوهرى . ولكن حتى النص الجديد تضمن انحرافا خطيرا عن دستور روسيا الاتحادية .

ويعتقد الخبراء أن الخروقات الفاحشة للدستور والقوانين ، والتى أكدتها المحكمة الدستورية ، قدمت كل المبررات لطرح مسألة تنحية يلتسين من منصب رئيس الجمهورية على مؤتمر نواب الشعب بموجب الفقرة السادسة من المادة ١٢١ من الدستور .

ولذا قرر السوفيت الأعلى فى ٢٤ مارس ١٩٩٣ عقد المؤتمر التاسع (الاستثنائى) لنواب الشعب وإدراج مسألة « حول التدابير العاجلة لحماية النظام الدستورى فى روسيا الاتحادية » فى جدول أعماله .

الصراع فى المؤتمر :

بدأ المؤتمر التاسع لنواب الشعب أعماله فى قصر الكريملين الكبير صباح ٢٦ مارس ، بعد أسبوعين لا غير على انفضاض المؤتمر الثامن ، الاستثنائى أو الطارىء أيضا . فمن ، يا ترى ، وراء هذا التوتر الشديد الذى عاشته البلاد ؟ يلتسين وأنصاره بالطبع ، وليس عامة الشعب .

افتتحت المؤتمر بكلمة مقتضبة جاء فيها :

« ... إننا إذ نشرع اليوم فى حل أعقد أزمة سلطوية ، علينا أن نأخذ بالاعتبار دوما أن جذور هذه الأزمة تعود إلى النتائج غير المرضية إطلاقا للمرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادى . ومادامت روسيا الاتحادية بدون برنامج للنهضة الاقتصادية ، مفهوم لكل شخص ولكل مواطن أو مقبول لدى جميع القوى السياسية والاجتماعية ذات الشأن ، فسنبقى غير معصومين من التناقضات والهزات . ومن المهم أن نجمع ، فى التطبيق ، بين الديمقراطية والإصلاح . كل المشكلة فى ذلك . وتلك هى القضية الأكثر إلحاحا .

لقد واجهنا ، مع الأسف ، ظروفا قاهرة تجلت فى السعى إلى احتكار السلطة كاملة ، التشريعية والتنفيذية . ويحاولون إرساء أساس نظرى معين تحت هذا التصرف . فى البداية تحدثوا عما لا يجادل فيه اثنان : البلد بحاجة إلى إحلال النظام . وبعد ذلك حصروا كل الأمور فى لزوم إقامة نظام السلطة القوية ، وإلا فإن هؤلاء النواب الواقفين أمام مكبرات الصوت ، « يزعزعون » البلد ! حقا ، نحن بحاجة إلى النظام والانضباط ، ولا يمكن أن نحققهما إلا بالفصل الدقيق بين السلطات والتعاون الفعال فيما بينها . ونحن بحاجة أيضا إلى سلطة تنفيذية قوية ، فهى غائبة حتى الآن .

إن عدم مشاركة البرلمان فى تشكيل الحكومة لم يعد بالنفع على الإصلاح الاقتصادى . ومن جهة أخرى غرق نشاط الحكومة فى بنى رئاسة الجمهورية الكثيرة الموازية لها . ولا بد من التخلى عن الطموحات الجوفاء والعودة من جديد إلى قانون تشكيل الحكومة وإجراء التعديلات اللازمة على الدستور بهذا الخصوص . باختصار نحن بحاجة إلى حكومة قوية تتحمل المسئولية مع البرلمان ورئيس الجمهورية عن شؤون البلاد .

يجب أن تعتمد قوى السلطة التنفيذية أكثر فأكثر على التعاون مع الأقاليم فى تكوين عمود السلطة الفعال القائم على هذا الأساس . فما منطق عملنا ؟ لعل من اللازم أن نستمع إلى تقرير المحكمة الدستورية ورؤية رئيس الجمهورية لسبل الخروج من المأزق السياسى . وبعد ذلك يتعين على المؤتمر أن يناقش المشكلة بهدوء وبشكل موزون ويتخذ القرار المناسب .

وبالنتيجة فإن مؤتمرنا مدعو إلى العمل على إعادة الأوضاع إلى المجرى أو المجال الدستوري والحقوقي وحل التناقضات القائمة من هذا المنطلق . حبذا لو عثرنا على الحل الصائب الوحيد الذي يقربنا ، على الأقل ، من الوفاق ويجلب الهدوء والسكينة إلى عقول الناس وأفئدتهم . وأعلق آمالي على حكمة مندوبي المؤتمر .

وبودي أن أقول : « إذا كان النواب يتصورون السبب في خلافات شخصية ما فأنا مستعد لترك منصب رئيس السوفيت الأعلى دون تردد من أجل الوفاق » .

وأقدمنا من جديد على مساومة معقولة مع رئيس الجمهورية فلم نؤزم العلاقات معه وحاولنا أن نهدىء المجتمع .

إلا أن رئاسة الجمهورية فرضت علينا المواجهة » .

دسيسة :

أثار تصريح السكرتير الصحفي لرئيس الجمهورية في الساعات الأخيرة من عمل المؤتمر موجة من السخط لدى النواب ، حيث نعت هيئة السلطة العليا « بمحاكم التفتيش الشيوعية » .

وأثار ظهور يلتسين في المساء استياء الكثيرين . إلا أن ما فجر الموقف هو محاولتي الجديدة لإنهاء ولاية يلتسين بأسلوب دستوري « مخفف » من خلال استقالته واستقالة النواب قبل الأوان . وفيما بعد أسف النواب طبعا لعدم سماع نصيحتي . ومع ذلك لم تكن لديهم في بادىء الأمر نية جادة في تنحية يلتسين عن منصبه . كانت الأغلبية تأمل ، على أية حال ، في أن تعود الأمور إلى مجاريها . لكنني كنت قلقا على المستقبل ، وكان لا بد من اتخاذ قرار مسئول . كنت أعلم أن يلتسين لا يعرف الاستقرار وأنه سيلجأ إلى الدسائس والتهديد والوعيد ولن يتركنا نمارس عملنا بهدوء ، كما لن يترك الحكومة في سلام . فكيف يمكن التوصل إلى إعادة انتخابه مع النواب ؟

فكرت بشكل محموم وتشاورت مع برلمانيين وأخصائيين كثيرين وتساءلت : ما الإجراءات التي يجب أن تتخذ لتأمين الاستقرار السياسي في البلاد ؟

لا بد من إجراء انتخابات رئيس الجمهورية والنواب في وقت واحد ، مهما كلف الأمر .

وفي مساء الثامن والعشرين منه عكفت لجنة توفيقية من كبار الشخصيات البرلمانية مع معتمدي يلتسين وتشيرنوميردين على كتابة مشروع قرار المؤتمر .

كنت فى غاية الإرهاق ، ورأيت أن أذهب برفقة يورى فورونين إلى المنزل الذى أقيم فيه بضاحية بارفيخا . وفجأة اتصل بى فاليرى زوركين هاتفيا ، وقال بصوت منفعل ان يلتسين « يمكن أن يقدم على أفعال غير مناسبة ، ولا بد من اتخاذ إجراء ما » . وطلب أن أنتظره ، حيث سيصل مع تشيرنوميردين بعد نصف ساعة . فقررنا ، أنا وفورونين ، أن ننتظر على مضض .

وصلا وقالا : « لا بد من اتخاذ إجراء ما » .

وافقتهما وسألتهما بدورى : « هل يمكنكما أن تقنعا يلتسين والنواب بقبول الانتخابات فى وقت واحد قبل الأوان ؟ »

وأجابا بالإيجاب .

وأعربنا أنا وفورونين عن الارتياب فى هذه الإمكانية . إلا أننى وافقت ، مع ذلك ، على أن يشاركا فى إعداد مشروع القرار . وكلفت معاونى ريابوف(*) أن يشارك فى إعداده نيابة عن السوفيت الأعلى . واتفقنا على لقاء صباحى للجنة التوفيقية بحضور يلتسين من كل بد . وانصرفت مع فورونين .

فى الصباح التالى التقينا عند رئيس الجمهورية . انتظرناه طويلا . وصل بعد التاسعة (علما بأن أعمال المؤتمر تبدأ فى تمام العاشرة) . وزعوا علينا مشروع قرار شارك فى إعداده ، كما أبلغونا ، ريابوف وشخراى . حضر جلستنا زهاء عشرين شخصا بينهم زعماء من الجمهوريات والمقاطعات والأقاليم ، وكلهم نواب ، وكذلك تشيرنوميردين و« معاونوه » . ولاحظنا فى مشروع القرار رأسا أمورا لا بد أن تثير « استياء » النواب ، ومنها التركيز على المعونة المادية ، وغموض الصياغة بشأن إجراء الانتخابات المبكرة فى وقت واحد .

واتفقنا على أن نشير بوضوح فى مشروع القرار إلى ضرورة الانتخابات المتزامنة ، انتخاب رئيس الجمهورية والنواب فى وقت واحد . وأنا أعتقد أن هذا هو الأمر الرئيسى فى القرار المذكور . ولم يكن ثمة متسع لمناقشة التفاصيل . كما لم يبق وقت لإجراء تعديلات وطبع النص . بعد دقائق تحل العاشرة . حان موعد الذهاب إلى القاعة الكبرى . وسألت : « من الذى سيلقى مشروع القرار فى المؤتمر ؟ » . ولا جواب .

(*) نيكولاى ريابوف ـ كان نائبا لرئيس البرلمان الروسى فى عهد حسبولاتوف وانتقل إلى صف يلتسين ، أصبح رئيسا للجنة الانتخابات المركزية .

قلت : « أعتقد أن الأصلح ، يا بوريس نيكولايفتش ، أن تلقى أنت مشروع القرار . فالمؤتمر عقد بسببك . وعليك أن تقول بأنك تقترح هذا القرار . وسأؤيدك قطعا » .

وأجاب يلتسين : « كلا ، يا رسلان عمرانوفيتش . أنا لم أدع لعقد المؤتمر . أنا موافق على مشروع القرار ولكننى لا أريد أن أطرحه بنفسى » .

وحل الصمت من جديد . عشرون شخصا لا يتطلع الواحد منهم فى وجه الآخر . والتفتُ على مهل صوب تشيرنوميردين . نظرت إليه . أحس بنظرتى . انكمش .

وقلت : « فى هذه الحالة يتعين عليك أنت ، يافكتور ستيبانوفيتش ، أن تتكلم . فالمبادرة مبادرتكما أنت وزوركين . أنتما اقترحتما أمس قرارا من هذا النوع . ووعدتما بإقناع رئيس الجمهورية والنواب . ولهذا فالورقة فى يدك » .

وأجاب تشيرنوميردين : « كلا ، لا أستطيع » ...

والحقيقة فإن كلا الزعيمين جبنا ، وحاولا على المكشوف « تعريضى » للعاصفة . فماذا بقى علىّ أن أفعل ؟ وافقت . فأنا لن أفقد شيئا يستحق الذكر . ولست آسفا على التخلى عن منصب رئيس السوفيت الأعلى . إلا أن الناس سيتأكدون مرة أخرى من الذى يسلك نهج المواجهة ، ومن يدعو إلى التساوم المعقول والتعامل الطبيعى . وهكذا فإن القضية لا تنحصر فى خوفى من تقديم اقتراح من هذا النوع : فأنا أعرف يلتسين وتشيرنوميردين جيدا ، وأفترض أنهما يمكن أن يتخليا فى آخر لحظة عن تأييد الاقتراح باجراء الانتخابات المتزامنة . ولذا أردت أن يقوم أحدهما بعرض الاقتراح شخصيا ، وبالمناسبة كان هذا التصرف سيؤدى إلى رفع منزلتهما فى أنظار الشعب .

لكن ذلك لم يحصل مع الأسف . وليس السبب أنهما « خدعانى » . كلا . وأقولها صراحة إننى احتقرتهما فى تلك اللحظة عندما رأيت جبنهما .

وهاهو المؤتمر يبدأ عمله . ولم يطرح مشروع القرار بعد ، فى حين أننا يجب أن نناقشه هو بالذات . فما العمل ؟ أنا لست مطلعا على التعديلات التى أجراها ريابوف وشخراى . وأشد قلقى هو من ناحية ريابوف الذى يحاول خلسة أن يثير الدسائس فى السوفيت الأعلى . ما أفظع الأمر : تارة ريابوف وتارة أخرى فيلاتوف . ورحت أفكر محموما . استأنست برأى فورونين الجالس جنبى فهز كتفيه . لا رأى له . وهنا اقترفت غلطة . كان المفروض أن أعلن « استراحة » حتى نتسلم الوثيقة . لكننى كنت لا أزال أثق بحسن طوية ريابوف وسائر الذين صاغوا مشروع القرار ، وأتصور أنهم أخذوا بعين الاعتبار الملاحظات التى أبديناها على المشروع فى مكتب يلتسين صباحا .

وتوجهت إلى المنبر وحدثت النواب عن الوثيقة المنسقة . إلا أننا لم نتسلم بعد مسودتها . عدت إلى مقعدى فى هيئة رئاسة المؤتمر . ثم أخذت فتيات من قسم العلاقات العامة يوزعن أوراقا . وجئن ببعضها إلينا أيضا فى هيئة الرئاسة . وما إن ألقيت نظرة على الورقة حتى ندت عنى « صرخة » . لم تنشر فيها أية تصحيحات . وخاطبنى فورونين مرتبكا : « ألم أقل لك ؟ ولم تصدقنى ... » .

أعلنا عن استراحة . « هجم » علىّ النواب بكل معنى الكلمة . وهم ساخطون مهتاجون. رحت أهدئهم قائلا : « هذا مجرد مشروع . فلنناقشه . طرحنا فكرة الانتخابات قبل الأوان من زمان ... ». ولم يصيخوا السمع ، وراحوا يكررون : « تواطؤ جديد من وراء ظهر المؤتمر ... » . أما النواب الأكثر هدوءا فأخذوا يتساءلون بحق : « هذا المشروع لا يحوى عرضا واضحا للفكرة ، إنه يتحدث عن انتخاب النواب فقط قبل الأوان ... فأين « اختفى » الكلام عن انتخاب رئيس الجمهورية ؟ » .

بعد الاستراحة بدأت مناقشة عاصفة ، واتهمنى كل المتكلمين تقريبا بـ « التواطؤ » مع يلتسين « من وراء ظهر النواب » . واستغرقت المناقشة ساعتين تقريبا . وطالبنى أحدهم من جديد إيضاحا : « تحدثت ، يارسلان عمرانوفيتش ، فى كلمتك عن انتخابات رئيس الجمهورية والنواب فى وقت واحد . أوضح لنا لِمَ حذفت هذه النقطة من مشروع القرار ؟ ولِمَ يهينوننا « بوعود معسولة » مقابل الموافقة على الانتخابات قبل الأوان ؟ » .

أعطانى فورونين الكلمة . فمضيت إلى المنبر وأوضحت بالتفصيل ما اتفقنا عليه ، وأعلنت أن مشروع القرار لا يحوى ما اتفقنا عليه ولا أعرف السبب . إلا أننى لم أذكر بأن « ريابوف ورطنى » . فلو قلت ذلك لأتخذ ، باعتقادى ، دليلا على الضعف . وكررت أن « إجراء انتخابات المشرع ورئيس الجمهورية فى وقت واحد ، هو أهم ما فى هذا القرار . وقد تم الاتفاق مع يلتسين على هذا الاقتراح الذى تقدم به تشيرنوميردين » . ولم أشر هنا إلى دور رئيس المحكمة الدستورية زوركين فى تقديم الاقتراح . فإن خصومه سيتهمونه عندئذ بممارسة « النشاط السياسى » .

طلب يلتسين الجالس فى مقعد رئاسة الجمهورية بعيدا عن الآخرين الكلام . وقال إنه لم يكن يعنى « انتخابه » هو « شخصيا كرئيس للجمهورية » قبل الأوان . والتهبت القاعة الهائلة لقصر الكريملين الكبير حمما من غضبة النواب .

واشتد الضجيج والصياح حتى دوت القاعة وهدرت . وطالبوا بسحب حسبولاتوف من منصب رئيس السوفيت الأعلى ، وتنحية رئيس الجمهورية من منصبه . وثارت ثائرة البعض إلى حد الشتائم المقذعة المهينة التى تعودت عليها المؤتمرات الحزبية فى الماضى . بهذه الصورة خدع يلتسين الكثيرين آنذاك وخاننى (وما أكثر ما خاننى !) .

كنت جالسا جنب فورونين ، رئيس الجلسة ، أستمع بصمت إلى كل ما يقوله النواب .

صوَّتنا لمصلحة إدراج المسألة فى جدول أعمال المؤتمر . ثم قررنا أن يكون التصويت التالى ليس بالأجهزة الالكترونية ، بل بالاستمارات فى قمرات الاقتراع السرى . « فوراء الأكمة ما وراءها » . ونتأت عظام وجه يلتسين وشحب لونه كالورق الأبيض . أخذنا استراحة طويلة تم خلالها ترتيب أمر القمرات وطبع الاستمارات . وعلى العموم تم بهمة ونشاط ، وعلى جناح السرعة ، التحضير للاقتراع السرى . وأجرينا التصويت .

قدم رئيس لجنة فرز الأصوات تقريره عن نتائج الاقتراع السرى إلى المؤتمر .

والمهم هنا أن تنحية رئيس الجمهورية عن منصبه بموجب الدستور تتطلب ثلاثة أرباع أصوات النواب ، أما تنحية رئيس السوفيت الأعلى فتتطلب الأغلبية العادية .

بيّنت نتائج التصويت أنى أتمتع بتأييد الأغلبية الكبيرة ، حيث صوَّت لصالحى ٥٥٨ نائبا (وصوَّت لصالح تنحيتى ٣٣٩ نائبا) . لكننى لم أشعر بالارتياح . فقد عقدنا المؤتمر الطارىء لتقوية الأسس الدستورية فى الدولة ولإدانة محاولات رئيس الجمهورية لتقويض الدستور ... لكن ما حدث هو الهجوم على رئيس البرلمان وإضعاف مواقع السلطة التمثيلية . أليس ذلك واضحا ؟ شعرت بالمرارة تأخذ بتلابيبى . وأردت أن أترك كل شىء وأذهب ، لكن جموع النواب جاءت تهدئنى وتقنعنى بالبقاء .

واحتفظ يلتسين بكرسيه بشق الأنفس . فى اليوم الأول لأعمال المؤتمر رفض النواب إدراج مسألة تنحيته من منصبه فى جدول الأعمال بـ ٤٥٧ صوتا . أما فى ٢٨ مارس ١٩٩٣ ، فإن التصويت كاد يودى به ويطرده من الكريملين (صوَّت ضده ٦١٧ نائبا) . ولو كانت توافرت بضعة أصوات إضافية لسقط .

قال زوركين فى الاستراحة : « نحن فى وضع لا نحسد عليه . رش الرماد على رأسى ، يارسلان عمرانوفيتش » .

وفكرت بمرارة فى تلك اللحظة : ها نحن نضيع فرصة أخرى لحل الأزمة السياسية دون نزاع . كان ينبغى للنواب بالطبع أن يتخذوا قرار انتخاب كل من فرعى السلطة فى وقت واحد حتى لو عارض يلتسين . عندها كان سيقع فى المصيدة . وهو يخشى ذلك خشيته من الموت . وما كان بوسعه إلا أن يذعن للقرار . فالعالم كله سيرى رجلا يتشبث بالسلطة لا غير . ولكان الرأى العام والحال هذه إلى جانب المشرّع . وكنت آمل بأن أتمكن من إقناع النواب بذلك . لكننى لم أتمكن .

... فيما بعد كلمنى النواب أنفسهم فى هذا الموضوع آسفين لعدم الأخذ بهذا الرأى . إلا أن النواب لم يأخذوا بالنصيحة فى مسألة أخرى . فقد بقيت أعارض بحزم إجراء

الاستفتاء . إلا أننى عندما قرر المؤتمر أخيرا ، وتحت ضغط فظيع من القوى الموالية لرئيس الجمهورية أن يؤيد إجراء الاستفتاء بذلت قصارى جهدى ، لحد الإقناع الشخصى والاستعطاف ، لكيلا تطرح على الاستفتاء أية أسئلة أخرى سوى السؤال الذى طلبه رئيس الجمهورية . وكان قد طلب من المؤتمر استفتاء على سؤال واحد فقط : « هل تثق برئيس الجمهورية يلتسين ؟ » .

استولت على النواب نشوة وسورة من الانتعاش البهيج . فقد كان كل منهم يحاول إقناعى بأن الناخب « يحب النائب » ولا يحب غيره ، وما إلى ذلك . وكنت قد عارضت بخاصة صيغة السؤال الثانى والفصل بين السؤالين الثالث والرابع . فلو لم يفصل بينهما لظلت الدعاية اليلتسينية عاجزة مشلولة . ولكن مع الأسف ... وفيما بعد تذكر النواب من جديد أنهم لم يكونوا دوما ينصتون إلى نصائح رئيس البرلمان .

الأسئلة الأربعة التى « هزت العالم » :

أعلن المؤتمر في قراره أن الاستفتاء العام فى جميع أرجاء روسيا سيتم فى ٢٥ أبريل للإجابة عن الأسئلة الأربعة التالية :

١ - هل تثق برئيس جمهورية روسيا الاتحادية بوريس نيكولايفتيش يلتسين ؟

٢ - هل تؤيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية التى يطبقها رئيس الجمهورية والحكومة الروسية اعتبارا من عام ١٩٩٢ ؟

٣ - هل ترى ضرورة لانتخاب رئيس الجمهورية قبل الأوان ؟

٤ - هل ترى ضرورة لانتخاب نواب الشعب قبل الأوان ؟

وأكد المؤتمر أن القرارات بشأن المسائل المعروضة على الاستفتاء تعتبر سارية إذا صوّت لصالحها أكثر من نصف المواطنين الذين يتمتعون بحق التصويت .

الاستفتاء العام وتخريجاته :

قال شخص من « فريق رئيس الجمهورية » تحوطا لأسوأ الاحتمالات : « المهم ليس نتائج الاستفتاء ، بل تخريجاته » .

كان واضحا أن التحضير للاستفتاء بحد ذاته سيلهب المشاعر ويؤزم الوضع السياسى عموما . وبالفعل ، فمع أن يلتسين لم يحصل على مزايا تذكر فى أى من الأسئلة المطروحة ، بل على العكس خسر سبعة ملايين صوت ، إلا أن حصيلة التصويت فى ٢٥ أبريل غدت بالنسبة له ذريعة لتأجيج التوتر من جديد . واتخذ تجاهل الدستور والسوفيت

الأعلى أشكالا سافرة . وصارت تتكرر يوميا تهديدات الكريملين « بتفريق » السوفيت الأعلى وحل مجمل شبكة هيئات السلطة التمثيلية .

واتضح أن الناس آووا إلى مضاجعهم في ٢٤ أبريل وهم في بلد ، وأفاقوا صباح ٢٥ أبريل في بلد آخر . على هذه الصورة جاءت تخريجات منظّري الكريملين وتفسيراتهم لنتائج الاستفتاء . واستنتجوا ، كما يدعون ، أن « السوفيت الأعلى » و« دستوره » لا يعنيان شيئا بالنسبة لهم . وسيفعلون ما يحلو لهم . فالشعب بايعهم وأولاهم ثقته ! وظل الشعب ، الذى لم يبايع أحدا في الواقع ، ينظر مندهشا إلى أشخاص يفسرون باسمه ونيابة عنه ما لم يتفوه به إطلاقا .

وأتذكر أن البروفسور جون روس ، وهو من العاملين في فريق المستشارين بإشراف أناتولى ميليوكوف ، قال لى : « لماذا لا تقيم الدعوى على التليفزيون يارسلان عمرانوفيتش ؟ فإن دعايتهم لمصلحة رئيس الجمهورية إجرام . والتليفزيون في أى بلد من بلدان العالم لا يسمح لنفسه بتصرف كهذا . إهانات وافتراءات على البرلمان . فأى نوع من البشر هم يا ترى ؟ إنهم ليسوا صحفيين ، بل شقاة وفتوات » .

بماذا أرد على هذا الإنسان الذى حاول مخلصا أن يساعد البرلمان الروسى بالنصيحة الطيبة ؟

وبعد مضى أسبوع على الخامس والعشرين من أبريل حدثت « المجزرة الدموية » في موسكو في الأول من مايو . وكان حمام الدم هذا تذكيرا من الكريملين للشعب : « لا بد أن توافق على « تفسيرنا » للخامس والعشرين من أبريل ، وإلا ... » . وأطلق العنان « للجمعية الدستورية » (الهادفة إلى استبدال اللجنة الدستورية المنتخبة من قبل المؤتمر الأول لنواب الشعب) .

لقاء فاتر :

... في الشتاء الماضى اتصل بى رئيس كازاخستان نزاربايف هاتفيا من ألما ـ آتا ، وعرض خدماته لتحسين العلاقات مع يلتسين . وأجبته ساعتها بأنى موافق ولا مانع لدىّ . إلا أن لقاء « الثلاثى » لم يتم آنذاك لسبب ما . وذات مرة تلفن من ألما ـ آتا وقال إنه سيصل بعد أيام ، وحبذا لو التقينا . والتقينا . وقلت إنى مستعد لمقابلة يلتسين ولو يوميا ، إلا أن اتفاقاتنا تتبخر حالما يغلق الباب خلفى . وفي اليوم التالى لوصول نزاربايف إلى موسكو أبلغتنى السكرتارية أنه على الخط يريد مكالمتى . وقال لى إنه تحدث مع يلتسين ، وإنه ينتظر نداء تليفونيا منى . اتصلت به وأبلغته بما أخبرنى به نزاربايف فقال : « فلنتقابل الأسبوع القادم » . واتصلت به بعد أسبوع واتفقنا على لقائه في القصر القريب من دار

الاستقبال بشارع لينين . عندما وصلت إلى هناك استقبلنى ، كالعادة ، كورجاكوف(*) ، ورافقنى إلى المكتب فى الدور الأرضى . كان يلتسين جالسا إلى طاولة كبيرة خالية . وخلفه موقد تدفئة ضخم تلتهم النيران حطبه .

وجهه عابس منتفخ . صافحنى صامتا ، فجلست قبالته . وسألنى : « ماذا وراءك ؟ » . وأجبته : « الوضع معقد . والقضايا كثيرة . حبذا لو نسقنا نهج السوفيت الأعلى ورئيس الجمهورية والحكومة . حبذا لو امتنعنا عن تسليط اللوم على الجميع دون تمييز . فهذا يثير النفور والنرفزة والتشاؤم فى المجتمع . فما نفع هذه التصرفات ؟ » .

- ذلك يتوقف عليكم فقط . أنا رئيس للجمهورية منتخب من قِبل الشعب بأسره . أما أنتم فى البرلمان فلا شاغل لكم سوى انتقاد رئيس الجمهورية.

- حبذا لو جئت ، يابوريس نيكولايفيتش ، إلى السوفيت الأعلى مرة فى العام لتتحدث أمام النواب وتشرح لهم الصعوبات . فلعل الموقف يتغير ...

- كلا ، لن آتى . فما الموجب ؟ على أية حال بأى اقتراح ملموس جئت إلىّ ؟

- ألا تجد سببا ، يا بوريس نيكولايفيتش ، يدعوك للحديث معى ؟ ألا تشعر بالحاجة لإبلاغى بشىء ملموس أنت نفسك ؟

- كلا ، ليس عندى ما أقوله لك .
- شكرا إذن .. سلام عليكم .
- مع السلامة .

ثم رأيت يلتسين عن كثب مرة أخرى فى يوم « افتتاح » جلسة « الجمعية الدستورية » حيث طلبت الكلمة . وبعد ذلك لم أره ولم أتكلم معه ، إذ كانوا لا يعطوننى الخط الهاتفى للرئيس .

وسرعان ما أعلن السكرتير الصحفى زاعما أن مقابلات يلتسين مع حسبولاتوف « مضرة » بالنسبة ليلتسين و« نافعة جدا » بالنسبة لحسبولاتوف ، لأنها ترفع سمعة هذا الأخير . لا أدرى . ربما كان الأمر كذلك فعلا ، وربما العكس هو الصحيح . إلا أن سمعتى ، منذ المؤتمر الثامن ، على الأقل ، حتى ٤ أكتوبر ١٩٩٣ حيث زجوا بى فى سجن « ليفورتوفو » كانت أعلى من سمعة يلتسين . ولعلهم كانوا يخشون إبلاغه بذلك ، ويخشون عرض النتائج الفعلية لاستطلاعات الرأى العام والدراسات بهذا الخصوص ، إلا أن أقرب

(*) ألكسندر كورجاكوف - الحارس الشخصى للرئيس يلتسين ، وحاليا رئيس جهاز أمن الرئيس .

معاونيه كانوا على علم بهذه الحقيقة . وكانوا يطلبون أو « يشترون » نتائج الاستفتاء التى تروق « لسيد الكريملين » . أما جورباتشوف فلم يهبط إلى هذا المستوى .

بعد الاستفتاء :

بعد الاستفتاء العام فى ٢٥ أبريل ، غدا الخطر على الديمقراطية واضحا للعيان . وقد حذرت المجتمع من هذا الخطر فى خطب وكلمات لا تعد ولا تحصى(*) .

فى ٢٣ يوليو كان لى لقاء مهم فى المركز البرلمانى مع العلماء ورجالات الثقافة والتعليم والصحة . ونشرت صحيفة « روسيا السوفيتية » كلمتى وأجوبتى فى ٢٤ منه ، ووضعت لها العنوان التالى : « خطر معاداة الديمقراطية » .

وفى مطلع يونيو ، قبل ١٠٧ أيام من حنث رئيس الجمهورية باليمين القانونية عقدنا ندوة (حضرها ٥٠٠ شخص) لرؤساء جميع السوفيتات المحلية فى البلاد . وألقيت فيها تقريرا ضمنته تحليلا للوضع عموما وأجبت عن الأسئلة المتعلقة بالموقف أساسا . واقترح المشاركون فى الندوة عقد مؤتمر عام للسوفيتات من جميع المستويات فى سبتمبر ١٩٩٣ .

وما أكثر اللقاءات والخطب فى شتى المناطق والأقاليم . يصعب علىّ تذكرها جملة وتفصيلا ، فهى كثيرة للغاية . وفى كل مكان كنت أوضح خط البرلمان ، وجوهر الخلاف الذى فرضه الكريملين على المجتمع ، وأكشف عن المصالح والدوافع الحقيقية لطائفة من الناس الذين وضعوا أنفسهم فوق القانون وفوق مصلحة الأمة وإرادتها .

واعتبارا من ربيع ١٩٩٣ أخذ الرأى العام يتحول ببطء واطراد لمصلحة البرلمان . ولعل ذلك هو الذى دفع المتآمرين إلى الاستعجال .

١٨ سبتمبر : آخر تحذير من خطر الخيانة :

فى ١٧ ـ ١٨ سبتمبر ، قبل ثلاثة أيام من الانقلاب الحكومى ، عقدنا أحد أكبر الاجتماعات لممثلى جميع السوفيتات . ولكى يلمس القارىء الكريم مدى إحساسى بأنفاس المتآمرين ، وهم يستعدون للخيانة ، أورد هنا مقتطفات من خطابى الأخير فى توديع المشاركين فى الاجتماع .

(*) علمت أن أحد المازحين من سكرتارية البرلمان قال « إن خطب حسبولاتوف أكثر من خطب لينين وتروتسكى قبل ثورة أكتوبر ١٩١٧ » . إلا أن لينين وتروتسكى ، شأن يلتسين ، استعدوا « للهجوم » ، أما أنا فكنت استعد للدفاع . ومما يشجع « المهاجمين » أنهم يبصقون على القانون ، أما المدافعون عنه فهم أسراه ، ولذا هم بحاجة إلى دعم المجتمع ، وإلا هلكت الديمقراطية .

كان ذلك فى ١٨ سبتمبر ١٩٩٣ ، قبل ثلاثة أيام فقط من الانقلاب .

« ... وهكذا فما سبب قلقنا اليوم ؟ وما الذى يشغل بالنا اليوم ويقلق شعبنا ؟

قبل زهاء شهر أعلن رئيس الجمهورية أنه سيعمد إلى التمهيد المدفعى فى أغسطس وإلى الهجوم فى سبتمبر .

وقابل الجميع هذا القول آنذاك بشىء من التهكم : تفوه الرئيس بما تفوهه كعادته ، ثم ماذا ؟

لكن الأمور سارت على نحو مغاير ، ويا للأسف . فقد انتقلت السلطة التنفيذية ، وبخاصة رئيس الجمهورية وحاشيته ، إلى الهجوم بالفعل . وكان هجوما مأساويا قد يتحول إلى كارثة على البلد وسكانه . قبل أيام دعت « الازفستيا » إلى « أعمال حازمة » وانهالت بالتقريع على رئيس الجمهورية لأنه « يتباطأ ويتهاون » . وها هو الرئيس « يهدىء من روعها » . « التمهيد المدفعى فى أغسطس والهجوم فى سبتمبر » . وأعيد إلى الأذهان أن سبتمبر لم ينته بعد .

وأقدم الكريملين على مشاورات مكثفة مع الغرب بشأن الموقف هناك من حل السوفيت الأعلى وتقويض النظام الدستورى فى بلادنا .

وأذكركم بما حدث فى الآونة الأخيرة . السلطة التشريعية تتلقى الضربة تلو الضربة ، وكل ذلك يلحق ضررا بالأمة وبالدولة ، ويثير الحيرة والاستغراب فى أقل تقدير . علما بأن قرارات كثيرة تعلن ، وأخرى تلغى ، وكل ذلك يجعل البلد فى حمى ويثير استغراب العالم كله . ومما يؤسف له أن السلطات الإقليمية تتظاهر بأن ذلك كله لا يعنيها ، وكأنها لا ترى أن الكريملين يتعمد غرس بذور المواجهة فى المجتمع بصورة مفتعلة .

وأعدد هنا ، بإيجاز ، بعضا من أفعال الكريملين :

- المحاولة اللاشرعية لإنهاء صلاحيات نائب رئيس الجمهورية .

- الإعلان عن تشكيل هيئة لا دستورية جديدة تحت واجهة مجلس الاتحاد .

- تقييد حقوق رئيس السوفيت الأعلى .

- السياسة غير الموزونة إزاء الأقطار الأجنبية الأقرب ، مما يساعد على تصاعد الخلافات القومية .

- تجاهل المعاهدة الاتحادية ، وتقليص نطاق صلاحيات الأقاليم وتحويلها إلى « متسولين » يستجدون من المركز .

- إصدار مراسيم لا شرعية متواصلة ترسى فى الواقع أساسا لإقامة نظام السلطة الشخصية من خلال الاستعاضة عن القانون « بالمراسيم الرئاسية » . كل ذلك على خلفية من العجز الواضح عن إدارة البلاد وافتقار رئيس الجمهورية نهائيا إلى موهبة رجل الدولة .

- المحاولة الانقلابية فى ٢٠ مارس والتهديد المباشر بتفريق السلطة التمثيلية (القول بأن السوفيتات والديمقراطية لا يتطابقان) .

- أحداث الأول من مايو (« مايو الدموى ») على أثر استفتاء ٢٥ أبريل . فهل ذلك من باب المصادفة ؟ وكانوا يستعدون لمجزرة دموية فى ٩ مايو أيضا ، إلا أن السوفيت الأعلى « حال » دونها . ويحيلوننى إلى المحاكمة بسبب دفاعى عن المواطنين .

كل ذلك يزيد من التوتر السياسى والاجتماعى الخطير . أما الأحداث الأخيرة فتبين أن أخطر الأمور سيأتى فى الأيام القريبة القادمة . رئيس الجمهورية يكرر بإصرار أنه سيعلن فى الخريف عن انتخابات البرلمان . وآخر تصريح بهذا الخصوص صدر عنه وهو يتفقد فرقة دزيرجينسكى من القوات الداخلية ، وليس فى مكان آخر . فما هذه « المناورات » ؟ ما من دكتاتور ، كما هو معروف ، إلا ويحب مغازلة الجيش . (جرت تلك « المناورات » قبل ٣٩ يوما من خيانة قيادة الكريملين الحالية للدستور) .

بَدَهى أن يتبادر إلى الذهن السؤال التالى : ما سبب هذا الاستعجال ؟ كل إنسان واع يتساءل : ما الغرض من ذلك ؟ والجواب لا لبس فيه : العودة إلى الدكتاتورية تحت واجهة الحكم الرئاسى المباشر . وهذا أمر لم يعودوا يخفونه . وتترجم هذه الأفكار ليس فقط إلى لغة الفعل التطبيقى ، بل تأخذ سبيلها إلى الدستور الجديد .

ومما له دلالته أن فريق رئيس الجمهورية الساعى بإصرار إلى إقامة النظام الدكتاتورى إنما يبذل قصارى جهده لإزاحة الأشخاص الذين لا يروقون له ، ويفتح الأبواب أمام رجاله ممن يحابون « القيصر » الدعى فى كل ما يقوم به . وهذا أمر واضح بالعين المجردة .

وفى هذه الظروف لا بد لكل فرد أن يفهم ماذا يعنى بالنسبة له غرس نظام الحكم الشخصى المباشر ؟ وهل يمكن التفرج على ما يجرى دون تحريك ساكن ؟ وهل تجوز اللامبالاة ؟

وللرد عن هذه الأسئلة ننظر فى النتائج التى تؤدى إليها الأفعال التى يمكن تسميتها بالمحاولة الجديدة للانقلاب الحكومى .

□ أولا - إنها بالدرجة الأولى ضربة تسدد إلى الديمقراطية . لقد تعبنا من القرارات الفردية والمراسيم الرئاسية التى تتخذ على حين غرة .

لكن ذلك يجرى فى ظل عمل البرلمان وسائر حلقات السلطة التمثيلية . فتصوروا ماذا سيحدث للبلد والأمة عندما تزول كل القيود أمام السلطة الفردية .

ولقد تعبت البلاد من دكتاتورية مضت ، ويريدون أن يزجوا بها من جديد فى نفس النظام الدكتاتورى ، ولكن بأشكال أكثر تشويها ترمى إلى تبديد آخر ما تبقى ، وهو الأمل فى النهضة والإحياء .

□ ثانيا - إنها ضربة تسدد إلى الشعب ، إلى السواد الأعظم من السكان . وإذا كان البرلمان يدافع اليوم بشق الأنفس عن مصالح العمال والفلاحين والعلماء والمعلمين وذوى المهن الطبية ورجالات الفكر والثقافة والعسكريين والمتقاعدين والمنتجين المحليين ، فمن الذى يحميهم غدا ؟

□ ثالثا - إنها أيضا ضربة تسدد إلى الجيش . فهو متقيد باليمين القانونية وبالدستور ولن يسكت على الدكتاتورية بالطبع ، وتسوده البلبلة فتؤدى إلى تفككه نهائيا . وهذا ينطوى على خطر نسف أمن البلاد وسلامتها بالكامل .

□ رابعا - إنها ضربة إلى الاتحاد الفيدرالى وأساس الدولة ووحدة روسيا . وأنا على يقين أننا جميعا نتحلى بالحكمة الكافية والشعور بالمسئولية كيلا نسمح بتجزئة الدولة الروسية رغم مغازلة رئيس الجمهورية لبعض الأقاليم والجمهوريات ، ورغم « تغذية » عدد منها . فقد حدث شيء من هذا القبيل ذات مرة ...

وهكذا فإن فرض ما يسمى بالحكم الرئاسى (أو إلغاء الدستور أو تفريق السلطة التمثيلية) ليس له مثيل إلا الأحداث الفاجعة فى أغسطس ١٩٩١ التى أدت إلى تقويض الاتحاد السوفيتى . أما اليوم فسنواجه تقويض روسيا بكارثة تقع على رؤوس المواطنين . وستوجه ضربة شديدة إلى الشعور الناشيء لديهم للإيمان بالقانون . ومن جديد سيتعرض الإنسان للإهانة ويتحول إلى عبد لنزوات الحاكم الذى يتلاعب بالقانون .

فما العمل ؟

بودى ، باديء ذى بدء ، أن أناشد من على هذا المنبر الرفيع زعماء بلادنا وجميع المواطنين : العمال والفلاحين والمثقفين وأفراد الجيش ورجال الأمن ، أن يتحلوا باليقظة ولا ينجروا وراء المغامرة ولا ينفذوا النيات والمخططات الاجرامية التى تجر على بلدنا محنا وويلات جديدة .

وإذا فرضت أعمال لا دستورية مثل إعلان حالة الطوارىء ونظام الحكم الرئاسى وما إلى ذلك ، أحبطوا الأفعال اللا دستورية التى تؤدى إلى تمزيق العلاقات الاقتصادية وإلى تردى مستوى المعيشة وتدمير روسيا . تلك هى الكارثة بعينها .

وأريد أن أحذر وأقول إن الوطن والأمة سيدينان بكل شدة أولئك الذين يتطاولون على هيئات سلطة الشعب ، ويحاولون تهديم النظام الدستورى وإعلان حالة الطوارىء بأى شكل كان . ولا بد أن يأتى رد فعلنا حازما شديدا . وأعيد إلى الأذهان أن الفقرة السادسة من المادة ١٢١ لا تطالب بمؤتمر لنواب الشعب ولا بعقد جلسة للمحكمة الدستورية . فإن رئيس الجمهورية يمكن أن ينحى بقرار من السوفيت الأعلى .

طبيعى أن السوفيت الأعلى سيظل كالسابق يدافع بحزم وثبات عن الديمقراطية وسلطة الشعب . فلا يخامرنكم شك فى ذلك .

وبودى أن ألفت الأنظار بخاصة إلى العلاقات المتبادلة مع السلطة التنفيذية ، فالحق مع أولئك الذين ينشدون التعاون مع جميع القوى السليمة فى هيئات السلطة التنفيذية . إنهم محقون تماما . ففى البلد كثير من الوطنيين الصادقين المخلصين للوطن ، ولا بد من التكاتف والسير معهم يدا بيد فى الدفاع عن المصالح الجذرية لروسيا .

وعليكم طبعا أن تميزوا بأنفسكم ملابسات الموقف الناشىء . وليس بالإمكان إصدار أية إيعازات من هنا ، من موسكو .

وأنا مسرور جدا لخطب العديد من النواب ، وللخطوات التى تتخذ محليا لتوضيح سياسة السوفيت الأعلى واستنهاض الناس لحماية هيئات سلطة الشعب والذود عن السلطة التمثيلية بكل صلابة وحزم .

ولا بد أن نذكر مرة أخرى بأن السوفيتات هى الشعب نفسه ، وهى السلطة التمثيلية .

ويواجه عمال المصانع والمعامل والكلخوزات (المزارع الجماعية) أوضاعا صعبة . فهذه المؤسسات لا تمتلك الأموال والوسائل اللازمة لسير العمل الطبيعى ، وغالبا ما ينقصها المال اللازم حتى لدفع الأجور .

ونحن على علم بهذه الأوضاع المزرية . وسوف يبذل السوفيت الأعلى قصارى جهده للحيلولة دون تطبيق سياسة الحكومة النقدية التدميرية .

ونأمل أن يتصرف العمال فى اللحظات العصيبة تصرفا واعيا مسئولا ، يستند إلى تفهم الوضع والدور الحاسم للسلطة الشعبية بوصفها أساس الديمقراطية الحقة .

وتتوقف أمور كثيرة على سلك المديرين وحكمتهم وتفهمهم للأحداث . والناس يولون ثقتهم التامة للكثيرين من المديرين ، وهذا أمر طبيعى . فهم يعتنون بعمالهم يوميا ، وبشكل حقيقى ، وينقذون جماعات العاملين من التفتت والتشرذم .

ونحن على ثقة من أن المديرين سيلتزمون جانب العاملين فى الظروف الحالية الأصعب ويذودون عن مصالح العمال ويدعمون النظام الدستورى ، علما بأن التدابير الأخيرة للنقابات تثبت أن مصالح الفئات الواسعة من المجتمع بحاجة إلى الحماية . فقد أعلنت النقابات أنها لن تسمح بمواصلة السياسة اللصوصية للسلطة التنفيذية .

ونحن على يقين راسخ من أن مواطنينا العمال والفلاحين ، ورجالات العلم والفن ، والمثقفين الذين يعبرون عن مطامح الشعب وأمانيه سيقولون أيضا كلمتهم المسموعة دفاعا عن الشرعية والدستور .

وفيما يخص السوفيت الأعلى ، أؤكد لكم أنه سيعمل بالأشكال والسبل النابعة من الموقف الراهن ، وسنذود عن مصالح روسيا بكل ثبات » .

قيل ذلك فى ١٨ سبتمبر ١٩٩٣ ، قبل ثلاثة أيام من الانقلاب الحكومى ، ولم يبق لإعلان خيانة قيادة الكريملين سوى ثلاثة أيام بلياليها .

والمفروض أن يكون البلد والرأى العام العالمى قد سمعا هذا التحذير من الخطر الداهم . ومع الأسف ، لاذت الإذاعة والتليفزيون بالصمت إزاء هذه التحذيرات ، إذ بسط بولتارانين نفوذه عليهما . وكانت الضجة الزاعقة بشأن سعى السوفيت الأعلى إلى فرض الرقابة مجرد ستار للتغطية على الرقابة الفعلية القائمة هناك ، وعلى شراء الذمم وبيع الضمائر والمتاجرة بالحقيقة . وقد اجتمعت هذه العناصر معا فأمّنت لأنصار يلتسين إمكانية مطلقة للتحكم بالناس كيفما شاءوا ، وغرس الروايات الكاذبة فى أذهان السكان الذين يتابعون بصمت كل ما يجرى من أحداث .

ثم إن المجتمع لم ينصت لتحذيراتى . وتلك أيضا حقيقة لا جدال فيها .

... كان الكثيرون من نوابنا والعاملين فى هيئات السلطة المحلية يشاركوننى قلقى ومخاوفى . وأخذت تتشكل فى البلاد بسرعة غير متوقعة « لجان الدفاع عن الدستور والديمقراطية » . وبذل النائبان جينادى ساينكو وميخائيل أستافييف جهدا نشيطا فى هذا العمل . وانضوى تحت هذه الراية فكتور اكسيوتشيتس وحزبه . وظهرت لجان مماثلة فى جميع أرجاء البلاد تقريبا . وشارك فى هذا العمل الجدى المهم فلاديمير نوفيكوف مدير الشعبة الجديدة للعلاقات العامة . لكن الوقت مع الأسف لم يتسع لهم كى ينشروا عملهم تنظيميا . ثم إن الأحزاب السياسية وزعماءها شعروا لسبب ما بالغيرة من لجان الدفاع عن الدستور والديمقراطية بدلا من أن يجدوا فيها سندا لأنشطتهم .

تشكيل الجمعية البرلمانية :

فى مثل هذا الموقف (على وجه التقريب) تعين علىّ أن أؤدى كذلك مهام رئيس الجمعية البرلمانية التى تشكلت بمبادرة منى فى ربيع ١٩٩٢ .

فبعد اتفاقيات بيلوفيجسكايا التى أدت إلى سقوط الاتحاد السوفيتى ، فاتحت رؤساء برلمانات بيلاروسيا وكازاخستان وقرجيزيا ، بوصفهم أكثر المتحمسين لتوثيق الأواصر مع روسيا ، فى أمر تشكيل جمعية برلمانية مشتركة بين دولنا . وعندما عاهدونى بالتأييد ، بعثت وفدا برلمانيا كبيرا إلى عواصم الدول الأخرى للتباحث الجاد ، وكنا قد أعددنا الوثائق اللازمة لتأسيس هذه المنظمة البرلمانية الدولية .

وفى أبريل - مايو ١٩٩٢ فرغنا من تأسيس الجمعية البرلمانية التى ضمت فى بادىء الأمر الجمهوريات التالية (السوفيتية سابقا) : روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقرجيزيا وطاجكستان وأرمينيا وأذربيجان . وطلبت أوكرانيا ومولدافيا وجورجيا قبولها مؤقتا بصفة مراقبين . وفيما بعد صارت جورجيا عضوا كامل الحقوق فى الجمعية .

واقترحت أن يكون قصر تفريتشسكى فى بطرسبورج الذى عقدت فيه قبل ثورة أكتوبر ١٩١٧ جلسات دوما الدولة (البرلمان) فى الامبراطورية الروسية ، مقرا للجمعية البرلمانية الدولية . أجريت ترميمات كثيرة على القصر ، فغدت بطرسبورج عاصمة من جديد ، ولكنها هذه المرة صارت العاصمة البرلمانية لرابطة الدول المستقلة .

فكرة الاتحاد الأورآسى :

كانت هذه الجمعية أحد المقومات المهمة جدا لفكرتى القديمة بشأن الاتحاد الأورآسى . ومن تلك المقومات أيضا الاقتراح الذى تقدم به مرارا رئيس كازاخستان نور سلطان نزاربايف حول الاتحاد الاقتصادى . وفى صيف ١٩٩٢ التقيت نزاربايف أثناء الاستجمام فى سوتشى حيث ناقشنا هذه الفكرة ، وسائر الأفكار المتعلقة بمنافع التكامل الاقتصادى وتنسيق القرارات والحلول الاقتصادية الكبرى .

أما فى موسكو فكان للأوساط الرئاسية والحكومية موقف عدائى سافر من مشروع الاتحاد الاقتصادى . كانوا يتصورون ، بشكل بدائى ساذج ، أن « جهة ما » تسعى إلى « انتزاع » السلطة والعودة إلى الاتحاد السوفيتى ، لتزج بهم ، هم « الديمقراطيين الخلّص » ، فى غياهب السجون . إلا أن الأمزجة العامة فى أقطارنا ، والضرورات الاقتصادية القصوى ، حملتهم هم أيضا على « تليين » موقفهم ولو ظاهريا . زد على ذلك أن كريملين يلتسين يفتقر دوما إلى الأفكار الاستراتيجية . وها نحن نرى رئيس الجمهورية الروسية يسعى بشكل مستعجل محموم إلى تلقف قصب السبق فى هذه العملية من منافسه

وشريكه نزاربايف ، فيطلب « النجدة » ، بامتهان ، خلال انقلاب سبتمبر ١٩٩٣ ، من زعماء الأقاليم الذين اجتمعوا فى كاريليا بشأن قضايا لا علاقة لها بالمسألة ، ويرجوهم أن يساعدوه (هو يلتسين !) فى تشكيل « الاتحاد الاقتصادى » . إلا أن الزعماء البرلمانيين من رابطة الدول المستقلة كانوا حذرين ، وهم على حق ، فى إدراكهم لضرورة طرح أساس مبدئى ونظرى أوسع للتقارب الاقتصادى بين الشعوب والدول دون حزازات أو نزاعات ودون تطاول على السيادة القومية ، وكذلك للتفاعل الروحى والثقافى بين الأمم التى سلكت طريق التطور المستقل . وبطبيعة الحال ، كان لحذرهم ما يبرره ، وإلا توافرت الوسيلة لمكافحة هذه القضية النبيلة من قبل خصومها الألداء من اليمين واليسار أو من أية جهة كانت .

وقد ناقشت ، كما أسلفت ، بعض فقرات المذكرة المرتقبة مع عدد من رؤساء السوفيتات العليا فى بطرسبورج فى الخريف ، واتفقنا على أن أقوم أنا بإعداد هذه الوثيقة ، على سبيل المبادرة ، وأحيلها إليهم لغرض المناقشة فى البرلمان والمناقشة العامة . وكان المفروض أن تستند الوثيقة إلى أكثر الأحكام تعميما للبناء النظرى والتنظيمى للاتحاد الأورآسى المرتقب أو الرابطة الأوروبية الآسيوية .

وفى سياق إعداد المذكرة تشاورت مع العديد من الخبراء والاخصائيين والساسة المحنكين والدبلوماسيين والمؤرخين والاقتصاديين . ولم تقتصر مشاوراتى على الخبراء الروس من موسكو وبطرسبورج ، بل شملت مدنا أخرى مثل ألما - آتا ومينسك وكييف ودوشنبه ويريڤان وبشكيك وتبليسى وباكو ونوفوسيبيرسك ويكاترينبورج وسواها ، ممن كانت تربطنى بهم عشرات السنين من التعاون العلمى والرفقة والصداقة الخالصة .

ومما يؤسف له أن المواجهة المتواصلة التى فرضها الكريملين حالت دون إنجاز ما بدأته على جناح السرعة . ولم نتمكن من إرسال المذكرة إلى برلمانات بلدان الرابطة إلا فى ١٦ سبتمبر .

ولم تتم المناقشة كما هو معروف . فقد « قبرت » مع البرلمان الروسى ، وقيدت الأفكار بالسلاسل والأغلال ، كما زج بواضعها رئيس السوفيت الأعلى ورئيس الجمعية البرلمانية الدولية فى غياهب السجن .

سبب آخر للحنين إلى الاستبداد :

... لعله ، فى تصورى ، أحد الأسباب الرئيسية، وهو رد الفعل على محاولات السوفيت الأعلى لتضييق نطاق تفشى الإجرام فى جهاز الدولة ، وإيجاد آلية أو وسيلة لمراقبة نشاط المسئولين والدوائر وتنظيم الأصول التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد . ولن

أبالغ إذا قلت ان العديدين ، وأنا منهم ، صعقوا لمدى التبذير فى أموال الدولة دون أى رادع . فإن عشيرة الموظفين التى تتكاثر بمنتهى السرعة لا تخضع فى الواقع لأية رقابة . وإن تقديم « الخدمات الخيرية » لقاء رشاوى ضخمة (مثل تشييد القصور والبيوت الريفية واقتناء المكاتب وشراء المناصب إلى حد الحقائب الوزارية) وكذلك « الخدمات المصرفية » والنشاط الائتمانى ، والبراءات والتراخيص ، وصرف المنتجات الجاهزة والخامات والمواد الإنشائية وسواها ، والمشتريات فى الخارج والمبيعات التصديرية ، وكثير غيرها مما لا يمكن حصره وتعداده - كل ذلك يتفشى و« يزدهر » إلى جانب طرح تريليونات من « النقود المشبوهة » إلى حيز التداول ، وغياب الرقابة بالكامل على حركة الأموال النقدية وحرية استخدام العملات الأجنبية الذى يوفر الفرص لإجراء صفقات كبرى غير مشروعة .

وقد طرحت ، والحال هذه ، اقتراحا على دورة السوفيت الأعلى بخصوص وضع قانون لمكافحة الفساد . وتلقف « خبراء » رئاسة الجمهورية هذه الفكرة رأسا ، فوقعوا على عجل مرسوما رئاسيا فى الموضوع . ولم يكن المرسوم ، بالطبع ، يتوخى مهام مكافحة الفساد ، بل يتظاهر بمكافحته لا غير .

وأقر البرلمان قانون تشكيل لجنة رقابة الميزانية التى ظهر مردودها رأسا حيث وجدت فى مشروع الميزانية الاتحادية الذى تقدمت به الحكومة أخطاء لا تغتفر (منها التستر على ١,٢ تريليون روبل) . وتلا ذلك مشروع قانون لجنة رقابة الدولة ، ومن واجباتها التثبت من شرعية نشاط المسئولين والدوائر الحكومية والنظر فى شكاوى المواطنين وما إلى ذلك . وعلى العموم اتخذ السوفيت الأعلى موقفا صارما إزاء تعزيز وظيفة الرقابة ليس من قبل البرلمان وحده ، بل وكذلك رقابة الدولة من خلال تشكيل بنى مستقلة عن رئيس الجمهورية والحكومة وذات ارتباط وثيق بمصالح الأمة .

وكان على لجنة رقابة الدولة أن توجه الاهتمام بخاصة إلى مسائل تخصيص أموال الدولة . فمن المعروف أن التخصيص اقترن بخروقات كثيرة للقوانين ولقرارات الحكومة . وبسببه أثرت فئة ضيقة من الأدعياء وجرى تبذير أموال الأمة التى كدستها أجيال عديدة من المواطنين .

ولم يكن نشاطنا هذا يستجيب لمخططات أنصار يلتسين الساعين إلى الإثراء الشخصى وإلى تكوين فئة اجتماعية ضيقة تؤيد نظامهم دون تفكير . وعلى أساس « براعم الرأسمالية » هذه ينوون التخطيط لاقتصاد السوق كى يعلنوا أن سلوك الطريق الرأسمالى أمر لا مفر منه .

أما نحن فلم نكن نسعى إلى العودة إلى الشيوعية . كل ما كنا نطمح إليه هو تأمين التطور الديمقراطى للبلد ، وضمان النمو الاقتصادى على أساس بناء اقتصاد سوقى حقيقى

يراعى مصالح الملايين من عامة الناس الذين يعانون من ضنك العيش والحرمان . كنا نطمح إلى تأمين الحماية الكافية للملكية العائدة إلى الدولة ، والتى يمكن أن يتم تمليكها للأشخاص بغية بناء اقتصاد قادر على المنافسة . ولهذا الغرض كان يجب تشكيل هيئات ودوائر للرقابة قوية ومستقلة عن المسئولين والموظفين ولا تتقيد إلا بالقانون . ذلك هو أيضا أحد أسباب تدبير الانقلاب الحكومى .

يبين تقرير روتسكوى فى دورة السوفيت الأعلى عن الفساد أننا تأخرنا كثيرا فى حل هذه المسائل . ودفعتنى تلك المناقشة إلى التعجيل بإقرار القانونين المذكورين أعلاه . وكلفت المعنيين بالأمر أن يستعجلوا فى صياغتهما وهم على وشك الانتهاء .

إليكم ما كتبه ستانيسلاف جوفوروخين(*) عما آلت إليه « الإصلاحات اليلتسينية » :

« رأينا فى مستودعات مدينة بسكوف تلالا من البضاعة المصادرة ، رأينا أكوام النحاس بشتى أشكاله وعشرات الأطنان من الكوبالت والنيكل والزنك والألومنيوم . كل ذلك يباع بالمزاد حتى تفرغ المستودعات ، وبعد أسبوعين أو ثلاثة تمتلىء من جديد عن آخرها . علما بأن رجال الحدود (على حد اعترافهم) لا يحتجزون سوى ثلاثة أو أربعة بالمئة من الشحنات المهربة . أما الباقى فينتقل إلى الخارج بالتهريب والوثائق المزورة والتراخيص الرسمية التى توزعها الحكومة بسخاء على البنى التجارية .

ورأينا هليكوبتر جديدة كان رجال الحدود احتجزوها أثناء محاولة تهريبها إلى لاتفيا ، كما رأينا طائرة أخرى لهذا الغرض ، بل وقطارا كاملا بعرباته وقاطرته .

احتجزوا ذلك كله والحمد لله .

ورأينا لأول مرة المعادن النادرة (التى صودرت أثناء محاولة تهريبها إلى الخارج) ومنها الجاليوم والسيزيوم والسركونيوم والفاناديوم . ورأينا سبائك الانديوم الذى هو أحد معادن المجموعة البلاتينية الشبيه بالفضة ، لكنه لين للغاية يمكن تقطيعه بالأظافر ، وإذا أمسكت به يذوب وينسكب من بين أصابعك ... رأينا منه ١٧٠ سبيكة باهظة الثمن !

إنهم يسرقون كل شىء ، حتى النظائر المشعة . وكان أحد الحمقى قد خبأ معدنا مشعا تحت مقعد سيارته . فما رأى زوجته فى فعلته هذه ؟

وكنا نتشوق لرؤية « الزئبق الأحمر » الذى ثارت ضجة صاخبة حوله فى الصحف والإذاعة والتليفزيون ... »(**) .

(*) مخرج سينمائى معروف ونائب فى البرلمان الروسى . رئيس مشارك للحزب الديمقراطى الروسى حاليا .
(**) ستانيسلاف جوفوروخين ، « الثورة الإجرامية الكبرى » ، ١٩٩٣ ، ص ٦ .

« وقال لنا أحد رجال الأمن : « ما أكثر هذه المادة هنا » . وبالفعل رأينا بين البضائع المصادرة فى كل المستودعات علبا زجاجية مليئة بمادة ثقيلة حمراء اللون . وكل مرة لا تكشف التحاليل المختبرية لمحتويات تلك العلب عن نتيجة . فى أفضل الأحوال تكشف عن أكسيد الزئبق العادى ، وفى أسوئها مسحوق القرميد .

ويؤكد العلماء أن لا وجود للزئبق الأحمر . فلا وجود فى الطبيعة لسائل كثافته ٢٠/٢٠ . إلا أن هناك شركات تتاجر بالزئبق الأحمر ولديها تراخيص بتصديره ، مثل شركة « بروم ايكولوجيا » فى مدينة يكاترينبورج (السماح بتأسيسها مُذيَّل بتوقيع بوريس يلتسين) .

وما أضخم المبالغ الروسية التى استقرت فى البنوك الأجنبية . ذكر روتسكوى فى تقريره أنها ١٧ مليار دولار . ولكنها أكثر من ذلك بكثير طبعا .

فنادق الدرجة الأولى فى العواصم الغربية غاصة برجال الأعمال الروس . وتجد فى أفخم مصايف العالم كثيرا من الروس . وهم يشترون المنازل الباهظة فى لندن وفيينا وكندا والولايات المتحدة . وخلال سنة ونصف السنة افتتحت آلاف الشركات الروسية المعفاة من الضرائب فى قبرص وليختنشتين وجزيرة مان . وشمل التهريب والتصدير ، بشكل معادن خردة ، المحركات التوربينية وخراطيش القذائف الجديدة وبطاريات الزنك الفضية المستخدمة فى الغواصات . بل وحتى الغواصات نفسها والسفن الحربية والدبابات »(*) .

كان الكثيرون ، وأنا من ضمنهم ، قد لاحظوا من بداية عام ١٩٩٢ تفشى الإجرام فى الاقتصاد وفساد الإدارة والإداريين وتسرب تلك العيوب إلى أعلى مستوى ، إلى صعيد صنع القرار الاستراتيجى . آنذاك دار بينى وبين يلتسين حديث مزعج للغاية تناول أحد « أشياعه » من عهد البرلمان السوفيتى ، وهو مستشار مسموع الكلمة لكنه ألحق ضررا بالغا بالبلد حيث أوحى لرئيس الجمهورية بقرارات حمقاء وشجع فيه ميله إلى الدسائس التى يهواها أصلا حتى بدون « تشجيع » .

وقال الرئيس : « كلا ، شىء لا يصدق » .

وبالمناسبة ، تطرق الحديث إلى هذا الموضوع أيضا فى لقائنا « الثلاثى » ، أنا ويلتسين وزوركين ، حيث ذكرت وقائع تتعلق مباشرة بكبار المسئولين .

وسألت : لماذا تحاول حماية « النصابين » المفضوحين ؟ ذلك يخلق تصورا عند العامة وكأن جذور الفساد تنبت هنا ، فى الكريملين ، وليس فى مكان آخر .

(*) نفس المصدر .

وانتهى الحديث آنذاك إلى صمت متوتر ثقيل . انصرفت مع زوركين ممتعضا قلقا من عدم رغبة رئيس الجمهورية فى التصارح مع أشخاص مسئولين لا أقل منه عن الأوضاع فى البلد .

ولعل الحديث الأول هو السبب فى تهجمات رئيس الجمهورية المباشرة على رئيس البرلمان فى المؤتمر السابع لنواب الشعب . ففى ندائه « الشهير » إلى الأمة وإلى جميع الناخبين (الذين خوَّف بهم أنصار يلتسين النواب أمدا طويلا) قال يلتسين بالحرف الواحد :

« فى المؤتمر السابع تحدد موقفان لا تصالح بينهما . أحدهما يرمى إلى مواصلة الإصلاحات وعلاج الاقتصاد المريض وإحياء روسيا ، ويتوخى الموقف الثانى كسب شعبية رخيصة بالديماجوجية السافرة ليتحقق فى آخر المطاف ترميم النظام الشيوعى السوفيتى الاستبدادى الذى لعنه ورفضه شعبه والمجتمع العالمى بأسره .

ذلك طريق العودة إلى الوراء ، بل هو طريق مسدود .

ومن المؤسف أن رئيس السوفيت الأعلى فى روسيا حسبولاتوف هو الداعية لهذا النهج الذى أعلن إفلاسه . وقد كشف المؤتمر بمنتهى الوضوح عن مدى خطر الدكتاتورية ، ليس دكتاتورية السلطة التنفيذية وحسب ، بل دكتاتورية السلطة التشريعية أيضا » .

قيل هذا الكلام قبل ٨٩ يوما من أول محاولة انقلابية فى ٢٠ مارس ١٩٩٣ . ولم يبق على خيانة يلتسين للدستور فى ٢١ سبتمبر سوى ١٥٠ يوما .

أما فى المؤتمر السابع نفسه (١٠ ديسمبر ١٩٩٢) حيث كنت رئيسا لإدارة الجلسات ، فقد حاول يلتسين أن ينسف أعمال المؤتمر ، حيث قال : « أدعو نواب الشعب المؤيدين لرئيس الجمهورية وكذلك ممثلو السلطة التنفيذية للاجتماع الآن لمدة ٣٠ دقيقة فى القاعة المضلعة . وشكرا » .

ترك يلتسين المنبر ومضى صوب الباب ، فنهض وتبعه ٣٠ ـ ٤٠ شخصا لا غير .

وقلت : « أيها النواب المحترمون ! أنا أعتبر تصريح رئيس الجمهورية إهانة للمؤتمر ولرئيس السوفيت الأعلى على حد سواء . ولذا أعتقد بأنى لا أستطيع أن استمر فى أداء واجبات رئيس السوفيت الأعلى ، لأنى تلقيت إهانة من مسئول كبير فى الدولة . أرجو التفضل بقبول استقالتى » (ضجيج فى القاعة) .

وغادرت جلسة المؤتمر . إلا أن القلائل عزموا على اتباع يلتسين . ذلك لأن تصرفه غير معقول ، وتهجمه على رئيس البرلمان فى منتهى الإجحاف .

لم تعلن استراحة ، ولم يلب أحد طلب فيلاتوف الجالس فى هيئة رئاسة المؤتمر بإعلان تلك الاستراحة . رفض المؤتمر استقالتى ، و« أوفد » نائبى يورى ياروف ليقنعنى بالعدول عن الاستقالة والعودة إلى مقعد الرئيس . وأقول صراحة إننى ترددت طويلا . وطرح ياروف حججا وجيهة . قال : « لن يفهمك أحد ، لن يفهمك النواب ، وسيعتبرونك ضعيفا ركبت رأسك . لا بد من العودة . والمؤتمر قلق ، ويمكن أن يحدث فيه انقسام يثلج صدور أنصار يلتسين . وسيلحق ضرر بالبلاد . فعد إلى مهمتك يارسلان عمرانوفيتش » . عدت ، فتنفست القاعة الهائلة الصعداء ، ودوت عاصفة من التصفيق ...

باءت محاولة يلتسين بالفشل ، كما أخفقت « مغازلته » للشعب عندما توجه إلى مصنع السيارات . استقبله الناس ببرود ، بل وسأله أحد العمال صراحة : « لم جئت إلى هنا ؟ أذهب واتفق مع المؤتمر » .

عند ذاك أقدم يلتسين على التساوم والتراجع . ولكن المؤتمر ، مع الأسف ، أقر منتشيا « الصيغة » التى اقترحها رئيس المحكمة الدستورية فاليرى زوركين بشأن إجراء الاستفتاء العام فى ١١ أبريل حول الأحكام الأساسية للدستور ، و« جمَّد » التعديلات الدستورية المهمة التى أقرها سابقا (ومنها الفقرة السادسة من المادة ١٢١ حول تنحية رئيس الجمهورية من منصبه أوتوماتيكيا فيما لو حاول تغيير النظام الدستورى) .

... وفى أعقاب المؤتمر السابع أخذ أنصار يلتسين ، كما هو معروف ، يشددون التوتر ويؤزمون الموقف حول الاستفتاء . وكنا اتفقنا على تحويل عام ١٩٩٣ إلى عام « الاقتصاد ». وكنت أنوى الشروع فى الربع الأول من سنة ١٩٩٣ فى « مكافحة الفساد » وتنسيق تشريعات التخصيص وهلم جرا . لقد حالوا دون تلك الجهود . وأصبح تفشى الإجرام فى الدولة أمرا واقعا .

الثأر والتخويف :

وبالمناسبة حدثت فى المؤتمر السابع آنذاك حادثتان :

□ أولا ـ ذات مرة ، فى الاستراحة ، أبلغنى فاليرى زوركين « خبرا » مفاده أن كل التليفونات الحكومية أحيلت إلى دائرة كورجاكوف ، أى صارت تحت رقابة الحرس الشخصى ليلتسين .

□ ثانيا ـ جرى فى فترة المؤتمر السابع « عمل تخويفى » عندما ولجت ابنتى « سيما » باب معهد الطب وهمَّ أشخاص بإطلاق النار من سيارة وصلت إلى مدخل المعهد ساعتها . وفى الحال اندفعت سيارة الحراسة التى لم تكن قد غادرت المكان بعد ، معترضة سبيل المجرمين فكانت بمثابة التغطية لحماية البنت . وعندها انطلقت سيارتهم مبتعدة بأقصى

السرعة . وحاول برانيكوف(*) والنائب سيفاستيانوف وسائر مسئولى الأمن أن يجعلوا من تلك الفعلة مجرد نادرة للتنكيت .

فكيف كانوا سيتصرفون،، ياترى ، لو كان المقصود أولادهم ؟

آنذاك أوقف ابن عمى ، واقتيد إلى دائرة الشرطة وتعرض للضرب هناك دون أى مبرر ، كما جاء فى إشعار الرأى العام على نطاق واسع من خلال التليفزيون والإذاعة ناهيك عن الصحف اليومية . وآنذاك أيضا ظهر أشخاص يشبهون ابنى كان الواحد منهم يعربد ويصول ويجول فى مطاعم موسكو ويرمى بالنقود ، ويزعق صائحا أنه ابن حسبولاتوف وأنه لا يخشى أحدا . كل ذلك من أجل تشويه سمعتى . علما بأن الصحافة لم تكتب شيئا عن « أولادى » الأدعياء ، فلماذا ؟ إذا كان « الصراع السياسى » مع رئيس السوفيت الأعلى يجرى بهذه الأساليب فما هو الاجرام إذن ؟ المجرمون يحكمون البلاد . أخذت هذه الفكرة تلاحقنى ، وأنا أطردها . لكن الطرق والأساليب المتبعة خير دليل .

... بَدَهى أن ضغطا شديدا مورس ضد ستيبانكوف النائب العام ، وضد ماكاروف النائب المختص الذى أشرف على فريق المحققين فى دعاوى اتهام المسئولين (وبخاصة بولتارانين وشوميكو(**)) . ولم يطلب أحد من ستيبانكوف أن يطرح على السوفيت الأعلى مسألة السماح بإحالة هؤلاء الأشخاص إلى المحكمة وتحميلهم المسئولية الجنائية مع أن الأدلة الثبوتية واضحة . ولكن يبدو أن الضغوط كانت من الشدة بحيث جعلت ستيبانكوف يوقف النظر فى تلك الدعوى دون أن يُشعر السوفيت الأعلى ، وذلك قبل ١٨ يوما من حنث يلتسين باليمين القانونية واقتراف باقى جرائم الخيانة العظمى .

وحولت وسائل الإعلام « الدعوى » الجنائية الصرفة إلى « قضية » سياسية ، وادعت أن شوميكو وبولتارانين راحا « ضحية » للسوفيت الأعلى « مصاص الدماء » . ما أشد براعة ساسة الكريملين ! لو كانوا استخدموا هذه البراعة فى تدبير أمور الاقتصاد والحياة الاجتماعية لاعترفنا بفضلهم على رؤوس الأشهاد .

(*) فكتور برانيكوف ـ وزير الأمن فى حكومة روسيا الاتحادية من يناير ١٩٩٢ حتى أغسطس ١٩٩٣ . أقاله يلتسين وانضم إلى حسبولاتوف فى الصراع بينهما .

(**) فلاديمير شوميكو ـ نائب رئيس البرلمان فى عهد حسبولاتوف ، تولى منصب نائب رئيس الوزراء حتى ١٩٩٣ ثم منصب رئيس مجلس الفيدرالية حتى ١٩٩٥ .

السياسة الروسية والمخابرات :

كُتب الكثير عن تزايد تأثير المخابرات ودوائر الأمن الأجنبية فى رسم السياسة الروسية الداخلية والخارجية على حد سواء . ففى أعقاب المحاولة الانقلابية الشيوعية فى أغسطس ١٩٩١ زعم البعض أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانت على علم بالتحضير لها ، فأبلغت يلتسين بالأمر من خلال أحد أعضاء الكونجرس . وكتبت الصحف مؤخرا عن هذه الشائعة من جديد . وأعتقد أن استعداد يلتسين للقيام بانقلاب حكومى بعد عامين من تلك المحاولة التى مُنيت بالفشل أمر معروف ليس فقط لدى وكالة المخابرات المركزية ، بل ولدى كل ربة بيت أو طاهية فى روسيا إذا كانت تقرأ الجرائد وتتابع الإذاعة والتليفزيون . فإن رئيس البرلمان حذر من هذا الخطر أكثر من مرة ، حتى فى أحاديثه مع أعضاء الكونجرس الأمريكى لإقناعهم بضرورة الامتناع عن تأييد النيات الرامية إلى تدبير الانقلاب الحكومى الذى لن يفيد المصالح الأمريكية على المدى الأبعد .

إلا أن التأكيدات التى تنشرها الصحف تنطوى على الكثير من المزاعم والإنشاء الأدبى . فقد كتب ألكسى أجربيف ، مثلا ، يقول مستشهدا بالصحفى الأمريكى سايمور هيرش :

« عندما حانت الساعة وعُزل جورباتشوف فى دار الاستراحة بمصيف « فوروس » كان الأمريكيون يعرفون أن يلتسين هو الوحيد القادر على لجم زمام الانقلابيين الشيوعيين . وبفضل الشبكة المتطورة للوسائل الفنية لدى المخابرات والمباحث ، تمكن الأمريكيون من تسجيل المكالمات السرية التى أجراها كل من رئيس لجنة أمن الدولة كروتشكوف ووزير الدفاع يازوف مع مرؤوسيهم وفك شفرتها . كان الأمريكيون يعرفون أن معظم قادة الحاميات امتنعوا عن الرد على المكالمات الهاتفية مع موسكو . وهكذا اتضح الموقف ، وعرف أن الانقلابيين لا يتمتعون بتأييد القوات المسلحة ، وأن الكثيرين من الضباط يفضلون الانتظار حتى تنقشع الغيوم وينجلى الموقف .

وحالما بلغ النبأ مسامع الرئيس بوش ، أصدر أمره بتزويد يلتسين فى الحال بالمعلومات الاستخبارية السرية المتوافرة . فتمكن هذا الأخير من اتخاذ القرارات اللازمة استنادا إلى تحليل تلك المعلومات .

وبالإضافة إلى ذلك كان ثمة اخصائى أمريكى فى وسائل الاتصال يعمل فى « البيت الأبيض » الروسى ، حيث ساعد فى تركيب خطوط اتصال مأمونة استخدمها يلتسين فى إقناع قادة وحدات عسكرية كثيرة بأن يمتنعوا عن تأييد الانقلابيين . ومما له دلالته أن الرئيس بوش عندما قام بهذه الخطوة أقدم من الناحية الفنية على خرق القانون الذى صدر

قبل أربعة أيام من ذلك التاريخ ويُلزم الرئيس الأمريكى بإشعار الكونجرس فى حال تسليم دولة أجنبية معلومات مثل المكالمات السرية الملتقطة »(*) .

وأريد هنا أن أهدئ من روع بوش ، وأقول إن يلتسين لم يتلق منه أية معلومات سرية . فقد كنا نعرف أفضل من كل شبكات المخابرات الغربية أمزجة الجيش المتألم لاتهامات أناتولى سوبتشاك (أحد قادة حركة الإصلاحات الروسية) وسائر « الديمقراطيين » بخصوص الأحداث فى تبليسى(**) . ولم يركب لنا أحد أى خطوط جديدة للاتصال فى « البيت الأبيض » الروسى ، فلم تكن ثمة حاجة إلى ذلك . لأن مبنى البرلمان مزود بأحدث وسائل الاتصال ، لا أسوأ مما فى الكريملين . وأعتقد أن يلتسين لم يكن يعرف أى شىء مسبقا ، فقد رأيته متحيرا مصعوقا ، وكنت أول من التقاه فى السابعة صباحا .

عندما عرجت عليه فى صباح التاسع عشر من أغسطس ١٩٩١ فى منزله الريفى ألفيته مرتبكا منفعلا .

وأول ما نصحته به هو أن يتصل هاتفيا بكبار الضباط ليستطلع رأيهم ويعرف موقفهم . وسألته : « من سيؤيد الدستور باعتقادك ؟ » .

فأجاب يلتسين : « جراتشوف » (وزير الدفاع) .

وكررت : « تلفن ! تلفن إلى كرافتشوك ونزاربايف . وتذكر ، علينا أن ننادى بالتقيد بالدستور ونطالب بعودة جورباتشوف إلى الكريملين » .

والتوى وجه يلتسين ممتعضا . فكررت :

« إذا طالبنا بعودة جورباتشوف لأداء مهامه نتمكن من كسب الرأى العام العالمى . إنس النفور الشخصى إذا كنت لا تريد الهزيمة » .

تركت هذه الكلمات أثرا فى نفسه ، قال : « نعم ، لعلك على حق » . وبعد عشر دقائق كان يلتسين يكلم الجنرال بافل جراتشوف . وكانت خطوط الاتصال التى نصبها إخصائى من المخابرات الأمريكية ، كما زعمت الصحف ، تعمل على ما يرام . ولا موجب لوجود « خبير أجنبى » فى هذا الميدان . فقد كانت تحت رقابة كروتشكوف . وكنا كل تلك الأيام

(*) ملحق صحيفة « كمسمولسكايا برافدا » فى ٣ - ٦ يونيو ١٩٩٤ .

(**) مظاهرة شعبية جرت فى تبليسى عاصمة جمهورية جورجيا فى أبريل ١٩٨٩ تطالب بالاستقلال وقمعها الجيش مما أسفر عن وقوع حوالى ٢٠ قتيلا ، وأثارت استياء كبيرا ضد جورباتشوف الذى حمّل العسكريين مسؤوليتها .

نتكلم من خلال تلك الخطوط وألحقنا الهزيمة « بصاحبها » كروتشكوف . وما كانت هناك ضرورة للاستعانة « باخصائيى المخابرات المركزية الأمريكية » لأجل رفع سماعة الهاتف وذكر رقم المدينة والبلد والشخص الذى يرغب يلتسين أو أرغب أنا فى مكالمته . وهذا ما كنا نفعله طوال الوقت فى تلك الأيام .

وبالمناسبة اتصل يلتسين فى صباح ١٩ أغسطس هاتفيا برئيس كازاخستان نزاربايف . تكلم معه باقتضاب وبرود . ولم يكن راضيا عن المكالمة . أما كرافتشوك فقد تعذر الاتصال به . وعرف السبب ظهرا ، إذ أنه أيد فى الواقع الانقلابيين الشيوعيين من لجنة الطوارىء . وفيما بعد أكد كرافتشوك أن فارينيكوف الذى كان وصل إلى كييف هوَّل الموقف عليه وأرعبه .

بالطبع تسلم يلتسين بعض المعلومات من وكالة المخابرات المركزية أثناء تلك الأحداث . ففى مقالة كرستُها لمرور عام على المحاولة الانقلابية فى أغسطس ، ونشرتُها عام ١٩٩٢ ، كتبت أن أحد معاونى رئيس الجمهورية أوضح لى ـ على الماشى ـ أن « معلومات وصلت كذلك من السفارة الأمريكية تفيد بأن هجوما سيتم ليلة ٢١ أغسطس لاحتلال « البيت الأبيض » الروسى » .

ولذا ... كان يلتسين يستعد بهدوء للفرار واللجوء إلى هذه السفارة الأجنبية بالذات .

كانت السيارة على أهبة الاستعداد . وعرضوا علىّ أيضا « مقعدا » فيها . فرفضت . غادرت الجراج ودخلت المصعد ومضيت إلى مكتبى عبر مكتب يلتسين . كنت قد قلت لهم : « لا بد من إنقاذ حياة رئيس الجمهورية ، أما أنا فعندى ٣٠٠ نائب ويتوجب علىّ أن أبقى معهم » .

وثمة نقطة أخرى . لم يفاتح يلتسين أحدا من الضباط القياديين فى الموضوع . تحدث مع جراتشوف فقط ، مرة واحدة لا غير . فنحن الذين كلمنا الجنرالات ، أنا وسكوكوف وكوبيتس(*) وبرانيكوف ، ولا أحد غيرنا .

كنت قد كتبت عن ذلك كله فى أغسطس ١٩٩٢ بدافع من الشعور بالمسئولية أمام التاريخ . بَدَهى أننى لم أكتب عن كل ما لا يتسم بقيمة بالغة فى نظر التاريخ . وأنا لا أكتب كل شىء الآن أيضا . فلا أرى موجبا لإهانة أحد بالحديث عن سلوك الضعفاء والمترددين فى ساعة المحنة ، وأثناء الكوارث التاريخية التى يعملون بكل الوسائل على تأجيجها لكنهم

(*) قسطنطين كوبيتس ـ أول وزير دفاع لجمهورية روسيا الاتحادية . كان له دور بارز فى إحباط محاولة انقلاب أغسطس ١٩٩١ .

عاجزون عن المشاركة فى مواجهتها بالشكل اللائق . فلا أتناول سوى بعض الوقائع الملموسة .

ولذا أؤكد أنه لم يكن فى « البيت الأبيض » الروسى فى أغسطس ١٩٩١ أى « إخصائيين من وكالة المخابرات المركزية » ، وعلى أى حال أىٍّ من ممثليها العلنيين العاملين بموافقتنا . وأعتقد أن كثيرا من هؤلاء « الاخصائيين » ظهروا فى سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٣ ، وكانوا هذه المرة يعملون طبعا بموافقة يلتسين وأقرب مساعديه فى تلك الشئون . وأعيد إلى الأذهان أن « البيت الأبيض » وُضع تحت إشرافى بالكامل منذ أن جئت بأول رئيس للجمهورية الروسية ليؤدى اليمين القانونية فى الكريملين ، بل إننى ، فى الحقيقة والواقع ، كنت أشرف على « البيت الأبيض » قبل ذلك أيضا بصفتى النائب الأول ليلتسين . ولم يعترض أحد على ذلك ، ولم أقدم على أية دسائس أو وشايات ولم أشكل أى « فرق » تنافس « فريق » يلتسين ، لأننا جميعا نخدم شعوب روسيا ونسعى إلى تحسين ظروف حياتها وإشاعة الديمقراطية فيها . لذا فإن كل ما كان يجرى فى مبنى البرلمان أثناء المحاولة الانقلابية فى أغسطس ١٩٩١ كان يبلغ مسامعى قبل أن يعرف به يلتسين أو غيره . ولا يقتصر ذلك على مبنى البرلمان ، بل يشمل كل ما كان يجرى آنذاك فى الكريملين أيضا .

... وصلت ساعتها من ضاحية أرخانجلسكويه إلى مبنى البرلمان فى العاشرة والثلث صباحا ، بعد أن حررنا نداءنا إلى مواطنى روسيا الاتحادية . كتبت النداء بنفسى ووقعناه ثلاثتنا ، أنا ويلتسين وسيلايف . وما إن وصلت إلى مبنى السوفيت الأعلى حتى عقدت جلسة الهيئة الرئاسية واتخذنا على جناح السرعة جملة قرارات منها قرار عقد دورة خاصة عاجلة للسوفيت الأعلى بسبب محاولة الانقلاب الحكومى الشيوعى ، ثم وضعنا خطة أعمالنا وجمعنا النواب واتفقنا على ما يجب القيام به والكيفية الأفضل . وباشرنا العمل بسرعة . وصل يلتسين مع حاشيته فى بداية الواحدة بعد الظهر حيث كان إعداد المتاريس يجرى على قدم وساق . وبعد ذلك أقنعناه بإلقاء كلمة من على متن دبابة . كل تلك الإجراءات تمت ليس بإيحاء من « الخبراء الأمريكيين» .

تكتيك المخابرات بعد أغسطس ١٩٩١ :

إلا أن ذلك لا يعنى أن المخابرات ودوائر الأمن لم يكن لها ضلع فى الانقلاب الذى دبره يلتسين فى سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٣ وفى سياسته الداخلية والخارجية . فإن قرارات غربية عديدة فى الميدان الاقتصادى والسياسى مما يرتبط بطبيعة التعاون مع روسيا تستند إلى رؤية المخابرات لهذه العلاقات .

ويمكن الكلام عن خطأ « الرهان على يلتسين » ، ولكن لا يجوز إنكار أن المخابرات الغربية بالدرجة الأولى هى التى أقدمت على هذا الرهان - على يلتسين بالذات . وسرعان ما تبنى الساسة الغربيون موقفها هذا . علما بأن تكتيك التنفيذ اتخذ أشكالا فريدة بقدر ما . ففى أواخر ١٩٩٢ والنصف الأول من ١٩٩٣ سعت دوائر المخابرات والمباحث الأوروبية إلى تشويه سمعة الجيش ووزارة الداخلية وهيئات الأمن وبناها المتنوعة وتفتيتها وتمزيقها ، وجمع أكبر قدر من المعلومات عن ميادين نشاطها .

وبناء على توصية ملحة من فيلاتوف عُين ليف بونماريوف رئيسا للجنة هيئة رئاسة السوفيت الأعلى للتحقيق فى ملابسات المحاولة الانقلابية فى أغسطس . ولم يتخذ بونماريوف إجراءات ملموسة ، ولم يُطْلع السوفيت الأعلى وقيادته على نتائج نشاط اللجنة ، بل استخدم كل مواد لجنة أوبولينسكى التابعة لبرلمان الاتحاد السوفيتى ، ونشر بالتعاون مع النائب ياكونين تلك المواد فى الولايات المتحدة الأمريكية أثناء زيارتهما التى جرت بطرق لا يعلمها إلا الله . وكان الهدف الأول من نشر تلك المواد هو القول بأن « الكى . جى . بى . » (لجنة أمن الدولة) قادرة على كل شىء ، وهى تشكل خطرا على العالم بأسره ، ولا بد من « إعادة بناء الجيش » بتسريح نصف عدد أفراده ، وكذلك قوات وزارة الداخلية . وأشرف على الحملة الجبارة التى شنت آنذاك على ضباط وجنرالات الجيش والقوات الداخلية وقوات الأمن أقرب رجال يلتسين ، وأعنى بوربوليس وبولتارانين والنواب يوشينكوف وشاباد وزادونسكى ، وأيدهم فيلاتوف وكوظيريف .

ساعتها ضاقت بى السبل . وأدركت أن الدولة نفسها بحاجة إلى من يحميها . فلكى تتمكن الدولة من حماية رعاياها لا بد من حمايتها هى . والجيش والداخلية ودوائر الأمن من المستلزمات الضرورية لأية دولة مزدهرة قوية . آنذاك دحرنا بكل معنى الكلمة « الديمقراطيين » الراديكاليين المتعصبين ، أو على الأصح المغامرين الذين يلعبون لعبة الديمقراطية . وأدخلنا فى الميزانية الأبواب اللازمة للصرف على الجيش والقوات الداخلية وغيرها من الهيئات الخاصة . لكننا لم نتمكن من القيام بشىء للحيلولة دون تسرب المعلومات الاستراتيجية . وسرعان ما صارت المخابرات الغربية ترتع وتمرح فى أركان جيشنا والقوات الداخلية والهيئات الخاصة وكأنها فى منازلها . ولم تبق ثمة أسرار بالنسبة لها فى بلادنا .

ومع ذلك طرأ تبدل جوهرى على تكتيك المخابرات الغربية ، وخصوصا بعد أن أثبت موقف وزراء الدفاع والداخلية والأمن من محاولة الانقلاب فى ٢٠ مارس أنهم على ارتباط وثيق بالهيئة التشريعية التى تساعد الدولة عمليا دون أن تغازل أحدا ودون أن تدبر الدسائس خلافا للكريملين .

ومن تلك الفترة توقفت « الذيول والإمّعات البرلمانية » عن مهاجمة تلك الوزارات ، وتركت « الميدان » خاليا أمام النائب فيتالى أوراجتسيف يصول ويجول فيه وحده . وعندما نشط التحقيق فى قضية « الفساد فى مستويات السلطة العليا » ومس بعضا من جنرالات الجيش ، وقبلها قضية « القصور الريفية » ، شعرت بقلق شديد . وأدركت أنهم سيعزفون هنا من كل بد على أوتار حساسة ويحاولون تشويه سمعة البرلمان فى أنظار الجنرالات . وخصوصا بعد أن أعلن روتسكوى أن للجنرال جراتشوف والجنرال كوبيتس ضلعا فى الاختلاس والفساد فى مجموعة القوات الغربية ، وأن فيلاتوف مدير ديوان رئاسة الجمهورية يؤمن لهما الحماية والتغطية من جانب رئيس الجمهورية .

لم أكن أتمتع بصلاحية الإيعاز إلى نائب رئيس الجمهورية ولا النائب العام . لكنى قلت إن الوقت غير مناسب الآن لتوجيه الاتهامات إلى كبار ضباط الجيش . وأعربت فى دورة السوفيت الأعلى صراحة عن قلقى من النتائج السلبية لهذه « الدعاوى » التى طبلت لها وسائل الإعلام وزمرت . فقد تردت ثقة المجتمع بالسلطة عموما ، التنفيذية والتشريعية والقضائية . حبذا لو « أزيل » الجانب السياسى من هذه « الدعاوى » ، وحبذا لو قل الصخب والضجيج حولها داخل البرلمان . فمن يدرى ؟ لو كان الجنرال كوبيتس واثقا من أن أحدا « لن يمسه بسوء » فلربما امتنع عن البحث بين القوات المسلحة كلها عن عشرة ضباط « يتطوعون » لقصف مبنى البرلمان الروسى .

وبعد العشرين من مارس ١٩٩٣ بذل الكريملين جهودا مكثفة لتطبيق تكتيك آخر - نصحه به « الخبراء الغربيون » أيضا - وهو « مغازلة » كبار قادة الجيش وقوات وزارة الداخلية والأمن ، وتشكيل وحدة عسكرية جديدة قوية تسمى رسميا « الإدارة الرئيسية للحراسة » ، لكنها تؤدى فى الواقع وظيفة المباحث السياسية وتمارس العمليات التأديبية والأنشطة العاجلة (أى كل وظائف « الكى . جى . بى » السابقة) . وتجدر الإشارة إلى أن النيابة العامة كانت تتمتع بحق ممارسة التفتيش والرقابة عوضا عن « الكى . جى . بى » . آنذاك اشتدت المراقبة الشاملة لنشاط رئيس السوفيت الأعلى ، وجرى تعزيز شبكة « المخبرين » فى السوفيت الأعلى ، وطغت أساليب التهديد والابتزاز والضغوط المباشرة ضد النواب على ما سواها . واضطررت مرارا أن أبلغ المجتمع باشتداد الجوانب التنكيلية بين وسائل النظام السياسى ، وبظهور عناصر الدولة البوليسية العسكرية التى غرسها أنصار يلتسين بشكل متسارع . إلا أن ذلك كله لم يشغل بال المجتمع على ما يبدو . فالجميع تصوروا أنها « صراعات تجرى فى القمة » ، كما ظلت تزعم بسذاجة حتى الآن بعض الصحف المعارضة بل حتى بعض الأذكياء ممن يتحلون بحسن الملاحظة .

وقد قلقت كثيرا لنبأ وصول رؤساء دوائر الأمن والمخابرات الغربية إلى موسكو عشية الاستفتاء العام فى ٢٥ أبريل ١٩٩٣ . ولكى أتأكد من توقعاتى كان لا بد لى أن أعرف

عبر أية « قناة » جاءوا . وعندما استفسرت عن الأمر قيل لى إنهم وصلوا ليس بدعوة من وزارة الدفاع ، ولا من وزارة الأمن ، ولا من مجلس الأمن القومى . وعرفت أخيرا أنهم وصلوا بدعوة من وزارة الداخلية ، من كورجاكوف وبارسوكوف(*) بمشاركة هيئة المخابرات الخارجية التى يرأسها يفجينى بريماكوف(**) .

آنذاك أبدت المخابرات الخارجية الروسية مزيدا من الاهتمام بالشؤون الداخلية ، بعد أن أضعف كوظيريف تلك المخابرات كثيرا (وكأن بريماكوف لم يبذل جهدا كبيرا لإضعافها) حتى أنه فضح أمر بعض المخبرين الروس (مما أدى إلى « تصفية الحساب » بين برانيكوف وكوظيريف ، فى حين ظل بريماكوف متفرجا بالطبع) . وفى الوقت ذاته عمدت وزارة الخارجية إلى تشكيل بنى مخابراتية خاصة بها . وكانت كل تلك الجهود عقيمة تفتقر إلى البراعة وتكلف الدولة نفقات باهظة .

(*) ميخائيل بارسوكوف - قائد سابق لحامية الكريملين ، تولى مؤخرا منصب مدير هيئة الأمن الاتحادية .

(**) يفجينى بريماكوف - أكاديمى ومدير معهد للدراسات الشرقية ، مستشار جورباتشوف للأمن القومى ، رئيس هيئة المخابرات الخارجية ، حاليا وزير خارجية روسيا .

الفصل الخامس

تكنيك تنفيذ الانقلاب

يحتاج أى انقلاب إلى الإعداد الدقيق لشتى جوانب تنفيذه . ويقوم المتآمرون بوضع المهمة الأساسية بينما ينكب المخططون على وضع الخطط وتحديد القوى والموعد المناسب ، وتقسيم العملية العامة إلى عناصر جزئية ، ثم يعيدون تجميعها فى مخطط واحد . ويقومون بتضليل الخصم ويحاولون معرفة ما إذا كان يعلم شيئا عن المؤامرة وخطط المتآمرين ، ويشترون ذمم البعض من المحيطين بزعماء الخصوم .. الخ . فكيف تم التخطيط للمؤامرة على الدستور ؟ وكيف تم تنفيذها ؟ وما هى المراحل التى مر بها الإعداد ، وما هو طابع التدابير التى اتخذت ؟ فلننظر فى بعض منها ، فهى فى غاية الطرافة ..

المتآمرون يستعدون ... :

بدأ إعداد السلطة التنفيذية العليا لتنفيذ المؤامرة ضد السلطة التشريعية باستخدام القوة قبل نشر المرسوم رقم ١٤٠٠ بزمن طويل . ويبدو أن هذا الإعداد كان بمثابة تحسب لاحتمالات تطور الموقف مستقبلا . بيد أنه منذ فشل محاولة فرض الإدارة الرئاسية تحت اسم « الأوضاع الخاصة لإدارة البلد » فى مارس ١٩٩٣ ، بدأت رغبة يلتسين الملحة فى « حل المؤتمر ومجلس السوفيت الأعلى » تتخذ صورة المؤامرة المجسدة وبدائل تنفيذها .

فى هذه الفترة ضم « فريق مطبخ » يلتسين إلى عداد المتآمرين فكتور تشيرنوميردين الذى حوّله يلتسين من رهينة إلى متآمر . إذ أخذت الأجهزة تتحرى بدقة عن الإشارات الصادرة عن المخابرات ووسائل الإعلام بشأن المخالفات والصفقات المشبوهة التى قيل إنها جرت فى مؤسسة « غازبروم » حينما كان تشيرنوميردين رئيساً لها . وصدرت التعليمات بجمع « ملف فضائح » عنه . وتكللت عملية « الشبكة » بنجاح باهر ، إذ سقط تشيرنوميردين فى شبكة الكريملين ، وضعفت آخر صلاته بالبرلمان . وأصبح تشيرنوميردين يشعر بالخوف والذعر من الاثنين : الرئيس والبرلمان . ورفض حينذاك أن يتولى المبادرة المهمة بعقد « المائدة المستديرة » لتحقيق السلام الوطنى والوفاق . كذلك رفض المشاركة فى جلسات المؤتمر الاقتصادى العام . ولدهشة بعض المشاركين فى « اجتماع ضيق » بالكريملين ، ممن لم يكونوا على علم بالمؤامرة ، اقترح تشيرنوميردين القيام بانقلاب ضد البرلمان ، وأعلن أن شقيق حسبولاتوف متورط فى عمليات احتيال كبيرة . ولكن المتآمر الأكبر ، يلتسين ، يرى أن تشيرنوميردين قد يضعف فى مجرى تنفيذ المؤامرة أو يفشل ،

ولذلك فمن الضرورى توفير « غطاء » ، وبالتالى ينبغى إعادة جايدار إلى مركز الصدارة فى مسرح الأحداث . وهذا من شأنه أن يسهّل الحصول على دعم الغرب . كما أن الثنائى جايدار – كوظيريف هو مؤشر على جدية التحضير « للنظام الجديد » على طريقة يلتسين . وهكذا أصبح يجور جايدار من المشاركين فى المؤامرة . أما منسقو الخطة فهم إليوشين(*) وباتورين(**) واليوشنكو(***) . وكان الإغراء بجذب بولتارانين إلى المشاركة كبيرا ، ولكن الجميع كانوا يعرفون أنه لن يقوى على كتم السر وسيدلى بحديث صحفى يثرثر فيه بما يعلم ...

وكان المتآمرون يخشون الجيش والضباط ، ولذلك صدر الأمر بنزع الأسلحة الشخصية للضباط وطلاب الكليات العسكرية وإيداعها فى المخازن ، الأمر الذى يسهّل السيطرة على الجيش فى حالة نشوب نزاع داخلى مسلح ، ويحرم البرلمان من المساندة المسلحة للضباط المؤيدين له .

كما أن تنحية فكتور برانيكوف عن منصب وزير الأمن (وذلك بذريعة مختلقة هى التقصير فى قيادة قوات حرس الحدود) ، ووضع قوات وزارة الأمن ووزارة الداخلية جزئيا تحت قيادة وزارة الدفاع ، وإخضاع الوحدتين الخاصتين « ألفا » و« فيمبل » للإدارة العامة للحراسة (حراسة الرئيس) ، قد دفع عدداً من المعلقين إلى الاعتقاد بأن يلتسين يدبر أمراً بمحاولته وضع وزارة الأمن تحت إشرافه الشخصى .

ومن الجدير بالذكر أن وسائل الإعلام الروسية أفاضت فى الحديث عن أن سبب إقالة برانيكوف يرجع إلى أنه توصل إلى اقتناع (أو أن أحداً أقنعه) بأن محاولة يلتسين تلحق الضرر بمصالح روسيا القومية ، وادعت أنه تحالف سراً مع روتسكوى وحسبولاتوف(****) .

ولنفس الأسباب ، كما قيل ، سبق عزل « الرجل الثانى » فى وزارة الداخلية الجنرال أندريه دونايف من منصبه . وربما كان الافتراض الأول صحيحاً . أما الافتراض الثانى فهو محض حماقة . وبصراحة فقد كان عزل برانيكوف مفاجأة تامة بالنسبة لى . وهذا لا يعنى أننى لم أكن أعرف بوجود خلافات بينه وبين « أقرب الأعوان » . ولكن الأرجح أن يلتسين المرتاب ، والمعروف بسهولة تأثره بما يقال له ، قد شك فى وجود علاقة بين

(*) فكتور إليوشين – المساعد الأول ليلتسين ورئيس جهاز مستشاريه .
(**) يورى باتورين – أستاذ فى القانون ، مستشار يلتسين للأمن القومى .
(***) ألكسى اليوشنكو – تولى بعد أحداث أكتوبر ١٩٩٣ منصب المدعى العام بالوكالة .
(****) « ازفستيا » ، ٣ نوفمبر ١٩٩٣ .

برانيكوف وبينى . غير أن ذلك لم يكن له أساس فى الواقع . فكثيرا ما كنت أعرب عن استيائى من برانيكوف وانتقد وزارته علناً . وكذلك لم تكن لدونايف أى « صلة قرابة » بقيادة البرلمان . ولكنهما ، شأنهما شأن الكثيرين ، وقعا ضحية ريبة يلتسين . وبعد الإطاحة ببرانيكوف تحدثت الصحافة عن فاروف ويوشنكوف وستيباشين كمرشحين للمنصب . ولكنهم كانوا بحاجة إلى ستيباشين فى البرلمان ، حيث كان يسعى للتأثير على النواب مثيراً فيهم الميول المعادية لحسبولاتوف . ويبدو أن يلتسين قد قرر عدم التعجيل بتعيين وزير جديد للأمن عمداً ، فأبقى على جلوشكو « قائماً بالأعمال » ، وهو الأسلوب المفضل لأمناء لجان الأحزاب الشيوعية فى المحافظات سابقاً للاحتفاظ بالشخص فى « وضع معلّق غير محدد » . وجاءت زيارات يلتسين الاستعراضية فى الأشهر الأخيرة للوحدات العسكرية (التى استخدمت فيما بعد لقصف البرلمان) لتعزز اقتناعى بأنه يجرى التحضير لانقلاب . ولم يكن ذلك اقتناعى وحدى بل واقتناع كثير من ممثلى المعارضة والمراقبين المحايدين .

وقبيل الإعلان عن المرسوم الرئاسى رقم ١٤٠٠ بعدة أيام زيدت فجأة مرتبات العاملين فى « وزارات القوة » وحراسة الرئيس (الإدارة العامة للحراسة) بنسبة ٨٠٪ فى المتوسط . ومن الطريف أنه قبل ذلك بأسبوعين فقط حاولت وزارات القوة الحصول على موافقة مجلس الوزراء بزيادة مرتبات العاملين فيها فقوبل طلبها بالرفض ، وإذا بهذا الكرم يهبط عليها . وهذا كله يدل على أن الرئيس لم يصدر المرسوم رقم ١٤٠٠ عفو الخاطر ، كما حاولت الصحافة الموالية للرئيس أن تصور الأمر فى المرحلة الأولى .

كذلك زلّ لسان المتحدث الصحفى باسم الرئيس ، فاعترف بأن يلتسين كان يعد للانقلاب منذ زمن ويدبر للأمر ، عندما قال : « وهل يظن أحد أن هذه الوثيقة (يقصد المرسوم رقم ١٤٠٠) قد صيغت خلال عدة ساعات وأن الرئيس قد وقعها على الماشى ؟! إنها محصلة إعداد طويل شارك فيه فريق كبير من رجال القانون ، ومن بينهم قانونيون من الإدارة القانونية التابعة للرئاسة ، يبلغ عددهم حوالى الأربعين . وفى ٢١ سبتمبر انتهى هذا العمل ، « وتمت صياغة جوانبه القانونية » ، وراجع الرئيس المرسوم ثم أقره »(*) .

وفى اليوم التالى لتوقيع المرسوم ، أى فى ٢٢ سبتمبر ، تلقى عدد من مستشفيات موسكو تعليمات بإعداد أسرّة ومعدات لاستقبال إصابات محتملة . وفى نفس اليوم ألقوا بعظمة أخرى لوزارة الداخلية (بعد زيادة المرتبات) ، إذ اتخذ مجلس الوزراء قراراً « بتشديد أعمال الدورية » مع إشراك العسكريين فيها (باستخدام ٣٤ ألفاً من رجال الجيش فى هذه الأعمال) وزيادة عدد العاملين فى وزارة الداخلية بمقدار ٤٥ ألف شخص ، وإعادة

(*) صحيفة « أوبشايا جازيتا » ، ١١ – ١٣ أكتوبر ١٩٩٣ .

تشكيل وحدات الحرس الشعبى (وهو ما كانت وزارة الداخلية تطالب به من وقت بعيد) . وأعطيت التعليمات لوزارة المالية بتدبير الأموال لإعالة الـ ٤٥ ألف شرطى الجدد . وبالإضافة إلى ذلك تقرر أنه ابتداء من عام ١٩٩٤ سيحول ٧٠ ألفا من المجندين إلى وزارة الداخلية لتعزيز قوات الأمن الداخلى . وخصصت مبان خاصة للدوريات المشتركة ، كما تقرر بناء مدن صغيرة لرجال الشرطة . وأخيرا تقرر تشكيل مجموعات متحركة للإشراف على الأسواق وأماكن بيع السلع الشعبية ، بما يوفره ذلك من إمكانية الإثراء لفئة كاملة من البيروقراطية الحاكمة .

تجهيز قوات التنكيل :

كما حدث فى أغسطس ١٩٩١ جهز الكريملين قوات ضخمة لكى يدفع بها إلى موسكو ، رغم أنه قرر الاستغناء عن الجيش والاعتماد كلية على الوحدات الخاصة لوزارة الداخلية التابعة لوزير الداخلية فكتور يرين . فقد كان يلتسين ، رغم كل شىء ، يخشى الجيش ولايثق به . وفى ٣٢ سبتمبر أذاعت محطة « الحرية » أن فرقة تولا للإنزال الجوى موضوعة منذ عدة أيام فى حالة تأهب عال . ولما لم يكن رجال الإنزال على علم بالمرسوم رقم ١٤٠٠ فقد ظنوا أنهم سينتقلون إلى أبخازيا . وقد وعدوا بأنهم سيحصلون على رواتبهم بالدولارات عما قريب(*) .

كذلك وضعت فرقة بسكوف للإنزال الجوى فى حالة التأهب العالى قبل أحداث ٣ - ٤ أكتوبر بوقت طويل ، بل وحتى قبل توقيع المرسوم ١٤٠٠ . أما فرقة دزيرجينسكى ، وفرقتا تامان وكنتيميروف ، فقد نقلت إلى الثكنات الشتوية قبل الموعد ، الأمر الذى يجعل من الممكن وضعهما فى حالة التأهب خلال ساعتين فقط(**) .

وفى الساعة ١٦,٠٠ (الرابعة بعد الظهر) من يوم ٢١ سبتمبر عقد الاجتماع الختامى لزعماء الانقلاب (يلتسين ، يرين ، كوظيريف ، تشيرنوميردين ، شوميكو ، باتورين ، جراتشوف ، فيلاتوف) . وإثر ذلك شرع كورجاكوف وبارسوكوف على الفور فى « جس نبض » الوحدات العسكرية بغية معرفة « القوات المضمونة » والمستعدة للإقدام على أى شىء فى سبيل الرتب والنقود ، وذلك بعيدا عن قيادات وزارة الدفاع ، فيختارونها ويرسلونها إلى موسكو (مثلما حدث مع اللواء التدريبى لقوات الحدود فى تولا)(***) .

(*) صحيفة « برافدا » ، ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣ .
(**) صحيفة « أرجومنتى إى فاكتى » ، العدد ٤٤ ، ١٩٩٣ .
(***) صحيفة « أرجومنتى إى فاكتى » ، العدد ٤٤ ، ١٩٩٣ .

وبعد ذلك تم تسريح كتيبة الإنزال التى دعى حسبولاتوف وأتشالوف(*) لزيارتها فى الشتاء حيث استقبلا بحفاوة ، وأعيد تشكيلها وأرسلت إلى مكان ما . وحسبما أخطرت بعد ذلك ، فقد رفضت الكتيبة تنفيذ هذه الأوامر وحاولت شق الطريق إلى موسكو ، غير أنها حوصرت بوحدة مدرعات مجاورة ، وسقط الكثير من الضباط قتلى .

وبدأ حشد وحدات الشرطة الخاصة « أومون » من جميع أنحاء روسيا وإرسالها إلى موسكو ، فوصلت وحدات من ٤٧ إقليميا ، ويبدو أن تتارستان وحدها هى التى لم ترسل وحدات إلى موسكو .

وبخلاف الوزير يرين كان من المفروض أن يصبح الجنرال كوليكوف ، قائد قوات الأمن الداخلى وواضع عملية « الصوت للبرلمان الروسى » ، واحداً من كبار المشاركين فى المؤامرة .

كيف كانت البداية ؟

فى الساعة الثامنة إلا خمس دقائق من مساء ٢١ سبتمبر تسلمت مظروفا مغلقاً عليه أكليشيه « رئيس الاتحاد الروسى » .

وجاء فى هذا المظروف إخطار لى « بوقف عمل مجلس السوفييت الأعلى ومؤتمر نواب الشعب » اعتبارا من ٢١ سبتمبر ، وبأن الرئيس أصدر مرسوما بإجراء إصلاح دستورى تدريجى . غير أن نص المرسوم لم يكن مرفقاً . وفى الوقت نفسه ، وكما اتضح ، فقد أذيع نص المرسوم من التليفزيون . واندفع إلى مكتبى يورى فورونين وأجفونوف وصيروفاتكو وميليكوف بعد أن سمعوا المرسوم ، وكذلك أعضاء هيئة رئاسة السوفيت الأعلى والنواب والموظفون ، وكذلك قادة الأقاليم والمؤسسات وزعماء الحركات والأحزاب السياسية والشعبية والنقابات (شبانوف وتولييف وجوستوف وبوتابوف وشتيجاشوف وبيروكوف وغيرهم) من الذين كانوا موجودين فى مبنى البرلمان . ومن الجدير بالذكر أن الكثيرين كانوا يتواجدون فى مبنى البرلمان إلى ساعة متأخرة ، فمنهم من جاء من الأقاليم ، ومنهم من جاء من دول الرابطة ، هذا إلى جانب وفود الدول والمنظمات الدولية والأحزاب ورجال الأعمال وغيرهم . وكان ذلك يحدث دائما ، طوال الأعوام الثلاثة من عمر البرلمان .

واقترحت عقد جلسة طارئة لهيئة رئاسة السوفيت الأعلى فوراً ، وعقدت الجلسة فى الساعة الثامنة والربع ولم تستمر أكثر من ٤٠ دقيقة . وقرب نهاية الجلسة سمعنا ضجة

(*) فلاديسلاف أتشالوف – عسكرى سوفيتى برتبة فريق ، كان نائبا لوزير الدفاع السوفيتى ، ومستشارا عسكريا لحسبولاتوف .

خلف النوافذ فالتفتنا صوبها ، واقترب أحدهم من النافذة ، ونهضت أنا أيضا واقتربت منها فرأيت جمعاً يتجمهر حول « البيت الأبيض » . وتذكرت ١٩ أغسطس ١٩٩١ ...

... لقد هب الشعب للدفاع عن دستوره ، عن حقوقه وحرياته . وفى تقديرى أن الجمع كان يضم حوالى ألفى شخص يحملون لافتات كتب عليها « يلتسين .. الديكتاتورية لن تمر ! » و « يلتسين مجرم دولة » و « فى سبيل الدستور » . وراحت الجماهير تتجمع عند مبنى « البيت الأبيض » .

اتخذنا قراراً بإعمال المادة ٦/١٢١ من الدستور ، والتى تقضى بتنحية الرئيس عن منصبه « آلياً » فى حال ارتكابه للخيانة العظمى (مثل محاولة القيام بانقلاب بغية تغيير نظام الدولة) . كما اتخذنا قراراً بعقد مجلس السوفيت الأعلى فوراً .

وفى جلسة هيئة الرئاسة ذكّرت الحاضرين بتكتيك نضالنا ضد الانقلابيين فى أغسطس ١٩٩١ . وأكدت منذ البداية أن قوة البرلمان هى فى تمسكه بالقانون والدستور . وينبغى علينا ونحن ننظم المقاومة أن نتقيد بالدستور تقيداً صارماً ، وألا نخرج عن أطر القوانين . ومن الضرورى أن نستنهض الشعب فى عموم روسيا ونجذب أهالى موسكو للانخراط فى المقاومة المنظمة ضد الانقلاب ، مع إيلاء اهتمام خاص لتجمع الجماهير حول « البيت الأبيض » . وحذرت من أنه ستقع محاولات استفزازية لسفك الدماء ، وأعدت إلى الأذهان ما حدث فى أول مايو من اعتداء على المتظاهرين .

وعلى الفور نظمنا هيئة أركان مقاومة للدفاع عن السوفيت الأعلى بقيادة يورى فورونين ، وعضوية أعضاء هيئة رئاسة السوفيت الأعلى وعدد من النواب وقادة الأحزاب والحركات الشعبية والمسؤولين بالسوفيت الأعلى وممثلى بعض مجالس السوفيت فى المحافظات ممن كانوا فى مبنى البرلمان ، ومن بينهم الشخص الشجاع أمان توليييف(*) .

ووضعت هيئة رئاسة السوفيت الأعلى جدول أعمال الدورة السابعة الطارئة لمجلس السوفيت الأعلى ، كما أقرت عدة وثائق ، والأهم من ذلك أنها حركت آلية تنحية الرئيس الذى ارتكب جريمة خيانة الدستور والدولة والشعب .

ولنرجع الآن إلى أحداث اليوم السابق ، ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣ .

(*) رئيس مجلس السوفيت فى مقاطعة تومين فى سيبيريا ، رشح نفسه عام ١٩٩١ لرئاسة الجمهورية منافسا ليلتسين .

كوبيتس :

في النصف الثاني من النهار اتصل بي يوري فورونين ، وأخبرني أن الجنرال كوبيتس موجود لديه في مكتبه ويرجو بإلحاح أن أجد وقتا لاستقباله . فدعوتهما كليهما . إن الجنرال كوبيتس هو نائب في مجلسنا انتقل للعمل في الحكومة الروسية في منصب وزير الحربية منذ أيام جورباتشوف عندما كان في ربيع عام ١٩٩١ نائبا لوزير الدفاع السوفيتي ديمتري يازوف . وكانت بيني وبينه ، كما خيّل إلّي ، علاقة مودة طيبة . ونقل إلّي كوبيتس الحديث التالي ، والذي عرفت به أيضا من مصادر أخرى :

– بالأمس عقد اجتماع هيئة رئاسة وزارة الدفاع بقيادة الوزير بافل جراتشوف ، وفجأة اتصل الرئيس هاتفيا ، وسمع الحاضرون جميعا هذا الحديث الهاتفي :

يلتسين : آمل يا بافل سرجييفتش أن يساند الجيش قائده الأعلى . لقد مللتم أنتم أيضا من هذه المؤتمرات ومن السوفيت الأعلى . إنهم لا يدعوننا نعمل ، ويلحقون الضرر بالدولة . وقد قررت إنهاء ذلك ، ووقعت مرسوما .

جراتشوف : يا بوريس نيكولايفتش ، أنا عندي اجتماع هيئة الرئاسة ، وسوف أتشاور معهم وأطلب مساندتهم . أما الآن فلا أستطيع أن أقول شيئا . ما ستقوله الهيئة ...

يلتسين : الهيئة ستقول نفس الشيء ، فليس هناك ، كما تدرك ، مخرج آخر غير مساندة رئيسكم وقائدكم الأعلى . حسناً ، إذن فعليّ وحدي أن أهتم دائماً بهيئتكم ، وعندما أحتاج إلى مساعدة تتعللون بالهيئة . إن عليكم أن تساندوا قائدكم الأعلى بكل وضوح .

جراتشوف : لقد ساندتكم دائماً وأساندكم . ولكن ينبغي التشاور مع أعضاء الهيئة ...

يلتسين : فلتتشاور ولتتصل بي بعد عشر دقائق لتخطرني بأنكم تساندون قائدكم الأعلى ...

وألقى يلتسين سماعة الهاتف ، أما جراتشوف ، الذي أصبح شاحباً وتصبب منه العرق في لحظة ، فقد طاف على الحاضرين بنظراته (وكانوا حوالي ٣٠ شخصا من قيادة وزارة الدفاع والأركان العامة وقادة المناطق العسكرية) . وخيم صمت ثقيل . وفجأة انفجر وزير الدفاع :

– ما لكم صامتون ، ألم تسمعوا حديثي مع الرئيس ؟ أليس هناك من يريد أن يتكلم ؟ ...

ولزم الجميع الصمت .

– فماذا أقول ليلتسين ؟ هل أقول له إن هيئة الرئاسة ستنفذ أوامر رئيسها وقائدها الأعلى ؟

صوت : هذا يتوقف على نوع الأوامر . الجيش لا يستطيع أن ينفذ أمراً منافيا للدستور . هذا وارد فى قانون الدفاع ...

جراتشوف : ولكن الرئيس لا يأمرنا بإطلاق النار على السوفيت الأعلى .

صوت : فما الذى يأمرنا به يلتسين ؟ ما الذى ينوى القيام به بشكل محدد ؟

جراتشوف : هذا من شأن يرين (وزير الداخلية) . أما نحن فعلينا أن نعلن بوضوح عن تأييدنا ليلتسين وألا نسمح بحدوث شغب فى القوات . إن لدى روتسكوى وحسبولاتوف أنصارا كثيرين ، وبوسعهما تحريك بعض الوحدات العسكرية لحماية السوفيت الأعلى .

صوت : هذا مستحيل . الدستور والقوانين تحرم على الجيش الانجرار إلى النزاعات السياسية . فليتفق يلتسين مع حسبولاتوف فى نهاية الأمر ...

صوت : إيها السادة الجنرالات .. علينا أن نساند قائدنا الأعلى . ما حاجتنا إلى هذا « البرلمان الثرثار » ؟ أليسوا هم الذين يشوهون سمعتنا باتهامنا بالفساد ، حتى لأصبحنا نخجل من ارتداء زى الجنرال . انظروا كم فضيحة أثاروها هناك هم وروتسكوى بصدد مجموعة قواتنا .. هؤلاء الثرثارون !

صوت : ثرثارون أم غير ثرثارين ولكن انتهاك الدستور أمر خطير .. أنتم تعلمون مدى احتجاج الشعب .. لو خرج مليون شخص إلى الشوارع بدعوة من السوفيت الأعلى فستكون فى ذلك نهاية يلتسين وكل من يؤيده .. إننا لا نستطيع أن نخاطر بالجيش .

جراتشوف : ليس هناك أى مخاطرة . لن ننزل القوات إلى شوارع موسكو . فقط سنساند يلتسين باعتباره القائد الأعلى .

صوت : اليوم نؤيده ، وغداً يطلب منا يلتسين ، بناء على هذا التأييد ، إطلاق النار على السوفيت الأعلى .. فما العمل حينذاك ؟

وانتفض جراتشوف واقفاً ...

وانقضت ساعة فى هذا الجدال ، ولم يؤيد جراتشوف سوى اثنين من أعضاء هيئة الرئاسة ، بينما أصر الآخرون على موقفهم وقد أحسوا بأن رائحة المؤامرة تفوح من هذه المسألة . وواصل جراتشوف ضغوطه ...

واتصل يلتسين من جديد :

يلتسين : ماذا قررتكم يا بافل سرجييفتش ؟

جراتشوف : مازلنا نتناقش يا بوريس نيكولايفتش ونفكر ..

يلتسين : لا تكبدوا أنفسكم عناء التفكير ، فقد أغناكم الرئيس عن ذلك . اتخذوا القرار الذى أخبرتكم به .

جراتشوف : إننا نتناقش يا بوريس نيكولايفتش . المسألة أن هناك قانونا يمنع الجيش ... إننى لا أستطيع مهاجمة السوفيت الأعلى !

يلتسين : أنا أدرى بالقوانين منكم . إننى لا أتحدث عن القوانين ، كيف لا تدركون ذلك ؟ الحديث يدور حول شأن مهم جدا من شؤون الدولة . وأنا بحاجة إلى مساندتكم . فهل أنتم مستعدون لمساندتى ، أنا رئيسكم وقائدكم الأعلى ، أم أنكم غير موافقين ؟

جراتشوف : اسمح لى يا بوريس نيكولايفتش بالاتصال بكم بعد قليل ...

ووضع يلتسين سماعة الهاتف .

كان جراتشوف مرتبكا .. وساد الصمت من جديد ...

صوت : الحل الوحيد أن تقف على الحياد ، ولا ننحاز لا إلى هذا الجانب أو ذاك . لقد صنع السياسيون المأزق ويريدون الآن أن يورطونا . فلتتذكروا ما حدث فى أوزبكستان وتبليسى والبلطيق ، وأغسطس ١٩٩١ ... وبعد ذلك يتهمون الجيش بأنه هو السبب كما حدث غير مرة ... هل نسيتم ؟

صوت : صحيح !

واتفق على أن يقف الجيش موقف الحياد فى النزاع بين الرئيس والسلطة التشريعية .

واتصل يلتسين ثانية فرفع جراتشوف الشاحب سماعة الهاتف بيد مرتعشة وقال : إننى أصغى إليك يا بوريس نيكولايفتش .

يلتسين : أنا الذى أصغى إليك يا باقل سرجييفتش .

جراتشوف : لقد تشاورنا هنا يا بوريس نيكولايفتش ... الجيش سيقف على الحياد .

ومرت فترة صمت ، وانقطع الاتصال .

ونهض الحاضرون وانصرفوا وكل منهم لا يرفع بصره إلى الآخر ... بعد الحديث مع كوبيتس رحت أبحث عن جراتشوف فقيل لى إنه عند الرئيس . فاتصلت بالرئيس . رفع السماعة إليوشين فطلبت توصيلى بالرئيس .

– سأعرف حالاً يا رسلان عمرانوفتش .

وبعد دقيقة أجاب : إن لديه الآن جراتشوف .

فقلت إن جراتشوف لن يعيق الحديث ، فاطلب منه أن يبقى فإنى قادم الآن إلى يلتسين .

– حسنا ، سأبلغ الرئيس يارسلان عمرانوفتش .

وبعد لحظات أبلغنى :

– يا رسلان عمرانوفتش ، الرئيس لديه لقاء مهم متفق عليه من قبل وطلب إبلاغك بأنه سيتصل بك بنفسه بشأن اللقاء .

– إذن ابلغ جراتشوف أن يحضر إلىَّ فى السوفيت الأعلى .

– سأبلغه حتما .

ولكنه لم يحضر . فاتصلت بإليوشين ثانية فقال إنه أبلغه طلبى عندما خرج من مكتب الرئيس .

فاتصلت برئيس الأركان العامة ميخائيل كوليسنيكوف فوجدته فى مكتبه . دعوته للحضور فقال إنه سيأتى خلال نصف ساعة .

بعد نصف ساعة وصل كوليسنيكوف وكوبيتس . وبعد أن تصافحنا دعوتهما للجلوس إلى طاولة صغيرة . وطلبت منه إحاطتى بالقرار الذى اتخذته هيئة رئاسة وزارة الدفاع بشأن « الحياد » ، وما هى الدواعى لاتخاذ هذا القرار .

وفى البداية تردد كوليسنيكوف ، وحاول أن يدعى أنه لم يعقد أى اجتماع لهيئة الرئاسة ، ولكنه سرعان ما أدرك أننى ملم بتفاصيل الجلسة (وليس من كوبيتس وحده) ، فكرر ماقاله كوبيتس تقريبا .

وطلبت من كوليسنيكوف ، استنادا إلى قانون الدفاع الذى ينص على أن « قيادة القوات المسلحة يتولاها السوفيت الأعلى والرئيس ... » كتابة مذكرة بخصوص قرار هيئة رئاسة وزارة الدفاع « حول الحياد » وطبيعة هذا القرار والدوافع إليه . وتردد كوليسنيكوف لكنه وافق . وانصرف الجنرالان ، وبعد ربع ساعة عاد كوليسنيكوف ، فأضاف بعض التفاصيل إلى ما سبق أن قاله ، وأعرب عن قلقه الصادق بشأن احتمالات تطور الأحداث .

قلت له : « إن منع وقوع انقلاب حكومى هو مسألة فى وسع قيادة القوات المسلحة أن تتصدى لها . ولو أن هيئة رئاسة وزارة الدفاع ، بدلا من اتخاذ قرار « حول الحياد » حذرت يلتسين من أن الجيش سيقف إلى جانب الشرعية والدستور وفى صف الشعب ، وسيبقى مخلصا لليمين ، لما جرؤ يلتسين مطلقا على اتخاذ خطوة خطيرة . ومازال هناك

وقت يا ميخائيل نيكولايفتش ، وعليك يتوقف ما إذا كانت ستنشب في روسيا حرب أهلية أم لا . أبلغ ذلك لأعضاء هيئة الرئاسة . ربما كان علىَّ أن آتى الآن إليكم ؟

– لا داعى يا رسلان عمرانوفتش ، سأتحدث أنا مع الجميع ومع جراتشوف أيضا . لقد كانت لدى قيادة الجيش علاقات طبيعية بالسوفيت الأعلى ، وها هم يحرشوننا به .. فما الداعى ؟

– فلتتحدث إذن مع زملائك عمن هو بحاجة إلى ذلك وما الداعى إليه . لو أيدتم مغامرة يلتسين فستلطخون أنفسكم بالعار . أما زلنا بحاجة إلى مزيد من الانقلابات ؟ إن انهيار الاتحاد السوفيتى هو نتيجة لكل هذه الانقلابات الظاهرة والخفية . لا تشجعوا يلتسين ، فهو مستعد لتدمير نصف روسيا فى سبيل الاحتفاظ بالسلطة . ماذا ، هل أصابكم العمى كلكم ؟ إننى آمل فى تعقلكم وولائكم للدستور .

لزم كوليسنيكوف الصمت ، ثم انصرف . وعاد ليقول ما أدهشنى : « إن الجيش يا رسلان عمرانوفتش سيرحب بتعيين الجنرال أتشالوف وزيرا للدفاع » .

لم أر كوليسنيكوف بعدها ، وفى الأيام المأساوية لم يتسنَّ لى الاتصال به هاتفياً ..

وفى اليوم التالى حاولت الاتصال بيلتسين مرتين فقيل لى إنه ليس موجودا فى الكريملين . واتصلت ثلاث مرات بتشيرنوميردين فكانت الإجابة هى نفسها : إنه ليس موجودا فى « الساحة القديمة » . واتصلت بكوليسنيكوف : غير موجود ، واتصلت بكوكوشين (نائب وزير الدفاع) : غير موجود ...

وحضر فاليرى زوركين فأخبرنى أن جميع أعضاء المحكمة الدستورية ، حتى الذين كانوا يؤيدون يلتسين أو من المترددين ، ساخطون للغاية على المرسوم ١٤٠٠ (الذى كان يقضى أيضا بوقف عمل المحكمة الدستورية) ، وقال إن المحكمة الدستورية ستعقد جلسة فى الساعة التاسعة مساء . ورحل .

تأملات .. ما العمل ؟ :

بعد انتهاء جلسة هيئة رئاسة السوفيت الأعلى بدأ الاستعداد لعقد الجلسة العاجلة للسوفيت الأعلى التى كان جدول أعمالها « حول الوضع السياسى فى الاتحاد الروسى الناتج عن الانقلاب الحكومى » . وكان الموظفون فى غاية النشاط ، إذ كانوا يعون جيدا خطورة ما يجرى ويدركون مدى الأهمية الفائقة لدورهم . ومنذ عام ١٩٩٠ قامت بينى وبينهم علاقة طيبة . ولما كانت الدورة السادسة قد أنهت أعمالها ، فإن الدورة الطارئة المدعوة للانعقاد هى السابعة .

وعشية انعقاد هذه الدورة الطارئة ، التى اتخذنا فى ليلة ٢١ سبتمبر قرارا بعقدها ، انكببت على صياغة خاتمة كتاب « *الاقتصاد العالمى* » الذى كنت أنوى تسليمه للمطبعة صباح الغد . وأذكر أن فورونين دخل مكتبى ورأى ما أكتب فنظر بدهشة وانصرف دون أن يقول شيئا . ومع ذلك انهيت كتابة « هذه الوثيقة » وسلمتها .

وكان علىَّ أن أحدد اتجاهات العمل للفترة القادمة وأدوار المسؤولية أمام قيادة السوفيت الأعلى ، وما الذى أتولاه أنا ، وما يتولاه فورونين وأجفونوف وغيرهما من نواب الرئيس وأعضاء هيئة الرئاسة والكتل النيابية . وكانت المسألة هى : كيف نستخدم الطاقة الضخمة لدى موظفى البرلمان ، هؤلاء الأشخاص المجربين والمخلصين للدستور (وليس لحسبولاتوف !) ؟ وكان ينبغى إعداد كل ذلك على وجه السرعة وبحكمة وتدبير ، فقد كانت الأحداث تتلاحق بوتيرة مذهلة . وكان فى غرفة الاستقبال جمع غفير من الأشخاص الذين ينتظرون إجابات محددة وتوضيحات ، بل وكان هناك من يراقب سلوك رئيس السوفيت الأعلى فى هذه اللحظات الحرجة . وكنت بحاجة إلى أن اختلى بنفسى ...

مضيت إلى إحدى غرف المكاتب البعيدة ، التى كانوا يطلقون عليها لسبب ما « غرفة استراحة » . وكانت بالنسبة لى غرفة مكتب صغيرة ومريحة ، استخدمها أيضا « كمطعم ومقهى » . هنا كتبت فى العامين الأخيرين آلاف الصفحات ، وقرأت آلاف الرسائل المرسلة من المواطنين وكتبت الردود عليها بنفسى . وكنت آتى إلى هنا فى العادة من مكتب عملى فى حوالى الساعة التاسعة أو العاشرة مساءً ، وأبقى حتى الساعة الثانية عشرة أو بعد ذلك . وطلبت من السكرتير المناوب ألا يدخل علىَّ أحداً لمدة ساعة . ودون أن أعبأ كثيرا بالصياغة الدقيقة للعبارات صغت لنفسى فى البداية خطة عمل عامة جداً ، أو بمعنى أصح مقاطع من هذه الخطة . وقد جاءت على النحو التالى :

تنظيم عمل قيادة المقاومة
(خطة عامة)

المرحلة الأولى :

- *السوفيت الأعلى ، ثم المؤتمر العاشر الطارىء لنواب الشعب يحركان آلية تنحية يلتسين عن السلطة بما يتفق تماما والدستور .*
- *تنظر المحكمة الدستورية فى هذه المسألة وتصدر قرارها .*
- *يتولى روتسكوى مهام القائم بأعمال رئيس الاتحاد الروسى .*
- *نساعد روتسكوى فى تشكيل فريق مستشارين أو مفتشين لشؤون الدفاع – ربما أتشالوف ، والداخلية – من ؟ دونايف ؟ هل هو جدير ؟ أم تروشين ؟ .. ينبغى*

التشاور ... ولشؤون الأمن من ؟ برانيكوف ؟ ولكنه لم يكن أبداً مواليا للبرلمان ، بل كان يخدم الرئيس بأمانة ولم يلجأ للسوفيت الأعلى إلا عندما أهين بصورة سافرة ، وقد ألمح كوبيتس إلى استعداده لتولى منصب وزير الأمن ، فلم لا نعرضه عليه ؟ زد على ذلك أنه نائب ، وقد حذرنا بالأمس ...

- لا داعى لتسميتهم وزراء ، ولكن ينبغى أن يعطى المؤتمر العاشر لحكومة روتسكوى صلاحيات استثنائية . ننصح بإقالة المحافظين غير الموالين وإسناد السلطات التنفيذية فى المحافظات والنواحى إلى مجالس السوفيت فيها ، الأمر الذى سيسوى بين المحافظات والنواحى عملياً ويعتبر مكسباً لنا ، إذ سيصبح عنصرا من العناصر التى قد تعجل بهزيمة المتمردين من أنصار يلتسين ويرين .

- تتحرك السلطة التشريعية متقيدة تماما بالدستور وطبقاً لتشريعات الاتحاد الروسى . ولا يجوز أن نسمح بأى انتهاك للقوانين انطلاقا من الظروف الطارئة .

- مهمتنا الأساسية كبرلمانيين - إصدار وإقرار مجموعة كاملة من القوانين التى تكفل التصفية القانونية لنظام يلتسين السياسى الفردى الذى أسسه بمخالفة الدستور ، والذى يحاول الآن فرض سيطرته المطلقة على البلاد . ينبغى التشاور مع القانونيين على وجه السرعة بشأن القوانين المطلوبة لتأكيد سلطة القانون والديمقراطية تماما ، وبواسطة القانون لا القوة .

المرحلة الثانية :

عدم خضوع يلتسين سيقود حتماً إلى وقوع أحداث دموية عنيفة . وهذا لا مفر منه . وعندما تصدر المحكمة حكمها فحتى المجرم القاتل ينصاع ويتبع الحرس . أما يلتسين فقد قامر بكل شىء ، ولن ينصاع أبداً للقانون ولقرارات السلطة العليا للدولة التى يمثلها مؤتمر نواب الشعب طبقا للدستور . وعندما يصدر المؤتمر قراره بتنحية يلتسين فلن يذعن يلتسين لذلك ، وسيحاول وقفه وينظم حملة دعائية ، فما العمل ؟

هنا ينبغى على أجهزة السلطة التنفيذية أن تعمل بأسرع ما يمكن . وأنا لا أدرى ما هى هذه الأعمال . ولكن بينما نعقد الجلسات ، ونتحدث ، ونتناقش ، ونضيع الوقت فى الثرثرة الفارغة - وهذا شىء لا يمكن تفاديه ، لأنه الوضع الطبيعى فى جميع برلمانات العالم - فى هذه الأثناء على القائم بأعمال رئيس الجمهورية وفريقه أن يتحركوا : عليهم فرض سيطرتهم على القوات المسلحة ، وعلى وزارة الداخلية ، وأجهزة الأمن ، ومجمل نظام العدل وحماية النظام فى موسكو ، والتباحث مع هيئة الأركان العامة وحامية موسكو العسكرية . وينبغى أن يتوجه مبعوث روتسكوى الخاص ، وهو شخص ينبغى أن يكون

دبلوماسيا محترفا ومعروفا في الأوساط الدولية ، إلى إحدى الدول الأجنبية ويجرى مباحثات جدية مع الغرب . ربما يكون هذا الشخص بيسميرتنخ(*) ؟

على هذا النحو تقريباً تصرفنا في أغسطس ١٩٩١ ، وكثير من القرارات صدرت بإيعاز منى رغم ضعف خبرتى السياسية آنذاك . ولكن يلتسين لم يكن سياسياً آنذاك ، وليس كذلك الآن . والقوة ليست فيه ، بل فى الدوائر التى تستخدمه . ولكنه قاسٍ وعنيد وماكر فى وقت واحد .

(أ) ما العمل إذا أخذ رجال يرين (وزير الداخلية) يضربون الناس ويطلقون النار عليهم ؟ ينبغى لروتسكوى فى موعد أقصاه الغد أن تكون لديه وحدات عسكرية موالية تحذر وزارة الداخلية من عدم جواز استخدام الأسلحة ، وإلا فسوف تسحق هذه الوحدات تشكيلات وزارة الداخلية التى تستخدم النار ضد السكان العزل . إن هذا التهديد سيهدئ هؤلاء الجبناء ، ولن يجرؤوا على العنف . من الذى سيتولى ذلك بالتحديد ؟ ربما أتشالوف ؟

(ب) حركة المشرِّع فى مجال : (١) التشريع البحت الذى يكفل وضع الأساس القانونى التام لتحركات السلطة التنفيذية ولمشروعية تصفية نظام يلتسين العميل . (٢) النشاط السياسى للمشرِّع : البيانات ، والنداءات ، والمذكرات .

(جـ) نشاط السلطة التنفيذية العليا فى شخص القائم بأعمال الرئيس وحكومته المؤقتة المقرة بواسطة المؤتمر .

المساعدة فى وضع خطة تصفية المؤامرة ضد الدولة والدستور ، وضد شعوب روسيا . ربما يجوز تسمية الخطة بهذا الاسم .

(د) نشاط النيابة العامة التى ينبغى أن تبدأ فوراً فى التحقيق فى النشاط الإجرامى للمتآمرين الانقلابيين .

ينبغى استخدام مواد المحاولة الفاشلة للانقلاب التى قام بها يلتسين فى ٢٠ مارس .

إقرار المدعى الخاص فى السوفيت الأعلى . ربما إيليوخين(**) ؟

الشخصيات الأساسية لدى الانقلابيين هم : يرين ، فيلاتوف ، شوميكو ، ايليوشنكو ، باتورين ، جايدار ، كوظيريف ، وياكوفليف(***) بلا شك (فلا يمكن أن يقدم يلتسين على

(*) ألكسندر بيسميرتنخ - وزير خارجية الاتحاد السوفيتى قبيل محاولة انقلاب أغسطس ١٩٩١ .

(**) فكتور إيليوخين - نائب فى البرلمان ورئيس لجنة الأمن فى البرلمان الروسى حاليا .

(***) ألكسندر ياكوفليف - عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى فى عهد جورباتشوف ، مهندس البيريسترويكا .

ذلك دون التشاور معه) جراتشوف ، بعض مساعدى جراتشوف ويرين ، رؤساء الإدارات فى وزارة الأمن والداخلية بموسكو .

(هـ) الموقف من حكومة تشيرنوميردين : لا داعى للمساس بها الآن . كيف سيكون سلوك أعضاء الحكومة ؟ مثلما حدث فى أغسطس ١٩٩١ عندما أيد الجميع الانقلاب ، ماعدا حاجييف (أحد القيادات الشيشانية) ، بمن فيهم الديمقراطيون ، أو هربوا كالجبناء ؟ أم سيتوافر لهم من الشرف القدر الكافى ؟ علينا أن ننتظر . قيل لى إن تشيرنوميردين وضع توقيعه على المرسوم ١٤٠٠ . لا أصدق ذلك . ينبغى أن يكون غير قادر على فهم أى شىء إذا فعل ذلك . طريف ، طريف ...

المرحلة الثالثة :

نهاية العمل مع الأقاليم ، قراراتها . فى الوقت نفسه يجرى المؤتمر العاشر التعديلات اللازمة على الدستور بما يوسع صلاحيات المحافظات والنواحى والدوائر القومية ، وهذا من شأنه أن يقضى على التناقضات بين الجمهوريات والأقاليم الأخرى ...

بالنسبة للمؤتمر العاشر : ينبغى إصدار قرارات بإجراء انتخابات فى وقت واحد (لا يتجاوز ربيع ١٩٩٤) للرئيس والبرلمان . وهذا القرار ينبغى إصداره، وكم مرة حاولت إقناع النواب بضرورة اتخاذ هذا القرار ! أعتقد الآن أنهم سيقبلونه .

وحدة المؤتمر : هذا أمر مهم جدا الآن . يمكن لفورونين وأجفونوف أن يكفلا ذلك .

– نقطة ضعف شديدة : علىَّ أن اتحدث أمام المؤتمر ، وهذا يعنى « كشف الأوراق » . وإذا لم أتحدث أداننى النواب ... الكثيرون لا يريدون فهم جوهر المسألة . لا يريدون النظر إلى الغد . والجميع يدركون أن رئيس المجلس يتحمل المسؤولية أمامهم . ولكنهم لا يريدون أن يفهموا أنهم بهجومهم على رئيس المجلس إنما يحدون من إمكانية تأثيره على السلطة التنفيذية ، وبالتالى يحدون من إمكانياتهم هم أيضا . البعض لا يدرك ، والبعض الآخر يدرك ، ويستغلون ذلك .

– ولذلك فمن المطلوب اتخاذ القرارات اللازمة فى المؤتمر العاشر ثم إنهاء أعماله عند هذا الحد مع إبقاء النواب جميعا فى « البيت الأبيض » . وتشغيل الجميع فى الطواف على المؤسسات فى موسكو والأقاليم والجيش . وهيئة الأركان برئاسة فورونين هى المرتكز الأساسى ...

بالنسبة لروتسكوى :

– توصيته بتأسيس مجلس وزراء مؤقت ، وربما أصبح ذلك حكومة مؤقتة . وينبغى أن تتركز هنا السلطة التنفيذية الاستثنائية كلها . وربما ندعو سكوكوف لمنصب رئيس

المجلس ، ونعرض عليه أن يتولى رئاسة الحكومة الروسية المقبلة . إنه ، حسبما أعرف ، يحتقر يلتسين لأن الأخير لا يعتبر من الضرورى أن ينفذ وعوده ، وهذه علامة على انعدام الرجولة . فالسياسة ، ولتعذرنى السيدات ، هى مضمار النصف الرجالى من البشرية . ولكن سكوكوف لا يكن لروتسكوى الود . حسنا ، غير أن الدستور هو الذى يحكمنا وينبغى الرضوخ لمتطلباته . ينبغى التحدث مع سكوكوف . وماذا عن عبد اللطيبوف(*) ؟! لا أدرى ، ولكنه ضعيف الإرادة . وسوكولوف ؟ أعتقد أنه يعمل لحسابه الخاص . واسبرافنيكوف (نائب فى البرلمان الروسى) ؟ لا أدرى . وريابوف ؟ سيهرب اليوم قبل الغد . أما يورى لوجكوف (عمدة موسكو) فالأفضل عدم المساس به . إذا لم يقف موقف العداء السافر . إنه يتحمل مسؤولية محددة أمام أهالى موسكو ، وهو بذلك يتميز عن يلتسين الذى لم يعتبر فى يوم من الأيام أنه مسؤول أمام الناس الذين انتخبوه ... إن سلوك لوجكوف المتسيب أمام السوفيت الأعلى إثر مذبحة أول مايو هو عملية استعراضية .. لخطب ود الكريملين . لوجكوف ماكر ، ولكنه إدارى جيد وعلى دراية بالعاصمة . وهو ليس سياسياً على الإطلاق . ينبغى الحفاظ عليه .

– أجفونوف يتولى موسكو ، يتولى السلطة التنفيذية فى موسكو . أجفونوف ولوجكوف من نوع واحد ، أناس يعرفون عملهم . وبدرجة لا بأس بها .

بالنسبة لقيادة السوفيت الأعلى :

١ – الفصل بدقة بين عمل السلطة التشريعية العليا (البرلمان ، المؤتمر) وعمل السلطة التنفيذية العليا (روتسكوى) مع مساعدة روتسكوى وجهازه على تشكيل هيئات استثنائية خاضعة لرقابة البرلمان ولكن البرلمان لا يحل محلها ، وذلك بغية القضاء على التمرد فى الكريملين فى أسرع وقت .

ولهذا الغرض :

– تشكيل مجلس مقاومة ، وإقرار فورونين رئيسا له فى اجتماع هيئة رئاسة السوفيت الأعلى . وبالمناسبة فهو عضو فى مجلس الأمن القومى . تعيين أعضاء هيئة الرئاسة فى عضوية المجلس ، وربما أيضا زعماء الكتل النيابية (ريبكين(**) ، أستافييف ، بابورين وغيرهم) .

– على مجلس فورونين العمل مع سوفيت موسكو وسوفيتات أحياء موسكو ، ومع منظمى المظاهرات والمسيرات ، ومع الهيئات ورجال الأعمال .

(*) رمضان عبد اللطيبوف – رئيس مجلس القوميات بالسوفيت الأعلى فى عهد حسبولاتوف .
(**) ايفان ريبكين – نائب فى البرلمان الروسى . أصبح أول رئيس لمجلس الدوما عام ١٩٩٤ .

– المنطلق العام : العمل كما عملنا فى أغسطس ١٩٩١ ، أى توزيع جميع الوافدين على دائرة تحيط بمبنى البرلمان . إن المقاومة السلمية الجماهيرية للانقلاب هى سلاح خطير .

– من أجل العمل مع الأقاليم يتم تشكيل مركز للمقاومة الإقليمية ، ربما بقيادة إحدى الشخصيات ذات النفوذ فى سوفيتات المحافظات . ربما أمان تولييف ؟

– على لجنة كوروفنيكوف وجزء من نواب لجنة ستيباشين(*) (ستيباشين خاننا بالفعل) أن يعملوا فى فرقتى كنتيميروف وتامان ، وأن يرووا الحقيقة لهما ولا شىء أكثر . والعمل مع أتشالوف على حضور ولو تشكيل عسكرى واحد . فى موعد أقصاه الغد . لا يجوز أن نضيع ساعة واحدة . لأن يلتسين عندما سيرى عجز وزرائه سيجرى بنفسه إلى هذه القوات . ولكن ذلك لن يحدث قبل ٣ – ٤ أيام . وعلينا أن نسبقه . ينبغى التشاور مع العسكريين .

٢ – استبعاد كافة المغامرات . تنسيق كل الأمور بسرعة وعملية . التنسيق بين أركان المقاومة و« الشارع » من أهم ما يمكن . لا يجوز السماح بمجرد محاولة استبدال « الشارع » بسلطة السوفيت الأعلى مهما كانت ألوان راياته . على فورونين التحدث مع قسطنطينوف وأنبيلوف(**) وتيريخوف وغيرهم من قادة المنظمات الجماهيرية بشأن مدى تأييدهم للمقاومة ، وعدم جواز رفع شعاراتهم الخاصة بدلاً من المتطلبات الدستورية فى هذه الفترة .

٣ – الأقاليم . سأهتم بها بنفسى . مطلوب خطة خاصة .

٤ – الشؤون الدولية . إيونا أندرونوف . لا أمل فى أمبارتسوموف ، والاحتمال الأكبر أن يهرب . ينبغى إشراك دبلوماسيين مجربين من المتقاعدين . كيف نكسر عزلة البرلمان ؟

رئيس مجلس السوفيت الأعلى

رسلان حسبولاتوف

٢١ سبتمبر ١٩٩٣ ، الساعة ٢٢ و ٤٠ دقيقة

(*) سرجى ستيباشين – رئيس لجنة الدفاع والأمن فى البرلمان الروسى عام ١٩٩١ ، تولى منصب رئيس هيئة مكافحة التجسس (وزارة الأمن) .

(**) فكتور أنبيلوف – قائد حزب العمال الشيوعى الروسى وحركة « روسيا الكادحة » ذات الاتجاه المتطرف .

سرعان ما طبعت ما خططته على الآلة الكاتبة التى أدق عليها منذ ربع قرن ، وأجيد الكتابة عليها كما أكتب بالقلم . وبالطبع لم تكن هذه « الأوراق » خطة رسمية أو حتى مشروع خطة . فهذا ما لم أفكر فيه ، بل على الأرجح أننى نظمت و « ضغطت » أفكارى في موضوع : « ما العمل » و « كيف نعمل » . وبالطبع فإن رؤيتى العامة هذه للمهمة الأساسية لنا جميعا – وهى قمع التمرد – اتخذت فيما بعد أشكالا أكثر تحديدا ، وتضمنت بعض القرارات أجزاء من تصوراتى .

وبصراحة ، فكثيرا ما كنت أجد نفسى ، فى أيام مقاومة تمرد المتآمرين أو الانقلابيين – لا أدرى كيف أسميهم – أسعى إلى اتباع تلك الأفكار الأولى ، التى صغتها بعقل بارد متأمل ، والتى ضمنتها خطتى هذه .

حديث مع أشخاص أكفاء :

بعد أن طبعت هذه الأوراق قمت بإعداد ثلاث صور منها على آلة التصوير ، ودعوت ثلاثة من الأشخاص الأذكياء للغاية الذين كانوا جالسين فى غرفة الاستقبال عندى وأعطيت كلا منهم نسخة ليقرأها ، أما أنا فجلست إلى مكتبى ورحت انتظر . ولم أستعجلهم رغم أن الوقت كان يستعجلنى .

وبعد حوالى ربع ساعة رفع فلاديمير أليكسييفتش عينيه عن الأوراق ، وحدق ساهماً فى نقطة ما وهو لا يرانى . ثم حول نظرته إلىّ وانتظر حتى أتكلم وهو لا يرغب فى أن يبدأ الحديث . إننى أعرفه منذ حوالى ٢٧ – ٢٨ سنة . كان والد أحد زملائى فى الجامعة . وسألته : ما رأيك يافلاديمير أليكسييفتش ، ماذا تقول ؟

– إنه مخطط متفرق ومباشر للغاية . الأحداث ستجرفكم كلكم بعيدا . سيكون لديكم وزراء ، ولكن القليلين هم الذين سيرغبون فى الذهاب إلى الوحدات العسكرية . وعسكريوكم لن يرغبوا فى الاستيلاء على الكريملين ، فهذا أمر معقد . فهل يعرفون كيف يقطعون عنه التيار الكهربائى ؟ إن نوابك يارسلان عمرانوفتش سيسلبونك آخر ما لديك من قوة بمؤامراتهم وأسئلتهم ، ولن يدعوك تتحكم فى الوضع بفعالية ، وبالتالى لن يتيحوا لك إمكانية التغلب على متآمرى الكريملين . إننى لا أستبعد هزيمتك ...

لم يكن ثمة وقت للجدال ، بل ولا داعى له . كنت أعرف أن محدثى شخص لم يمدح أحداً أبداً . وقد عمل مع حكام كثيرين . ولكنه كان دائما فى الظل . وهو فى غاية الذكاء ، يجيد ست لغات أجنبية ، ويتمتع بقدرات تحليلية غير عادية . لم يكن يعمل فى السوفيت الأعلى . إلا أنه كان يأتى فى اللحظات الحرجة ويطلب من السكرتير المناوب الإبلاغ عن مجيئه . ويقول لى أشياء كريهة ثم ينصرف . وبعد انصرافه أشرع فى التفكير فيما قاله ،

وكثيرا ما أغير خططى تماما نتيجة لذلك . وعندما كنت فى السجن أرسل لى تحية فارتفعت معنوياتى فورا ... ولكن ذلك حدث فيما بعد .. أما الآن ...

أما الشخص الآخر فرشحه لى « شيبارشين(*) » ، ولعله نسى ذلك أما أنا فأذكر . دعوته للحديث فقال :

– الخطة منطقية ، ولكن زميلى محق ، فلا تدهش إذا ما جعلت الأحداث خطتك هذه عقيمة . ولكنها كانت ضرورية ، فى المقام الأول بالنسبة لك يارسلان عمرانوفتش . لن أبالغ إذا قلت إن كل ما سيقغ هنا سيجرى إلى حد كبير تحت تأثيرك وبقوة إرادتك . وهذا مايدركه الجميع ، وروتسكوى أيضاً . ولذلك فمن الجيد أنك تصورت مدى التعقيد الكبير لمهمة قمع التمرد الرئاسى . إنها مهمة صعبة إلى أبعد حد . فلدى يلتسين الجيش والداخلية و ٢٠ ألف جندى فى الحراسة الخاصة ، وموارد مالية لا محدودة . وأنا واثق أن تشيرنوميردين يؤيده ، فلا تخدع نفسك بهذا الشأن . والدعم الخارجى ليلتسين مضمون . أما حلفاؤك فهم جياع وبائسون ، وهم المثقفون الروس المضطهدون .. وهذا قليل لتحقيق النصر . إن خطتك مفيدة بلا شك ، وستتمكن من تنفيذ بعض عناصرها . ولكن ينبغى فى رأيى إبراز ثلاثة عناصر يمكن أن تؤثر فى نتيجة الأحداث :

☐ الجيش : أرسل النواب إلى الوحدات العسكرية ، النواب المحترمين ، ذوى المركز ، وأرسل أيضا نوابك .

☐ أهالى موسكو : إذا استطعت غدا أن تأتى إلى هنا بمائتى ألف شخص فسيسقط يلتسين .

☐ الأقاليم : لقد عملتم الكثير من أجل الأقاليم . وأنت أول من قال إنه بدون الأقاليم لن تكون هناك أى إصلاحات ، وساعدت على جعل يلتسين والحكومة توجه أنظارها إلى الأقاليم . فلترد لك دينها . إنها ملزمة بالتحرك بحزم . فليجتمعوا اليوم فى هذه الليلة فى أى مدينة ، والأفضل أن يأتى « زعماؤها » إليكم هنا فى « البيت الأبيض » . وليوجهوا من هنا ، فى غير حضورك ، إنذاراً إلى يلتسين وتشيرنوميردين . ثم يوجهون نداء للشعب وللجيش وللعاملين فى وزارة الداخلية ووزارة الأمن . فليوقفوا حركة المواصلات الحديدية والجوية فى عموم روسيا وإرساليات الطاقة والمواد الغذائية إلى موسكو وهلم جرا . ولن يصمد يلتسين أكثر من يوم .

(*) ليونيد شيبارشين - ضابط مخابرات سوفيتى ، استقال بعد انقلاب أغسطس ١٩٩١ احتجاجا على تعيين المسؤولين فى المخابرات بأسلوب المحسوبية . له كتاب « *نزاع موسكو* » .

وليس لديك للقيام بكل هذا العمل سوى يوم واحد ، وإلاّ فستمنى بالهزيمة بعد ٥ – ٦ أيام على الأكثر . لا داعى للظن بأن « التسويف » فى صالحكم . أنت لست جديدا فى السياسة . والدعاية ، بدون قواعد أو أخلاقيات ، فى صف يلتسين . وستتمكن وسائل الإعلام من تضليل الجميع تماما . وقد يفتكون بك بقسوة ، ولن يطرف لأحد جفن .

– شكرا يا فكتور ألكسندروفتش .

– لا شكر على واجب .

– أرجوكم أن تبقوا هنا ، ولتتناولوا القهوة بدونى . ها هم نوابى كما ترون يطلون برؤوسهم . سأذهب . وغدا فى الساعة السابعة مساء أرجو أن تكونوا هنا إذا استطعتم . إلى اللقاء .

– وأنت يا أندريه ستيبانوفتش ، هل تستطيع أن تنتظرنى ؟ ليس لدىّ وقت فالدورة ستبدأ الآن .

– حسنا سأكون فى القاعة . من الطريف أن أراقب نوابكم . (تحدثت مع أندريه ستيبانوفتش بعد انتهاء جلسة السوفيت الأعلى . كان متشائما بصدد إمكانياتنا وقدرتنا على المقاومة ما لم يتم التوصل إلى صيغة وفاق على أساس حل وسط مشرف للجانبين) .

قرار المحكمة الدستورية للاتحاد الروسى

بدأت دورة السوفيت الأعلى أعمالها فى حوالى الساعة الثانية عشرة مساء ، ولم نكن على علم بعد بقرار المحكمة الدستورية . وبعد مناقشات تحدث فيها حوالى ١٠ – ١٢ شخصا ، ولم يجرؤ أحد على الدفاع عن يلتسين . وقبيل نهاية المناقشات وصل فاليرى زوركين رئيس المحكمة الدستورية فسارعت بإعطائه الكلمة . وقرأ زوركين قرار المحكمة الدستورية التالى :

إنه فى ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ ، وفى مدينة موسكو ،

اجتمعت المحكمة الدستورية للاتحاد الروسى بقوامها المكون من الرئيس ف . زوركين ونائب الرئيس ن . فيتروك ، والسكرتير ى . زودكين ، والقضاة إ . إميتيسوف ، ن . فيديرنيكوف ، ج . جادجييف ، أ . كونونسوف ، ف . لوتشين ، ت . مرشاكوفا ، ف . أولينيك ، ن . سيليزنيوف ، و . نيونوف ، ب . ابزييف .

وبعد النظر خلال جلسة المحكمة فى أعمال وقرارات رئيس الاتحاد الروسى المرتبطة بمرسومه رقم ١٤٠٠ « حول الإصلاح الدستورى التدريجى فى الاتحاد الروسى » بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ وندائه إلى مواطنى روسيا بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ ،

واسترشاداً بالمادة (١٦٥) من دستور الاتحاد الروسى ، وبالفقرة ٣ من الجزء الثانى ، وبالجزء الرابع من المادة (١) ، وبالمادتين (٧٤) و (٧٧) من قانون المحكمة الدستورية للاتحاد الروسى ،

توصلت إلى القرار التالى :

إن مرسوم رئيس الاتحاد الروسى بوريس نيكولايفتش يلتسين « حول الإصلاح الدستورى التدريجى فى الاتحاد الروسى » بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ رقم ١٤٠٠ ، ونداءه إلى مواطنى روسيا فى ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ ، لا يتفقان والجزء الثانى من المادة (١) ، والجزء الثانى من المادة (٢) ، والمادة (٣) ، والجزء الثانى من المادة (٤) والجزءين الأول والثالث من المادة (١٠٤) ، والجزء الثالث – الفقرة ١١ – من المادة (١٢١ – ٥) ، والمادتين (١٦٥) – ١ و (١٧٧) من دستور الاتحاد الروسى ، مما يعد أساساً لتنحية رئيس الاتحاد الروسى بوريس نيكولايفتش عن منصبه ، أو لتحريك الآليات الخاصة الأخرى لمساءلته حسب النظام المنصوص عليه فى المادة (١٢١ – ١٠) أو (١٢١ – ب) من دستور الاتحاد الروسى .

رئيس المحكمة الدستورية للاتحاد الروسى

ف.د. زوركين

سكرتير المحكمة الدستورية للاتحاد الروسى

ى . د . زوبكين

وبعد تلاوة هذا القرار أصدرت الدورة العاجلة (السابعة) للسوفيت الأعلى القرار التالى :

قرار السوفيت الأعلى للاتحاد الروسى
بوقف صلاحيات
رئيس الاتحاد الروسى ب . ن . يلتسين

بالنظر للانتهاك الفظ لدستور الاتحاد الروسى من جانب رئيس الاتحاد الروسى ب . ن . يلتسين ، والمتمثل فى إصداره فى ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ المرسوم رقم ١٤٠٠ « حول الإصلاح الدستورى التدريجى فى الاتحاد الروسى » والذى يقضى بتعطيل هيئات سلطة الدولة المنتخبة شرعياً ،

فإن مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد الروسى يقرر :

طبقا للمادة (١٢١ - ٦) من دستور الاتحاد الروسى يتم وقف صلاحيات رئيس الاتحاد الروسى ب . ن . يلتسين اعتباراً من الساعة ٢٠,٠٠ من يوم ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ .

رئيس مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد الروسى

رسلان حسبولاتوف

موسكو ، دار السوفيتات الروسية

٢٢ سبتمبر ١٩٩٣

وكان علينا بالطبع أن نتخذ القرارات اللازمة « لتفعيل » نائب رئيس الجمهورية ألكسندر روتسكوى الذى كان حاضرا هذه الجلسة . ومن ثم اتخذ مجلس السوفيت الأعلى قرار إسناد صلاحيات رئيس الاتحاد الروسى إلى ألكسندر روتسكوى .

أما المسألة المقلقة التى كنت أفكر فيها طوال الوقت فهى ردود أفعال القيادات السياسية العالمية . وكنت أدرك تمام الإدراك أن يلتسين لم يقدم على المغامرة بالانقلاب إلا بعد تنسيق تحركه هذا مع الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وإسرائيل وفرنسا . فهذه البلدان تتحكم فى العالم ، فى رؤوس الأموال ووسائل الإعلام والمعلومات . ولذلك قمنا باتخاذ خطوة فى مجال الإعلام الدولى ، فأصدرنا قراراً بتكليف لجنة الشؤون الدولية والعلاقات الاقتصادية الخارجية بالسوفيت الأعلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعلام الرأى العام الأجنبى بالوضع الحالى فى روسيا فى ضوء الانقلاب الحكومى الذى قام به الرئيس السابق للاتحاد الروسى بوريس يلتسين .

وقطع الانقلابيون الاتصالات عنا ، فقد استفادوا من خبرة « لجنة الطوارىء - ١ » عندما استطعنا فى أغسطس ١٩٩١ ، باستخدام خطوط الاتصال ، إعلام الأقاليم والبلدان الأجنبية بحقيقة الأوضاع . أما الآن فقد سارع أنصار يلتسين بقطع الاتصالات عنا .

ولهذا أصدر السوفيت الأعلى قراراً بتكليف القائم بأعمال رئيس الاتحاد الروسى بالعمل فورا على تأمين كافة أنواع الاتصالات فى مبنى مجلس السوفيت الأعلى ومبانى مجالس السوفيت على جميع المستويات . كما أشار القرار إلى أن قطع الاتصالات الحكومية يعرض القائمين به للمسؤولية الجنائية طبقا لقانون الاتحاد الروسى .

ومن الطريف أنه لم يعارض قرار تنحية يلتسين من منصبه سوى نائب واحد هو النائب كوجوكين . أما الآخرون كلهم ، ومن بينهم نواب كثيرون من أنصار يلتسين ، فقد صوتوا مع قرار التنحية ، إذ كانوا مصدومين فى زعيمهم ، حتى أن بعضهم أجهش بالبكاء كما قيل لى . ولكن البعض منهم ، الأكثر فقدانا للضمير ، حاول أن يسير مرفوع الرأس

يوما أو يومين ، ثم أسرعوا ليقبضوا لا « الثلاثين فضة » بل مليونى روبل لكل منهم لقاء الخيانة . بهذا الثمن البخس باعوا ضمائرهم .. أم ربما بهذا الثمن الكبير ؟

... أعود فأقول إننى لم أكن واهماً بصدد « سهولة » استعادة الشرعية الدستورية . فبعد التصويت على قرار تنحية يلتسين عن منصبه قامت مجموعة كبيرة من أعضاء هيئة الرئاسة ورؤساء اللجان ، الذين جهدوا لتأزيم الوضع فى السوفيت الأعلى ، بالاستقالة من مناصبهم . وكان من بينهم ستيباشين رئيس لجنة الدفاع والأمن ، وأمبارتسوموف رئيس لجنة الشؤون الدولية ، وبوتشينوك رئيس لجنة الميزانية ، وكوفاليوف رئيس لجنة حقوق الإنسان . وأخيرا استقال نيكولاى ريابوف نائب رئيس السوفيت الأعلى ، الذى كان يقف منذ زمن طويل موقف المعاداة السافرة للبرلمان هو والنواب المذكورون آنفاً وبعض النواب الآخرين . بالطبع أثار ذلك قلقنا ، خاصة أن الكريملين واصل أعماله الرامية إلى شق صفوف السوفيت الأعلى وإحباط اجتماع مؤتمر نواب الشعب القادم .

كان الكريملين يخشى المؤتمر كثيراً . فحسب المادة (١٠٤) من الدستور يعتبر المؤتمر هو أعلى هيئة لسلطة الدولة . والمؤتمر هو الذى أقر مؤسسة الرئاسة ، وأدخل تعديلات على الدستور فيما يخص الفصل بين السلطات وغير ذلك . وكثيرا ما كتب الدعاة الموالون للرئيس عن هذا « الدستور المرقع » . ولكن هذا الدستور « المرقع » كان يعكس إلى حد كبير المعايير الدولية الحديثة للديمقراطية ، ويحمى حقوق المواطنين بصورة أكثر فعالية من دستور يلتسين « الشخصى » الذى هللوا له ، والذى لن يعمر يوما واحداً بعد رحيل صاحبه .

وكما سبق أن ذكرت فقد أثار قلقى بصفة خاصة انقطاع الاتصال عنا . فقد استوعب الانقلابيون دروس انقلاب أغسطس ١٩٩١ ، حينما كان باستطاعة يلتسين أن يتصل بدون عوائق لا بأقاليم روسيا فحسب بل وبالرئيس بوش فى واشنطن . ولهذا حاولنا الاهتمام باستعادة كافة أنواع الاتصالات بالسوفيت الأعلى بأقصى سرعة ، إذ كان من الضرورى إحاطة الرأى العام العالمى علماً بما يحدث فى موسكو بأسرع ما يمكن . فمن المعلوم أن جهاز وزارة الخارجية الضخم برئاسة كوظيريف ، ووسائل الإعلام بقيادة بولتارانين شنت حملة تضليل استفزازية هائلة عن « الشيوعيين والفاشيين » الذين ينبغى « سحقهم كحشرات » ، حسب تعبير النائب « الديمقراطى » تشيرنتشنكو .

واتخذ المجلس قراراً مهما آخر يقضى بتكليف جميع مجالس السوفيت والحكومة ، وكافة الأجهزة التنفيذية ، بحماية النظام العام وضمان سير العمل الطبيعى فى المؤسسات والهيئات والمرافق العامة والتموين . وكلفت هذه المجالس بالسيطرة على وسائل الإعلام

وعدم السماح بظهور دعوات بتأييد الانقلاب أو العنف والتطرف . كما طالب القرار النيابة العامة بمساءلة رجال الدولة والمواطنين المسؤولين عن الإعداد للانقلاب الحكومى ودعمه .

كما ناشد قرار السوفيت الأعلى للاتحاد الروسى برلمانات وحكومات كافة بلدان العالم ومجلس الأمن الدولى وهيئة الأمم المتحدة إدانة الانقلاب الحكومى الذى قام به رئيس الاتحاد الروسى فى ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ ، الأمر الذى يهدد السلام المدنى فى روسيا وأمن الشعوب والدول الأخرى .

وقرر السوفيت الأعلى دعوة المؤتمر العاشر لنواب الشعب للانعقاد فى دورة طارئة عاجلة . .

المؤتمر العاشر وقراراته :

بدأ المؤتمر العاشر جلساته فى العاشرة من صباح ٢٣ سبتمبر بجدول أعمال « حول الوضع السياسى فى الاتحاد الروسى والناشىء نتيجة الانقلاب اللادستورى الذى قام به يلتسين » . وانتهينا بسرعة من الإجراءات الشكلية ، وتم إقرار جدول الأعمال . وقدمت إلى المؤتمر تقريرا بعنوان « الوضع السياسى فى الاتحاد الروسى فى ضوء الانقلاب الحكومى الواقع » ، تناولت فيه بالتفصيل أهداف الانقلاب والوضع الاقتصادى الراهن والسياسة الاجتماعية المفلسة التى أدت إلى تدهور الصحة والتعليم وانتشار البطالة ونهب الثروات الوطنية وانقسام المجتمع الحاد إلى أغنياء وفقراء ، وتحدثت عن طرق الخروج من الأزمة الراهنة ، والقوانين والقرارات المطلوب إصدارها لذلك . كما تطرقت إلى الأوضاع المزرية التى تردت إليها الثقافة والفنون والعلوم من جراء سياسة الحكومة . وقلت إننا رفضنا فرض الشيوعية على المثقفين ، فلنعمل على تخليصهم من « اليلتسينية » وعلى الأحرى من « التغريب » و« الأمركة » . وأشرت فى التقرير إلى أن الانقلاب الذى نفذه يلتسين يضع روسيا بالفعل أمام خطر التفكك وتكرار مصير الاتحاد السوفيتى . وهو خطر حقيقى ماثل ولا ينبغى أن نخدع أنفسنا بتجاهله . وتطرقت إلى سياسة يلتسين الدولية التى أدت إلى انهيار مكانة روسيا فى المجتمع الدولى وتزايد النزاعات المسلحة بين الشعوب التى كانت تعيش آمنة سالمة فى دولة واحدة حتى عهد قريب ، وتحول روسيا إلى مصدر للخامات لدول الغرب واستباحة ثرواتها ونهبها ، ووضع سياستها الخارجية لا فى خدمة مصالحها بل فى خدمة مصالح الدول الغربية ، حتى أصبحت سياسة يلتسين ، على حد قول الساسة الغربيين أنفسهم ، استثماراً للأمن القومى الأمريكى . وقد ألحقت سياسة يلتسين أفدح الأضرار بالأمن القومى والجيش ، وأفضت إلى تقويض الصناعات الحربية والقدرات العلمية والتقنية للمجمع الصناعى الحربى . وإذا استمر الحال على هذا المنوال فستفقد روسيا القدرة على الدفاع عن نفسها وبالتالى استقلالها كدولة . وذكرت فى نهاية تقريرى أن علينا

فى الأيام القليلة القادمة أن ندرس الوضع القائم باتزان وبرود أعصاب وبنظرة شاملة ، ومن ثم نتخذ قرارات مدروسة ونقدم على أعمال حازمة .

وكان المتحدثون كثيرين ، وأشار العديد منهم إلى أن سياسة يلتسين الفاشلة والمغامرة قد وضعت روسيا على حافة الحرب الأهلية . ومرة أخرى ، وكما فى عهود الفتنة والاضطراب الغابرة ، وفى سنوات الحرب الوطنية العظمى ، أصبحت القضية المطروحة هى إنقاذ الوطن ومستقبل الشعب ...

وخلال الفترة التى تولت فيها القيادة الحالية فى الكريملين مقاليد السلطة انهار النظام الإدارى فى روسيا وتفكك ، وأهينت مشاعر جميع المواطنين . ولم تنفذ حكومة تشيرنوميردين أيا من وعودها ، واستقرت فى روسيا عملياً ديكتاتورية اقتصادية لرأس المال الخفى العامل فى الظل .

ومن أجل وقف انهيار روسيا ، والبدء بعمل سياسى طبيعى يستهدف بعث بلادنا العظيمة وصيانة وحدة أراضيها والمساواة بين أقاليمها ينبغى إجراء انتخابات رئاسية لاختيار رئيس جديد خلال فترة ثلاثة أشهر كما هو وارد فى الدستور .

تشديد الحصار :

إزاء الإحساس بازدياد العزلة المعنوية فى الداخل والخارج - رغم حرب التضليل الشرسة التى شنتها وسائل الإعلام الخاضعة ليلتسين ضد النواب - لجأ الكريملين إلى تشديد الحصار على « البيت الأبيض » فقطع عنه كافة نظم الإعاشة .

وتم الاستيلاء على المبانى التابعة للبرلمان ، بما فيها المركز البرلمانى فى « تسفتنوى بوليفار » والجراج ، والمبنى الواقع فى شارع « نوفى أربات » والذى كان مقراً للعديد من الهيئات التابعة للبرلمان (وفى هذا رد على الاتهام بالاستيلاء على المبانى ، فمن الذى بدأ بالاستيلاء ؟) .

ورغم إحكام الخطط والتدبير فلم يكن بوسع الانقلابيين أن ينفذوا غرضهم إلا بإراقة دماء كثيرة . ولذلك راجع المتآمرون مخططاتهم ليدخلوا فيها تعديلات تكفل سفك الدماء ونسب ذلك إلى « البيت الأبيض » . وقد أشرت فى المؤتمرات الصحفية التى كنت أعقدها يوميا للصحفيين الروس والأجانب إلى مخططات أنصار يلتسين هذه . وبالمناسبة فقد عقدت ١٣ مؤتمرا صحفيا فى تلك الفترة العصيبة . وقد تأكد الكثير مما تكهنت به آنذاك ، رغم أن بعض الصحفيين كانوا يبتسمون بتهكم وهم يسجلون كل كلمة أقولها .

وظهرت دراسات موضوعية عن هذه المأساة كتبها شهود عيان للأحداث . وأكدت هذه الدراسات حقيقة سطحية « مخطط يلتسين » وتهافته ، وعدم مراعاته لميول وسلوك

النواب . وكان ألكسندر تراسوف من هؤلاء الشهود ، فكتب في كتابه « *الاستفزاز* » الصادر في موسكو عام ١٩٩٣ :

« *بعد أن وجه يلتسين إلى خصومه ضربة شديدة في ٢١ سبتمبر ، فقد السيطرة على الأحداث خلال الأسبوع التالي وأخذت الأمور تتطور عفوياً في غير صالحه . وقد أدى رفض النواب الانصياع لأوامر « الحرس المسلح الجديد » وإخلاء مبنى البرلمان إلى ظهور بؤرة توتر مستمرة . ولم تسفر محاصرة البرلمان بحواجز من رجال الشرطة وطوق من الأسلاك الشائكة ، وقطع المياه والكهرباء والتدفئة عنه إلا عن إحاطة النواب الجالسين فيه بهالة من البطولة في وعي الشعب (أو بمعنى أصح في لا وعيه) . وتضامنت المحكمة الدستورية مع النواب بصورة قاطعة ، فأعلنت السلطة التشريعية ، اعتمادا على الدستور ، تنحية يلتسين وتعيين ألكسندر روتسكوي قائماً بأعمال الرئيس بالوكالة . وظهر في روسيا رئيسان وطاقمان من « وزراء القوة » . واكتسبت ازدواجية السلطة على هذا النحو أشكالا مميزة لفترة الحرب الأهلية* » .

ومن الناحية العملية أصبح الكريملين مركز قوة غير شرعي ، وأدرك رجاله هذه الحقيقة جيدا .

وأدى حصار « البيت الأبيض » إلى ظهور مراكز مقاومة . فقد أصبح كثير من النواب والعاملين في البرلمان خارج نطاق الحصار من الناحية الأخرى . عندئذ اتفقنا مع كراسنوف رئيس مجلس السوفيت لحي كراسنايا بريسنا (حيث يقع مبنى البرلمان) على افتتاح « فرع برلماني » في مبنى سوفيت الحي .

وفي تلك الأثناء أخذ أنصار البرلمان في موسكو يجمعون صفوفهم ويشرعون في القيام بأعمال احتجاج في الشوارع . وتصاعدت حدة الموقف بسبب الصدامات المتكررة بين المتظاهرين ووحدات « أومون » (فصائل شرطة العمليات الخاصة) ، بينما كانت ردود « الرأي العام الديمقراطي » متخاذلة للغاية . مع العلم بأنه كان واضحا للجميع أنه يكفي إزالة الأسلاك الشائكة ورفع الحصار عن « البيت الأبيض » لكي تنتهي الاضطرابات في الشوارع بزوال مسبباتها .

وتزايد عدد خصوم الرئيس يلتسين ببطء ولكن باطراد ، بدءاً باتحاد النقابات المستقلة وانتهاء بسلسلة كاملة من الأحزاب والمنظمات « الديمقراطية » ، وكذلك ممثلو دوائر رجال الأعمال . وأعربت منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في روسيا والخارج عن استيائها من تقييد مجموعة من حقوق الإنسان في موسكو وفرض عناصر حالة الطوارئ في بعض أنحاء العاصمة دون إعلان أو مراعاة الإجراءات القانونية الضرورية (مثل تقييد حرية الحركة والتنقل ، وحرية الكلمة والتجمهر .. الخ) .

وكلما تكرر على شاشات التليفزيون ظهور مناظر ضرب المتظاهرين بالهراوات وتعرض الصحفيين أنفسهم ، الروس والأجانب ، للإهانات من قبل وحدات « أومون » ، تصاعد استياء وسائل الإعلام المحلية والعالمية من سلوك السلطة التنفيذية فى موسكو . وفى البداية تكررت الاحتجاجات بسبب القيود المفروضة على حرية الكلمة وحرية الحصول على المعلومات للصحفيين ، ثم تصاعدت الاحتجاجات ضد الاعتداءات الجماعية على الجمهور ، والتى أفضت فى بعض الحالات إلى الوفاة (بسبب الضرب) .

... وبعد مداولات ومناقشات طويلة أقر المؤتمر قراراً دستوريا مهماً بإجراء انتخابات مبكرة لنواب الشعب فى روسيا ولرئيس روسيا . واعتمد هذا القرار على اقتراحات أطراف الاتحاد الروسى ، وعلى بيان رئيس المحكمة الدستورية . ودعا القرار إلى إجراء هذه الانتخابات فى وقت واحد لا يتجاوز موعده مارس ١٩٩٤ .

إن هذا القرار البالغ الأهمية كان من الممكن أن يصبح أساساً للتوصل إلى قرار مشترك ، وعندئذ كانت المشكلة ستسوى سلمياً . ولكن القوى التى دفعت يلتسين إلى القيام بانقلاب مسلح ضد الدستور لم تكن ذات مصلحة فى هذه التسوية .

استفزاز سافر :

سرعان ما جاءت الضربة الأولى الرهيبة الرامية للنيل من سمعة البرلمان ولكسب رصيد للقوى الطامحة فى القضاء عليه .

ففى ٢٣ سبتمبر ، وفى الساعة التاسعة وعشر دقائق مساء ، قامت مجموعة من الأشخاص بالهجوم على نقطة حراسة المدخل الرئيسى لهيئة أركان القوات المسلحة المشتركة لدول الرابطة الواقعة فى شارع لينينجرادسكى بروسبكت (المنزل رقم ٤١) . وفى الساعة التاسعة والنصف ، وفى منطقة « خودينسكويه بوليه » ، غير بعيد عن المكان السابق ، احتشدت مجموعة من حوالى ٢٠٠ – ٣٠٠ شخص ، ويقال إن أحد أفرادها كان مسلحاً برشاش . كما قيل إنهم كانوا يريدون احتلال مبنى أركان القوات المسلحة المشتركة لدول الرابطة . وبفضل تدخل وحدات « أومون » تم القضاء على هذا الخطر فى الساعة ١١ مساءً . وأسفر الحادث عن مقتل أحد ضباط الشرطة وجرح آخر . كما قتلت امرأة عجوز كانت تتابع ما يجرى من نافذة مسكنها .

وليست القضية فى من هو المخطىء ومن هو المصيب ، فقد تم اعتقال رئيس اتحاد الضباط تيريخوف ، وانطلقت حملة الاتهامات ضد « البيت الأبيض » المحاصر باعتباره « قد بدأ فى ممارسة الإرهاب » . وأنزل ذلك ضررا فادحاً بحركة المقاومة ، وأطلق العنان لتفسير الأحداث حسب الأهواء .

وهذا ما ذكره نائب وزير الدفاع كوبيتس حول هذا الحادث : فى حوالى الساعة ٢٠,٠٠ لوحظ فى منطقة الأركان احتشاد مجموعتين من الأشخاص (حوالى ٥٠ شخصا فى كل مجموعة) والذين وصلوا فى حافلتين . ولما كانت القوات العسكرية قليلة وقد انصرف ضباط وجنرالات هيئة الأركان إلى منازلهم ، فقد اتصل كوبيتس بيورى لوجكوف (عمدة موسكو) وطلب منه تخصيص قوة للحماية ، وذلك تحاشيا لاستدعاء قوات عسكرية . وفى الساعة ٢٠,٥٠ شوهد أشخاص مجهولون يقومون بنقل ذخيرة من مصنع إليوشين المجاور للأركان (وكما قال كوبيتس عبر ثغرات صنعت خصيصا) . ووزعت الذخيرة على المسلحين . وفى الساعة ٢١,١٠ اقتحمت مجموعة المسلحين الأمامية ، على حد قول كوبيتس ، أرض مبنى الأركان ، فاصطدموا فى طريقهم بسيارة شرطة ، وقبل أن تستوعب الشرطة الموقف فتح هؤلاء النار عليهم « فى المليان » مما أسفر عن مقتل شرطى (النقيب سفيريدنكو) وإصابة آخر فى رأسه .

وفى تلك الأثناء ، حسب رواية كوبيتس ، قامت المجموعة الثانية من المسلحين بمهاجمة نقطة حراسة المدخل الرئيسى لهيئة الأركان . وأرغم المهاجمون أربعة من الجنود على الانبطاح أرضاً وهم يطلقون النار فوق رؤوسهم ، وتقدموا نحو مدخل الأركان . واشتبكوا بالنيران مع دورية شرطة . وفى هذه اللحظة وصلت وحدة « أومون » فأسرع المسلحون فاستقلوا حافلاتهم ورحلوا . وتم القبض على ثلاثة أشخاص ونقلوا إلى قسم الشرطة . وأرسلت وحدة من الاحتياطى الخاص لوزارة الدفاع (سرية مظليين) إلى مبنى الأركان .

وحسب رواية كوبيتس فقد أعلن أنبيلوف ومكاشوف(*) فى الجمع الحاشد أمام « البيت الأبيض » فى الساعة الواحدة والدقيقة ٦ صباحاً أن « الموقع ٤١ » قد تم الاستيلاء عليه ، وطالبا المجتمعين بالحيلولة دون محاصرة مبنى هيئة أركان القوات المشتركة لدول الرابطة . ويقول كوبيتس إن مجموعة من نواب البرلمان جاءوا اليه ولكنه لم يستقبلهم . وفى الساعة الخامسة والنصف صباحاً قدم إليه نائب آخر هو الجنرال كالينين الذى يعرفه كوبيتس شخصياً . وفى الساعة ٥,٤٥ أملى كوبيتس بمبادرة منه على الجنرال كالينين إنذاراً إلى المتمركزين فى « البيت الأبيض » طالب فيه السوفيت الأعلى « بإقالة المسؤولين الذين عينهم المجلس فوراً ، وبتسليم المسؤولين عن حادث لينينجرادسكى بروسبكت لتقديمهم للمحاكمة ، وبتنفيذ مرسوم الرئيس وتسليم الأسلحة وفض المؤتمر والبرلمان . وحدد مهلة ٢٤ ساعة لتنفيذ الإنذار . وقال كوبيتس : « لقد أخذت على عاتقى مسؤولية القول بأنهم

(*) ألبرت مكاشوف - عسكرى سوفيتى برتبة فريق ، شارك فى أحداث أكتوبر ١٩٩٣ واعتقل ثم أفرج عنه ضمن العفو العام .

يدفعوننا إلى الرد على الاقتحام بالاقتحام » . وأعلن أنه مستعد لتولى قيادة عملية اقتحام « البيت الأبيض » .

وصرح وزير الدفاع جراتشوف بأنه أصدر أوامره بتعزيز الحراسة على كافة مبانى وزارة الدفاع ، بما فيها مبانى الكليات والأكاديميات العسكرية ومقار أركان جميع أسلحة الجيش . وفى حالة تكرار أحداث هذه الليلة فقد وعد جراتشوف بإعطاء الأوامر بإطلاق النار فى المليان دون سابق إنذار . ولكنه أعلن فى الوقت نفسه أنه لا يريد أن ينساق الجيش إلى أعمال ليست من صميم شؤونه ، وقال « مادمت وزيرا للدفاع فلن أسمح بذلك . فلتهتم وزارة الداخلية ، بمساعدة « أومون » والقوات الداخلية ، بالمحاصرة ونزع أسلحة المجرمين ، فهذا العمل لا يستغرق أكثر من ساعة » .

وهكذا نرى أنه منذ ٢٣ سبتمبر وأنصار يلتسين يتحدثون عن اقتحام البرلمان ، وإن كان ذلك فى البداية « كاقتحام رداً على اقتحام » . ولذلك فإن الاستخفاف ، وأحيانا العدوانية ، فى سلوك الأشخاص الذين يعلنون أنهم يدافعون عن القانون والدستور ، أيا كانت النيات الطيبة التى استرشدوا بها ، قد أنزلت ضربة قاتلة بقضية الدفاع عن الديمقراطية . ولذلك سارعت بنفى الخبر القائل بأن عملية الهجوم على أركان قوات الرابطة « من فعل مجلس السوفيت الأعلى » . لقد شجبنا هذا العمل بشدة ، وأعلنا عن عدم ضلوعنا فيه . إلا أن أسطورة « مسلحى السوفيت الأعلى » أخذت تنتشر فى روسيا والعالم ...

زوركين :

ونشط فاليرى زوركين (رئيس المحكمة الدستورية) فى محاولة لحل هذا النزاع المستعصى . وكثيرا ما كان يأتى إلى « البيت الأبيض » قبل منع الدخول إليه ويلتقى بى وبروتسكوى والنواب ، ويخوض مفاوضات مع الحكومة . وقد تحدث إلى يلتسين بالهاتف مرتين ، ونظم فى المحكمة الدستورية اجتماع زعماء الأقاليم . وكان من بين مقترحاته :

١ - يتخذ مؤتمر نواب الشعب قراراً بإجراء انتخابات متزامنة ومبكرة لكل من البرلمان والرئيس ، ولهذا الغرض يُسن قانون انتخابى وقانون لعمل أجهزة السلطة فى الفترة الانتقالية (لحين إقرار دستور جديد) . وبعد ذلك ينهى المؤتمر أعماله .

٢ - يكلف مؤتمر نواب الشعب مجلس الوزراء الحالى بتنفيذ مهامه فى ضوء العلانية الواسعة مع الإبقاء على الوظيفة الرقابية لمجلس السوفيت الأعلى خلال الفترة الانتقالية . ويحتفظ الرئيس بصلاحياته الدستورية فيما يتعلق بالحكومة .

٣ - بعد اتخاذ القرارات المقترحة يوقف مجلس السوفيت الأعلى نشاطه التشريعى ويبقى كضامن للتقيد بالشرعية لدى إجراء الانتخابات .

٤ - يُعترف بالمحكمة الدستورية كضامن للاتفاقيات التى يتم التوصل إليها وتتوقف حاليا عن ممارسة مهام الوساطة فى المواجهة السياسية ، وتواصل عملها حسب النظام العادى ، مركزةً اهتمامها على حماية الحقوق الدستورية للمواطنين .

ولو أمكن اتخاذ هذه القرارات وإجراء بعض التعديلات لكنا قد قطعنا شوطا إلى الأمام نحو حل الأزمة . ولكن تشدد الكريملين المتمرد لم يمكنا من اتخاذ هذه الخطوة المعقولة .

الكريملين يحاول شراء النواب :

كثيرا ما لجأ زعماء الكريملين إلى شراء ذمم النواب وذلك بإغرائهم بالوظائف فى سلك ديوان الرئاسة ومؤسساتها . وقد حاولوا الآن ذلك ولكن بصورة أكثر سفوراً ، فوزع على النواب للاطلاع مرسوم يلتسين « حول الضمانات الاجتماعية لنواب الشعب للاتحاد الروسى دورة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ » ، والذى تضمن كل ما يمكن من ضمانات ومزايا مثل الضمان ضد الاعتقال والمساءلة الجنائية إلا بموافقة الرئيس ، مكافآت خدمة فى حدود مرتب سنة ، تمليك الشقق الحكومية للنواب ، الخدمة الصحية الممتازة والراحة فى المنتجعات والمصحات حتى عام ١٩٩٥ ، منح معاش التقاعد قبل الموعد المقرر وغير ذلك من المزايا .

ولكن مدبجى هذا المرسوم « زوّدوها » كما يقال ، فأصبح آخر قطرة فى كأس المهانة التى تجرعها النواب ، مما جعلهم جميعا (ماعدا غلاة « الديمقراطيين » الذين انسحبوا من البرلمان) يرفضون ضامنهم و« ينظرون وراءهم فى غضب » . وأشار الكثيرون منهم بأسى إلى أنهم هم المذنبون فى إعطاء المبرر لمعاملتهم ومعاملة البلد والبرلمان بهذه الطريقة ، وإلى أن الانقلاب ما هو إلا نتيجة منطقية لثلاثة أعوام من حكم يلتسين . لقد أدى النواب خدمات جليلة ليلتسين ، رغم أنه فى كثير من الأحيان لم يكن لها ما يبررها لا من زاوية المنطق أو زاوية القانون . فالنواب هم الذين انتخبوه رئيسا لمجلس السوفيت الأعلى ، ومنحوه صلاحيات إضافية المرة تلو المرة ، وصادقوا على الحملة القصيرة الأجل للانتخابات الرئاسية ، ولم يلحظوا خطر انهيار الاتحاد السوفيتى ، ولم يعارضوا يلتسين وجورباتشوف فى حل البرلمان الاتحادى ، وصادقوا على « مؤامرة بيلوفيجسكايا » ، ووافقوا على « إصلاحات » جايدار . ولم يثيروا ضجة بصدد محاولتى الانقلاب فى ديسمبر ومارس ، ولم يدافعوا عن رئيس برلمانهم من تطاولات أنصار يلتسين عندما حذر قبل الجميع من قيام نظام الحكم الديكتاتورى .

وبالمناسبة فقد بدأت محاولات شراء النواب منذ فترة طويلة ، ربما فى مايو ١٩٩٢ بعد المؤتمر السادس لنواب الشعب ، عندما وقع جايدار على قرار يمكن لكل نائب بموجبه

الحصول على مبلغ نقدى كبير لمشاركته فى الإصلاحات . وعندما عرضوا علىَّ هذه الوثيقة قرأتها على دورة السوفيت الأعلى . وعندها « طبخوا » الموضوع . ولكن هذه المحاولات استمرت وإن اتخذت صورة أكثر احتراماً ، مثل منح شقة لهذا وإعطاء منصب لذاك ، وتمويل مشروع لثالث وتقديم خدمات لناخبى رابع وهلم جرا ...

الصحافة :

كنت أولى اهتماما كبيرا بالمؤتمرات الصحفية التى أعقدها يوميا . ففى ظل الحصار الإعلامى المفروض علينا كانت هذه المؤتمرات مهمة كمصدر معلومات للناس . وكان يشهدها ، إلى جانب الصحفيين ، النواب والموظفون البرلمانيون . وكان الحاضرون يحدجوننى ملياً بنظراتهم ليعرفوا هل سأظل صامداً أم لا . ولذلك كان من المهم الظهور يوميا أمام الصحفيين .

مناورات واشنطن :

أبدت واشنطن ، التي أيدت يلتسين بوضوح ودفعته إلى القيام بالانقلاب الحكومى ، قلقها الشديد إزاء تطور الأحداث على نحو مغاير لما ترغب فيه . إذ أخذ الرأى العام فى روسيا يميل إلى تأييد السلطة الشرعية الممثلة فى المؤتمر . وفى يوم ٢٩ سبتمبر أصبح الوضع من هذه الناحية حرجاً ، فقررت واشنطن أن تؤمن نفسها إزاء انهيار يلتسين الذى بدا مؤكداً . وصدر بيان وزير الخارجية وارين كريستوفر الذى أعلن أن الإدارة الأمريكية طلبت من الرئيس يلتسين التقيد بحقوق الإنسان . وبعد بضع ساعات من هذا التصريح أصدر البيت الأبيض بيانا أكثر تشددا طالب يلتسين بعدم السماح باستخدام القوة ضد الدستوريين ، الأمر الذى جعل يلتسين فى موقف صعب ، إذ لا يمكن « تطهير » مبنى البرلمان بدون استعمال القوة ، بينما هم يطالبونه بعدم البدء باستخدام القوة . وعلى أى حال ، فأيا كانت المحادثات السرية مع القيادة الأمريكية فقد اتخذت الأحداث منحىً دفع الولايات المتحدة إلى الابتعاد عن سلوك يلتسين الفظ (أو بالأحرى اللا إنسانى) . وارتفعت فى الولايات المتحدة ذاتها ، وفى البلدان الغربية الأخرى أصوات تدين يلتسين . وأخذت وزارة كوظيريف ومبعوثوه يلحون على الدبلوماسيين الغربيين ليل نهار بينما لم يبخل الصحفيون والكتاب « الديمقراطيون » بالجهد فى محاولة إقناع الرأى العام العالمى بأن « روسيا ستهلك بدون يلتسين » ، وأن المتمترسين فى مبنى البرلمان هم من الفاشيين والشيوعيين . وللحقيقة فقد امتنعوا ، وهم يخاطبون المستمع والمشاهد الغربى ، عن إطلاق النعوت التى يستخدمونها « للاستهلاك المحلى » ، مثل : عصابة القتلة ، قطاع الطرق ، مدمنو المخدرات ، المتمردون .. الخ .

وقال لى أحد الدبلوماسيين الروس الذى زارنى فى ساعة متأخرة من ليل ٢٧ سبتمبر :

– إن واشنطن قلقة جدا يارسلان عمرانوفيتش ، من طول أمد النزاع ، فقد أكدوا لها أن الأمر كله لن يستغرق سوى يومين أو ثلاثة ، وعلى أقصى تقدير أربعة أيام . ولذلك تبدى واشنطن نفاد صبر ، ويغض كلينتون وكريستوفر أبصارهما عما يفعله يلتسين فى قمعه للمقاومة . وكوظيريف فى غاية الغضب ، ويطالب دبلوماسيينا بأن يقدموا للغرب أفظع المعلومات وأشنعها وأشدها تضليلا عما يقوم به المؤتمر العاشر الآن . وينبغى تخويف الغرب من احتمال وصول روتسكوى إلى السلطة واحتمال لجوئه للتهديد بالسلاح . وهذا ، للأسف ، يعود بمردود قوى . وأنا لا أعرف كيف أساعدكم ، ولكن عليكم أن تجدوا وسيلة لطمأنة الغرب بأنه لن يحدث أى تراجع عن الديمقراطية ، ولا عن الإصلاحات فى اتجاه إقامة السوق . وينبغى أن تصرحوا بذلك بشدة . ولكن هذا قليل ، إذ يلزم إبلاغه للغرب .

فقلت له :

– هذا ما أردده يوميا للصحفيين فى المؤتمرات الصحفية ، ولكنهم لا يكتبون عن ذلك ولا يذيعونه ، وليس لدينا قنوات أخرى . والنائب إيونا أندرونوف والنائب أوليج روميانتسيف ، وحتى مستشارى غير المتفرغ الأستاذ الانجليزى « روس » يعملون ليل نهار مع الدبلوماسيين الأجانب، ويتصلون بزملائهم فى البلدان الأخرى ، وحتى الآن بدون نتيجة . كل ما توصلنا إليه هو أن ٤٠ نائبا من حزب الأحرار البريطانى أعلنوا عن احتجاجهم . وقيل لى إن البرلمان التركى برئاسة جنديروك أرسل نداء إلى البرلمان الأوروبى ، كما أدانت يلتسين المجموعات اليسارية البرلمانية فى فرنسا وإيطاليا ، كما أعلن برلمانيو مصر وسوريا والأردن عن غضبهم لما وقع ، وقد أبلغت بذلك صباح اليوم . ولكن هذا قليل . ألا تستطيعون كدبلوماسيين مساعدة البرلمان بشىء ؟ أمن المعقول أن جميع من فى الخارجية يؤيدون يلتسين ؟

فأجاب الدبلوماسى :

– لدينا فى الوزارة مؤيد واحد ليلتسين هو كوظيريف . ولكن الدبلوماسيين خوافون ، رغم أنى أعرف أن هناك كثيرا من الدبلوماسيين الذين يعطون ، على قدر إمكانياتهم ، تقييما صحيحا للمأساة . ولكن عليكم أن تقوموا بخطوات نشيطة فى أقرب وقت . وحاشا لله أن يحدث شىء شبيه بما حدث عند مبنى أركان القوات المشتركة لدول الرابطة ...

كانت واشنطن تؤيد الانقلاب وتدعمه بنشاط ، وكانوا هناك يعلمون به قبل وقوعه . فحسب بيان ممثلى إدارة الرئيس كلينتون كانت أخبار وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، وإيماءات كبار المسؤولين الروس فى غضون الأسابيع الأخيرة تشير إلى احتمال وقوع تغيرات جذرية في روسيا . وذكرت وكالة المخابرات المركزية منذ ثلاثة أسابيع أن موسكو ستشهد على الأرجح فى المستقبل القريب أحداثاً تخرج روسيا من أزمتها السياسية . وتواصل الإدارة الأمريكية بكافة الصور إظهار تأييدها لتصرفات يلتسين . وقد ألمح الرئيس كلينتون ووزير الخارجية كريستوفر ، وغيرهما من قادة الكونجرس ، والإدارة ، إلى استعدادهم لا لغض الطرف عن أعمال يلتسين اللا دستورية فحسب بل ولتبريرها ، ولتقديم دعم إضافى لحكومة الإصلاحات .

وعلى هذا النحو ينظرون هنا إلى التصويت الذى جرى فى مجلس الشيوخ الأمريكى حول مشروع قانون بتقديم مساعدة أمريكية لروسيا بمبلغ إجمالى ٢,٥ مليار دولار . فقد صوّت لصالح المشروع ٨٨ وعارضه ١٠ فقط ، وهو إجماع نادر الحدوث . وللحقيقة فإن المبلغ هو ٧٠٠ مليون دولار ، أما الباقى وقدره ١٨٠٠ مليون دولار فقد سبق تخصيصه ، بل وإنفاق جزء منه ، فيما عرف « بمظروف فانكوفر للمساعدة » ، وهو المظروف الذى عرضه كلينتون على يلتسين عام ١٩٩٣ خلال لقائهما فى كندا .

وبرر الشيوخ الأمريكيون وممثلو الإدارة الأمريكية اتخاذ هذا القانون بأن ذلك ينبغى أن يكون برهانا قويا على صلابة الدعم الأمريكى ليلتسين فى اللحظة الحاسمة للمواجهة بينه وبين المتشددين فى السوفيت الأعلى .

وبذل الرئيس كلينتون وأعضاء حكومته جهودا كبيرة لحث الدول الغربية الأخرى على الإعراب عن دعمها ليلتسين ، واتصل كلينتون شخصيا بعدد من قادة الدول ورؤساء الحكومات الحليفة لواشنطن فى هذا الصدد .

وفى العاصمة الأمريكية يبدون الآن ارتياحهم لتطور الأحداث فى روسيا . وصرح مندوب للإدارة الأمريكية ، لم يرغب فى الإفصاح عن اسمه ، بأن وزير الخارجية كريستوفر والوزير الروسى كوظيريف أجريا اتصالا هاتفيا ، أعرب كوظيريف فيه عن الامتنان للولايات المتحدة على تأييدها السريع والحازم ليلتسين ، فكان رد كريستوفر ، حسبما ذكر « المندوب الأمريكى الرفيع » ، هو التالى : « إننا نريد أن نكون إلى جانبكم فى الوقت الذى تحتاجون فيه إلينا »(*) .

(*) صحيفة « برافدا » ، ٢٥ سبتمبر ١٩٩٣ .

وما هو الثمن الذى دفعه يلتسين وكوظيريف لواشنطن ؟ إنه المزيد من إخضاع المصالح الروسية للولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية .

وأعلن وزير الخارجية الأمريكية وارين كريستوفر فى جلسة استماع باللجنة القانونية لمجلس الشيوخ « أن الأحداث الأخيرة فى روسيا قد أظهرت أن بوريس يلتسين يتمتع بمركز قوى » ، وأشار إلى ارتياحه لقرار الزعيم الروسى بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية . وأعلن كريستوفر أن ذلك « دليل على إيمانه الراسخ بالديمقراطية ، وعلى أنه يرغب فى تعريض نفسه والآخرين لامتحان الانتخابات » . وأعلن وزير خارجية بريطانيا دوجلاس هيرد أنه « كان من الضرورى الإعراب عن الدعم لرئيس روسيا بوريس يلتسين فى مواجهته مع البرلمان وقوى المعارضة الأخرى . والموقف البريطانى والأمريكى فى هذا الصدد متطابقان » .

وتحدث الممول الأمريكى جورج سوروس فى مؤتمر صحفى بموسكو ، فقال إن روسيا أصبحت فى مأزق ، وستساعد القرارات المتخذة فى الخروج منه ، مع البقاء فى الأطر الدستورية إلى أقصى ما يمكن .

وأعرب الجنرالات الأمريكيون عن تأييدهم ليلتسين . فقد صرح رئيس لجنة رؤساء أركان القوات المسلحة الأمريكية ك . باول بأن « الأحداث العاصفة الجارية فى روسيا ليست شيئا مفاجئا لبلد يتخطى الحاجز النفسى بين الشيوعية والنظام السياسى الحر . إن البلد يسير فى الاتجاه الصحيح ، ولهذا ينبغى على الولايات المتحدة أن تقدم له أكبر دعم ممكن . ومن الأهمية بمكان أن حركة روسيا إلى الأمام تجرى بقيادة رئيس حركى ونشيط للغاية ، مخلص للإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية ، وممثل شرعى للسلطة السياسية . إن إجراءاته تستهدف تكوين برلمان يستطيع أن يتعاون مع الرئيس ويكون له نفس الوضع القانونى الراسخ » .

وهذا تصريح آخر ، طريف للغاية ، أدلى به وزير الدفاع الفرنسى ف . ليوتار : « إن الجيش الروسى مازال مواليا للرئيس الروسى بوريس يلتسين ، وفى الوقت الراهن لا يوجد خطر إفلات الوضع من تحت السيطرة . إن ولاء القوات المسلحة للسلطة المنتخبة هو أحد أسس الديمقراطية . وولاء القوات المسلحة للرئيس يساعد إلى حد كبير على استقرار روسيا ، الأمر الذى يهم الجميع » . وهكذا ، وكما ترون ، فقد كان وزير الدفاع الفرنسى يوم ٢٤ سبتمبر على علم بموقف الجيش الروسى ، فى الوقت الذى خيِّل فيه لأعضاء هيئة رئاسة وزارة الدفاع أنهم يقفون على الحياد فى الصراع بين قمم السلطة .

الحصار الإعلامى :

أيدت كافة وسائل الإعلام الغربية المقروءة والمسموعة والمرئية تقريباً انقلاب يلتسين ، وعرضت الوقائع بتحيز شديد ، وأيدت فكرة « الانقلاب الشيوعى الفاشى » . وكان ذلك مهيناً ليس لنا كبرلمانيين فحسب ، بل ولبلدنا وشعبنا .

وبذل الجهاز الإعلامى بقيادة يورى ماريتشنكوف أقصى ما يستطيع لكسر هذا الحصار الإعلامى ، ولكن ذلك كان شبه مستحيل . وحتى لو تسرب خبر موضوعى ، فإن ذلك كان يجرى عبر وسائل الإعلام الإقليمية وحدها . وكثيرا ما كنت ألتقى بصحفيى الأقاليم وأتحدث معهم . ونشطت بصفة خاصة الصحفية فيرا شفتشوك من صحيفة « سيفيرنى رابوتشى » فى محافظة ياروسلافل . ويبدو أنهم حاولوا إغلاق تلك الصحيفة بسبب ما نشرته تلك الصحفية .

ولما كان المؤتمر العاشر يدرك جوانب الضعف فى موقفه الإعلامى فقد أصدر بيانا خاصاً ، ناشد فيه الصحفيين والقيادات الإعلامية أن يلتزموا بشرف الكلمة ويتحرروا من أى ضغوط من جانب أية سلطة . وأشار البيان إلى تحول الصحافة عمليا إلى جزء من كيان السلطة ، وإلى استغلال بعض الصحفيين لظرف الانقلاب الذى نفذه يلتسين للفتك بزملائهم الذين يحملون وجهات نظر أخرى ، الأمر الذى يمهد الظروف لقيام الديكتاتورية . وأشار البيان إلى أن قيادة محطة التليفزيون لعموم روسيا أغلقت برنامج « تليفزيون البرلمان » ، كما أغلقت إذاعة روسيا « ساعة البرلمان » . كما أغلقت صحيفة « راسيسكايا جازيتا » الناطقة باسم البرلمان . ويجرى التشويش على محطتنا الضعيفة « الطابق العشرون » .

ومن الملاحظ أنه ابتداء من ٢٥ – ٢٦ سبتمبر أخذت أجهزة الإعلام الغربية الكبرى تعزز تأييدها ليلتسين ، ووقفت نفس الموقف المخاتل الذى وقفته الصحافة الروسية . ويبدو أن القادة الغربيين كانوا قد توصلوا آنذاك إلى اتفاق مشترك بتأييد يلتسين . وبالطبع فإن « حرية » المعلومات فى الدول الديمقراطية مسألة رمزية ، وسرعان ما علم « حاملو المعلومات » بموقف الزعماء الغربيين ، فشرعوا على الفور فى تزييف الحقائق ، وتضليل الرأى العام العالمى .

وفى الوقت نفسه لم يستطع صحفيونا ، أو لم يشاءوا ، أن يقدموا تحليلا موضوعيا لهذه المأساة الروسية الكبرى . وهم بذلك لم يخدعوا الرأى العام فحسب ، بل خدعوا أنفسهم ، وعرضوا على القراء والمستمعين والمشاهدين فى العالم صورة بدائية للغاية ، وكأن الصراع يدور بين يلتسين التقدمى الساعى إلى الإصلاح ، و برلمان الرجعى الموالى للشيوعية والساعى للعودة إلى العهد الشيوعى . وقد نجح هذا الخداع الكبير ، فيما يبدو ،

فى جعل الرأى العام العالمى يقف موقف اللامبالاة من أعمال العنف والقتل الفظيعة للأبرياء فى موسكو ، ومن الفتك بالبرلمانيين وحل البرلمان وقصفه بالمدافع .

وقد تعرض الكثير من الصحفيين الغربيين والروس للضرب المبرح (أكثر من ٤٠ صحفيا) وقتل منهم ٧ أشخاص وجرح ١٥ . ولو حدث ذلك فى أى بلد آخر لقامت قيامة العالم . ولكنهم « غفروا » ذلك ليلتسين . لماذا ؟ وكيف يمكن تفسير هذه الظاهرة الفريدة ؟ بالطبع من مصلحة بعض الزعماء الغربيين أن يتعاملوا مع رئيس دولة كيلتسين ، الحاكم الضعيف ، غير المؤهل ، والذى يسهل فرض الرأى عليه أثناء المفاوضات . ولكن يبدو أن أحداً لم يفكر جدياً فى فائدة ذلك على المدى الطويل ، من زاوية مستقبل العلاقات بين روسيا وهذه الدول ...

فى الساعة العاشرة مساء يوم ٢١ سبتمبر ، وإثر جلسة هيئة رئاسة السوفيت الأعلى مباشرة ، عقدت أول مؤتمر صحفى . ومن يومها ، وكما أسلفت ، كنت ألتقى بهم وأشرح جوهر الأحداث . وفى البداية كنت أعلق الأمل بوسائل الإعلام الغربية والأجنبية من حيث إنها ستنقل صورة موضوعية نوعاً ما إلى مواطنى بلادها ، ومن ثم إلى مواطنى روسيا والبلدان الأخرى . غير أن هذه الآمال لم تتحقق . فلسبب ما أخذ المراسلون الأجانب بوجهة نظر زملائهم الروس وراحوا ينقلون تفسيرهم ورؤيتهم للأحداث . ويبدو كذلك أنهم أخذوا برأى سفاراتهم ، وخاصة السفارة الأمريكية التى وقفت موقف العداء السافر من مجلس السوفيت الأعلى ، وخاصة بعد قدوم السفير الأمريكى الجديد بيكرينج . وذكرت الصحف أن بيكرينج صرح بأن « حسبولاتوف تلاعب بالأصوات فى المؤتمر العاشر » ، ولم يعرب شخص واحد عن غضبه على هذه الإهانة لبلده ، ناهيك عن الكذب الواضح فى هذا التصريح ، إذ أن رئيس البرلمان لا شأن له بعدِّ الأصوات ، فلهذا الغرض توجد مجموعة خاصة بتنفيذ اللائحة . والمسؤول عن ذلك جريجورى دوروفييف (رئيس لجنة النظام واللائحة فى البرلمان) ، ولم يأخذ عليه أحد أى تلاعب خلال ثلاث سنوات ونصف السنة من عمله .

وها هو ذا بعض من نماذج التناول « الموضوعى » للمأساة فى وسائل الإعلام الأجنبية .

كتبت « الفاينتشال تايمز » فى مقال افتتاحى :

« يبدو أن يلتسين سيكسب بحله لعقدة البرلمان الروسى ، فقد أتاح لنفسه مجالا للمناورة ، ولكى ينجح عليه أن يستخدمه ، إذ أن الأعمال الخارجة عن الأطر الدستورية

أصبحت حتمية حيث إن دستور البلاد يعرقل قيادته . وفى هذه الأحوال يمسك بزمام السلطة أولئك الذين يكسبون ولاء أجهزة العنف »(*) .

وليس هناك لدى الكاتب ظل من شك فى شرعية استخدام « أجهزة العنف » هذه ! ضد من ؟ تكتب « الديلى تليجراف » فى نفس اليوم :

« إن الرئيس يلتسين ، الواثق من نفسه ، حاول دحض المزاعم القائلة بأنه يركز السلطة فى يديه ، فأعلن أنه للمرة الثالثة خلال عامين يضع مستقبله السياسى فى كفة الميزان ويخوض انتخابات رئاسية فى يونيو من العام القادم »(**) .

ولا تذكر الصحيفة حتى مجرد إشارة إلى أن البرلمان أيضا موافق على إجراء انتخابات برلمانية .. فما الداعى إذن للحصار والعنف والمراسيم اللادستورية ؟

وتؤيد « الفيجارو » أعمال يلتسين ، وتقول :

« إن حقيقة انعقاد قمة دول الرابطة المستقلة اليوم فى موسكو ، كما كان مقرراً ، تدل على أنه رغم الخلافات فى وجهات النظر فإن شركاء روسيا يراهنون على يلتسين ، وقد أبدى دعمهم له معظم زعماء الدول المستقلة الجديدة ، فيما عدا استثناءات نادرة »(***) ..

وتحت عنوان « أمل لروسيا » نشرت الصحيفة الألمانية الواسعة النفوذ « فرانكفورتر ألجيماينه » تعليقا جاء فيه :

« إن النتيجة المؤقتة للصراع من أجل السلطة فى روسيا تعطى الأساس التام للأمل بأن الرئيس يلتسين ، الزعيم الروسى الوحيد المنتخب ديموقراطياً ، وربما الوحيد الذى يمكن لشعبيته أن تكفل السير فى النهج الإصلاحى حتى النهاية ، إنما يسيطر على الوضع فى البلاد خلافا لخصومه السياسيين الذين تمترسوا فى البرلمان الروسى . ولا يمكن إلا أن نتشكك فى أحقية هياكل السلطة المتوازية فى روسيا فى الوجود . فهذا ما لا يسمح به الدستور الذى لا يزال قائما ، والذى أوصله البرلمان إلى درجة اللا معقول عن طريق شتى الألاعيب والتزوير . كما أن شكل الصراع على السلطة يعطى هو الآخر الأساس للأمل . فالرئيس لم يقدم على إعلان حالة الطوارىء ، بل أعلن عن إجراء انتخابات برلمانية مبكرة

(*) « فاينتشال تايمز » ، ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣ .
(**) « ديلى تليجراف » ، ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣ .
(***) « فيجارو » ، ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣ .

فى ديسمبر من هذا العام ، وانتخابات رئاسية مبكرة فى يونيو من العام القادم . كذلك لم يحاول يلتسين تجميع أنصاره وإخراجهم إلى الشوارع أو حل البرلمان باستخدام القوة ، وذلك بالرغم من أن الجيش يقف فى صف الرئيس الروسى »(*) .

وكتبت صحيفة « براونشفيجر تسايتونج » الألمانية تقول :

« إن نتيجة هذه « الانتفاضة من أعلى » فى روسيا معروفة . ففى أيدى الرئيس يلتسين كافة الأوراق الرابحة والتى ليست لدى خصميه السياسيين الأساسيين : روتسكوى وحسبولاتوف . وقد ظل نداء هذين الأخيرين إلى الإضراب العام صيحة فى الصحراء . ولم يفكر أى تشكيل عسكرى روسى فى إطاعة أوامرهما . وفى الوقت الذى أعلن فيه الرئيس المنتخب ديمقراطيا عن إجراء انتخابات رئاسية مبكرة فى يونيو من العام القادم كدليل على جدية نواياه فى تحقيق التحولات الديمقراطية ، فإننا نرى فريق خصومه قد بدأ يتفكك ، وينسلخ عنه قادة سابقون ، لأن القليلين هم فقط الذين يرغبون فى البقاء فى معسكر الخاسرين »(**) .

هكذا نقلت وسائل الإعلام الغربية الكبرى صورة الأحداث المأساوية فى موسكو فى سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ . وقد ابتعدت بلباقة عن جوهر القضية ، ولم تكتب أن البرلمان وقف مدافعاً عن الشرعية وعن كرامة الوطن ...

ومما لاشك فيه أن عامل « الاتصالات » ، أى المعلومات الموضوعية ، لعب دورا كبيرا فى هزيمة الدستوريين . فلو كنا نملك إمكانية إبلاغ ما اتخذته قيادة الدولة العليا من قرارات إلى المجتمع لتغير الوضع . وبوسعى أن أؤكد أن السوفيت الأعلى والمؤتمر العاشر قد بذلا كل ما فى وسع السلطة التشريعية أن تبذله فى تلك الظروف ...

إجراءات تعسفية ضد المحكمة الدستورية :

كان إقرار المحكمة الدستورية بعدم دستورية إجراءات يلتسين يعنى فى نظر السلطة أن المحكمة اتخذت الموقف « غير الصحيح » ، بل والأسوأ من ذلك أنها سلكت سلوك « الجاحدين » . ألم يعرضوا عليها عدم عقد جلساتها إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية القادمة ؟ وإذا بها تجتمع وتعقد جلساتها بصورة سافرة وتعتبر مرسوم يلتسين رقم ١٤٠٠ غير دستورى . حسناً ، فلتنل جزاءها إذن ! هكذا كانت وجهة نظر السلطة التنفيذية التى كانت تتردد فى الكواليس وفى العلن .

(*) « فرانكفورتر ألجيماينه » ، ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣ .

(**) « براونشفيجر تسايتونج » ، ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣ .

إلا أن قضاة المحكمة كانوا واثقين من صحة موقفهم وقرارهم . فقد صرح القاضى فلاديمير أوليتّك : « لقد أقسمت يمين الولاء للدستور ، ولم يسمح لى ضميرى بمخالفة القسم ، ولا أستطيع أن أتصرف بشكل آخر » .

واعتبر أوليتّك أنه لم تستخدم كافة وسائل الخروج من الأزمة بالطرق الدستورية . فقد رأى أنه لم تستغل مثلاً إمكانية مناشدة المؤتمر باعتباره أعلى هيئة للسلطة ، والذى أنشأ منصب الرئيس ، وأوصى بانتخاب بوريس يلتسين لهذا المنصب عندما كان رئيساً للسوفيت الأعلى للاتحاد الروسى . وكان ستة من قضاة المحكمة الدستورية قد التقوا ببوريس يلتسين قبل انعقاد « الجمعية الدستورية » المزعومة ، وعرضوا عليه بعضا من تلك الوسائل ولكنه لم يقبل ، ولم يرغب فى قبول أىٍّ منها .

وربما كان القاضى فلاديمير أوليتّك على حق عندما قال إن الرئيس « وقع ضحية ضعفه » ، وفى مقدمة نواحى ضعفه عدم ثباته ، وثقته المفرطة فى المحيطين به ، الذين يوجهونه رغم أنهم لا يشغلون مناصب حكومية ، وبالتالى لا يتحملون مسؤولية .

وهاكم مثلاً أو نموذجاً على « النصائح » التى يقدمها المقربون من يلتسين إليه لحل المشاكل « سلمياً » .

فقد صرح فلاديمير شوميكو للصحفيين فى ٢٢ سبتمبر ، وكان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء ، بأن الرئيس ، فى تصوره ، « لا ينبغى أن يقترح تأجيل اجتماعات المحكمة الدستورية إلى ما بعد الانتخابات ، بل يأمر بعدم عقدها ، أما نحن ، فى السلطة التنفيذية ، فسنبذل كل ما فى وسعنا لكى لا تعمل هذه الهيئة » .

وهكذا ألغيت الحراسة على المحكمة الدستورية فى ٢٣ سبتمبر ، وأبلغت وحدة الشرطة المكلفة بحراسة مبنى المحكمة بأمر الرئيس يلتسين رئاسة هذه المحكمة بإنهاء مهمة الحراسة . وحُرِمَ رئيس المحكمة الدستورية فاليرى زوركين من حق استعمال الهاتف الحكومى للاتصال بالأقاليم ، كما قطع الاتصال اللاسلكى عن سيارته .

وإزاء هذا الوضع وزع الجهاز الصحفى للمحكمة الدستورية بيانا جاء فيه :

« نظراً للتهديد المباشر بوقف نشاط المحكمة الدستورية بالقوة ، فإن القضاة يبحثون احتمال التوجه مباشرة إلى أطراف الاتحاد الروسى بنداء يناشدونهم فيه حماية هذه الهيئة الدستورية » .

وللأسف فلم تنتقل المحكمة من التلميح إلى التحرك ، فلم يصدروا مثل هذا البيان .

وفى ظل التعايش اللاسلمى « للعوالم المتوازية » فى سلطة الدولة يتوقف الاستقرار فى المجتمع – إلى حد كبير ، على قدرة السلطة القضائية على العمل . ولكن مصير هذه السلطة أيضا أصبح مهدداً بعد أن اعتدى يلتسين على الدستور ، وبالتالى أبطل مفعول قوانين كثيرة ومنها قانون المحكمة الدستورية ولائحتها .

وحتى لو راعينا أن فريق يلتسين لم يستنفد كل قائمة الإجراءات التعسفية « الإدارية والفنية » ضد المحكمة الدستورية ، فإن ما استخدمه من وسائل ضغط ضد هذه الهيئة الشرعية وغيرها من الهيئات المنتخبة شرعياً ، تجعل السلطة التنفيذية خارجة على القانون ، أما أعمالها فتحسب فى عداد الجرائم .

وهذا استنتاج بالغ الأهمية ، وكان من المفروض أن يوليه الرأى العام العالمى حق قدره من الاهتمام ، ولكنه لم يفعل للأسف ...

لقد بدأت الإجراءات التعسفية ضد المحكمة الدستورية قبل ذلك بزمن ، عندما منع رئيس المحكمة فاليرى زوركين من استعمال الاستراحة الحكومية ، وفى شهر مايو سحبت منه الحراسة . فقد اتضح أن هذه المحكمة « مستقلة » أكثر مما ينبغى فى عين « كبير العائلة » ! وخاصة رئيسها الذى كسب احترام المواطنين بسرعة ، الأمر الذى يثير عادةً غيرة التافهين وذوى النفوس الصغيرة ...

الفصل السادس

الحصار

أسلاك شائكة حول البرلمان :

سبق أن أشرت إلى أن الكريملين استغل هجوم بعض الأشخاص على هيئة أركان القوات المشتركة لدول الرابطة يوم ٢٣ سبتمبر فى الترويج لخرافة ضخَّمها بصورة غير معقولة ، وكأنما المجتمعون فى قصر البرلمان هم مجرد مجرمين وأشقياء ومدمنى مخدرات جاءوا من شتى أنحاء البلاد ، وكان ذلك بالطبع ضروريا لتبرير قراراته الوحشية ضد البرلمان الشرعى للبلد ، المنتخب وفقا للدستور والقوانين الاتحادية . أما السلطة التى لم تعد شرعية فى الكريملين فقد راحت تحشد وحدات القوات الداخلية وفصائل « أومون » (الشرطة الخاصة) والشرطة العادية . كل ذلك دعماً للوحدات التى حاصرت بالفعل مبنى السوفيت الأعلى .

وسرعان ما شاهدنا شيئاً جديدا . فقد مدوا شيئا يشبه الخرطوم الضخم ، ولكنه من الأسلاك الشائكة . واتضح أن ذلك هو « حلزون برونو » الشهير الذى يبلغ ارتفاعه منتصف القامة . وعند أقل ملامسة له بأى جزء من الجسد يلتف الحلزون عليه ويغرز فيه أوراقه الفولاذية الدقيقة ، وينتهى الأمر بموت الشخص الذى يقع فى براثنه . وكما قيل لى فقد حرم استخدامه بقرار من عصبة الأمم قبيل الحرب العالمية الثانية ، ولم يتمكن أحد من استخدامه سوى الإيطاليين فى إثيوبيا . وقيل أيضا إن الأصدقاء الأمريكيين أهدوه لأنصار يلتسين من مخازن الجيش الأمريكى . وربما يكون التاريخ قد شهد حوادث تصدى السلطة التنفيذية الموتورة للسلطة التشريعية ، ولكنى لم أقرأ عن تطويق مبانى البرلمانات بالأسلاك الشائكة . وقيل أيضا إن تياراً من الأسلحة يتدفق فى تلك الأيام من « البيت الأبيض » ، وادعوا أنه ترابط فيه فرقة مشاة مسلحة تسليحا كاملاً ، ومستعدة لشن العمليات الحربية فى أية لحظة . وأشاعوا كذلك أن مبنى البرلمان هو مستودع كبير للأسلحة يحتوى حتى على الصواريخ . والذين قرءوا كتاب « *المباحثات الهامسة* » التى دارت بين ممثلى البرلمان ورئاسة الجمهورية فى فترة الأزمة ، سيجدون أن ممثل الرئاسة سرجى فيلاتوف كان يركز بصفة خاصة على « مشكلة الأسلحة فى البيت الأبيض » . وبعد قصف البرلمان والاستيلاء عليه لم يجدوا فيه أسلحة سوى تلك التى كان يحملها حرس البرلمان حسب القانون ، وعندئذ أصيب الجميع بالخرس ، وخاصه فيلاتوف ولوجكوف . وما كان أكثر صياح فيلاتوف ومطالبته بتسليم الأسلحة ! فمن أين يأتى بها فورونين إذا لم تكن موجودة فى مبنى

البرلمان ؟ وعلاوة على ذلك فقد طاف مدعى موسكو والمدعى العام خصيصا بمبنى البرلمان وتفقدا المخازن كلها ، وأكدا أنه ليس هناك أى أسلحة بخلاف المرخص بها .

وأطلقوا على البرلمانيين وصف « الشيوعيين الفاشيين » .. ولكن من الذى أطلق نيران الدبابات على البرلمان وسط مدينة كبيرة ؟ ومن الذى قتل أكثر من ألف وخمسمائة شخص فى أحداث سبتمبر / أكتوبر ، وأمر بضرب عشرات الآلاف واستخدام العنف ضد النساء وحتى ضد الفتيات المراهقات ؟ ومن الذى سرق ممتلكات البرلمان ، العائدة للشعب ، والتى تقدر بـ ٥١ تريليون روبل ؟ أليسوا هم يلتسين وفيلاتوف وشوميكو وتشيرنوميردين وكوظيريف ويرين وجراتشوف وبانكراتوف(*) وغيرهم ؟!

وساطة الكنيسة والمفاوضات :

انحفرت فى ذهنى العبارة التى قالها ذلك الدبلوماسى الروسى عن ضرورة القيام بخطوة قوية ما . وعندما دخل مكتبى النائب القس ألكسى زلوبين فكرت : ربما تصبح الكنيسة الأرثوذكسية الروسية ، بما لها من نفوذ ، هى المنقذ لنا ؟ وطلبت منه أن يكتب رسالة إلى البطريق ألكسى الثانى . وبعد ساعة عاد زلوبين مع النائبة فالنتينا دومنينا حاملاً مسودة هذه الرسالة المكتوبة على شكل نداء . وفى الجلسة المسائية للمؤتمر قرأتها على النواب فوافقوا عليها . وهذا هو نصها :

نداء المؤتمر الطارىء العاشر لنواب الشعب إلى بطريق موسكو وعموم روسيا صاحب القداسة ألكسى الثانى

يا صاحب القداسة ..

يتوجه إليكم ، باعتباركم رئيس الكنيسة الأرثونكسية الروسية ، نواب الشعب فى روسيا الاتحادية ، المجتمعون فى مؤتمرهم الاستثنائى (الطارىء) العاشر .

لقد تجاوز رئيس روسيا بوريس يلتسين حدود المباح وحنث بيمين الولاء لدستور بلادنا . وبمرسومه الصادر فى ١٩٩٣/٩/٢١ حل البرلمان وأوقف نشاط نواب الشعب فى روسيا ، ويحاول مع عصابة أذنابه اغتصاب السلطة تماما ولأمد طويل ، ويسعى إلى التحكم فى شعوب روسيا بإشارة من إصبعه الموجهة . لقد وقع انقلاب حكومى مضاد للدستور .

(*) مدير شرطة مدينة موسكو .

لقد خيم على روسيا العظيمة خطر رهيب ، خطر الحقد والضغينة والشقاق والنزاع بين مختلف القوى المتصارعة . وفى أى لحظة قد تسفك الدماء ويندلع لهيب الحرب الأهلية المنذر .

لقد واجهنا نحن نواب الشعب الروسى هذا الانتهاك للشرعية ، وعلى الفور عقدنا المؤتمر الطارىء العاشر لنواب الشعب ، ووقفنا دفاعاً عن القانون والدستور والديمقراطية لنؤدى واجبنا المدنى مع كل من يعز عليه وطننا المقدس .

وعند دار السوفيتات يقف ليل نهار ، فى البرد وتحت المطر ، الوطنيون الغيورون ساهرين رغم الجوع ، وصنع المدافعون عن البرلمان درعاً قوية للمجابهة . وتلقينا التأييد من كل أنحاء روسيا . وتصل إلى مبنى دار السوفيتات آلاف الرسائل والبرقيات والأصداء .

وكل يوم يقف مع المدافعين عن دار السوفيتات عدة قساوسة من الكنيسة الأرثوذكسية الروسية . وهم يؤدون الصلوات ويطوفون بالصلبان ، ضاربين المثل فى أداء الواجب الدينى .

لقد أقر المؤتمر العاشر الطارىء لنواب الشعب فى روسيا الاتحادية القانون الذى رفضه يلتسين مرتين « حول حرية العقيدة » ، والذى يسد الباب فى وجه المبشرين المسعورين والظلاميين ويساعد على النهضة الروحية لوطننا ولطوائفه التقليدية .

ورداً على جهودنا أحاطوا دار السوفيتات بطوق ضخم من الأسلاك الشائكة وسيارات الرش والشرطة الذيّالة ، وبأطواق تتراوح من صفين إلى ستة صفوف من الأجساد الحية لأبنائنا من جنود الوطن الشبان . ولأول مرة خلال العصور يقام معسكر اعتقال سياسى للديمقراطية .

واليوم هو اليوم الثامن من أيام المواجهة غير المتكافئة . فقد قطعوا الكهرباء والاتصالات والصرف الصحى عن دار السوفيتات ، وسحبوا السيارات . وتوشك المواد الغذائية والأدوية على النفاد .

وفى هذه الظروف ، وباسم ناخبينا ، نناشدكم أنتم بطريق موسكو وعموم روسيا المعتمد على نفوذ الكنيسة الأرثوذكسية الروسية بملايين رعاياها ، أن تبذلوا كل جهودكم للحيلولة دون انهيار روسيا واندلاع الحرب الأهلية ولبلوغ الوفاق الوطنى فى بلدنا العظيم المتعدد القوميات .

وتفضلوا ، يا صاحب القداسة ، بقبول عظيم الاحترام

المؤتمر الطارىء العاشر لنواب الشعب
لروسيا الاتحادية

وإعراباً عن امتناننا العميق لكم نرسل إليكم هدية رمزية صغيرة ، عبارة عن عدة شموع ، والتى تضىء مثيلاتها اليوم مكاتبنا وأماكن عملنا فى المؤتمر الطارىء العاشر لنواب الشعب فى روسيا .

موسكو ، دار سوفيتات روسيا ، ٢٨ سبتمبر ١٩٩٣

المطران كيريل فى قصر البرلمان :

كنت على علم بوجود بلبلة كبيرة لا فى صفوف الرعية فحسب ، بل وبين رجال الكنيسة أيضا . فكثيرا ما كنت استقبل رجال الدين المسيحى ، وكنت أعرف جميع المطارنة تقريبا والبطريق ألكسى الثانى وكذلك كبار الشخصيات الإسلامية وزعماء الطوائف الأخرى .

وعندما أبلغونى بوجود المطران كيريل ومرافقيه فى غرفة الاستقبال دعوته إلى مكتبى ، فسلمنى رسالة تتضمن نداء من البطريق ألكسى الثانى . ومن ثم شرع يتحدث بحذر عن ضرورة التفاوض والحلول الوسط والاتفاقات بدلاً من الحرب والدمار .

أصغيت إليه بانتباه وأنا أشعر بالدهشة : ترى بم يريد أن يقنعنى ؟ إن عليه أن يقنع الكريملين بذلك . ولكنى مضيت أصغى دون أن أقاطعه . ثم أجبته بأننى أقبل بعرض البطريق ألكسى الثانى بإجراء المفاوضات وأشكره على مشاركته وسعيه إلى المصالحة . وقلت له إنه لن يعارض نائب واحد فى ذلك ، وسيكون الجميع راضين .

وهنا لاحظت علامات الدهشة لا فى عينى المطران فحسب بل وفى حركات وجهه ووجوه بقية القساوسة . وبدا لى كل شىء غير مفهوم : الحرج الذى شعر به المطران كيريل فى البداية وهو يتحدث عن ضرورة التفاوض ، ثم الدهشة التى اعترته عندما قلت إننى مستعد للبدء توا فى المفاوضات . غير أن كل شىء سرعان ما اتضح . فقد قال المطران :

– كم كنت أخشى أن ترفضوا التفاوض .. فما أكثر ما سمعناه عنكم ...

وركن المطران إلى الصمت ، ولم أشأ أن استفسر ممن سمعوا عنا « الكثير » ...

واتفقنا على أن يمثل البرلمان فى المفاوضات رئيسا مجلسيه ، وهما شخصيتان تتمتعان بالوزن والسمعة اللائقة . وهكذا انصرف الآباء المقدسون راضين ، وكنت أنا أيضاً راضياً .

وجرت المفاوضات فى دير دانييل المقدس ...

ترى ما هو الدور الذى لعبته هذه المفاوضات ؟ لست أدرى . ولكن نائبى فورونين ، الذى تولى رئاسة الوفد البرلمانى فى المفاوضات ، أعد مع روتسكوى خطة لفك الحصار عن « البيت الأبيض » ، وكانت خطة معقولة وتصلح كأساس للتفاوض .

بيد أن فورونين أبلغنا أن الجانب الآخر رفض هذه الخطة دون مناقشة ، وفشلت كل المحاولات ، بما فى ذلك محاولات المطران كيريل اللينة والمثابرة . لقد كان الكريملين عازفاً عن أى مساومات أو حلول وسط ، وكان يطالبنا بشيء واحد : اخرجوا من مبنى البرلمان !

حشد القوى لسحق البرلمان :

أصبح الوضع بصورة عامة فى غاية الحرج بالنسبة للمتآمرين فى الكريملين . فخلال الأسبوع الأول من الانقلاب أدرك أنصار يلتسين ورأوا بأعينهم فشل مخططهم الذريع . وركبهم الخوف فلجأوا إلى التشدد وعمدوا إلى تأزيم الموقف .

وهكذا مدوا الأسلاك الشائكة حول « البيت الأبيض » فى ٢٨ سبتمبر ، وشدَّدوا القيود على الدخول إلى المبنى بالنسبة للنواب والصحفيين والموظفين . وكانوا يسمحون بخروج السيارات ويمنعون دخولها ، ويستولون على سيارات البرلمان ، بل وكانوا « يطاردونها » بمعنى الكلمة . ودفعوا بالسيارات المصفحة إلى الأمام . وكانت إحداها ، وهى سيارة دعاية ، تشن علينا الحرب النفسية ، ويصيحون من مكبرات الصوت فيها : « استسلموا، وستحصلون على الخبز والماء ! » . وتذكر المتظاهرون أيام الحرب العالمية ، عندما كان الفاشست يوجهون إلى الفدائيين مثل هذا النداء ... ثم تنطلق من مكبرات الصوت أغنية ماجنة تتحدث عن إحدى العاهرات ...

وأطلق الأهالى على هذه المصفحة اسم « جوبلز الأصفر » . ورغم أنها كانت مخصصة لإثارتنا وتوتير أعصابنا ، إلا أنها لم تثر سوى الضحك والسخرية ، فقد كانت خير تعبير عن المستوى الذهنى المنحط لجماعة يلتسين . وكان تأثيرها عكسيا ، إذ رفعت من معنويات المدافعين عن البرلمان .

وفى ٢٩ سبتمبر وصل عدد قوات الشرطة وقوات وزارة الداخلية المحتشدة فى منطقة « البيت الأبيض » إلى حوالى ١٠ آلاف شخص . وبالإضافة إلى ذلك كان حوالى ٥٠٪ من شرطة موسكو موجودين فى مقر أعمالهم بصفة دائمة ، وحوالى ٨٥٪ من أفراد وضباط شرطة المرور(*) .

(*) صحيفة « كومرسانت ديلى » ، ١٩٩٣/٩/٣٠ .

وأخذ تعداد هذه القوات يتزايد يومياً . وبحلول يوم ٣ أكتوبر كان أنصار يلتسين قد حشدوا ما يزيد على ٥٠ ألف فرد من التشكيلات المسلحة (من بينها ١٠ آلاف من وحدات الشرطة الخاصة « أومون ») . وبالمناسبة يبلغ عدد أفراد شرطة موسكو زهاء ١٠٠ ألف شخص . وأرسلت إلى موسكو وحدات الإدارة العامة للحراسة التى شددت الحراسة على الكريملين ، وكذلك وحدات فرقة دزيرجينسكى بما فيها وحدات المهام الخاصة و ٥٠ عربة مصفحة(*) .

واتخذ القرار ببدء العملية فى مقر أركان الرئيس فى ٢٩ سبتمبر (وشارك فى الاجتماع يلتسين ، تشيرنوميردين ، شوميكو ، فيلاتوف ، يرين ، جراتشوف ، كوليكوف ، جايدار ، باتورين ، بانكراتوف ، لوجكوف) . وجرى ذلك فور تحذير وارين كريستوفر وبعد التشاور مع السفير الأمريكى فى موسكو ، إذ أخذ الأمريكيون يستعجلونهم قائلين إنهم سيضطرون إلى التدخل إذا طال أمد النزاع . كما كان الرأى العام يتحول تدريجيا ضد يلتسين .

وبات واضحاً وقوف أطراف الاتحاد موقفا سلبياً من تصرفات يلتسين وعدم موافقتها على محاصرة « البيت الأبيض » ، ولاح خطر الانقسام فى صفوف القوات المسلحة . وترك فشل اجتماع هيئة رئاسة وزارة الدفاع فى ٢٨ سبتمبر انطباعا ثقيلا فى نفوس يلتسين وشركاه . وكان جراتشوف فى حالة هستيرية ، وفى ٢٩ سبتمبر « اختفى » ، وفشلت كافة محاولات العثور عليه حتى من جانب أمهر الصحفيين . ومن الجدير بالذكر أن جراتشوف « المختفى » سحب مقابلته الصحفية مع صحيفة « أنباء موسكو » ، والتى وعد فيها بأن الجيش سيقف على الحياد فى المواجهة السياسية .

والدليل الآخر على أن قرار استخدام القوة قد اتخذ يوم ٢٩ سبتمبر هو المؤتمر الصحفى لسرجى شخراى . فقد أعلن نائب رئيس الوزراء شخراى أنه لن يقع هجوم على « البيت الأبيض » ، ولن تعلق حالة الطوارىء . ونحن جميعا نعرف أن سلطاتنا اعتادت نفى « الشائعات » عما تدبره من أعمال عشية القيام بها بالذات(**) .

اتساع صفوف المؤيدين للبرلمان :

أخذت صفوف الدستوريين تتسع بسرعة . ولاشك أن الذين ساروا فى شوارع موسكو فى تلك الأيام سيتذكرون أنهم كثيرا ما سمعوا كلمة « احتلال » تتردد آنذاك وخاصة

(*) صحيفة « موسكوفسكى كمسمولتس » ، ١٩٩٣/١٠/٤ .
(**) ألكسندر تراسوف ، « الاستفزاز » ، ص ٩ .

ليلة الأول من أكتوبر ، مقرونة بالدهشة من أن هذا « الاحتلال » تقوم به قواتنا نحن ! وبالفعل كان يصعب أن تجد كلمة أدق من هذه الكلمة فى وصف ما يحدث .

ففى نهار ٣٠ سبتمبر بلغ عدد القوات التى حشدت فى موسكو ، حسب تقديرنا ، حوالى ٢٠ ألف فرد من وحدات المهام الخاصة وقوات وزارة الداخلية ووحدات « أومون » . وصفت العربات المصفحة حول دار البرلمان .

وفى مساء ذلك اليوم بدأ الأهالى يتجمعون عند محطة مترو الأنفاق « باريكادنايا » (القريبة من مبنى البرلمان) لعقد مؤتمر جماهيرى . إلا أن الشارع المؤدى من الطريق الدائرى « سادوفويه كلتسو » إلى حديقة الحيوانات ، وهو شارع « باريكادنايا » ، كان مغلقاً بجنود يرتدون زى التمويه ويحملون الرشاشات والهراوات ، وكان بعضهم مزودا ببنادق الرصاص المطاطى ، بل وببنادق القناصة . وعندما تجمع قرب مدخل المترو بضع مئات من المواطنين هاجمتهم مجموعة من « أومون » دون إنذار ، وانهالت عليهم بالضرب فى صمت . وعندما كان الأهالى يسقطون تحت الضربات كانوا يسحبونهم دون أن يكفوا عن الضرب ، ويشحنونهم فى سيارات تقف على مقربة . وطارد « حراس النظام » كل من كان يخرج من المترو وأعادوهم إلى داخل المحطة بالقوة ، حتى من لم تكن له صلة بالأحداث بل كان خارجاً لشأن من شؤونه الخاصة . وكان رجال الشرطة يدفعون بالركاب إلى الوراء فيسقطون على السلالم الكهربائية المتحركة ويسقطون معهم بقية الركاب ، ويصابون بإصابات خطيرة وتتكسر أيديهم وأرجلهم . إن مثل هذه القسوة والوحشية لم تشهدها موسكو أبداً . واستمر ذلك حتى لم يعد هناك أحد بجوار مدخل المترو .

وقرر المتظاهرون الذين دُفعوا إلى أسفل المترو أن يتوجهوا إلى محطة أخرى عند ميدان بوشكين . وما إن وصلت أول مجموعة منهم حتى جاءت أربع حافلات محملة بالجنود ، وقفز منها رجال « أومون » واصطفوا صفاً متلاحما ، وأصدر الضابط أمره « إلى القتال ! » ، فهجم زبانية يلتسين ولوجكوف كالكلاب الشرسة على المواطنين العزل الذين تعالت صرخاتهم من شدة الألم . وطاردت الشرطة قسما من الجمع نحو دار سينما « روسيا » المجاورة ، وطاردت القسم الآخر عبر شارع « تفيرسكايا » ، دون تمييز بينهم وبين المارة العاديين والسائرين على الأرصفة والواقفين على محطات الحافلات ... وكانت هناك حتى مشاهد مضحكة . فبينما كانت مجموعة من « أومون » تطارد الجمع صادفهم رجل وامرأة نزلا لتوهما من سيارة ، وكان واضحاً أنهما من « أولاد الذوات » . وعندما رأت المرأة هراوات « أومون » صاحت : « نحن مع يلتسين ! نحن ذاهبان إلى المطعم ! » ، ولكنهم دفعوها فى ناحية ، ونال رفيقها هراوة على كتفه ، فأسرعا يركضان مع جموع « الحمر والفاشيين » لينجوا من « زبانية الديمقراطية » .

وبصفة عامة ، فقد أكد ما حدث فى موسكو ذلك المساء من جديد السلوك البدائى لحكام الكريملين . فبينما أعلنوا أنهم حاصروا مبنى البرلمان لحماية أهالى موسكو من « المسلحين المقيمين فيه » ، مضوا يوسعون حلقات الحصار من حوله . وكانت القوات تقف وظهرها إلى مبنى البرلمان فى حين وجهت بنادقها وهراواتها ناحية الأهالى . وكان من الطبيعى أن تؤدى هذه الاستفزازات إلى توسيع دائرة المؤيدين للبرلمان ، والذين كانوا إلى الأمس لا مبالين بما يحدث . وكما قالت صحيفة « سوفيتسكايا روسيا » ، فبأى منطق فظيع ينبغى حماية أهالى موسكو من « سكان » مبنى البرلمان فى ميدان بوشكين .. فى حين تنهال الضربات على الأهالى أنفسهم ؟!(*)

أساطير فى قصر البرلمان :

.. وما أكثر تلك الأساطير ، والتى يذكرها بلا شك من كان يتابع بدقة مجرى الأحداث . ومعظم تلك الأساطير كانت ثمرة السياسة التى أنتهجها مدبرو ومنفذو الانقلاب الحكومي الدموى . لقد استهدفوا النيل من سمعة ومواقف الدستوريين ، ورسم صورة منفرة لهم في أنظار أهالى روسيا والرأى العام العالمى . وهكذا راح التليفزيون والإذاعة يروجان منذ الأيام الأولى للمزاعم القائلة بأن الموجودين فى قصر البرلمان ليسوا سوى مجموعة من السكارى والمجرمين والأوباش . وأسرع الصحفيون بالبحث عن هؤلاء فوجدوهم ... في صفوف وحدات « أومون » المحاصرة للبرلمان . ثم روجوا لأكذوبة أخرى ، تدعى أن قادة البرلمان ، وخاصة رسلان حسبولاتوف ، قد أصبحوا « رهائن » فى أيدى قوى أخرى ، بما فيها « القوى الفاشية » ، ولم تعد لهم سيطرة على أحد أو على شىء .

وظهرت أسطورة أخرى عن قوات ما تحركت لنجدة البرلمان . وقد يكون البعض قد انخدع بهذه الأسطورة ، ولكنى كنت أعرف حقيقة الأمر . فمنذ البداية طالبت روتسكوى ووزراءنا الذين عيناهم إثر وقوع الانقلاب بالعمل بجدية من أجل استدعاء القوات الموالية للدستور لتقف على محيط القصر البرلمانى وتشكل ما يشبه « قوات السلام » . وللأسف فإن جنرالاتنا لم ينجحوا فى أداء هذه المهمة . ولذلك كنت متأكداً من عدم قدوم أية قوات لحماية « البيت الأبيض » .

أما الأسطورة التى خرجت من « البيت الأبيض » نفسه فكانت عن « أكوام السلاح » المخزنة فيه . ونجحت هذه الأسطورة فى تضليل الخصوم ، ولكنى لست واثقاً مما إذا كانت قد أفادت المدافعين عن الدستور أم لا .

(*) صحيفة « سوفيتسكايا روسيا » ، ٢ أكتوبر ١٩٩٣ .

وقد أطلق أعوان جنرالنا أتشالوف ، الذى عيناه وزيراً للدفاع ، هذه الأسطورة فى الأيام الأولى للحصار . إذ روجوا عبر مختلف القنوات ، ومن خلال النواب أنفسهم ، أنه قد نقلت إلى « البيت الأبيض » كمية هائلة من الأسلحة ، بما فيها الصواريخ المضادة للدبابات بل وحتى الصواريخ التى يمكن أن تصيب الكريملين . وتفجرت هذه الأسطورة بقوة هائلة . فقد بدأت « المفاوضات » المزعومة وانتهت بالكلام عن « الأسلحة فى البيت الأبيض » . وسقط رئيسا مجلسى البرلمان سوكولوف وعبد اللطيبوف ضحية هذه الأسطورة . ولم تفلح محاولاتى لتحويل المحادثات إلى سياق آخر ، إذ لم يلق الطرف الآخر بالاً إلى ما قلته من أن موضوع الأسلحة قضية ثانوية سرعان ما تُحل مع حل المسألة الأساسية وهى إلغاء المرسوم رقم ١٤٠٠ . وقد جربت بنفسى قوة تأثير هذه الأسطورة على نائب كان سلوكه مستفزاً ووقحاً فى تلك الأيام المأساوية ، وهو النائب كوجوكين . فقد دخل مكتبى ذات مرة ، وقال دون خجل إنه يبلغنى عرضاً من الكريملين . قال :

– خذ أى طائرة ، ومعك أسرتك ومعاونوك وسكرتيروك ، وسوف تقدم لك المساعدة فى السفر والإقامة فى أى بلد . ولو لعدة أشهر ...

– وما الداعى ؟ إننى مرتاح هنا . ثم إن لدىّ « عمل صغير » ينبغى أن أقوم به . وهو أن أقضى على أى رغبة لدى الانقلابيين فى القيام بانقلابات أخرى .

– ولكنك لن تنتصر يارسلان عمرانوفيتش ، فقد تحول الجيش اليوم بالكامل إلى صف يلتسين .

– سنهزم أى جيش . إن « البيت الأبيض » مسلح تسليح فيلق حربى . وبالإضافة إلى ذلك فقد خبأنا هنا فوجاً كاملاً مدججا بالسلاح ، فلا تؤملوا بالنصر ...

– إننى أعلم هذا . لقد كنتم بعيدى النظر واحتطتم للأمر ، ولو كانت الأمور على غير ذلك لتم الاستيلاء على « البيت الأبيض » من زمان . ومع ذلك فلن تصمدوا أمام الجيش . إن الحياة قصيرة يارسلان عمرانوفيتش ، وأنت شخص موهوب ، فلماذا تهلك نفسك وأسرتك ؟ بعد عدة أشهر ستهدأ الأحوال ، وتتصالح مع يلتسين وتحصل على منصب كبير ، وتعود إلى ممارسة البحث العلمى . فكر فى اقتراحى . إن أحداً لن يقاوم هنا بدونك ، وأنت تعرف جيداً أنك عماد كل شىء هنا ..

فقلت له :

– أشكرك ، وأرجو أن تبلغ من أرسلوك أننى أنتمى إلى نوع من البشر غيرهم . إن فقدان الشرف يساوى عندى فقدان الحياة بل وأكثر . وكذلك يفكر النواب الذين تدعونى لخيانتهم . هناك مفاهيم مثل الإخلاص للواجب وللوطن . أما الذين تنكروا لليمين وفتحوا

« دكانا » يدفعون فيه لمن خان من النواب ثمن خيانتهم ، فإنهم لا يعرفون هذه المفاهيم بالطبع . ألم تقبض أنت نصيبك ؟ اذهب إذن !

هكذا انطلت هذه الأسطورة بصورة رائعة ! غير أنى لا أعرف بعد ما إذا كانت قد عادت علينا بالفائدة أم بالضرر .

ذعر فى الكريملين :

تدل الكيفية التى قاد بها زعماء الانقلاب عمليات التنفيذ على الارتباك الشامل فى صفوفهم . وقد رصد هذا الأمر المراقب الدقيق الملاحظة ألكسندر تراسوف . وعلى سبيل المثال ، فإن الأوامر التى صدرت لوحدات « أومون » التى استقدمت إلى العاصمة منذ ٢٩ سبتمبر جعلتها فى حالة لا تسمح لها « بإظهار » كل إمكانياتها . أما شرطة موسكو ، التى تعرف أوضاع موسكو ، خلافاً لوحدات « أومون » المستقدمة « من الخارج » ، فقد شلت الأوامر المتضاربة والمشوشة لقادتها من قدرتها على العمل .

وتقول « ازفستيا » إنهم كانوا يرسلون عشرات الآلاف من العاملين لأداء عمليات خرقاء جنونية ضد خصم لا وجود له(*) . أما فى واقع الأمر فقد كانت حركتهم مشلولة من الخوف ، إذ كانوا يعون جيدا أنهم ليسوا على حق ولا يدافعون عن قضية عادلة .

وصرح أحد نواب رئيس قسم شرطة فى موسكو « لازفستيا » بأنه نشأ انطباع وكأن وحدات « أومون » الخاصة غير قادرة على التصدى لأنصار البرلمان الذين كان نصفهم من النساء والشيوخ . وكان يجرى عملاً إثارة التوتر . فكتبت الصحافة :

« مع حلول مساء ٢٩ سبتمبر أخذ أنصار البرلمان يقيمون المتاريس فى وسط موسكو كله تقريبا ... واستخدموا فى ذلك حتى الترولى باصات المقلوبة .. ويوشك الوضع فى موسكو أن يفلت من سيطرة الشرطة »(**) .

وقد أثار ذلك قلقى ، إذ كلما ازداد عدد أنصارنا تزايدت صعوبة التحكم فى الوضع . ويبدو أن برانيكوف وحده هو الذى كان يدرك ذلك .

بالطبع لم تكن هناك « متاريس فى وسط موسكو كله » . ولكن مثل هذا النبأ المخيف هو الذى كان قادة الانقلاب فى الكريملين بحاجة إليه . وكتبت صحيفة « معروفة » أخرى

(*) صحيفة « ازفستيا » ، ١٩٩٣/١٠/١ .

(**) هكذا كتبت صحف « كمسمولسكايا برافدا » (١٩٩٣/١٠/٩) و « أنباء موسكو » (٩٣/١٠/١٧) و« نوفايا جازيتا » (٩٣/١٠/١٠) و« روبيكون » عدد (١) ١٩٩٣ .

عن « حصار البيت الأبيض وتزايد عدد الضحايا » . والغرض من ذلك معروف : لقد آن الأوان لوضع حد « لهذه الفوضى » وقمع البرلمان . وقد طالبوا يلتسين بذلك ، ومهدوا له السبيل « الأيديولوجى » لمذبحة الديمقراطية .

لم يبق إلا أمر واحد : دفع البرلمان إلى المبادرة باستخدام القوة . ولكننا كنا نعى ذلك جيدا ، ورغم « نفسية الحصار » وعقدة « القلعة المحاصرة » المميزة لكل المحاصرين ، حاولنا بكل ما فى وسعنا أن نتفادى إطلاق النار ، فجمعنا الأسلحة التى سبق توزيعها وأودعناها المخزن ، وكنا نصرفها للمناوبين فقط وبالتوقيع على التسلم ... الخ .

ومما يؤكد ذلك ما عرضه التليفزيون من مشاهد بعد اقتحام « البيت الأبيض » وفتح المخازن وبها الأسلحة الموضوعة فى أحراز ، أى أنها لم توزع فى ليلة ٤ أكتوبر على المدافعين عن البرلمان . وحتى المدافعون أنفسهم كانوا يخافون وقوع استفزاز فاتفقوا على أنه لاداعٍ لحمل السلاح . ومن الطريف أن ذلك شهد به أيضا خصم من خصوم البرلمان ، وهو مراسل صحيفة « موسكوفسكى كمسمولتس » الذى تسلل إلى صفوف المدافعين عن « البيت الأبيض » وسجل اسمه فى فوج روتسكوى(*) .

ولذلك لم تكن لدى البرلمان أية نية لاحتلال مبانٍ ما . وعندما قال أحدهم أمامى إنه من المستحسن احتلال « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) بادرته قائلاً « اشغل مكانك فى الكريملين » .

بطش الجلادين :

استمرت الصحف المسماة بـ « الديمقراطية » (ازفستيا ، موسكوفسكى كمسمولتس ، كورانتى) التى تعرف عادة ما تريده منها « سلطتها » ، فى تصعيد النزاع ، فقد كان الكريملين متعطشا للثأر لما عاناه من خوف وخزى ، إذ كان على وشك الانهيار .

ومن الأمور ذات الدلالة أن « ازفستيا » نشرت كاريكاتيرا استعارت فيه الملصق الشهير من أيام الحرب الأهلية فى روسيا على خلفية « البيت الأبيض » المشتعل ، وحاول الصحفى ل .كولودنى من « موسكوفسكايا برافدا » عقد مقارنة بين انهيار الاتحاد السوفيتى على يد جورباتشوف والوضع الحالى بعد صدور مرسوم يلتسين رقم ١٤٠٠ . وكان المغزى الأساسى للمقال هو أن الاتحاد السوفيتى قد انهار لأن جورباتشوف لم يسحق « بؤرة التوتر » فى قره باخ ، ولم يجرؤ على الضرب « بيد من حديد » واستخدام القوات المسلحة(**) . وهذه دعوة لا أوضح منها لاستخدام القوة ضد البرلمان .

(*) صحيفة « موسكوفسكى كمسمولتس » ، ١٩٩٣/٩/٢٩ .

(**) صحيفة « موسكوفسكايا برافدا » ، أكتوبر ١٩٩٣ .

لقد « نسيت » ازفستيا بالطبع أنها هى التى انهالت باللعنات على الجيش « لقسوته » فى أحداث تبليسى وسومجاييت والبلطيق ، وصبت غضبها على جورباتشوف « لغدره وتعطشه للدماء » ، وهللت لمهمة يلتسين « السلامية » فى تبليسى ، عندما جاء ليتأكد مما إذا كانت قوات الجنرال روديونوف(*) استخدمت الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين أم لا . وامتدحت « موضوعية » سوبتشاك الذى « فضح » قسوة الجنرالات .. الخ . صحيح أن ذلك كان فى سنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٠ البعيدة . ومنذ ذلك العهد أصبحت إراقة الدماء فى نظر هؤلاء الصحفيين أمراً « تافها » مثل دمعة الطفل !

وعلى النحو التالى تضع فاليريا نوفودفورسكايا (رئيسة « الاتحاد الديمقراطى ») « المهام القادمة » أمام يلتسين : « ينبغى إلقاؤهم من على الجبل (تقصد المدافعين عن البيت الأبيض) فلو أن أكلة لحوم البشر الحمر هؤلاء كانوا قد ذاقوا المزيد من ضربات الهراوات لما بلغت بهم الوقاحة هذه الدرجة . وفى أغسطس ١٩٩١ لم نقض تماما على الشيوعيين الذين يستحيل التعايش السلمى معهم مثلما يستحيل التعايش مع الأفاعى والعقارب . وفى ٢١ سبتمبر أقدم الرئيس بلا شك على عمل بطولى ... ينبغى تصفية السوفيتات على كل المستويات ومعها كل تلك المنظمات أمثال جبهة الخلاص الوطنى ، واتحاد الشعب لعموم روسيا ، والحزب الشيوعى السوفيتى .. إن لدينا ما يكفى من الأعداء .. ينبغى إلقاؤهم من الجبل .. »(**) .

فى ساعة مبكرة من صباح ٢٩ سبتمبر تلقيت معلومات تفيد بالاستعداد « لعمليات حاسمة » ، أى لاقتحام البرلمان . جاءنى أحد الحراس بشاب فى السادسة عشرة من عمره يدعى ايجور . قال إن أسرته تسكن فى طابق واحد مع عائلة ضابط رفض الكشف عن اسمه . وسلم هذا الضابط لايجور خريطة العمليات فى الأيام القادمة بالأرقام والتواريخ والمواعيد ووحدات وزارة الداخلية ، والمجموعات ، وهيئات الأركان .. الخ . وقارنا هذه البيانات بغيرها فاتضح تطابقها ...

وتسربت إلى الصحافة بعض أجزاء من هذه المعلومات حول الإعداد « للحل النهائى » . فكتبت « برافدا » عن استعدادات عاجلة فى سجن « ماتروسكايا تيشينا » لإخلاء زنازين ، كما امتلأت ممرات السجن بشبان مفتولى العضلات يرتدون الزى المدنى(***) .

(*) يورى روديونوف - عسكرى سوفيتى برتبة فريق ، نائب وزير الدفاع السوفيتى .
(**) صحيفة « موسكوفسكى كمسمولتس » ، ١٩٩٣/٩/٢٩ .
(***) صحيفة « برافدا » ، ١٩٩٣/٩/٣٠ .

ونقل إلينا الصحفيون نبأ اجتماع ميخائيل بولتارانين برؤساء تحرير الصحف الموالية للرئيس ، حيث أوصاهم باتخاذ موقف « سليم وهادىء » من الأحداث التى ستقع يوم ٤ أكتوبر . وأشار إلى ذلك تليفزيون سانت بطرسبرج وصحيفة برافدا(*) .

ولذلك استمرت « عملية التمويه » فأبدت وحدات « أومون » فتورا ، حتى أن جزءا من القوات المحاصرة للبرلمان سحب . وفى أول أكتوبر وزعت وكالة إيتار – تاس بيان الجهاز الصحفى لوزير الأمن بما يوحى بوجود انقسام فى صفوف الهيئة الأمنية . وأخيراً أعطى جراتشوف ، المختفى فى مكان مجهول ، أوامره بإنهاء الحراسة المشددة على جميع المواقع فى موسكو اعتباراً من ٣٠ سبتمبر وإرسال بضعة آلاف من الجنود إلى خارج موسكو « لجمع محصول البطاطس » . ونشرت صحيفة « سيفودنيا » على صدر صفحتها الأولى بالمانشيت العريض « جراتشوف يسحب القوات من موسكو »(**) .

ولكن ذلك كله لم يضللنا . وكنت على يقين من أنه إذا لم تعرب الجماهير عن تأييدها للدستور بتحركات كبيرة ، وإذا لم ينجح جنرالاتنا فى استقدام قوات لحماية هيئة السلطة العليا من مؤامرات الكريملين ، فسوف تصل الأمور إلى الاقتحام . وها هى ذى حكومة تشيرنوميردين تقدم إنذاراً للبرلمان ، الذى تخضع له حسب الدستور ، بأن يستسلم قبل يوم ٤ أكتوبر . لقد نشرت كافة وسائل الإعلام هذا الإنذار بكلماتها هى ، ولذلك فمن الطريف قراءة النص الحرفى للإنذار ، وخاصة فقرته الأخيرة : « إن حكومة الاتحاد الروسى وحكومة موسكو تحذران من أن عدم الاستجابة لهذا المطلب يمكن أن يفضى إلى عواقب وخيمة . وفى هذه الحالة ستقع مسؤولية مثل هذه العواقب بكاملها على رسلان حسبولاتوف وألكسندر روتسكوى »(***) .

وبالطبع كان ذلك بمثابة مرحلة جديدة سريعة لتصفية النظام الدستورى فى روسيا . وكما قيل لى فقد تحدث يلتسين قبل هذا الإنذار مرتين مع وارين كريستوفر ثم مع جون ميجور وهلموت كول . وكان كوظيريف يرسل تقارير يومية إلى واشنطن .

(*) صحيفة « برافدا » ، ١٩٩٣/١٠/٢ .
(**) صحيفة « سيفودنيا » ، ١٩٩٣/٩/٣٠ .
(***) صحيفة « روسيسكى فيستى » ، ١٩٩٣/١٠/١ .

الفصل السابع

فاشية عادية

مشاهد من صدامات الشوارع :

كان يوم ٢ أكتوبر ، كما أتصور ، منعطفا مهماً فى تكتيك انقلابيى الكريملين فى التعامل مع البرلمان الصامد . ففى هذا اليوم أذيعت عدة تصريحات حادة اللهجة لقادة غربيين واحتجاجات من أحزاب برلمانية ضد ما يحدث فى موسكو ، وكان من بينها تصريح لوزير الخارجية الأمريكية . وقد ألمحوا ليلتسين بوضوح أنه لا يمكن القبول بهذا الوضع ، حيث تحاصر قوات الشرطة فى قلب موسكو برلمان أعزل . وكان من الواضح أن يلتسين بالغ فى تقدير قوته ووضع حماته فى وضع محرج . ولهذا صدرت الأوامر إليه بالبدء فوراً فى « حل المشكلة » .

وسرعان ما بدأت الأحداث فى ميدان سمولنسكايا . فبعد المؤتمرات الحاشدة التى نظمتها « موسكو الكادحة » (بقيادة أنبيلوف) و« جبهة الإنقاذ الوطنى » (بقيادة قسطنطينوف(*)) ظهر رجال « أومون » وأوسعوا المتظاهرين ضرباً ، مما أسفر عن مقتل أحد المعاقين المسنين من ضربة حذاء أحد رجال « أومون » على رأسه(**) .

واشتبك المتظاهرون مع ضاربيهم ، الذين واظبوا منذ عدة أيام على ضربهم فى منطقة « بريسنا » . وسرعان ما ظهرت متاريس الشوارع . وأذاعت الإذاعة والتليفزيون هذه الأنباء ، فأسرع المزيد من المواطنين إلى هناك . ولا أحد يدرى كيف كانت ستنتهى تلك الأحداث لولا ظهور قسطنطينوف الذى تمكن من إقناع المتظاهرين بالانفضاض . وأسرعت الإذاعة والتليفزيون بالقول بأن المتظاهرين كانوا يرددون هتافات « مهينة للرئيس يلتسين » .

اجتماع « القمة » فى زافيدوفو :

كتب تراسوف أن يلتسين حذا حذو جراتشوف « فاختفى » هو الآخر يوم ٢ أكتوبر . وفيما بعد عُرف أنه سافر إلى الاستراحة فى منطقة « زافيدوفو » . ورغم أن يلتسين

(*) إيليا قسطنطينوف – أحد نواب البرلمان الروسى القوميين المتطرفين ، ومؤسس « جبهة الإنقاذ الوطنى » المعارضة .

(**) نشرة المركز الإعلامى اليسارى ، العدد ٣٩ ، ١٩٩٣ .

لا يشير إلى ذلك بكلمة فى مذكراته ، فمن المعروف أن « مجلس وزراء المطبخ » ، أى الهيئة الانقلابية المتآمرة ، قد اجتمعت هناك . وحضر الاجتماع يلتسين ، تشيرنوميردين ، شوميكو ، كورجاكوف ، بارسوكوف ، جراتشوف ، يرين ، جايدار ، باتورين ، فيلاتوف ، كوظيريف ، بانكراتوف ، لوجكوف ، بولتارانين ، كوبيتس . وكان من المفروض أن يحضر شخراى .

وفى هذا الاجتماع اتخذ القرار النهائى باقتحام مبنى البرلمان فجر ٤ أكتوبر . وخلال الاستيلاء على القصر البرلمانى ينبغى أن يلقى حسبولاتوف وروتسكوى مصرعيهما . وكان كورجاكوف يعرف تماما ما الذى ينبغى أن يفعله بحسبولاتوف وروتسكوى . وفى اليوم التالى أخبر بذلك بارسوكوف ، الذى أحاط كوليكوف علماً بالأمر .

رواية عن الاستفزاز :

وكنت أنا أيضا قد توصلت إلى استنتاج بأن قوات الشرطة تلقت فى ٢ أكتوبر أوامر بتشديد العنف . وأخذت وحدات الشرطة و « أومون » تنهال على المتظاهرين بالهراوات بمجرد ظهورهم ، وكانت تشارك فى القمع تشكيلات من فصائل « بيطار » اليهودية ، وجماعة بوكسر(*) .

وفى صباح ٣ أكتوبر أصبح عدد المتظاهرين كبيرا للغاية ، وظهر بينهم بعض المنظمين من ذوى القوى البدنية والعزيمة والحسم . وكانوا قادرين على قيادة الجموع وتوجيههم إلى حيث يشاءون . إلا أن المتظاهرين الذين احتشدوا في ميدان أكتوبر فى الساعة الثانية بعد الظهر لم يكونوا ، فيما بدا ، عازمين على القيام بأعمال حازمة ، فقد كان بينهم الكثير من النساء والكبار ، والبعض جاء حاملا أطفاله وفى اعتقادهم أنهم جاءوا للاحتجاج لا للقتال . علاوة على ذلك ، كان الاجتماع مصرحاً به رسمياً . إلا أن الميدان كان محاصراً ومطوقا بقوات الشرطة ، كما حدث فى مظاهرات أول مايو ، ولكنهم فى هذه المرة أغلقوا أمام المتظاهرين شارع « لينين‍سكى بروسبكت » ، وحشدوا قوات كبيرة من الشرطة و« أومون » بلغت حوالى ألف وخمسمائة جندى !

مناورات الحكام غير المفهومة :

وتوالت الألغاز بعد ذلك . فقد قيل للمتظاهرين فجأة إن الاجتماع غير مصرح به ، رغم أن الإذن بإقامته أخذ بالأمس . وبدأت محاولة تفريق المحتشدين ، ودفعوا بقسم كبير منهم نحو جسر كريمسكى . وبسهولة شديدة تمكن قطاع غفير من المتظاهرين الذين يقودهم

(*) فلاديمير بوكسر – نائب رئيس فرع حركة ، روسيا الديمقراطية ، فى موسكو ، وهو يهودى متطرف .

أوراجتسيف ، وكان عددهم يقدر بعشرات الآلاف ، من كسر طوق « أومون » ونزع أسلحتهم ، والاندفاع نحو الحاجز التالى المقام على الجسر . ولسبب غير مفهوم لم تحاول الحواجز الأخرى المقامة فى ميدان أكتوبر « وقف أعمال الشغب » ، بل مضت تراقب ما يحدث باهتمام وهدوء بال كما قال شهود العيان . وفيما بعد اختفوا تماما . هكذا كان الدور المخصص لهم فى السيناريو .

وعند جسر كريمسكى ، فى بداية الطريق العلوى ، كان يمكن كبح جماح الجماهير وتشتيتها ، كما يؤكد الخبراء ، مهما كان عددها كبيرا . ولكن الحاجز وقف لسبب ما فى عمق الجسر . يبدو أنهم حسبوا حساب أن الجماهير لن تستطيع الانحراف عن الجسر (هل يلقون بأنفسهم فى النهر ؟) وبالتالى ستضطر إلى اختراق الحواجز . وأطلقت وحدات « أومون » الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين ، ولكن ذلك لم يحل بينهم وبين اختراق الحاجز بنفس السهولة مثلما حدث فى ميدان أكتوبر . وهنا رصد الشهود منظراً أذهل الجميع ، إذ أخذت وحدات « أومون » تهرب راكضة بسرعة « أدهشت حتى الصحفيين السريعى السيقان »(*) .

وبدا وكأن وحدات « أومون » تريد أن تشجع المتظاهرين على الاندفاع إلى الأمام ، وتحثها على عدم التوقف فى منتصف الطريق أو « الحيدة » عن الطريق .

وبعد أن جرد المتظاهرون رجال « أومون » من أسلحتهم اندفعوا عبر الطريق الدائرى « سادوفويه » . وكان المكان قرب محطة مترو « بارك كولتورى » ملائماً تماما لتطويق حركة المتظاهرين بحيث لا يكون أمامهم سوى التفرق . ولكن أحداً لم يبذل محاولة . وفى ميدان « زوبوفسكايا » ، تكرر نفس الشىء ، رغم أنه أيضا مكان مناسب لتفريق المتظاهرين .

ركض رجال « أومون » مباشرة إلى ميدان « سمولنسكايا » حيث كان يقوم حاجز آخر . ووصف مراسل إذاعة « البى . بى . سى . » جريجورى نيخروشيف هروب رجال « أومون » وكأنه يصف هزيمة الفاشيين قرب موسكو فى الحرب العالمية الثانية : « هرب رجال « أومون » تاركين أسلحتهم ومعداتهم ، وكان المتظاهرون يلحقون بهم فيضربونهم وينتزعون منهم كل ما يمكن انتزاعه » . واستولى المتظاهرون على السيارات المصفحة والحافلات التى تركها رجال « أومون » ، واستقلوها حتى « البيت الأبيض » . وفى ذلك الحين ، وكانت الساعة الرابعة بعد الظهر ، كما سجلت فى مذكراتى ، اقتحم أوراجتسيف

(*) صحيفة « ازفستيا » ، ١٩٩٣/١٠/٧ .

غرفة مكتبى والدموع فى عينيه صائحاً : « كسرنا الطوق ! » . وكان ذلك بعد الاستيلاء على مبنى البلدية « على الماشى » ، فى ٣ - ٤ دقائق ، بعد أن أطلقت النار على المتظاهرين من هذا المبنى فخر عدد منهم صريعاً ، مما أثار ثائرة الجماهير فاندفعت إلى مبنى البلدية ...

ومن المثير للتساؤل أن رجال « أومون » كانوا يقفون على طول الطريق من ميدان أكتوبر حتى « البيت الأبيض » ، فلماذا ؟ ولماذا لم يشكلوا حواجز على المحاور الأخرى ؟

هنا يثور سؤال آخر : لماذا لم تحاول الشرطة ووحدات « أومون » استخدام السيارات العديدة التى كانت بحوزتهم (والتى تركوها وبها مفاتيح التشغيل) فى إقامة حواجز فى وجه المتظاهرين ؟ فقد استخدموا هذا الأسلوب مراراً فى السابق ، وكانت آخر مرة فى أول مايو . كما أن « البيت الأبيض » نفسه كان مطوقا بالسيارات !

ومن الشواهد الدالة على أن ما حدث كان استفزازاً مدبراً نفى قيادة وزارة الداخلية باصرار لواقعة هروب شرطييها وتسليمهم لأسلحتهم ومعداتهم وسياراتهم ، وكأن شيئا من ذلك لم يحدث ! وهذا كذب يستطيع أن يدحضه الآلاف من شهود العيان على تلك الأحداث ، علاوة على عشرات الملايين من مشاهدى التليفزيون . ولكن قيادة وزارة الداخلية مضطرة لنفى ذلك ، وإلا فكيف تفسر وفرة المكافآت والنياشين التى أنعم بها على رجال الشرطة يوم ٨ أكتوبر ، بما فيها وسام « نجمة البطولة » على صدر الوزير يرين ؟ فحسب منطق الأحداث كان على وزير الداخلية ورئيس شرطة موسكو بانكراتوف ، وكثير غيرهما من قيادات الشرطة ، أن يتخلوا عن مناصبهم بعد سلوك مرؤوسيهم المزرى يوم ٣ أكتوبر(*) .

وعلى العموم فإن نفى الحقائق الجلية ، والإصرار على أن ما حدث لم يحدث ولايمكن أن يحدث هو من طبيعة الأشياء لدى ممثلى نظام يلتسين الحاكم . وبالمناسبة ، فقد أقام مدعى موسكو بونماريوف دعوى جنائية فى ٧ أكتوبر ضد بانكراتوف بصدد الضرب المبرح للمتظاهرين من قبل مرؤوسى بانكراتوف . وفيما بعد حفظت القضية .

وفى تلك الأثناء كانت السلطات قد أعدت المسرح لوصول المتظاهرين إلى « البيت الأبيض » : فقد أزيل الحاجز الذى أقامه رجال « أومون » من ناحية شارع « نوفى أربات » ، ولم يبق حول « البيت الأبيض » إلا « طوق » من سيارات رش المياه ، التى اخترقها المتظاهرون بسهولة . وكان تفسير رئيس شرطة موسكو لهذا التصرف شيقاً عندما

(*) أ. تراسوف ، « الاستفزاز » ، ص ١٦ .

قال للصحفيين فى ٦ أكتوبر إنها كانت عملية « إجلاء » بغرض « إعادة تمركز القوات »(*) .

ومن الجدير بالذكر أن « الإجلاء وإعادة التمركز » تما بمهارة فائقة ، فحتى الرابع من أكتوبر لم يظهر أى أثر للقوات التى « أجليت وأعيد تمركزها » . أما فى ٤ أكتوبر فقد ظهرت بعشرات الآلاف !

وحتى ٢ أكتوبر كان فى مبنى البلدية (المجاور لقصر البرلمان) ، وحيث يقع مقر أركان القوات المحاصرة للبرلمان ، من ٣ إلى ٥ آلاف شرطى مسلح . وبالطبع فقد اختفوا بسرعة وبصورة غير ملحوظة قبل اختراق المتظاهرين للحصار(**) .

وللحقيقة فقد تركوا وراءهم بعض الملابس والتجهيزات والمعدات مثل بنادق القناصة وقاذفات اللهب . ولو كنت أعرف أن المتظاهرين سيقومون بمحاولة « اقتحام » مبنى البلدية و « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) لأمكن ، فى اعتقادى ، تجنب ذلك بسهولة . إذ كان يكفى أن أخاطبهم من شرفة « البيت الأبيض » فيصل الخبر إلى كل مكان . ولكن أحداً لم يناقش مسألة كهذه بسبب خراقتها الواضحة . أما فى الوضع الناشىء فكان من السهل اقتحام البلدية لو ظهرت رغبة لدى أحد . وقد ظهرت الرغبة بعد أن أطلقت النار من مبنى البلدية على المتظاهرين الذين اخترقوا حاجز « أومون » . عندئذ جن جنون الناس فهجموا على البلدية دون انتظار لأوامر روتسكوى . وقد شهدت على ذلك تقارير مصورى التليفزيون من موقع الأحداث .

وعندما دوت الطلقات من مبنى البلدية ارتد المتظاهرون وسقط اثنان جرحى . وكانت النار تطلق لا على المتظاهرين فحسب بل وعلى نوافذ « البيت الأبيض »(***) . وهجم المتظاهرون الغاضبون على المبنى ، ويبدو أن الشرطة تلقت أوامر بالانسحاب(****) .

كما انسحبت أيضا السيارة المصفحة ولم يعد يواجه المتظاهرين سوى فصائل المجندين الجدد غير المدربين من فرقة دزيرجينسكى ، الذين سرعان ما استسلموا(*****) .

وكان وزراؤنا المسؤولون عن الأمن يعرفون من خبرتهم ما هو الاستفزاز ، ولذلك راحوا يحاولون وقف تطور الأحداث فى هذا المنحى دون جدوى . ورأى الصحفيون وزير

(*) صحيفة « ازفستيا » ، ١٩٩٣/١٠/٧ .
(**) صحيفة « كومرسانت » ، ١٩٩٣/١٠/٩ .
(***) صحيفة « موسكوفسكى نوفوستى » ، ١٩٩٣/١٠/١٠ .
(****) صحيفة « ازفستيا » ، ١٩٩٣/١٠/٧ .
(*****) صحيفة « كومرسانت » ، ١٩٩٣/١٠/٤ .

دفاعنا أتشالوف وهو يركض على الدرج صارخاً فى الميكروفون « وزير الدفاع يأمر بألا يطلق أحد النار تحت أى ظرف ! إنه استفزاز ! اشغلوا المواقع حسب التشكيلات ! » . أما الوزير برانيكوف فكان فيما يبدو متشائما . ويؤكد البعض أنه صاح ماضياً فى طريقه : « إنها كارثة ! »(*) . ويمكننى أن أصدق ذلك .

الاستيلاء على البلدية :

سبق أن أشرت إلى أننى كنت أعقد مؤتمرات صحفية يومية من الساعة الثالثة إلى الساعة الرابعة . وعلاوة على أننى كنت أهدف إلى نقل صورة عنا إلى الرأى العام فقد كنت أريد أن يرانى الصحفيون . وفى يوم ٣ أكتوبر جاءنى رئيس الجهاز الصحفى للسوفيت الأعلى ، ماريتشنكوف ، كالعادة ومعه السكرتير الصحفى قسطنطين زلوبين ، وفى طريقنا انضم إلينا النائبان أجفونوف وصيروفاتكو . وبدأ المؤتمر كالعادة فى الساعة الثالثة . وفى الساعة الثالثة والنصف سمعنا ضجيجا تحت النوافذ ، فقلت مازحاً : « ماذا ، هل بدأ الهجوم ؟ » . واندفع الصحفيون نحو النوافذ فاتضح أن المتظاهرين اخترقوا الحصار متجهين صوب « البيت الأبيض » . وأكد ذلك روتسكوى الذى جاء إلى القاعة وجلس إلى جانبى . وقطعت المؤتمر الصحفى فى الحال وعدت إلى مكتبى ، بينما بقى روتسكوى فى القاعة وهو يتحدث مع شخص ما .

وبعد حوالى ١٠ - ١٥ دقيقة اندفع برانيكوف الشاحب إلى مكتبى وقال قبل أن يصل إلى الطاولة « تورطنا يارسلان عمرانوفيتش ، الأمر سيىء ، لقد استولوا على البلدية » .

- من الذى استولى عليها ؟ وما الداعى ؟

- بأمر من روتسكوى فور انصرافك ، من شرفة « البيت الأبيض » .

- ولكننا لم نناقش أى خطط للاستيلاء على البلدية . من الذى أشار عليكم ؟ إنها ذريعة قوية جداً للفتك بنا .

- نعم هكذا . أنا أيضا لم أستشر . صحيح أن الرصاص كان يطلق من هناك . بالأمس قتل شاب أمام عينى برصاصة من نوافذ البلدية . لقد أفلتت أعصاب روتسكوى عندما علم بأن ستة من المتظاهرين قتلوا برصاص أطلق من البلدية . وها هى النتيجة .

- يا فكتور بافلوفتش ، ينبغى فوراً وبكل صرامة إصدار الأوامر لقادة المظاهرات بألا يتجهوا إلى وسط موسكو . ينبغى كما خططنا منذ البداية إحاطة « البيت الأبيض » بطوق كثيف من البشر ، وإلا فلن نبقى على قيد الحياة .

(*) صحيفة « موسكوفسكى نوفوستى » ، ١٠/١٠/١٩٩٣ .

وفى تلك الأثناء (فى الساعة الرابعة) اقتحم أوراجتسيف مكتبى ، وارتمى علىّ قائلاً والدموع تترقرق فى عينيه : « كسرنا الطوق ! جئت « للبيت الأبيض » بمائة ألف شخص !

فقلت :

– ينبغى وضعهم فى دائرة تحيط « بالبيت الأبيض » . من الضرورى تنظيمهم ، وتعيين مسؤولين منهم ، وإقرار بعض النظام ، وتدبير الإعاشة لهم . وليبق الناس هنا ليلاً . إذا اجتمع هنا ١٥٠ – ٢٠٠ ألف شخص فلن يجرؤ أحد على الهجوم علينا ..

ولكن مسألة « الاستيلاء » على البلدية كانت ، كما اتضح ، أكثر تعقيدا . فسواء أعطى روتسكوى الأمر أم لا فقد كان المتظاهرون الغاضبون من إطلاق النار عليهم من هذا المبنى سيقتحمونه لا محالة . وهذا هو ما حدث بالفعل .

وخاطبت المتظاهرين من شرفة « البيت الأبيض » قائلاً : « اليوم تقرر توجيه ضربة بالقنابل والصواريخ إلى «البيت الأبيض » . وقد هدد يلتسين فى سورة غضبه بتقديم جراتشوف للمحاكمة . وأعلن قائد القوات الجوية صراحة أن طيارى تشكيل الهليكوبتر رفضوا قصف « البيت الأبيض » فنحى عن منصبه فوراً . وربما يلتسين هو الذى يصدر الآن هذا الأمر بنفسه . وقد علمت أنه أمر بإحضار قائدى جناحين إليه » .

وراودتنى من جديد الفكرة التى شغلتنى : لو أن العسكريين سيطروا على الكريملين المتمرد ! لو أن ... وعموما تحدثت بصورة غير موفقة للغاية ، وبطريقة عاطفية . وأنهيت آخر خطبة لى من شرفة البرلمان مردداً فكرة أنه ينبغى على العسكريين أن يسيطروا على الكريملين حيث يقبع الغاصب .

وحينذاك أخطرونى أنه تم الاستيلاء على « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) ، ويبدو أن برانيكوف أيضا هو الذى أخبرنى بذلك . وقد طلبت من السكرتير الصحفى زلوبين أن يستعد للانتقال معى إلى « أوستانكينو » لإلقاء كلمة على الهواء مباشرة . ولكن يورى ماريتشنكوف أقنعنى بتأجيل الأمر قليلا ، إلى أن يعثر على رؤساء « أوستانكينو » ويتفق معهم على التفاصيل وما إلى ذلك .

وبعد عودتى إلى مكتبى علمت أن تبادل إطلاق النار يدور عند « أوستانكينو » . فمضيت توا إلى روتسكوى . وهناك سمعت فى جهاز اللاسلكى أزيز الرصاص وكلمات فظيعة وأوامر وصليات الرشاشات . وعلى موجة محطة قوات النظام أعطى روتسكوى أوامره « لا تطلقوا النار ، لا تقتلوا الناس ، أنا روتسكوى » ، فكان الرد سباباً وسخرية . وسمعت حواراً بين « دوناى » و« شميل » عبر الجهاز اللاسلكى ، فكان أحدهما يقول للآخر : أمامك تجمع كبير ، حوالى مائتى متر ، إلى اليسار ، اطلق صلية طويلة !

أصابنا الذهول ، نحن المدنيين ، فقد كان ذلك قتلاً متعمداً للبشر . وأوضح لنا شقيق روتسكوى ، ويدعى ميخائيل ، وهو ضابط اتصال ، أن « دوناى » ترمز إلى جهاز لاسلكى ، أما « شميل » فإحدى السيارات المصفحة ، ويبدو أنها سيارة قائد ...

حديث مع قائد عسكرى :

وفى تلك الأثناء مدّ لى فيتالى صيروفاتكو ، سكرتير هيئة رئاسة البرلمان ، يده بسماعة الهاتف اللاسلكى قائلاً : « هذا كوزنتسوف ، قائد حامية موسكو العسكرية » . التقطت السماعة وبادلته التحية .

وسألته عما إذا كان يعرف هو وقيادة وزارة الدفاع بما يحدث فى موسكو عند مبنى البرلمان وعند « أوستانكينو » ؟ فأجاب بأنه يعرف .

– فلماذا إذن لا تنفذون ما أقسمتم عليه وما هو وارد فى قانون الدفاع .. أليس من واجبكم أن تحموا الدستور ؟

– الجيش قرر أن يقف على الحياد ، وهذا القرار اتخذته هيئة رئاسة وزارة الدفاع .

– بينما تقفون على الحياد يقوم مسلحو يرين بقتل الناس وضربهم ، وهذا ليس حياداً . أرجو منكم باسم المؤتمر العاشر لنواب الشعب إرسال قوات الحامية لوضعها حول « البيت الأبيض » وعلى محيطه ، حتى يمكن أن يؤدوا دور « قوات السلام » . وذلك سيتيح الفرصة للتباحث مع الكريملين .

– لا أستطيع أن أفعل ذلك يارسلان عمرانوفيتش .. حتى لو أردت .. الآن ..

– لماذا لا تستطيع ؟ ألست قائد الحامية ؟

– نعم .. ولكنى لا أقود شيئا .. هيئة رئاسة الوزارة اتخذت قراراً بالحياد .

– أنا أرجو منك مرة أخرى .. الجيش وحده هو القادر على وقف إراقة الدماء ومنع وقوع الكارثة واقتحام البرلمان الروسى . هل تقدّر حقيقة ما يحدث ؟ إن من الواجب عليك أن تخضع للبرلمان بدرجة لا تقل عن الخضوع للرئيس . خاصة أن يلتسين نحى عن منصبه طبقا للدستور ، وطبقا للدستور يتولى روتسكوى مهامه . ولكن أحداً لم ينحنى أنا رئيس السوفيت الأعلى ، فلماذا لا تؤدى واجبك لحماية الدستور ؟

– سأتشاور مع الجنرالات يارسلان عمرانوفيتش . لا أستطيع أن أعدك بشىء غير ذلك . إلى اللقاء .

- إلى اللقاء .

وبالطبع أدركت أننا لا نستطيع أن نعول على معونة الجيش ..

بعد الاستيلاء على البلدية :

بعد الاستيلاء على البلدية أخذت الأحداث تتطور بصورة خطيرة . فبجوار مبنى البلدية وجدوا ١٠ - ١٥ سيارة نقل عسكرية « منسية » وحافلات ، وبها مفاتيح التشغيل . وفجأة أصبح لدى المتظاهرين ٤ سيارات مصفحة من بين تلك المصفحات التى كانت تحاصر « البيت الأبيض » ، وللأسف فقد أسيء استخدامها . وأذاع التليفزيون وتحدث الخطباء من شرفة « البيت الأبيض » بأن وحدات من الشرطة ومن فرقة دزيرجينسكى انضمت إلى روتسكوى . وعرض التليفزيون هذه الوحدات ، وكتب الصحفيون فيما بعد أنهم شاهدوها . إلا أن قيادة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية نفت ذلك بعد ٤ أكتوبر . ومع ذلك فقد كان هناك عسكريون ، فأين اختفوا ؟(*) .

بالفعل كان هناك ٢٠٠ جندى فى عمر ١٨ - ٢٠ سنة من فرقة دزيرجينسكى احتموا مع النواب . ولم يكونوا يدافعون عن « البيت الأبيض » ، وما كان بوسعهم أن يدافعوا عنه إذ لم تكن معهم أسلحة ، كما أنهم كانوا مصدومين مما يحدث فى يوم ٤ أكتوبر بما لا يقل عن صدمة الآخرين الموجودين فى قصر البرلمان يومها .

كانت الدماء قد أريقت عندما أطلقت النار من مبنى البلدية أثناء كسر حلقة الحصار حول البرلمان . ومع ذلك كان من الممكن آنذاك تجنب الهجوم على البلدية ، إذ أن الوحدات الخاصة من « سوفرينو » اختلطت بالمتظاهرين لهذا الغرض فتوقفت حركة الجماهير وراوحت فى مكانها . وعندئذ فتحت النيران من مبنى البلدية على الجماهير وعلى وحدات « سوفرينو » فبدأ الهجوم على المبنى . وقد تبقت تسجيلات للمكالمات اللاسلكية بين الشرطة ورجال « سوفرينو » ، وهى وثيقة دامغة . وبخصوص السيارات التى تركت « بالمصادفة » وفيها المفاتيح ، فقد كتبت « أنباء موسكو » عن حق بأن أحداً لا يعمل بهذا الأسلوب الفج اللهم إلا فى « جمهوريات الموز »(**) .

ولكن قوات الكريملين المتمردة اهتمت فى هذه المرحلة بعمليات التضليل ، وانتشرت الأكاذيب عبر كافة القنوات الممكنة ، وسأورد مثالاً نموذجياً على ذلك ، وهو حديث هاتفى

(*) فى ٢٠ أكتوبر كتبت صحيفة « نوفايا روسكايا جازيتا » : خلال قصف الدبابات احتمى فى صالة مجلس القوميات - مع النواب - حوالى ٢٠٠ جندى من فرقة دزيرجينسكى من الذين أصبحوا فى صف البرلمان .

(**) أنباء موسكو ، ١٩٩٣/١٠/١٧ .

أصبح معروفا على نطاق واسع بفضل صحيفتى « ازفستيا » و « موسكوفسكى كمسمولتس » .

فقد اتصل عضو مجلس التنسيق لحركة « روسيا الديمقراطية » ليف بوناريوف بنائب وزير الأمن ورئيس مصلحة الأمن فى موسكو ومقاطعة موسكو ، يفجينى سافوستيانوف ، وسأله عما يحدث فأجاب الأخير بأن مبنى البلدية استولى عليه ، وأن وحدات « أومون » وفرقة دزيرجينسكى انتقلت إلى صف روتسكوى ، ولم تعد هناك وحدات موالية ليلتسين فى موسكو أو بالقرب منها ، وأن وزارة الأمن لا تستطيع أن تفعل شيئاً ، وهو ينصح بوناريوف وزملاءه بالهرب وإخفاء أسرهم .

وأسرع بوناريوف بإبلاغ ذلك إلى كل من استطاع أن يتصل به ، ويبدو أن ذلك هو القصد من إبلاغ سافوستيانوف له بذلك . وعندما أخبرنى فيتالى صيروفاتكو بذلك أجبته : « هراء ! » . وليس التضليل هو الذى تسبب فى هزيمة المدافعين عن الدستور ، وإنما السبب هو جبن أولئك الذين كان من واجبهم أن يهبوا لحماية الدستور والديمقراطية .

وتلقينا معلومات من مختلف المصادر تفيد بأنه يجرى الإعداد للاستيلاء على مبنى البرلمان ، فأسرعت بكتابة بيان حول ذلك ، وتم طبعه وتوزيعه على الصحفيين وعلى المدافعين عن البرلمان .

بيان رئيس مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد الروسى

أحيطكم علماً بأنه طبقا للمعلومات المؤكدة التى وصلت إلى قيادة السوفيت الأعلى من محيط المقربين من يلتسين ، فإن يلتسين يعد العدة ، وتحت ستار الضجة الإعلامية حول « المباحثات » ، لتوجيه ضربة إلى المدافعين عن النظام الدستورى فى مجلس السوفيت الأعلى واقتحام المبنى والاستيلاء عليه .

إننا ننقل هذه المعلومات إلى مواطنى روسيا وإلى قادة مجالس السوفيت على جميع المستويات ، وإلى الرأى العام العالمى . لا تسمحوا بإراقة الدماء وبانتصار قوى الشر والحقد فى روسيا . إننا نعلن أن مسؤولية هذا الاستفزاز الوضيع تقع بالكامل على يلتسين والمحيطين به ، الذين قاموا بانقلاب حكومى ويسعون الآن لتعزيز نظامهم الآثم .

رسلان حسبولاتوف

موسكو ٣ أكتوبر ١٩٩٣ ، *الساعة ١٦,٤٠*

كما قمنا بصياغة وتوزيع نداء إلى العسكريين . وقد علمت أنه أحدث تأثيراً معيناً على الكريملين . وهذا هو نص النداء :

نداء رئيس مجلس السوفيت الأعلى إلى الجيش

أيها الجنرالات والأميرالات والضباط وصف الضباط والجنود والبحارة المحترمون في الجيش والأسطول الروسي .

في ٢١ سبتمبر قام ب . يلتسين بانقلاب حكومي ، وأعلن بمرسومه الآثم عن وقف عمل السوفيت الأعلى ومؤتمر نواب الشعب والمحكمة الدستورية للاتحاد الروسي .

وقد مر ١٢ يوما منذ بدء الانقلاب ، وأصبح واضحاً مدى الضرر الهائل الذي لحق بالدولة الروسية ومواطنيها ، إذ أصبح البلد على شفا الحرب الأهلية والانهيار . ولم يعد الرئيس المخلوع قادرا إلا على شيء واحد : محاصرة مبنى السوفيتات الذي تجري فيه جلسات المؤتمر العاشر الطارئ لنواب الشعب .

وأنتم تعلمون أن مجلس السوفيت الأعلى قد نحّى يلتسين عن منصب رئيس الاتحاد الروسي لأعماله المخالفة للدستور . وأكدت المحكمة الدستورية مشروعية هذا القرار ، الأمر الذي استند إليه المؤتمر العاشر لنواب الشعب في إصدار قرار مماثل ..

إلا أن ب . يلتسين ، وقد خرج على القانون وأخلّ بيمين الولاء للدستور ، لا يزال يواصل أعمال الاستبداد وانتهاك الشرعية في البلد بأسره ، ويحشد حول دار السوفيتات المزيد من التشكيلات العسكرية بينما أحيط المبنى بالأسلاك الشائكة وطُوِّق تماما .

وفي موسكو كلها تعقد المؤتمرات الجماهيرية ، وأخذ الضحايا يسقطون ، إذ قتل حوالي ٢٠ شخصا على أيدي وحدات « أومون » وقوات الشرطة . ومن بين القتلى محاربون قدماء ونساء وضباط وجنود حاولوا شق الحصار إلى دار السوفيتات .

الرفاق الأعزاء !

لقد أقسمتم يمين الولاء للشعب والدستور ، فلتدافعوا إذن عن الشعب والدستور . تعالوا إلى ميدان « روسيا الحرة » ، حيث تنتهك هذه الحرية ذاتها وشرف الشعب وكرامته ، أما الدستور فقد ألقوا به كشيء رث لا حاجة إليه .

إن البقاء على الحياد فى مثل هذه الظروف يعنى ترك الشعب للمتمردين وأتباعهم لينكلوا به .

مع الثقة فى شجاعتكم الوطنية وشرفكم كضباط .

رسلان حسبولاتوف
موسكو ، دار السوفيتات
٣ أكتوبر ١٩٩٣ الساعة ٣ صباحاً

رسالة إلى زوركين :

حملوا إلىّ رسالة كتبها فاليرى زوركين ، رئيس المحكمة الدستورية ، إلى كل من يلتسين ورئيس السوفيت الأعلى ، وما إن قرأتها حتى جلست أكتب ردى عليها . وأرسلت إليه الرد طالبا منه نشره وتوزيعه . وها هو ذا ردى على رسالة زوركين :

إلى رئيس المحكمة الدستورية للاتحاد الروسى
فاليرى زوركين

فاليرى ديمتريفتش المحترم

قرأت بانتباه رسالتكم التى تتضمن مطالبكم الموجهة لكل من بوريس يلتسين والمؤتمر العاشر لنواب الشعب بصدد الانقلاب الحكومى .

واتفق معكم على أنه قد نشأ وضع متوتر للغاية قد يفضى إلى وقوع ضحايا كثيرة . ومثل هذه العواقب المأساوية يمكن أن تترتب عن قرار واحد فحسب ، ألا وهو قرار الاستيلاء بالقوة على مبنى مجلس السوفيت الأعلى الذى يوجد فيه الآن عدة آلاف من الأشخاص ويعقد فيه المؤتمر العاشر الطارىء لنواب الشعب جلساته .

لقد قطعت الكهرباء عن المبنى ، ومنعت عنه التدفئة ، وعزلت الهواتف ، ومنع وصول المئونة إليه . وأثيرت الافتراءات الهادفة إلى بعث الريبة وعدم الثقة فى السلطة التشريعية لدى المواطنين ونشر السخط على البرلمان فى أوساط الرأى العام .

وأنتم تعلمون جيدا أنه من السهل للغاية تحقيق الاستقرار، فيما لو نفذت قرارات السوفيت الأعلى والمحكمة الدستورية والمؤتمر العاشر الطارىء لنواب الشعب ، المؤيدة من قبل غالبية مجالس السوفيت فى أطراف الاتحاد الروسى . والأمر الأهم : الإلغاء الفورى للمرسوم الإجرامى رقم ١٤٠٠ .

إننا مستعدون لمباحثات نزيهة وصريحة حول كافة القضايا المرتبطة بتحقيق الاستقرار وإنهاء حالة الطوارىء وإلغاء حالة الحصار حول مبنى البرلمان الروسى .

ولكنكم لستم على حق مطلقا حينما تضعون المعتدى والضحية على قدم المساواة ، وتؤكدون أن « كلا الجانبين فى النزاع يرفض البحث عن حل وسط ويعمل بصورة منفردة ولا يستبعد استخدام القوة » . إن هذه الاتهامات لا صلة لها بالمؤتمر العاشر لنواب الشعب والسوفيت الأعلى وقيادته . فهل مد النواب الأسلاك الشائكة حول مقر يلتسين ؟ وهل الكريملين محاصر ولا يتلقى الطعام ، وهل قطع الاتصال عن يلتسين ؟ وهل النواب هم الذين يصبون من التليفزيون سيولاً لا تنقطع من الإهانات للسلطة التنفيذية وحكام الكريملين ؟

إننى أود أن أؤكد لكم أن إدارة حراسة السوفيت الأعلى لن تستخدم السلاح مطلقا بغرض إثارة الصدامات الدموية ، ونرجو من الله ألا يفعل ذلك الطرف المهاجم . إن أحكم ما يمكن عمله هو رفع الحصار وسحب قوات وزارة الداخلية ، والتحاور السلمى حول إمكانية الخروج من هذا الوضع البائس . ونحن مستعدون لذلك . فلماذا تتهمنا الآن بعكس ذلك يا رئيس المحكمة الدستورية ؟

أعجل بكتابة السطور الأخيرة قبل حلول الظلام لأتمكن من إرسال هذه الرسالة إليكم . وربما عما قريب يبدأون فى اقتحام المبنى ، فهل ستتهمون المشرِّعين بذلك ؟ إننى أشعر فى نفسى بالمرارة والقلق . وينبغى أن يكون واضحاً للجميع أنه ليس المشرِّعون هم الذين أوصلوا البلد إلى هذا الحد المأساوى ، رغم أنهم ارتكبوا العديد من الأخطاء وأضفوا الصبغة الدستورية على النظام الرئاسى ذى الصلاحيات شبه الديكتاتورية ، الذى بدت له تلك القيود القليلة التى وضعها الدستور غير مقبولة إلى درجة أقدم الرئيس معها على نبذها كأشياء بالية لا حاجة لها .

وتقبلوا احترام

رسلان حسبولاتوف

□

... وردت أنباء كثيرة عن قرب اقتحام مبنى البرلمان . وفى الوقت نفسه أخذت سيول المتظاهرين تتدفق بمئات الآلاف على البرلمان المحاصر بلا انقطاع واخترقت طوق الحصار ووصلت إلينا . وكان علينا أن نعمل بأقصى ما نستطيع على منع اصطدام قوات الكريملين المتمردة بالجماهير المسالمة ...

الفصل الثامن

الجيش فى ساعة المحنة

جرائم ضد البشرية .. ألف وخمسمائة جثة :

شـهادة

« أنا ضابط بالقوات الداخلية ، وأرى من واجبى أن أقول كل ما أعرفه ... لقد تم العثور فى « البيت الأبيض » على ١٥٠٠ جثة ، كان بينها جثث لنساء وأطفال . وقد نقلت كلها من هناك خفية عبر النفق الممتد تحت الأرض من « البيت الأبيض » إلى محطة مترو الأنفاق « كراسنوبريستسكايا » ، ومن هناك إلى خارج المدينة ، حيث تم إحراقها ... وكان عدد القتلى هناك كبيرا لأن ما أطلق على « البيت الأبيض » لم يكن قذائف مصبوبة من الحديد كما قيل بل قذائف حربية خارقة كانت تولّد انفجارات ذات موجة ضغط هائلة تؤدى إلى تفجر رؤوس الضحايا . وكانت الجدران ملوثة بأمخاخهم . إن ذلك أفظع من الفاشية بكثير يا سادة ! إنه شىء فظيع ، لا يمكن التعبير عنه بالكلمات ! »(*)

كنت أعتقد أننى أعرف الجيش :

... خلال زياراتى العديدة لأقاليم روسيا فى عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ كثيرا ما كنت أزور الوحدات العسكرية والتقى بالضباط والجنرالات . وكذلك من خلال العمل البرلمانى فى إعداد ومناقشة مجموعة القوانين والتشريعات العسكرية ، كنت أتحادث طويلا مع القيادة العسكرية العليا . وعموما كنت أعرف الجيش بصورة لا بأس بها . وكان العسكريون يتحدثون دائما عن غياب المبدأ العسكرى الواضح ، ويتحدثون بألم عن انهيار الجيش وهبوط سمعته فى الساحة الدولية . الأمر الوحيد الذى كانوا يتحدثون عنه همساً هو : فى يد مَنْ يوجد الزر النووى . وكانت أسباب هذا الوضع المتردى معروفة : الانهيار الاقتصادى ، والقيادة البليدة ، والدسائس السياسية التى كان الرئيس يحيا بها كما يتنفس . وفى عام ١٩٩٠ لم يهتم لا يلتسين ولا جايدار بالجيش الذى كان يتفكك أمام الأنظار . ولم ينقذ الجيش سوى السوفيت الأعلى وقيادته . فقد ناقش المؤتمر السابع لنواب الشعب بدقة وضع الجيش الذى لم يسبق له مثيل منذ الحرب الوطنية العظمى . واتخذ المؤتمر إجراءات مهمة بما فيها دعم

(*) صحيفة « نى زافيسيمايا جازيتا » ، ٣٠ أكتوبر ١٩٩٣ .

ميزانية الجيش . ولم يفعل البرلمان ذلك سعياً « لتعزيز سمعته » بل لتدعيم الدولة الروسية . وقد ساعدنا الجيش على البقاء ، وأديت واجبى نحوه بأمانة بصفتى رئيساً للسوفيت الأعلى . وكنت أعتقد أن كل عسكرى سيبقى مخلصاً لليمين وللدستور وللشعب . كنت أعتقد أننى أعرف الجيش ...

وبالمناسبة فقد كان فى عشيرتى منذ القرن الخامس عشر جنرالات وعقداء ، وخدم الوطن بشرف وأمانة مئات الضباط منهم ، فى المشاة والخيَّالة والحرس ، ولم يرفع أحد منهم أبدا السلاح فى وجه شعبه .

ومما كان يزيد من تفاؤلى أنه منذ ٢٢ سبتمبر انهالت البرقيات على السوفيت الأعلى وعلىَّ شخصيا من قادة المناطق العسكرية ، واقترحوا فيها الاتفاق على « خيار الصفر » وإجراء انتخابات مبكرة ومتزامنة لكل من الرئيس والبرلمان .

واتخذ المؤتمر العاشر الطارىء لنواب الشعب هذا القرار . وحاول نائبى الأول يورى فورونين أن يضع هذا المفهوم كأساس لعملية التفاوض فى دير القديس دانييل . وبطلب منى قام فورونين بإبلاغ كوبيتس أيضا بالوضع فى قصر البرلمان .

وكان ممثلو هيئة الأركان العامة والمناطق العسكرية يترددون إلى مجلس السوفيت الأعلى ، وخاصة فى المُرحلة الأولى ، ويعلنون أنهم يفهمون الموقف السياسى ويدركون أنه قد وقع انقلاب حكومى ضد الدستور ، ولكنهم لن يتدخلوا حتى الآن ، وسينتظرون ما ستسفر عنه الأحداث . فقد تمادى الساسة فى السابق فى إقحام الجيش فى المآزق ، وبعد ذلك كانوا يتخلون عنه ويجعلون من الجنرالات « كباش فداء » .

وانضمت مجموعة من ضباط حامية الدفاع الجوى بموسكو إلى صف البرلمان ، وكان يقودها ضابط برتبة عقيد . وقال الضباط الذين طلبوا عدم الإفصاح عن أسمائهم لمراسل وكالة « انترفاكس » إنهم اتخذوا هذا القرار نظراً لرفضهم القاطع لمواقف يلتسين . وكما قالوا فقد أعلن الكثير من جنود وحدتهم عن رغبتهم فى التوجه إلى « البيت الأبيض » ، ولكن الضباط قرروا عدم الزج بالمجندين فى هذا النزاع . وأكد الضباط أن الجيش منقسم عملياً ، ولكنه سيؤيد الدستور حسب اعتقادهم .

واخطرونى منذ فترة قريبة بأن « معارك محلية » دارت فى ضواحى موسكو باستخدام المدرعات بين وحدات كانت تشق طريقها إلى موسكو لتدافع عن « البيت الأبيض » ووحدات أخرى أرسلت لقطع الطريق عليها . وينبغى استيضاح ذلك .

وفى ظل عدم تأييد أهالى موسكو ليلتسين (إذ فشلت فشلا ذريعاً محاولات حركة روسيا الديمقراطية لتنظيم مظاهرة تأييد له ، فلم يجتمع سوى ما يقل عن ألف وخمسمائة

شخص) أصبح الجيش هو الحكم . ولو كانت وزارة الداخلية قد أحست أن الجيش يتخذ موقفاً حاسماً لما أقدمت على القيام بأعمال التنكيل .

ولكن الجيش ظل ينظر بهدوء إلى انتهاك الدستور الذى أقسم على الولاء له .

ولذلك كان متمردو الكريملين فى حاجة إلى ذريعة ، إلى استفزاز ، وسرعان « ما وجدوا » الذريعة : فى البداية فى صورة « الهجوم » على مقر أركان القوات المشتركة لدول الرابطة (هل كان مصادفة ؟) وبعد ذلك فى « كسر » المتظاهرين لحلقة الحصار المضروبة حول قصر البرلمان و« اقتحام » مبنى البلدية ، و« الحملة » على « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) . فانظروا كم مرة لعبوا على أعصاب الجيش لكى « يقتنع » بأن الموجودين فى القصر البرلمانى هم حفنة من المتطرفين ! ...

وفى صباح ٤ أكتوبر قال لى روتسكوى عندما التقينا بعد فترة استراحة قصيرة :

- إنهم يدفعون الجيش نحو « البيت الأبيض » .

وقال فورونين رداً على ذلك :

- ولكن الجنرال كوبيتس وعد باستخدامه فقط كقوات سلام .

فقال روتسكوى :

- أنا لا أصدق صاحبكم كوبيتس ولا جراتشوف ! لقد أخبرونى بأن هناك انقساما فى قيادة وزارة الدفاع بشأن استخدام الجيش وإنزاله إلى موسكو . فإذا بـ « باشكا »(*) يتصل بالفرق وحتى بالألوية من وراء ظهر القادة . أما كوبيتس فأعطى موافقته على ترأس مجموعة عمليات لإقرار النظام فى العاصمة ، وبمعنى أصح إطلاق النار على الأهالى العزل . وهو الذى أصدر الأمر بإطلاق النار على « البيت الأبيض » .

هذا ما قاله روتسكوى .

وكما اتضح فيما بعد ، ففى الاجتماع الذى عقدته هيئة رئاسة وزارة الدفاع فى ليلة ٤ أكتوبر أعرب عدد من قادة المناطق العسكرية عن معارضتهم لأوامر يلتسين بتأمين حالة الطوارىء فى موسكو . وظل يلتسين طوال مساء الأحد وليلة الاثنين يقنع الجنرالات بضرورة إنزال الضربة الأخيرة بمبنى البرلمان .

(*) « باشكا » تصغير لاسم « بافل » (وهو اسم جراتشوف) .

التخلى عن « الحياد » :

... بدأوا يرسلون القوات والمعدات إلى موسكو على عجل من فرقتى تولا وريزان للإنزال الجوى .

وفى الساعة السابعة من صباح ٤ أكتوبر ظهرت خمس عربات مشاة قتالية عند مبنى البرلمان ، واخترقت المتاريس المقامة هناك وعبرت ميدان « روسيا الحرة » إلى الجانب الآخر . واخذت المصفحات والعربات القتالية تطلق نيرانها على المتاريس والخيام وعلى نوافذ مبنى البرلمان . وأطاحت أول صلية من الرشاش الثقيل لإحدى السيارات المصفحة بالخيمة التى كان يبيت فيها بعض أهالى موسكو فى الميدان .

وأطبقت وحدات فرقة تولا للإنزال الجوى ، التى حلت محل الشرطة وقوات الأمن الداخلى ، حلقة الحصار حول مبنى البرلمان . وفى الساعة الثامنة بدأ الجنود يقتربون من المبنى ركضاً مع فترات توقف ، أما سيارات المشاة القتالية والعربات المصفحة فأطلقت نيرانها على مبنى البرلمان ، وعززتها طلقات القناصة المتمركزين فى فندق « أوكرانيا » المواجه للبرلمان والمبانى الأخرى المجاورة . وكما أخبرنى الجنرال أتشالوف فقد وضعت ١٠ دبابات من فرقة كنتيميروف على الجسر وعلى الشاطىء المقابل من نهر موسكو للمساندة بالنيران . وبعد أن أطلقت عدة طلقات اشتعلت النيران فى الطابقين الثانى عشر والثالث عشر من مبنى البرلمان ...

وكان روتسكوى وروميانتسيف وأوراجتسيف ، وأحيانا فورونين ويوجين ، يناشدون القوات باللاسلكى وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات .. إلا أن القصف المدفعى تصاعد ، وتزايدت حركة القوات والمعدات والشرطة فى اتجاه « البيت الأبيض » ، وكانت التعزيزات تتدفق عليها بلا انقطاع . وجاءت معظم النيران الموجهة إلى « البيت الأبيض » من ناحية السفارة الأمريكية من فندق « مير » ومن الكورنيش المجاور لفندق « أوكرانيا » . وأطلق القناصة رصاصهم على كل ما يتحرك فى « البيت الأبيض » .

ومما يشير إلى تراخى الجيش وموقفه السلبى أن عملية الاستيلاء على البرلمان تمت تحت قيادة الرئيس السابق للإدارة السياسية للجيش السوفيتى ، الجنرال العجوز ديمترى فولكوجونوف ، الذى ذاع اسمه فى عهد « البيريسترويكا » والذى تصرف دون أدنى شفقة . وقد أظهرت هذه العملية الدموية الوجه الحقيقى و« التحضر » السياسى للنخبة السياسية – العسكرية المنهارة . فهذا الجنرال الذى أصبح « ليبراليا » قد نكّل بالديمقراطية البرلمانية ، ومع ذلك قدم نفسه – مع يلتسين وجايدار وتشيرنوميردين – كمدافع عن الديمقراطية .

جراتشوف :

كان على جراتشوف أن يبرهن ليلتسين بالأفعال لا بالأقوال على وقوف الجيش فى صفه ، إذ كان يقسم له ليل نهار على ولاء الجيش له .

ولكن الشواهد العديدة على سلوكه فى تلك الأيام الحاسمة بالنسبة للكريملين تقطع بأن وزير الدفاع قد ارتبك فى البداية ، إذ لم يكن يتوقع مثل هذه التطورات الخطيرة للأحداث . وعندما تمالك نفسه لجأ إلى المماطلة حتى آخر لحظة مؤملاً فى إمكانية التغلب على السوفيت الأعلى دون استخدام القوة العسكرية فضلاً عن إطلاق النار « فى المليان » . ولهذا قرر أن يراوغ ويناور ، ويتحين الفرصة ، مثلما فعل فى أغسطس ١٩٩١ لكنه لم يوفق فى ذلك هذه المرة ...

كان الذعر يسيطر على الحكومة . وتشاجر جراتشوف مع عدة وزراء ونواب رئيس الوزراء من الذين كانوا يطالبونه باتخاذ « تدابير حاسمة » قائلاً لهم إنه لا يخضع إلا للقائد الأعلى . وتخبط بوربوليس المذعور حتى الموت وأرسل إلى مركز التليفزيون أشخاصا يحملون مسدسات غاز لحمايته . أما ميخائيل بولتارانين فكان يصرخ بصوت غير صوته وهو يتهم الجميع بالجبن والخيانة . واتصل تشيرنوميردين بجراتشوف هاتفيا عدة مرات ، طالباً منه هو الآخر « تدابير حاسمة » . غير أن جراتشوف ظل يتنصل مستنداً إلى أنه مجتمع بهيئة رئاسة وزارة الدفاع ، مما أهاج تشيرنوميردين فألقى بسماعة التليفون . أما جايدار فبدا أشدهم خوفاً ، وشحبت وجنتاه الحمراوان عادة ، وأخذ يذرع غرفة المكتب وهو يدمدم بعبارات ما عن « عدم تناسب » سلوك جراتشوف وجميع « وزراء القوة » . (وقد أعلن فيما بعد ، فى إحدى مقابلاته الصحفية ، عن ضرورة تغيير قيادات وزارات القوة) .

ويقال إن أحد موظفى فريق الرئاسة كشف النقاب عن أنه خلال مشاهدة تسجيل تليفزيونى لوصول يلتسين إلى الكريملين فى ليلة القصف سمعت عبارة قالها أحد ما وتلقى الضوء على سلوك جراتشوف آنذاك : « جراتشوف مازال مترددا » . ولكن لم يعرف بعد من الذى قالها .

وهذا ماقاله الجنرال بتروف(*) لصحيفة « زافترا » :

« بعد النشوة التى سادت بصدد وحدة الرئيس والجيش انهالت الصحف « الديمقراطية » فجأة بالنقد الجارح على الجيش لما يبديه من « تراخ » و « مراوغة » ، بل وحتى « خيانته » لمصالح الرئيس .

(*) يورى بتروف - الرئيس السابق لديوان رئاسة الجمهورية فى عهد يلتسين .

وكل هذا مستمر حتى اليوم ، ولذلك نود أن نذكّرهم :

من الذى هاجم « البيت الأبيض » ، ومن الذى أصدر الأوامر ، ومن الذى كان فى الدبابات فوق جسر كراسنوبريسننسكى ؟

لقد خصصت وزارة الدفاع الوحدات التالية للعمل فى موسكو : الكتيبة ٢١٨ من الوحدات الخاصة لقوات الإنزال الجوى بدون سرية الاستطلاع والتخريب ، واللواء ١١٩ للإنزال الجوى (حوالى ٦٠٠ فرد) والفوج ٢٧ مشاة ميكانيكية بكتيبة واحدة (حوالى ٣٠٠ فرد) والفرقة الثانية للمشاة الميكانيكية بلواء معزز (حوالى ١٤٠٠ فرد) والفرقة المدرعة الرابعة بتشكيل كتيبتى دبابات ومشاة . وعلاوة على ذلك كانت بقية وحدات الفرقتين الثانية والرابعة موجودة فى مراكز التجمع بالقرب من موسكو »(*) .

وفى المحصلة بلغ عدد العسكريين الذين شاركوا فى الأحداث يومى ٣ و ٤ أكتوبر حوالى ٩ آلاف فرد . وأعلنت حالة التأهب فى وحدات الإنزال الجوى فى المناطق القريبة من موسكو (تولا ، بسكوف ، ريزان ، كوستروما) .

ومنذ لحظة اتخاذ القرار باستخدام القوات ، وكان ذلك فى الساعة السادسة مساء ٢ أكتوبر ، عندما أصدر جراتشوف أولى أوامره بإعداد الوحدات للتحرك إلى العاصمة ، ثارت مسألة ولاء القوات . ففى حالة أى خطأ فى التقدير كان من الممكن أن ترتد بنادق الجنود ضد يلتسين . ولذلك أجرى جراتشوف مشاورات مع قيادة وزارة الدفاع (ليلة ٣ أكتوبر) وأكد جميع الحاضرين تقريبا هذه المخاوف ، عندئذ اتخذ قرار بالإجماع : إبعاد الجيش بأقصى ما يمكن عن محاولة اقتحام السوفيت الأعلى والحفاظ على الحياد . ولكن ذلك كان القرار الرسمى ، فى حين كان جراتشوف وكوبيتس ينسقان بنشاط مع وزير الداخلية يرين ويعدان لاستخدام القوات . وكانت أنباء هذه الاستعدادات ترد إلىّ باستمرار ، وترد أيضا إلى روتسكوى .

فى ٣ أكتوبر ، وبعد كسر حصار « البيت الأبيض » والانهيار المعنوى التام لقوات يرين ، لم تكن هناك سلطة تحكم موسكو ... وانسحبت مجموعات متفرقة من فرقة دزيرجينسكى فى اضطراب من منطقة « البيت الأبيض » ، وأخذت أعداد غفيرة من شرطة الأقسام تنضم إلى صف الدستوريين . وفوجىء يرين تماما عندما رفض فوج « سوفرينو » تنفيذ أوامره بفتح النار على المتظاهرين . وعموما فقد شهدت موسكو حالة انعدام السلطة .

(*) صحيفة « زافترا » ، العدد ١ ، ١٩٩٤ ، صفحة ١٠ .

من هم « القوة الثالثة » ؟ :

وهنا ، كما لاحظ كثير من المراقبين ، ومن بينهم الجنرالان بتروف وفيوفانوف ، ظهر على الساحة ما يسمى « بالقوة الثالثة » المزعومة . فعند الاستيلاء على مبنى البلدية جرى تبادل إطلاق النار بين المتظاهرين القادمين من مبنى البرلمان ومجموعة مجهولة كانت ترابط فى مبنى البلدية . وخلال تبادل النيران قتل أحد رجال الشرطة وثلاثة من المسلحين . ووجدت مجموعة استطلاعنا التى وصلت إلى مكان الحادث بعد بضع دقائق وثيقة طريفة للغاية ، وهى هوية حارس فى وكالة حراسة فى جيب أحد المسلحين القتلى . وعندما وضعنا تلك البيانات فى بنك معلوماتنا ظهر اسم المسلح القتيل فى إحدى قوائم « بيطار » ، وهى منظمة صهيونية مسلحة . ولاحظ المصور أناتولى نباتوف ، الذى كان فى « البيت الأبيض » طوال الوقت ، بعض المسلحين الذين كانوا فى زى مدنى ويتحدثون فيما بينهم بلغة غير اللغة الروسية ، وظهروا فى « البيت الأبيض » خلال الهجوم عليه .. فمن هم ؟

وكان المسلحون يحملون رشاشات كلاشنيكوف – ٤٧ ولكنها كانت بدون أرقام .

والأمر المثير للدهشة هو كمية الأسلحة التى تم العثور عليها فى مبنى البلدية . وقد عرض أحد المصورين على الصحفيين فيلما التقطه عقب الاستيلاء على المبنى ، وفيه كان موظفو الشرطة يفرغون الخزائن الحديدية المليئة بمسدسات طراز « مكاروف » . ووجدوا فى أحد المكاتب كومة من الرشاشات يبلغ عددها بضع عشرات . فلمن هذا السلاح ؟ ومن الذى كان ينبغى أن يطلق منه النار ؟ ليس هناك إجابة عن هذه الأسئلة ، ومن المستبعد أن نجدها ...

وفى نفس الوقت الذى وقعت فيه هذه الأحداث أخذنا نتلقى معلومات عن ظهور مجموعات من المسلحين المدنيين ، كل مجموعة تتكون من ثلاثة أو أربعة أشخاص ، وذلك فى المناطق الملاصقة « للبيت الأبيض » . وكان أفرادها يأتون فى سيارات ملاكى ثم يختفون فى المنازل . ولوحظ أن معهم بنادق قناصة . ولما كنا نعرف أنه لا توجد بندقية قناصة واحدة فى مخزن أسلحة « البيت الأبيض » ، فقد اتصلنا بوزارة الأمن ، حيث أكد لنا شخص قريب من برانيكوف أنه ليس لديهم معلومات عن هذه الجماعات . كذلك لم تكن هناك معلومات عنهم لدى بوفت رئيس حراسة السوفيت الأعلى . وأخيراً استطعنا التقاط أثر إحدى هذه المجموعات المتوجهة من شارع كالينسكى بروسبكت فى اتجاه « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) ووضعها تحت المراقبة .

دخلت هذه المجموعة فناء أحد المنازل فى شارع كوروليوف (الذى يقع فيه مبنى التليفزيون) . وخرج من السيارة الصغيرة أربعة شبان ، دخل ثلاثة منهم إلى المنزل بينما

اتجه الرابع بخطى حثيثة نحو مبنى التليفزيون . وأخرج من جيبه هاتفا لاسلكياً وأجرى اتصالا مع المجموعة التى دخلت المنزل على ما يبدو . وعندما اقترب من الجموع المحتشدة عند « أوستانكينو » بدأ إطلاق النار . وفى البداية لم نكن ندرك ما الذى يريد المسلحون أن يفعلوه ، لأن إطلاق النار بالتسديد الدقيق من المنزل الذى اختفوا فيه لم يكن سهلاً . ولكن الأمور اتضحت عندما أطلق هؤلاء القناصة النار على السيارات المصفحة المارة فى شارع كوروليوف ، ففتحت هذه النار بدورها على الجموع المحتشدة عند مبنى التليفزيون .

وخلال تبادل إطلاق النار عند « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) أصيب « مصحح الرمى » المذكور بجراح فعثرنا معه على أوراق طريفة للغاية . أما الأمر الأكثر إثارة فهو أنه كان أحد الشهود فى قضية الحادث المسلح الذى أثار ضجة خلال محاولة انقلاب أغسطس ١٩٩١ . تلك كانت « القوة الثالثة » التى تدخلت فى الأحداث الجارية بقوة وعملت على تصعيد إراقة الدماء ...

فما الذى كانت تفعله القوات المسلحة فى هذا الوقت ؟ للأسف تركت هذه القوات المتوجهة صوب موسكو دون أى معلومات ، واختلطت عليها الأمور بخصوص الأحداث الجارية ، وظهرت مختلف الشائعات غير المعقولة . ولكن الإحساس العام لدى تلك القوات كان يتمثل فى « عدم التدخل وتحاشى إراقة الدماء » . وتسلم جنود وضباط الإنزال والمشاة الميكانيكية مثل هذه التعليمات . وأخيراً وصلت الوحدات إلى الطريق الدائرى ، حيث توقفت فى انتظار التعليمات التالية . ووصلتنا معلومات بأن الكريملين مذعور من « تقاعس » وزير الدفاع ، وتتردد هناك الشائعات عن خيانة جراتشوف والأركان العامة ، ولذلك تكونت « مجموعة عمليات » خاصة .

وفى هذه المجموعة التى كانت تضم الأشخاص المعروفين مثل الجنرال كوبيتس وفولكوجونوف ولوجكوف ظهر فجأة اسم فلاديمير بوكسر المعروف ، أحد قادة منظمة « أغسطس - ٩١ » مع فصيل « بيطار » اليهودى المسلح .

تشيرنوميردين .. الالتفاف على وزارة الدفاع :

فى الاجتماع الذى عقد لدى رئيس الوزراء فكتور تشيرنوميردين مساء ٣ أكتوبر اتخذ قرار بالالتفاف على وزارة الدفاع والذهاب إلى مقر القوات ومحاولة وضعها تحت السيطرة . وكلف كل من فولكوجونوف وكوبيتس بهذه المهمة .

والتقى الاثنان بقيادات الوحدات وراحا يشيدان بدور الجيش « الإنسانى » والمنقذ ، ويهولان ما فعله « الشيوعيون - الفاشيون » . أما مئات القتلى الذين أرداهم رصاص تشكيل « فيتياز » عند « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) فصوروهم على أنهم ضحايا الإرهابيين

من المدافعين عن « البيت الأبيض » . وأطلق العنان للكذب السافر عن أعمال القتل والعربدة فى موسكو . وللأسف ، ففى غيبة المعلومات تماما عن أفراد الجيش لعبت هذه الدعاية دورها مقرونة بالوعود بتقديم المزايا والهبات وجاءت بالأثر المطلوب .

ولم يفشلا إلا مع أفراد الوحدات الخاصة فى مبنى رئاسة الأركان . فقد رفض هؤلاء الاتصال بأى شخص إلا بقيادتهم المباشرة .

« القوة الثالثة » مرة أخرى :

يقول الجنرال بتروف إن « القوة الثالثة » ظهرت هنا مرة أخرى . فقد تعرض اللواء ١١٩ الذى وصل إلى منطقة محطة مترو « باريكادنيا » لرصاص القناصة وتكبد خسائر فى الأرواح بلغت عدة أفراد . ولسبب ما لم تتعرض للرصاص وحدات « أومون » والوحدات الخاصة المرابطة فى هذه المنطقة ، بل اقتصر الرمى فقط على التشكيل العسكرى الذى رفض الاتصال بأى جهة سوى رئاسته . وبالطبع لم يعثر أحد على أثر للقناصة ...

وربما كان علينا أن نبحث عن الجواب عن هذه التساؤلات فى الفرضية التى طرحها رفكات تشيبوتاريفسكى رئيس لجنة الدفاع والأمن بمجلس السوفيت الأعلى ، الذى انتخبته الدورة السابعة للسوفيت الأعلى لهذا المنصب بعد الهروب المخزى لستيباشين . فقد أخبرنى ليلة ٣ أكتوبر أن أحد زملائه القدامى فى الإدارة العامة للمخابرات الحربية التابعة لهيئة الأركان العامة ذكر له أن سبع مجموعات من الإخصائيين فى الإرهاب من الإدارة العامة للحراسة (التى يرأسها كورجاكوف) وصلوا إلى موسكو . ومن المحتمل أنهم من الذين شاركوا فى « أحداث رومانيا » . وهم ليسوا على علاقة ببيرين أو بانكراتوف ولا بالجيش ولا بوزارة الأمن ، بل يعملون فقط بالاتصال بكورجاكوف . ولا أحد يعرف مهامهم أو نياتهم . وكان الأميرال تشيبوتاريفسكى منفعلاً وقلقاً فنصحته أن يتشاور مع برانيكوف وأتشالوف .

ولكن « القوة الثالثة » كشفت عن وجودها بأفصح صورة عند الهجوم على مبنى البرلمان . فبناء على أوامر من بانكراتوف زود « المتطوعون » الذين كانوا فى صف يلتسين بعدة عربات مصفحة من فرقة دزيرجينسكى . ومن الناحية الرسمية سلمت هذه المصفحات للمدعو كوتنيوف ، رئيس إحدى منظمات المحاربين « الأفغان القدامى » . ولكن هذه المنظمة ، بخلاف عدة مقاتلين سابقين فى أفغانستان ، ضمت إليها حوالى مائة شخص مسلح من فصيل « أغسطس ٩١ » المذكور سابقاً . وعلاوة على ذلك أفردت شركة « أليكس » للحراسة عددا من حراسها لهذه المنظمة ... وقامت هذه القوة بإطلاق النار على المتاريس المقامة بجوار الاستاد وعلى جسر « كامنّى » . وتحت الساتر النارى الذى أقاموه تقدمت كتيبة المشاة الآلية من فرقة « تامان » وكتيبة الإنزال الجوى ، ولكنها قوبلت بوابل من

النيران فاضطرت للانبطاح أرضا ، وأخذت تطلق النار من حين إلى آخر . ومن ناحية أخرى فتحت عليهم النار مصفحات أخرى تابعة للجيش .. وهذا مشهد آخر يتطلب الاستيضاح ...

الدبابات :

ظل الوضع بدون تغيير حوالى ثلاث ساعات . وعندئذ تقرر دفع الدبابات إلى المقدمة . وكان لدى المهاجمين ستة أطقم دبابات من فرقة كنتيميروف ، وهم من الضباط المتطوعين الذين جنَّدهم كوبيتس بعد أن وعدهم بشقق فى موسكو و ٣ آلاف دولار لكل منهم وبمناصب لا تقل عن نائب قائد فوج . وأعرب ٤ أطقم عن استعدادهم لإطلاق النار ، أى ثمانية ضباط و ٤ صف ضابط . وقد أطلقوا ٦٤ طلقة مدفع ، وكان جزء من القذائف من نوع القذائف الفراغية ، مما أحدث تدميرا شديدا وأفضى إلى ضحايا كبيرة بين المدافعين عن « البيت الأبيض » .

وبحلول الساعة الخامسة بعد الظهر كانت معنويات القوات المشاركة فى الهجوم منهارة . فبعد أن احتل جنود الإنزال طابقين خاليين توقفوا عن التقدم . وتمركز جنود فرقة « تامان » فى الشوارع الضيقة ، واحتموا بدروع الدبابات وكفوا عمليا عن إطلاق النار . وكانت الدبابات وحدها هى التى تقصف بتسديد . أما كتيبة الوحدات الخاصة فلم تشارك أصلا فى القتال .

وفى الخامسة من صباح ٥ أكتوبر اتخذ قرار بإبعاد القوات من منطقة « البيت الأبيض » ، إذ وصلت أنباء عن تفشى تعاطى الكحول بين الضباط والجنود ، وتبادل إطلاق النار ، والمشاجرات بين العسكريين ورجال الشرطة . كما انتفت الحاجة إلى وجودها هناك ...

لقد كتب الخبير العسكرى فيوفانوف معقبا على ما حدث فقال :

« لقد سحقت أحداث أكتوبر الجيش ، إذ أن إطلاق النار فى وضح النهار على مبنى برلمان البلد فى قلب موسكو هو وصمة عار لا تمحى من على جبين الجيش الذى كان فى وقت ما جيش الشعب الأسطورى الذى لا يقهر . لقد عارض الجيش وقاوم ، ولم يكن راغباً فى هذا العمل ، ولكنهم جروه إلى موسكو بالخداع . ومع ذلك اتضح أنه ليس من السهل العثور فى لواء دبابات كامل على أربعة ضباط مستعدين « لإطلاق النار » . إلا أنه أمكن العثور عليهم ، وقد أطلقوا النار بالفعل ! ولم ينتحروا بعد ذلك ! لقد كتب أحدهم على الألواح الحجرية قرب البيت الأبيض : « الضباط خونة الشعب » ، و« الجيش ، أيها الكلب الدموى ، انظر إلى ما فعلته يداك » . يا له من أمر مخزٍ وبشع !

لقد عززت الحراسة على ثكنات فرقتى كنتيميروف وتامان « المظفرتين » ، وعلى « أبطال » القنص النارى المختبئين عن عيون زملائهم . ويبحث رجال المخابرات عمن يبدى اهتماماً بمن أنعم عليهم .

ولكن الكثيرين من الضباط لم يبيعوا أنفسهم بـ ٢٥٠ ألف روبل التى صرفت لكل من شارك فى « الحملة على موسكو » . وكان بين المدافعين عن الدستور ضباط كثيرون . وقد حالوا بدمائهم وتضحياتهم واستقالاتهم وامتناعهم عن تنفيذ أوامر الحكومة دون انغماس الجيش تماما فى الوحل .

وعموما فالأحوال فى الجيش الآن تعيسة . فالجنرالات الذين حصلوا على هذه الرتبة بعد أغسطس ١٩٩١ أحنوا هاماتهم خوفا من التقليص وكل منهم يأمل أن تمر العاصفة ولا تمسه . والضباط الذين ألبسوهم الزى الأمريكى الرمادى كلون الفئران ، لا يتقاضون الرواتب لعدة أشهر ولا يرون بارقة أمل ولا يشعرون بالقدوة فى الضباط الأكبر ، وبدلا من الجنود يقومون بالخدمة فى المطبخ . لقد يئس هؤلاء الضباط تماما ، ومن السذاجة أن نتوقع منهم أمجاداً وبطولات . فيا له من جيش بائس ، ذلك الذى كان فى وقت ما جيشا عظيماً ... »(*)

ما الذى تبقى منه بعد أن سلبوه الشرف . لقد باعوه وخانوه مقابل الفيلات وسيارات المرسيدس والأكشاك التجارية . مقابل النجوم على الأكتاف ، الصغيرة والكبيرة . مقابل المناصب ، والشقق و« غفران ذنوب » الرشوة والسرقة والاختلاس . وكذلك مقابل التذلل للأوغاد ...

(*) صحيفة « زافترا » ، العدد ١ ، ١٩٩٤ .

الفصل التاسع

مذبحة عند «أوستانكينو»

لا يمكن وصف ما حدث عند مبنى التليفزيون « أوستانكينو » إلا بأنه عملية قتل لمئات الأشخاص تمت بعقل بارد وسابق تدبير . وفى ساعة متأخرة من ذلك اليوم ، فى حوالى الحادية عشرة أو الثانية عشرة ، قال الخبراء العسكريون وكثيرون من المراقبين الذين تحدثت معهم إن عدد القتلى عند « أوستانكينو » بلغ حوالى ألف أو ألفى قتيل . إذ كانوا يحصدون الناس بالرشاشات كما يحصد العشب . وأطلقوا النار فى المليان على صفوف المتظاهرين المتراصة .

لقد وجد حوالى ٣٠ أو ٤٠ مسلحاً من رجال مكاشوف وبركاشوف أنفسهم مع عدة آلاف من المتظاهرين (يقال من ألف إلى ٥ - ٦ آلاف متظاهر) في مواجهة ٣٠ سيارة مصفحة وحوالى ألفى جندى مدججين بالسلاح ومحتمين بجدران « أوستانكينو »(*) .

وكانت طائرات الهليكوبتر تصحح الرمى للمصفحات والوحدات الأخرى التى كانت تحتمى بجدران « أوستانكينو » . وكان أشخاص ما يستقلون سيارات جيب وينطلقون بها تجاه المتظاهرين إلى مسافة قريبة منهم ويطلقون عليهم النيران ثم يهربون بسرعة . فمن كانوا ؟ أهم « البيطاريون » ؟ أم عصابات المافيا التى كتب عنها ستانسلاف جوفوروخين ؟ وفى كلتا الحالتين فقد كان هؤلاء هم القاعدة الاجتماعية الإجرامية لنظام يلتسين السياسى التى تشكل مع هذا النظام جسداً واحداً .

لم يكن زحف المتظاهرين على « أوستانكينو » مدبراً بل جاء تلقائيا . والاستعدادات كانت فقط من جانب الاستفزازيين فى الكريملين . فهل كان من الصعب مثلاً إيقاف المتظاهرين فى الطريق ، خاصة أنهم لم يكونوا مسلحين تقريبا ، بينما كانت قوات يلتسين أكثر منهم أضعافا مضاعفة . وبالإضافة إلى إمكانية وقف تقدم المتظاهرين فى عدة مواقع على الطريق الدائرى ، كان هناك موقع مثالى من الناحية التكتيكية لمحاصرة المتظاهرين حتى ولو كانوا أكثر من ذلك عدداً بعدة أضعاف ، وهو منطقة محطة قطارات ريجا(**) .

(*) كتبت صحيفة « كومرسانت ديلى » أقرب وصف إلى الواقع لتلك الأحداث فى عدد خاص صدر فى ١٩٩٣/١٠/٤ . كما تنبغى الإشادة بصحيفة « نى زافيسيمايا جازيتا » التى جرؤت على نشر شهادات واقعية (١٩٩٣/١٠/١٦) بعنوان « رأيت ذلك ولم أجن .. » وتعطى للقارىء إحساساً بالجو العام لما حدث ...

(**) أ . تراسوف ، « *الاستفزاز* » ، ص ١٩ .

وبالطبع لم يحدث أى شىء من ذلك ، إذ كان المقصود ترك « الحمر الفاشيين » يصلون إلى « أوستانكينو » ، وإلاّ لبات واضحاً للجميع أن قوى الدستوريين هى من القلة بحيث يمكن احتواؤها فى عدة ساعات .

عملية « دروس أكتوبر » :

رووا لى عن واقعة عرض تليفزيون بطرسبرج فى ٢ نوفمبر ١٩٩٣ مشاهد مثيرة بالفعل . فقد عرض التليفزيون مشاهد تصور وحدة « أومون » كبيرة مدججة بالسلاح ومزودة بما لا يقل عن عشر مصفحات تسمح لطابور متظاهرين غير مسلحين بالمرور « للهجوم » على « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) دون عائق ! ولم يصدر عن « أومون » حتى مجرد إشارة تدل على محاولة إيقافهم . وتساءل الصحفيون التليفزيونيون بدهشة : « لماذا ؟ » . والإجابة أنه كان هنالك أمر بذلك ، والأمر ، كما هو معروف ، جزء من خطة ، بل هو الجزء الذى يؤدى إلى تنفيذها .

والأكثر من ذلك أن غالبية أنصار الدستور والبرلمان توجهوا إلى « أوستانكينو » سيرا على الأقدام . وتقول الأديبة ليديا سوروفا فى وصف أولئك المشاركين :

« .. لم يكن يبدو عليهم أى فوران أو تعصب وحشى . لقد كانوا أناساً عاديين ، ولكنهم مختلفون ، من أبناء بلدى . كان فيهم الشباب والكهول والنساء والفتيات ... وأب يحمل طفلا فى العاشرة من عمره ... لقد رأيت أناساً لم ينظمهم أحد .. بعضهم أكثر نعومة وتهذيبا ، والبعض الآخر أكثر خشونة وهجومية .. ولكنهم مضوا لا ليقتلوا أو يثأروا ... فأى أسلحة رأينا ؟ خمسة أو ستة دروع معدنية ، وهراوة واحدة ، وقطعة أنبوب معدنى لدى أحد الأشخاص ، وفأسا صغيرة لدى صبى فى حوالى الخامسة عشرة .. ولم نر أى فصائل مسلحة ... »(*)

ومن الواضح إذن أن إيقاف هذا الجمع المتنافر لم يكن يمثل مشكلة تذكر . لكن النية لذلك لم تكن متوافرة ؛ لأن عملية « دروس أكتوبر » كانت تتطلب إراقة كبيرة للدماء ، دماء مئات وآلاف الأشخاص ! ولهذا وضعت الشاهدة سوروفا العنوان التالى لمقالها المذكور : « تحقيق من موقع الإعدام » .

ومن الجدير بالذكر أن رئيس شرطة موسكو ف . بانكراتوف أرجع فيما بعد سبب الإجلاء السريع لقوات الشرطة من أمام البلدية و« البيت الأبيض » إلى مقتضيات الدفاع عن « أوستانكينو »(**) .

(*) صحيفة « نى زافيسيمايا جازيتا » ، ١٩٩٣/١٠/٦ .
(**) صحيفة « ازفستيا » ، ١٩٩٣/١٠/٧ .

ولا حاجة للقول بأنه لم يجر أى نقل للقوات .

إذ لم تكن هناك ضرورة لذلك . وفيما بعد أخذ الصحفيون الخائفون والغاضبون يلحون على قيادات الأجهزة الأمنية بالأسئلة المحرجة : لماذا لم تظهر القوات المسلحة عند « أوستانكينو » رغم أن الأحداث استمرت عدة ساعات ؟ (وأنا أعتقد أنهم خافوا أن ترفض القوات المسلحة لعب دور « الجزَّار ») .

ولماذا وعدوا قيادة « أوستانكينو » عدة مرات بتقديم الدعم وإرسال التعزيزات ، بل وقالوا إن التعزيزات فى الطريق (وحتى ذكروا الأرقام) ولكن أحداً لم يرها ؟

والأكثر من ذلك : أين اختفت قوات الجيش ، وليس قوات الشرطة ، التى أرسلت إلى « أوستانكينو » كما قيل ؟ وبالمناسبة ، فقد تحدث يلتسين أيضا عن « قوات أرسلت لقمع المتمردين ومزودة حتى بالمعدات الصاروخية ! » .

لقد تملص الوزراء من الإجابة عن هذه الأسئلة كما تهربوا من الإجابة عن السؤال : لماذا لم يوقفوا حركة الدستوريين فى اتجاه « أوستانكينو » علماً بأن الحركة تمت على عدة دفعات ، وكانت الشاحنات تعمل من أمام مبنى البلدية إلى « أوستانكينو » وبالعكس ؟(*)

والإجابة بسيطة . لقد تركوا السيارات تنقل الأهالى لأنه كان من المطلوب حشد أكبر عدد ممكن أمام فوهات المدافع الرشاشة . هكذا كان تخطيط عملية « دروس أكتوبر » . وإذا كانت الإجابة بسيطة فليس من السهل قولها . ولم يجب جراتشوف ونوابه عن السؤال الخاص بمن الذى أوقف طابور القوات المتوجهة إلى « أوستانكينو » وإلى أين أرسله . ولكن الوزراء ، فى ساعة استعجال ، أفصحوا عن بعض الأمور . وهكذا فقد ذكر جراتشوف أن « اوستانكينو » كان يدافع عنها ٤٠٠ جندى من قوات وزارة الداخلية وفصيلة القوات الخاصة (المعروفة باسم « فيتياز ») و ٦ عربات مضفحة ، ومع بداية العمليات الحربية انضمت إليها ١٥ مصفحة أخرى(**) .

وحتى لو صدقنا رواية جراتشوف فإن عدد المصفحات كان ٢١ عربة ! أما المعلومات التى توافرت لدىَّ من شتى المصادر فقدرت عددها بما لا يقل عن ثلاثين مصفحة . وكان لدى رجال مكاشوف وبركاشوف ، على أقصى تقدير ، حوالى ٨٠ مسلحاً بالرشاشات ، أما فى واقع الأمر فكان عددهم ٣٠ - ٤٠ مسلحاً . أى أن كل عربة مصفحة تقريبا كانت تواجه مسلحاً واحداً . ويقول وزير الدفاع جراتشوف إن معلومات وزارة

(*) صحيفة « ازفستيا » ، ١٩٩٣/١٠/٧ .
(**) صحيفة « موسكوفسكى كمسمولتس » ، ١٩٩٣/١٠/٧ .

الداخلية أفادت بأن عدد المهاجمين بلغ حوالى ٤ آلاف شخص غير مسلح و ١٠٠ مسلح(*) .

ويبدو أن فى ذلك مبالغة ، إذ تذكر المصادر الأخرى أن عدد من حاصروا « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) تراوح ما بين ١٥٠٠ - ٥٥٠٠ شخص غير مسلح . أما بخصوص الأسلحة فقد تضاربت الأقوال . ولكن المصادر المختلفة تتفق على أنه كانت هناك راجمة صواريخ (ار . بى . جى) استولى عليها فى مبنى البلدية ، أما عدد الرشاشات فيقال إنها كانت ٢٠ ، أو ٣٠ أو ٤٢ أو أكثر من ٦٠ ، أو حوالى ٨٠ رشاشاً ...

بالطبع كان من المطلوب لنجاح الاستفزاز توافر قادة من نوع الجنرال مكاشوف . وما العمل إذا لم يكن بين المدافعين عن الدستور والقانون فى ساعة المحنة قادة عسكريون غيره ؟ ولن ألوم الجنرال مكاشوف ، إذ أنه لا يمكن أن يكون شخصا آخر .

ومن المعروف أن الجانب المهاجم ينبغى أن يملك تفوقا عددياً لا يقل عن ثلاثة أضعاف عدد المدافعين ، لأنه يتكبد فى العادة خسائر أكبر بثلاث مرات من خسائر المدافعين . وفى حالة الهجوم على « أوستانكينو » لم يكن لدى المهاجمين معدات حربية . فلتتصوروا أن ٨٠ شخصا مسلحين بالرشاشات يهاجمون ، بينما تتصدى لهم ٣٠ عربة مصفحة ثقيلة ومتوسطة ، وحوالى ١٠٠٠ جندى مدججين بالأسلحة والدروع والخوذات وبنادق القناصة ومعدات الاتصال اللاسلكى وأجهزة الرؤية الليلية . وهم جنود محترفون ومدربون تدريبا خاصاً لخوض العمليات القتالية ، وكل منهم مهيأ بمفرده لمواجهة جمهور لا يقل عن ١٢٠٠ متظاهر فى حالة اندلاع أعمال الشغب . وعلاوة على ذلك ، كان المهاجمون يطلقون النار عشوائيا على المبنى المظلم ، أما المدافعون فكانوا يطلقون النار على أهداف محددة يختارونها . وهذا ما اعترف به أفراد « فيتياز » فيما بعد(**) .

كان ما حدث بطشاً سافراً وقتلا جماعياً للأبرياء . وعلاوة على ذلك ، وقفت خمس شاحنات بجوار رصيف القطار مختفية عن الأنظار وبها جنود من فوج « سوفرينو » . ولكنهم لم يشاركوا فى القتال . لماذا ؟ لقد انتظروا حتى وصلت مصفحات فرقة « دزيرجينسكى » إلى « أوستانكينو » ، فانسحبوا فى هدوء(***) .

لم تكن هناك فرصة واحدة للاستيلاء على « أوستانكينو » بالهجوم . ولا أدنى فرصة !

(*) نفس المصدر ، ١٩٩٣/١٠/٨ .
(**) صحيفة « ازفستيا » ١٩٩٣/١٠/٩ ، وصحيفة « كمسمولسكايا برافدا » ١٩٩٣/١٠/٨ .
(***) صحيفة « ازفستيا » ، ١٩٩٣/١٠/١٢ .

وأثناء وضع هذا الكتاب ، بعد خروجى من السجن ، روى لى يورى ماريتشنيكوف المشهد التالى ، من المجزرة البشعة التى وقعت عند « أوستانكينو » والذى كان شاهد عيان عليها :

« ... بعد أن تلقيت معلومات بأن « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) وقعت فى أيدى المدافعين عن الدستور توجهت إلى هناك لتنظيم خطاب رئيس السوفيت الأعلى عبر التليفزيون المركزى . وتصادف وصولنا مع تصاعد المأساة الدامية ، فقد كان إطلاق النار على أشده ، وتعالت الصرخات ، وتدفقت الكتل البشرية . وبالقرب منى سقط شاب مصاب فى صدره ، فخف اثنان إلى نجدته وأخذا يضمدان جرحه . وإذ برصاصة تردى أحدهما قتيلا . وهنا نهض الجريح النازف دماً والعريان الصدر . واتضح فيما بعد أنه سائق وأن شاحنته كانت قريبة من هنا . وطلب أن يضعوا القتيل فى شاحنته ، وتحامل على نفسه فقادها ببطء إلى حيث كانت تقف سيارات الإسعاف فى شارع كوروليوف . وهناك سقط ميتاً ... » .

لقد دبر أنصار يلتسين المتآمرون مذبحة دموية لأنصار الدستور والبرلمان والديمقراطية . وكما أفاد شهود العيان فقد قتلوا رميا بالرصاص أكثر من ألف شخص !

ولكنهم قدموا للرأى العام عبر تليفزيونهم صورة مغايرة لما حدث ، وصوروا الأمر على أنه خطر رهيب كان يهدد بخروج الحمر - الفاشيين إلى الهواء المباشر !

فلماذا أصدر تشيرنوميردين آنذاك أمراً بفصل التيار عن « أوستانكينو » ؟

بالطبع كان من المطلوب لنجاح خطة متآمرى الكريملين تصعيد التوتر والهستيريا والخوف من « الحمر - الفاشيين » ، ولذلك فصلوا التيار عن التليفزيون . وفى البداية ذكر مدير شركة التليفزيون والإذاعة ف . براجين أنه أقدم على ذلك لمنع أنصار مكاشوف من الخروج إلى الهواء المباشر ، وكذلك لأن القتال كان يدور فى مبنى التليفزيون(*) .

ثم اتضح أن براجين كان يخاتل ، وقد فضحه العاملون فى التليفزيون فى مؤتمر صحفى مؤكدين أن الإمكانيات التقنية للتليفزيون كانت تسمح بالخروج إلى الهواء المباشر من أستوديوهات أخرى دون أية مخاطرة . كما أن مجمع الإرسال الرئيسى لم يتعرض لأى هجوم وظل سليماً لم يمس . كذلك كانت هناك عربات إرسال متنقلة يمكن بواسطتها بث التحقيقات من الشوارع مباشرة . واتضح أنه فى حالة الضرورة القصوى يمكن البث من

(*) صحيفة « كورانتى » ، ١٩٩٣/١٠/١٥ .

برج التليفزيون مباشرة ، بالإضافة إلى وجود استديوهات احتياطية فى مركز « شابلوفكا »(*) .

وعلاوة على ذلك ، ففى ضاحية موسكو يوجد مركز تليفزيونى احتياطى لا يستطيع أى « متمردين » الاستيلاء عليه . فقد شيد للعمل فى حالة الهجوم النووى ، ويبلغ سمك جدرانه الخرسانية ستة أمتار .. الخ . وأخيراً اتضح أن « فصل » التليفزيون تم بأمر تلقاه براجين من تشيرنوميردين(**) .

وعلى هذا فقد كان الأمر بقطع التيار عن « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) جزءا من خطة « دروس أكتوبر » ، وكان ينبغى على تشيرنوميردين بالذات أن يصدره ، مثلما كان عليه – مع يلتسين – أن يصدق على « قتل المهاجمين » فيما يعرف « بالرابطة الدموية » التى يلجأ إليها رجال العصابات ، حتى يكون الجميع شركاء فى الجريمة والمسؤولية .

وهذا شيء منطقى . فلو أن التليفزيون صور الأحداث كما وقعت لسرعان ما اتضح أن « الهجوم » على « أوستانكينو » شيء مضحك ، فما كان أسهل إحباط المحاولة بسرعة عن طريق محاصرة الثلاثين أو الأربعين مسلحاً ، ودون إراقة الدماء . بيد أنه فى هذه الحالة كان الناس سيدركون أن ما يحدث هو بطش بالمتظاهرين العزل بأمر مباشر من يلتسين وصنيعته يرين . لقد كان بين المحتشدين طلاب مدارس جاءوا « ليدافعوا » عن الشعب ضد « البيت الأبيض » كما « دافعوا » عن البيت الأبيض فى أغسطس ١٩٩١(***) .

ومن ناحية أخرى كان المشاهدون سيرون تصرفات الكريملين المريبة ، مثل مصفحة الشرطة التى أطلقت النار فى البداية على الطوابق العليا لمبنى التليفزيون ثم صوبت نيرانها بعد ذلك إلى حشود الزاحفين . ويروى الصحفيون أن مصفحات الحكومة كانت تطلق النار على برج التليفزيون وعلى المنازل المجاورة معاً ، وقبل ذلك كانت تدور فى منطقة المعركة بلا هدف ، ورداً على أسئلة الجمهور « مع من أنتم ؟ » كان الجنود يردون « الشيطان يعلم .. إننا نجلس وندور »(****) .

لقد كانوا ينتظرون أوامر منسق عملية « دروس أكتوبر » دون أن يكونوا على علم بحقيقة الأمر بالفعل . أما فصيل « فيتياز » فكان أفراده يعملون ببساطة : يصدرون الأوامر

(*) صحيفة « نيديليا » ، ١٩٩٣ ، العدد ٤ .
(**) صحيفة « كمسمولسكايا برافدا » ، ١٩٩٣/١٠/١٤ .
(***) نفس المصدر ، عدد خاص ، ص ١٧ .
(****) صحيفة « ازفستيا » ، ١٩٩٣/١٠/٥ .

« على الجميع الانبطاح ! سنطلق النار » ، ثم يوجهون ضوء المصابيح اليدوية إلى المنبطحين ويقتلونهم بلا شفقة(*) .

فهل كان من الممكن أن يسمح رجال يلتسين بأن تصور كاميرات الصحفيين مظاهر القتل البشع وعلى نطاق واسع ؟ ومن هنا كانت مطاردتهم للصحفيين ثم تهديدهم لهم « بالتصفية الجسدية » فيما لو أذاعوا أشرطتهم ، بعد انتهاء عملية « دروس أكتوبر » . وهذا ما يفسر ، فيما يبدو ، الصمت غير المفهوم للرأى العام فى الغرب ، مثلما حدث فى عهد هتلر ، فى أيام الفاشية .

ومن الأمور ذات الدلالة أنهم أبقوا على موظفى التليفزيون عمداً وعرضوهم للخطر ، رغم أنه كان هناك وقت كاف لإجلائهم . ولم يخبروا العاملين فى غرف التشغيل أن قتالا يدور حول المبنى (علمت إحدى العاملات بذلك من محادثة هاتفية مع ذويها) . والأدهى من ذلك أنه فى الوقت الذى كانت الاستعدادات تجرى فيه للهجوم على المبنى واحتشد المهاجمون حوله ، كان يجرى داخل الاستوديو تصوير برنامج بمشاركة الأطفال(**) .

ومن الواضح أن مخططى عملية « دروس أكتوبر » كانوا بحاجة إلى « ضحايا أبرياء للإرهاب الدموى الفاشستى الأحمر » . ولم يكن هناك ما هو أفضل لهذا الغرض من موظفى التليفزيون ، فالكثيرون منهم نساء ، وقسم كبير منهم معروف للسكان على نطاق واسع ، وليس من الصعب أن نتصور موجة الغضب التى سيثيرها الصحفيون بعد ذلك ضد « الفاشيين الحمر » الذين قتلوا زملاءهم . وقد قام أفراد « فيتياز » بإجلاء موظفى التليفزيون بعد تأخير كبير ودون أن يتلقوا أوامر بذلك ، بل إن أمر الإجلاء لم يصل إطلاقا ...

جايدار :

لكن « الضحايا الأبرياء للإرهاب الدموى الفاشستى الأحمر » كانوا مطلوبين . وكان الكريملين المتمرد بحاجة إلى جثث كثيرة . وعندئذ توجه يجور جايدار إلى المواطنين بنداء يدعوهم فيه للتجمع أمام مبنى سوفيت موسكو . وهكذا أدى جايدار دوره « المفيد » فى مخطط « دروس أكتوبر » .

ولو حللنا نداء جايدار لاتضح أن نائب رئيس الوزراء يدعو المواطنين العزل من خصوم الدستوريين إلى التجمع فى مكان قريب نسبيا من موقع احتشاد أنصار الدستور والمدافعين المسلحين عنه (فمن المعروف أن المسافة قريبة من شارع تفيرسكايا ، حيث

(*) صحيفة « كمسمولسكايا برافدا » ، ١٩٩٣/١١/١٣ .
(**) صحيفة « نيديليا » ، العدد ٤١ ، ١٩٩٣ .

مقر سوفيت موسكو ، إلى مقر « البيت الأبيض ») . وكان هذا النداء من جايدار أشبه بالذبح ، حتى أنه على الرغم من الجو الهستيرى الذى ساد مساء ٣ أكتوبر ظهر أشخاص عقلاء دعوا إلى عدم الامتثال لنداء جايدار ، ومنهم مقدما برنامج « فيد » التليفزيونى لوبيموف وبوليتكوفسكى . وفى نفس اليوم ، مساء ٣ أكتوبر ، وصف الصحفى بيوتر مامونوف نداء جايدار بأنه « استفزازى »(*) .

ومن ثم كان على المعلقين فيما بعد ، وعلى جايدار نفسه ، أن يجدوا مبرراً لهذا التصرف . وقيل فى سبيل الإيضاح إن القوات لم تكن مضمونة ، وكانت مترددة فى تأييدها لهذا الجانب أو ذاك ، ولذلك كان من الضرورى أن يظهر الشعب للقوات الجانب الذى يقف فى صفه .

ولكن هذا الإيضاح لا يقوم على أساس صلب ، بغض النظر عما إذا كانت القوات مضمونة أم لا ، وعما إذا كانت مترددة أم لا ، وعما إذا كان هناك انقسام فى القيادة العليا أم لا . وبالفعل كان الأمر كذلك ، ولكن لا علاقة لكل هذا بنداء جايدار إلى أهالى موسكو بأن يخرجوا إلى الشوارع ويقوموا بمظاهرات وأعمال شغب جماهيرية ضد السلطة الشرعية ، سلطة المؤتمر العاشر الطارىء لنواب الشعب .

فمن المشكوك فيه أن يكون الجنود والضباط آنذاك قد جلسوا أمام شاشات التليفزيون فى انتظار رؤية الجماهير الشعبية فى شارع تفيرسكايا ، إذ أن الجيش يخضع ، كما هو معروف ، للأوامر وليس للعواطف التى تثيرها برامج التليفزيون . وهذا ، على سبيل المثال ، ما أثبتته محاولة ممثل الرئيس الفاشلة « لتحريك فرقة تامان »(**) .

وربما كان لهذا التفسير ما يبرره لو أن المدافعين عن « البيت الأبيض » كانوا مسلحين أتوا من جهة لايعلمها إلا الله . بيد أن هؤلاء المدافعين كانوا أيضا من الشعب ، وهم الذين فكوا الحصار عن « البيت الأبيض » واخترقوا حواجز شرطة « أومون » . وقد رأى العسكريون ذلك . أى أن الشعب كان هنا وهناك ، كان عند « البيت الأبيض » وعند شارع تفيرسكايا . فلماذا كان ينبغى على القوات أن تؤيد الشعب فى تفيرسكايا ولا تؤيد الشعب عند « البيت الأبيض » ؟ كلا ، إن المسألة أن جايدار ويلتسين ومن معهم ، وقد أدركوا أنهم خسروا ، قرروا إشعال نار الحرب الأهلية . إن نداء جايدار ليس إلا نداءً للقتل الجماعى وللحرب الأهلية .

(*) صحيفة « كومرسانت ديلى » ، ١٩٩٣/١٠/٤ .

(**) انظر صحيفة « ازفستيا » ١٩٩٣/١٠/٥ ، وصحيفة « نوفايا روسكايا جازيتا » ١٩٩٣/١٠/٨ .

لقد كان الجيش يعرف أن الشعب موجود على كلا جانبى المتاريس . فقد ذكر المراسلون أنه حتى خلال قصف « البيت الأبيض » توقفت المدافع عن الرمى فجأة ، إذ سرت شائعة بأن مظاهرة من مائة ألف شخص تتجه نحو « البيت الأبيض » للدفاع عنه . ولم تكن لدى العسكريين أدنى رغبة فى محاربة الشعب(*) .

وجاء إلىَّ عشرات بل ومئات الضباط وحدثونى عن الاضطراب والبلبلة فى صفوف الجيش ، وقالوا إنهم لو عرفوا ما يجرى فى موسكو لمزقوا يلتسين وجراتشوف ويرين إرباً .

والحقيقة أنه لو كانت الوحدات العسكرية فى موسكو مساء ٣ أكتوبر تشعر « بالتردد » و « غير مضمونة » و« منقسمة » لتجلى ذلك كله فى شكل واحد ، هو رفضها تأييد يلتسين وامتناعها عن قمع أنصار الدستور . ولكن العسكريين كانوا قد تلقوا الكثير من الهبات ، وبالتالى نفذوا أوامر المتمردين فى الكريملين .

وأمكن تجنب الصدام بفضل دعوة النواب من شرفة « البيت الأبيض » بعدم التوجه إلى تفيرسكايا والصدام مع أنصار جايدار .

بيان مشبع بالافتراءات :

إن الميل إلى اعتبار نداء جايدار عملاً استفزازياً يرفع عنه صفة الحماقة والتهور ويجعله أقرب إلى العمل الحكيم والمدروس جيدا . فأى ورقة رابحة كانت ستصبح بحوزة الحكومة لو أن المدافعين عن « البيت الأبيض » هاجموا « الديمقراطيين » العزل فى تفيرسكايا أو عند الكريملين ! ومما يؤكد أن نداء جايدار لم يأت عفويا ما جاء فى بيان يلتسين نفسه إلى مواطنى روسيا ، والذى نورده هنا مع بعض الاختصار :

« أيها المواطنون الأعزاء .

إننى أتوجه إليكم فى لحظة عصيبة .

ففى عاصمة روسيا تدوى الطلقات وتراق الدماء . والمسلحون المجلوبون من شتى أنحاء البلد ، والمدفوعون من قيادة « البيت الأبيض » ينشرون الموت والخراب ...

إن الذين تطاولوا على المدينة الآمنة وتسببوا فى مذبحة دموية هم مجرمون . ولكنها ليست جريمة اقترفها بعض المجرمين ومثيرى المذابح . إن كل ما حدث ومازال يحدث

(*) صحيفة « ازفستيا » ، ١٩٩٣/١٠/٦ .

في موسكو هو تمرد مسلح مبيَّت . وقد نظمه الانتقاميون الشيوعيون والشقاة الفاشست وجزء من النواب السابقين ومندوبي السوفيتات .

وتحت ستار المفاوضات حشدوا القوى ، وجمعوا فصائل المجرمين من المرتزقة الذين امتهنوا القتل والعربدة . لقد حاولت حفنة ضئيلة من محترفي السياسة أن تفرض إرادتها على البلد كله بقوة السلاح . ورأى العالم أجمع تلك الوسائل التي حاولوا بها حكم روسيا . إنها الكذب الصفيق وشراء الذمم .. إنها الأحجار والقضبان الحديدية المسنونة ، والبنادق الآلية والرشاشات .

إن الذين يلوحون بالرايات الحمراء قد صبغوا روسيا مرة أخرى بالدماء .

لقد أمَّلوا في المباغتة ، وفي أن وقاحتهم وقسوتهم التي لاحد لها ستلقي بالخوف والرهبة في النفوس .

لقد أمَّلوا في ألا يتدخل العسكريون ، وأن يبقوا ينظرون في هدوء إليهم وهم يفتكون بأهالي موسكو العزل ويقيمون ديكتاتوريتهم الدامية في بلادنا من جديد .

لقد أمَّلوا في أن يصدق مواطنو روسيا أكاذيبهم ، وأمَّلوا في النصر القريب .

ولكنهم أخطأوا التقدير ، وأخذ الشعب يلعن المجرمين .

ولن يغفر لهم ولمن أصدر الأوامر إليهم ، لأنهم تطاولوا على المواطنين الآمنين ، وعلى موسكو ، وعلى روسيا ، وعلى الأطفال والنساء والشيوخ .

إن العصيان المسلح مقضي عليه بالفشل . وقد وصلت القوات إلى موسكو لتعيد النظام والسكينة والسلام ...

إنني أرجوكم يا أهالي موسكو المحترمين أن تدعموا معنوياً الروح القتالية للجنود والضباط الروس . إنه جيشنا الشعبي وشرطتنا الشعبية . وليس أمامهما الآن سوى مهمة واحدة : الدفاع عن أطفالنا وعن آبائنا وأمهاتنا ، وإيقاف وتجريد مثيري المذابح والقتلة .

... ويحظر نشاط التجمعات الشعبية التي شاركت في الاضطرابات وغيرها من الأعمال المنافية للقانون في جميع أنحاء روسيا .

وكلفت النيابة العامة بالشروع فورا برفع القضايا الجنائية والبدء في التحقيق في وقائع إثارة الاضطرابات .

إن التمرد الفاشستي الشيوعي المسلح في موسكو سيتم قمعه في أقرب وقت .

والدولة الروسية تملك كل القوى اللازمة لذلك .

ومن واجبى أن أخاطب أهالى موسكو أيضا .

لقد أصبح عددنا أقل خلال النهار والليلة الماضيين ، فقد سقط المواطنون الأبرياء ضحية المجرمين : فلنحن رؤوسنا لذكرى الشهداء ... »(*) .

ولأترك للقارىء أن يحكم بنفسه على هذا البيان بعد أن يقرأه بإمعان وروية .

ولكن ألا يبدو للقارىء أن كاتب هذا البيان يمكن أن يكون روتسكوى أو حسبولاتوف ؟ وأن كلمات الإدانة أجدر بالتوجيه إلى متمردى الكريملين ؟

وليس من العسير أن نلاحظ أن الصورة التى رسمها يلتسين فى ندائه للأحداث الجارية فى موسكو تختلف اختلافا جذريا عما كان يجرى بالفعل . فأى « نساء وأطفال وشيوخ » ، وأى « أمهات وآباء » أصبحوا فى موسكو ضحايا « لمثيرى المذابح والقتلة » و« للفصائل الإجرامية » « من كل أنحاء البلاد » ، « والتى تنشر الموت والخراب فى موسكو » ؟ إن جايدار هو الذى كان يسعى إلى وقوع هذه المذابح والضحايا والموت والخراب . ولذلك قام بكسر خزينة دار سك النقود وأمر بالاستيلاء على عدة مليارات من الروبلات لتسديد حساب أولئك الذين كان ينبغى أن يدبروا المأساة الدامية .

إن إراقة الدماء فى « تفيرسكايا » هو العنصر الوحيد الذى لم يتحقق من عناصر الاستفزاز ، وذلك من حظ أولئك الذين تجمعوا استجابة لنداء جايدار ، دون أن يعلموا أنهم كانوا مخصصين ليكونوا ضحايا الشرف فى اللعبة السياسية(**) .

التعطش للدماء ... :

كنا نحن المدافعين عن « البيت الأبيض » الذين لم نسمح لجايدار بتحقيق مخططه الإجرامى . وكانت الأسلحة فى « البيت الأبيض » قليلة ، وقد اتضح ذلك بعد خروجنا منه ، ولكن وسائل الإعلام كانت تخوّف بها البلد كله . كذلك لم تكن هناك صواريخ « أرض / جو » . ولم توزع الأسلحة على كل الراغبين ، وقد عرض التليفزيون فيما بعد صناديق الأسلحة المغلقة والمختومة . وكان بوسعنا توزيعها ، ولكننا لم نفعل لأنه لم تكن لدينا مخططات « هجوم » أو « استيلاء » . وقد ذكر يورى نيرسيسوف ، الذى كان فى « البيت الأبيض » طوال الوقت أنه لم توزع على المتطوعين أكثر من ٢٠٠ قطعة سلاح ، ولم توزع أساساً إلا يوم ٤ أكتوبر ، بعد بداية الهجوم على « البيت الأبيض » ...(***) .

(*) صحيفة « موسكوفسكايا برافدا » ، ١٩٩٣/١٠/٥ .
(**) أ. تراسوف . « الاستفزاز » ، ص ٢٦ .
(***) صحيفة « روبيكون » ، سانت بطرسبرج ، ١٩٩٣ .

كما أن الجمهور المحتشد عند البيت الأبيض لم يكن من المتشردين أو المجرمين أو مرتكبى المذابح المجلوبين من شتى أنحاء البلاد ، بل من أناس يعرفون ما هو الألم والمعاناة والإحساس بالعدالة وحب الوطن . ولذلك يستشهد ألكسندر تراسوف بكلمات أحد خصوم « البيت الأبيض » ، وهو الصحفى ميخائيل ليونتيف من صحيفة « سيفودنيا » . فقد كتب ليونتيف مذهولاً :

« يحكون لنا ويعرضون علينا كيف كانت عصابات الشيوعيين – القوميين المسعورين تعربد فى موسكو ، وتهاجم مبنى التليفزيون والبلدية ومختلف المواقع والمبانى العامة . ولكنك لن تعثر على خبر واحد عن تحطيم أى محل تجارى حتى غير محروس . كان الشيوعيون المرعبون ، ناهبو الأملاك ، بعد أن ينبطحوا قليلا تحت وابل الرصاص عند مبنى التليفزيون « أوستانكينو » يركضون إلى الكشك المجاور فيشترون المياه الغازية والشيكولاته بنقودهم ويعودون إلى مواقعهم ليموتوا فى سبيل مُثُل العدالة الاجتماعية . أما الأكشاك المجاورة « للبيت الأبيض » فحققت دخلاً قياسيا فى « ليلة الاستباحة » بعد فك الحصار عنه ، عندما كان العثور على شرطى واحد أمراً مستحيلا حتى بجهاز الكشف عن الألغام »(*) .

حسناً ، إن حرفية الصحفى تكون أحيانا أقوى من أهوائه الأيديولوجية . وحتى صحيفة « كورانتى » كانت مضطرة للاعتراف بأن ما ذكرته وسائل الإعلام عن الثوار الذين هاجموا « أوستانكينو » واقتحموا المنازل المجاورة ونهبوها هو أكاذيب(**) .

.... لقد كان خصوم الدستور بحاجة إلى الدم ، وإلى الكثير من الدم ، وأن يكون مراقاً على أيدى الدستوريين بالذات . وهناك الكثير من الأدلة على ذلك بخلاف ما سبق ذكره . فقد تعرض الصحفيان التليفزيونيان ألكسندر لوبيموف وألكسندر بوليتكوفسكى للملاحقة والطرد من العمل لموقفهما ، وانصبت عليهما اللعنات كما كان يحدث فى أوج عهد الركود . ولم تكن هذه الكراهية المنظمة جيداً لتطالهما لو أنهما لم يمنعا ، ربما دون أن يدريا ، وقوع إراقة الدماء الغزيرة . فقد عرقلا حشد الجمهور فى وسط المدينة ، والذى كان سيؤدى حتماً إلى الصدام مع أنصار الدستور . لقد ارتكب جايدار هفوة عندما قال إنه كان من المقرر ، فى حالة الضرورة القصوى ، توزيع الأسلحة على المحتشدين . وكان الصدام بين أنصار يلتسين والدستوريين هو هذه « الضرورة القصوى » . وعندما يصبح السلاح فى أيدى هؤلاء وأولئك تنشب المعمعة ... وعندئذ يتدخل الجيش ، وساعتها لن ينبس أحد حتى لو دمر « البيت الأبيض » من أساسه . ويبدو أن هذا هو المنطق الذى قام عليه استفزاز جايدار ...

(*) صحيفة « سيفودنيا » ، ١٩٩٣/١٠/١٤ .
(**) صحيفة « كورانتى » ، ١٩٩٣/١٠/٦ .

أما توزيع الأسلحة على المدنيين بدون مبرر واضح وحشدهم فى صفوف وإرسالهم إلى « البيت الأبيض » فكان أمراً صعب التنفيذ ، وكان يلتسين وجايدار يدركان ذلك تماما ، رغم أنه كانت هناك مطالبة بتوزيع السلاح والهجوم على « البيت الأبيض » .

وعندما وجدا أن « البيت الأبيض » لم يستجب لهذا الاستفزاز قررا اتباع تكتيك آخر هو دفع حماة «البيت الأبيض » إلى إراقة المزيد من دماء المدنيين أثناء الهجوم على « البيت الأبيض » . وهذا ما حاولا تحقيقه(*) .

ورغم محاولاتهما فقد حرصنا على ألا نسمح بوقوع ذلك ، وكان روتسكوى يكبح جماح مطلقى النار من « البيت الأبيض » . وهذا ما تشهد به كافة الوقائع ، بما فى ذلك ما نشرته أجهزة الإعلام . وقد شهد فصيل « ألفا » مثلاً على أن راجمات الصواريخ لم تستخدم ضد الدبابات ، ربما خشية أن تقع إصابات بين « المتفرجين » المدنيين .

وحسب بيانات قوات سلاح المهندسين لم يعثر فى « البيت الأبيض » حتى أواسط أكتوبر إلا على ١٥٣ خرطوشة فارغة فقط(**) .

وبالطبع فليست هذه بيانات وافية ، ومع ذلك فهذا العدد من الطلقات الفارغة قليل جدا . فحسب منطق الأشياء كان من المفروض أن تكون أرضية « البيت الأبيض » مغطاة بالخراطيش الفارغة ! وفى يوم ٤ أكتوبر ظل روتسكوى يطالب المهاجمين بوقف إطلاق النار حتى بدء المفاوضات مع فصيل « ألفا » ثم خروجنا من « البيت الأبيض » . ولا شك أن مئات الأشخاص سمعوا نداءه « لا تطلقوا النار » يوم ٤ أكتوبر . وكنت أنا بجوار روتسكوى واتشالوف وبرانيكوف طوال الوقت تقريبا ، وأستطيع أن أدلى بشهادة صادقة بذلك . أما جنود « ألفا » فذكروا صراحة أنه طلب منهم سفك المزيد من الدماء .

وعموما فقد أراد « أحد ما » من مدبرى الهجوم ألا يخرج قادة « البيت الأبيض » أحياء ، ولكن « ألفا » تجاهلت هذه الرغبة ، ولذلك ازداد السخط عليها فى الدوائر العليا(***) .

وبات الآن معلوماً أن فصيل « ألفا » تلقى الأمر باقتحام « البيت الأبيض » ، ولكنه لم ينفذه وأجرى مفاوضات مع « البيت الأبيض » بمبادرة ذاتية . وعقاباً له على ذلك شطب قادة الإدارة العامة للحراسة معظم أسماء جنود وضباط الفصيل من كشوف المرشحين لنيل الأوسمة والمكافآت(****) .

(*) صحيفة « نى زافيسيمايا جازيتا » ، ١٩٩٣/١٠/١٩ .
(**) صحيفة « نوفايا روسكايا جازيتا » ، ١٩٩٣/١٠/١٥ .
(***) صحيفة « ازفستيا » ، ١٩٩٣/١٠/١٩ .
(****) صحيفة « أنباء موسكو » ، ١٩٩٣/١١/٧ .

ولا أعتقد أن هؤلاء العسكريين البواسل شعروا بالأسف على حرمانهم من مثل هذه « المكافآت » .

وكانت المحطة اللاسلكية لدى روتسكوى تلتقط أوامر العسكريين . وفى مساء ٢ أكتوبر أخذت تتردد فجأة وبدون شفرة أوامر ونداءات تطالب بتصفية روتسكوى وحسبولاتوف . وكثيرا ما ترددت أسئلة مثل : « هل حسبولاتوف لا يزال حيا ؟ » و« روتسكوى أيضا ؟ » ثم تنهال الشتائم عليهما وعلى من لم ينفذ الأوامر بتصفيتهما ...

ليلة « الخناجر الطويلة » :

وهذه شهادة للصحفية فيرا شيفتشوك من صحيفة « سيفيرنى رابوتشى » (٢ ديسمبر ١٩٩٣) عن أحداث يوم ٣ أكتوبر :

« ... كان الناس يصيحون فى الأسفل بأن أشخاصا مسلحين يختبئون بمبنى البلدية ، ويطالبون باقتحامها لتطهيرها منهم . وقال شاب فى مكبر الصوت :

– فى مبنى البلدية ترابط مجموعة الكريملين « ك » بقوة حوالى ٦٠٠ شخص . ولدى المجموعة مخطط استفزاز للهجوم على فندق « مير » المجاور . وكلهم يرتدون الزى المدنى . وقد رأيت هؤلاء الأشخاص اليوم فى الميدان وهنا . فلتكونوا على يقظة ، ولا تستجيبوا للاستفزاز .

وفى الطابق الثالث لفندق « مير » ومض فى نافذة على اليسار ضوء أزرق خاطف ، ولم يستطع أحد أن يعرف ما هذا ، وصدرت تحذيرات من احتمال إطلاق النار من النافذة .

وتوجه جمع هائل نحو البلدية وعادوا بعد حوالى ٣٠ – ٤٠ دقيقة . وراح المحتشدون فى الميدان يصرون على ضرورة الزحف على « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) التى وصفوها بـ « إمبراطورية الكذب » ، والمطالبة بإتاحة فترة بث على الهواء ، وكانوا ساخطين من الافتراءات التى كان التليفزيون يروج لها ضد أنصار البرلمان . وتوجه قسم من المتظاهرين إلى هناك وهم يهتفون : « أوستانكينو ، أوستانكينو » ! واستقل عدة شبان غير مسلحين السيارات وتوجهوا حاملين الرايات إلى « أوستانكينو » .

وعلق أحد العاملين فى السوفيت الأعلى على ما يجرى فى الميدان قائلاً :

– هل تعلمون أن حسبولاتوف اقترح على النواب مغادرة المبنى بعد انتهاء المؤتمر . لقد توقع أن يطلق يلتسين النار على المحتشدين ، وأكد أنه يعرف يلتسين جيداً ويعرف قسوته فى الصراع على السلطة . ولكن أحداً لم يؤيد حسبولاتوف بل اقترحوا عزله من منصبه بسبب ذلك ..

وتذكرت كلمة حسبولاتوف يوم ١٨ سبتمبر فى اجتماع مجالس السوفيت المحلية ، أى قبل صدور مرسوم يلتسين رقم ١٤٠٠ بثلاثة أيام . ومن المناسب أن أوردها هنا بالنص :

« إن الحديث يدور ... حول مسلك متعمد لإحدى السلطتين ، والتى تريد زج المجتمع فى حكم ديكتاتورى جديد . والدوافع إلى مثل هذا العمل اللاديمقراطى واضحة للعيان . إنها الأخطاء ذات العواقب الرهيبة وقبل كل شىء فى الميدان الاجتماعى - الاقتصادى ، والخوف من المسؤولية عن هذه الأخطاء ، والبحث عن المذنبين خارج محيط السلطة التنفيذية ، ومحاولة العثور على هؤلاء المذنبين ، بل والخصوم ، فى صفوف مجالس السوفيت أولاً ، وبعد ذلك فى صفوف الشعب بأسره .

ومنذ حوالى شهر أعلن الرئيس أنه سيقوم فى شهر أغسطس « بالقصف التمهيدى بالمدفعية » ، أما فى سبتمبر « فسيتحول إلى الهجوم » . وللأسف فقد انتقلت السلطة التنفيذية إلى الهجوم بالفعل ، وهو هجوم درامى قد يصبح كارثة على البلد والشعب . وتتوالى الضربات على السلطة التشريعية ، وكل ذلك يعود بالضرر على البلد والشعب .

وبالمناسبة أود أن أخبركم بأن الرئيس أجرى مشاورات بخصوص موقف الولايات المتحدة فيما لو جرت تصفية السوفيت الأعلى . وبعبارة أخرى تظهر من جديد نفس الفلسفة البلشفية القائلة بالعنف الثورى ولكن تحت ستار الديمقراطية - رغم أن الأمر يخلو حتى من رائحة الديمقراطية » ...

إن هذه التحذيرات التى أطلقها حسبولاتوف تبدو الآن ، على خلفية الجماهير الهادرة فى الميدان ، أقرب إلى المغالاة . أما فى المساء ، عندما وصلت سيارات الإسعاف وأخذوا ينقلون إليها الجرحى (أو ربما القتلى) تذكرت ثانية كلمات حسبولاتوف ، فبدت لى أشبه بالنبوءة .

ازداد الوضع فى الميدان تفاقما . وفى ساعة متأخرة من المساء دخلت إحدى الغرف فى الطابق الأول فوجدت فتيات يضمدن الجرحى . وإلى اليمين ، بجوار الحائط مددت جثث مغطاة بملاءة . ومع ذلك لم ينفض الناس عن مبنى البرلمان ، واحتشدوا بجوار النيران المشتعلة للتدفئة ، وعند المداخل ، وعلى أرضية المبنى .

وفى الخامسة من صباح ٤ أكتوبر توجهت إلى المبنى . وكان القلق يشيع فى الجو ..

- لا تقتربوا من النوافذ ، لا ترفعوا الستائر ، القناصة فوق الأسطح ! والتقطت أجهزة الاستقبال الصغيرة أحاديث العسكريين وأوامرهم وهم يطوقون مبنى البرلمان :

- لا تدعوا أحداً يخرج حياً !

وقال لى شاب من حراس المبنى موضحاً :
- إنهم يشددون الحصار .

وفى حوالى السابعة صباحاً ترددت طلقات مدافع رشاشة من ناحية الكورنيش وفندق « مير » وظهرت المصفحات ، وتراكض الناس فى الميدان ، وسقط الكثيرون منهم ولم ينهضوا ثانية . وبحث الآخرون عن مكان يحتمون فيه ، ولكن أين ؟ وهنا أحسست بفظاعة ما يحدث : إنهم يقتلون الناس ! وتراجعت عن النافذة ، وأزت رصاصات مخترقة الزجاج .

إنهم يقتلون الناس بأعصاب باردة هنا ، بجوار البرلمان .

لقد أدرك حسبولاتوف ذلك وحذر منه . ولكن أحداً لم يصغ إليه .. لا الرئيس ولا الشعب ولا حتى النواب ... »(*) .

(*) « أكتوبر الدامى : شهادات شهود عيان » ، ١٩٩٤ ، ص ٤٤ - ٤٥ .

الفصــل العاشــر

٤ أكتوبر ..
آخر يوم فى حياة البرلمان الروسى

الفجر الدامى :

خلال النعاس تناهى إلى سمعى صخب غير مألوف ، أشبه بطنين بعوضة ملحاحة . وتصارع القلق المتصاعد فى اللا وعى مع الحاجة إلى النوم . ولكن القلق انتصر فاستيقظت تماما . نهضت وإذا بى أسمع ذلك الصخب الرتيب البعيد من جديد . حلقت ذقنى بسرعة واغتسلت وارتديت قميصا نظيفاً ، وغيرت البدلة السوداء (لدىّ هنا خزانة ملابس مليئة) واقتربت من النافذة . كانت النافذة تطل على الكورنيش ، وعلى مسافة أبعد تقع البلدية ، التى أحسست بعد الاستيلاء المشؤوم عليها بإنهاك شديد . لم يكن الفجر قد لاح ، إذ كانت الساعة الرابعة صباحاً . وأخذت أتفحص كتل المنازل الكبيرة التى لاحت ملامحها رغم ظلامها ، ومن فوقها تراقصت ، كما خيل إلىّ ، انعكاسات نارية برتقالية ، كعلامة سوء طالع منذرة ..

كنا نتوقع بدء الهجوم على البرلمان كل يوم منذ أسبوع . وكان واضحاً أن الرئيس المنفلت قد أوغل كثيرا ، وتورط عدد كبير من الأشخاص فى الإعداد القذر للتمرد ، واشتركت قوى داخلية وخارجية كبيرة فى المؤامرة والعمل على الإطاحة بالنظام الدستورى وتصفية المقاومة ، وفى عمليات التغطية والاستفزاز . ولن تسمح هذه القوى للديكتاتور المسلوب الإرادة ، والمغامر رغم ذلك ، بأن يتراجع عما شرع فيه .

كانت هذه الأفكار تدق رأسى كالمطرقة ، وتتأكد كلما جاء الجديد من الأخبار من أوساط المتآمر فى الكريملين وتابعه الأمين تشيرنوميردين .

الهجوم :

ومع ذلك جاء الهجوم مباغتاً . ويبدو أن الإنسان مفطور على استبعاد التوقعات الفظيعة ، حتى لو كانت واقعية تماما ، إذ يرفض عقله التسليم بالواقع القاسى البغيض . وقيل لى إن « الصقور » يصرون منذ ثلاثة أيام على استخدام القوة لحل المشكلة . ومن الغريب أن كوظيريف وفيلاتوف كانا من بينهم . إلا أن النفوذ الأكبر كان ليرين وبارسوكوف . وفيما بعد أبعد بارسوكوف عن قيادة العملية كلا من يرين وبونماريوف ، وأصر على « إعدام الجميع » .

وتعالى الصخب ، وسرعان ما أدركت أنه هدير الدبابات ... كان ذلك فى الساعة السادسة والدقيقة ٣٠ صباحاً .

والآن لا أستطيع حتى أن أتذكر ما هى المشاعر التى خامرتنى عندما وقع الهجوم المدفعى وتفجرت قذائف المدافع . ويبدو أن التوقع الطويل للحدث الذى لابد أن يقع يبلد الإحساس به مهما كان مأساويا . ربما . ولكن كان هناك لا وعى آخر يرفض القبول بهذا القصف الضارى ، ويرفض أن يصدق ما تراه العين وتسمعه الأذن ويستوعبه العقل . إن ما جرى طوال الأسبوعين الماضيين ، وهذا القصف الجهنمى المروع قد أثار فى نفسى هذا السؤال : كيف يصبر البلد على هذه المذبحة ، وكيف يطيق العالم هذا النظام الذى لا يقل فاشية عن نظام هتلر وموسولينى وبنوتشيت ؟ ولكن حتى هم لم يطلقوا مدافع الدبابات على مواطنيهم فى وسط العاصمة .

ضرب البرلمان :

سرعان ما أخطرونى بأن الدبابات تضرب بمدافعها بالرمى المباشر الطوابق العليا من البرلمان ، ويقودها ضباط « متطوعون » من فرقة تامان المدرعة ، فرقة الحرس ذات التاريخ المجيد فى القتال ضد القوات الفاشية الألمانية فى الحرب الوطنية العظمى .

فى تلك الأثناء دخل روتسكوى مكتبى . لم يكن شاحباً أو مرتبكا كما كتبوا فيما بعد ، ولكن خديه كانا غائرين ، وفى عينيه لاح الألم والمعاناة وقال لى :

- سوف يقتحمون المبنى . الطيارون رفضوا قصفه فاشترى كوبيتس ذمم الضباط الخونة مقابل ألف دولار لكل قذيفة تطلق على « البيت الأبيض » مع الاحتفاظ بسرية أسماء الضباط والوعد بمنح شقة فى موسكو لكل ضابط . ولكنك يارسلان عمرانوفيتش كنت تثق فى كوبيتس . وإليك ما فعله .

فأجبته :

- والآن أيضا لا أصدق أن هذا من فعله . فهناك غيره الكثيرون الذين يمكن أن يشتروا الذمم .

- كلا ، إن المعلومات بهذا الصدد مؤكدة . هنا فى غرفة الاستقبال ضابط من الذين حاولوا شراءهم لإطلاق النار على « البيت الأبيض » . هل تريد أن تتحدث إليه ؟

- كلا ..

اتخذ روتسكوى مقراً له غرفة استقبال مريحة صغيرة بجوار غرفة رئيس السوفيت الأعلى ، تطل نوافذها على فناء مبنى البرلمان . فقد أطلقت النيران أمس على مكتبه من

المدافع الرشاشة الثقيلة فعرضت عليه أن ينتقل إلى هذه الغرفة . وهنا وضع روتسكوى محطة لاسلكى كان يعمل عليها شقيقه ميخائيل ، وهو ضابط برتبة مقدم ، كنت أعرفه من أيام القضاء على انقلاب أغسطس ١٩٩١ .

وأعرب روتسكوى عن أمله بأن يخف تشكيل طائرات الهليكوبتر ، الذى رفض قصف « البيت الأبيض » ، إلى نجدة المحاصرين ، ولكنه لم يستطع أن يذكر شيئا محددا بهذا الصدد . وناقشنا الوضع . وكان واضحاً أننا وصلنا إلى الحد الذى لم يعد من الممكن بعده أن يقدم الكريملين على خطوات معقولة .

... إن أصعب شيء أن توضح أن البرلمان ما كان ينبغى أن يستعد « لأحداث غير دستورية » مسبقاً وإلا لاتهم بالخيانة . أما محاولات اتهامى بأننى لم أكن مستعدا لمواجهة مثل هذه الأحداث فهى سخف . لقد مضى العام فى ظل التهديدات المستمرة من جانب الرئيس بالقيام بانقلاب ، ولم اتوان عن شرح واقعية هذه التهديدات ، وطلبت المساعدة وطالبت بالتقيد بالدستور واحترام القوانين . فما الذى كان يمكن عمله أكثر من ذلك ؟ هل كان علينا أن « نعد العدة لحرب الفدائيين » كما قال ايفان شاشفياشفيلى ؟ هراء . لم يكن بوسعنا أن نخالف القانون ، ولا يجوز للبرلمان أن يصبح متآمرا ...

« لماذا لم تكونوا مستعدين لاحتمال السطو على بيتكم ؟ » - يا له من سؤال سخيف . ومع ذلك يوجهونه . فلماذا لا يريدون أن يقولوا للمجرم : « أنت مجرم » ، بل يبحثون هنا عن « المسؤولية المتساوية » ويوضع القاتل وضحيته على كفتين متعادلتين ؟ كل ذلك يجرى بروح « التعاطف » وبإدعاء الموضوعية ...

إننى لم أكن مستعداً للانقلاب لأننى لم أكن بحاجة لأن أكون مستعداً له . ولكننى واجهت هذا الانقلاب كما يجدر برئيس البرلمان الروسى ، وكما يليق برجل . ويعيدون هذا السؤال من جديد فى المؤتمر الصحفى . فإليكم جوابى : « ولماذا كان علىّ أن أضع الخطط والتكتيكات ؟ هل أنا قائد عسكرى ؟ إن لدينا خطة للعمل التشريعى والرقابى ، ولدينا الدستور ، وقرارات المؤتمرات العديدة لنواب الشعب ، والقوانين ، وقرارات السوفيت الأعلى . وتنفيذها هو استراتيجية وتكتيك البرلمان ورئيسه . فلماذا ينبغى علينا أن نستعد لانقلابات ما ؟ ولا أعتقد أنه من المناسب اتهامى بأنى لم أتخرج من كلية الاستراتيجية لهيئة الأركان العامة ...

فى الصباح الباكر ذهبت إلى مجلس القوميات . كان المتحدث بوريس تراسوف :

- إن الجانب المضاد مجهز جيدا ، وهم يرتدون الخوذات والصديريات المدرعة . وتساندهم المصفحات المزودة برشاشات ثقيلة من عيار ١٤,٥ ملم . وحول المبنى تقف

عربات المشاه القتالية من طراز (١) و (٢) والأولى مزودة بمدافع « جروم » عيار ٧٥ ملم ، والثانية مزودة بمدافع طائرات سريعة الطلقات عيار ٣٠ ملم . وعلاوة على ذلك ، اقتربت من المبنى فرقة تامان رقم ٧٢ . وحتى الآن يطلقون من مدافع الدبابات قذائف فارغة أو قطع حديد مصبوبة ، ولكن إذا ما استخدمت مدافع ١٠٠ أو ١٢٠ ملم فلن يتبقى من المبنى أثر . إن مبنى البرلمان محاصر من جميع الجهات بطوابير شرطة « أومون » والوحدات الخاصة. وهناك احتمال القيام بقفزة للهجوم . وتصلنا معلومات عن « بيطاريين » سكارى ...

وثمة مشهد آخر من ذلك اليوم . اسمع باللاسلكى :

« ـ أنا ٨٠٨ ، أنا ٨٠٨ . ماذا بخصوص الطريق الدائرى والأشياء الموجودة فيه ؟

ـ يا ٨٠٨ أنا ٨٠١ . المساعدة فى الطريق . اصمدوا . لاتدعوهم يحتلون طوابق المبنى .

ـ حدد كلامك . هل مرت المساعدة من الطريق الدائرى أم لا ؟

ـ ابلغكم : فى شارع أربات ٥٠ عربة مشاة قتالية ، يبدو أنهم من تولا .

ـ إنهم يقصفوننا الآن من المدافع والآر . بى . جى .

ثم يمتلىء الأثير بالنداءات الموجهة إلى ضباط وزارة الداخلية :

ـ يا ضباط قوات وزارة الداخلية ! انا ضابط . لقد أقسمنا جميعا يمين الولاء للوطن وللدستور ، فعن من تدافعون ؟ إنكم تقتلون النساء والأطفال ، تقتلون شعبكم . تذكروا اليمين . الآن يرمينا من المصفحات جنود « أومون » السكارى ومسلحو بوكسر من منظمة « بيطار » الصهيونية . أما أنتم فترون كيف يقتلون الروس والجورجيين والأوكرانيين والبيلوروس من أجل المليارات التى جمعها لوجكوف وفرقته : فلتثوبوا إلى رشدكم وتعالوا لتدافعوا عن دار السوفيتات إذا كان لديكم شرف وضمير وإدراك لواجب الضباط » .

كان ذلك ما سجلته مراسلة صحيفة « روسكى سيفير » التى كانت فى مبنى البرلمان .(*)

وسجلت نينا أفديوشكينا أيضاً :

(*) نينا أفديوشكينا ، « الأيام الملعونة لعام ١٩٩٣ » ، روسكى سيفير ، العدد ١٥٤ ، ١٩٩٣ .

« ـ هل تسمعنى ؟ حوِّل . الدبابات حولت مدافعها نحو فندق « أوكرانيا » . إطلاق النار توقف مؤقتا . فى قبو المبنى خمسة أو ستة من جنود الوحدات الخاصة .

ـ أيها الضباط ، لا تطلقوا النار على شعبكم . إنهم لايسمحون لنا بإخلاء الجرحى وإخراج النساء والأطفال الذين يتعرضون للقتل . أرجوكم أن تتوقفوا عن إطلاق النار . نحن مستعدون لأى مفاوضات . إننا نهلك ونحن أبرياء كما هلك مئات الروس تحت أنقاض مبنى البرلمان . ابذلوا ما فى وسعكم لمساعدتنا فى عدم إشعال نار الحرب الأهلية . إننى أرجو منكم ألا تطلقوا النار ! لا تطلقوا النار من المدافع والدبابات . العالم ينظر باستنكار إلى ما يحدث هنا . إننى أخاطب حكمتكم وضميركم . الجيش الروسى قادم لنجدتنا وكذلك الآلاف المؤلفة من أهالى موسكو . فلا تضاعفوا جريرتكم بقتل النفوس البريئة . لا تحولوا الروس إلى طعام للمدافع ، إلى لحم مفروم !

ـ أيها الأصدقاء ، إننى أثق فى حكمتكم . أتريدون حقا أن تصبحوا شركاء فى المذبحة ؟ هيا نوقف سفك الدماء . إننا نريد إجلاء الناس . اعطونا الفرصة لنقلهم إلى سيارات الإسعاف . ليس لدينا أدوية ، والجرحى ينزفون ويموتون . تعالوا نتوقف عند هذا العدد من الضحايا حتى الساعة الثانية عشرة . إننى أرجوكم بشدة أن توقفوا سفك الدماء ...

وظهر حسبولاتوف فى القاعة ثانية .

ـ كيف تقدرون الموقف يارسلان عمرانوفيتش حتى هذه الساعة ؟

ـ الحديث الآن يدور حول الخطر الحقيقى للفاشية التى بدأت تتخذ ملامح محددة فى شكل إعدام الناس بدون محاكمة ، والقمع الشرس للرأى الآخر ، والاستبداد والتقييد الكامل للحرية الشخصية والتنكيل بالفرد . بالأمس أطلقوا النار على المتظاهرين واليوم يضربونهم فى كل مكان . إن زحف الفاشية لم يتوقف .

ومن جديد يلف الصمت الجالسين فى قاعة مجلس القوميات وهم يستمعون إلى المكالمات اللاسلكية التى يجرى التقاطها .

ـ أتسمعنى يا « فريجات » ؟ هل ترى أحداً تحت المبنى ؟

ـ من ناحيتكم يحوم المرتزقة .

ـ أى زى يرتدون ؟

ـ الزى المدنى ، معظمهم يحملون أسلحة ، ولكن البعض يختبىء وراء الشجيرات بدون أسلحة .

- يا « تريست » ، لدينا معلومات بأنه توجد فى الطابق الثانى مجموعة تابعة لهم . مهلاً ، لدينا حالة غير عادية . هنا داخل المبنى ، فى الدهليز يتحدث الشباب من الوحدة الخاصة ويتفاوضون . مهلاً .

- كيف الحال ، كيف الحال ؟ حوِّل .

- لقد جاءوا يطلبون منا الاستسلام ، بينما تصور أحد الـ ... أنهم جاءوا للتفاوض . وفى الحقيقة يريدون التسلل إلى المبنى تحت هذا الشعار . ولكننا مستعدون .

- يا « تريست » ، لدىّ هنا على الدرج المرمرى ضابط نقيب يقترح إجلاء النساء والأطفال تحت حمايته . يدعى أنهم فى القبو ويحرسون أشخاصاً ما .

- أنا ٨٠٨ ، انتبهوا تماما . إنهم يتسترون بالمباحثات ويقومون بالاستطلاع ويتسللون إلينا . لم توافق على الخروج سوى امرأة واحدة . ليس لدينا جرحى بإصابات بالغة . هل فهمتنى ؟ حوِّل ... »(*)

كيف ننقذ الناس ؟

« كيف ننقذ الناس ؟ » ، هذا هو السؤال الرئيسى الذى كنا نتبادله فى تلك اللحظات الغصنية ، عندما بات واضحا أن الهجوم على المبنى مستمر .

لم يكن المقصود بذلك إنقاذ روتسكوى أو إنقاذى ، فقد كنا نعلم أن عملية اغتيالنا قد بدأ تنفيذها من مساء ٢ أكتوبر .

كنا نريد أن نعرف ما هى الأوامر التى أصدرها الكريملين بخصوص الألفى شخص الذين بقوا فى « البيت الأبيض » حتى ٤ أكتوبر ، وما الذى ينوى رجال يرين وجراتشوف « والبيطاريون » وغيرهم من الأوغاد أن يفعلوه بهم إذا ما انتصروا ؟ وبحلول صباح ٤ أكتوبر تقلصت إمكانيات الحل السلمى إلى أدنى درجة . وقررنا استخدام كافة الإمكانيات لإجراء مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة بواسطة الدبلوماسيين الأجانب والصحفيين وأى شخصيات عامة أو دينية ، وكل من هو على استعداد لسماعنا . ولم نسقط من حساباتنا الاتصالات المباشرة مع الموظفين الحكوميين إذا ما وافقوا على ذلك . وأصدرت تعليماتى بذلك لكل من النواب يورى فورونين وفالنتين أجفونوف وأوليج روميانتسيف ، وغيرهم من أعضاء السوفيت الأعلى الذين كانوا يترددون على مكتبى باستمرار . وكذلك فعل روتسكوى بخلاف قيادته لأعمال الوزراء والقادة العسكريين فى « البيت الأبيض » .

(*) نينا أفديوشكينا ، « الأيام الملعونة لعام ١٩٩٣ » ، روسكى سيفير ، العدد ١٥٤ ، ١٩٩٣ .

وطلبت من روتسكوى :

ـ ينبغى أن نمنع المسلحين فى « البيت الأبيض » من الرد على النار بالمثل . فلتأمر اتشالوف بإصدار أمره بذلك ، واستند فى ذلك إلى أن المفاوضات تدور بين الحكومة ومجلس الفيدرالية والمحكمة الدستورية . وإلا فسوف يقتلون الجميع هنا .

ـ موافق ، ولكن علينا أن نتفق تماما على مسألة الخروج من « البيت الأبيض » . إذا تأخرنا ى الليل فلن يبقى أحد على قيد الحياة .

ـ في جميع الأحوال لن نبقى أنا وأنت أحياء ـ قلت مازحاً بمرارة ـ علينا أن ننقذ بقية الموجودين فى المبنى .

وحاول النواب روميانتسيف وأوراجتسيف وأندرونوف ويودين وفورونين وأجفونوف وصيروفاتكو وكوروفنيكوف وأحمد خانوف ويوجين ، الذين كانوا بجوارنا بشكل مستمر تقريبا ، الاتصال باللاسكى بتشيرنوميردين أو سوسكوفتس أو لوبوف أو زوركين . وساعدهم فى ذلك موظفو سكرتاريتى والنائبان عيسى أليرويف ونيكولاى ايفانوف . وبين الحين والحين كان بابورين وايساكوف وتمارا بونماريونا يجيئون من مجلس القوميات ويحاولون أيضا الاتصال بالمسؤولين . وأحيانا كانوا يتمكنون من ذلك ، ووسط هدير قذائف المدفعية وأزيز المدافع الرشاشة يقولون لهم شيئا ما .

وفى ذلك الحين ، وأثناء عودتى من مجلس القوميات وجدت روتسكوى يتحدث مع الصحفيين الأجانب . وعندما رآنى روتسكوى نادانى قائلاً : تعال يا رسلان عمرانوفتش ، إننى أخاطب الحكومات من خلال صحفيي بلدانها . إذا لم يأت إلى هنا سفراء الدول الغربية (فمن المستبعد أن يسمحوا لسفراء دول الرابطة بالمرور) ليقدموا ضمانات سلامة ، فسوف يقتلون الجميع . إن أحدا كما ترى لا يريد التفاوض ، بينما القصف يشتد ، وتصل وحدات جديدة ...

وسألنى أحد الصحفيين : « هل الوضع بهذه الصورة ياسيادة رئيس البرلمان ؟ هل تعتقدون أنهم يمكن أن يقتلوا جميع من هنا ؟

فأجبته :

ـ ألكسندر روتسكوى على حق . بالطبع لو أن حكوماتكم تدخلت قبل الآن لما وقعت هذه المذبحة . أما الآن فيمكنها أن تؤثر فى اتجاه وقف الهجوم . ما الغرض من قتل أشخاص عزل ؟ إن هنا الكثير من النساء ، وهنا أطفال ، وهنا صحفيون زملاء لكم ...

ـ ألا تريد أن تلجأ إلى أية سفارة غربية ؟

- إننى حتى لم أفكر فى ذلك . أنا لا أعرف عم تحدثتم قبل مجيئى ، ولكن ما أريده هو إنقاذ من تبقى هنا من نواب وغير نواب . فالحديث الآن لا يدور عنى ...

من الذى هاجم البرلمان الروسى :

قبيل الفجر ، وسط قرقعة جنازير الدبابات وهدير مدافعها بدأت المصفحات تحيط « بالبيت الأبيض » . وكان يستقل بعضها رجال لا يرتدون الزى العسكرى المعتاد ، وفيما بعد قيل لى إنهم من « حرس البيطار » ، إحدى منظمات الشباب اليهودية فى موسكو . فلماذا أقدموا على قتلنا ؟ كم صرخت الصحف وهللت لوجود « متطوعين شيشانيين » بينما لم يكن لهم حتى ظل . وأين بولتارانين الكثير الزعيق ؟ وأين هى الصحف والإذاعات والتليفزيونات التى يمكن أن تكتب وتعرض هؤلاء المسلمين الذين جاءوا ليقتلوا نواب الشعب الروسى ، والنساء الروسيات والجنود والضباط الروس المدافعين عن شرفهم وكرامتهم وعن وطنهم وقوانينهم ؟ وما الذى يبغيه هؤلاء « البيطاريون » القتلة فى وسط موسكو ؟ ومن ذا الذى يبيح لهم أن يسخروا بعادات الآخرين وتقاليدهم ، وأن يهينوا روسيا وكافة شعوب بلدنا الكبير ؟ وما هى المهمة التى كلفوا بتنفيذها ؟ ومن الذى كلفهم بها ؟ وما هو هدفهم ؟ وكيف يمكن ليرين وجراتشوف وكوبيتس أن يعتبروا أنفسهم جنرالات روس وهم يرسلون هؤلاء المأجورين لقتل النواب الروس ؟ هل هذا مطلوب لحماية يلتسين ؟ فمن ذا الذى يهاجمه حتى يدافعوا عنه ؟

وكانت هناك مجموعة أخرى من المهاجمين ترتدى زيا غير الزى العسكرى المعتاد ، واتضح أنهم من المتطوعين « الأفغان » . ولكننى لا أعتبر أنهم يمكن أن يسيئوا إلى صورة كافة « الأفغان » . مثلما أن الجيش كله لا يتحمل وزر خيانة وجبن بعض قادته .

الساعات الأخيرة فى قصر البرلمان المشتعل :

... ربما كانت الساعات الأخيرة فى « البيت الأبيض » هى أصعب اللحظات فى حياتى . كانت بالنسبة لى أشبه « بموت بطيء » لى وللقضية التى حاولت أن أخدمها بشرف وأمانة من يوليو ١٩٩٠ ، عندما أصبحت نائبا أول لرئيس السوفيت الأعلى لروسيا ، وكنت أمارس بهذا الشكل أو ذاك تأثيراً على سياسة البلد وعلى تطور الديمقراطية وتمهيد الشروط والظروف الكفيلة بازدهار البلد والشعب ...

لم يكن لدىَّ أمل بحدوث تغير جذرى فى الوضع أو بمجيء قوات ما ، كما كان يقول روتسكوى وكوروفنيكوف وأتشالوف . وعموما لم يكن هذا الأمل يراودنى من أمد طويل . لقد كانوا يخدعوننى منذ بداية المأساة . فكم طالبتهم باستقدام قوات لتقف حول محيط « البيت الأبيض » فكانوا يقولون لى : « نعم ، أنت محق ، والقوات آتية ، ستصل غداً » . وفى الغد

يقولون : « نعم ، كل شيء سليم ، القوات ستصل غداً » ، وهكذا دواليك ... نعم ، كان ينبغي عليَّ أن أقوم أنا بهذا العمل . ولكن ما جدوى التفكير في ذلك الآن ؟

كان روتسكوى وأوراجتسيف وروميانتسيف يتحدثون باللاسلكي باستمرار على نفس موجة رجال « أومون » المهاجمين . وتحدث القس نيكون ، ولكن « أومون » ردوا عليه بالسباب البذيء ، فراح ينظر إلَيَّ مرتبكاً حتى أنني ضحكت . كان رجالنا يطلبون ويتوسلون الكف عن إطلاق النار وقتل الأبرياء ، ويوضحون أنه ليس لدينا أي فصائل مسلحة وليس هناك من يتعطش إلى الدماء . وتحدثوا عن ضرورة الإسعاف الأولى للجرحى الكثيرين ومن ضمنهم النساء والصبيان . ولكن بلا جدوى . وكان الرد زيادة إطلاق النار من الرشاشات الثقيلة التي كانت رصاصاتها أشبه بنقر قطرات مطر كبيرة على جدران « البيت الأبيض » . وزمجرت مدافع الدبابات الثقيلة ومزقت قذائفها جدران برلماننا بقوة هائلة . في البداية كان القصف في مكان ما في الأعلى ، ثم أخذ يقترب منا في الطوابق السفلى ...

وفي حوالي الساعة السابعة صباحاً اقتربت المصفحات من مبنى البرلمان وأطلقت النار على مراكز الحراسة غير المسلحة ، وعلى الخيام التي كان يبيت فيها أساساً النساء والأطفال . ورأى الذين كانوا في المبنى العديد من الجثث وهي تغطي بالمشمع . ثم بدأ قصف البرلمان .

« ممنوع الرد على النيران » :

في الساعة السابعة والنصف صباحاً أذاع روتسكوى في الإذاعة الداخلية لمبنى البرلمان أمراً بمنع الرد على النيران . وحتى ساعة وقوع الهجوم لم يطلق حماة الدستور طلقة واحدة ردا على نيران المهاجمين الكثيفة .

... انتقلت من جناحي إلى قاعة مجلس القوميات حيث كان كل من تبقى في المبنى من نواب وموظفين وعاملين وصحفيين ، وأشخاص جاءوا لمساعدتنا ، ومن بينهم رأيت وجوها أعرفها من قبل لعلماء وأساتذة وفنانين . ويبدو أنهم قرروا أن يشاركونا المصير . وكان الكثيرون قد غادروا المبنى ليلا بعد أن علموا بالمأساة التي وقعت عند « أوستانكينو » ، ولذلك لم يبق حتى يوم ٤ أكتوبر إلا عدد قليل نسبيا ، في حدود ٤٠٠ - ٥٠٠ شخص .

« لقد صانوا شرف الأمة » .. هكذا كتب عنا بعض الباحثين الموضوعيين فيما بعد ... بين الوجوه المعروفة رأيت هنا أولئك الذين كانوا معنا في أيام انقلاب أغسطس ١٩٩١ ، وها هم قد جاءوا استجابة لنداء قلوبهم للدفاع عن الحرية والعدل ...

سرت عبر الممرات الضيقة الطويلة قادما من « جناح الرئيس » في الطابق الخامس بمبنى البرلمان ومتوجها إلى قاعة مجلس القوميات . وفي الممرات توزع شبان يرتدون

زياً عسكرياً أخضر . وكانوا يوجهون إلىَّ نظرات استفهام كلما مررت بهم . وعندما رأيتهم هذه المرة توقفت للحديث معهم وسألتهم :

ـ ماذا سنفعل ؟ كيف معنوياتكم ؟ للأسف الأمور تتطور فى الاتجاه غير المرغوب . فالجيش لا يريد أن يتصرف حسب الدستور ، ومسلحو يرين مستعدون لقتل الجميع . وليس هناك أمل تقريبا فى فوز أنصار الدستور . ربما كان من الأجدى أن تنسحبوا بصورة غير ملحوظة من مبنى البرلمان ؟

ـ كلا يا رسلان عمرانوفيتش ، سوف ندافع عنكم . لن نسمح لهم بأن يقتلوكم أنتم وروتسكوى . لقد حاولوا ذلك مرتين فى ٢ أكتوبر ليلاً وفى ساعة مبكرة من صباح ٣ أكتوبر . وقد أمسكنا بهؤلاء الأشخاص ، وربما لا تعرفون بذلك . أما ماينبغى عمله فهذا راجع إليكم . ولكن لا تعذب نفسك بالتفكير فى أنك لا تستطيع أن تجد مخرجاً . أنت رجل غير عسكرى بل سياسى كبير . وأنت كرئيس للسوفيت الأعلى قد فعلت الكثير مع نواب المجلس ، بذلتم كل ما فى وسعكم لمنع الانقلاب ثم للقضاء عليه . ونحن لا نرى أنكم أخطأتم ، فلتطمئن نفسك ...

وأومأ بقية الشبان المسلحين موافقين فى صمت ، وأدوا التحية العسكرية لى ، وأفسحوا الطريق فمضيت . ربما كان ما سمعته يحمل السلوى للنفس ، وخاصة فى هذه اللحظات العصيبة ، ولكنه كان مريرا أيضا . قلت فى نفسى : كلا يا شباب ، إذا كنا نمنى الآن بالهزيمة فمعنى ذلك أننا لم نبذل كل ما فى وسعنا لمنع وقوعها .

سرت وأنا أفكر : ما الذى يمكن أن أقوله لهؤلاء الفتيان البواسل ؟ هؤلاء الذين أرادوا أن يشدوا من أزرى فى هذه اللحظات المأساوية لكل منهم .

وكان بين الذين بقوا فى « البيت الأبيض » فتاة نحيفة هشة . ورأيتها وأنا مار بسرعة ذات مرة وهى تحمل مكبر الصوت ومعها اثنان من الشبان وتتجه نحو نافذة محطمة تطل على الكورنيش . وراحت تصيح فى المهاجمين ألا يطلقوا النار وتفهمهم أن الموجودين هنا هم من يدافع عن الدستور ، ولا يوجد بينهم مجرمون ، بل شبان مثلهم يدافعون عن السوفيت الأعلى والعاملين فيه . وقالت لهم إن النواب هم الذين وضعوا تلك القوانين التى يعيش بها الناس والدولة ، وهم ليسوا عسكريين . فهل يجوز قتل المدنيين الذين هبوا لنجدتهم ؟

وظلت هذه الفتاة الشجاعة تتحدث فى مكبر الصوت طويلا بانفعال واضطراب وتشوش . وفتحوا عليها نيرانا شديدة ولكنها واصلت الكلام . ولم أستطع أن أتحمل رؤية ذلك فصحت بالشابين « أبعدا الفتاة » ، فانطلقا نحوها ولكن بعد فوات الأوان . فقد صرخت

وأمسكت بجنبها ، ومن خلال أصابعها تسرب الدم ... وأسرعت خارجاً كالمجنون وأنا غير قادر على رؤية وسماع ذلك ...

أحسست بذنبي في عدم استطاعتي القضاء على انقلاب يلتسين بسرعة وحزم . وفي الوقت نفسه أحسست بمسؤوليتي عن الذين أطلقوا النار على الفتاة ، وعلى المتظاهرين أمام البلدية ، وعند « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) . والآن يقتلوننا نحن .

ولم أستطع أن أتخلص من هذه الفكرة .. فكرة أنني مسؤول أمام القانون وأمام الشعب بنفس الدرجة عن المهاجمين الذين يقتحمون « البيت الأبيض » ، وعن المدافعين عنه .

... جاءني أحد قادة الفصائل القوزاقية ، وكان قد قدم بفصيلة من جنوب الأورال ، وقال لي : « انقذ الجميع يا رسلان عمرانوفيتش ، أنا معي فتيان في السابعة عشرة من عمرهم . ومن ١٥٠ شخصا لم يبق سوى خمسة ..

عبر مداخل مبنى البرلمان العديدة ، اقتحمت المبنى طلائع وحدات « أومون » . كان المهاجمون يطلقون وابلا من الرصاص ويلقون بالقنابل اليدوية . واختلطت بهذه الأصوات انفجارات قذائف الدبابات في الأدوار العليا من المبنى فأشعلت فيها النار . وراح البرلمان يحتضر ببطء ، وأخذ الموت يهبط من أعلى إلى أسفل ملتفاً باللهب وسحب الدخان الأسود الكثيفة .

في قاعة مجلس القوميات الخالية من النوافذ ، وبالتالي الآمنة من الرصاص ، انحشر النواب والكتبة والسكرتارية وكاتبات الاختزال وعاملات المقصف ومطعم البرلمان والصحفيون والمتظاهرون الذين لم ينسحبوا . وأضاءت القاعة بضع شمعات كأنما في أقبية تحت الأرض أو في المغارات . وكانت الجدران تهتز تحت قصف المدافع . وشرعت إحدى النساء تغني أغنية روسية قديمة ، فردت عليها جوقة أصوات . وبعد انتهاء الأغنية انشدوا الأشعار . وكان البعض يصلي ، والبعض يكتب رسائل وداع قصيرة لذويه متوقعاً أسوأ الاحتمالات . غير أنهم ، كما بدا لي ، يأملون فيَّ وفي روتسكوي ، وفي أننا سنجد مخرجاً من هذا الوضع الذي لاح ميئوساً منه ...

اشتد القصف . وجاء الجنرال أتشالوف فقال إن جنود الإنزال ظهروا عند الكورنيش ، ويريد الوصول إليهم ليطلب منهم وقف إطلاق النار . وأخذت اثنيه عن عزمه قائلاً بشيء من التهكم : « ألم يكفك لذلك أسبوعان ، فما معنى ذلك الآن .. » . وينصرف أتشالوف مودعاً وهو يعرج . وأجلس أدخن الغليون ، ويجلس إلى جانبي ألكسندر كوروفنيكوف وعيسى أليرويف وفكتور برانيكوف . ليس هناك ما يقال . كوروفنيكوف يتحدث عن طائرات وهليكوبترات من المفروض أن تأتي لنجدتنا . ولم أجد في نفسي رغبة

للرد عليه بعبارات حادة ، فاكتفيت بابتسامة ساخرة ، أو هكذا أردت . وعاد أتشالوف بعد نصف ساعة ليقول : « النيران شديدة » فقلت له : ألم تفطن إلى ذلك عندما خرجت من هنا ؟ فلم يرد بينما ضحك رمضان أحمد خانوف .

ابن عمي حسين يمد لي سماعة الهاتف قائلاً : « زوركين » . ألتقط السماعة وأصيح « يا فاليرى ديمترتيش ، هل أنت حيّ ؟ (وأقول فى نفسى ساخراً منها : طبعا حيّ ، وإلا فمع من أتكلم) . أتعلم ما الذى يجرى هنا ؟ إنها فاشية بمعنى الكلمة . عشرات الآلاف من الجنود المدججين بالسلاح ، مع الدبابات والمصفحات يهاجمون النواب والمدنيين المذعورين ومن ضمنهم النساء والأطفال . هل تتصور ذلك ؟ إننى أرجوك أن تأتى إلى هنا ، أنت وأعضاء المحكمة الدستورية » .

زوركيــــن : سأحاول يا رسلان عمرانوفيتش . ولكنى لا أعرف ماذا أقول لك .. إننى أحاول باستمرار الاتصال بيلتسين أو تشيرنوميردين ولكنهم لا يوصلوننى بهما . والمسؤولون الآخرون يحيلون إليهما (يدوى انفجار قذيفة) ما هذا ، مدافع ؟

روتسكـوى : قل له يا رسلان عمرانوفيتش أن يأتى مع رؤساء الأقاليم والسفراء الأجانب .

حسبولاتوف : هل تستطيع أن تأتى مع بعض رؤساء الأقاليم والسفراء ؟

زوركيــــن : سأحاول (انفجار آخر) لا أسمع شيئا .

أعود إلى مكتبى وأجلس على مقعدى أمام مكتب كبير . أمسك رأسى بيدى وأفكر فيما ينبغى عمله بعد ، وكيف أخرج الناس من هنا ؟ عبر الأقبية ؟ كلا ، سيقتلونهم فى الظلام .

يندفع يورى جرانكين ومحمود داشكويف إلى الغرفة صائحين : « لا يجوز الجلوس هنا . القذائف ، والقناصة . النوافذ فى مرمى نيرانهم » .

أخرج من المكتب . كان روتسكوى وفورونين وأجفونوف وروميانتسيف وايساكوف وايسايف يحيطون بآوشيف وإيلومجينوف(*) ويتحدثون مقاطعين بعضهم بعضا . اقتربت منهم وحييت آوشيف وإيلومجينوف وسألتهما على الفور : « هل هناك إمكانية لوقف الهجوم

(*) آوشيف هو رئيس جمهورية إنجوشيتيا ، وإيلومجينوف رئيس جمهورية كالميكيا بالاتحاد الروسى .

على المبنى ؟ ينبغى إنقاذ الناس . لقد أدينا واجبنا حتى النهاية . وليس هنا أى متطرفين . الجميع يخضعون لى ولروتسكوى . هناك الكثير من القتلى والجرحى ونساء ومرضى حسب التقارير التى تصلنى » .

ويقولان إنهما لا يستطيعان مقابلة يلتسين ولا الاتصال به . أما تشيرنوميردين فنواياه عدوانية ولا يعترف بأى مفاوضات ، وعبارته التى رددها عدة مرات « ينبغى سحق هذه العصابة » .

أنصحهما بالخروج من هنا فوراً والذهاب إلى زوركين ، وجمع قادة الأقاليم ، والاتصال بممثليات دول الرابطة المستقلة والسفارات وإبلاغهم طلبى الحضور إلى هنا . عندئذ ربما يتوقف إطلاق النار . وقد تكون هذه آخر فرصة .

وأيدنى روتسكوى والآخرون .

ورحل آوشيف وإيلومجينوف ...

« **ألفا** » :

... فى ذلك الوقت ، على ما أتذكر ، كان معى علاوة على روتسكوى ، فورونين وأجفونوف وجرانكين وأحمد خانوف . ودخل أندرونوف وبرانيكوف وأتشالوف ومعهم شابان فى زى جنود الإنزال . وبادرا بالتحية . وكنت قد سمعت عن وسطاء السلام ، ولذلك جىء بهما إلى قاعة مجلس القوميات ، فقد كنت أريد أن يقرر المدافعون عن البرلمان مصيرهم بأنفسهم دون أدنى ضغط من جانبى . وكنت أعرف أن التاريخ سيحكم على أعمالى .

وبرز أحد الشابين إلى المقدمة وقال : اسمى فولوديا . إننى احترمك يارسلان عمرانوفيتش ، أنت كسياسى بذلت كل ما فى وسعك . والآن أرجوك أن تساعدنا فى إنقاذ من معك . أنا أحد قادة « ألفا » وقد تلقينا أمراً بالاستيلاء على مبنى السوفيت الأعلى . لقد سبق أن استولينا على القصر الرئاسى فى كابول وعلى أشياء أخرى . ولكننا لا نريد أن نقاتل جماعتكم ، رغم أنهم يطلبون ذلك منا .

وسألت إيونا أندرونوف :

ـ هل صحيح أن النواب وجميع المدافعين عن « البيت الأبيض » قرروا قبول عرض « ألفا » ومغادرة مبنى البرلمان ؟

ـ صحيح يا رسلان عمرانوفيتش . وهذا هو الحل المعقول الوحيد . فقلت مخاطبا الآخرين :

ـ إذن فليكن كذلك ؟

وقال روتسكوى لوسطاء السلام :

ـ نعم ، نحن نستسلم . ولكننا على علم بالأمر الصادر من قيادتكم العليا بقتلى وقتل حسبولاتوف ، والادعاء بأن ذلك وقع أثناء تبادل إطلاق النار عند اقتحام المبنى أو عند الاستسلام .

فقال فولوديا :

ـ إننا نقسم بشرفنا العسكرى ألا نسمح لأحد بقتلكما . وعند خروجكما من المبنى سيحرسكما جنود « ألفا » وينقلونكما عبر المدينة بمصفحاتنا .

روتسكوى : إلى أين سينقلوننا ؟

فولوديـــا : هذا ما لا نعرفه بعد . أما جماعتكم فسننقلهم بالحافلات إلى محطة المترو .

وسألته :

ـ وماذا لو أن الوحدات الأخرى ، « أومون » أو « البيطاريون » ، كما نسميهم هنا ، حاولت قتل الخارجين من « البيت الأبيض » ؟

فأجاب :

ـ سنخمدهم بالنيران . إننى أعرف رجالى ، وبوسعك أن تثق فىَّ .

لم يكن أمامنا حل آخر غير الثقة فيه .

دخل إلى الغرفة الجنرال ألبرت مكاشوف فى « البيريه » التقليدى المعروف ، وشرع يعارض هذا الحل ويطرح حججاً ما . وكنت أدرى بدوره عند « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) ، فقاطعته بحدة : كلامك يا ألبرت ميخايلوفيتش لا محل له وليس هذا وقته .

وقال فولوديا : علينا أن نعود إلى أركان القيادة ، وسنرجع إلى هنا بعد نصف ساعة . وعندئذ تسلمون السلاح . وحتى ذلك الحين لن يكون هناك قصف ...

ولكن القصف استؤنف بعد خروج رجال « ألفا » من جميع أنواع الأسلحة . إذ يبدو أن قادة « ألفا » أفسدوا مخططات جهات ما . فعلى الأقل كان مطلوبا قتل روتسكوى وحسبولاتوف أثناء الهجوم ، أما « ألفا » فيبدو أنها قدمت لجنودها أدلة على عدم وجود متطرفين أو متعصبين فى مبنى البرلمان وعلى استعداد المدافعين عنه ، بما فى ذلك قيادتهم ، لإلقاء السلاح والخروج من المبنى .

ومن قاعة مجلس القوميات فى الأسفل جاء ركضاً رمضان أحمد خانوف ومعه يورا تشورنى الذى كان مساعداً لى فى عامى ١٩٩٠ - ١٩٩١ كنائب فى البرلمان . كان مضطراً لمغادرة جروزنى ، ومنذ عام ١٩٩٢ عمل فى السوفيت الأعلى .

وخرجنا من غرفة مكتبى مع روتسكوى وقائد حراسته فولوديا ترانكو وقائد حراستى يورى جرانكين مع محمود داشكويف ورمضان أحمد خانوف وحسين .

وفجأة توقفت ، واستدرت بحدة عائدا إلى المكتب ، ومررت بجوار الطاولة وعبرت إلى غرفة الاستراحة ، واتجهت إلى طاولة المكتب بجوار النافذة المطلة على الكورنيش وجلست على الكرسى . طفت بنظراتى على الغرفة التى عملت فيها فترة طويلة بحماس وشغف . ومسحت الطاولة بيدى ونهضت ، ثم اتجهت إلى حوض الغسيل وغسلت وجهى بماء بارد . ومسحت وجهى بالمنشفة ببطء ، ثم خرجت . وجدت الشبان من الحراسة والمساعدين ينظرون إلىّ بدهشة ، فقلت لهم إننى كنت أودع مكتبى . وفى تلك اللحظة تحطم زجاج النافذة برصاصة رشاش ثقيل . خرجنا إلى الدهليز وهبطنا معاً . وقال لى روتسكوى إن لديه خطة لانسحاب المسلحين عندما يتأكدون من أننا لن نُقْتَل . أما قبل ذلك فلن يغادروا مواقعهم . ولذلك لم يوجه إلينا الشبان أسئلة وسلموا علينا باقتضاب ورجولة بهزة من الرأس أو بمصافحة اليد . وودعتهم أنا أيضا دون قلق ودون أن احول نظرتى .

وظهر ضابط طويل فى صحبة مسلحين يرتدون خوذات . وصاح آمراً : « على الجميع الخروج ! » ثم أضاف بعد برهة « حسبولاتوف وروتسكوى يبقيان » . ثم ظهر كورجاكوف (رئيس جهاز أمن الرئيس) . وصاح روميانتسيف : « ما اسمك ، لابد أن نعرف مع من سيبقى حسبولاتوف وروتسكوى » . فأجاب الضابط : « أنا العقيد بروتسنكو » .

رومیانتسيف : يا عقيد ، لقد أقسم ضباطك بشرفهم بألا يحدث شىء لحسبولاتوف وروتسكوى . وتعهدوا بألا يصيبهما رصاص القناصة عند خروجهما إلى الشارع . هل رجالك هم الذين سيحمونهما ؟

الضابط : نعم ، تماما . لن تسقط شعرة من رأس حسبولاتوف والجنرال روتسكوى ...

يبدو أن ذلك كان فى الساعة الخامسة أو الخامسة والربع ...

وبعد قليل دعونا للخروج . ومضينا فى الممرات نحو الباب الرئيسى وهبطنا على الدرجات . وكان قسم من نوابنا يقفون هناك ، وعرفت الكثيرين ومنهم نساء . كانوا

يقودونهم وهم منكسو الرؤوس ، فلم أتمالك نفسي وصحت « أرفعن رؤوسكن يا نساءنا العزيزات . لستن مذنبات في شيء ! » . وجاءوا بروتسكوى وانتظرنا حوالي نصف ساعة .

القبض :

وظهر كورجاكوف من جديد وصاح بصوت عال : « روتسكوى ، خروج ! » . وقادوا ألكسندر روتسكوى ، وودعنا بعضنا بمصافحة قوية . وصاح كورجاكوف من جديد : « حسبولاتوف ، خروج ! » . وضعت المعطف الخفيف على ذراعي اليسرى وودعت المجموعة وخرجت . وأمامي سار العقيد بروتسنكو . ولآخر مرة تفتح أمامي بوابة قصرنا البرلماني الثقيلة ، واتبع بروتسنكو متخلفاً عنه خطوتين حتى خرجنا إلى الشارع ... وكدت أتعثر في بروتسنكو الذي جلس فجأة . وتذكرت التحذير بشأن القناصة . وفكرت في نفسي : لابد أن بروتسنكو « باع ذمته » ، أو أنه أراد إذلالي بأن أجلس وراءه مختبئاً من القناصة . وعندها ظهرت على وجهي ابتسامة السخرية التي رآها الملايين من مشاهدي التليفزيون في العالم . ولذلك خفض بروتسنكو بصره ونحن في سجن « ليفورتوفو » عندما حدجته ملياً بعد أن قال لي : « كما رأيت فقد جئت بكم سليماً معافى كما وعدت نوابكم » ..

لم أستطع لقصر النظر أن أميز جيدا مجمل الصورة البشعة التي تبدت أمام عيني . كانت الدبابات تربض عند الكورنيش وبجوار الدرج الحجري ، تقريبا في المكان الذي خطب فيه يلتسين من على متن دبابة في أغسطس ١٩٩١ ... وازدحم المكان بالعربات المصفحة والقوات ... طوابير قوات « أومون » و « فيتياز » ، وأشخاص خيل إليّ أنهم يرتدون الزي الفاشي ... أهم « البيطاريون » ؟ وقفز كورجاكوف إلى الحافلة ، وتحركنا . وأزحت ستار النافذة ولوحت بيدي لأصدقائي النواب . وبعد ساعة وصلنا إلى « ليفورتوفو » .

يلتسين : « افرموهم » ! :

اتضح أن ضباط « ألفا » أفلحوا في الوفاء بالتزامهم الرئيسي ألا وهو الحفاظ على حياتنا ، ولكنهم لم ينفذوا بالكامل الوعد الذي أعطوه لي ولروتسكوى بأن يحملوا الذين في « البيت الأبيض » إلى مكان أمين ، عند محطات المترو . وقد ظهر أن الكثير من الجهد بذل حتى اللحظات الأخيرة لتأليب « ألفا » ضدنا . فقد اغتال أحد القناصة ضابطا برتبة نقيب من تشكيل « ألفا » . وعندما علم كورجاكوف بذلك قال : « الآن ستتحرك « ألفا » . » ولكن الضباط أدركوا بسرعة أن الطلقة لم تصدر عن البرلمان ، ولذلك لم يتحركوا للهجوم .

وبدأ التنكيل فور إلقاء القبض عليَّ أنا وروتسكوى وإرسالنا إلى سجن « ليفورتوفو » بمصاحبة عربة مصفحة . فبعد وصول كورجاكوف وبارسوكوف إلى « البيت الأبيض » ،

أبعدا « ألفا » عن قيادة العملية ، وسارت العمليات التالية كلها بإشرافهما المباشر . لقد كان هذان الشخصان ، وهما من أقرب المقربين إلى يلتسين ، يدركان ما الذى يريده « المعلم » فتصرفا وفق رغبته وتعليماته . وبدأ ضرب الذين خرجوا من البرلمان بقسوة وعزلهم إلى جماعات صغيرة ، ثم قيادتهم إلى بعض أفنية المنازل المغلقة وإلى بعض المبانى المجهزة سلفاً ، وإلى أقسام الشرطة . واغتيل الكثيرون منهم ، ولهذا الغرض ظلوا محتفظين بهم حتى حلول الظلام . لقد بدأت عملية تنكيل رهيبة ، ووصفتها صحف كثيرة . وكان هذا القتل الجماعى غير مبرر . وضربوا ضربا مبرحاً نائبى فالنتين أجفونوف . وعندما شرعوا فى ضربه خف لنجدته أحد ضباط الحراسة فأوسعه رجال « أومون » ضربا حتى حطموه وداسوه بالأقدام . وانهال الضرب على الجميع .. على النواب والمستخدمين ، النساء والرجال والصحفيين ، أى كل من طالته يد الجلادين . لقد انتقموا من هؤلاء الأبرياء تنفيساً عن عدم استطاعتهم تنفيذ أمر « المعلم » الذى قال : « افرموهم » !

اعترافات ضابط :

« ... بعد المباحثات مع مندوبى « ألفا » تقرر الخروج من المبنى . وكنت مع بقية ضباط الحراسة بجوار حسبولاتوف عندما ذهبوا به . ونظر إلينا نظرة وداع ورحل . وكان إحساس ثقيل يطبق على النفس .

وبعد أن رحلوا بحسبولاتوف فى المساء أخذونى إلى قسم شرطة أنا وسرجى ليتشاجين . وعند تفتيشي استولى أحد « الضباط » على محتويات حقيبتى التى كانت تضم ملابس مستعملة قذرة وأدوات تواليت ، ووضع فوهة رشاشه على صدرى قائلاً : « لن تكون بحاجة إليها بعد الآن » ، ولكن رائداً كان بجواره استوقفه قائلاً : « دعه يذهب إلى القسم ... » .

وفى القسم أعادوا تفتيشى ، وأبقونى فى غرفة مغلقة حوالى ثلاث أو أربع ساعات ثم أطلقوا سراحى . وعندها بدأت سلسلة مغامرات جديدة . فما إن خرجت من القسم حتى وقعت فى طوق حصار . وأجبرونى على خلع ملابسى (فى الشارع) وأوقفونى ووجهى إلى الحائط الذى كان مكتوبا عليه فى الأسفل كلمة « يلتسين » . وأجبرونى على الانحناء أمام هذه الكلمة بينما انهالوا بالهراوات على ظهرى . وسقطت على ركبتى فأمرونى بالنهوض . ونهضت فقادونى إلى شاحنة مغلقة وألقوا بى فيها . وكان فى الشاحنة عدة أشخاص آخرين . حملونا إلى أرض فضاء ، وهناك أطلقوا سراح الآخرين بينما أبقوا علىَّ تحت مرمى الرشاش . ووضع أحد الرقباء فوهة رشاشه على ذقنى وقال : الآن سنقضى عليك هنا ونلقي بك فى الخندق ، هل تصدقنا أيها التيس ؟ فدمدمت « أصدقكم » . وهنا جاء أحد الضباط فمد لى بطاقة هويتى العسكرية قائلاً « هيا ركضاً من هنا ! » ، فالتقطت حقيبتى

وركضت . نظرت خلفي فوجدتهم يصوبون نحوى رشاشاتهم ولا يطلقون النار . وبلغت الطريق الدائرى بجوار محطة المترو . كانت السيارات المصفحة تسير فى الشارع وتطلق النار على نوافذ المنازل . وأسرعت أدخل المترو وأنا لا أستطيع أن أكبح جماح رجفتى ...

إننى لن أنسى ذلك ما حييت . لقد أطلقت علينا وسائل الإعلام ، كما قال عنا يلتسين ، إننا « مجرمون » . كل من كانوا فى « البيت الأبيض » . نحن الذين دافعنا عن القانون والدستور وأدينا واجبنا ولم نقتل أحداً . أما الذين قتلوا النساء والأطفال ، وأجهزوا على الجرحى ، وأصدروا الأوامر الإجرامية فيسمون « أبطال روسيا » !.. »

يورى جرانكين

قائد حراسة رئيس السوفيت الأعلى

من « الفائز » ؟ وماذا كسب ؟

بالطبع « فاز » يلتسين ، والشعب هو الذى خسر . لقد فاز يلتسين بأكبر « جائزة » ، ألا وهى السلطة المطلقة . السلطة التى لا رقابة عليها ، إذ رفض يلتسين وعجز عن الحكم بصورة أخرى .

وأكد يلتسين وضعه « كمنقذ للديمقراطية » أمام العالم الخارجي الذى كان شديد الرغبة فى أن يتقمص يلتسين هذا الدور . فهل نجح فى أدائه ؟ نجح ولكن لفترة قصيرة للغاية ، من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٩٣ .

وفازت حاشية يلتسين ... هذا « الراسبوتين » الجماعى . فقد أجبروا البلد كله على الرضوخ لقواعد اللعبة التى فرضوها ، أى خوض انتخابات برلمانية وفق قوانين وضعوها هم لتنطبق عليهم . وبعد « انتصارهم » دارت عجلة الانتخابات بسرعة مجنونة . ووافق على دخول الانتخابات حتى ممثلو « المعارضة » من « الحمر والفاشيين » وبشروط مجحفة لهم . وأهدت الحاشية ليلتسين الدستور الذى كان يريده ، والذى رفضه الشعب ، إذ لم يصوت له ربع الناخبين ، كما قال رئيس لجنة الانتخابات ريابوف ، بل خمسهم (١٩,٥٪) . ولكن جميع الراغبين فى الحصول على مقعد برلمانى ، ومن ضمنهم الشيوعيون ، تظاهروا بأن الدستور « أقره الشعب » .

وفاز أنصار الكريملين المتحمسون لإنشاء هياكل حزبية وسياسية « جديدة » . إذ ظهرت بعد « النصر » إمكانية النفخ فى هذا الحدث وتفخيمه وتسيير المسيرات وإقامة الأحزاب والتجمعات الانتخابية . وانتعش الأمل بأن يأتى أنصار يلتسين المترددون إلى صناديق الاقتراع لأنهم خافوا من عودة « عهد الإرهاب » الستالينى ...

وفازت حكومة تشيرنوميردين التى كانت على وشك السقوط بسبب انكشافها وإفلاسها هى والسلطة التنفيذية كلها ، التى نخر الفساد عظامها كالسوس .

وظهرت لدى يلتسين (والحكومة والسلطة التنفيذية كلها) فرصة خوض الانتخابات دون أن يحاسبهم أحد عن الفترة السابقة . وحتى إذا ما حاول بعض الناخبين الملحاحين طرح الأسئلة الحرجة فسيكون بوسعهم إلقاء التبعة على كاهل السوفيت الأعلى ومجالس السوفيت المحلية التى عرقلتهم وأعاقتهم وأحبطت مشاريعهم ...

وبعد « النصر » على البرلمان ركزت السلطة التنفيذية برئاسة يلتسين فى أيديها كل فروع السلطة : التنفيذية والتشريعية والقضائية . وفى واقع الأمر فهذه هى الديكتاتورية (أيا كانت الأشكال « الناعمة » التى تتخذها) . فقد أصبح فى وسع السلطة التنفيذية أن تغير القوانين ، بل وتعيد النظر حتى فى قواعد الدستور . وعلاوة على ذلك ، لم يعد بوسع السلطة التشريعية الجديدة ولفترة طويلة ، تغيير أو إلغاء قرار السلطة التنفيذية . إذ لا يتيح الدستور الجديد للبرلمان أى فرصة لأن يصبح برلمانا حقيقياً قادرا على التأثير بصورة جدية على السياستين الداخلية والخارجية للبلد .

لقد تحدد شهر ديسمبر للانتخابات الجديدة ، التى أجريت فى موعدها المحدد . وفى ١١ يناير ١٩٩٤ انعقدت الجلسة الأولى لمجلس البرلمان . ومر بعد ذلك نصف سنة ، ولم يزد عدد القوانين المقرة على بضعة قوانين ، فى حين أن السوفيت الأعلى كان يقر قانونين أو ثلاثة فى كل جلسة . أما انتخابات أجهزة السلطة التشريعية المحلية فلم يعد لها معنى ، لأن هذه الهيئات أصبحت مجردة من الحقوق . وهكذا حصلت السلطة التنفيذية على تفويض مطلق حتى نهاية ١٩٩٥ على الأقل .

ومع ذلك فقد فعل الناخب فى هذه الظروف المستحيل ، إذ أنه لم يعط ليلتسين وجايدار وتشيرنوميردين وشوميكو « أغلبية المقاعد » حتى فى هذا البرلمان المزيف .

وعلى الفور تخلى الكريملين عن وعده السابق بإجراء الانتخابات الرئاسية فى يونيو ١٩٩٤ بعد أن رأى أنه يمكن أن يفقد السلطة . وهكذا تأكد ما كررته ألف مرة من أن الكريملين لن يسمح بإجراء انتخابات رئاسية حتى لو سقطت السلطة التشريعية .

وفاز الأنصار القلائل للسياسة المالية المتشددة فى روسيا والذين تقف وراء ظهورهم دوائر مالية وصناعية هائلة فى الاقتصاد العالمى . وحرم خصوم هذه السياسة ونقادها من معظم صحفهم ومنظماتهم . وأصبح بوسع جماعة يلتسين / تشيرنوميردين وجايدار / شوبايس التركيز لا على القضايا الاقتصادية التى فشلوا فيها ، بل على القضايا الأيديولوجية ، وإحياء « صورة العدو » . وأى معنى هنا « لاتفاقية السلام الاجتماعى » ؟ وهل هم بحاجة إليه ؟

وفازت وزارات القوة .. وأخذوا يربتون على أكتاف وزرائها بمودة ويوسعون سلطاتها ، ويغدقون عليها الأموال . وقد عرفت من الصحف وأنا فى سجن « ليفورتوفو » أن حجم المخصصات فى الميزانية للأغراض الحربية سوف يزداد بمقدار الضعف تقريبا ، وذلك رغم العجز المزمن فى الميزانية . وكانوا فى السابق يتهمون السوفيت الأعلى بأنه يخصص للإنفاق على الاحتياجات الحربية أموالاً أكثر من الواردات إلى الميزانية ! أما الآن ، وحسب ما ذكر رئيس الأركان العامة ميخائيل كوليسنيكوف ، فإن نصف موارد الميزانية ينفق على إعالة جيش من أربعة ملايين (حتى ليس ثلاثة ملايين) جندى !

وفاز « الصقور » فى وزارات القوة ، فأخذوا يفصلون من الجيش ووزارة الداخلية ووزارة الأمن كل العاملين الذين وضعوا مصلحة الدولة فوق مصلحة « الزعيم » ومصالح رؤساء الوزارات . ومعهم أطاروا أيضا بأصحاب « الألسن الطويلة » . وعموما فإن تزايد دور الجيش فى الحياة السياسية سيدفع يلتسين إلى التخلص من جراتشوف ، كما فعل خروشوف فى حينه بالمارشال جوكوف . كذلك الأمر مع وزير الداخلية يرين ، الذى جعل أداؤه السافر لدور الجلاد منه شخصية كريهة حتى فى أوساط حاشية يلتسين .

غير أنه من المستبعد أن يتخلى يلتسين عن اثنين من أقرب معاونيه : كورجاكوف وبارسوكوف . ومادام هذان الشخصان إلى جانبه فهذا دليل مباشر على مشاركته فى جرائم القتل وغيرها من الجرائم . ولكنه لم يعد قادراً على التخلص منهما حتى لو أراد ذلك ...

وازدادت الوظيفة القمعية لبعض وزارات القوة ، كما كان الحال فى عهد بيريا . فوزارة الأمن ، التى تعرضت « لإعادة التنظيم » عدة مرات ، قد كفت عن حماية مصالح الدولة وركزت اهتمامها بالكامل على المباحث السياسية . ولم تعد وزارة الداخلية تكافح الجريمة ، بل انصب نشاطها على إنشاء تشكيلات كبيرة لمكافحة « الشغب والاضطرابات » . ويكفى دليلاً على « كفاءة » وزارة الداخلية أن اللصوص والمجرمين أخذوا يعقدون لقاءاتهم فى سجن « بوطيرسكايا » !

وأصبحت « إدارة حراسة الرئيس » تشغل وضعاً فريداً للغاية ، وهى تضم الآن عشرات الآلاف من الأفراد ، وتقوم بكافة العمليات السرية للمباحث السياسية ، وتسيطر على أجهزة الأمن وعلى وزارة الداخلية والنيابة ، والمنظمات الاستثمارية والوزارات والمصالح الحكومية والسلطات المحلية .. الخ . وكل ذلك يدل على توسع وظائف القمع والتنكيل للنظام السياسى . وشعرت أجهزة التنكيل ، خلال عملية قمع السوفيت الأعلى ، بأنها ليست قوة بوليسية فحسب بل وقوة سياسية أيضا . وازدادت ثقتها بنفسها وأدرك رؤساؤها أن نظام يلتسين هو نظامهم .

وفاز موظفو موسكو .. هذا الجيش الهائل من البيروقراطيين العاملين فى جهاز العاصمة . فقد تمت تصفية مجلس سوفيت موسكو المنافس لهم ، وانتفى احتمال فقدانهم السلطة نتيجة الانتخابات الحرة ، وكذلك احتمال تقديم الكثير منهم للمحاكمة بسبب الفساد والاحتيالات المالية التى اتهموا بها مراراً . وتم القبض على أعضاء لجنة سوفيت موسكو برئاسة سيديخ ـ بوندارنكو ، والتى كانت تحقق فى هذه القضايا(*) ولكن رئيس سوفيت موسكو الشاطر « جونشار » وقف بعيداً عن هذه « المتاعب » ، وفيما بعد أصبح قطبا بارزا من أقطاب « البرلمان الجديد » .

وبعد تصفية مجالس سوفيتات الأحياء فى موسكو جرت إعادة تسجيل الأكشاك التجارية بما يصاحبها من دفع رشاوى لموظفى البلدية . وكان هذا هو الثمن « مقابل الولاء » و « تعويضا عن الخوف » . وما أكثر ماكسبه موظفو البلدية ! فقد ألغت البلدية قرارات مجالس سوفيت الأحياء بمنح الشقق للأفراد وبتأجير المبانى غير السكنية للهيئات والمنظمات ، وهى القرارات التى صدرت بعد ١٢ يوليو ١٩٩١ . وفى الوقت نفسه صادرت البلدية مباني وممتلكات سوفيتات الأحياء فى موسكو ، مثلما نهب رجال يلتسين ممتلكات السوفيت الأعلى التى تقدر قيمتها بعدة تريليونات من الروبلات .

وفازت العناصر الراديكالية فى بطانة يلتسين ، أولئك « الموتورون » الذين حولوا حركة « روسيا الديمقراطية » إلى حزب للحرب والذين يمقتون بلدهم وشعبهم ، ويحلمون بسرعة أمركة روسيا . هؤلاء المتشردون السياسيون أصبحوا الآن مطلقى الحرية فى الصعود إلى أعلى ودخول البرلمان والحكومة وشتى الأحزاب الجديدة والقديمة ، وفى حبك الدسائس والمؤامرات السياسية وصرف أنظار الشعب عن القضايا المهمة بأمور ثانوية (مثل إعادة دفن جثمان لينين ونقله من الضريح ، ودفن رفات الأسرة الإمبراطورية الروسية ، ونزع النجوم من أبراج الكريملين ، وإغلاق متحف لينين ، وتنصيب يلتسين قيصرا .. الخ .)

وفاز أنصار « القبضة القوية » و « السلطة الحازمة » و « الاعتبارات السياسية » . وأصبح فى يدهم دليل جديد على أن الحكم فى روسيا مستحيل « بدون السوط » ، وأن الفصل بين السلطات خطأ فى « ظروف روسيا الخاصة » .. الخ .. الخ .. وسوف يحاولون الآن تكريس نظام ديكتاتورية يلتسين المؤقتة وإضفاء طابع دستورى عليه .

(*) صحيفة « نوفايا روسكايا جازيتا » ، ٣ / ١١ / ١٩٩٣ .

وأخيراً ، فقد فاز أنصار السلطة المركزية على أنصار السلطة الاتحادية ، وألغى الدستور الجديد المعاهدة الاتحادية موجها ضربة شديدة لأطراف الاتحاد الروسى ، أى لأقاليمه .

... ولوحت بيدى مرة أخرى من نافذة الحافلة لرفاقى الواقفين فى محيط الجنود أمام مدخل برلماننا وتحركت الحافلة . أمامنا سارت مصفحة ومن خلفنا مصفحة . وسرنا حوالى ٤٠ دقيقة ...

الفصل الحادى عشر

فى سجن ليفورتوفو

خرج كورجاكوف أولا ، ثم تلاه بروتسنكو . وقادوني خارج الحافلة . وقال بروتسنكو : « والآن كما ترى يا رسلان عمرانوفيتش فإنى نفذت وعدى الذى قطعته على نفسى بتوصيلكم حيا وسليما » . وحدقت باهتمام فى بروتسنكو ، ولعله أدرك ما أقصده ، لأنه جلس قليلا عند مخرج مبنى البرلمان وحول عينيه إلى ناحية أخرى . شكرته . وقادنا حملة الرشاشات إلى بوابة السجن . ولم تتوقف لحظة تكتكة عدسات المصورين الصحفيين والسينمائيين ، حتى بدا أن أضواءها اخترقت أجسامنا حتى العظام . وانفتحت البوابة أمامنا وخطوت أولى خطواتى إلى السجن حيث قادونى إلى غرفة بها منضدة ومقعدان ، وقف فيها عدة أشخاص أمرونى بأن أخلع ملابسى ، ثم راحوا يفتشونها بدقة متناهية ، وفكوا - لسبب ما - مواضع الخياطة ، وأخرجوا كل ما فى الجيوب ، كان ثمة أقلام وقداحات ومناديل وأوراق ما ، وسلسلة مفاتيح على ما أظن . وسجلوا كل ما عثروا عليه ثم أعطونى الورقة لأوقع عليها ، وبعد ذلك دعونى إلى ارتداء الملابس . ثم دخل أحد الضباط إلى الغرفة ، وكان أطول منى قليلا ، أصلع . وطلب منى أن أمضى خلفه ، ومشى وراءنا حارسان .

وكان كل ما حولى يثير استغرابى . فقد كان الضابط الذى يتقدمنى يمشى وهو « يطرقع » أصابع يديه ويطلق صفيرا . وخيل لى أن تلك إشارة خاصة داخل السجن للتحذير من أن يقع بصر أحد المسجونين الآخرين علىّ . وعندما قطعنا الممر الطويل الذى يصل بين جناحين وقفنا أمام باب حديدى لزنزانة كتب فوقها رقم « ١٣ » .

فى الزنزانة « ١٣ » :

قرقع باب الزنزانة محدثا صريرا وهم يفتحونه أمامى ، وأمرونى بالدخول ، وعندما دخلت وأغلق الباب من خلفى صرت بالفعل سجينا فى « ليفورتوفو » . وألقيت بنفسي على السرير الحديدى ، رقدت فترة ، ثم اعتدلت جالسا أتأمل ما حولى . كان ثمة سريران آخران شاغران ، ومنضدة ، ومقعدان صغيران ، وكان كل ذلك ملتصقا بأرض الزنزانة . وفى الركن بالقرب من الباب رأيت حوضا للاغتسال ومرحاضا .

وعدت للرقاد من جديد . ولاحت أمام عينى صور اقتحام البرلمان والطلقات النارية لمدافع عربات المشاة القتالية والرشاشات ودوى قذائف المدفعية على فترات منتظمة ،

ووجوه الأصدقاء والأقارب ونواب البرلمان وكل من وقف حينذاك يدافع عن الدستور والديمقراطية . ومرت أمام عينى أيضا وجوه كل أتباع يلتسين فى أقنعتها وبسماتها الشائهة .. ولا أذكر إن كان النعاس قد أخذنى أم لا . لكن كوة الزنزانة سرعان ما فتحت عن صيحة « استعد للخروج » ، وصر الباب منفتحا وولج الزنزانة ثلاثة أو أربعة سجانين . قال أحدهم : « هلم إلى المحقق يا رسلان عمرانوفيتش » . ونهضت لأخرج . تقدمنى أحدهم وظل اثنان من خلفى ، وزعق أحدهما : « اشبك يديك خلف ظهرك » وسحب يدى للخلف ، لكنى عدت بهما إلى الأمام وأنا أقول : « أترون .. لا تلتوى يداى للخلف » ! ولم يكرر أحدهما الأمر . ولم أستطع رغم الشهور الخمسة التى قضيتها فى السجن أن أعتاد المشى ويداى معقودتان خلف ظهرى كما ينبغى على المسجون . وربما أن الحراس أيضا كانوا يحسون الحرج والارتباك فلم يلحوا أو يتمسكوا بالقاعدة المعمول بها أكثر من ذلك .

ورحنا نقطع الممرات حتى ارتقينا سلما حلزونيا حديديا إلى الطابق الثانى . ومن جديد هبطنا إلى أسفل عبر ممر ملتو ثم توقفنا أمام باب ، وهناك تركنى الحراس أتقدمهم لأدخل الغرفة .

التحقيق الأول :

دخلت . ووجدت فى مواجهتى شخصا يبلغ من العمر حوالى الخامسة والخمسين ، قمىء الهيئة ، وقدم نفسه إلىّ بقوله : « فلاديمير ايفانوفيتش كازاكوف مساعد النائب العام . جئت لأعلنكم بالتهمة الأولية » . وكان واضحا أنه فى حالة عصبية حاول التنفيس عنها بمشيته جيئة وذهابا فى الغرفة حتى قلت له :

- الأفضل أن تجلس يا فلاديمير ايفانوفيتش بدلا من التمشية أمامى . ها أنا ذا أنتظر سماع اتهاماتكم ..

- إننى مجرد إنسان صغير يا رسلان عمرانوفيتش كلفونى أن أحقق معك . وأغلب الظن أنهم سيوجهون إليك اتهاما وفقا للمادة ٩٧ من قانون الأحوال الجنائية الخاص بالتحريض على القلاقل الجماعية . فقد قمت بتنظيم تشكيلات مسلحة غير شرعية ، ووزعت الأسلحة ، وحرضت على عصيان السلطات ، ودعوت إلى اقتحام مبنى التليفزيون (أوستانكينو) وبلدية موسكو .

- قل لى يا فلاديمير ايفانوفيتش من الذى أصدر أمره باعتقالى وعلى أى أساس صدر الأمر بحبسى فى ليفورتوفو ؟ ألا تعرف أن القانون يحيطنى - علاوة على حصانتى كنائب برلمانى - بحصانة أخرى بصفتى رئيسا لمجلس السوفيت الأعلى (البرلمان) ورئيسا لرابطة برلمانات رابطة الدول المستقلة . وأنى أتمتع بحصانة وفقا حتى لميثاق رابطة الدول

المستقلة . فكيف تقدمون على مثل هذا الانتهاك الفظ للقوانين الروسية بل والالتزامات القائمة بين دول الرابطة ؟ من الذى وقع على الأمر باعتقالى ؟

ـ لقد وقع الأمر باعتقالك النائب العام ألكسى كازانيك ... نعم نعم إنه هو نفسه كازانيك الذى تخلى طوعا عن حقه فى أن يكون نائبا بمجلس السوفيت الأعلى لبوريس يلتسين . اليوم قام يلتسين بتعيينه نائبا عاما بعد أن عزل ستيبانكوف . ولست أدرى لماذا وقع كازانيك أمرا من هذا النوع منتهكا قانون الحصانة البرلمانية . وأريد أن أقول لك مرة أخرى يا رسلان عمرانوفيتش أننى لا أتمتع بأية سلطات ، لقد كلفونى بأن أحضر إليك وأتسلم منك توضيحا بشأن ماجرى وأن أحقق معك بصفتك شاهدا . وإنى أقترح عليك أن تكتب بنفسك تصف ما حدث عند بلدية موسكو ، لأنه من المعروف أنك دعوت للاستيلاء على مبنى البلدية ، وأنك وزعت الأسلحة التى أطلقت منها النيران . وقد لاحظوك فوراً بعد ظهورك عند البلدية .

ـ هل أنت جاد فيما تقوله حقا ؟

ـ نعم . لقد كلفونى أن أضع أمامك هذه الحقائق باعتبارها مادة للاتهام .

ـ لكن إذا كنت كما تقول مجرد « إنسان صغير » فإن أحدا لن يطلب منك شيئا ، أليس كذلك ؟

وأجابنى فلاديمير ايفانوفيتش بشعور بالراحة :

ـ أنت محق بالطبع ، ولذلك أرجوك يا رسلان عمرانوفيتش أن تتولى أنت الكتابة بنفسك .. لو سمحت .

وتناولت الورقة البيضاء التى مدها إلىَّ مساعد النائب العام ، وكتبت بقلمى حوالى خمس أو ست صفحات . وأشرت فيها بداية إلى عبثية التهمة الموجهة إلىَّ ، وأن المؤتمر العاشر الطارىء لنواب الشعب الروسى هو الذى يمثل السلطة الشرعية طالما كان معمولا بالدستور الذى لم يجرؤ يلتسين على إلغائه رسميا ، ومن ثم فإن قوات الشرطة والتشكيلات الأخرى التى هاجمت الناس ومؤتمر النواب وأطلقت النيران على الجماهير والبرلمان هى التى نظمت ونفذت « القلاقل الجماعية » فى شوارع موسكو . ثانيا ، أن المسئولية وفقا للمادة ٩٧ الخاصة بارتكاب جرائم فى حق الدولة ـ تقع بالكامل على كاهل الذين نظموا المؤامرة والانقلاب أى : يلتسين ويرين وجراتشوف وفيلاتوف وبانكراتوف وكوظيريف الذين قاموا مع كثيرين غيرهم بتعديل النظام الدستورى ، ولابد من تعرية دورهم ـ فى الأحداث المأساوية ـ من خلال التحقيق معهم . ثالثا ، أنه حتى فى حالة غض النظر عن المرسوم رقم ١٤٠٠ الإجرامى الذى كان المحرك الأول للمأساة ، وإذا جرى الحديث فقط عن

الأحداث المرتبطة بمبنى بلدية موسكو ، ومحطة « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) - أى إذا انحصر الحديث تحديدا فى أحداث الثالث من أكتوبر ، فإننى أعتبر تلك الأحداث شكلا جديدا من الاستفزاز الذى قام به الكريملين . ولم يكن لأحد مصلحة فى ذلك سوى أتباع يلتسين الانقلابيين . أما عنى فإنى لم أعرف بالاستيلاء على مبنى البلدية إلا فيما بعد من برانيكوف فيما أتذكر . ولم يكن الاستيلاء على أى مواقع يدخل ضمن مخططات الذين هبوا للدفاع عن الدستور . وكان كل ذلك لازما للمتآمرين داخل الكريملين ليتخذوه ذريعة لسحق الدستور والقانون والبرلمان والديمقراطية بوحشية . وكان هدفهم الوحيد من وراء ذلك الاستيلاء على السلطة وإقامة ديكتاتورية يلتسين الفردية - وقد فعلوا ذلك . وأضفت إلى ما كتبته أن النيابة العامة ملزمة بالإفراج عنى فورا إن كان لديها ضمير وشرف . وبداهة لم يكن لما كتبته أن يتطرق أبدا ولا بأية حال لأى نوع من الاعتراف بأى ذنب .

هذه كانت أولى شهاداتى فى سجن « ليفورتوفو » . ثم تعرضت بعد ذلك بإيجاز لأحداث ٢١ سبتمبر - ٤ أكتوبر من وجهة نظرى ووفقا لتقديرى . وقد قلت الحقيقة التى قلتها بعد أقل من ساعة من الزج بى فى السجن ، وهى الحقيقة التى ظللت أكررها بلا نهاية حتى يوم الإفراج عنى فى ٢٥ فبراير ١٩٩٤ . ولهذا أرجو القارئ ألا يندهش إذا لاحظ بعض التكرار ، لأنه تم فى سياق شهادتى التى ظلت ثابتة على مدى خمسة شهور من التحقيق معى داخل السجن .

وبطبيعة الحال فإن التحقيق مع رئيس مجلس السوفيت الأعلى المستدعى تحت حراسة المصفحات المدرعة والمدافع الرشاشة لفصيلة من فرقة « ألفا » كان نوعا من الاستهزاء .. ولكن ما أكثر الاستهزاء والتحقير الذى شهدته تلك الفترة ! .

التعرف إلى ما حولى واعتياده :

أوصد الباب علىّ ، وألقيت بنفسى على السرير وقد أغلقت عينى ، بينما كنت أستعيد بانفعال مرة أخرى كل ما حدث ، وتنبعث أمامى صور ما وقع منذ وقت قريب ..

وفى العاشرة مساء أطفأوا لمبة فى الزنزانة ، بينما ظلت اللمبة الثانية مضاءة بوهن طيلة الليل . وكنت بين النوم واليقظة .

فى الأسبوعين الأخيرين اللذين انصرما فى « البيت الأبيض » (البرلمان) كنت فى حالة توتر شديد ، ولم أنم طيلة الأسبوعين أكثر من ساعتين أو ثلاث ساعات فى المتوسط يوميا . والآن تتاح لى فى السجن فرصة كافية للنوم .. لكن النوم لا يراود جفونى . ربما يكون للكائن الحى قدرات دفاعية ، أوتعويضية يلجأ إليها فى ظروف الأرق . وخلال ذلك كان الحاضر يختلط بالماضى أحيانا . ومع أنى كنت أدرك أن كل شىء قد انتهى ، إلا أن

ثمة إحساسا كان يخامرنى مع ذلك وكأننى فى البيت الأبيض ، وأن علينا الآن أن نقوم بهذا الشيء أو غيره . ويا لها من دقائق رهيبة ، وساعات رهيبة ، تلك التى امتدت إلى أيام وأسابيع وشهور .

السادسة صباحا ميعاد النهوض . تنفتح أمامى الكوة فى باب الزنزانة ، ويحدج السجان عبرها فىّ ثم يصيح : « قيام » ، وينصرف مغلقا الكوة . ولكنى لم أنهض ، واصلت رقادى عشر دقائق أخرى حتى دخل ضابط يقول لى إنه لابد من القيام وترتيب الفراش وارتداء الملابس ، وبعد ذلك فقط يمكننى مواصلة الرقاد . ولم يكن فى ذلك شيء صعب علىّ ، لأنى لم أكن انسانا مرفها فى حياتى الشخصية . ثم رقدت لا أدرى كم من الوقت حتى وافانى صوت نسائى عبر الكوة ينادى « الإفطار .. العصيدة الساخنة مفيدة لكم فتفضل » . وتلفت فلم أجد طبقا أتناول فيه العصيدة ، فعاد الصوت النسائى ينبهنى : « الصحن معلق على الرف المثبت فى الجدار يا رسلان عمرانوفيتش » . وعندما ملأت لى الصحن عبر الكوة ابتسمت قائلة : « لابد أن تأكل » ! وتكرر ذلك المشهد بعد نصف ساعة مع الشاى . ثم لاح وجه السجان يصيح علىّ « إلى الاستدعاء » ، فانتعلت الخف وأخذت معى قلما وورقا كانت إدارة السجن قد أعطتها لى . وبعد فترة خرجت من الزنزانة بدعوة من السجان ، ورحنا نقطع ممرا ضيقا بلا نهاية يرتفع لأعلى تارة ويهبط لأسفل تارة حتى توقفنا عند باب فتح من الناحية الأخرى : تلك كانت غرفة مكتب أخرى ، وقف بداخلها شخصان صغيرا السن نسبيا ، قال أحدهما إنه محقق من الأمن وقدم الثانى باعتباره مساعده . وقدم إلىّ أحدهما سيجارا فأخذته منه . كان معى غليونى أما الدخان فنسيته فى البيت الأبيض على مكتبى ، ولهذا لم أمانع فى تدخين سيجار جيد .

ترك فىّ فلاديمير بولوبينوك المحقق من الأمن انطباعا جيدا ولم يوجه إلىّ أى اتهامات ، ولكنه أعاد علىّ ما سبق أن سمعته من قبل بقوله : « إنى يا رسلان عمرانوفيتش إنسان صغير تلقيت أمرا بالتحقيق معك بخصوص الاتهام الموجه إليك من النيابة . لكنى أقول لك صراحة إننى شخصيا لم أجد فى تحركاتكم أى عناصر جنائية . وبالأحرى فإن أركان الجريمة قد تتوافر فى سلوك يجور جايدار - فالجميع يعلمون أن خطابه فى التليفزيون تضمن الدعوة لتنظيم أعمال الشغب الجماعية » .

كان ذلك اعترافا صادقا مذهلا استمعت إليه بدهشة عامرة بالسرور ، بعد أن اعتدت على خيانة وغدر الكثيرين من ممثلى السلطات القانونية . ولم أضف فى حوارى مع ذلك المحقق شيئا جديدا لما قلته فى تحقيق الأمس . وبعد ذلك عدت إلى زنزانتى رقم « ١٣ » .

فى اليوم التالى لم يستدعنى أحد . وسألنى السجان « هل أسجلك ؟ » فسألته : « وأين يمكن تسجيلى ؟ » فقال : « يمكن تسجيلك لتذهب إلى المكتبة أو مدير السجن أو الطبيب » .

وقررت أن أحجز كتابا من المكتبة . وسرعان ما دخل إلى الزنزانة شاب قدم نفسه بقوله : « أناتولى » ، ووضع أمامى قائمة بأسماء الكتب فى مجلدين لأختار منها . وتركت قائمة كتب سجن « ليفورتوفو » انطباعا غريبا فىّ . كان من الواضح أن المكتبة كانت فى وقت ما مكتبة ضخمة ومتنوعة ، يدل على ذلك سلسلة كاملة من أعمال المنورين الفرنسيين فى القرن ١٩ ، وسلاسل لعمالقة الفكر فى العصور القديمة ، ومؤلفات شكسبير ، وهوميروس ، والأدباء السوفيت وغيرهم . لكن كتبا كثيرة لم تكن موجودة ضمن الأعمال الكاملة ، والواضح أنها سرقت مع ضعف رقابة الدولة فى الستينيات والسبعينيات . وملأت استمارة حجزت بها حوالى عشرين كتابا . وبعد ثلاث ساعات أحضروا لى ستة كتب فقط .

وفى ذلك اليوم أسكنوا جارا جديدا لى فى الزنزانة هو ألكسندر بيكوفسكى .. ومعه امتدت أيام السجن المتشابهة . الاستيقاظ فى الساعة السادسة ، والتمشية لمدة ساعة ، وهى تمشية فى زنزانة أخرى لكن بدون سقف ! . ولكى نتمشى كانوا يصعدون بنا إلى الطابق السادس ثم ندخل فى جناح خاص توجد به عشر زنازين لا تزيد مساحة الواحدة منها على ثمانية أمتار مربعة . وكانت كل تلك الزنازين بدون أسقف لأنها مخصصة للتمشية ، ومن ثم كان من الممكن التنصت على أحاديث المسجونين الآخرين أو مخاطبتهم عبر الجدار .

وفى الثامن من أكتوبر - إن لم تخنى الذاكرة - جاءنى المحامى فلاديمير أندريفيتش فوميتشوف ، ونائب مدير إدارة بالنيابة العامة الروسية منصور كاديروفيتش فالييف ، وسألانى إن كنت أقبل بفلاديمير فوميتشوف محاميا لى أم لا . وأجبت بالإيجاب . وعلى التو طالبت بالإفراج عنى فورا . وذكرت بالمادة الخاصة من قانون العقوبات الجنائية ، بمسئولية المحقق فى حال إذا اتضح أن أسباب الاعتقال غير قانونية . وقمت بمطالبتهم بأن يوضحوا لى لماذا تم انتهاك القانون الذى ينص على عدم جواز اعتقال رئيس مجلس السوفيت الأعلى (البرلمان) دون قرار خاص من مجلس السوفيت . وأجابنى نائب مدير الإدارة بالنيابة العامة بقوله إنه جاء اليوم لتقديم المحامى إلىّ ، وعما قريب سيأتى إلىّ المحقق الذى سيتولى الأمر كاملا . وعندما انصرف نائب مدير إدارة النيابة العامة ظللت أتحدث مع المحامى فوميتشوف لمدة ساعتين . وقصصت عليه بالتفصيل كل ما له علاقة باعتقالى ، وكانت ثقة المحامى فى صدق ما أقوله أمرا مهما بالنسبة لى . وحدثنى فوميتشوف بدوره عن معارفى وأصدقائى المقربين فى موسكو وجروزنى وقلقهم والتماساتهم التى يتقدمون بها . وأضاف أن « الكثيرين واثقون - بالرغم من الدعاية الرسمية - فى براءتى أنا وروتسكوى ، بل ويعربون عن أسفهم لأنهم لم يشاركوا فى الدفاع عن الدستور . وقد أجبر إعلان حالة الطوارىء فى موسكو الكثيرين على إعادة التفكير بجدية ، خاصة بعد السلوك الوحشى لقوات وزير الداخلية يرين ، وحتى هنا بالقرب من

سجن « ليفورتوفو » فإن العجائز ينقلون إليك يا رسلان عمرانوفيتش أمنياتهم بالصحة والمعنوية المرتفعة وقرب الإفراج عنك » .

وواصل المحامى : « ولا يمر يوم فى داغستان دون مظاهرات خاصة فى مدينة « خاساف ـ يورت » ، أما فى جروزنى فإن الوضع أكثر تعقدا ، لأن الرئيس دودايف يمنع المظاهرات ولذلك فإن الموقف هناك قد يتوتر لاحقا . وتجرى اجتماعات حاشدة فى مدن روسية كثيرة دفاعا عنكم ، وقد بث التليفزيون اجتماعا كهذا من سيفاستوبول » .

وأخبرنى فوميتشوف أيضا أن غدا أو بعد غد سيعين كبير للمحققين أو مجموعة من المحققين يعكفون على قضيتى . وأن ثمة مجموعة كبيرة من المحققين من النيابة العامة رفضوا الاقتراح المعروض عليهم بالمشاركة . وإذن .. فمازال ثمة محققون يتمتعون بالشرف والضمير .

وطلبت من المحامى أن يعرف مصير كتابى *« الاقتصاد العالمى »* الذى انتهيت من العمل فيه بالمناسبة فى ٢١ سبتمبر . وهو عمل ضخم يقع فى أكثر من خمسين ملزمة مطبوعة . وقد بقى الكتاب فى « البيت الأبيض » . وحلت الدهشة على المحامى الذى استغرب أن أهتم بكتاب ما ، بينما يدور الحديث عن حياتى أو موتى ! . ولكنه مع ذلك سجل أسماء الأشخاص الذين يمكنهم تقديم العون فى اقتفاء أثر نسخة الكتاب الوحيدة .

المحقق :

وفى يوم ١١ أو ١٢ أكتوبر انفتحت كوة الزنزانة ودعانى السجان إلى الخروج منها ، وصعدت معه إلى الطابق الثانى حيث تقع إدارة السجن ثم هبطنا من جديد إلى أسفل لنجد أنفسنا فى قاعة واسعة ، وطرق السجان بابا فانفتح ودخلت . وفى الغرفة رأيت شخصين غير معروفين لى ومعهما المحامى . وقدم أحدهما نفسه إلىّ قائلا : « المحقق فى القضايا الاستثنائية مستشار العدل بالدولة .. فلاديمير أونوفيريفتش ليسيكو . معين للتحقيق فيما يخص دوركم فى القضية » .

وقاطعته على الفور : « ليس لى ، كما تقولون ، « دور » ، فى هذه القضية . بل وأرجو أن توضحوا لى أسباب اعتقالى غير القانونى ، وأن تطلعونى على القانون الذى يجيز لكم سجنى » .

ـ أنا يا رسلان عمرانوفيتش إنسان صغير ..

ـ الله يلعنكم أنتم جميعا أيها الناس الصغار ! ما هذا ؟ أنت رابع محقق يأتى هنا مؤكدا أننى متهم . وبوسعكم جميعا أنتم أيها الناس الصغار أن تجزموا بتهمتى ، لكن إذا دار

الحديث عن خرق القانون تسارعون بالقول بأنكم ناس صغار غير مسئولين . أجبنى الآن على أى أساس وضعتم رئيس مجلس السوفيت الأعلى فى السجن ؟

وقال ليسيكو : « تفضل ها هو مرسوم الرئيس الروسى » .

وقلت له : « لابد أنك تعرف أفضل منى أنه ما من قانون بالنسبة للنيابة العامة سوى قانون الأحوال الجنائية ، وقانون المرافعات . ثانيا ، أن مرسوم الرئيس هذا لا يتضمن عبارة « اعتقال رئيس مجلس السوفيت الأعلى » ، وإذا قال يلتسين إنه لم يضعنى فى السجن لكن ألنيابة هى التى قامت بذلك فسيكون محقا . وإذا كنتم تنتهكون القانون على هذا النحو فكيف لى أن أثق فى أنكم ستحققون فى القضية بشكل موضوعى ؟ ولماذا لم ترفع قضية ضد أولئك الذين أصدروا المرسوم رقم « ١٤٠٠ » فأشعلوا بذلك الحرب الأهلية ؟ ولماذا لم ترفع قضية ضد أولئك الذين قصفوا البرلمان الروسى فى ٤ أكتوبر ؟

وارتبك المحقق قائلا : « الحق أننى لا أستطيع الإجابة عن هذه الأسئلة . ذلك لا يدخل فى صلاحياتى » . إلا أنه لم ينكر أن المحيطين بالرئيس يلتسين يمارسون ضغطا مكثفا على النيابة العامة . وقال « إنك تعلم بالطبع أن الذى وضعك فى السجن هو الرئيس وليس النيابة العامة » .

وتذكرت مشهدا لأحد الممثلين الكوميديين فى روسيا حينما ظهر على المسرح ببدلة يتدلى كم طويل جدا منها ، والكم الآخر قصير جدا أو لا وجود له ، وظل يسأل الخياطين : من الذى فصَّل لى هذه البدلة ؟ - فرد أحدهم بأنه ثبت الزراير فقط ، وقال الآخر إنه حاك الأساور فقط .. إلخ . لكن أحدا منهم لم يقل أنه هو الذى خيط البدلة ! . ولم يعثر صاحب البدلة على إجابة لسؤاله : من الذى حاك هذه البدلة لى ؟ . وقلت لليسيكو إنه يذكرنى بهذا المشهد الكوميدى ، وإنه لا يستطيع أن يجيبنى عن سؤالى المحدد : من الذى وضعنى فى السجن وانتهك بذلك القانون ؟ .

قال ليسيكو : النائب العام .

قلت له : حسن فانقل إليهم أننى أطلب لقاء النائب العام . والآن من الذى وجه إلىَّ التهمة وفقا للمادة ٧٩ من القانون ؟

قال : رئيس قسم التحقيق .

قلت : إذن فانقل إليهم أننى أطلب لقاءه هو الآخر .

ووعد ليسيكو بنقل طلباتى هذه . والتقيت فيما بعد بليسيكو حوالى عشر مرات ، حاول خلالها كسب ثقتى ومودتى والظهور بمظهر الصديق لكى أكون صريحا معه ، مع

أنه لم يكن لدىّ شىء أخفيه ، فقد كان نشاط البرلمان وعملى علنيا . وبالمناسبة فقد كان سوء الفهم هذا ملازما للكريملين وللصحفيين والمراقبين بل ولعدد كبير من النواب . فقد تصور كل أولئك أنى أضمر أسرارا خاصة لا أكشف عنها . والسبب فى ذلك هو الخبرة الطويلة بالمناورات التى تتم وراء كواليس الحكم . ولكنى لم أكن أطوى صدرى على أى أسرار من أى نوع . فالعمل البرلمانى بطبيعته عمل مكشوف ، ويمكن لأى نائب إذا تشكك فى شىء أن يطرح أسئلته بهذا الصدد علنا وفورا . ولذلك لم يكن لدىّ ما أخفيه عن المحققين . لكن مجموعة المحققين التى بلغ عدد أعضائها ثلاثمائة شخص جمعوا من كل أنحاء روسيا ، كان لديها خطتها ووسائلها . وكان ثمة خطة مدروسة موضوعة للتعامل معى تنطلق من مهمة محددة بشكل قاطع ، وهى إثبات التهمة ضدى فى أقصر وقت ممكن وإحالتى إلى المحاكمة . وكان علىّ أن أحطم كل تلك المساعى وأظهر بطلانها .

الاتـهـــام :

أعتقد أن النائب العام « كازانيك » قد نقل لمجموعة المحققين خطة الكريملين ورجال القانون التابعين له فى التعامل معى على النحو التالى :

- تناول تحركات وسلوك رسلان حسبولاتوف بغض النظر عن تحركات البرلمان ومؤتمر النواب العاشر الطارىء ، وإثبات أن سلوك حسبولاتوف كان خرقا للدستور ومواثيق البرلمان .

- إثبات مشاركة حسبولاتوف فى المؤامرة التى استهدفت الإطاحة بالرئيس يلتسين لإقامة نظام شيوعى فاشى .

- إثبات الدعوى الخاصة بأن حسبولاتوف قبل الاستيلاء على مبنى بلدية موسكو ومقر التليفزيون (أوستانكينو) ، ألقى خطابا حرض فيه على ذلك ، بل ودعا لاقتحام الكريملين بالمرة .

- إثبات أن الذنب يقع على حسبولاتوف فى إحباط المباحثات السلمية التى جرت فى دير « القديس دانييل » .

- إثبات أن حسبولاتوف وزع الأسلحة على المدافعين عن الدستور .

وقد توصلت إلى استنتاج أن مجموعة المحققين بقيادة ليسيكو تتبع الخطة المشار إليها بسبب تركيز التحقيق فى مختلف مراحله على ضوء مرامى الكرملين . وعلى سبيل المثال ، فقد ألح ليسيكو على أن يعرف « مع من » ناقشت المرسوم رقم ١٤٠٠ حينما ورد إلينا فى البرلمان ، وهل تحدثت مع روتسكوى أم برانيكوف أم أتشالوف بهذا الصدد أم لا ؟ وأصر

على سؤاله : « وأين كان روتسكوى والآخرون فى هذا الوقت ؟ » . الشيطان وحده يعلم أين كانوا فى تلك اللحظات ! ترى ألم يكن واضحا أننى فى تلك الدقائق العصيبة لم أكن معنيا بأماكن وجودهم ؟ لقد قمنا بعد خمس دقائق من تسلمنا المرسوم من الكريملين بتحديد موعد جلسة للبرلمان . بعد خمس دقائق فقط ! فكيف يمكن الحديث عن مؤامرة من جانبنا بعد أن استهل يلتسين مؤامرته ؟ . وكان واضحا بطلان التهمة حتى أن الصحف الشديدة الولاء للكريملين سرعان ما أوقفت حديثها عن « المؤامرة » باعتبار أن الحديث عنها بلا أفق .

وحتى وأنا قابع فى زنزانتى كنت أستشعر ضغوط الكريملين الشديدة على النيابة بحيث تنتهى من التحقيق فى ظرف شهر . ولعل الكريملين كان مدفوعا فى ذلك بالدرس السابق الذى استوعبه من التحقيق الذى طال مع قادة انقلاب أغسطس ١٩٩١ . وحتى المادة ٧٩ من قانون العقوبات كانت مجرد ستار يحيكون لنا من ورائه الاتهامات بارتكاب جرائم أمن الدولة العظمى . وكان علينا أن نتوقع كل شيء من جلادى الكريملين بعد أن كشفوا عن أنفسهم كفاشيين حقا ، حينما أصدروا أمرهم بضرب الناس بوحشية وفتح النار عليهم دون أدنى رحمة وخدعوا العالم أجمع وألحقوا العار حتى بكلمة الديمقراطية .

... يوم الخامس عشر من أكتوبر حوالى الساعة الحادية عشرة صباحا استدعونى للتحقيق . وأدخلنى الحرس إلى غرفة رأيت فيها ليسيكو ، وفالييف وشاكورو (مساعد ليسيكو) وكذلك محامىّ فوميتشوف . وأطلعنى فالييف على قرار فيتكولين مدير قسم التحقيقات بالنيابة العامة :

قرار بشأن استدعاء المتهم

١٥ أكتوبر ١٩٩٣

مدينة موسكو

قام السيد ف . خ . فيتكولين مدير قسم التحقيقات التابع للنيابة العامة للاتحاد الروسى ، ومستشار الدولة لشئون العدل بالنظر فى مواد القضية الجنائية رقم ١٨ / ١٢٣٦٦٩ ـ ٩٣ . وآخذا بعين الاعتبار أن الأدلة الكافية التى تم جمعها توفر الأساس لتوجيه التهمة إلى رسلان عمرانوفيتش حسبولاتوف بأنه ما بين ٢١ سبتمبر و ٤ أكتوبر عام ١٩٩٣ خلال وجوده فى مبنى دار السوفيتات (الواقع بمدينة موسكو شارع كورنيش كراسنابريسنينسكايا ـ منزل رقم ٢) قام مع آخرين بتنظيم تشكيلات مسلحة غير شرعية ، ووزع الأسلحة التابعة لحراسة مبنى مجلس السوفيت الأعلى على أشخاص لا يحق لهم حمل تلك الأسلحة أو الاحتفاظ بها .

وعلاوة على ذلك قام ر . ع . حسبولاتوف بتحريض المحتشدين على عصيان أجهزة السلطة الشرعية ، وشارك فى الثالث من أكتوبر عام ١٩٩٣ فى تنظيم أعمال الشغب الجماعية بالقرب من مبنى بلدية موسكو ومقر التليفزيون المركزى « أوستانكينو » بمدينة موسكو ، وما صاحبها من عمليات التخريب والتدمير التى اقترنت بالهجوم المسلح على ممثلى السلطة مما أفضى لمقتل الأبرياء .

وهكذا فإن سلوك ر . ع . حسبولاتوف يشتمل على عناصر أركان الجريمة التى تنص عليها المادة ٧٩ من قانون العقوبات الجنائية لروسيا الاتحادية . وبناء عليه تقرر :

استدعاء ر . ع . حسبولاتوف من مواليد ١٩٤٢ بصفته متهما فى القضية موضع النظر وإعلانه باتهامه بالجريمة المذكورة .

مدير قسم التحقيقات بالنيابة العامة لفيدرالية روسيا
مستشار الدولة لشئون العدل
ف . خ . فيتكولين

وكانت هذه التهمة الموجهة إلّى دليلا على الارتباك الكامل « للمنتصرين » . ولم يكن القرار الذى وقعه فيتكولين من إعداده وحده ، ولكن من إعداد الكريملين أيضا . كان بوسعهم بالطبع أن يلقوا بى إلى غياهب السجن ، لكنهم عجزوا عن أن يعثروا فى القانون على مادة تحملنى المسئولية لدفاعى عن الدستور والشرعية . فلم يكن واضحا فى القرار العلاقة بين هذا الحسبولاتوف ومبنى البرلمان ؟ ربما يكون حسبولاتوف ما من العاطلين عن العمل ؟ أو على العكس يعمل سباكا مثلا أو عامل مصاعد فى مبنى البرلمان ؟ ومع من تحديدا ، ومتى تمكن هذا الحسبولاتوف المجهول من تنظيم تلك « التشكيلات المسلحة غير الشرعية » ؟ ومتى تم ذلك أو كيف قام بتنظيم تلك التشكيلات ؟ وكيف وزع الأسلحة على الناس ؟ ترى أقام بذلك من مخبئه فى قزان حديدى حيث كان يعمل ؟ أم من المصعد الذى كان يشرف على حركته ؟ وعلى من وزع السلاح ؟ ومن أين أخذ هذه البنادق ؟ هل سرقها ؟ أم استولى عليها بعد أن حطم الصناديق الحديدية المحفوظة فيها الأسلحة التابعة للبرلمان ؟ أم أنه اشتراها ؟ أم أنه قد أصدر أوامره .. لكن لمن ؟ ومتى ؟

لقد صاغوا قرارا باتهام مجرّد من الحقائق وغير متقن .

وقد أعربت لفالييف عن كل ما فكرت فيه . والقول بأن وضع فالييف كان مؤسفا لا يكفى لوصف حالته ، فقد كان منسحقا مما قلته حتى أن حمرة قانية علت وجهه الأسمر . وشعرت أنه ـ على أية حال ـ لم يكن منبهرا من دوره ، ولكنه لم يكن يتوقع أن يتعرض

لهجوم كهذا فى مجال تخصصه . وكل ما استطاع أن يقوله هو : « لكن لقد تمت عملية اقتحام » . ووجدتنى أضيف إلى ما قلته أننى لم أنظم أى تشكيلات مسلحة ، فلم تكن ثمة ضرورة تدفعنى لهذا ، كما أن أحدا لم يستطع إثبات هذه التهمة . وبالنسبة لتوزيع البنادق فإننى لم أوزع شيئا على أحد ، والتهمة هنا باطلة وملفقة . ولو كانت ثمة حاجة لتوزيع السلاح فمن المنطقى ألا يقوم بذلك رئيس البرلمان نفسه ! . أما عن الاتهام بتحريض الناس على عدم الانصياع لأجهزة السلطة الشرعية فإنه اتهام أخرق من كافة النواحى ، لأن السلطة الشرعية هى المؤتمر العاشر لنواب الشعب والقائم بأعمال الرئاسة ألكسندر روتسكوى وفقا للدستور الذى يعد القانون الأساسى للدولة . وهكذا وجد الاتهام نفسه فى مصيدة .

وأخيرا بشأن الاتهام الخاص بأننى « شاركت فى تنظيم أعمال شغب وفوضى جماعية بالقرب من مبنى البلدية والتليفزيون » ، فإنه أيضا اتهام غبى ، لأن يلتسين نفسه هو الذى نظم كل هذا حينما وقع مرسومه رقم ١٤٠٠ كما شاركه فى ذلك وزير الداخلية يرين . فلم تنقض نصف ساعة على المرسوم وعلى خطاب يلتسين فى التليفزيون حتى ظهر الآلاف من سكان موسكو أمام نوافذ مبنى البرلمان يحتجون على الإجراء غير الشرعى من قبل يلتسين ، ويطالبون بعزله عن منصبه كرئيس . أما عن خطابى الذى ألقيته من شرفة البرلمان يوم الثالث من أكتوبر ، فإنه كان بعد ساعة كاملة من استيلاء المتظاهرين على مبنى البلدية وبدء إطلاق النار على المحتشدين عند مقر التليفزيون .

والحق أنه لم يكن بوسعى هذه المرة أن أضيف جديدا مقارنة بما سبق أن قلته وكتبته فى المرة الأولى من التحقيق معى يوم ٤ أكتوبر . وكنت أسأل نفسى هل لكل تلك التحقيقات أن تبدل الحقيقة ؟ أو أن تجعل من الضحية مجرما .. ومن المجرم فارسا نبيلا ؟ . نعم كان بوسعهم أن يعلنوا « هذا » ، ولكن لم يكن بوسعهم أن يجعلوا « هذا » حقيقة ..

وكنت أعلم بصلابة أن الحق معى ، ولهذا لم تكن لدىَّ « عدة روايات » أقصها عما حدث ـ على حد تعبير كازانيك ـ بل الحقيقة وحدها ، وبسببها وضعت فى السجن ، وبسببها قصفوا البرلمان الذى قدته . وعندما خسر يلتسين المعركة سياسيا وانكشف إفلاس نظامه المأجور ، فإنه لم يتورع عن ارتكاب الجريمة . فى تلك الأثناء لم أخش من أن يدلى بعض الشهود بأقوال أو أخرى لتأييد الاتهامات الموجهة ضدى . وكنت أعلم أن بوسع الأجهزة أن تضغط على البعض أوتشتريهم بحيث يتفوهون بالمطلوب . وكانت ثمة حقائق ترجح ذلك الافتراض . وهذه واحدة منها :

ذلك أننى ـ علاوة على المكاتبات الرسمية اليومية ـ كنت أسجل يومياتى فى دفتر خاص ، ولكنى اكتشفت يومى ٢ ـ ٣ أكتوبر فقدان جزء منها ، وعندما فتشت عنها فى كل ركن لم أجدها . وها هى تلك الأجزاء المفقودة بين يدى ليسيكو ... فكيف وقعت بين يديه ؟

وكنت واثقا أنه لم يجد هذه الأوراق ملقاة مع الأوراق الأخرى على سطح مكتبى فى البرلمان . والأرجح أن أحدا كان « شغالا » فى السكرتارية تصور أننى قد لا ألاحظ ضياع المذكرات ، أو أنه تخيل أن تلك الأوراق قد تتضمن أشياء مخزية لى ومن ثم سرقها وأعطاها لأجهزة الأمن أو للإدارة الرئيسية للحراسة . ولم تكن المذكرات تتضمن سوى تأريخ وتثبيت للأحداث التى وقعت بما فى ذلك الأحداث التى لا تسر النيابة العامة ولا تفيدها . وعلى سبيل المثال فقد تضمنت بعض الصفحات أنه : « فى ٣ أكتوبر الساعة الرابعة عصرا بالضبط دخل أوراجتسيف المكتب .. » ، هذا على حين كان الاتهام يحاول بكل الطرق أن يثبت أننى فى هذا الوقت كنت أحرض الناس بخطاب على الاستيلاء على بلدية موسكو .

وعلى أية حال فإن الضغوط التى مورست على عملية التحقيق كانت شديدة الوطأة . وفى حينه بث راديو « ماياك » الروسى أن سرجى فيلاتوف ، الذى كان فى أمريكا ، أعلن هناك أن التحقيق فى القضية سينتهى خلال شهر . ولا شك أن تصريحا كهذا يمثل ضغطا رهيبا على المحققين وإشعارا بضرورة الإسراع . لكن التحقيق لم ينته خلال شهر .. وفى تلك الأثناء ظهر بيان آخر للناطق الصحفى باسم الرئيس ..

بيان للناطق الصحفى باسم رئيس الاتحاد الروسى

إن الدفاع الذى يعبر عن مصالح المتهمين فى القضية الخاصة بأحداث يومى ٣ - ٤ أكتوبر يحاول القيام بإجراءات من شأنها إطالة أمد التحقيق وتصوير المتهمين وكأنهم متضررون ، وتقديم المدافعين عن الديمقراطية ضد الانقلاب الأحمر وكأنهم انقلابيون مذنبون . ويعلن الدفاع عن عزمه على استدعاء الرئيس الروسى بوريس يلتسين للتحقيق .

ويدور الحديث تحديدا عن محاولة ثانية وبوجوه جديدة للعب بورقة سيناريو التحقيقات التى جرت مع قادة انقلاب أغسطس ٩١ . ولا تثير أهداف هذه المحاولات أى شكوك فى مراميها التى تسعى لإطالة أمد التحقيق وتعقيده بجر شخصيات أخرى إليه ، أو إضافة إجراءات ، أو التعلل بأعذار وشهادات طبية ، بحيث تكون المحصلة النهائية هى تجنيب المسئولين عن المأساة تحمل المسئولية أمام العدالة .

وقد يكون سلوك كهذا مفهوما من وجهة نظر الدفاع ، إلا أن تلك المحاولات لا يمكن إلا أن تثير قلق الرأى العام ، لأن الإطالة المتعمدة للتحقيق تنطوى على خطر أن تفقد معايير الخلق السياسى معناها لدى المواطنين كما تنهار مفاهيم درجات المسئولية فيما يتعلق بالأخطاء ذات الشأن فى مجال الدولة . ويقوى كل ذلك الشعور بعدمية القانون ، وبأن كل شىء مباح سياسيا ، بل ويغذى أوهام الانتقاميين .

إن الرأى العام الروسى ، والمنظمات الديمقراطية لا تتدخل فى صلاحيات التحقيق والدفاع ، لكن من حقها أن تصر على عدم استغلال الديمقراطية التى اكتسبتها العدالة الروسية كملاذ للأشخاص الذين وضعوا البلاد على حافة الحرب الأهلية . فالديمقراطية ينبغى أن تحمى الديمقراطية وليس الشمولية .

فيتشيسلاف كوستيكوف

الناطق الصحفى باسم الرئيس الروسى

موسكو ـ الكريملين ـ ٢٣ نوفمبر ١٩٩٣

وهكذا ترون أية كلمات مستخدمة « الديمقراطية ينبغى أن تحمى الديمقراطية » ! . يا لهم من أوغاد مدهشين ! وكما قيل لى فإنهم قد أسكنوا ذلك الناطق الصحفى فى المنزل الريفى الحكومى التابع لى فى آرخانجلسكويه ، وكان يطمع بشدة فى الاستيلاء على الأثاث الخاص بى هناك .. لكن قطتى الصغيرة « باراسيك » فرت منه ، حتى القطة تجنبت ذلك الوغد .

حياة السجن اليومية :

بعد شهر من اعتقالى تقريبا فى بداية نوفمبر أصبت بنوبة برد حادة ، وكنت أخشى أن أصاب بمرض خطير ، وها أنا ذا أعتل . وفحصنى أطباء السجن بدقة بالغة ، وكانوا قلقين من أجلى بصدق كما بدا لى ، وحاولوا بكافة الوسائل القضاء على العلة . وخلال خمسة أو ستة أيام انحسرت نوبة المرض . بعدها وحتى ٢٠ فبراير لم أمرض فى « ليفورتوفو » ..

وتعاقبت الأيام وكان المحقق يحاول أن يمرر علىَّ حيله الساذجة ، وذكَّرته فى حديث معه بمصير المحققين الذين قاموا فى الثلاثينيات بالتحقيق فى قضية بوخارين وآخرين بحثا عن الأسرار العظيمة . لكنهم لم يتوصلوا للكشف عن تلك الأسرار ، وانتهوا جميعا نهاية سيئة ، أما أبناؤهم فراحوا يصبون اللعنات عليهم . فكيف يعتزم هو النظر فى عيون أسرته وأبنائه وهو يعلم تمام العلم ببراءة رئيس البرلمان الروسى ، ومع ذلك يحاول إثبات التهمة عليه وإبقاءه فى السجن ؟ .

فى تلك الأثناء كنت ألتقى بالمحامين بشكل منتظم . وقام إخوتى بزيارتى ، أما رائيسا زوجتى فكانت تتردد علىَّ يوميا تقريبا .. لكنى بالطبع لم أرها . وكانت ترسل إلىَّ المأكولات وزجاجات المياه . ولكنى لم أكن أكولا نهما ، وكنت منذ نعومة أظفارى أكتفى بما يقدمونه فى البيت . وكانت سنوات طفولتى بين أسرتى سنوات من الفقر والجوع ..

وزارنى أطفالى مرتين ، « ماريك » وقد أصبح نحيفا للغاية لكنه مع ذلك متزنا كعادته ، و « سيما » التى احتفظت بحيويتها البادية عليها وابتساماتها ، ولكن عينيها كانتا تنطقان بسؤال تود الإفصاح عنه : « ترى هل ستخرج من السجن يا أبى ؟ وهل سيطلقون سراحك وهم يخشونك لهذا الحد ؟ »

وكنت قد انتزعت حق الحصول على سخان كهربائى فى ذلك الوقت وصرت أعد قهوتى بنفس . وكان ذلك يخفف عنى ويهون علىّ مرور الوقت .

فى عاشرة مساء كانت تدوى الصفارة الأخيرة فى السجن ، وبعدها كانت لمبة واحدة فقط تظل مضيئة بنور شاحب أصفر لا يسمح لى بقراءة الكتب والصحف .. وقضيت ليالى طوالا وحيدا مع نفسى وأفكارى التى كانت تنطلق متجاوزة سجن ليفورتوفو الكئيب إلى مبنى البرلمان .. والحرية .. وعالم البشر .

وكنت أقرأ كثيرا فترة النهار ، وأدون ملاحظاتى . ومن بين الكتب التى كنت أستعيرها من مكتبة السجن والكتب الأخرى التى قامت زوجتى والمحامون بتوصيلها إلىّ بناء على طلبى ، استرعت اهتمامى كما هى العادة كتب التاريخ العالمى وتاريخ الأقدمين ونظريات الدولة والقانون الأساسية ، والاقتصاد وعلم الأخلاق .. واستنسخت حوالى ألف صفحة من كل أولئك منشئا لنفسى دفترا كبيرا من الملخصات ..

جار جديد .. وحياة السجن :

ظهر عندى جار جديد . رجل أعمال إيطالى يدعى فرانكو بوتسو ، مرح ولبق . له عام كامل فى السجن لكنه لم يتعلم اللغة الروسية ، فقد كانت حبسته طوال الوقت مع أجانب مثله . لكن لغتى الانجليزية التى لا أدعى أنها ممتازة ساعدتنا على التفاهم .

وفى تلك الفترة تردد علىّ مساعد ليسيكو مرة أو مرتين ليعرفنى بمحاضر الفحص الطبى الشرعى ، ووقعت على أقوالى القديمة المطبوعة هذه المرة على الآلة الكاتبة والتى لم أكن قد وقعت عليها . فى البداية قرأها بدقة أحد المحامين إما فوميتشوف أو سادكوف ، ثم وقعت عليها .. وفى تلك اللحظة أصبح واضحا بالنسبة لى أن الاتهام فى مأزق .

وأعادنى ذلك إلى الجهود التى بذلتها منذ عام ١٩٩٠ لحماية النيابة العامة من محاولات الإخضاع ، بداية من جانب نيكولاى فيودروف وزير العدل حينذاك الذى أراد إخضاع النيابة العامة لسلطات وزارته ، ثم من الآخرين الذين سعوا فى نفس الاتجاه . والآن ، وكأنما انتقام منى ، تسلك النيابة العامة وكأنها فى عصر فيشينسكى(*) . وبالمناسبة

(*) أندريه فيشينسكى - النائب العام للاتحاد السوفيتى فى عهد ستالين وممثل الاتهام فى القضايا الباطلة ضد المعارضين لستالين .

فإن نيكولاى فيودروف هذا هو نفسه الذى أصدر أمرا باعتقال زعيم ألمانيا الشرقية المريض هونيكر !

وجاءنى ذات يوم وكيل النيابة المسئول عن مراقبة أوضاع المعتقلين - هكذا قدم نفسه إلىّ كما أتذكر . وطالبته بإطلاق سراحى على الفور . لكنه قال لى : « أنا إنسان صغير يا رسلان عمرانوفيتش .. » ! نفس الكلمات التى لم أعد أطيق سماعها ! .

وقائع محزنة :

فى ٢٩ نوفمبر استمعت إلى خطاب ايفان ريبكين زعيم كتلة « شيوعيى روسيا » فى البرلمان . لقد طالب بإقرار الحظر على استيضاح الأحداث التى وقعت ما بين ٢١ سبتمبر و ٤ أكتوبر . ياله من خطاب غريب ! . أى استيضاح ؟ وأى حظر ؟ ! . أليسوا هم أولئك الذين حاولوا طيلة الوقت ممارسة الضغوط علىّ ، واتهمونى بأنى أقدم التنازلات ليلتسين بل وأنى أجارى يلتسين وأوافقه على حساب مصلحة البرلمان ؟ فكيف تبرز فجأة هذه المرونة ؟ .. أم أنها على الأغلب ليست مرونة بل نوع من الجبن .. إنهم يخدعون الناس . وسيتوصل « أولئك » و « هؤلاء » فى نهاية المطاف إلى صلح سعيد على حسابنا جميعا .. الجميع يتعجلون الوصول إلى البرلمان ، وإلى قيادته . وسنرى فيما بعد كيف سيتصرف أولئك الفرسان دونما خوف .. أما الآن فإن كل شىء يبدو شاحبا وضيعا وباعثا على السأم ..

ومن الصباح حتى الليل عندما ينتهى الإرسال الإذاعى كنت أسمع كلمات وخطابات المرشحين لعضوية البرلمان ، وشعاراتهم الانتخابية ، والتعليقات الخاصة بمشروع الدستور . سأم وملل لا يبدده أحيانا سوى المذيعين الذين يعلقون باستياء بالغ على أى أسئلة يعلن أصحابها رفضهم الخجول لمادة ما من مواد الدستور المقبل - حتى ليصبح الأمر ببساطة مضحكا ! . ومع ذلك فإن بعض الآراء الخاصة المنفردة صارت تعلن عن نفسها بجدية أكثر . فقد أعرب يافلينسكى(*) مثلا عن الشكوك التى تساوره ، وألقى روميانتسيف خطابا جيدا ، وأدان أركادى فولسكى(**) بحدة قصف البرلمان ، وندد ترافكين وجوفوروخين بالطابع غير الديمقراطى للدستور .

لكن ها هو صوت المدفعية الثقيلة للكريملين يعلو مجددا : « اتركوا فى هدوء الدستور الذى أهديتكم إياه ، وإلا فإنى سأسحبه ! » . على هذا النحو تقريبا تم توجيه إنذار .

(*) جريجورى يافلينسكى - اقتصادى وسياسى بارز ، رئيس حركة « التفاحة » السياسية ورئيس كتلتها النيابية فى مجلس الدوما ومن أشهر الوجوه الإصلاحية .

(**) أركادى فولسكى - رئيس اتحاد الصناعيين والمستثمرين الروس ورئيس الحزب الصناعى الموحد . يمثل الوسط فى الخريطة السياسية لروسيا .

والتزم الجميع الصمت .. ووافق الجميع .. ولم تسمع بعد ذلك كلمة واحدة عن نواقص هذا الدستور !

وفى تلك الأثناء مضى التحقيق بشكل أحادى . لا يريد المحققون أن يعرفوا الحقيقة كاملة ، وربما يخشون ذلك ، لأن الحقيقة لن تتضح كاملة إلا بالتحقيق مع يلتسين ، ويرين ، وكوظليريف ، وجراتشوف ، وفيلاتوف ، وكوبيتس ، وبانفيلوف وآخرين . وحاولت صحيفة « إزفستيا » دون أن يحالفها التوفيق أن تقوم بالدور الذى قامت به مجلة « نوفويه فريميا » ورئيس تحريرها أ . س . سوفورين . وإن كانت محاولة سوفورين للحق قد تميزت بتحليلات اجتماعية سياسية عميقة لعصرها ، وكان السياسيون والدبلوماسيون يتابعونها باهتمام ويغيرون من سلوكهم وأفكارهم وفقا لما ينشر فى « نوفويه فريميا » التى لم ينافسها انتشارا فى ذلك الوقت سوى « روسكويه سلوفو » .

وفى حينه اعتبرت « نوفويه فريميا » مجلة رجعية موالية لبلاط القيصر ، إلا أن سوفورين تحديدا هو الذى أنقذ الكاتب الكبير أنطون تشيخوف حينما حاولت الصحافة « الديمقراطية » حينذاك أن تلطخ اسمه . لكن ذلك الطابع الإنسانى والتعاطف المميز للمثقفين الروس اختفى من على صفحات « إزفستيا » . لقد أصبح التعطش للدماء والانتقام وسحق الخصوم شعار « إزفستيا » التى كانت فى وقت ما صحيفة ليبرالية الطابع واسعة الانتشار . وغدا أسلوب « إزفستيا » أقرب إلى صحيفة « موسكوفسكى كمسوموليتس » ، وليس فقط الأسلوب بل والمضمون أيضا . وقد حدث نفس الشىء مع « ليتراتورنايا جازيتا » التى كانت لسنوات طويلة متنفسا للمثقفين ، فأمست داعية « لحياة البرجوازية الجديدة » . وياله من شىء مؤسف . إنهم لن يعمروا طويلا بعد هذا النظام ـ فقد ربطوا مصيرهم على نحو وثيق بما يقوم به الكريملين . خسارة .

كنت أستشعر الضغوط النفسية الرهيبة التى تقع علىّ مما تبثه بشكل دائم الإذاعة والتليفزيون وما تكتبه الصحف . وقد حاولت وسائل الإعلام تلك بالمعنى الحرفى للكلمة أن تقضى علىّ ، وأن تسحقنى بحملاتها الكاذبة . بل لقد ظهرت الآن آخر شائعة إعلامية تحت عنوان « السر الأخير لحسبولاتوف : نقل الأثاث من البيت الريفى » . وأقرأ ما يكتبون فإذا بهم يصورروننى ـ وأنا قابع فى ليفورتوفو ـ وكأنى محتال صغير . ولن يخطر ببال أحد على الأرجح تلك الحقيقة البسيطة ، وهى أن المتعيشين على الرئاسة ألقوا بأسرة حسبولاتوف خارج بيتها الريفى فى مدينة أرخانجلسكويه ، هذا بينما كان حسبولاتوف ينظم عملية مقاومة الانقلابيين فى أغسطس ١٩٩١ . وبما أن أسرتى لم يكن لديها بيت ريفى خاص بها فقد أصبح من المناسب الحديث عن « نقل الأمتعة من ذلك البيت » ، وعن أن زوجتى طلبت من بعض معارفها وضع ذلك الأثاث مؤقتاً لديهم ...

وشرع المحقق ، وقد رسم على وجهه علامات الأهمية ، يسألني عن ذلك الموضوع دون أن يلقى بالا لأى شيء آخر . وتبين لى أنهم حققوا مع زوجتى بهذا الشأن أيضا .. ترى ألا يمثل ذلك دليلا آخر على اصطناع التهم التى ألصقت بى ؟ .

موضوع « الشقق » الخاصة بى :

فى الستينيات عندما جئت إلى موسكو أقمت أول الأمر فى قرية صغيرة هادئة تدعى « فودنيكى » بالقرب من « دولجابرودنى » مع أسرة عمي وهو مهندس متزوج من طبيبة . وكان علىّ لأصل إلى الجامعة التى أدرس بها أن أستقل القطار يوميا حتى محطة « سافيولوفسكايا » ، ثم الأتوبيس حتى محطة المترو فأستقله إلى وسط موسكو ، ومن هناك تصبح المسافة قريبة حتى شارع جرتسن حيث تقع كلية الحقوق بجامعة موسكو . وكانت إقامتى بعد ذلك لعشر سنوات متصلة فى بيت الطلبة التابع للجامعة . وعشت لأول مرة مع زوجتى فى شقة تتألف من غرفة واحدة كانت تقع بمنطقة جميلة من موسكو بشارع « ريجسكى الثانى » على مقربة من حى « فدنخا » . لكن الشقة - أيا كانت الغرفة كبيرة - ضاقت علينا بظهور الأولاد فى حياتنا ، علاوة على أن والدتى عاشت معنا زمنا طويلا . وكان وجودها معى ومع أحفادها يسرها . ولا أدرى كم من السنوات كنا سنقضيها فى تلك الشقة لولا حركة بناء المساكن الضخمة التى عمت موسكو فى تلك الأعوام التى سبقت أولمبياد موسكو . ويذكر أهل موسكو أن مشكلة الإسكان حلت بشكل مكثف سنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٠ وكذا فى السنوات اللاحقة ، أما عندما أصبح يلتسين السكرتير الأول للحزب فى العاصمة ، أى « رب » موسكو ، فقد جرى تقويض صناعة البناء فى المدينة .

وذات يوم دعيت إلى اللجنة التنفيذية لمجلس حى « دزيرجينسكى » حيث عرضوا علىّ أن أختار شقة أوسع من بين المنازل المبنية فى ثلاثة أو أربعة أحياء بموسكو . ووقع اختيارى أنا وزوجتى على شقة بشارع شاكالسكى بحى « ميدفيدكوفو » ، وبدءا من ١٩٧٧ عشنا فيها ، وانتظم أولادنا فى رياض الأطفال هناك وواصلوا فى نفس الحى دراستهم حتى أنهوا المدارس الثانوية .

وكانت علاقاتى طيبة بجيرانى فى المنزل والحى . وعندما انتخبونى نائبا أول ليلتسين عام ١٩٩٠ قصدتنى وفود لا تنتهى من البيوت المجاورة لتهنئتى . وعشت بعد ذلك عاما آخر فى نفس الشقة أثناء عملى فى قيادة مجلس السوفيت الأعلى الروسى . وفى يومى انقلاب أغسطس عام ١٩٩١ ما بين ١٩ - ٢١ أغسطس ، ألف سكان الحى فرقة مكتملة أحاطت بيتنا طيلة الليل للحراسة والتصدى لأى هجوم قد يقع على شقتى ...

وفى أحد الأيام انغرست إطارات سيارتى فى بركة من الوحل أمام البيت ، وظللنا طويلا نجتهد لتحريكها . وعرف ايفان سيلايف (رئيس الوزراء) الواقعة فطلب من الإدارة

المالية الاطلاع على أحوالى المعيشية ووضع الشقة التى أسكنها والإجراءات الأمنية المتبعة لحمايتى . وسرعان ما كلمنى سيلايف بالتليفون ، واقترح علىّ السكنى بشقة أخرى فى المنزل الذى يعيش فيه هو شخصيا بشارع « كوسيجين » . واتجهت لأرى الشقة : كانت رحبة وفى موقع رائع بالفعل ، إلا أن الإهمال الطويل نال منها . وظللنا لمدة شهرين أو ثلاثة نقوم بإصلاحات وعمليات تنظيف ثم انتقلنا إليها . وعلى الفور ظهرت فى صحيفة « جلاسنوست » ملاحظة وضيعة بصدد الشقة الجديدة .

وبدأنا مع الوقت نألف المسكن الجديد ، لكننا لاحظنا باستغراب أن ثمة شحنة كهربائية فى كل ما تلمسه أيادينا وتمتد إليه . وجاء العمال المختصون ، ولكنى لم أفهم منهم شيئا سوى أنه لا ينبغى علينا أن نعيش بشكل دائم فى هذه الشقة . وانتقلنا إلى أرخانجلسكويه . وذات مرة خلال حوار مع يلتسين قال لى : « لماذا لا تنتقل للحياة فى شقة جورباتشوف الكبيرة ؟ . انها تقع فى البيت المجاور للبيت الذى عشت أنت فيه . وهناك ليس ثمة أى شحنات كهربائية غير مفهومة » . ولكنى رفضت ذلك العرض على الفور وقلت له : « لقد هاتفنى يورى ميخايلوفيتش لوجكوف (عمدة موسكو) منذ أيام ووعدنى بأنه سينتقى لى شقة . إن أحوالى السكنية لا تستأهل تصديع رأس الرئيس » .

وبالفعل جاءنى لوجكوف بعد بضعة أيام ليخبرنى أنه عثر على شقة واسعة مناسبة عاشت فيها على ما أذكر عائلة تشيرنينكو عندما كان رئيسا للقسم العام للجنة المركزية ، ثم عاش فيها لويس كورفلان أو أحد سكرتيرى حزب شيوعى ما . قال لى لوجكوف إنه عرض الشقة على يلتسين لكنه بعد أن شاهدها مع زوجته قال إنها لا تناسبه .. نعم كانت الشقة بالفعل واسعة ورحبة وتمتاز بما فيها من مخازن متعددة شغلت ثلثها تقريبا .. لكنها هى الأخرى كانت مهملة وقذرة للغاية . واضطررنا مرة أخرى لتنظيفها والقيام بالإصلاحات الضرورية فيها على مدى شهرين أو ثلاثة . ولم يكن كل ذلك على حساب مجلس السوفيت الأعلى كما أكدت بعض الصحف ، ولكن من ميزانية أسرتى الخاصة . وفى أوائل عام ١٩٩٢ انتقلنا إلى هناك .

ولكنى أرغمت على مشاهدة منظر كريه . فقد جاءنى عالم كبير أحترمه بالفعل ليقول لى : « لقد وعدنى يلتسين بهذه الشقة » . وبالمعنى الحرفى للكلمة صعقنى حديثه ، ولم أدر ماذا أفعل ؟ أو ماذا أقول له ؟ . وقلت له « صدقنى لم أعرف بذلك ، ولكن إذا أردت فإنى مستعد لترك الشقة ؟ » . فقال : « كلا .. أنا لم أقصد هذا ، فقط ساعدنى فى الحصول على شقة أخرى على أن تكون كهذه . أنت تعرف أننا نحن العلماء نحتاج لظروف مواتية للعمل .. وأنتم انتزعتمونى من المدينة التى عشت فيها طويلا ورتبت فيها أوضاعى » ..

ويبدو أن هذه الحادثة السخيفة ساعدت ذلك الرجل فى أن يحصل من الرئيس على بيت ريفى ضخم فى منطقة « بارفيخا » كأنما لتعويضه عما « ألحق به من أضرار معنوية » لفقده هذه الشقة . والحق أن شيئا مريرا ظل عالقا بروحى بعد هذا الحوار .

وتذكرت ما كتبه ذات مرة فيودور بورلاتسكى فى مجلة « أجنيوك » عن أن بريجنيف كان يوزع الشقق يمينا وشمالا على المقربين إليه ! . إنها لوحة لم أنسها أبدا . وقد دار حديث بينى وبين أحد الزملاء الأعزاء من علماء الاجتماع المعروفين ، وقال لى حينذاك : « إن كل تلك المناقشات التى تدور بشأن الرئيس ، وفصل السلطات ، والدستور وسيادة القانون كلها ذات معنى مجرد تماما بالنسبة ليلتسين . أتدرك هذا ؟ .. إنه ربيب عصر الحزبية .. ومن قلب هذه البيئة تمكن من أن يصنع لنفسه حرفة ومستقبلا كفيلا بإدارة الرؤوس ! خاصة أنه عديم القدرات باستثناء دوره المرسوم له والذى قام به بين القيادات الحزبية . ولهذا فإنه اليوم فى أعماقه لا يحس أنه رئيس دستورى ولكن سكرتير عام لحزب ، أى « سيد » البلد ، والشخص الوحيد فى الدولة القادر على أن يعطف أو يعاقب أو يكافىء . وهكذا فإنك ارتكبت خطأ كبيرا حينما رفضت أن تقبل الشقة التى عرضها عليك « سيد البلد » يلتسين وقبلتها من أجهزة السلطة فى المدينة . وسيكلفك هذا « الكثير » ..

ما أذكى زميلى هذا العالم الأصيل ، وما أدق قدرته على التنبؤ بما سيقع فيما بعد بالنسبة لموضوع الشقق !

كيف انتهكوا حقوق الناخبين فى داغستان :

اتسع نطاق الحملة الانتخابية فى داغستان لترشيحى للدوما . وبالطبع لم يكن الكريملين ليسمح بهذا أبدا ولا بأية حال . كما أننى لم أكن شديد الرغبة فى عضوية البرلمان .. أى برلمان هذا ؟ وأية حقوق يتمتع بها ؟ . ولم يكن هذا هو حجر الزاوية على أية حال ، فقد كانت المسألة مسألة مبدأ بالنسبة لى . وها هو فوميتشوف يقول لى : إن الناس يخشون على حياة حسبولاتوف . إنهم يثقون فيه ويحترمونه ، ولأجله يصطدمون بالسلطات عن وعى ، وإذا امتنعت عن خوض الانتخابات فسيعنى هذا أنك تتجاهل رأى الناس . وينصحنى فوميتشوف بالموافقة . وقبلت . وكان لموافقتى سبب آخر أيضا : فمن الطريف معرفة رد فعل الكريملين . وقد أحسنت عملا بقبولى هذا .

... خاساف - يورت مدينة صغيرة فى داغستان ، تضم مختلف الأقوام .. وخلال يوم أو يومين على الأكثر جمع الناس هنا خمسة وثلاثين ألف توقيع لتزكية ترشيحى لعضوية البرلمان . واتسع نطاق صراع قوى للإفراج عنى ..

وفى محج قلعة عاصمة داغستان أنشأ الدكتور جادجى مجميدوف (رئيس المجلس الأعلى لداغستان) « اللجنة القوقازية للإفراج عن رسلان حسبولاتوف والمدافعين الآخرين عن الدستور » . وانضم عشرات الألوف خلال عدة أيام لعضوية اللجنة . أما مجميدوف نفسه فقد قام فى محج قلعة ، ثم فى خاساف - يورت ، بتنظيم اجتماعات ضخمة ومظاهرات للإفراج عنى ، وشاركه فى ذلك قادة التجمعات القومية الأخرى ومن ضمنهم الشيشان - الأكينيون(*) .

وبثت إذاعة « ماياك » الروسية أن أخى ، الشاعر والكاتب يامليخان حسبولاتوف ، صرح لوكالة « ايتار - تاس » بأن اللجنة الانتخابية بمدينة خاساف - يورت الداغستانية قد قيدت اسمى بالفعل كمرشح للبرلمان الروسى .. وضحكت متسائلا : « وماذا بعد ؟ »

وفى الغرفة التى يلتقى فيها الزوار والمحامون بالمعتقلين قال لى المحامى فوميتشوف بانفعال وهو مبتهج : « انتهى الأمر .. سجلوك بالفعل مرشحا للبرلمان . أهنئك مقدما لأن مائة بالمائة من الناخبين سيصوتون معك » . وقلت له : « أنت شخص ذو خبرة ، وتعلم أن السلطة لن تسمح لأحد بانتخابى ، وقد قلت لك هذا من قبل » .

وعاد يقول : « نعم .. ولكننا لم نظن حينذاك أنهم سيسمحون بتسجيل اسمك ، لكنهم اضطروا لهذا بعد إصرار اللجنة الانتخابية » .

قلت : « نعم .. أما الآن فستبدأ مدفعية الكريملين الثقيلة فى القصف . وأنا أعرف أن رئيس مجلس السوفيت الأعلى الداغستانى إنسان نزيه لكنه لن يستطيع التصدى للنهاية . ومهمتك الآن هى أن تتبع كيف ومن الذى سيبدأ فى التحرك من الكريملين » .

وقال فوميتشوف : « كلا .. لا أظن أنهم سيطلبون الغاء تسجيل اسمك كمرشح ، فمشروع الدستور المطروح للاستفتاء يتضمن بدقة المبادىء العامة المأخوذة من ميثاق حقوق الإنسان : « لا يمكن لأحد أن يحرم من حقوق المواطنة باستثناء المحكوم عليهم فى قضايا جنائية .. » . ثم أضف إلى ذلك وجود المراقبين الدوليين ، وقد تثير الصحافة ضجة إذا منعوك ، مما سيلفت نظرهم » .

قلت له : « ياعزيزى لا تكن بهذا القدر من السذاجة .. فهل أدى قصف البرلمان وإلقاء القبض علىّ كرئيس للبرلمان إلى استثارة الصحافة لدينا أو المراقبين الدوليين . لا وسائل الإعلام ولا المراقبون الدوليون سيتوقفون عند انتهاك حقوق الإنسان . ودع

(*) هم ذلك القسم من الشيشان الذين تم نفيهم عام ١٩٤٤ إلى داغستان عند الحدود مع الشيشان ، فعرفوا بالشيشان الأكينيين نسبة لمكان المنفى .

الخمسة والثلاثين ألف مواطن الذين اعلنوا كتابة عن رغبتهم فى أن أكون نائبا عنهم يقتنعون بأنفسهم بديمقراطية البرلمان الحالى.. وبالنسبة لى فإن تلك هى الفائدة التى قد تسفر عنها الحملة الانتخابية الجارية الآن . من ناحية أخرى فإنه من المثير معرفة من الذى سيقوم من داخل الكريملين بممارسة الضغوط على القيادة الداغستانية ، وكيف تتصرف تلك القيادة .

وكان أول المتدخلين من الكريملين هو « ريابوف » رئيس اللجنة الانتخابية المركزية . فقد سارعت اللجنة بإعداد مرسوم دورى رئاسى متعجل بشأن أولئك الذين « أسهموا فى عصيان أكتوبر » يحظر عليهم ترشيح أنفسهم نوابا . وبهذا انتهكوا هم أنفسهم المواد الدستورية الخاصة بحقوق الإنسان حتى قبل أن يعلنوا أن الشعب قد أقر « ذلك الدستور في استفتاء عام » . وكان ريابوف أول من شرع يمارس ضغوطه على قيادة المجلس الأعلى لداغستان ورئيسه مجميدوف ، ثم ظهر بعده يورى ياروف نائب رئيس الوزراء ، ثم شوميكو النائب الأول لرئيس الوزراء ، وأخيرا سرجى فيلاتوف مدير ديوان الرئاسة لدى يلتسين . ومن المفارقات أننى أنا الذى قمت ذات يوم بدفع أولئك الأشخاص جميعا إلى المقدمة حينما زكاهم عندى بعض النواب لنزاهتهم وإتقانهم عملهم .

والآن يهبط ريابوف ، وفيلاتوف ، وشوميكو ، وياروف بكل ثقلهم على مجميدوف المسكين رئيس المجلس الداغستانى ، ناهيك عن فرقة كاملة من الموظفين الآخرين الذين ألقى بهم الكريملين فى المعركة لكى يوقفوا ولا يسمحوا للناخبين باختيارى ..

وقد قاومت لجنة الانتخابات فى داغستان كما قيل لى فيما بعد قدر استطاعتها ، ثم استسلمت تحت وطأة توازن القوى المختل ، وألغت اللجنة ترشيحى .

وجرت الانتخابات .. وسقط فيها المكشوفون من أنصار يلتسين ، أما الطابور السرى فقد تسلل أفراده بشكل أو بآخر إلى « البرلمان الجديد » ، ونجح الكثيرون منهم لأنهم أدانوا قصف البرلمان ، ووعدوا فى حال انتخابهم بالمطالبة بالإفراج عنا وتشكيل لجنة للتحقيق فى أحداث سبتمبر - أكتوبر التى هزت روسيا .. وصدق الناخبون ما قالوه لهم ..

الجانب الآخر :

لقد بعض قام قادة الأقاليم بدور قاتل فى هزيمة الديمقراطية الروسية خلال أحداث سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٣ ، وساعدوا على تثبيت دعائم النظام الديكتاتورى .

لقد كتبت من قبل أن الرئيس يلتسين تلق دعما صريحا لإجراءاته غير الدستورية من جوهر دودايف رئيس جمهورية الشيشان ، ومن جالازوف رئيس أوسيتيا الشمالية .

لكن ثمة إضافة لابد منها : فقد أيد يلتسين أيضا بشكل صريح أو ضمنى كل من كوكوف رئيس كاباردينو ـ بلكاريا ، ونيكولايف رئيس ياكوتيا ، وسبيريدونوف رئيس كومى . على حين التزم آخرون الصمت ليقدموا بذلك دعمهم الصامت لانقلاب يلتسين . وكان أولئك جميعا « سكرتيرى لجان المقاطعات الحزبية » السابقين ، الذين ظلوا يعتبرون حتى الآن أنهم مازالوا « سكرتيرى اللجان » بينما يلتسين « السكرتير العام للحزب » ، ومن هذه الزاوية فهو « السيد المتحكم » فيهم . وكان أولئك جميعا على معرفة جيدة ـ منذ زمن بعيد ـ بممرات وقنوات السلطة فى موسكو . وبالنسبة لهم لم يكن نظام جورباتشوف سيئا ، إلا أن نظام يلتسين فى ظروف الضعف الذى اعترى موسكو كان أفضل بكثير . فقد قاموا فى ظل الصلاحيات الجديدة الممنوحة للجمهوريات والأقاليم ، ليس بالعمل على تحسين أوضاع المواطنين ، بل بإرضاء أطماعهم الذاتية ، وحل مشكلاتهم الشخصية . وكانت المحصلة النهائية هى تشكُّل أنظمة بلوتوقراطية يتربع فوق قممها مجموعة من الرؤساء والمحافظين المطلقى الصلاحيات ، تتبع كلا منهم طائفة لا تحصى من الخدم والحشم . وإذا كان نظام جوهر دودايف يمثل السمة الكلاسيكية الواضحة لتلك الظاهرة ، فإن النظم الأخرى الكريهة المماثلة قائمة فى عدد من الجمهوريات الأخرى .. ولكن فى الظل بعيدا عن الضوء ، منها على سبيل المثال النظام الموجود فى كاباردينو ـ بلكاريا . ويحضرنى فى هذا المضمار حادثة القبض على أحد أولئك القادة بتهمة فتح حساب شخصى فى أحد البنوك الأجنبية بوديعة بلغت قيمتها خمسين مليون دولار . وكما قصوا علىّ فإن سرجى فيلاتوف سرعان ما تشمم رائحة الاتجاه السارى فأصبح « الرجل الخاص » الذى قدم لقادة الكريملين « خدمات شهيرة » فى هذا المجال . هذا فى الوقت الذى نحى فيه نائب الرئيس بتهمة أن له حسابا فى بنك أجنبى ، على حين أن تلك التهمة لم تكن سوى ذريعة تافهة مختلقة يحاولون بها حتى الآن جرجرته إلى المحاكمة . أما فيلاتوف .. فلا يمكن المساس به ! .

وفى تلك الأيام من سبتمبر وأكتوبر قام أولئك « القادة » تحديدا بحصار مساعى « إيلومجينوف » و « توليف » و « بيريوكوف » و « باتابوف » ، و « ستيجاشيف » و « رحيموف » و « ماروزف » و « جوستوف » ، وعدد آخر من قادة الأقاليم الذين حاولوا اتخاذ خطوات حاسمة لإرغام الرئيس يلتسين على وقف تصعيد الإجراءات الاستفزازية الموجهة ضد الجهات التشريعية ، ولمنع التطور الدموى للأحداث . وقد قام أولئك القادرون على التكيف مع كل وسط باجتذاب رؤساء جدد ومحافظين جدد إلى مجالهم ، ومارسوا ضغوطا مكثفة على السلطات الفيدرالية ، وتمكنوا من تخويف سكان المناطق المختلفة ، والمنظمات السياسية ، والنقابية ، والاجتماعية ، كما حشدوا ، استرشادا بالكريملين ، السلطات والإدارات الأوتوقراطية ، والبلوتوقراطية اعتقادا منهم بأن عصرهم قد حل . ترى هل كانوا على حق ؟

الفصل الثانى عشر

لعبة التحقيق

انقضى شهر نوفمبر . وقد أصابتنى فيه وعكة شديدة ، وحل خلاله يوم عيد ميلادى ٢٢ نوفمبر .. وجاءنى فى ذلك اليوم : زوجتى رائيسا ، وابنتى سيما ، وكالعادة فى حضور مراقب من السجن تحدثنا عن شئوننا العائلية . وكانت أسرتى قد جلبت معها أطعمة مختلفة ، ولكنى لم أكن قادرا على ابتلاع شىء ، إلا أننى أرغمت نفسى على تناول شىء ما لكى لا أغضبهم .

وبعد فترة ، بدأ المحقق من جديد فى استجوابى . نفس المواضيع . لكن شيئا جديدا ظهر : دفتر يومياتى التى كُنت أسجلها . لكن المحقق لم يطلعنى على الدفتر كاملا ، بل كان يدفع إلىّ بأجزاء بعد الأخرى منه .. وخلال ذلك كان يضع أمامى أوراقا غير مفهومة بل وتتضمن نصوصا مبهمة . ويعلق المحقق قائلا : « تلك كلها أوراق مأخوذة من مكتبك » .. وسأترك القارىء يحكم بنفسه :

فى الأول من ديسمبر وبعد التجوال ، جاءنى الحارس فقال : « رسلان عمرانوفيتش ، هيا إلى التحقيق ! » وأمضى عبر الطرق المعروفة لى إلى غرفة المحقق .

سؤال المحقق : نقدم إليك نصا مكتوبا بخط اليد على ورقة عادية ويبدأ بالكلمات التالية « أعزائى سكان موسكو » ، وينتهى بالكلمات التالية « رأيت قسطنطين » . والآن ماذا يمكنك أن تقول لنا بعد أن أطلعت على النص ؟ ..

جواب : أنا الذى كتبت هذا النص .. والأرجح - حكما بالعبارة الأخيرة - أن هذا تسجيل عام للغاية للخطاب الذى ألقيته فى الساعة الخامسة من شرفة مبنى مجلس السوفيت الأعلى حينما وصلنى نبأ الاستيلاء على مبنى البلدية .. وقد تلقيت ذلك النبأ ، وفيما بعد نبأ محاصرة مبنى التليفزيون (أوستانكينو) من برانيكوف فى مكتبى . وكان برانيكوف مثله مثلى مستاء من انصراف الناس عن مبنى البرلمان وتركه دون دفاع أو حماية . وكان رد فعلى سلبيا بالنسبة للاستيلاء على مبنى البلدية و « أوستانكينو » ، لأن مهمتنا كانت تنحصر فى حشد الناس وإبقائهم حول « البيت الأبيض » . ويتأكد ذلك من النص الآخر الذى كتبته على ورقة عادية والذى قدمتموه إلىّ والبادىء بعبارة « أوراجتسيف جاء » ، والمنتهى بالكلمات الآتية « حاولت تهدئته » . وتتألف تلك المذكرة من أربع نقاط .

وكان موقفي واضحا لأني كنت معاديا من الناحية المبدئية للاستيلاء على أية منشآت ، كما أني لم أحرض أحدا على القيام بذلك . لقد بذلت كل جهدى فقط لاستبقاء الناس حول البيت الأبيض فحسب .

سؤال : بالجزء العلوى من الورقة مكتوب : « دعا روتسكوى الناس لاقتحام مبنى البلدية و« أوستانكينو » للاستيلاء عليهما ، وتنظيم أنفسهم لهذا الهدف » . فكيف يمكنك أن تفسر لنا معنى هذه العبارات ؟

جواب : من الصعب توضيح ذلك ، ولكنى سأحاول . فالمكتوب على الورقة جزء مبتسر للغاية . ولكنى أريد بداية أن أنوه بأن الاتهام الموجه إلىّ بتنظيم تشكيلات غير شرعية وتوزيع الأسلحة النارية عليهم أمر مستحيل . فلم يكن لي بصفتي رئيسا لمجلس السوفيت الأعلى أية علاقة بالأسلحة ، وحتى قبل الأحداث التى وقعت فى ٢١ سبتمبر عام ١٩٩٣ عندما توجه إلىّ بعض النواب برجاء منحهم قطع سلاح لتأمين أنفسهم ، فإنى كنت أبعث بهم إلى إدارة حراسة منشآت مجلس السوفيت الأعلى . وفى المرحلة ما بين ٢١ سبتمبر و ٤ أكتوبر عام ١٩٩٣ التزمت خلال عملى بمنتهى الصرامة بدستور الاتحاد الروسى ، وقرارات المؤتمر العاشر لنواب الشعب . ولم يكن هناك أي تناقض بين سلوكي وقرارات المؤتمر العاشر . وحتى مغادرتنا مبنى مجلس السوفيت فى الرابع من أكتوبر ١٩٩٣ كان المؤتمر العاشر لنواب الشعب يمثل السلطة العليا فى البلاد التى ينبغى أن تخضع لها كافة أجهزة السلطة الأخرى فى روسيا .

سؤال : وفقا لهذه المذكرة فإن « أوراجتسيف » وصل إليكم فى الساعة الرابعة عصراً ، فهل جاء إليكم قبل خطابك الذى ألقيته من شرفة البرلمان أم بعد ذلك ؟

جواب : حكما بما هو مكتوب فإن « أوراجتسيف » دخل علىّ فى الساعة الرابعة ، أى قبل أن ألقى بالخطاب فى الساعة الخامسة . وقد أكد « أوراجتسيف » لى الأنباء التى وردتنى من قبل بشأن الاستيلاء على مبنى البلدية . وإذا لم تخنى الذاكرة فقد دخل إلى غرفة مكتبى فى نفس الوقت برانيكوف ، وروتسكوى ، ودونايف . وناقشنا معا الموقف بعد أن استولى المتظاهرون على مبنى البلدية ومبنى التليفزيون (أوستانكينو) ولم يبق حول « البيت الأبيض » سوى عدد قليل من الناس لحمايته . فى هذا الإطار فقط ينبغى فهم الجزء المبتسر المكتوب في الزاوية اليمنى من أعلى الورقة المقدمة إلىّ والتى استدعت ذلك

السؤال . ويؤكد حديثى العبارة الختامية المكتوبة : « لقد اهتاج برانيكوف من دعوة روتسكوى للناس ـ من شرفة المبنى ـ لاقتحام مبنى البلدية والاستيلاء عليه . فقد اتجه الناس إلى هناك ووجدوا أنفسهم محاصرين بالقوات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية . وحاولت تهدئته » . وتشهد عبارتى التى كتبتها ، « استبقاء الناس حول البيت الأبيض » ، برغبتى فى تأمين حماية النظام الدستورى وقطع الطريق على محاولة الاستيلاء بالقوة على مبنى البرلمان . وباستثناء المذكرتين اللتين أوضحت ما جاء فيهما ، فإن القصاصات الأخرى لم تكن تتضمن سوى وصف لردود أفعالى على أشياء وقعت بالفعل ، أو على أحداث صارت معروفة لى . بل وكانت تلك القصاصات تشهد عمليا على صدق الشهادات التى أدليت بها فى ٤ أكتوبر ١٩٩٣ . ولهذا فإنى أرجو عدم الانطلاق فى تفسيرات متعسفة لتلك المقتطفات المبتسرة من مذكرات لا يمكن أن تكون مفهومة إلا لمن كتبها وحده . وأود أن أضيف ـ بشأن المذكرة المقدمة إلىَّ ـ أننى شخصيا لم أستمع إلى خطاب لروتسكوى ، ولا إلى أنه دعا أو حرض على شىء ما .

سؤال : حسن .. إننا نعرض عليك صفحة مأخوذة من حقيبتك الخاصة تبدأ بالكلمات التالية : « فى الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة عشرة قطع ظهور روتسكوى سير المؤتمر الصحفى ـ وكانت تتردد مسموعة من المحطات اللاسلكية الأوامر الصادرة التى تبدأ بـ « اطلقوا النيران على المتظاهرين » ، وتنتهى بـ « سنواصل الإصلاح وندعم النظام الديمقراطى » .. ما الذى يمكنك أن تقوله لنا بخصوص هذه المذكرة ؟

جواب : لابد أولا من أن نتفق على أن الحديث يدور عن مذكرات يومية كنت أكتبها فى عقب الأحداث بشكل منتظم إلى حد ما . ولكى أتمكن من توضيح المطلوب بشكل منطقى أرجو تسليمى تلك المذكرات التى تركتها فى غرفة مكتبى كاملة .

سؤال : عثرنا فى مكتبك أيضا على صور مستنسخة للوثائق التالية :

١ ـ « تنشيط الجهود المبذولة لمواجهة الانقلاب ..» وتنتهى هذه الوثيقة بالعبارة التالية : « لكى ينسى الناس بسرعة كل ما حدث » . وتقع الوثيقة فى ثلاث ورقات .

٢ ـ « التغلب على النواقص المحددة التى ظهرت فى الحركة ضد الانقلاب الحكومى » ، وهى الوثيقة التى تبدأ بالكلمات التالية : « عاجل ومهم للغاية » وتنتهى بـ « المطالب الإلزامية » . الوثيقة تقع فى سبع ورقات .

تفضل بالاطلاع على الأوراق . واشرح لنا ما الذى يمكنك قوله بهذا الشأن ؟

جواب : لقد سبق أن قلت لكم : قدموا لى المذكرات كاملة ، وحينئذ سيمكننى توضيح أى شيء .. وعلى أية حال يبدو من تلك الوثيقة أن الحديث يدور عن مقترحات معينة صاغتها مجموعة من النواب أو خبراء البرلمان . وكانت مثل هذه المقترحات كثيرة ، وفى أغلب الأحيان لم تكن تتوافر لى حتى إمكانية الاطلاع عليها فكنت أحولها إلى نوابى من أعضاء مجلس رئاسة البرلمان . والواضح أن ما قدمتوه إلىَّ جزء من تقرير كنت قد ألقيته . دعونى أر الوثيقة مكتملة .

سؤال المحامى : قل لى من فضلك ما الذى تعرفه عن المفاوضات التى جرت بواسطة المحطات اللاسلكية بين العاملين فى الميليشيا ؟

جواب : بعد أن ألقيت خطابى من شرفة البرلمان فى يوم الخميس ٣ أكتوبر عدت إلى غرفة مكتبى ، وهناك أخبرونى أن معركة تدور حول « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) ، وأسرعت إلى مكتب روتسكوى ووجدته جالسا يستمع إلى المحطات اللاسلكية التى كانت تعمل على موجة « الميليشيا » . وكان دوى شرائط المدافع الرشاشة مسموعا على فترات منتظمة عبر تلك الموجة وكذلك الحوارات الدائرة بين رجال الميليشيا . وترددت الأوامر « ثمة حشد كبير من الناس يسارا ناحية الشجيرات » ثم أعقب ذلك : « افتح عليهم صلية من النيران » . وتدخل روتسكوى فى النداءات وأصدر أوامر مضادة وحث أفراد الميليشيا ألا يطلقوا النيران على الناس ، ودعاهم للتفاوض ، لكنه فى المقابل تلقى وابلا من الكلمات البذيئة . وحسب ما أذكر فإن معاونى روتسكوى قد سجلوا الحوار مع رجال الميليشيا على مسجل ، وبوسع الأشخاص الذين وجدوا فى مكتب روتسكوى أن يؤكدوا شهادتى : فورونين ، أجفونوف ، صيروفاتكو ، كوروفنيكوف ، وغيرهم . وفى هذه اللحظات ناولنى أحدهم جهاز اتصال ، وأوصلنى البعض بكوزنتسوف قائد منطقة موسكو العسكرية ، ورجوته أن يبعث بقوات من عنده لكى تحيط بالبيت الأبيض وتمنع اتساع نطاق الصدام الدموى . ولكن كوزنتسوف قال لى إن زملاءه من وزارة الدفاع يلتزمون الحياد ، ولهذا فإن القوات لن تقف إلى جوار أى من طرفى الصراع . ولكنه ـ بعد حديث طويل عن حماية الدستور ـ وعد بإجراء مشاورات مع زملائه للنظر فيما يمكن عمله . ولم أتحدث معه بهذا الشأن فيما بعد .

سؤال المحامى : هل تعتبر أنه من الضرورى ضم تلك التسجيلات الصوتية إلى ملف القضية بهدف إجراء تحقيق موضوعى يدرس كافة نواحى وظروف القضية ؟

جواب : بالطبع لابد من ضم هذه التسجيلات إلى مواد القضية . هذا ضرورى لفضح قسوة القوات الخاصة ، وكذلك لإعادة بناء تسلسل الأحداث كما وقعت بالفعل والتى دبر لها المتآمرون فى الكريملين ، وايضا لإثبات أن الصدام الدموى عند « أوستانكينو » بدأ قبل إلقائى للخطاب من شرفة « البيت الأبيض » .

وبطبيعة الحال لم يكن لكل هذا قيمة من زاوية براءتى أو إدانتى ، لكن القيمة الحقيقية كانت تتمثل فى أن الذين القوا بى إلى السجن كانوا يريدون أن يثبتوا - فى شخصى - تهمة « التطرف » الموجهة ضد البرلمانية . ولهذا السبب تحديدا كان علىّ أن أواجه المحققين ممتلئا بالحزم الكامل ، ودون أدنى مساومة ، للدفاع عن نزاهتى الشخصية وعن شرف البرلمان .

تسجيلات فيديو لأحداث ٣ أكتوبر

● ١٣ أكتوبر :

قدم لى ليسيكو عدة شرائط بتسجيلات فيديو عليها أختام رسمية أثناء غياب المحامى فوميتشوف وزميله سادكوف . كانت تلك الشرائط مأخوذة من الصحفيين الأجانب الفرنسيين واليابانيين والألمان والايطاليين وغيرهم . وطوال ما يقرب من خمس ساعات ظللنا نشاهد محتوى تلك الشرائط . وكانت جميعها قد تعرضت لعملية « مونتاج » ، وتكررت فيها نفس اللقطات : خطابى من شرفة مبنى البرلمان وصوتى مسموع بوضوح ، وخاصة ما قلته عندما أعربت عن ثقتى فى أن الجيش سيقتحم الكريملين . وليكن .. فليس ثمة أية إثباتات للتهمة علىّ . بل وقد اعترف ليسيكو نفسه بتلك الحقيقة عندما رأى أن حالة من الاستخفاف والبهجة قد استولت علىّ عندما انتهى عرض تلك الشرائط ! وبالمناسبة فإن « توقيت » تلك الأحداث غير مسجل على أى من تلك الشرائط ، فقد محا البعض « التوقيت » من التسجيلات قبل أن تقع فى أيدى ليسيكو .

ويا لها من حالة تغمر الإنسان وهو يشاهد تلك التسجيلات ، إذ تعود الذاكرة إلى تلك الأيام غير البعيدة ، وتلح على المرء فكرة الإمكانية المهدرة لانتصار الديمقراطية . لقد كانت فرص يلتسين ضئيلة حينذاك ، كما أن النصر الذى حققه لا يرجع لقراراته العبقرية ، ولكن

نتيجة للتهافت الشديد لذلك القسم المنفذ من « المقاومة » التى تصدت له . ولذلك فإن يلتسين ظل محتفظا فى مطار « كوبينكا » بطائرتين مرابطتين تنتظرانه حتى منتصف نهار ٣ أكتوبر ، ولم يكن ذلك مستغربا منه لأنه ـ كما عرفته ـ رعديد عديم الشجاعة . وإنى لأحس بدوار من تلك الأفكار المرهقة ، كما أستشعر بالذنب الكبير أمام الناس الذين علقوا آمالهم علينا فخيبنا تلك الآمال . ويشدنى صوت المحقق من بين أفكارى ..

سؤال : لقد شاهدت الآن تسجيلات بالأحداث التى وقعت فى موسكو فى ٣ أكتوبر والتى قدمها لنا الشاهد أ . ج . تيخوميروف ، فما الذى يمكنك قوله بهذا الصدد ؟

جواب : الحق أنى لم أر ولم أسمع فى كل هذا أى إثباتات جديدة للتهمة ، بل وتثبت تلك التسجيلات أن الاستيلاء على مبنى البلدية قد تم بالفعل قبل خطابى ، كما أن المعركة كانت قد بدأت حول مبنى التليفزيون (أوستانكينو) . هذا على حين يتهرب التحقيق من إظهار جوهر الأحداث التى جرت ما بين ٢١ سبتمبر ـ ٤ أكتوبر عام ١٩٩٣ ، كما يخرج من القضية المتهم الرئيسى فيها : قيادة الكريملين التى وقّعت المرسوم رقم ١٤٠٠ فأرست بذلك بداية المأساة . هذا على حين كان المؤتمر العاشر لنواب الشعب قد عزل الرئيس يلتسين عن منصبه كرئيس ، ولم يعد منذ تلك اللحظة ممثلا للسلطة ، كما أن قراراته بعد ذلك لم تعد شرعية . أما قوات الداخلية التى حاصرت البرلمان فإنها كفت عن أن تكون ممثلة للقانون حينما أطاعت أوامر يلتسين وأطلقت النيران على المواطنين ، ولهذا فإن الاتهام الموجه إلّى بتحريض المتظاهرين ألا يطيعوا « السلطات الشرعية » اتهام باطل لا أساس له من الصحة . والحق أن قوات الداخلية نفسها هى التى دبرت « أعمال الشغب الجماعية » بتنفيذها الأوامر غير الشرعية التى أصدرها لها يرين والكريملين . وإذا كان ثمة اتهام فينبغى توجيهه لتلك القوات . أما عن خطابى المسجل على شرائط الفيديو فإنه لم يخرج عن مقررات المؤتمر العاشر لنواب الشعب . وإذا كان للتحقيق أن يكون منطقيا فإن ذلك يعنى توجيه التهمة للمؤتمر العاشر بأكمله . ويبين كل هذا ويثبت أن ما يجرى معى هو مجرد تنكيل وانتقام سياسى يستهدف حماية المسئولين الحقيقيين عن المأساة من العقاب .

سؤال : فى شرائط الفيديو ساعة معلقة بأحد الشوارع تظهر أن الوقت كان الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة عشرة ، أين كنت فى هذا الوقت وماذا كنت تفعل ؟

جواب : لديكم فى التحقيق أدلة قاطعة على أننى كنت يوميا ما بين الساعة الثالثة والرابعة مشغولا بمؤتمر صحفى .

سؤال : فى الشرائط تسجيل لخطابك من شرفة مبنى البرلمان حيث تبدأ حديثك بقولك « أعزائى سكان موسكو » ، وتنهيه بعبارة « شكرا جزيلا لكم » .. فى أى وقت ألقيت هذا الخطاب ؟

جواب : فى الثالث من أكتوبر عام ١٩٩٣ كان لدىّ مؤتمر صحفى انتهى فى الساعة الرابعة عصرا ، ومن ثم فإن هذا الخطاب كان ممكنا فقط بعد الرابعة .. والأرجح أننى ألقيت الخطاب فى الخامسة عصرا .

سؤال : تضمن خطابك المذكور عبارة « إننى أدعو العسكريين الأماجد أن يأتوا إلىّ هنا بالدبابات ، والقوات ، لكى نقتحم الكريملين ونستولى عليه ، إن القائم على حكم البلاد مجرد مغتصب للسلطة ، فالرئيس السابق يلتسين هو الآن مجرم فحسب » . هل كنت تدرك أنك بهذه الدعوة المخالفة للقانون قد تؤدى إلى إراقة الدماء ؟

جواب : إنك تؤكد بشكل غريب وفاءك للنظام غير الشرعى . كيف يمكن أن تكون دعوتى لطرد يلتسين من الكريملين غير قانونية إذا كانت المحكمة الدستورية قد أصدرت قرارها بعدم شرعية مرسومه رقم ١٤٠٠ ؟ والآن إذا أردت الكلام بشكل محدد فإن المعنى العام للنداءات الكثيرة للمؤتمر العاشر ، وكذلك خطاباتى الموجهة للقادة العسكريين يتلخص فى ضرورة أن تحيط القوات « البيت الأبيض » لمنع الصدامات الدموية . وفى نفس الوقت فإن عقيدا من الجيش أخبرنى قبل خطابى مباشرة بأن يلتسين ـ عقب الاستيلاء على بلدية موسكو ـ أقنع بل وأرغم الطيارين العسكريين على قصف البرلمان بالصواريخ بواسطة الطائرات الهليكوبتر . وكان ذلك نبأ مهما للغاية ، ولم أكن أريد إشاعة الفزع بين الناس بإعلان تلك الحقيقة فى خطابى ، لكن ذلك النبأ أرغمنى على توجيه نداء للجيش باقتحام الكريملين . وكان تدخل الجيش وحده هو الكفيل بإرغام يلتسين على إجراء مفاوضات حقيقية بدلا من استخدام تلك الورقة للعب بها بواسطة أشخاص ثانويين .

سؤال : تضمن خطابك أيضا العبارة التالية : « أننى أدعوكم لتنظيم صفوفكم للاستيلاء على بلدية موسكو ومبنى التليفزيون (أوستانكينو) » . ما الذى يمكنك قوله بهذا الصدد ؟

جواب : لقد عرفت قبل الخطاب بالاستيلاء على بلدية موسكو و« أوستانكينو » ، لهذا كان قصدى بتلك العبارة هو فرض رقابة السلطات الشرعية على تلك الأماكن ، أى رقابة مجلس السوفيت وجهاز روتسكوى . والدليل على أن تلك الأحداث وقعت قبل خطابى أننى دعيت لإلقاء خطاب فورا على الشعب عبر شاشة التليفزيون ، ووافقت على الاقتراح بل وتأهبت للتحرك نحو « أوستانكينو » . وبفرض أننى دعوت الناس بالفعل للاستيلاء على المنشآت المذكورة ، فإنكم لا تستطيعون الربط بين ما قلته أو ما كان بوسعى أن أقوله وبين ما جرى بالفعل قبل ذلك .

سؤال : من الذى اقترح عليك إلقاء خطاب فى التليفزيون ؟

جواب : شخص ما من مجموعة النواب الذين كانوا يترددون علىّ دون انقطاع فى غرفة مكتبى بعد أن عرفنا بالاستيلاء على مبنى البلدية و « أوستانكينو » .. وهى مجموعة كبيرة من بينها النائب فيكتور يوجين ، وايفان سافتشنكو ، وغيرهما ، وربما أيضا الناطق الصحفى باسم رئيس البرلمان قسطنطين زلوبين . وقد أعلنت عن موافقتى للسكرتارية لكى ترتب للتحرك إلى « أوستانكينو » لكن رئيس المركز الصحفى التابع للبرلمان يورى ماريتشنكوف جعلنى أعدل عن رأيى ، وأقنعنى بالسماح له شخصيا بالتوجه إلى « أوستانكينو » لمعرفة الوضع بالضبط هناك والتحضير لخطابى . وقد أذنت له وتوجه إلى هناك بالفعل . وعندما عاد من هناك بعد أن خاض مغامرات عديدة وصف لى أبعاد المأساة التى وقعت .

● ١٥ ديسمبر :

سؤال المحقق : لقد اطلعت على تسجيل الفيديو ، فهل لديك ملاحظات ؟

جواب : اطلعت على تسجيل الفيديو من البداية إلى النهاية ، وأريد أن أقول إن الشريط يحمل آثاراً واضحة للمونتاج ، أى أنه أجريت عملية مونتاج ثم أعيد تسجيل الشريط . ومما يؤكد ذلك أن بعض المشاهد مبعثرة وغير منطقية وواضح فيها استبعاد المناظر التى ليست فى مصلحة صاحب الشأن .

سؤال : فى الشريط مقابلة لك تبدأ بكلمات « مزعجة ، مثيرة ... » وتنتهى بكلمات « النظام الدستورى » ، فهل كنت تدرك أن إصدار التعليمات بعدم الامتثال للمرسوم رقم ١٤٠٠ يمكن أن يؤدى إلى أحداث لا يمكن التنبؤ بها ؟

جواب : هذا سؤال استفزازى . فإنك كرجل قانون تدرك عدم شرعية المرسوم رقم ١٤٠٠ ، ومع ذلك تصدر فى كلامك عن اعتبارى مذنباً . وكان بإمكانك خلال شهرين أن تقتنع بأن الاتهام الموجه إلىّ لا أساس له ، ولم تستطع تقديم دليل واحد على إدانتى . أرجو الإفراج عنى فورا ..

التحول :

.. وبالفعل كان منتصف ديسمبر نقطة تحول فيما يخص الاتهام الموجه إلى رئيس مجلس السوفيت الأعلى رسلان حسبولاتوف . فما الذى أعنيه بذلك ؟ أعنى أن التحقيقات والاستجوابات العديدة لم تسفر عن أى شىء لمصلحة الاتهام . ولكنى كنت أعرف جيدا تقاليد التحقيق والاستجواب عندنا ، والتى تقوم على أساس تجميع كمية هائلة من المواد والوقائع ، المزورة فى أحيان كثيرة ، وصياغة الاتهام بأسلوب ملتوٍ ، والدعاية الواسعة بنبرة اتهامية .. ثم إرسال الملفات إلى المحكمة باعتبار أن المحققين « نجحوا فى أداء المهمة » . وعلى أى حال فسوف يكون ذلك باعثاً على تشكيك الرأى العام فى براءة حسبولاتوف ، إذ ربما كان مذنبا فعلاً فى إرسال الأبرياء إلى الموت . كما أن هيئة التحقيق وضعتنى فى وضع المدافع بعد إلقاء القبض علىّ وسجنى دون سند قانونى .

وأذكر أنه قبل مرور ساعة على اعتقالى ووضعى فى « ليفورتوفو » جاءنى مساعد المدعى العام فلاديمير كازاكوف فسألته :

- بأى صفة أنا هنا أتعرض للتحقيق ؟

فأجاب :

- بصفتك شاهداً يا رسلان عمرانوفيتش .

- شاهداً ؟ وهل ذلك يتطلب اعتقالى وإحاطتى بمفرزة حاملى رشاشات ونقلى إلى « ليفورتوفو » بمصاحبة ناقلة جنود مدرعة ؟

لكنه ردد :

- بصفتك شاهدا يا رسلان عمرانوفيتش .

لقد أظهرت « السلطة الجديدة » قوتها و« نظامها الجديد » للجميع غير عابئة بمبدأ « المتهم برىء حتى تثبت إدانته » ، وبقانون حصانة النائب ، وبميثاق رابطة الدول المستقلة الذى يجعل رئيس الجمعية البرلمانية تحت حماية القانون الدولى . لقد اعتقلونى بصورة استعراضية بغية تشكيل تصور عام بأن هيئة التحقيق تسعى إلى استيضاح الحقيقة .

وبإصداره أمر اعتقالى أظهر النائب العام كازانيك تجاهله التام للقانون ، وجعل

المحققين فى وضع أفضل من وضع الدفاع ، الأمر الذى يتنافى والقانون . وأصبح على المتهم أن يثبت أنه برىء ، بينما المفروض أن يقدم الاتهام الأدلة على وقوع الجريمة .

وكان جوهر الاتهام الموجه إلىّ ينحصر فى حادثة واحدة ، وهى خطابى يوم ٣ أكتوبر من شرفة « البيت الأبيض » أمام المتظاهرين الذين اخترقوا الحصار المضروب على مبنى البرلمان بقوات شرطة « أومون » .

وكان المحقق ليسيكو يسعى إلى إثبات : أولاً ، أن خطابى كان إشارة للاستيلاء على مبنى البلدية وبداية لأحداث « أوستانكينو » . وثانيا ، أن خطابى أفضى إلى عواقب دامية .

ولسبب ما واجهونى بتقارير الطب الشرعى بخصوص أسباب وفاة عدد كبير من الأشخاص . ومن الغريب أن بعض هذه التقارير ذكر أن الوفاة وقعت فى منطقة محطة مترو « ريتشنوى فوكزال » بسبب البرودة ! وعموما فما أكثر التضارب والملابسات التى كانت فى تلك التقارير . وعندما أشرت إليها اكتفى ليسيكو بالابتسام دون أن يطرف له جفن .. وبدا لى أن هيئة التحقيق ليست مهتمة بحجج الاتهام بقدر ما هى مهتمة بأن يكون ملف القضية ضخماً ..

● ١٦ ديسمبر :

ها هم يفضون آخر مظروف مختوم بالشمع الأحمر ، وإذا فيه شريط فيديو صوره مصور وزارة الأمن .. ووضع « أناتولى » الشريط بحرص فى مسجل الفيديو . وأخذت أشاهد الشريط بعدم اكتراث ... ولكن المشاهد أخذت تشدنى ... ورأيت وجوها كثيرة تظهر أمام الكاميرا .. آلاف الوجوه ، وسمعت أصواتا تهتف : « تسقط عصابة يلتسين » ، و « الفاشية لن تمر » ، و « كل السلطة للمؤتمر العاشر لنواب الشعب » ، و « فليعدم يرين لإطلاق الرصاص على المدنيين » ، ورأيت لافتات بشعارات مماثلة ...

وتوقفت الكاميرا على سلسلة رجال « أومون » المترددين الذين كانوا يراوحون فى أماكنهم ، ويحاولون مقاومة المتظاهرين عندما يقتربون منهم . وتنشب معركة قصيرة يفر بعدها الجنود . وتكتسب المظاهرة زخماً جديدا ، ويظهر فى الشريط انضمام مجموعات كبيرة إليها . وها أنذا أرى الأماكن المعروفة قرب مبنى البلدية . وفجأة يدوى الرصاص ، ويسقط عدة أشخاص من الصفوف الأولى للمتظاهرين ، ويصور المصور الدماء التى تبدو كوهج أحمر ، وشفتا شخص أصيب فى صدره تهمسان بكلام غير مسموع ، وفوقه انحنى عدة أشخاص . ثم ينتصب هؤلاء ويشيرون بأيديهم نحو مبنى مجلس التعاون الاقتصادى السابق الذى تشغله الآن بلدية موسكو . وتتردد صيحات « إلى البلدية ! إلى البلدية ! » وينقض آلاف المتظاهرين على المبنى .

ويلتقط المصور كل ما يراه بأمانة ومهارة ، دون أى انقطاع فى الأحداث أمام مبنى البلدية .

ويقتحم المتظاهرون الأبواب ، وتهجم شاحنة ضخمة على البوابة الحديدية وتصدمها . ويحطم أحدهم بالرشاش نافذة كبيرة . وهذه بالمناسبة هى كل أعمال التخريب هناك . وبعد ٣ أو ٤ دقائق يخرج من باب البلدية رجال شرطة ومعهم مسلحون آخرون تحت حراسة المتظاهرين ، وليس هناك أى حوادث ضرب « للأسرى » سجلتها الكاميرا . ثم يعلو صياح : « والآن إلى « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) ، وتظهر الكاميرا حركة الناس وهم ينتظمون فى طابور ، وأرى وجوها معروفة : الجنرال تراسوف ، وإيليا قسطنطينوف . ويبتعد الطابور ، يبدو أنهم مضوا إلى « أوستانكينو » . إن مشاهدة ذلك تبعث على الحزن ...

... وتعود الكاميرا إلى المتظاهرين الذين لم يذهبوا مع المتوجهين إلى « أوستانكينو » . وهذا الجزء يتجه نحو « البيت الأبيض » ..

.. يسير الناس بمرح ، وينشدون الأغانى ويرفعون اللافتات والرايات (ليس الرايات الحمراء فقط كما تكتب الصحف) . وتصاحبهم الكاميرا حتى ميدان « روسيا الحرة » (الذى أطلق عليه هذا الاسم بعد أحداث أغسطس ١٩٩١) . وهاهو رئيس مجلس السوفيت الأعلى (أى أنا) يخرج إليهم ويبدأ فى إلقاء خطاب . وتشير الساعة فى الشريط إلى ١٦,٥٢ (أى الرابعة و ٥٢ دقيقة بعد الظهر) . وهكذا ، فإن ما كان واضحاً للجميع من زمان أصبح الآن جلياً بالنسبة لليسيكو .

ويهلل المحاميان فوميتشوف وسلادكوف . أما أنا فأعرف أنهم لن يفرجوا عنى ، وسيركنون إلى تدبير شيء قذر جديد ، ويمضون يجمعون « القرائن » زمنا طويلا حتى يجمعوا ١٠٠ أو ٢٠٠ مجلد ، ثم يطبخون قرار اتهام ، ويرسلون ذلك إلى المحكمة . وهناك يعودون إلى المماطلة من جديد .. سنة .. سنتين . أما أنا فسأظل قابعاً هنا حتى أموت من الوحشة أو من شيء آخر ... وعموما فلم أشعر بالفرحة من ولوج التحقيق طريقا مسدوداً .

وهكذا أظهر الشريط الذى صوره مصور وزارة الأمن أن المظاهرة التى سارت لفض الحصار حول « البيت الأبيض » قد تعرضت لإطلاق الرصاص عليها من مبنى البلدية ، مما دفع بالجموع الغاضبة إلى الهجوم على المبنى والاستيلاء عليه . وبعد ذلك اتجه جزء منهم إلى « أوستانكينو » وجزء إلى « البيت الأبيض » . كما أشارت ساعة الكاميرا إلى موعد خطابى بالضبط .. الساعة ١٦,٥٢ .

وكان للتوقيت هنا أهمية خاصة . فقد كان المحققون يهدفون إلى إثبات ، أو محاولة إثبات ، أن خطابى أمام المتظاهرين كان قبل الاستيلاء على البلدية .. وعندئذ يمكنهم « تكييف التهمة » والادعاء بأنى حرضت على الاستيلاء على البلدية و « أوستانكينو » .

وبعد انتهاء عرض الشريط قال أناتولى بلهجة قاطعة إنه ينبغى حفظ الدعوى ، ولكن ليسيكو كان مرتبكا ، بل ومهموماً ، وقال إنه سيرفع الأمر إلى رؤسائه . وعلى العموم كان وضع هيئة التحقيق فى غاية الصعوبة . فقد كان عليها أن توقف الدعوى لعدم توافر الأدلة على إدانة حسبولاتوف ، ولكنها فضلت السير فى طريق آخر .. محاولة « تضبيط » المواد عن طريق استجواب أشخاص آخرين واعتصار نزر المعلومات المفيدة للتحقيق من أفواههم .

وهكذا حدث فى نهاية ديسمبر تحول نهائى فى مصير التحقيق ، أو على الأقل فيما يتعلق بالاتهامات الموجهة إلىّ .

فكما هو معروف وجهت إلينا التهمة التقليدية حسب المادة ٧٩ من قانون الأحوال الجنائية لروسيا ، والخاصة « بتنظيم قلاقل جماعية أفضت إلى عواقب مأساوية » والتى تعاقب بالحبس لمدة تتراوح بين سنتين و ١٥ سنة .

وكنت أطالب مراراً بالربط بين قضيتى والمرسوم رقم ١٤٠٠ ، وأشير إلى مفهوم « علاقة العلة والمعلول » فى العملية الجنائية .

خواطر سجين :

حاول كل المحققين ، ابتداء من مساعد النائب العام فلاديمير كازاكوف ، وكبير المحققين بوزارة الأمن ، ثم نائب رئيس قسم التحقيقات بالنيابة العامة فالييف ، وأخيرا ليسيكو ، اتهامى بتنظيم قلاقل جماعية أفضت إلى عواقب مأساوية .

وبالطبع فقد انكرت ذلك دون تردد . وفى البداية كانت التحقيقات معى مكثفة ولكنها مملة ، فقد كان كل من المذكورين آنفا يردد نفس الأشياء . وبعد ثلاثة أيام من التحقيق نقلت إلى الزنزانة رقم ١٩ . وسرعان ما وضعوا معى سجيناً وبقى السرير الحديدى الثالث خاوياً .

وكنت أداوم القراءة ، وأقرأ كل ما تقع عليه عيناى ، وأفكر فيما حدث . إن العقل لايستوعب ذلك ويرفضه . وأحيانا استيقظ ليلاً لأجد وجهى كله مبللاً بالعرق ، إذ يبدو أن الأعصاب المشدودة تسترخى ليلاً ويأخذ الجسم قسطا من الراحة . وأعود أفكر تفكيراً مضنياً فيما حدث ، واستعيد فى ذاكرتى الأحداث ، وأتذكر رفاقى فى البرلمان . لقد أدوا ما عليهم ، وليس لأحد أن يلومهم على شىء ..

وأشعر بالقلق على أهلى وأقاربى . ترى هل ستتحمل أمى العجوز هذه الصدمة ؟ لقد شردنا الطاغية بيريا وأذنابه ، وألقوا بأبى المريض وأمى فى الصقيع القارس فى شمال كازاخستان . وكنا أربعة أطفال صغار فى كنفها . وعملت هى ١٣ سنة حلاَّبة أبقار فى مزرعة تعاونية بقرية بولودينو . وأذكر صورة انطبعت فى ذهنى . كانت أمى تنهض فى الليل المظلم القارس البرودة ، فترتدى سترة بدون أكمام ، وتتمنطق بحزام ما وتنتعل حذاء من اللباد ، وتخرج حاملة مصباح كيروسين فى الساعة الثالثة أو الرابعة صباحاً لتذهب إلى حظيرة المزرعة ، ففى شهرى فبراير ومارس يلد البقر ، وقد تتجمد العجول من البرد الذى يبلغ ٣٠ - ٤٠ درجة مئوية تحت الصفر ... وما إن كبرنا قليلاً أنا وأخواى وأختى ، حتى أصبحنا مساعدين لها ...

ترى هل جال بخاطرها أن أسرتها ستتعرض للتنكيل ثانية ، فيلقى بابنها فى السجن دون جريرة ؟ وكانت ترى كيف أعمل ، إذ أخرج فى السابعة ولا أعود إلى البيت إلا قرب منتصف الليل . ولم يكن لدينا فرصة حتى للجلوس وتبادل الحديث ...

فوميتشوف يقول لى : لم نخبر والدتك بأنك فى السجن ، قلنا لها إنك مختف وتمارس عملاً سرياً ...

فأسأله : وهل صدَّقتكم .

فيقول : نعم .

فأضحك قائلا : لن تصدق بأى حال من الأحوال . ولكنها رأت كيف يعانى الجميع فقررت أن تجاريهم ماداموا يرغبون فى التخفيف عنها . إن لأمى شخصية قوية حقاً .

فتأملنى فوميتشوف مليا ثم قال : يبدو أنك على حق يا رسلان عمرانوفيتش ..

وأخبرنى أن شقيقىَّ يامليخان وأصلانبك هنا ويسعيان للحصول على مقابلة معى . ولكنى نصحتهما بالسفر إلى جروزنى ، فلكل منهما أسرته ، بخلاف أمنا وشقيقتنا ، وسوف تكون حياتهم صعبة بدونهما . وكنت قلقاً على أسرتى وأولادى ، فزوجتى لم تألف حياة الاستقلال . وبالمناسبة فقد حزنت عندما أخبرتنى أن غرفة مكتبى فى البرلمان نهبت ، وأنها لا تستطيع تسلم كثير من أشيائى ومن بينها العديد من الكتب ..

ومن الصعب على النفس الاستماع إلى الإذاعة ، وخاصة محطة « مایاك » . فمن الصباح الباكر وحتى الساعة العاشرة مساء (موعد النوم) لا تكف عن توجيه الشتائم ونسج الافتراءات والاتهامات الكاذبة ضد السوفيت الأعلى . وتحولت كلمة « نائب » إلى سبة . ونفس الصورة فى الصحف . ونشرت صحيفة « موسكوفسكى كمسمولتس » ، استنادا إلى

شخص يدعى كيسيليوف ، الذى سمع بدوره من إذاعة ألمانيا ، أن حسبولاتوف تلقى ٧ ملايين دولار من صدام حسين ! ولا أحد يرد على هؤلاء المفترين الذين لا يعرفون معنى الشرف والكرامة وتعوزهم الضمائر . ولماذا يصمت أولئك النواب الذين وردت أسماؤهم بهذا الصدد ؟ يبدو أنهم جبناء ..

... لم نستطع أن نحمى الدستور . وكم طالبت ميتيوكوف (رئيس لجنة التشريع بالبرلمان) وإصلاخانوف (رئيس لجنة النظام بالبرلمان) بإعداد مشاريع قوانين مناسبة ! وفى الدستور الدانمركى مثلاً تنص المادة (٤٢) على أن « الرايكسداج (البرلمان) يتمتع بالحصانة . وكل من يتطاول على أمنه وحريته ، ويصدر أو ينفذ أمراً مماثلاً يعتبر مرتكبا لجريمة الخيانة العظمى » .

ولو كانت لدينا مادة مماثلة فى الدستور أو فى قانون العقوبات ، لما تجاسر يرين أو جراتشوف أو فيلاتوف ، أو أى شخص آخر تحت أى ظروف ، على تنفيذ أوامر يلتسين الإجرامية ...

.. لقد حكم بالسجن ثلاثة أشهر على رئيس أول مجلس دوما سرجى مورومتسيف لأنه رفض تنفيذ مرسوم القيصر بحل الدوما . كما سجن رئيس ثالث مجلس دوما ألكسندر جوتشكوف ، ولكن بسبب مبارزة عام ١٩١٢ ..

... التقيت بأخى أصلانبك ، وبالطبع كنا فى غاية الفرح . ولكن سحابة الحزن غطت على الفرحة ، فقد أخبرنى أن الوالدة تعانى كثيرا بسبب هذه المأساة . ويأتى الكثيرون ، ومنهم أناس لا نعرفهم ، لإبداء مشاعر المواساة . وفى داغستان تقام فى كل مكان مؤتمرات الاحتجاج .

تحدثنا واسترسلنا مع الذكريات ، وسرعان ما انتهت الساعة المحددة للقاء فانصرف أصلانبك وعدت أنا إلى الزنزانة مخفورا بالحرس . وأنا الآن فى ثالث زنزانة ، ورقمها ٢٤ . وهى دافئة . وموظفو السجن يعاملوننى بتعاطف كبير . والأطباء أيضا .

خط الدفاع :

تحدثنا سابقاً ، وبالتفصيل ، عن خط واحد للدفاع ، وهو خط شديد الخصوصية ، يتفق وتصرفاتى كرئيس لمجلس السوفيت الأعلى .

أما خط الدفاع الآخر فينحصر فى التقدير القانونى العام للموقف الناشىء عن المرسوم اللادستورى رقم ١٤٠٠ . وعلى هذا الأساس يقوم الخط العام للدفاع والمناسب لجميع المتهمين فى القضية . ولهذا السبب كنت مصراً على أن تكشف النيابة العامة عن

دائرة المتآمرين المحددين ، وعن دور كل منهم وما قام به من أعمال مخالفة للقانون .

والواضح أن من شارك فى المؤامرة وفى إعداد المرسوم رقم ١٤٠٠ يخشون كثيرا الكشف عن أسمائهم . ولهذا السبب أعلن يلتسين أنه هو وحده الذى صاغ المرسوم . وهذا ادعاء يبعث على الضحك .

ولكن المتحدث الصحفى للرئيس كشف النقاب عن « السر » فجأة . فقد ذكر أن هذا المرسوم أعده ٤٠ متخصصا من إدارة الشؤون القانونية لديوان الرئاسة . ترى لأى غرض كشف المتحدث الصحفى النقاب عن المشاركين فى هذه الجريمة ؟ ربما لغرض الابتزاز ، ولتخويفهم بأن ما حدث ليس من صنع الرئيس وحده ، بل وبمشاركتهم هم أيضا . وهذا ما لجأ إليه يلتسين فى كتابه بعد ذلك ...

طالبت مرة أخرى بمقابلة النائب العام كازانيك ، وقلت إننى لن أجيب عن أى سؤال آخر من أسئلة المحقق ما لم أقابل كازانيك وأتحدث معه . وبالفعل امتنعت عن الإجابة عن أسئلة المحققين الذين ظلوا يترددون حوالى شهر على « ليفورتوفو » لكى يؤدوا بعض الأمور الإجرائية التافهة ، مثل توقيع على العلم بإدخال محققين جدد إلى مجموعة التحقيق ، أو إخراج بعضهم منها ، وتقارير من الطب الشرعى .. الخ . ولم يظهر ليسيكو من ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ حتى ٢٥ يناير ١٩٩٤ .

عن الماضى القريب :

... السلطة التمثيلية صفيت . وأفضت الثورة البيروقراطية الثأرية إلى التسلط المطلق على الدولة من جانب قوة واحدة وحيدة هى الموظفون . وحتى الجمعية الفيدرالية (البرلمان) لا تستطيع التمويه على ملامح النظام الاستبدادى بسلطاته المطلقة المركزة فى أيدى الموظفين التنفيذيين ، وتحقق الأمل المنشود لليبراليين من موجة النصف الثانى من الثمانينيات ، أصحاب نظرية « الديكتاتورية الديمقراطية » ، وإن كانوا قد ألبسوا هذا الثوب فى البداية لجورباتشوف . ولكن الثوب ناسب خليفته أيضا .

شقيقى :

... زارنى فى السجن شقيقى الأكبر يامليخان ، وهو شاعر وكاتب وصحفى . شخص طيب للغاية وذو شهامة ، والجميع يحبونه ويحترمونه . عرض علىّ أن يقرأ لى من أشعاره ، ولم أكن فى مزاج صاف ، فقلت له إننى فى شغل عن الأشعار . والآن أشعر بالأسف على ذلك ، وإلا كنت كتبت عن وقع أشعار أخى فى أقبية « ليفورتوفو » الكئيبة .. هذا السجن المشيد منذ أكثر من ١٠٠ عام ..

كان القيصر ألكسندر الثانى قد أقر مشاريع بناء ثلاثة سجون فى موسكو وسانت بطرسبرج ووارسو ، فى سنة ١٨٧٧ على ما أعتقد . وكان أحد المهندسين الذين صمموا أو شيدوا هذا السجن من أسلافنا ، وقد أخبرنى بذلك عمى ، وهو ضابط شارك فى الحملة ضد فنلندا (عام ١٩٤٠) . وقد خاض الحرب كلها ، وانسحب ببطارية المدافع التى كان يقودها من الحدود حتى موسكو . ثم أرسلوه إلى جبهة لينينجراد ، وأصيب ، وكوفىء بالأوسمة ، واستولى على المدن وهاجم القلاع وهلم جرا . وهو من الشيشانيين القلائل الذين لم يمسهم التشريد . وعندما كنت أدرس فى الصف الأول بجامعة موسكو عشت لدى عمى ، وكانت زوجته الطبيبة تساعدنى كثيرا .. وهى الآن كثيرا ما تزور بيتى وتبعث إلىّ بالتحية مع زوجتى عندما تزورنى . وعندما طردوا عمى هذا من الجيش عام ١٩٤٦ ، وهو فى رتبة رائد ، التحق بمعهد البناء ، وأنهاه بسرعة ، فى ثلاث سنوات ، وشق طريقه عاليا فأصبح مديراً لعدد من مشاريع البناء الكبيرة . وهو الذى روى لى أن أحد أقربائنا ، وكان مهندساً حربيا برتبة عقيد فى الجيش القيصرى ، اشترك مع المهندسين الألمان فى تصميم وبناء سجن « ليفورتوفو » .. وكان عمى فخورا به ، ورغب بشدة فى أن يصبح ابنه (أليك) مهندس بناء .. ولست أدرى لماذا تذكرت ذلك كله .. وسرعان ما انقضت الساعة المخصصة للزيارة . واقتادنى الحرس .

سلطة الشعب :

... واضح من الصحف والإذاعة أن السلطة التنفيذية ماضية فى سحق السلطة التمثيلية وإلغاء مجالس السوفيت . بينما المجتمع صامت . وكانوا قد خططوا لذلك فى أغسطس ١٩٩١ ، ولكنى استطعت آنذاك أن أمنع ذلك ... فهل حلت الآن نهاية سلطة الشعب ؟

يكررون بإلحاح أنه قد حلت « نهاية الدولة السوفيتية » ، و « نهاية السوفيتات » ، وألغيت المؤسسات ذات الطابع السوفيتى .. وهلم جرا . وأصبح لنعت « السوفيتى » وقع الاتهام .

ولكن ، فلنتذكر أنه لبضع سنوات خلت طرح المناضل الكبير من أجل حقوق الإنسان أندريه سخاروف ، فى صراعه ضد الطغمة الحزبية ، فكرة « كل السلطة للسوفيتات » ، فما أكثر الذين تلقفوا هذا الشعار ! وتذكروا أن لينين ، فى مختلف مراحل تطور الأحداث من ١٩٠٥ إلى ١٩١٧ كان يرفع هذا الشعار تارة ، ويسحبه تارة أخرى موجهاً نقده المدمر للسوفيتات . ولكن رفع هذا الشعار وسحبه كان يجرى وفق منطق بسيط للغاية ، إذ كان الشعار يرفع عندما يكون للبلاشفة وحلفاؤهم الأغلبية فى مجالس السوفيت ، ويسحب الشعار

عندما تكون الغلبة فى تلك المجالس لخصوم البلاشفة من الاشتراكيين الديمقراطيين والديمقراطيين الدستوريين والاشتراكيين الثوريين ... الخ .

وهذا وحده يكفى للتدليل على أن مجالس السوفيت ليس سوى شكل للتمثيل الشعبى ، أما كلمة « سوفيت » فلها معنى محايد ومرتبطة فى روسيا تاريخياً بعصر الأمير الكبير ، ثم القيصر فيما بعد ، عندما ظهرت هيئة أشبه ما تكون بالهيئات الاستشارية (وذلك قبل ظهور « مجالس الزيمستفو » ، وقبل ظهور « دوما الأشراف » أو مجلس الأشراف بوقت طويل) . ثم بدأت تظهر هيئات مماثلة على المستوى المحلى ، وأيضا قبل ظهور مجالس الزيمستفو . وبالمناسبة فقد ظهر مفهوم « المجلس الريفى » (السوفيت الريفى) فى روسيا فى القرن الثالث عشر ، كما أن مفهوم « سوفيت الأحياء » ظهر فى مدن روسيا القديمة التى كانت عاصمتها كييف . وكانت طوائف الحرفيين الممتازة ترسل مندوبيها ليمثلوها فى هذه المجالس .

ولكن جهاز القمع المسمى « أوبريتشينا » لدى القيصر إيفان الرهيب وجه ضربات قاصمة لأجهزة السلطة التمثيلية فى روسيا ، والتى كانت تسمى « سخودى » (التجمعات) . وكانت هذه « التجمعات » تفصل فى الأمور المعيشية لأهل القرية ، وتنتخب العمد والمجالس (السوفيتات) . وأخذ أفراد « الأوبريتشينا » يطاردون أعضاء المجالس المنتخبين والعمد فى كل أنحاء روسيا ويتعقبونهم ، أما فى المدن فكانوا يتصيدون المندوبين فى مجالس الأحياء .

وعندما ظهرت أولى مجالس السوفيت فى مدينة ايفانوفو ـ فوزنيسنسك فى عام ١٩٠٥ كتب لينين منبهراً بذلك ، ووصف السوفيتات بأنها صيغة جديدة لسلطة الدولة . ولكن لينين كان غير ملم بتاريخ روسيا وأوروبا ، وهذا أمر يعرفه المؤرخون جيدا ، فلم يدرك أن السوفيتات فى روسيا تعنى نفس ما تعنيه المجالس البلدية ، والكوميونات فى أوروبا الغربية ، وأن تطور أجهزة الحكم المحلى فى العالم كله سار حسب منطق واحد ، وهو : التنظيم الذاتى للأشخاص المقيمين فى القرية أو البلدة أو أحياء المدينة . فعلى امتداد العصور والحياة المشتركة كان الناس يتوصلون إلى استنتاج بضرورة حل بعض القضايا المحددة بصورة مشتركة ، وهى القضايا التى لا يمكن أن يتولى حلها الأمير المالك ، أو الحاكم ، أو الامبراطور ، أو الأمين العام للحزب الشيوعى ، أو رئيس الجمهورية . وهكذا ظهرت السوفيتات فى روسيا القديمة . وقاومت السلطة القيصرية المطلقة هذه المجالس ، وقضت عليها فى عصور القنانة (رقيق الأرض) وخاصة فى عصر بطرس الأكبر . فلم تكن القيصرية بحاجة إلى هيئات للحكم المحلى بل كانت تخشاها . أما عندما أصبح الفلاحون رقيقاً لدى النبلاء ، فأى معنى إذن للإدارة الذاتية ؟

إلا أن تأثير إصلاحات نابليون فى فرنسا وتورط روسيا فى السياسة الأوروبية تطلب إجراء إصلاحات فى نظام الحكم المحلى ، وصارت هذه الإصلاحات محتمة بعد إلغاء نظام القنانة عام ١٨٦١ إثر فشل الحملة الحربية فى القرم . وجاءت إصلاحات عام ١٨٧٧ بحل جزئى لهذه المشكلة عندما بعثت « مجالس الزيمستفو » . ولهذا لم تكن السوفيتات التى ظهرت عام ١٩٠٥ شكلا جديدا للسلطة ، كما قال لينين ، بل الأقرب إلى الصواب أنها كانت هيئات « موازية » ممثلة لسلطة الشعب ، أنشئت لتوسيع القاعدة الاجتماعية للثورة .

ولذلك فليس مصادفة أن رفع بحارة كرونشتادت الثائرون ضد البلاشفة شعار « مجالس السوفيت بدون البلاشفة » . وهذا الشعار هو الذى رفعه أندريه سخاروف ، معترضا على الاضطهاد الأيديولوجي للحزب الشيوعي السوفيتى ، ومدركا تماما أن السوفيتات ، إذا ما تحررت من الأيديولوجيا ، فليست سوى صيغة تاريخية للتنظيم الذاتى الديمقراطى لمجموع البشر . وأذكر أن كثيرا من الديمقراطيين الحاليين تلقفوا هذه الفكرة بإعجاب ، ومنهم جافريل بوبوف عمدة موسكو السابق .

أما أنا فقد رفضت مقولة « كل السلطة للسوفيتات » باعتبار أن ذلك يتناقض مع منطق التطور التاريخى للحكم المحلى . فلكى تحتل السوفيتات مكانتها ضمن هيئات السلطة والإدارة الذاتية ينبغى أن تتخذ صفة البلديات ، وينبغى أن تنفصل منها نواة تنفيذية ، يكون لها استقلال نسبى ولكنها تخضع لرقابة السوفيتات .

وفى هذا الاتجاه بدأ مجلس السوفيت الأعلى فى تطبيق إصلاح نظام الإدارة الذاتية المحلية خلال أعوام ١٩٩١ ـ ١٩٩٣ . ولكنهم لم يمكنونا من إتمام هذا العمل الضخم ، وراحوا يطبقون تجارب بدائية دون إلمام بجوهر الإدارة الذاتية ولا بأوضاعها فى العالم أو تاريخها فى روسيا .

وكما هو معروف فقد أنهى انقلاب أغسطس ١٩٩١ وجود الدولة الشيوعية (بل الدولة عموما) . ومع ذلك فقد تحررت السوفيتات من وصاية الحزب الشيوعى ، وهذا ما كان يحلم به أندريه سخاروف . ومنذ ذلك التاريخ لم تعد الدولة سوفيتية بالمعنى السابق للكلمة . وتم إلغاء الطابع الحزبى والطابع السوفيتى باعتبارهما وظيفة أيديولوجية كانت السوفيتات السابقة تقوم بأدائها ، وعادت إلى السوفيتات صورتها الطبيعية ـ التاريخية ، واكتسبت محتوى بلدياً جديداً . والسوفيتات بالتحديد هى التى أعطت للدولة طابعاً تمثيلياً ديمقراطياً شعبياً حقيقياً . ومن ثم فإن تدميرها اليوم هو هجوم مباشر على الشعب الروسى وعلى منجزاته التى حققها بشق الأنفس فى مجال الإدارة الديمقراطية والسلطة الديمقراطية .

□

أخيراً ، فى ٢٦ يناير ١٩٩٤ ، أى بعد ثلاثة أشهر من مطالبتى بمقابلة النائب العام كازانيك ، حضر ليسيكو وأخبرنى بأن النائب العام سيزورنى غداً . وفى ٢٧ يناير اقتادونى إلى مكتب مدير السجن .

كازانيك :

لم يسبق لى أن دخلت مكتب مدير سجن « ليفورتوفو » يورى راستفوروف . واقتادنى الحراس إلى هناك . كان فلاديمير ليسيكو واقفا أمام باب المكتب فتبادلنا التحية . وكان كازانيك فى مكتب مدير السجن وحده .

استقبلنى بلطف . وكان من الذكاء بحيث لم يتخذ وضع المسؤول الكبير فى حضورى . وعلى الفور تطرقت إلى لب القضية فسألته لماذا أصدر ، بصفته النائب العام ، أمر إيداعى السجن فى مخالفة صريحة لكافة القوانين ، فأنا نائب برلمان ، ورئيس البرلمان الروسى ، ورئيس الجمعية البرلمانية لدول الرابطة . وتلقيت رداً مبهماً ، إذ ادعى أن « جسامة الجرائم التى ارتكبت فى ٣ أكتوبر » أعطته الحق ، فى هذه الحالة ، فى عدم الاهتمام بالشكليات .

فقلت له :

- يا ألكسى ايفانوفيتش ، وبم يتميز منطقك هذا عن منطق فيشينسكى الذى كان يرسل كبار رجال الدولة إلى الموت « دون اعتبار للشكليات » ؟ ربما كنت تتطلع إلى ارتداء حلة ذلك الرجل ؟

فهتف قائلا :

- إنك تهيننى يا رسلان عمرانوفيتش !

فأجبته :

- ومن تكون أنت حتى أهينك ؟ أنا رئيس مجلس السوفيت الأعلى لروسيا قد ألقى بى هنا على يديك ، لأننى دافعت عن الدستور الذى كان ينبغى عليك أن تذود عنه ليس أقل مما فعلت أنا . أنت المسؤول الأول عن القانون تتستر على من ألقوا بالدستور والقانون جانباً وداسوهما كمخلفات مهملة ، وتلقى فى السجن بمن طالبوا باحترام القانون ! كيف تجرؤ على الكلام عن شرفك وعن إهانات موجهة إليك ! أنت الذى أهنتنى وأسأت إلىّ باتهاماتك الباطلة .

- ليست الاتهامات باطلة . الكلام يدور حول تصرفات محددة ...

- فعلاً . هلا قلت لى : هل اطلعت على آخر مواد ملفى ، بما فى ذلك إيضاحاتى بشأن أشرطة الفيديو ، ومن ضمنها الشريط الذى قدمه مصور وزارة الأمن ؟

- نعم ، أنا على اطلاع جيد على القضية .

- فى هذه الحالة ينبغى أن تكون على علم بأن كافة الاتهامات باطلة منذ البداية ، وقد انهارت تماما . فأول شىء أوضح التحقيق أننى تحدثت من شرفة « البيت الأبيض » بعد ساعة من استيلاء المتظاهرين على مبنى البلدية . هذا فى الوقت الذى تدعون فيه أن خطابى هذا ينطوى على ركن الجريمة ويقوم أساساً لاتهامى حسب المادة ٧٩ . فكيف يمكن توجيه اتهام بالتحريض على القيام بفعل بينما هذا الفعل قد وقع مسبقاً ؟

- هذا هو تفسيرك أنت .

- أنا لا أفسر الأمور يا ألكسى ايفانوفيتش ، أنا أقول الحقيقة متحملاً المسؤولية ليس أمام يلتسين أو أمامك ، بل أمام الشعب والتاريخ . وما أقوله سجله آلاف الأشخاص ومئات المراسلين ، ويمكن أن يشهد عليه نوابى فى رئاسة المجلس والموظفون والعاملون بالسوفيت الأعلى والنواب . أنتم الذين تطرحون تفسيرات مصطنعة وتحاولون تعقيد هذه القضية المزعومة . ماحاجتك إلى ذلك ؟

- المسألة أن مصور وزارة الأمن نسى إعادة ساعة الكاميرا إلى الوراء بعد التوقيت الصيفى لمدة ساعة ، وبالتالى فإن موعد خطابك ليس الساعة ١٦,٥٢ كما هو فى الشريط بل الساعة ١٥,٥٢ ، وهو وقت الاستيلاء على البلدية .

- ومع ذلك فهذا هراء ، لأننى من الساعة ١٥,٠٠ إلى ١٥,٣٠ عقدت مؤتمرا صحفياً ، ثم توجهت إلى مكتبى وتحدثت مع برانيكوف ، وبعد ذلك تحدثت مع أوراجتسيف . ثم جاء إلىّ أجفونوف وظل طويلا يحاول إقناعى بالتحدث من الشرفة . وهكذا فإننى لم أخطب قبل الساعة ١٧,٠٠ ، ولن تستطيعوا دحض ذلك بأى صورة . فلماذا تحاولون قلب الحقائق ؟ حسنا ، لنفرض أن خطابى كان فى نفس توقيت « الاستيلاء » على البلدية . وإذن فقد أسرع الناس بعد خمس دقائق من انتهاء خطابى بتنظيم أنفسهم والركض إلى مبنى البلدية فاستولوا عليها ! هل وجدتم متظاهرا واحداً قال : « لقد اتبعت دعوة حسبولاتوف ، ثم قام هو بتنظيمنا وقادنا إلى مبنى البلدية فاستولينا عليها » . وكان ينبغى عليكم أن تقدموا أدلتكم على هذا النحو . فهل فى مقدوركم إثبات اتهاماتكم ؟ هل تعرف ما هى علاقة العلة بالمعلول ؟

- سنثبت اتهاماتنا ، لا تقلق بهذا الصدد .

ـ لن تثبتوا شيئا ، إذ لا يمكن إثبات الكذب ، وكل مناوراتكم ستفشل وسأحطم كل حججكم . ولكن تهمنى الآن مسألة أخرى : لماذا لم ترفع دعوى جنائية ضد الأشخاص الذين دبروا المؤامرة ضد الدستور وقاموا بانقلاب دولة بواسطة المرسوم رقم ١٤٠٠ ؟ إن من شارك في إعداد المرسوم قد شارك عمليا فى المؤامرة ذاتها . أتظن أن هؤلاء الأشخاص سيفلتون من المساءلة ؟ ولماذا تتستر النيابة على جرائمهم الخطيرة ضد الدولة ؟

ـ أقوا لك صراحة يا رسلان عمرانوفيتش إن المرسوم رقم ١٤٠٠ هو مادة للنقاش فى المؤتمـ ـت العلمية ، وليس له أى علاقة بأحداث ٣ أكتوبر التى تتهم أنت بالمشاركة فى إعدادها وتنظيمها .

ـ مازلت أسألك يا ألكسى ايفانوفيتش عن علاقة العلة بالمعلول فى العملية الجنائية . أليس من الواضح لك أنه لولا صدور المرسوم المشؤوم رقم ١٤٠٠ لما وقعت أى مأساة فى روسيا فى الفترة من ٢١ سبتمبر حتى ٤ أكتوبر ، ولما سقط ضحايا بأكثر من ١٥٠٠ شخص ، ولما ضرب وأصيب الآلاف على أيدى القوات الخاصة لوزارة الداخلية . وأعذرنى يا ألكسى ايفانوفيتش ولكن القول بأن « المرسوم رقم ١٤٠٠ يصلح مادة للنقاش فى المؤتمرات العلمية » هو فى غاية الصفاقة . إن هذا المرسوم هو الذى وضع البداية للمأساة الروسية الكبرى .

ـ هذه المأساة يا رسلان عمرانوفيتش كان يمكن ألا تقع لو لم تحبطوا المفاوضات فى دير القديس دانييل ..

ـ كان ينبغى عليك أن تعرف أنه لم تكن هناك أى مفاوضات جدية فى دير القديس دانييل . فقد كان الكريملين مضطراً إليها شكليا لأنها كانت مبادرة من الكنيسة الأرثوذكسية والبطريق ألكسى الثانى . ولو كان الكريملين جادا فى التفاوض لألغى المرسوم رقم ١٤٠٠ فوراً ، فبدون ذلك لا معنى للدخول فى أى مفاوضات . والكريملين لم يسع إلى أن تتمخض نتائج إيجابية عن تلك المفاوضات .

ـ ولكنى أتصور أن تصريحك بخصوص المحاضر التى وقعها رئيسا مجلسى البرلمان سوكولوف وعبد اللطيبوف لم يكن بنَّاء .

ـ هذا تصورك أنت ، وكان بوسعى ألا أفتح معك حديثا حول هذا الموضوع ، ولكن مادمت تعد نفسك سياسياً قادرا على خوض هذه الأحاديث فدعنى أقل لك إن تصريحى هذا كان ضروريا للغاية ومناسباً ، ولم يأت من باب المصادفة . لقد كلفنى المؤتمر العاشر الطارىء بإصدار بيان بهذا الصدد . وقد ركز البيان على المشكلة الرئيسية للمفاوضات وهى إلغاء المرسوم رقم ١٤٠٠ . وكل ماعدا ذلك ، وهو قضية الأسلحة ، والكهرباء ، والتموين

والاتصالات فى « البيت الأبيض » مسائل متفرعة من القضية الرئيسية . وهذا هو جوهر تصريحى . وكان الكريملين فى مباحثات دير القديس دانتيل يحاول التهرب من هذه المسألة . وليس من شأنك اليوم أن تتحدث عن ذلك ، فلنتحدث فى صلب الموضوع : لماذا تواصل إبقائى فى السجن ؟ ولماذا لا يجلس هنا المجرمون الحقيقيون الذين دبروا الانقلاب ؟ والذين أطلقوا الرصاص على الشعب يوم ٤ أكتوبر ؟

- حسنا يا رسلان عمرانوفيتش ، لقد قلت لك وجهة نظرى ، وليس لدىّ وقت كثير . أنا شخصيا لا أشك فى أنك مذنب فى التهم الموجهة إليك . ولو كان لدىّ شك لما بقيت أنت هنا . أنا بالطبع متعاطف مع وضعك .. وقد تصرفت كشخص مهذب حقيقة ولكن ... - واشاح بيديه .

وأومأت له برأسي مودعاً واتجهت إلى الباب حيث كان الحارس ينتظرنى ولم يطق صبرا فبادرنى بالسؤال :

- كيف الحال ؟

- لاشىء .

- إنه يخاف من يلتسين ..

هكذا قال ذلك الحارس البسيط من حراس « ليفورتوفو »...

حياة السجن اليومية :

... مر شهر يناير كله تقريبا دون استدعاء للتحقيق ، وكان المحاميان فوميتشوف وسادكوف يزوراننى بانتظام وينقلان إلىّ الأخبار ، بما فى ذلك أخبار البرلمان الجديد ، أى مجلس الدوما . ولكن هذا الجانب من حياة المجتمع لم يكن يثير اهتمامى . إلا أن الناخب قد فعل كل ما يستطيع فى ظل التسلط المطلق لوسائل الإعلام ، وخاصة الإذاعة والتليفزيون ، وشراء الذمم والكذب الشامل وارتباك المعارضة . فقد وجه هذا الناخب صفعة قوية لحكام الكريملين وحرمهم من فرصة « إضفاء الطابع القانونى » على واجهة نظامهم ، فهل هذا قليل ؟ عبثاً حنقت على الشعب وتصورت أن صبره هو عبودية . كلا ، إنها الحكمة والصبر وليس العبودية ..

... أذرع الزنزانة . سبع خطوات من السرير إلى الباب ، وسبع خطوات إيابا ... يقول الحكيم كونفوشيوس : « أنّى لنا أن نعرف ما هو الموت إذا كنا لم نعرف بعد ما هى الحياة » .

إذاعة « ماياك » تذيع أن الرئيس الشيشانى جوهر دودايف قد أعاد الجنسية الشيشانية إلى رئيس البرلمان الروسى السابق رسلان حسبولاتوف استجابة لمطالب المواطنين . وجاء فوميتشوف فقال إن حركة المطالبة بالإفراج عن حسبولاتوف وغيره من نزلاء « ليفورتوفو » ، والتى أسسها الدكتور جادجى مجميدوف من مدينة محج قلعة (عاصمة جمهورية داغستان) تنشر نفوذها بسرعة . كما أخبرنى أنه جرت محاولات لتسجيلى مرشحا لمجلس الدوما فى ٨ مناطق أخرى غير داغستان ، ولكنها رفضت جميعا . وقال إنه بجوار سجن « ليفورتوفو » يتجمع الناس ، ليس فقط كبار السن ، بل والشباب وأشخاص متوسطو العمر ، ويسألونه عنى وعن صحتى ويبلغون تحياتهم . وقال فوميتشوف إنه يتلقى مكالمات عديدة من مختلف الأشخاص الذين لا يعرفهم ومن محامين فى شتى المدن يعرضون مساعداتهم . وقال محامىٌّ فى النهاية .. « إن الاهتمام بك يزداد بقدر ما يتناقص الخوف من النظام » ...

... وفى السجن تلقيت طرودا تحتوى على مأكولات وكتب ومنشورات دينية من أشخاص لامعرفة لى بهم على الإطلاق ، ولكنهم يعرفوننى ويعرفون لماذا ألقى بى فى السجن ، فقد كنت أدافع عنهم وأحاول أن أجعل الدولة دولتهم التى تتشكل بإرادتهم وتحمى مصالحهم ، لا هذه الدولة التى يتحكم فيها الموظفون و « الأثرياء الجدد » ...

... أشعر بالوحشة . يقول أفلاطون : « لا أحد يعرف ما هو الموت ، وما إذا كان أعظم خير للإنسان . ومع ذلك فالجميع يخافونه ، وكأنما هو فى وعيهم أكبر الشرور ! » ... سبع خطوات إلى الباب ، وسبع خطوات إيابا .. سبع خطوات ... وإياباً ...

الفصل الثالث عشر

الإفـــــــــراج

شكوك ومخاوف :

كنت متشككا فى قدرة مجلس الدوما على إطلاق سراحى . بالطبع كان واضحاً أن الناخبين بذلوا كل ما يستطيعون للإعراب عن احتجاجهم الشديد على سياسة يلتسين ، وعلى يلتسين نفسه ، وعلى قصف البرلمان فى أكتوبر ١٩٩٣ . ولذلك ، فعلى الرغم من الابتزاز الإعلامى والنفسى الهائل فقد صوت الناخبون عملياً ضد دستور يلتسين . فبينما أعلن أن الدستور وافق عليه أكثر من ربع الناخبين إلا أن المؤيدين كانوا فى الواقع خمس الناخبين (٢٠٪) .

لقد أفسد الناخبون على الكريملين مخططه كله ، فقد حجبوا ثقتهم عن غلاة « الديمقراطيين » من جماعة جايدار - يلتسين ، وعن مختلف الأحزاب « المرحلية » والمتعيشة على فتات موائد سيد الكريملين . وكاحتجاج ضد اليلتسينية أبدى الناخبون تأييدا كبيرا لفلاديمير جيرينوفسكى(*) نكاية فى التحالف السلطوى .

وحسب « الدستور الجديد » احتفظ مجلس الدوما بواحدة من الصلاحيات القليلة التى تركت له ، ألا وهى صلاحية العفو العام حسب بعض المواد . بالطبع أبقى مؤلفو الدستور على هذه الصلاحية على اعتبار أن الدوما ستكون ذات تركيبة مختلفة عن الحالية ، إذ كانوا واثقين من أنهم سيبسطون سيطرتهم التامة على البرلمان الجديد .

ولهذا كنت متشككا . وكنت أعول على نفسى أكثر من أى شىء آخر . ولكن القلق ساورنى بصدد الحرص الواضح لكبار المحققين ، ومن ضمنهم كازانيك ، على عمل كل شىء ، ولو بالتزوير ، لكى يتهمونى بما لا يمكن أن أتهم به . وها أنذا أسمع فى الراديو ، فى الساعة الثانية عشرة على ما أعتقد أن « مجلس الدوما اتخذ قراراً بالعفو عن المسجونين فى سجن ليفورتوفو المتهمين بتدبير أعمال شغب جماهيرية فى سبتمبر / أكتوبر ، والإفراج عنهم فوراً هم وأعضاء لجنة الطوارىء ومدبرو مظاهرات أول مايو ١٩٩٣ ... » .

ولا يسعنى أن أقول إن هذا النبأ قد أسعدنى فوراً .. كلا ، بل كان ثمة إحساس بالمرارة . فقد أدرك الكثيرون أن قرار الدوما هذا كان لا يخلو من تآمر ومن مساومة

(*) رئيس الحزب الليبرالى الديمقراطى فى روسيا ورئيس كتلة الحزب النيابية فى مجلس الدوما . من أبرز أقطاب الاتجاه القومى المتطرف فى روسيا .

أخلاقية على حساب الحقيقة ، على حسابى أنا وروتسكوى . فلولا إلقاؤنا فى السجن لما أصبح الكثير من النواب الجدد نوابا . وهل كان يمكن أن يصبح إيفان ريبكين رئيساً للدوما وفلاديمير شوميكو رئيساً للجمعية البرلمانية ؟ ولماذا رفضوا تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق فى مأساة سبتمبر / أكتوبر ؟ لقد كان من الضرورى ، فى جميع الأحوال ، أن تتشكل هذه اللجنة . بل وكان ينبغى تشكيل محكمة عسكرية دولية .

دارت كل هذه الأفكار فى رأسى ... أما الآن ... طلبت استدعاء مدير السجن أو نائبه ، وسرعان ما جاء نائب المدير فوجهت إليه عدة أسئلة بصدد تنفيذ قرار المشرعين « بالإفراج فورا » عنا . فقال إنه لابد من قرار بذلك من النيابة العامة .

فسألته :

ـ وما الداعى ؟ قرار الدوما ينبغى تنفيذه فورا ، فهكذا جاء فى القرار . وليس هناك نص بأن ذلك من اختصاصات النيابة العامة المطلقة . وبوسع إدارة السجن أن تقوم بذلك من جانبها هى بانسجام تام مع قرار مجلس الدوما . ألا يحدث أن المتهم يطلقون سراحه من قاعة المحكمة مباشرة إذا ما صدر الحكم بالبراءة ولا ينتظرون « قرارا بذلك » من النيابة ، بل يفرجون عنه فوراً .

وافقنى محدثى على هذا المنطق ، وقال إنه ، على حد علمه ، فلن تماطل النيابة العامة ، لأنها هى بالذات صاحبة المصلحة فى حفظ هذه « القضية » .

المهزلة :

وبعد ذلك بدأت المهزلة . فحينما كنت أنتظر الإفراج ، أصدر النائب العام كازانيك تصريحا مهينا للدوما .. وبدأت المعمعة .. لقد خافوا ..

وصل المحامى ، وساقونى إليه من جديد تحت الحراسة . ولم يخف الحراس فرحتهم ولكنهم تساءلوا : ما هو هذا العفو ؟ وعمن ؟ كان ينبغى وقف الدعوى ضد روتسكوى وحسبولاتوف لعدم توافر أركان الجريمة ... وقال لى أحد الحراس : أتتذكر يا رسلان عمرانوفيتش أننى سألتك ثانى أو ثالث يوم لاعتقالك : أحقا ستغفر لهؤلاء الوحوش ما فعلوه ؟ فماذا أقول لهذا الرجل ذى القلب الحساس للعدالة والشرف والمعاناة ؟ لقد سبق أن أشرت إلى أننى لم أجد بين حراس السجن أى شراسة أو سادية أو لا مبالاة تجاه مصائب البشر . إنهم أناس كغيرهم ، يهتمون بحيوية بكل ما يجرى ، ويدينون الاستبداد الذى وقع فى سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ بصراحة ودون خوف .

... كان فوميتشوف مضطرب الأعصاب للغاية . وأخبرني أنه منذ لحظة إذاعة الخبر وزوجتي والأقرباء الآخرون والأصدقاء والرفاق واقفون أمام « ليفورتوفو » في « نوبة حراسة » . ولكن شكليات قرار الدوما لم تستكمل بعد (أذكر أنني كنت أوقع على الكثير من قرارات السوفيت الأعلى بعد صدورها بساعة أو ساعتين . وحتى أثناء الجلسات كانوا يأتونني بالنص المدقق بعناية من قسم البروتوكول فأوقعه فوراً) . وكما اتضح فيما بعد لم تستكمل شكليات قرار الدوما إلا في حوالي الساعة الحادية عشرة أو الثانية عشرة ليلاً .

في صباح اليوم التالي قيل إن قرار الدوما « في الطريق » إلى النيابة العامة . وقال فوميتشوف « لابد أنه قد وُقِّع » . وكان قد جاء لتهدئة خاطري ثم انصرف . وفجأة .. تكلم كازانيك . كانت كلمة مهينة للدوما ، ومهينة لي ، ولروتسكوي ولبقية جماعتنا من « نزلاء ليفورتوفو » .

لقد قال عنا إننا « مجرمون » ، واتهم الدوما « بعدم التبصر » في اتخاذ هذا القرار « المثير للشغب » .

بالطبع أقلقني ذلك كثيرا . وجاء فوميتشوف ثانية فوجدته في غاية الاضطراب . وأخبرني أنه بدأت « مناورات تافهة » حول العفو . فحاشية القصر ، التي كانت في البداية تريد العفو ، أخذت فجأة تمارس ضغوطها على يلتسين (وإن كان غير مفهوم إلى أي درجة هي صادقة) وتطالبه بوقف العفو . ورغم انفعالي أنا شخصيا فقد طمأنت فوميتشوف قائلاً له إنه في جميع الأحوال فقد نُسف الاتهام ، ولم تعد هناك « قضية » ، ورغم كل شيء فسنخرج من السجن قريباً .

وحذرني المحامي من توقيع أي أوراق ، من نوع « الاعتراف بالذنب ، الضروري للإفراج » ، فضحكت قائلا : ليلعبوا غيرها !

الاستعداد للخروج .. التوديع :

أخيراً وصل ليسيكو ومساعده ، والمحاميان فوميتشوف وسادكوف ، وحملوا معهم أوراقاً ، إذ كان ينبغي أن أوقع بالموافقة على العفو الذي أعلنه مجلس الدوما . بالطبع موافق ، ولم لا ؟ ولم يطلبوا أي شروط من نوع « الاعتراف بالذنب » فوقعت وانصرفوا . وقبل ذهابهم قالوا إنهم سيعودون قريبا بقرار النيابة العامة بالإفراج . وكنت قد كففت عن الاضطراب ، إلا أن الموظفين في سجن « ليفورتوفو » أصبحوا عصبيين . وطلبت ماكينة حلاقة ، ثم رحت أجمع « أغراض » السجن : الملابس والأحذية وقصاصات الصحف التي جمعتها للكتاب ، وبعض كتبي ، والأواني المنزلية التي سمحوا لي بها هنا . وساعدني

فرانكو بحماسة وفرحة ظاهرة . لقد جمعتنا زنزانة واحدة حوالى ثلاثة أشهر ، فألف أحدنا الآخر (تحسنت لغتى الإنجليزية قليلا من الحديث معه) .

شرعت فى حلاقة ذقنى . وفجأة فتح باب الزنزانة على مصراعيه ، ووقف أمامه خمسة أو ستة مراقبين وقد خالجهم القلق . قال أحدهم : يا رسلان عمرانوفيتش ، ينبغى أن تسرع ، فقلت « انتظروا قليلا ، إننى أحلق ذقنى » ، فقالوا « ربما تحلقها فى البيت ، فالموقف متوتر » ... كانوا بالفعل قلقين علىَّ ، إذ كانوا على دراية بتقلبات مزاج الكريملين ، ولذا أرادوا إطلاق سراحى بأسرع ما يمكن .

خرجت وألقيت نظرة أخيرة على الزنزانة التى عشت فيها شهورا مضنية طويلة . ويبدو أنها المرة الأولى التى تبلل فيها الدموع عينى منذ ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ . ومضينا فى الممر المألوف لآخر مرة (أرجو من الله !) . وكان المرافقون يتحدثون معى بحيوية ويسألون عن أشياء ما ويتمنون لى التوفيق والصحة . وكان كل منهم يحمل شيئا من متاعى . وخرجنا عبر الممرات الملتوية فمررنا بالحمام وغرف الموظفين التى استجوبت فيها ، ووصلنا إلى باب الفناء الداخلى للسجن . وعند البوابة ودعت « سجانى » بحرارة وشكرتهم على مواساتهم الإنسانية وعلى احترامهم لى ، وكذلك على عشرات الخدمات الصغيرة التى تكتسب قيمة كبيرة عندما تكون سجينا فى زنزانة صغيرة ! وقبل ذلك كنت قد ودعت بحرارة مدير السجن راستفوروف ، ذلك الرجل الشريف المهذب .

الخروج إلى الحرية ! :

فتح باب الردهة فرأيت الوجوه المألوفة : ابنتى سيما وزوجتى رائيسا ، وارتمت علىَّ العجائز . وقالت إحداهن « عسى يا بنى أن ينجيك الله من الوقوع ثانية فى براثن يلتسين الكافر » ! وكان هنا أيضا أقارب الجنرال أتشالوف والجنرال برانيكوف ، وأقاربى ورفاقى : يورى جرانكين ، وسرجى ليتشاجين ، وسلمان حسيميكوف ، وعبد الله بوجايف ، ويفجينى فينوتشنكو .. وكان الصحفيون قليلين ، فقد تركوهم يقفون عند البوابة الرئيسية .

جلسنا فى السيارة وبجوارى سيما ، وغادرنا فناء سجن « ليفورتوفو » الذى قضيت فيه قرابة خمسة أشهر مهاناً مذلاً ومفترى علىَّ من يلتسين وأنصاره ولكن ليس من الشعب . هذا ما كنت أعيه جيدا ومازلت أعيه اليوم .

وخاطبت الصحفيين شاكراً شعوب روسيا التى طالبت بإطلاق سراحى ، وأولئك الشجعان الذين لم يخشوا رفع أصواتهم من أجل الإفراج عن الأبرياء .

نسيم الحرية ... يقولون إنه حلو ولطيف . ولكنى لم أشعر بشيء سوى أننى حر ...

رد الفعل على قصف البرلمان :

شوهت جماعة يلتسين العاملة بأسلوب جوبلز أحداث موسكو ورسمتها بصورة مناسبة لها ، ولم تكتف بذلك بل أسدلت الصمت على رد الفعل الحقيقى فى مدن وقرى روسيا والبلدان الأخرى إزاء تلك الأحداث .

فليس صحيحا القول بأن روسيا « بلعت » هذا الانقلاب ، رغم أنه يبدو لى أحياناً أن الأمر كذلك . أما فى واقع الأمر فقد شملت إدانة الانقلاب الذى دبره يلتسين كل مكان فى روسيا تقريباً . ففى موسكو وضواحيها وبطرسبرج وضواحيها ، وفى كالينينجراد وروستوف وريزان وسمارا وسراتوف وياروسلافل وفلاديمير وأومسك ونوفوسيبيرسك وكيميروفو وخباروفسك وفلاديفوستوك وتولا ونوفجورود وبسكوف وبتروزافودسك وتشليابنسك وأوليانوفسك وأوفا ويشكرأولاه ومحج قلعة وخاساف ـ يورت وجروزنى ، وغيرها وغيرها من المدن خرج الناس إلى الشوارع يتساءلون : « لماذا قصفوا البرلمان ؟ ولماذا سجنوا حسبولاتوف » دون أن يجرؤ أحد على الرد على تساؤلاتهم .

وفى جمهوريتى الشيشان وداغستان اتخذت حركة المطالبة بالإفراج عن حسبولاتوف وروتسكوى طابعا شعبيا واسع النطاق ، بحيث بدأ وكأنها على وشك الإطاحة بالحكام المحليين هناك . ففى جروزنى ومحج قلعة مثلاً بلغ عدد المتظاهرين المطالبين بالإفراج عن حسبولاتوف ١٠٠ ألف شخص ، وهو رقم لا سابق له حتى فى هاتين الجمهوريتين المعروفتين بالنشاط السياسى المحتدم . ورغم معارضة دودايف فقد اضطر إلى « إعادة » الجنسية الشيشانية إلى حسبولاتوف ، والتى كان قد جرده منها انتقاماً لعدم اعتراف البرلمان الروسى بشرعية انتخاب دودايف رئيساً للشيشان فى نوفمبر ١٩٩١ .

وربما يتساءل المرء : وما دخل أهالى خكاسيا أو بورياتيا مثلاً بقضية حسبولاتوف ؟ غير أنه اتضح أن الناس مهتمة بذلك ، خاصة وقد تابعوا الموقف الرجولى لزعيميهم البرلمانيين فلاديمير شتيجاشيف وليونيد بوتابوف اللذين وقفا حتى النهاية إلى جانب رئيس السوفيت الأعلى لروسيا ، ولم يرضخا لضغوط الكريملين ، فانتخبهما الأهالى الممتنون مرة أخرى . وهذا ما حدث أيضا فى بشكيريا ، حيث أعلن رئيس السوفيت الأعلى لهذه الجمهورية مرتزا رحيموف خلال حملته الانتخابية لمنصب رئيس الجمهورية أنه كان معارضا بشدة لمرسوم يلتسين رقم ١٤٠٠ وقال إن « يلتسين لم يكن على حق » ، فصوت له حوالى ٨٠٪ من الناخبين ، بينما لم يحصل خصمه المؤيد ليلتسين ، والذى كانت شعبيته من قبل واسعة ، إلا على نسبة ضئيلة من الأصوات . وهذا ما حدث فى عموم البلاد فى انتخابات ١٢ ديسمبر ١٩٩٣ .

والذى انقذ أنصار يلتسين من الهزيمة المحققة هو ، أولاً ، القانون الانتخابى الذى وضعوه ، إذ لم يكن التصويت بالاسم ليلتسين أو جايدار أو شوميكو أو كوظيريف أو غيرهم من المذنبين فى قصف البرلمان وقتل المواطنين الأبرياء فى سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ ، وثانيا لجوؤهم إلى التزوير سواء فى التصويت على الدستور أم فى انتخابات النواب .

وهكذا لا ينبغى البحث عن أسباب هزيمة أنصار يلتسين فى « أغوار النفس الروسية الغامضة » ، بل إن السبب أبسط من ذلك بكثير : إن جمهور الناخبين البسطاء يكره الدم والعنف والظلم ..

وفى دول الرابطة أيضا ، وفى كثير من مدنها انتشرت مظاهر الغضب والاستياء من قصف البرلمان الروسى والتنكيل برئيسه ، كما تجلى ذلك فى سيناستوبول وسيمفروبول بأوكرانيا وفى بيلاروسيا وكازاخستان . وبالنسبة لكازاخستان برزت مظاهر الاستياء بصورة أوضح ، إذ أن الكثيرين من مواطنى الجمهورية ، من روس وكازاخيين ، يذكرون أننى قضيت صباى فى كازاخستان ودرست فى جامعة عاصمتها ألما ـ آتا . ولا غرو أن الرأى العام الكازاخستانى قد وقف موقفا سلبيا من رئيس كازاخستان نور سلطان نزاربايف لموقفه المؤيد ليلتسين فى أحداث سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ رغم ما كان بينى وبين نزاربايف من علاقات طيبة .

كما وقف الرأى العام فى بيلاروسيا نفس الموقف السلبى إزاء تأييد رئيس البرلمان البيلاروسي شوشكيفتش ليلتسين . وهذا هو « السر » فى سقوطه . كما تعزز موقف خصوم الرئيس الأوكرانى كرافتشوك لأن الناس ، بطبيعتها ، تكره الغدر ، وكان ذلك تقديرهم لصمت الرئيس الأوكرانى وتأييده لقصف البرلمان الروسى وإيداع رئيسه السجن .

وتعالت أصوات الاحتجاج فى كثير من البلدان الأخرى . وأدان حزب العمال البريطانى مواقف يلتسين اللادستورية وأيد شرعية البرلمان الروسى (أعرب ٤٠ نائبا عن احتجاجهم على يلتسين) ، ووجه البرلمان التركى ورئيسه حسام الدين جندروك رسالة إلى البرلمان الأوروبى تطالب بإدانة تصرفات يلتسين . وطالب عدد من نواب برلمانات إيطاليا وفرنسا واليونان وغيرها بإنشاء محكمة دولية لمحاكمة الطغمة الحاكمة فى موسكو على ما ارتكبته من أعمال إجرامية . ولكن هذه المحاولات أحبطتها الدوائر الحاكمة التى استجاب هذا الانقلاب الدموى لمصالحها . وقام نواب عدد من الدول العربية ، فى مصر وسوريا والأردن والكويت ، بجهود نشيطة لإطلاق سراح رئيس البرلمان الروسى . وإنى لممتن لهم .

الفصل الرابع عشر

رسائل ومذكرات ويوميات رئيس البرلمان

إفلاس رئيس :

لماذا أكتب هذه الرسالة ؟ وفى هذا الوقت بالذات ؟

لأن المأساة التى تشهدها موسكو الآن بسبب الرئيس المتمرد ، والذى دبر تمردا مسلحاً ضد أعلى هيئة للسلطة حسب المادة ١٠٤ من دستور الاتحاد الروسى (وهى مؤتمر نواب الشعب) يصعب التكهن بنهايتها . ويبدو من النبرة الهستيرية التى سيطرت على الإذاعة والتليفزيون أن الكريملين قرر السير حتى النهاية . إذ نراهم يشيدون بالمرسوم الرئاسى رقم ١٤٠٠ بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ ، والذى وضع بداية هذه المأساة بتعديه على الدستور والقوانين الاتحادية . وكما فى الأيام الغابرة ، فى ظل الحكم الشيوعى فى الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات ، يدعو « ممثلو مختلف الفئات الشعبية » إلى « إظهار الحزم » و « تصفية عصابة المجرمين من البرلمانيين السابقين » ، و « تحطيم رؤوس هؤلاء الكلاب » (نفس التعابير القديمة المألوفة لذلك العهد !) و « سحق وكر الإجرام » الذى عشش فيه « القتلة ومدمنو المخدرات والخمور » وهلم جرا ... ذلك هو أسلوب الصحافة الديمقراطية الجديدة فى روسيا ، والتى تعكس المستوى الذهنى لقادة الكريملين .

لقد كنت مع روتسكوى من منظمى قمع تمرد الكريملين فى أغسطس ١٩٩١ . ومن زاوية الغضب الشعبى فإن هذين الحدثين لا يتماثلان . إذ كان عدد الأشخاص الذين هبوا للدفاع عن الدستور فى هذه المرة أكثر بعشرات المرات مما كان عليه فى أغسطس ١٩٩١ . لقد احتشد فى هذه المرة مئات الآلاف من الطلاب والعلماء والعمال والمدرسين والأطباء وأصحاب الأعمال والباحثين والموظفين ، والكثير من الشبان والشابات . وقد حاولوا كسر حلقة الحصار المضروبة حول مبنى البرلمان والتى تضم عدة آلاف من جنود « أومون » . ولم ينته مؤتمر الاحتجاج الذى أقيم فى ميدان « سمولنسكايا » إلا بعد ضرب مبرح للمجتمعين ، وفاقت وحشية « الأومونيين » كل تصور ، إذ كانوا يجهزون على الجرحى بركلهم بالأحذية الثقيلة ، ويحطمون رؤوس من يسقط على الأرض ، كما اعتدوا بالضرب على عشرات الصحفيين . إن جميع محاولاتنا لإجراء مباحثات سلام مع الكريملين تنتهى دائما بالفشل ، إذ يتشدد الكريملين فى مطالبته لنا بإخلاء المبنى والخروج منه مرفوعى الأيدى كأسرى الحرب . « والبيت الأبيض » محاصر تماما ومحاط بالأسلاك الشائكة (من نوع « حلزون برونو » المحرم دوليا منذ الثلاثينيات) وليس لدينا كهرباء ولا تدفئة ، وفى

الليل نوقد الشموع . والكريملين المتمرد مضطر لتغيير أفراد الشرطة و « أومون » المحاصرين للمبنى إذ تهبط روحهم المعنوية بسرعة . وربما لهذا نلاحظ بينهم فى الآونة الأخيرة الكثيرين من السكارى ذوى النظرات الزائغة والميول العدوانية . وها قد مرت عشرة أيام على هذا الوضع دون وقوع مصادمات متبادلة كبيرة ، ولكن الوضع قد ينفجر فى أية لحظة ، وعندئذ تسيل دماء غزيرة . والكريملين يريد ذلك ويدفع فى هذا الاتجاه . لقد حذرت مرارا فى كلماتى من أن استفزازا كهذا قد يقع بأوامر مباشرة من يلتسين ويرين ، بحيث تلقى التبعية علينا . وإلى الآن أمكننا أن نتجنب ذلك . والتكتيك الذى نتبعه هو نفس تكتيك أغسطس ١٩٩١ : أى تجميع وحشد أكبر عدد ممكن من الأشخاص حول « البيت الأبيض » والإبقاء عليهم حتى إحراز النصر التام على الكريملين المتمرد الذى يتملكه الذعر ، لأنه لم يتوقع مثل هذا الحزم من جانب النواب ومثل هذا الدعم الواسع من جانب أهالى موسكو .

وقد جاء الكثيرون لدعم البرلمان من أقاليم روسيا ودول الرابطة وحتى من البلطيق . أفلا يدل ذلك كله على أن مؤسسة الرئاسة لا تصلح لروسيا ؟ لقد جاءت الرئاسة الأولى (لجورباتشوف) بانقلاب « لجنة الطوارىء - ١ » وانهيار الاتحاد السوفيتى . وجاءت الرئاسة الثانية (يلتسين) بانقلاب الكريملين ، « لجنة الطوارىء - ٢ » ، فبم ستنتهى ؟ ويبدو أن تاريخنا يجعل أى رئيس ، يملك سلطات تنفيذية ، يسعى حتما إلى أن يصبح فى وضع القيصر أو الأمين العام للحزب . وهذه مأساة . ينبغى فى الدستور القادم وضع قيود كبيرة على صلاحيات رئيس الدولة ، وجعل الرئاسة مجرد وظيفة تمثيلية ، وتقوية دور الحكومة الاتحادية المسؤولة حصراً أمام البرلمان ، والعدول عن الانتخابات الرئاسية المباشرة . وهذا وحده هو الذى يلجم الرئيس ويمنعه من أى تطاول وجنوح نحو السلطة الفردية . وليس هذا ما أردت أن أكتب عنه فى هذه الرسالة ، التى ربما كانت آخر ما أخط . لقد سمع مواطنونا الكثير من الافتراءات عن النواب الروس وعن رئيس السوفيت الأعلى . وقد يتمكن الكريملين من حلنا ، ويبدو أننى سأقتل . وأخشى عندئذ ألا يبقى من يرد على افتراءات الكاذبين .

ولهذا أريد فى هذه الرسالة أن أعرض بالتحليل لنشاطنا وعملنا السابق ، وأبيّن الظروف التى عملنا فيها خلال السنوات الثلاث الماضية ، وأىّ شخص ضعيف كان يلتسين الذى لم يكن قادراً على العمل ولم يدعنا نعمل . فالرئيس الضعيف المتهالك هو وحده الذى يقدم على شن الحرب على برلمان بلده . ولهذا قررت أن أجعل عنوان هذه الرسالة « إفلاس رئيس » . فمما لا شك فيه أن الميول اللاديمقراطية فى بلدنا مرتبطة بالحكم الرئاسى ، وقد تسارع إيقاعها بعد انقلاب أغسطس ١٩٩١ . كما أنها مرتبطة ، نوعاً ما ، بالصفات الشخصية ليلتسين . ورغم إقرار الدستور لمبدأ الفصل بين السلطات ووضع أساس قانونى

متين للدولة الديمقراطية ، فإن الصلاحيات التنفيذية اللا محدودة للرئيس قد مهدت السبيل لقيام نظام سياسى ذى طابع خاص (بوليسى - عسكرى) وحولت التشريعات الديمقراطية عمليا إلى مجرد بيانات ، كما كان الحال فى الماضى القريب . ولهذا يمكننى أن أخلص إلى الاستنتاج التالى : خلال العام ونصف العام الماضيين على الأقل جرى الصراع فى روسيا بين اتجاهين : أحدهما شخصانى ، رجعى ، يؤكد سلطة الفرد فى تجليها المعادى للشيوعية ، والتى يمثلها يلتسين خير تمثيل ، والثانى اتجاه ديمقراطى ، يؤكد قوة القانون والدستور ، ويمثله البرلمان ونظام الهيئات التمثيلية (مجالس السوفيت) والمنظمات الاجتماعية - السياسية غير المرتبطة بالكريملين والحكومة ، والنقابات وغيرها .. الخ . ولهذا فلا معنى للكلام عن علاقاتى الشخصية والذاتية بالسلطة التنفيذية فى هذا المجال . ولنبدأ بالحديث عن الظروف التى جرت فيها انتخابات نواب روسيا عام ١٩٩٠ ، وكيف جرى انتخابهم ، وكيف حدثت التحولات فى آراء النواب ومواقفهم وبتأثير أى ظروف حدث ذلك .

ظروف حملة ١٩٩٠ الانتخابية :

أعتقد أن عام ١٩٩٠ كله كان عام النهضة الديمقراطية الكبرى فى المجتمع ، وتخلصه الفعلى من رواسب الشمولية الروحية الجديدة ، وارتفاع معنويات الشعب وتوقع حدوث تغيرات كبرى كنتيجة لانتخاب النواب الجدد . وتهاوى نفوذ الحزب الشيوعى بسرعة ، وخاصة نفوذ اللجان الحزبية على شتى المستويات ، من مستوى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى القمة إلى اللجان الحزبية الأساسية فى القاعدة ، ووجد موظفو الحزب أنفسهم فى فراغ . وبالمناسبة ، كان الكثيرون من العاملين فى الحزب الشيوعى يرغبون فى التغيير ، ويعربون عن استيائهم من القيادات المركزية والإقليمية للحزب الشيوعى ، ويدركون ضعف مركز المادة السادسة من الدستور « حول الدور القيادى للحزب » (التى أدخلت على الدستور السوفيتى فى عهد بريجنيف عام ١٩٧٧ ، وبمبادرة من « رجال القانون الأوفياء » ومن بينهم الأكاديمى كودريافتسيف) . وهذا الوضع قد ساعد على إجراء الانتخابات البرلمانية فى روسيا على أساس ديمقراطى حقيقى ، وهو ما يشهد عليه انتخابى نائباً كمثال . فقد رشحنى للبرلمان أساتذة وطلاب جامعة جروزنى فى جمهورية الشيشان وإنجوشيا ، الذين أعجبتهم مقالاتى التى كنت أنشرها فى الصحف المركزية وانتقد فيها بشدة السياسة الاقتصادية وأقدم الأسانيد التى تبرر ضرورة إقامة اقتصاد السوق . وكان منافسىّ اثنين من مديرى أكبر المؤسسات (بناء الماكينات وتكرير البترول) ، والسكرتير الثانى للجنة الحزب الشيوعى على مستوى المحافظة ، ومدير الاذاعة والتليفزيون الجمهوريين . وكان يبدو أنهم يملكون كافة الإمكانيات لاستخدام نفوذهم القوى فى الحيلولة دون انتخاب

أستاذ من موسكو . ولكن ذلك لم يحدث . إذ كان تأثير الرأى العام ومجموعات المساندة من القوة بحيث لم يحاول أحد من منافسيّ اللجوء إلى أى وسائل غير نزيهة . وعلاوة على ذلك ، فقد كانت السلطة آنذاك لا تزال تلتزم بقدر من الأخلاقيات ، الأمر الذى لم يعد واردا الآن . وهكذا كان الوضع تقريبا فى الدوائر الانتخابية الأخرى . ففى ١٠٦٦ دائرة انتخابية تنافس أكثر من ١٢ ألف مرشح ، وفى ١٧ دائرة فقط جرت الانتخابات بدون منافسة . وبالطبع لا يجوز أن نضفى الطابع المثالى على تلك الانتخابات ، إذ أن تأثير الحزب الشيوعى كان لا يزال كبيرا ، ولكنه لا يقارن بما يحدث الآن من جانب الكريملين وصنائعه المحليين الذين لا يتورعون عن استخدام كافة أساليب الابتزاز .

تطور آراء النواب :

منذ المؤتمر الأول لنواب الشعب فى يوليو ١٩٩٠ تشكلت الكتل البرلمانية « شيوعيو روسيا » ، و « روسيا الديمقراطية » ، و « الديمقراطيون المسيحيون » و « الزراعيون » ، وغيرها من الكتل . ورغم أن غالبية النواب كانوا أعضاء فى الحزب الشيوعى ، فقد وصلوا إلى مقاعد البرلمان بوصفهم إصلاحيين (بخلاف برلمان الاتحاد السوفيتى لعام ١٩٨٩) ينتقدون بشدة الأوضاع القائمة ويقترحون نظما بديلة . وفى المرحلة الأولى نشبت مواجهة حادة بين كتلتى « شيوعيى روسيا » التى كان يؤيدها حوالى ٢٥ ـ ٣٠٪ من النواب ، و « روسيا الديمقراطية » التى كانت تحظى بتأييد حوالى ٢٠ ـ ٢٥٪ من النواب . ورغم ذلك كان أكثر من نصف النواب أقرب إلى أن يكونوا من أنصار « حزب التفكير السليم » ، وأخذ عدد هؤلاء النواب يتزايد بسرعة . ولم تكن كتلة « شيوعيى روسيا » مثلاً متجانسة على الإطلاق ، إذ كانت تضم عددا كبيرا من النواب ذوى الاتجاه الاشتراكى والإصلاحى والاشتراكى ـ الديمقراطى ، ومن الأشخاص الذين يرغبون فى إصلاح الحزب الشيوعى على أساس الأفكار الشيوعية ، وكذلك من النواب الشيوعيين المتزمتين ، الذين لم يتجاوز عددهم ٣٠ ـ ٣٥ نائبا فى عام ١٩٩٠ . وهذه هى كل « فاشية النواب الشيوعيين فى روسيا » والتى تدل على كذب إدعاءات خصومهم . وأقول قولى هذا وأنا لا أشاطر الشيوعيين أفكارهم الأساسية ، ولكن لمجرد إحقاق الحقيقة . وكنت أرى لزاماً علىّ أن أتعاون مع كافة القوى السياسية الممثلة فى البرلمان . كذلك لم تكن كتلة « روسيا الديمقراطية » متجانسة هى الأخرى ، وكانت تقف فى المرحلة الأولى مواقف بناءة وتتحاشى الانزلاق إلى مواقع معاداة الشيوعية .

وكان ثمة قضيتان أثارتا أكبر التناقضات فى عمل السوفيت الأعلى ومؤتمر نواب الشعب (حتى المؤتمر الخامس) وهما : الصراع ضد البيروقراطية الحزبية والسعى إلى تحديد السلطة بين قادة الحزب وقادة مجالس السوفيت ، والموقف من المعاهدة الاتحادية .

وبتكليف من بوريس يلتسين كنت أنا المخول بمتابعة هاتين القضيتين ، وكان ذلك يتطلب جهدا جهنميا . وازداد الأمر ثقلاً بظهور مشكلة المعاهدة الفيدرالية . وكان لمرض يلتسين في خريف ١٩٩٠ ورحلاته الطويلة إلى الخارج أثرها في إلقاء عبء العمل على كاهلي ، بالإضافة إلى التنسيق المستمر مع الحكومة وتسوية العلاقات المتوترة مع السلطات المركزية للاتحاد السوفيتي ، وحضور كافة جلسات مجلس الاتحاد والمجلس الرئاسي التابع لجورباتشوف . وشيئا فشيئا اكتسبت ثقة النواب بعد مواقفي من محاولة الإطاحة بيلتسين وخطاب « النواب الستة » المعروف(*) ، وتصحيحي المستمر لتصريحات يلتسين « غير الموفقة » في القضايا السياسية ، وتخلوا عن توجسهم من هذا « الأستاذ » الموسكوفي ، وعلاوة على ذلك « غير الروسي » . ومع ذلك ظلت كتلة الشيوعيين البرلمانية تعرقل تمرير القوانين المهمة ، ولم تترك الدعاية الشيوعية فرصة إلا واستغلتها للنيل من النائب الأول ليلتسين ، أي مني . بيد أنه ينبغي القول إن عملية نضوج النواب كانت تجري بسرعة كبيرة ، وساعد على ذلك سرعة حركة المجتمع ، والمنافسة مع البرلمان الاتحادي ، الذي ألصقت به الصحافة نعت « المحافظ » ، والتعرف على الخبرة البرلمانية الأجنبية ، والتعامل الإنساني بين النواب أنفسهم ، والعمل الجاد في اللجان البرلمانية لإعداد مشاريع القوانين .. الخ .

ومع ذلك فقد كان هناك نقص كبير في عملنا ، إذ أننا حين رفضنا المبادىء الشيوعية والقيم التقليدية المألوفة ، لم نول اهتماما كبيراً بقضايا المستقبل وبالفلسفة وبالأيديولوجيا والقيم الأخلاقية للدولة الجديدة في روسيا . فما هو الجديد في « روسيا الجديدة » هذه ؟ هل هو في استقلاليتها عن الاتحاد السوفيتي ؟ أعتقد أن هذا نكبة وليس إنجازاً ، وكنا ندرك ذلك عفويا أكثر مما كنا نعيه بالعقل . ولذلك اختلفت ردود الفعل على فكرتي التي طرحتها في خريف ١٩٩٠ في صحيفة « ازفستيا » والصحيفة الأسبوعية « أرجومنتي إي فاكتي » حول قضايا التنظيم الاتحادي للدولة : فيما يتعلق بوحدة الدولة ، وعدم المساس بها ، وعدم تجزئة روسيا مع إعطاء حرية اقتصادية واسعة للأقاليم . (وكان يلتسين قد أطلق قبل ذلك شعارا آخر وهو « خذوا من السيادة قدر ما تستطيعون ابتلاعه ») . وقد أثار موقفي ، الذي أسيء فهمه آنذاك ، استياء في الجمهوريات واستمر ذلك حتى توقيع المعاهدة الاتحادية . وعموما فحتى أغسطس ١٩٩١ أصبح معظم النواب مؤيدين للأفكار الإصلاحية . وتمكنا من إقناع يلتسين بتأييد المعاهدة الاتحادية التي كان جورباتشوف يسعى بمشقة لإقرارها . وفي يوليو ١٩٩١ عقدت دورة للسوفيت الأعلى تم خلالها إقرار المعاهدة وتشكيل الوفد

(*) وجه ٦ من نواب السوفيت الأعلى رسالة إلى الرئيس يلتسين يطالبونه فيها بالاستقالة من منصبه كرئيس للبرلمان .

الرسمى للتوقيع عليها . وخلال مناقشة المعاهدة تبلورت آراء ومواقف النواب بوضوح . ففى معسكر الديمقراطيين برزت مجموعة محدودة من غلاة الرافضين لهذه المعاهدة وخصوم الاتحاد السوفيتى ، وهم النواب : كوفاليوف ، ياكونين ، يلتسوف ، شينيس ، شاخراى ، كراسافنشنكو ، يوشنكوف ، مولوستفوف ، فولكوف ، دينيسنكو ، بودأبريجورا ، ميرونوف ، كوجوكين ، بونماريوف ، مانينيكوف . وكانوا ينتقدوننى بشدة لموقفى الوسطى ، إلا أن تغير أوجه نشاطهم أثار عندى الحذر . وللأسف فإن هذه المجموعة « ذات الصوت العالى » كان لها تأثير كبير على يلتسين وعلى حركة « روسيا الديمقراطية » وعلى النواب ذوى التوجه الديمقراطى عموماً ، مما كان له أثره على دفع نواب السوفيت الأعلى نحو المزيد من الراديكالية . وللحقيقة فلم يزد عدد أنصارهم على ثلث أعضاء المجلس ، أما الثلث الثانى فكان توليفة من الشيوعيين ـ الإصلاحيين والزراعيين والعسكريين . وتشكل الثلث الثالث من اللاحزبين و « الشيوعيين اليساريين والاشتراكيين » ، ومجموعة « العلوم والتعليم » ، ومجموعة « الحكم الذاتى » ذات الموقع الوسطى والتى تقتدى بى فى توجهاتها .

هكذا كان ترتيب القوى فى مجلس السوفيت الأعلى فى بداية صيف ١٩٩١ ، وبذلك كان مجلساً إصلاحياً إلى حد كبير ، ولهذا كنا نصدر دون عناء كبير أى قوانين تعدها لجان المجلس أو تقترحها حكومة سيلايف . ومع ذلك كان علينا طوال الوقت أن نحافظ على التوازن ونمنع التطرف من اليمين أو من اليسار . ولم يكن هذا بالأمر الهين . ورغم انتقاد البرلمان لحكومة سيلايف ، لم يكن هناك أى تناقض عدائى معها ، وقدم لها البرلمان الدعم الملموس فى اللحظات الحرجة . وبدأت تتشكل تقاليد طيبة فى التعامل بين السوفيت الأعلى والحكومة ، وحتى النواب المعادون ليلتسين أبدوا لباقة فى التصرف أثناء حملته الانتخابية الرئاسية . وخيل لى آنذاك أنه بدأت تتوافر كل الأسس الكفيلة برص صفوف المجتمع ، وإحقاق الصلح الاجتماعى ، ولإصلاح البلد وإقرار دستور جديد وتطبيق الإصلاح الاقتصادى بأقل الخسائر لغالبية السكان . وكان يلتسين يشاركنى هذه الأفكار ، فقد كنا نتحدث على انفراد لساعات طويلة ، وكنا متفقين فكريا كما بدا لى . وبالمناسبة ، كنا قد اتفقنا منذ صيف ١٩٩٠ على أن يعرض علىّ مقدماً أية قرارات ذات طبيعة اقتصادية . وسارت الأمور على هذا النحو ردحاً من الزمن ثم ظهرت وثيقة « محصول ـ ٩٠ » فجأة دون المرور علىّ . ثم تفجر الموقف إثر انقلاب أغسطس ١٩٩١ الذى عجّل بالاتجاهات التجزيئية داخل الاتحاد السوفيتى . فبعد أن كان يلتسين مضطراً إلى اتخاذ موقف الترقب وتأييد المعاهدة الاتحادية ، تنصل على الفور من هذه الالتزامات بعد الانقلاب .

وأثار خطابى فى دورة السوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتى حيث أعربت عن اقتناعى بضرورة توقيع المعاهدة الاتحادية فى القريب العاجل ، حفيظة يلتسين ومجموعة

الديمقراطيين الراديكاليين فى البرلمان الروسى ضدى . وحينذاك ظهرت فى أوساطهم فكرة حل المؤتمر الاتحادى والمؤتمر الروسى لنواب الشعب ، وعموما تصفية الشكل السوفيتى للسلطة التشريعية . وتعرضت لضغوط شديدة لعقد مؤتمر نواب الشعب الروسى لوضع هذه الأفكار المدمرة موضع التنفيذ . وعند ذاك تحدثت مع يلتسين وكانت النتيجة إيجابية ، إذ استطعت أن أقنعه بضرر هذه الأفكار حسبما بدا لى . غير أن أحداً لم يتمكن من تحاشى الضربة الموجهة إلى السوفيت الأعلى الاتحادى ، وأعتقد أن الذنب فى ذلك يتحمله النواب الاتحاديون أنفسهم وكذلك جورباتشوف الذى حرم نفسه من ركيزة قوية ممثلة فى السلطة التشريعية العليا . فما الذى منعهم من أن يتصرفوا كما تصرفنا نحن فى أغسطس ١٩٩١ وفى سبتمبر ١٩٩٣ ، (رغم أنى لا أعرف بم ستنتهى هذه المأساة التى نعيشها الآن) .

ولو كنا عقدنا مؤتمر نواب الشعب الروسى فى أغسطس ١٩٩١ ، إثر فشل المحاولة الانقلابية لاستطاع النواب الديمقراطيون الراديكاليون أن يمرروا مقترحاتهم بحل مؤتمر نواب الشعب والسوفيت الأعلى ، لأن معظم نواب الأقاليم كانوا خائفين بعد حل الحزب الشيوعى ووقف نشاطه والحملة العاتية التى شنتها الصحافة ضد « المدافعين عن الشيوعية » . وفى مثل هذا الجو المشحون كان من الممكن أن يصوت النواب آليا على أى مقترحات يقدمها يلتسين . حينذاك أمكننا أن نتحاشى هذا الخطر ، لا لأننى من أنصار « اللجان الشيوعية » كما حاولوا اتهامى آنذاك ، ولكن لأننى مؤمن إيمانا عميقاً بالضرر الشديد « للقلاقل والقفزات الثورية » ولأساليب المجابهة والبحث عن « الأعداء » بين مواطنى البلد ، ولذا انطلق من ضرورة إحقاق الوفاق الاجتماعى . ولهذا كنت من أنصار التحولات التدريجية والمطردة . وللأسف فإن موقفى هذا ، وحتى اليوم ، كان يثير استياء النواب اليمينين واليساريين على حد سواء وأوساط الكريملين ومختلف الدوائر السياسية .

أما فيما يخص حركة « روسيا الديمقراطية » فقد تحولت إلى حزب راديكالى متطرف ، إلى حزب حريب ، وكفت عن كونها حزبا لحملة الأفكار الديمقراطية الحقيقية ، واتخذت موقف الحزب « المدعو إلى الوجود فى السلطة إلى الأبد » ، أى تحولت ببساطة إلى حزب « بلاشفة جدد » بقيادة زعيمها الجدير بها ، الشيوعى المتقلب بوريس يلتسين . ويمارس هذا الحزب تأثيرا ضخماً على الحكومة من خلال جايدار وشوميكو وبولتارانين وتشوبايس وفيلاتوف ، « صقور الديمقراطية المزيفة » . كذلك أصبح تشيرنوميردين رهينة فى أيدى هذه الحفنة من المغامرين بسبب لا مبدئيته .

الوضع بعد أغسطس ١٩٩١ :

فوجئت بالأسلوب الجديد الذى أخذ الرئيس الروسى يتبعه ، وهو محاولة إبعاد البرلمان عن اتخاذ القرارات السياسية المهمة . لقد كانت تصفية البرلمان الاتحادى قضية

استراتيجية فى منتهى الأهمية . فمع من ناقشها جورباتشوف ؟ مع يلتسين ؟ ومع من أيضا ؟ لا أدرى . ولكنه لم يناقشها معى . واضطررت إلى « حشد » مجلس سوفيت أعلى جديد للاتحاد السوفيتى ، وبصعوبة بالغة . وقد نوقشت قضايا بالغة الأهمية ، مثل مصير الاتحاد السوفيتى وعمل الحكومة الجديدة للاتحاد برئاسة سيلايف ـ ياقلينسكى ، فى « مطبخ أركان » يلتسين . وفشلت محاولاتى لإثناء يلتسين عن موقفه من تلك القضايا . فحتى انعقاد المؤتمر الخامس لنواب الشعب (فى نوفمبر ١٩٩١) لم تكن لدى روسيا حكومة ولا برنامج عمل ، بينما كان الاقتصاد الوطنى يتهاوى على مرأى الجميع .

وفى ذلك الوقت وضع أساس المأساة التى نعيشها اليوم ، عندما قضت السياسة المغامرة على الاقتصاد و « أتت عليه » . وجرى الإعداد لاتفاقيات بيلوفيجسكايا فى سرية تامة حتى عنى . وتم توقيعها أثناء زيارتى الرسمية لسول . وقضيت ليلة مسهدة وأنا أفكر ماذا أفعل ؟ وفى السفارة الروسية فى سول قالوا إن هناك احتمالاً كبيرا بوقوع صدام مسلح إذا لم تحظ الاتفاقيات بالدعم . كما قيل إنهم يقترحون كونفيدرالية ، وأن جميع الجمهوريات السوفيتية موافقة (ما عدا جمهوريات البلطيق) . وقررت أن أؤيد الاتفاقيات أمام الصحفيين ثم ننظر بعد ذلك فى الأمر مع السوفيت الأعلى . وبالفعل كان الموقف صعباً . وكان من الواضح أن رفض التصديق على الاتفاقيات لن يفلح إلا فى إثارة غضب الجمهوريات السوفيتية الأخرى بسبب ما تعتبره مطامح إمبراطورية لروسيا . واتصلت هاتفيا بجميع رؤساء مجالس السوفيت العليا فى جميع الجمهوريات تقريبا فوجدتهم كلهم موافقين . ومن ناحية أخرى كانت الاتفاقيات تنص على بقاء الحدود مفتوحة بين الجمهوريات ، وعلى تسوية قضايا المواطنة والجنسية ، وعلى بقاء منطقة الروبل موحدة ، والحفاظ على المواصلات والنقل ونظم الطاقة الموحدة والمجمع العسكرى الصناعى .. الخ . ولهذا فإن النظر إلى اتفاقيات بيلوفيجسكايا بمنظار اليوم ليس سليما ، لأن الفوضى والتجزئة بين دول الرابطة اليوم هى نتيجة التنصل من الالتزامات بإنشاء الرابطة . والمسألة يجب أن توضع الآن على مستوى آخر ، وهو : هل التنصل من تنفيذ تلك الاتفاقيات هو عمل مقصود أم نتيجة العجز التام عن العمل وقيادة الدولة من جانب الرئيس الروسى ؟

والمسألة الثانية التى أقصى فيها السوفيت الأعلى عن المشاركة فى اتخاذ القرار السياسى كانت مسألة تشكيل الحكومة . ففى المؤتمر الخامس لنواب الشعب ، أخذ يلتسين على عاتقه مسؤولية رئيس الحكومة ، رغم مخالفة ذلك للدستور ، وأعلن عن اسمى اثنين من نوابه وهما بوربوليس وجايدار . ولم يقدم الرئيس والحكومة برنامجهما للبرلمان ، ولكن المواطنين صدموا برفع الأسعار أضعافا مضاعفة فى يناير ١٩٩٢ . وكثيرا ما يلوموننى على اتخاذى موقف المعارضة تجاه الرئيس وحكومته فى مجال السياسة الاقتصادية . ولكن كيف كان ينبغى أن أتصرف وأنا الذى دأبت منذ منتصف الثمانينيات على نقد السياسات

الاقتصادية للحكومة السوفيتية فى مقالات نشرت فى الصحف والمجلات ، وخاصة فى مجال الأسعار والضرائب ، والبطء فى تغيير البنية الاقتصادية ؟ وإذا بحكومة يلتسين تحول أصحاب المدخرات فى غمضة عين إلى فقراء بعد رفع الأسعار أضعافا كثيرة . ولم تتخذ أى إجراءات لتنفيذ سياسة خصخصة معقولة ، بل إن برنامج الخصخصة نفسه لم يظهر إلا بعد سنة ، وبضغوط شديدة من السوفيت الأعلى .

وهكذا فإن القضية ليست فى « معاداة السوفيت الأعلى للإصلاح » فهذه اسطورة ، وإنما القضية أن يلتسين لا يستطيع أن يعيش ويعمل بدون كفاح ضد عدو ما . فإذا لم يكن هذا العدو موجودا فينبغى خلقه لتحميله مسؤولية أخطاء يلتسين . وكلما ازدادت هذه الأخطاء ضخامة ازداد الصراع ضد هذا العدو ضراوة . وهذه حقيقة مرة أيا كان الموقف منها . إن المجابهة هى الأسلوب العضوى لعمل الرئيس يلتسين ، وهى جوهر طبيعته (فلنتذكر أنه أعلن نائبيه فى السوفيت الأعلى جورباتشيفا وايسايف عام ١٩٩١ أعداءً له ، وفى عام ١٩٩٣ أعلن روتسكوى ، نائب رئيس الجمهورية ، عدواً له) ، وكل من يجرؤ على معارضته يصبح عدوا له . ولذلك كان لابد أن يصبح البرلمان ، بصلاحياته السلطوية الكبيرة ، ورئيس البرلمان القائم بصلاحياته طبقا للدستور ، أعداء يلتسين حسب تصوره ووعيه . وقد لاحظ المراقبون المحايدون والباحثون والنواب أننى كنت أبذل كل ما فى وسعى للإبقاء على العلاقات الطبيعية مع يلتسين . وكثيرا ما كنت أضع نفسى فى وضع محرج (وبوعى منى) منعاً لوقوع المجابهة . إلا أن تحاشى ذلك فى العمل مع يلتسين أمر مستحيل ، لأن يلتسين غير قادر عموما على التعامل مع أى برلمان . وأنا أكتب ذلك لا بدافع كراهية شخصية أو تحيز ضده ، فقد كنت أتألم لأخطائه ولا أحمل له ضغينة ولكنى على يقين تام من عدم قدرته على قيادة روسيا . إن يلتسين يقف وراء انهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ ، وانقلاب سبتمبر ١٩٩٣ ، وحصار البرلمان بالأسلاك الشائكة ... وأصبح من الأمور العادية فى الممارسة لدى يلتسين تجاهل البرلمان والاستخفاف به ، والحنث بالعهود التى قطعها على نفسه وتجاوز الصلاحيات الممنوحة له ، والجنوح إلى الإفلات من رقابة المشرعين والدستور على عمله . وتجلى ذلك بصفة خاصة فى النصف الثانى من عام ١٩٩٢ .

المواجهة والمجابهة - الخط المحورى لسياسة يلتسين :

إن تأمل أعمال يلتسين عندما كان زعيما حزبياً مطلقاً فى مدينة سفردلوفسك بالأورال ، وعندما تولى قيادة لجنة الحزب الشيوعى لمدينة موسكو ، وعندما أصبح نائباً للشعب فى البرلمان السوفيتى ، ثم خلال توليه مهام رئيس جمهورية روسيا .. يقودنى إلى استنتاج محتم وهو أن الصراع حتى الموت ، واصطناع المصادمات ، وتدبير الدسائس

والمماحكات ، وتحطيم كافة القواعد المتعارف عليها والقيم الأخلاقية ، إنما هى من الخصائص الأساسية المميزة لشخصية هذا الرجل . أما حركاته الظاهرية البراقة والتى قد تبدو معبرة عن السماحة والكرم والشجاعة فليست سوى غطاء للخواء الذهنى والأخلاقى . ولهذا فإن أى مظهر من مظاهر الاستقلالية فى الوسط المحيط بيلتسين ، أيا كان مصدره ، ينبغى ردعه بحزم ، فكل شىء ينبغى أن يخضع للزعيم ، ولا يهم إن كان الزعيم شيوعيا أم فاشيا أم معادياً للشيوعية . وأذكر أننى عرضت على يلتسين استقالتى فى ٣١ مارس ١٩٩٢ فى الكريملين ، أثناء التوقيع الرسمى على المعاهدة الاتحادية (التى كان للبرلمان الفضل كله فى التوصل إليها لوقف عملية انهيار روسيا المتسارعة بعد توقيع اتفاقيات بيلوفيجسكايا) وقلت له إننى سأقدمها للمؤتمر السادس لنواب الشعب المقرر انعقاده بعد أسبوع . وكم سمعت منه ساعتها من كلمات طيبة وإقرار باحترامه لى ورغبته الحارة فى العمل معى . ولكن خلال المؤتمر نفسه دبر يلتسين حملة عداء ضدى نفذها النواب « الديمقراطيون » ، وحاولوا سد الثغرة الضخمة فى السياسة الاقتصادية بما زعموا أنه قرض بـ ٢٤ مليار دولار سيدفع خلال أيام « لاسم جايدار » . وللأسف ابتلع جزء من النواب هذا الطعم ، وبالتالى لم نتمكن من إقالة حكومة جايدار فى المؤتمر السادس لنواب الشعب . وفيما بعد نسوا الـ ٢٤ مليار دولار ، وتعرضت أنا لحملة تشهير لأننى كنت قد قدمت الأدلة منذ بداية عام ١٩٩٢ على خطأ سياسة يلتسين الرامية إلى تصفية المزارع الجماعية (الكلخوزات) ومزارع الدولة (السفخوزات) وطالبت بالإفراج عن أعضاء لجنة الطوارىء المسجونين من أجل تحقيق السلام الاجتماعى ... الخ .

وفى المؤتمر السابع لنواب الشعب (ديسمبر) ، وإذ أدرك يلتسين إفلاس سياسته ، فقد انتقل إلى الأعمال المعادية بصورة سافرة ، إذ حاول إحباط سير المؤتمر ، ثم حاول فضه بالقوة . إلا أنه لم يتمكن من ذلك آنذاك . وأقدم يلتسين على محاولة أخرى عندما « انتزع » من المؤتمر قرار إجراء الاستفتاء العام . وللأسف لم يصغ النواب آنذاك إلى حججى التى طرحتها لتقليص صلاحيات الرئيس الزائدة على الحد . وقامت مجموعة من النواب من غلاة الديمقراطيين بإرباك النواب فلم يصوتوا بالموافقة أحيانا على القرارات الواضحة . وبعد ذلك جرت محاولة الانقلاب الدستورى فى ٢٠ مارس .. وتلاها ذلك الاعتذار الفاضح بأن مرسوم الرئيس يلتسين « حول النظام الخاص لإدارة البلاد » لم يكن موجودا بل كانت هناك نية لذلك فقط .. وبهذا الخداع أفلت يلتسين من عقوبة التنحية ، إذ خاف كثير من النواب ولم يستطيعوا القيام بواجبهم . ولنتذكر الجمعية الدستورية وكيف أهان فيها يلتسين وتشيرنوميردين رئيس السوفيت الأعلى ، وكيف كان سلوك ريابوف مشيناً ، فهل دافع السوفيت الأعلى عن رئيسه ، وهل عزل ريابوف من منصبه ؟ وهل هناك وثيقة واحدة صادرة عن السوفيت الأعلى تحمل طابع المواجهة مع يلتسين أو تمثل إنذارا له ؟

وكم سمع البلد من يلتسين هذه العبارات الخطيرة : « ينبغى فض المؤتمر » ، « ينبغى فض السوفيت الأعلى » ، « مجالس السوفيت والديمقراطية لا يجتمعان » ، « فى أغسطس سيكون القصف التمهيدى بالمدفعية وفى سبتمبر سيقع الهجوم » دون أن يسأل أحد نفسه : وهل يمكن أن يصدر ذلك عن شخص عاقل ؟ وردد ممثلو المثقفين وصحافة البلاط والراديو والتليفزيون هذه العبارات باستمتاع وواصلوا حملة التشهير بالنواب ، ونادوا بسرعة « الفض » و « العقاب » و « إنهاء ازدواجية السلطة » ، أفلا يذكرنا ذلك بالعهد الستالينى ؟ ووقف الغرب أيضا نفس الموقف .

إننا نتحرك نحو الديكتاتورية بإيقاع متسارع . وسقوط البرلمانية الروسية هو نهاية الديمقراطية فى المرحلة الراهنة . لقد ارتكزت الديمقراطية فى روسيا لا على الرئيس بل على البرلمان كلية ، وهو أمر طبيعى فى ظل غياب الأحزاب السياسية العريقة . فإذا لم يعد ثمة برلمان ذو صلاحيات سلطوية فلن يصبح للديمقراطية مكان .. ولست أدرى ما الذى سيحدث غدا ، ولكن الهجوم على مبنى البلدية وعلى « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) قلل إلى حد كبير فرص استعادة النظام الدستورى . وكان المستفيد من ذلك هم الاستفزازيين الذين تشير الدلائل إلى أنهم هم الذين دبروا « عمليات الاستيلاء » هذه . وكان يلتسين يصنع المجابهة بيديه ويعمل على إفشال عمل البرلمان . وبضغط مستمر من الكريملين تحول نائب رئيس البرلمان ريابوف ورؤساء اللجان : ستيباشين (لجنة الأمن والدفاع) وبودأبريجورا (لجنة العلاقات بين الجمهوريات) وأمبارتسوموف (لجنة العلاقات الدولية) وكوفاليوف (لجنة حقوق الإنسان) وميتيوكوف (لجنة التشريع) وبوتشينوك (لجنة الميزانية) وإصلاخانوف (لجنة النظام) .. تحولوا عن مواقفهم وأصبحوا معادين للبرلمان . كما انهمك النواب شبّد وبونماريوف وشينيس وزاودونسكى وغيرهم فى النشاط المعادى للبرلمان . وللأسف فقد نظر الكثيرون إلى انتقاداتى لهؤلاء الأشخاص من منظور العلاقات الشخصية ...

بديل للإصلاحات المضادة :

تعثرت الإصلاحات التى أيدها السوفيت الأعلى ومؤتمرات نواب الشعب بنشاط ، وأخفقت تماما على كافة المحاور الاقتصادية والإنتاجية والهيكلية والمالية والاجتماعية . وهذا هو الاستنتاج الذى توصل إليه المجتمع الدولى (فى تقرير الأمين العام للمجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة حول نتائج الإصلاحات فى أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتى السابق ، ١٩٩٣) . ولكن حكومة تشيرنوميردين واصلت بعناد السير على النهج المفلس منذ عام ١٩٩٢ تحت ضغط غلاة الإصلاحيين ، الأمر الذى يعنى عملياً السير فى طريق الإصلاحات المضادة والعودة إلى مستوى الأربعينيات والخمسينيات من

حيث مستوى المعيشة والتعليم والاقتصاد والطب .. الخ . وازداد استقطاب المجتمع والتفاوت الاجتماعى ، وتفشت الجريمة والسطو المسلح ، إذ انهارت القيم الروحية وسادت عبارة « المليون » . فهل هكذا توضع أسس السوق ؟! ولو أننا نحن أنصار الدستور ، تمكنا من الصمود فسوف نشكل حكومة الوفاق الوطنى حقا على أساس ائتلاف من الاخصائيين المحترفين ، ونكلفها بإجراء إصلاحات حقيقية على أساس « السوق الموجهة اجتماعيا » .

إننى أكتب عن ذلك لأنه تتردد فى التليفزيون ووسائل الإعلام الأخرى صيحات هستيرية : « ماذا لو جاء روتسكوى إلى الحكم ؟ إنه سيوقف الإصلاحات ويعود بالبلاد القهقرى ! » وهذا محض افتراء .. إن الخصخصة ستستمر ولكن أولاً : على أساس القانون ووفق خطة موضوعة (فالسوفيت الأعلى لم يعارض التخصيص ولكنه ظل يطالب الحكومة بتقديم برنامج الخصخصة ومشروع قانونها لعام ١٩٩٣) ، وثانيا : على أساس ضمان مصلحة العامل نفسه (فحتى فى أمريكا يعمل فى المؤسسات الشعبية قرابة ١٠ ـ ١٢ مليون عامل) . ولكن حكومتنا وجماعة الضغط الموالية لها فى البرلمان تعرقلنا للعام الثانى عن إقرار قانون المؤسسات الشعبية الذى وضعه النائب ف . تيخونوف .. وأنا أحاول منذ نصف سنة تخفيض الضريبة على القطاعات الإنتاجية ولكن الكريملين والحكومة وأنصارهما فى البرلمان يثيرون الضجة ضد مشروع القانون ويعرقلون إقراره . وقد اتخذ مؤتمر نواب الشعب التاسع قراراً فى غاية الأهمية حول تعويض أصحاب المدخرات (من تاريخ ١ يناير ١٩٩٢) عن انهيار قيمة مدخراتهم إثر تطبيق « إصلاح الأسعار » . وكان البرلمان قد كلف الحكومة بوضع برنامج تنفيذ هذا القرار ، ولكنها لم تكتف بعدم تنفيذ التكليف بل وأسدلت الصمت على القرار . ولكننا سننفذه حتماً ، لأنه يهم ملايين المواطنين ، وقد نصدر لهذا الغرض أوراقاً مالية .

الدوافع المباشرة للانقلاب الحكومى :

كان السوفيت الأعلى قد خطط لعقد مؤتمر نواب الشعب فى أواسط نوفمبر ، وكان من المفروض أن تجرى مناقشة الدستور فى ١٧ نوفمبر ، وإنى لعلى ثقة من أنه كان سيتم إقراره . وكما علمت فقد انزعجوا فى الكريملين بشدة من تصريحى بأننى سأشارك شخصيا فى تنقيح مشروع الدستور ، وسنقدم لمؤتمر نواب الشعب مشروعاً من إعداد لجنة الدستور والسوفيت الأعلى ، كما سنراعى مشروع الرئيس والمشاريع التى تقدمت بها مختلف القوى السياسية . وأثار ذلك انزعاج الكريملين ، لأنه أراد تمرير دستوره الذى يكرس نظام الحكم الفردى .

والأمر الآخر الذى أثار انزعاج الكريملين هو مصير الحكومة التى أفلست سياستها الاقتصادية وغرقت هى فى مستنقع الفساد (ذلك الفساد الذى لم يزح روتسكوى الستار

إلا عن جزء يسير منه) . ولهذا خاف الكريملين من الحساب والمساءلة ، ومن فقدان السلطة . فقد احتل آلاف الموظفين مكاتب الكريملين « والساحة القديمة » وامتلكوا سلطات لا رقيب عليها ، فخافوا أن يفقدوا مراكزهم وامتيازاتهم . ولهذا تعالت صيحاتهم الهستيرية بالقضاء على « ازدواجية السلطة » . وما معنى ازدواجية السلطة ؟ ألسنا نسير على مبدأ فصل السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية ؟ ومن الناحية العملية ، فما هو الأساس الفعلى لـ « ازدواجية السلطة » ؟ إن ٩٧٪ من الموظفين يعملون فى السلطة التنفيذية ، و٢,١٪ يعملون في السلطة التشريعية و ٠,٩٪ يعملون فى السلطة القضائية . والمهم فى الدولة الديمقراطية أن يتوافر نظام الموازين المضادة التى تعمل بكفاءة إذا ما تم التقيد بالدستور والقوانين ...

والدافع الثالث الذى عجّل بمؤامرة الكريملين ، كما أعتقد ، هو نشاط الجمعية البرلمانية لدول الرابطة وخاصة مبادرتى الأخيرة كرئيس لها ، وهى مذكرة بإقامة تجمع اقتصادى واجتماعى ودفاعى واجراء انتخابات مباشرة للجمعية البرلمانية . كل ذلك فى ظل تدهور علاقات السلطة التنفيذية فى روسيا مع دول الرابطة وابتعادها عن منطقة الروبل وعدم رغبتها فى التعامل معنا . كل ذلك جعل الكريملين يقرر أن مهمة الاحتفاظ بالسلطة أهم بكثير من ممارسة لعبة الديمقراطية والاعتماد على أن « الغرب سيؤيدنا » . ولقد كانوا محقين ، وانتهت مرحلة الأحلام الرومانسية والأوهام بشأن « الرئيس الديمقراطى » و « أبو الأمة » ، واندفع المجتمع الروسى بسرعة نحو نظام الحكم الفردى (إذا لم يحدث تغير كبير غداً ومنع الجيش وحدات « أومون » من مهاجمة البرلمان) . إننا مازلنا فى « البيت الأبيض » ولكن الأمل ضعيف ، إذ لا يبدى قادة الكريملين أدنى رغبة فى التفاوض ، وقد رفضوا « خيار الصفر » الذى عرضه عليهم زوركين ، ويستغلون وساطة السلام التى يقوم بها البطريق ألكسى الثانى كستار ، ويشكو فوروننين من أنهم يماطلون « لكسب الوقت » .

الجوانب المشتركة :

فى أغسطس ١٩٩١ وفى سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ كان الكريملين ـ أى السلطة التنفيذية العليا وقيادات هذه السلطة ـ هو الذى دبر المؤامرة ضد البرلمان الروسى والدستور ، ثم نفذ هذا التدبير . وفى أغسطس ١٩٩١ ، وفى سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ كان البرلمانيون الروس هم الذين نظموا المقاومة لهذين الانقلابين .

الاختلافات فى تكتيك الكريملين :

تصرف الكريملين فى أغسطس ١٩٩١ بصورة ليبرالية للغاية ، فلم يقطع التيار الكهربائى ولا التدفئة ولا الاتصالات عن مبنى البرلمان . ولم تقدم الشرطة على ضرب

المتظاهرين (أوراجتسيف المسكين هو وحده الذى ضُرب فى بداية الانقلابين الأول والثانى !) . ولم يضرب الحصار الشامل على « البيت الأبيض » . أما فى عام ١٩٩٣ فقد تصرف الكريملين بصورة قاسية ، إذ أصبح ضرب المتظاهرين قاعدة عامة ، وحوصر « البيت الأبيض » وأحيط بالأسلاك الشائكة . وفي أغسطس ١٩٩١ استخدم الكريملين الجيش ضد « البيت الأبيض » ، ولكن الجيش لم يقدم آنذاك على مهاجمته . وفى عام ١٩٩٣ استفاد الكريملين من دروس أغسطس ١٩٩١ واستغنى عن « خدمات » الجيش ، وعزز قوات الشرطة بالإخصائيين وبوحدات « أومون » وبالوحدات الإقليمية ، و « حرشها » قبل الأحداث بوقت طويل ، ووجهها نحو العنف والقسوة فى معاملة المواطنين وإطلاق النار على المتظاهرين . وخلافا لأغسطس ١٩٩١ لم يرغب الكريملين عام ١٩٩٣ فى أى حلول وسط ، منطلقا من النية المبيتة على تدبير « حمام دم » ثم إلقاء تبعة هذا العمل على عاتق المدافعين عن الدستور والكرامة والديمقراطية . (لم يعرض علينا الكريملين إلا حلاً واحداً ، هو الحل الذى يُعرض على الأعداء : الاستسلام !) ...

عندما وقع الرئيس المرسوم رقم ١٤٠٠ فى ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ فإنه قد وضع بذلك بداية المأساة التى لا أدرى الآن ما هى عواقبها ، وكف عن كونه رئيساً دستوريا . وسار يلتسين على طريق اغتصاب السلطة والتمرد على الشرعية الدستورية ، وبالتالى لم يعد ممثلاً للسلطة بأى صورة من الصور ، وفقدت تصرفاته صفة الشرعية . وباستمالته للجنود والشرطة إلى جانبه فى عدم الامتثال للسلطة العليا للدولة ممثلة فى مؤتمر نواب الشعب (المادة ١٠٤ من دستور الاتحاد الروسى) حوّل يلتسين هؤلاء الجنود إلى متمردين وعصاة على الشرعية والقانون ، أى أنهم أصبحوا عملياً تشكيلات مسلحة متمردة خارجة على الدستور والنظام . وهم الذين تسببوا فى أعمال الشغب التى أفضت إلى وقوع ضحايا عديدة .

وعلاوة على مخالفة حوالى عشر مواد فى الدستور أقدم يلتسين كذلك على مخالفة قانون الرئيس ، وقانون المحكمة الدستورية ، وقانون النيابة العامة ، وقانون الشرطة ، وقانون الدفاع ، وقانون الأمن ، ووضعية نواب الاتحاد الروسى وغيرها . (حوالى ٥٠ قانونا) . وهكذا نرى أنه إذا كان ينبغى أن ندين لجنة الطوارىء الأولى ، فإن ذلك يعنى آلياً وضع يلتسين ويرين وغيرهما من المتمردين والانقلابيين الذين دبروا ونفذوا خطتهم البشعة لقلب السلطة الدستورية الشرعية بالقوة المسلحة ، وضعهم على قدم المساواة مع أعضاء تلك اللجنة . وها قد مرت عشرة أيام منذ بدء التمرد والانقلاب على السلطة الشرعية دون أن تحرك النيابة العامة ساكناً ، بل إن المدعى الخاص الذى عينه المؤتمر العاشر لنواب الشعب ، وهو النائب ايليوخين ، للتحقيق فى هذه الجريمة ضد الدولة ، لم يتمكن من أداء عمله ، إذ لم يسمح له المدعى العام ستيبانكوف بذلك .. وكما نرى فقد كانت « لجنة

الطوارئ ـ ١ » بمثابة الكتاب المدرسى الذى تعلم منه الكريملين فى أحداث سبتمبر ١٩٩٣ ... إنهم يريدون أن يجعلوا منا ، نحن المدافعين عن الدستور ، « متمردين » دمويين وعدوانيين . وسوف يصدق الناس ذلك مهما بدا هذا غريبا . لأن الناس عندنا يصدقون أى شىء إذا ما رددته ألف مرة . وكلما كان الكذب فظيعا صدقوه بسرعة ، وما باليد حيلة ! إننا محاصرون إعلامياً حصاراً تاماً ، بينما لم يكن ينقصنا سوى يوم أو يومين ويسقط النظام الإجرامى ، فقد كانت كل الشواهد تشير إلى ذلك كما أتصور ...

ها أنذا أنهى هذه الرسالة ، وأودع الجميع تحسباً لأى احتمال ... أودع أمى ، ويبدو أننى لم أكن ابناً باراً ، رغم حبى اللامحدود لها .. أودع ناخبىّ من جروزنى ، الذين لم أفعل من أجلهم شيئا طيبا ، وأدرك ذلك وأتألم بسببه .. أودع أسرتى وأقاربى وأهلى ، وأودع شعوب الاتحاد الروسى وبلدان الرابطة ، والجمعية البرلمانية لدولها والتى كنت رئيسها (ولا أدرى لماذا لزمت برلماناتها الصمت) ، وأودع نوابى الذين كنت مخلصا لهم دوماً ، وموظفى السوفيت الأعلى ، وكل من آزرنى فى بلدنا وما أكثرهم . شكراً لكم ، ووداعاً .

رسلان حسبولاتوف

٢ ـ ٣ أكتوبر ١٩٩٣

□

... الحقيقة أن المجابهة قد فرضت فرضا على السوفيت الأعلى . والحقيقة أيضا أن رئيس السوفيت الأعلى كان أكثر من قاسى من هذه المجابهة . والحقيقة كذلك أنه لو أن رئيسى مجلسى البرلمان وأعضاء هيئة رئاسته تركوا عنهم المهاترات والدسائس ، وانضموا إلى رئيس المجلس فى محاولات التأثير بقوة على الكريملين ، لربما أمكن تحاشى وقوع المأساة . لقد تعرضت باستمرار للحملات والاتهامات بأن هيكل البرلمان وجهازه التنفيذى « مشكَّل على مقاسى » . ولكن لم أكن أنا الذى أسس هذه الهياكل ، بل كنت أدعم ما تقترحه اللجان ورئيسا المجلسين . وكم طالبت بمناقشة قضية إعادة تنظيم البرلمان حسب الاقتراح المقدم من اللجان .. فمن الذى عرقل طرح الموضوع للمناقشة ؟ هل هو الرئيس ؟ أقول ذلك قاصداً أن الساعين لتحميلى الذنب لن يكونوا من خصومى فقط بل وكثير منهم من زملائى . فليكن ما أكتبه الآن رداً على اتهاماتهم القادمة . ألم يكن كل من رئيسى المجلسين زعيما لمجلسه ، أى لنصف البرلمان ؟ وهل كنت أتدخل أنا فى شؤون أعضاء هيئة الرئاسة ورؤساء اللجان ؟ بالطبع كان عندى الكثير من الأخطاء . ولكنى كنت أستاذا جامعيا ورئيساً لقسم بأحد المعاهد الأكاديمية ، ولم أكن مديرا لمصنع أو سكرتيرا للجنة حزبية ، ولهذا لم اتعود على إصدار الأوامر بل كنت أسعى إلى التوضيح والإقناع . وبالعكس كان هناك من يريد التحكم فىَّ ، وأعترف بأننى كنت أكره ذلك .

لقد دعا جايدار فى التليفزيون أهالى موسكو إلى الحرب الأهلية . وهو مرتبك . وياللحقد الذى يقطر من خطابه . لم أكن أتوقع منه هذا ، ولم يدر ببالى . فأى إنسان حقود هو ! وفوق ذلك سمعنا خبراً عن الاستعداد لقصف « البيت الأبيض » بالصواريخ والقنابل . لو أن العسكريين أحاطوا « بالبيت الأبيض » من جميع الجهات لشكلوا بذلك ساتراً كان من شأنه أن يمنع وقوع المأساة وإراقة الدماء . ولكن كيف نفعل ذلك ؟ إن الحديث مع ب . تراسوف الذى كان بجوار مبنى البلدية وشاهد كيف سار الناس إلى « أوستانكينو » (مبنى التليفزيون) قد اقنعنى بأن ما حدث عند « أوستانكينو » كان استفزازاً استهدف النيل من سمعة البرلمان . وقد روى تراسوف بأن شخصا صاح فور الاستيلاء على مبنى البلدية : « والآن .. هيا إلى أوستانكينو » ! وهنا بادر أشخاص غير معروفين بتنظيم المتظاهرين فى طوابير وتوجيههم سيرا على الأقدام إلى « أوستانكينو » . بل جاءت سيارات عرض سائقوها نقل المتظاهرين إلى هناك للاستيلاء على « أوستانكينو » . هكذا إذن . ولا أدرى كيف تمضى الأمور هناك ، ولكن ما أدريه أن جريمة كبرى ترتكب بإيعاز مباشر من يلتسين وحاشيته . وما أدريه أنه أيا كانت نهاية هذه الأحداث فلن يفلت مدبروها من القصاص العادل عاجلاً أم آجلاً . وسيعرف الناس الحقيقة مهما كذبت عليهم وسائل الإعلام . أما أنا فكنت على يقين ، عندما تحدثت فى الجلسة المسائية للمؤتمر ، بأن « أوستانكينو » أصبحت تحت السيطرة السلمية بدون إراقة دماء ، ودعوت النواب إلى طرح مشاعر الثأر جانباً وأكدت ضرورة السلام الاجتماعى والوفاق . ووقعت مع روتسكوى على نداء خاص إلى مواطنى روسيا ندعوهم فيه إلى السلام والوفاق . كان الأمل ما يزال يراودنا .. ولكن يبدو أن ذلك كله انتهى ، وقد قرر يلتسين أن يريق دماء غزيرة ..

.. وربما تتضح الآن معالم الدولة العسكرية ـ البوليسية القادمة بنظامها القمعى الأيديولوجى السياسى ، والمناسب تماما للخصائص السيكولوجية لشخصية يلتسين وأسلوب عمله .. ولكن من الواضح أن ذلك سيكون ضربة موجعة ليس له فحسب بل وللنظام الرئاسى فى روسيا كمؤسسة وكهيئة سلطة . إنه انهيار للنظام الرئاسى وللرئيس يلتسين شخصياً . إن ما حدث فى سبتمبر كان عملاً غير مسبوق فى حياة المجتمع ، لم يكن له مثيل حتى فى العهد الستالينى ، إذ حاصرت قوات الشرطة المسلحة وعناصر من القوات المسلحة أعلى هيئة للسلطة التشريعية ووضعت الأسلاك الشائكة حول مبنى البرلمان . لقد كبلوا بالأسلاك الشائكة الديمقراطية الروسية الوليدة ...

رسلان حسبولاتوف

٣ ـ ١٠ ـ ١٩٩٣

الساعة ٢٣ والدقيقة ٥٥

الفصل الخامس عشر

النظام السياسى

جوهر النظام :

يتـ ـض النظام السياسى لتأثير مستمر يمارسه الأسلوب والطبيعة التى يعمل بها الرئيس او الحكومة . ويتوقف كل شيء على معايير وضوابط السلوك واحترام القانون . كما تلعب التقاليد دورها أيضا .

وبالطبع فلكل زعيم دولة أو رئيس حكومة أو رئيس برلمان أسلوبه المميز ، وفقاً للنهج السياسى الذى يتبعه ولطبعه الشخصى وأهوائه الذاتية . وكل ذلك سليم ، ولكن اتخاذ القرارات المهمة يرتبط دائما بضرورة التشاور والتنسيق ، وإلا فإن هذه القرارات « تتعطل » فى البرلمانات ، وفى مختلف حلقات الجهاز الإدارى البيروقراطى . وهذه بديهة مسلم بها منذ مئات السنين فى مختلف البلدان . ولكن تاريخنا السابق كله ، القائم على الحكم الفردى ، يعرقل استقرار هذه البديهة فى وعى المجتمع . ومن هنا يظهر هذا الحنين إلى « القبضة الحديدية » و « القيصر الأب » .

وبدا أن تجديد وتحديث الدولة الروسية يقتضى استيعابا جديداً للدور القديم ، ولكن هذا الاستيعاب يجرى زرعه فى أذهان الناس عن طريق الإذاعة والتليفزيون ، القادرين على خلق شخصية كبيرة من شخص متوسط القدرات حتى ولو كان عاجزاً عن صياغة بضع جمل بسيطة صياغة سليمة .

وفى ظل الأزمة الداخلية الخانقة توجه حكماء الكريملين بأنظارهم إلى البريق الخارجى للعالم الغربى وإلى أضواء إعلاناته الجذابة ووفرة السلع فيه ، ومؤسساته المتنافسة سياسياً واقتصادياً وتجاريا ومالياً .

وبدا لهم أن تجسيد الدور القديم وإقامة دولة جديدة موالية للغرب ومتجهة نحو أوروبا وأمريكا يتطلب وجود مؤسسة الرئاسة . وبعد عهود القياصرة والزعماء الأمناء العامين للحزب الشيوعى جاء الدور على « الرؤساء الشيوعيين » . وصاحب براءة هذا الاختراع هو ميخائيل جورباتشوف الذى « اخترع » السلطة الرئاسية والجمهورية الرئاسية (أما أصحاب الفكرة الاسميون فهم فيدور بورلاتسكى وهنريخ بوروفيك وألكسندر تسيبكو وألكسندر ياكوفليف) . وكانت رئاسة جورباتشوف معقدة . فمن جهة كان البلد لا يزال تحت سيطرة الجهاز الحزبى (للحزب الشيوعى السوفيتى) ، وبالتالى استمر النظام

الحزبى ـ الحكومى قائما . ومن جهة أخرى أخذ النظام البرلمانى يتشكل بسرعة ويطالب بمكانة له فى هيكل سلطة الدولة . ومن ناحية ثالثة ظهر النظام الرئاسى . وقد أدى وجود وتشابك هذه النظم السياسية المتباينة الثلاثة إلى وضع يحتم ظهور أزمة تطور .

وفى هذه الظروف أصبح أهم هدف لدى جورباتشوف هو الاحتفاظ بالسلطة ، وهذا أمر طبيعى . لكن التشبث بالسلطة فرض عليه حتمية اتخاذ خطوات كانت تقود موضوعياً إلى تغيير نظام الدولة . واستفاد من خبرة جورباتشوف هذه قادة الجمهوريات السوفيتية الأخرى ، وسبقهم فى ذلك يلتسين ثم تبعه كرافتشوك ونزاربايف والآخرون . وفى فترة لاحقة سار على نفس الأسلوب قادة المقاطعات الحزبيون السابقون الذين تحولوا إلى محافظين ورؤساء جمهوريات . وسوف يعملون لا إراديا على تمزيق النسيج الموحد للدولة الفيدرالية الروسية .

بعد انتهاء المؤتمر الأول لنواب الشعب فى روسيا بشهر أخذنا نستعد لإجراء الانتخابات الرئاسية فى الاتحاد الروسى . فى ذلك الحين كنت أنظر إلى ذلك باعتباره عاملاً من عوامل تعزيز البلد ولا يشكل أى ضرر على وحدة الاتحاد السوفيتى ، ولذلك بذلت جهودا كبيرة فى وضع الأسس التشريعية لإنشاء مؤسسة الرئاسة فى روسيا ، ثم فى تنظيم وإجراء الحملة الانتخابية .

ويؤكدون أن « الأسلوب الغربى » لأداء الدور القديم قد بلغ على يدى جورباتشوف « درجة الكمال » . وهذا أمر مفهوم ، لأن جورباتشوف كان يلعب الدور أمام « المتفرج الغربى » . وإذا حكمنا بظواهر الأمور فقد أصبح جورباتشوف نجماً إعلامياً حقيقيا فى دور الرئيس . وأياً كان الأمر فقد استطاع أن يقدم انهيار الاتحاد السوفيتى واختفاء هذه الدولة الجبارة من على خريطة العالم وكأنه إنجاز سياسى له . رغم أنه تلقى فى ذلك مساعدة قيمة من غريمه السياسى يلتسين ، ومن كثيرين من نواب البرلمان السوفيتى الديمقراطيين .

لم يفعل يلتسين سوى أن التقط الدور الرئاسى لجورباتشوف . إلا أن الصورة السياسية ليلتسين ، كما يشير أكوش سيلادى هى أقرب إلى صورة الفلاح الثائر يمليان بوجاتشوف منها إلى صورة بطرس الأكبر أو ستالين . بيد أن هذا المزيج من الدور « الغربى » والتجسيد الشعبوى القومى هو الذى يصنع يلتسين(*) .

ومن الواضح أنه لولا هذه الصورة الرئاسية وشخصية يلتسين لكان برنامج الديمقراطيين ضرباً من العبث . فلولا يلتسين لكان على الجماعات الاقتصادية السياسية التى

(*) ديولا سفاك ، زولتان بيرو ، أكوش سيلادى ، لاسلو تشابا ، توماش كراوس : « *اليلتسينية* » . بودابست ، ١٩٩٣ .

تمثل مصالح معينة والتى أنشبت أظفارها فى هذه الدولة أن تبدو عندئذ بصورتها « العارية » بدون أثواب أيديولوجية ، أو التستر بأفكار لا يمكن أن تتحول فى روسيا إلى خرافات منشودة لتحجب المطامع الحقيقية . وبدون خرافة يلتسين السياسية ما كان بوسع « الديمقراطيين » أن ينتصروا لا فى أغسطس ١٩٩١ ولا فى سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ . وماكان بإمكانهم أن يشقوا الدولة السوفيتية الكريهة على قلوبهم (دولة جورباتشوف) - كما يشير أكوش سيلادى - ويصفوا بعد ذلك البرلمان كممثل للديمقراطية وأجهزة السلطة التمثيلية (السوفيتات) .

وفى مقال « ثورة أكتوبر العظمى » يشخص الكاتب الصحفى جليب بافلوفسكى تشخيصا دقيقا جوهر نظام يلتسين وجانبه السياسى ، فيقول :

« إن يلتسين بدا لفترة طويلة شخصا أقرب إلى إطلاق العنان لعقده وشهواته منه إلى شخص يلعب عن وعى لعبة الإسفاف بالقيم الديمقراطية . فقد ظل صابراً وقتا طويلا على الولاء للديمقراطية دون أن يجرؤ على تخليصنا من هذا الوهم . أما اليوم فلم يعد الأمر كذلك . إن يلتسين الجديد هو خصم للحكم المحلى ، وليس صديقا للسلطة التمثيلية ، ومضطهد للأشخاص ذوى الرأى المخالف . إنه اليوم راية الذين صوتوا ضده فى السابق ، وهو زعيم الانتقال من الديمقراطية إلى ملاحقة الديمقراطية ...

لقد اتهموا روسيا كلها ، بأقاليمها وجمهورياتها ، بأحزابها ومؤسساتها الدستورية ، بالضلوع فى الانقلاب . وصدر الاتهام من رئيسها . وليس من حق الرئيس فى دولة حرة أن يوجه الاتهامات والأحكام ، ففى الدولة الحرة تتعايش مختلف الآراء ووجهات النظر ، كما أنه ليس من حق الرئيس ، الذى كان إلى عهد قريب شيوعياً وعضوا فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ،أن يدين الآخرين ويصفهم « بالفاشية الشيوعية » ... »(*) .

ويشير جليب بافلوفسكى إلى التطابق الكامل فى الآراء بين يلتسين وجماعة « الذاكرة » (بقيادة ديمترى فاسيلييف المؤيد ليلتسين) وفلاديمير جيرينوفسكى (رئيس الحزب الليبرالى الديمقراطى) وفاليريا نوفودفورسكايا (رئيسة الاتحاد الديمقراطى) ، وهم من أصحاب الأفكار المتطرفة .

وإنه لمن الطريف أن تتوافق أفكار يلتسين فى هذه المسألة مع أفكار هؤلاء الأشخاص الذين لا ينكرون أن هدفهم إقامة نظام استبدادى . وفى هذا الصدد يتساءل بافلوفسكى :

(*) صحيفة « نوفايا روسكايا جازيتا » ، ٢٢ أكتوبر ١٩٩٣ .

« أليس من الطبيعى أن يؤازر هؤلاء السادة ، الذين لا يرون فى مواطنى روسيا سوى قطيع غنم بدون راع ، شخصا كيلتسين فور أن قطع صلاته بفكرة بناء روسيا الحرة ؟ » .

إن راديكالية يلتسين كلها تتسم بروح الموظفين . وكلمة « الديمقراطية » التى يرددها لا صلة لها بالحرية الفردية بل هى مرادف لما كان يردده يلتسين الشيوعى عن « العدالة الاجتماعية » فى السابق . وهو يتعامل مع مواطنى البلد مثلما كانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى تتعامل مع موظفى الجهاز الحزبى . ويخلص بافلوفسكى إلى استنتاج مبرر فى رأيى ، وهو أن الخوف هو العامل الرئيسى وراء سكوت المجتمع . « إن ناخبى رئيسنا الشجاع هم المواطنون والجماعات الذين يخشون أكثر ما يخشون الظروف القاهرة ، وخاصة الحروب الأهلية »(*) ، وكل من لا يضع ذلك فى اعتباره سيكون شخصية سياسية محكومة بالهزيمة أمام يلتسين « المدافع عن البلاد وحاميها من المستقبل المرعب » . إن ٦٠٪ من الأصوات لصالح يلتسين هى ٦٠٪ من الأصوات الخائفة من اندلاع الحرب فيما لو غاب يلتسين . ولكن أحداث أكتوبر قطعت هذا السياق ، وأصبح الرئيس نفسه مصدرا للخوف ومبتكراً وموزعاً له . وخلال سنة أظهر رئيس روسيا عزمه على انتهاك الدستور ، دافعاً المجتمع بجماعاته السياسية النشيطة ، نحو خط الانقسام . وفى سبتمبر ١٩٩٣ لم يعد المواطنون يتوقعون من يلتسين شيئا سوى الانقلاب . ولكن يلتسين لم ينفذ انقلابا فحسب ، بل مهد التربة لتصاعد الانقلاب إلى حرب أهلية . إلا أنه لم يستطع فرض سيطرته على الوضع ، فتصدى لهذه المهمة وزير الداخلية يرين ، الذى أصبح بطلاً للاتحاد الروسى ..

... ويبدو طريفاً للباحث الإثنولوجى أن يشهد فى نهاية القرن العشرين ظهور نظام سلطة شبه مطلقة فريد فى أراضى الاتحاد السوفيتى السابق ، تتزعمه شخصية تجمع بين ملامح قياصرة ما قبل بطرس الأكبر وتصرفات أمناء الحزب الشيوعى الإقليميين الأفظاظ فى عهد بريجنيف . وينظر الغرب أيضاً إلى موسكو بتأييد مشوب بالاحتقار ، وكأنه يقول : ايه ، أيتها النفس الروسية المستعبدة ، يبدو أن يلتسين هذا هو ما تستحقينه ! وإذا كان « عواجيز » المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى السابق من الذين يسهل التكهن بتصرفاتهم ، فإن المحيطين بيلتسين هم من أنصاف البشر والمثقفين السابقين الذين لم يبقوا على ماء وجههم والذين يمكن اللعب بهم ولكن يصعب التكهن بسلوكهم .

فأولئك العجائز لم يتجاسروا فى غضون عشر سنوات إلا على حرب أفغانستان واحدة ، أما هؤلاء فيثيرون الحروب بالعشرات دون أدنى تفكير . وهل هم يميزون أفغانستان عن طاجيكستان مثلاً ؟ وهل يعرفون الفرق بين طاجيكستان وأذربيجان ؟ وبين

(*) نفس المصدر .

أذربيجان وداغستان ؟ وعموما ، ماذا تعنى الشيشان بالنسبة لهم ؟ وهم لا يترددون لأنهم لا يعرفون أين أرضهم وحدودهم ، فليس لديهم أهداف وغايات ، ولكن لديهم وسائل .

إن السر وراء بقاء يلتسين فى الكريملين هو فى « الاستباحة » . إذ لا شىء محرم ، وكل شىء مباح ! والسر أيضا فى « العدمية »، فليس ثمة ماض ولا أفكار ولاغايات . والأنصار السابقون هم اليوم متملقون مدفوعو الأجر أو أعداء مدانون . وكلهم من طينة واحدة : المحامون ، والمدعون ، والمدافعون عن حقوق الإنسان . وإذا بحثت فى خزينة « برامج الإصلاح » فلن تجد شيئا سوى مخططات نشر فرقة تامان أو كنتيميروف . ويقول بافلوفسكى :

« إن المذهل فى يلتسين هو عدم قدرته على الابتعاد والرحيل وإعطاء الفرصة للسياسيين والمحترفين وللجماعات المدنية المحلية لكى يعملوا . والشخص الذى أخذ يبحث عن وسيلة للبقاء فى منصب الرئيس إلى الأبد ، لن يتوقف فى منتصف الطريق . إن توريط الهياكل الحكومية فى أعمال منافية للدستور يفسد الموظفين سياسياً ويدمر المؤسسات القائمة . وقد أسفرت تجارب يلتسين المتعددة خلال السنتين الماضيتين لبناء نظم ديكتاتورية عن تسارع الفساد السياسى وعدم الاستقرار فى الدولة . فالذى يتوقع مجىء الديكتاتورية لا يجد أمامه ما يفعله سوى أن يسرق ويخفى ما سرق ..

إن الشخص الذى لا يعى وجود حدود لما هو مباح ، والذى لا يستطيع أن يدرك أنه قبل كل شىء مواطن بلد اتحادى ، ولا يفرق بين إرادته الشخصية وصلاحياته الوظيفية ، هذا الشخص لا يحق له أن يكون رئيساً . إن إبعاد يلتسين عن الساحة السياسية هو اليوم أكثر صعوبة من إخراج جثمان لينين من الضريح . ومع ذلك يبدو أن هذه الفكرة أخذت تسيطر على أذهان المعارضة الجديدة ، وحتى على القوى التى تكن ولاء خادعاً للرئيس . فالتهديد الذى يمثله يلتسين للبنية الاتحادية للدولة الروسية هو من الخطورة بحيث أصبحت إزالته مهمة أولية أمام الساسة من مختلف الاتجاهات ...

ومن الخطر الظن بأن يلتسين غافل ، ولا يحدس شيئا . فالسر الثالث من أسرار الكريملين هو أن يلتسين يقظ لا ينام ، ويدبر للضربة القادمة . ولا يهم ضد من تكون ، فالأعداء من حوله كثيرون .

ولكن الشخص الذى أراق دماء المواطنين ووزع المكافآت المخجلة على هذا العمل لن ينزع إلى التوفيق والمصالحة . إنه وليد عمانا الطويل وتعبنا ، وهو شبح سياسى لعصر ولّى . لقد ولى العصر وظل هو تائهاً فى دهاليز الكريملين ، ومن هناك راح يشد روسيا ويجذبها نحو عالم الظلام ..

ومنذ الخامس من أكتوبر ١٩٩٣ لم يعد يلتسين هو الذى يحكم روسيا بل الخوف ، ولكن الخوف أيضا له حدود ، إذ تحل مرحلة فى حياة المجتمع لا يعود الناس فيها يبالون بالخوف . ويتصاعد السخط فيكتسح النظم السياسية أيا كانت »(*) .

الصورة الدعائية « لدعاة التحديث » :

يعتبر يلتسين بمثابة « الصورة الجماعية » للقائد الجديد الذى يمثل شريحة اجتماعية جديدة هى البيروقراطية الفيدرالية التى تفوق عدداً البيروقراطية السوفيتية السابقة ، ومن حيث تأثيرها على اتخاذ أهم القرارات السياسية فإن دورها يضاهى دور المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى سابقاً .

إن « دعاة التحديث » أو « دعاة التمدن » (الذين هم أيضا « الإصلاحيون ») لم يتمكنوا من الاحتفاظ بمواقعهم إلا بالكاد فى منعطف أحداث سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ ، بعد أن حوَّلوا فجأة « الحرب الباردة » بين سلطتهم الديكتاتورية والبرلمان الديمقراطى إلى حرب ساخنة ، وبفضل الأساليب الدنيئة والصفاقة اللا متناهية و « الحياد الايجابى » للجيش ، تمكنوا من الإطاحة بالبرلمان . ولا جدال فى أن البرلمان الروسى لم يضع فى اعتباره مهمة تحويل روسيا إلى دولة رأسمالية حديثة ، رغم أنه كان المبادر إلى الإصلاحات السوقية والتشريعات الديمقراطية ، وإنما كان يسعى إلى تمثيل مصالح المجتمع الروسى بأسره . وكان فى مسعاه يعتمد على الديمقراطية كركيزة مثلما كان نظام يلتسين أيضا . إلا أن هذا النظام سعى إلى زرع الرأسمالية بأبشع صورها وأكثرها همجية ، بينما انطلق البرلمان من النزعة التاريخية العامة نحو الاشتراكية والتقارب ، وإن لم يكن الجميع فى البرلمان قد وعوا ذلك فى الغالب .

إن نظام الرئيس الذى لم يكن بوسعه حتى نهاية عام ١٩٩٢ أن يعتمد سوى على النواة الداخلية للوسط السياسى المحيط به ، وعلى الوجوه الجديدة القليلة الخبرة التى انضمت إليه بعد أحداث أغسطس ١٩٩١ ، وعلى قوميسارات الكريملين (ممثلى الرئيس المفوضين فى الأقاليم) وعلى الموظفين والإدارة ، قد تمكن فى العام ونصف العام الماضيين (عن طريق الوعود والتنازلات) من جذب مجموعات نخبوية مؤثرة فى المجتمع إلى جانبه ، بما فيها مجموعات من رجال الصناعة والعسكريين .

وفى آخر عام ١٩٩٢ انتهى « العلاج بالصدمة » فى الاقتصاد بالفشل الذريع . وبدا وكأن المجابهة التى كانوا يفرضونها فرضاً قد أفسحت الطريق لمحاولات التنسيق تحت

(*) نفس المصدر .

ضغط قوى من المجتمع المدنى الذى أخذ يتشكل . وبدأت مرحلة الوسط بالمفهوم الواسع ، مرحلة الحلول الوسط ، بما فى ذلك موافقة يلتسين على إبعاد عدد من العناصر الراديكالية من الحكومة وغير ذلك . ولكن عندما فشلت هذه المحاولات (أو بالأحرى لم يعد لها معنى من وجهة نظر « الطرف الأقوى » ، أى يلتسين) بينما لاح فى الأفق خطر ضياع السلطة من يد الرئيس وتغيير رئيس الحكومة ، وإذ أدرك الرئيس تعزز مركزه خاصة فى الجيش ، وبعد حصوله على الدعم الغربى ، أقدم على الحنث باليمين والإطاحة بالدستور . وفى سبتمبر ١٩٩٣ انتقل العلاج بالصدمة من الاقتصاد إلى السياسة ، وانتهت الديمقراطية بنهاية البرلمان ، وتوقفت عملية تشكيل المجتمع المدنى الذى لا يمكن أن يقوم فى ظل الحكم الشمولى .

وفى المرحلة السابقة عجزت « الدولة البيروقراطية الحزبية » عن تحقيق تحولات جذرية سريعة سواء فى بنية الدولة ذاتها أم فى النظام السياسى ، فلجأت إلى إدخال البنية الفوقية الرئاسية ووضعها على قمة السلطة السياسية دون أن تؤمن نفسها من هذه البنية الفوقية . وتحت ضربات الرئاسة لم يصمد هيكل بناء الدولة فى الاتحاد السوفيتى ، وأخذ التشرذم يتصاعد على مستوى البنية الفوقية ، فظهر الرؤساء ذوو النزعات الملكية فى كل مكان . وحدث ذلك فى روسيا أيضا ولكن بشكل معدل ، إذ سقط البرلمان تحت ضربات الرئيس الذى صنعه البرلمان . وانضمت إلى الرئيس المجموعات المتميزة بالنشاط والحركة والروح الاستثمارية من بين المثقفين التقنيين ، والساسة الطموحين ، وصغار المنتجين ، وسلك الصناعيين والمديرين ، والعصابات الإجرامية . وأصبحت هذه القوى جزءا من « دولة يلتسين » . ولكى تنفذ فكرة ما فى روسيا الحالية لا حاجة بك إلى إقناع المجتمع بصحتها بل يكفى أن تكسب إلى صفك أنصار الحاكم ، أى « تكسب الدولة » . ومن يكسب الدولة إلى صفه يكسب المجتمع أيضا . ولكن ذلك فوز وهمى لجماعة من الحكام المؤقتين الذين لم يقدموا نموذجا جديدا ومتحضرا للتنمية . وهذا ما لم يدركه يلتسين ولا مستشاروه المنظرون ، فهل سيدركه من سيأتى بعد يلتسين ؟ هذا هو السؤال الأهم من قضية سقوط نظام يلتسين .

كان ينبغى على النظام بعد انتصاره أن يشكر الجيش قبل كل شىء . فقد أظهر الجيش ولاءه للنظام السياسى الجديد الذى ولد بمؤامرة . وكشف الجيش عن « جبروته » بقصفه للبرلمان ومن فيه وعصفه بالقانون . وخصصت الحكومة أولى جلساتها بعد « انتصار أكتوبر » لبحث « العقيدة العسكرية لروسيا » والتى صاغها جراتشوف . وتقوم هذه العقيدة على التخلى عن مبدأ عدم تدخل الجيش فى السياسة ، هذا المبدأ الذى رفعه الديمقراطيون راية لهم فى نضالهم ضد جورباتشوف . فمنذ الآن سيتدخل الجيش فى الأحداث الداخلية كما تدخل لمصلحة الرئيس فى أحداث خريف ١٩٩٣ . وينص مشروع العقيدة العسكرية

أيضا على إنشاء قوات « الرد السريع » للتدخل فى الشؤون الداخلية ، أى للقتال ضد الشعب .

ومن ناحية أخرى أعلن النظام السياسى ليلتسين فى العقيدة العسكرية أن روسيا لن تقدم تنازلات بعد الآن وإن كانت تتخلى عن التوسع . وهى عازمة على الوجود الكامل ، الاقتصادى والعسكرى ، فى المنطقة الأوروبية ، وتعتقد أن العالم سيضع ذلك فى اعتباره . وبالطبع فهذه مجرد إعلانات ، وعلاوة على ذلك فهى افتراضية . ومن هنا تتجلى « رخاوة » المفهوم كله ، إذ يطمح فى التسيد ، الذى قضى واضعو العقيدة على الإمكانيات المحتملة له . ولا يثير استعراض العجز وغرور القوة هذا سوى السخرية لدى العالم الذى أصبح وحيد القطب ولم يبال بموسكو عندما قصف الصرب ، وفى واقع الأمر فرض على روسيا اتفاق « الشراكة من أجل السلام » مع حلف شمال الأطلسى (الناتو) .

وأخيراً ، فقد تجلت قوة النظام السياسى الجديد (أو بالأحرى أراد النظام لها أن تتجلى) فى « تحمله » للديمقراطية وعدم ضيقه بها ، بل والأكثر من ذلك فى كونه « يضعها هدفا له » .

ويخصص لمجلس الدوما دور إضفاء الطابع الديمقراطى على أصغر دولة روسية ، عادت حدودها إلى ما كانت عليه فى عصر ايفان الثالث . وبعد أن اتخذ مجلس الدوما قراراً مستقلاً ، أو بالأحرى « شبه مستقل » بالعفو عن حسبولاتوف وروتسكوى ، فلا ينبغى له ، إذا أراد ألا يكرر مصير برلمان حسبولاتوف ، أن يطمح إلى شىء ما . ويشير الباحث المجرى المذكور أكوش سيلادى (« *اليلتسينية* » ، ص ٤٨) إلى أن الدوما ينبغى ألا تطمح إلا إلى أن تكون حلة زينة فى مسرح النظام السياسى ليلتسين .

« بقرطة » النظام السياسى :

على المسرح المتخيل للألعاب السياسية ، حيث تلعب الأحزاب الوهمية أدوارها ، وتتعارك وتتبادل الفضائح ، وتتوصل مع بعضها البعض إلى حلول وسط وهمية ، أو تخوض صراعات ومعارك حياة أو موت خيالية .. يصبح حل التناقضات الحقيقية التى تنهش الاقتصاد والمجتمع أكثر استحالة بالنسبة للدولة ، كما تصبح التناقضات ذاتها أشد خطورة ومناعة . وتزداد الأزمة عمقاً .

ويرجع السبب فى تعمق الأزمة إلى أن المجتمع الذى قمعت فيه الحرية ، يشهد تطورا غير متناسق لمختلف جوانب الدولة وشتى وظائفها .

□ فأولا : يتضخم بصورة هائلة مجال نشاط أجهزة السلطة التنفيذية . وبالطبع فإن هذه السلطة هى جزء فعال فى الدولة ، وينبغى أن تقوم على قاعدة القوانين . إلا أن

التناقضات التى نشهدها اليوم تفضى إلى تطور هياكل السلطة التنفيذية ذاتياً ، فتنمو عناصرها الطفيلية بصورة حثيثة ، وتضفى الطابع البيروقراطى على الدولة كلها .

□ وثانيا : تعتبر السلطة التشريعية عنصرا سلبياً فى أى دولة ديمقراطية . أما فى النظام السياسى الراهن فليس لها وجود أصلاً ولا بأى صفة ، بل يهيمن عليها « الرئيس الجبار » . والتشوه الدستورى هنا من الوضوح حتى أن احداً لن يدهش إذا ما انقلب هذا النظام الدستورى فى لحظة وانهار تحت تأثير حدث ما قد يكون غير متوقع بالمرة .

إن السلطة التنفيذية هى « القاطرة » ، وهى التى تملك زمام المبادرة . وإذ تتقدم بمبادرات وبرامج تشريعية فإنها هى التى تعمل على تنفيذها ، ولذلك يعمل المشرع فى توافق مع السلطة التنفيذية ، بينما تكون هذه ذات مصلحة ، موضوعياً ، فى العمل المتسق مع المشرع .

ولكن هذا صحيح بشرط واحد .. عندما تكون السلطة التنفيذية على وعى بما تريده وتملك برنامج عمل وتسعى إلى أهداف بعيدة المدى . وهذه الأهداف ينبغى أن تكون أهدافاً اجتماعية . ولذلك فليس مصادفة أن تدور فى البلدان الديمقراطية مناقشات مستفيضة للبرامج الحكومية فى البرلمانات . وفى ذلك قوة الحكومة وركيزتها ، عندما تقر البرلمانات هذه البرامج .

ومن ناحية أخرى لم يعد النظام السياسى الحالى مهدداً بنشوء قطب برلمانى « مضاد للدولة » ، أو على الأقل لم يعد مهدداً بذلك فى المستقبل القريب . ولا يرجع ذلك فقط إلى وجود رئيسين للبرلمان الآن ، وكل منهما يخشى أن يدركه مصير رئيس البرلمان السابق (رسلان حسبولاتوف) . ولكن الدستور الجديد اعتبر مقراً ونافذ المفعول ، وهذا أمر جدى ، بغض النظر عن مدى مصادقة الإرادة الشعبية عليه . ولو أن الأحزاب كانت من صنع الإرادة الواعية للجماهير وليس من صنع الدولة ، لكان الوضع مختلفاً . بيد أن هذه الأحزاب ، حتى الممثلة فى مجلس الدوما ، تلعب أحيانا لعبة الديمقراطية لمصلحة نظام يلتسين السياسى ، وتحقق طموحها إلى « المشاركة » فى هذا النظام فتطيل بذلك أجله المحتوم ...

□ وثالثا : يتميز البرلمان الجديد عن مجلس السوفيت الأعلى السابق بأنه يمكن حله فى أى وقت طبقا للدستور إذا ما تعرضت للخطر مصالح الكريملين والقمة البيروقراطية للنظام . ويبقى الرئيس مهيمناً على الدستور ومرتكزا على الجيش والشرطة .

□ ورابعا : بعد انقلاب أكتوبر الدموى ، وعشية الانتخابات البرلمانية أيد ٨٥٪ من أهالى موسكو بقوة فرض يلتسين لحالة الطوارىء (وهذا أمر طريف للغاية !) بل وذهبوا إلى أبعد من ذلك فطالبوا بمد أجل الطوارىء وتوسيع نطاقها ، الأمر الذى يشير إلى اتساع

نمط التفكير المنحط للعناصر الرثة ، والذى لا يليق بالإنسان الحر . وعلى أساس هذه الميول ، التى كثيرا ما تكون مهينة ، يستنتجون فى الغرب أن « الإنسان الروسى غير مستعد بعد لتقبل الديمقراطية » . وبذلك يبررون تأييدهم للمتآمرين والانقلابيين ولدعاة النظم الفردية ، ولكثير من الأشياء التى لا يعقل وجودها فى الديمقراطيات الغربية .

وهكذا يبدو أن المجتمع مازال يعلق آماله كما فى السابق لا على الدستور والقوانين والقيم والقواعد الديمقراطية بل على الدولة المتسلطة والشخص الذى يجسد هذه الدولة ، أى على الديكتاتور .. فكيف نطالب العالم باحترامنا ؟

□ وخامسا : وهذا أمر مخيف جداً .. ألسنا نتحول إلى بشر فاقدى الذاكرة مثل أولئك الذين وصفهم الأديب جنكيز آيتماتوف وصفا رائعا ؟ فمن أين لنا بهذه القسوة والضيق بأصحاب الآراء الأخرى وكذلك أصحاب الأعراق المختلفة ؟ ومن أين لنا بهذا التسامح إزاء إراقة الدماء والعنف والقسوة من جانب السلطة ؟ يبدو أننا بصدد ظهور مجتمع فاقدى الذاكرة ، والذى يشكله زعماء هذه القبيلة المنافقة ، الذين كانوا يتشدقون إلى الأمس القريب بالديمقراطية ويريقون الدموع على استخدام الجيش السوفيتى للغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين فى مدينة تبليسى (أبريل ١٩٩٠) .

ومع ذلك فالخيارات المتاحة أمام الكريملين قليلة . فالصورة الديمقراطية أو « الوجه » الديمقراطى مطلوب « للدولة الجديدة » لتبرير ما أريق من عرق ودماء فى سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ لبنائها ، وما بُدد من ضمير فى « تقنينها » بالانتخابات البرلمانية فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٣ . كل ذلك بغية تقديم صورة مقبولة للعالم الخارجى وقبل كل شىء للغرب ، ولإضفاء طابع الشرعية على الهيمنة التقليدية للدولة فى روسيا . وهذه ليست ديمقراطية بالطبع بل ديمقراطية زائفة أوقفت عملية تصحيح المسار السياسى للمجتمع الروسى .

فما الذى سيحدث مستقبلا ؟

من الوهم الظن بأنه من الممكن « تربية وريث » بحلول نهاية الفترة الرئاسية الحالية . والوهم الآخر ، الشائع فى أوساط « الديمقراطيين » أن يلتسين ينبغى أن يبقى فى منصبه إلى أن تستقر الأوضاع فى « الدولة الجديدة » . فالحقيقة أن الوضع فى روسيا لن يميل إلى الاستقرار لأن يلتسين فى الحكم ، وسيظل كذلك مادام يلتسين باقيا فى الحكم . وبالتالى فلن يتأتى حل مشكلة توارث السلطة وتحاشى وقوع القلاقل ، إلا بذهاب هذا الطاغية الصغير ، وتحرر الديمقراطية من صورتها كشعار مرفوع ، وتحولها إلى ممارسة واقعية ، على قاعدة الصراع السياسى المعروف بدون إراقة دماء ، واحترام القيم المتعارف عليها كالشرف والضمير والوفاء بالوعود . عندئذ يبدأ تصحيح تدريجى للتطور التاريخى فى روسيا .

وينبغى أن يدرك العالم أن عصر يلتسين سينقضى بسرعة ، كما انقضى عصر جورباتشوف ما إن ظهر نظام الرئاسة فى الاتحاد السوفيتى . فروسيا هى وريثة الاتحاد السوفيتى ، ولن ينجح فيها هذا النظام الرئاسى أيضا ، فهو كالعضو الغريب على نسيج الجسم لا يمكن أن يتواءم معه . وقد تجلى ذلك فى أحداث سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ ، فى الدماء والضحايا والحرائق وانهيار المثل والآمال .

لقد كان لروسيا تاريخها الخاص ، ولم يسقط هذا التاريخ من سلة التاريخ العالمى (وقد قمت فى عدد من مقالاتى بمحاولة الكشف عن أحد عناصر هذا التاريخ ، وهو تطور السلطة التمثيلية فى روسيا القديمة) . وإلى جانب العنصر الروسى الأصيل كانت هناك أيضا الخصوصية « الآسيوية » ، أو كما يقول المتخصصون « الإقطاعية الجديدة » ، التى لعبت على مُدى العصور دوراً مشؤوما فى تشويه المجتمع ، بما فى ذلك المجتمع السوفيتى . فالستالينية ، بالنمو غير العادى فيها لوظائف البطش ضمن النظام الإدارى البيروقراطى العام ، كانت من حيث الجوهر نظاما استبدادياً ، يشبه إلى حد كبير تلك النظم التى سادت فى بلدان الشرق فى العصور القديمة والوسطى (نمط الإنتاج الآسيوى) .

وقد أدت عمليات التحديث المستمرة إلى تآكل بل وحتى إلى اختفاء وظيفة البطش التنكيلى فى النظام الإدارى . كما أن إقصاء الحزب الشيوعى السوفيتى عن دوره القيادى فى المجتمع فى ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، وهو الحزب الذى كان يمثل الأسمنت بالنسبة للنظام القائم ، تطلب تعويضاً سريعاً ، تمثل فى السير على طريق الديمقراطية التمثيلية ، وإلا فقد كان من الممكن أن تنهار الدولة . وهذه الديمقراطية التمثيلية هى التى تطورت بسرعة على أساس تحول السوفيتات . ومن الجدير بالذكر أن هذه العملية كانت تتم تحت سيطرة السوفيت الأعلى ، لذلك تحولت السوفيتات إلى مجالس بلدية ذات طابع تمثيلى حقيقى . ولكن ماذا حدث نتيجة القضاء على الديمقراطية التمثيلية ومحورها الرئيسى : مجالس السوفيت ؟

ظهرت فجوة كبيرة بين الجهاز الحكومى الإدارى وملايين المواطنين المحرومين من ممثليهم فى جهاز الدولة . ويشعر الحكام بذلك بشكل غريزى ، ولذلك نراهم من جهة يعجلون بإقامة أجهزة تمثيلية شكلية ، لا تملك فى الواقع أى صلاحيات سلطوية ، ومن جهة أخرى يسارعون إلى ملء « الفراغ » بحشد المزيد والمزيد من الموظفين . ولهذا نطالع فى الصحف تساؤلات مذهولة حول اتساع مساحة المؤسسات الحكومية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والحزب الشيوعى بحيث زادت فى روسيا وحدها عشرة أضعاف !

كاريكاتير المهزلة أو كيف تحول يلتسين :

يشير الباحثون إلى أن قصف البرلمان وتصفيته يشبه إلى حد كبير حل البلاشفة للجمعية التأسيسية فى ٦ يناير ١٩١٨ . كما يشبه أيضا انقلاب نابليون بونابرت الشهير عندما تحول من رئيس جمهورية إلى إمبراطور .

ولكن تصفية يلتسين للبرلمان يمكن اعتبارها بمثابة كاريكاتير لما حدث عندما قام نابليون بونابرت بانقلابه الذى أصاب كارل ماركس فى وصفه بـ « المهزلة » .

وخلال المجابهة المأساوية بين الرئيس المتمرد والبرلمان الشرعى ، وقفت فى صف البرلمان ، إلى جانب المجموعات الشيوعية المختلفة ، أحزاب مثل الحزب الديمقراطى ، والحزب الديمقراطى الدستورى ، والمركز الاشتراكى الديمقراطى ، هذا عدا الأحزاب اليسارية مثل حزب العمال (البروفيسور بوزجالين) وحزب الكادحين الاشتراكى (روى مدفيدف) وبعض الأحزاب الأخرى . ووقفت النقابات مع الدستور والبرلمان ، رغم أن تحركها كان سلبيا للغاية . وقد سبق أن أشرت إلى دعم الأقاليم للبرلمان . أما رؤساء الأقاليم فأصبحوا معزولين ، وأيد بعضهم البرلمان ، بينما اتخذ البعض موقف الترقب السلبى . وفيما بعد انتقلوا من التأييد السلبى إلى الهجوم الضارى على البرلمان عندما رأوا نهايته . وصاح محافظ « نيجنى نوفجورود » بوريس نيمتسوف مذعورا فى رئيس الوزراء فكتور تشيرنوميردين يوم ٣ أكتوبر : « اقتلهم يافكتور ستيبانوفتش ، إنهم مجرمون ! » وكان قد لزم الصمت طوال الأسبوع الأول للمجابهة ، إلى أن وصل من لندن مستشاره « العالم بكل شىء » .

وقد لجأ النظام إلى أسلوب دعائى يتهم المتظاهرين الذين أعربوا عن تأييدهم للبرلمان بأنهم « تحالف الشيوعيين مع الفاشيين » . وقد استخدمت هذه الوسيلة الدعائية لتبرير الانقلاب الذى دبره يلتسين ، وللإيحاء بأن هذا الانقلاب قد تم لحماية السكان من « المجرمين الإرهابيين الشيوعيين والفاشيين » . ولكن هذا الأسلوب ، المنسوخ عن التقاليد الستالينية ، لا يستند إلى أى أساس واقعى . فعناصر الفاشية جاء بها أنصار يلتسين إلى قلب موسكو ، وانهارت الحدود بين الديمقراطيين الراديكاليين من أنصار يلتسين وبين الفاشية العادية . فتصرفات الكريملين وأنصار جايدار وشرطة يرين .. كل ذلك كان فى جوهره تصرفات فاشية .

وتحولت نظرية « المؤامرة الشيوعية الفاشية » إلى كاريكاتير يسخر من هذه النظرية ذاتها . فحتى المقال الموالى ليلتسين والمنشور فى صحيفة « بروفيل » النمساوية يذكر أن عدد أفراد الفصيلة الفاشية التى جاءت لحماية « البيت الأبيض » (حتى لو سلمنا بوجودها)

بلغ ١٥٠ فرداً . وليس من المعقول أن يتمكن ١٥٠ فاشيا ، حتى بالتحالف مع بضعة آلاف من الشيوعيين أن يحسموا مصير موسكو وروسيا فى ذلك الأحد الدامى . وفى ليلة الاثنين ألقى جايدار خطابه الديماجوجى (متخذا وضع موسولينى !) عبر التليفزيون حول ما أسماه « بالمؤامرة الشيوعية الفاشية » .

ولم يلحظ جايدار كيف أصبح شبيهاً بمنظِّر الحركة الفاشية التى تسمى نفسها بالديمقراطية .

ويمثل « الديمقراطيون » المؤيدون للسلطة التنفيذية خليطا متنافراً أكثر مما كان يمثله البرلمان وقاعدة ارتكازه الاجتماعية . وتجمعهم كلهم سمة مشتركة ، فهم يطالبون بمواصلة توسيع نطاق الخصخصة اللا محكومة وتمليك الأرض تملكاً خاصاً (الأمر الذى عارضه حتى الأديب الكبير ليف تولستوى فى القرن الماضى) ، والمزيد من تحرير الاقتصاد الروسى وفتحه أمام رؤوس الأموال الأجنبية دون أن يقدروا النتائج التى يمكن أن تترتب على هذه الخطوات .

ومن ناحية أخرى تمتزج كل هذه الشعارات بلغة خطاب قومى تحررى حادة اللهجة ، مستعارة من المعارضة وذات روح معادية للشيوعية . ومن الطريف أن « الديمقراطيين » أخذوا الآن يتحدثون عن سعيهم إلى استنهاض « عظمة » روسيا كدولة عالمية ، وهذا الشعار أيضا قد سرقوه من معارضيهم فى البرلمان ، رغم أنهم هم الذين تسببوا فى انهيار هذه الدولة ذاتها ، ودقوا آخر مسمار فى نعش « عظمتها » بقصفهم البرلمان الاتحادى بمدافع الدبابات .

هل هو بنوتشيت روسى ؟

من المعروف أنه لا يجوز النظر بجدية إلى المناظرات التاريخية ، بيد أنه يجوز اللجوء إلى ذلك لمحاولة فهم ظاهرة اجتماعية معينة واكتشاف الجديد والأصيل فى هذه الظاهرة . وعلى سبيل المثال أقر عام ١٩٣٦ الدستور الستالينى الشهير ، والذى عمل على صياغته نيكولاى بوخارين(*) . وهو من وجهة نظر القانون الدستورى الشكلى يعتبر ذا طابع ديمقراطى (فلم يتضمن المادة السادسة السيئة الصيت حول الدور القيادى للحزب الشيوعى ، فقد ظهرت هذه المادة فى عهد بريجنيف بمشاركة تلك الوجوه التى أعدت أخيرا « الدستور الجديد ») . ومع ذلك أضفى ذلك الدستور الصفة الدستورية على انتصار الديكتاتورية الستالينية . وفى ديسمبر ١٩٩٣ أقر « دستور يلتسين الجديد » الذى دشن أيضا

(*) أحد قيادات الحزب الشيوعى البلشفى فى ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، عارض ستالين واتهم بالخيانة وأعدم .

انتصار الديكتاتور الجديد ونظام حكمه الفردى ... فياله من تناظر مرعب . والمثال الآخر الذى تذكره الصحف كنوع من التناظر مع النظام الحالى هو نظام بنوتشيت فى شيلى(*) .

وكنت قد أوردت هذه المقارنة عام ١٩٨٨ فى إحدى المناقشات مع الأكاديمى نيكولاى كليموف فى تلك الجلسات التى كان يديرها الأكاديمى ليونيد أبالكين(**) لأنصاره وتلاميذه من جميع أنحاء الاتحاد السوفيتى . وقد طرحت فى مجادلتى بصدد إصلاحات جورباتشوف وجهة نظرى التى تلخصت فى أن هناك طريقين لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الجذرية . الطريق الأول هو الجمع بين تنمية الديمقراطية السياسية وإقامة هياكل السوق عبر القوى المتنافسة . والطريق الثانى هو طريق بنوتشيت ، والذى يتوقف فيه أى جدال حول الديمقراطية السياسية ، وتقوم الدولة « من أعلى » بفرض النظام الاقتصادى التنافسى . ولكن طريق بنوتشيت يفترض وجود مبدأ الملكية الخاصة . ولما كان حق الملكية الخاصة غير قائم فى الاتحاد السوفيتى ، وبالتالى فليس هناك إمكانية للإسراع بإنشاء قوى السوق المتنافسة ، فإن طريق بنوتشيت لن يفضى إلا إلى نظام بوليسى من جديد . ومنذ ذلك الحين اختلط الحابل بالنابل ، وأصبحوا يكتبون بانبهار عن منجزات إصلاحات بنوتشيت ، متجاهلين أن هذا النظام قضى على حياة ٥٠ ألف شخص .

ولاشك أن أنصار المقارنة بنظام بنوتشيت محقون فى أمر واحد ، وهو أن التصفية النهائية (المسلحة !) للسلطة الاشتراكية (اسماً) فى روسيا تذكّر بالوضع الذى كان قائما فى شيلى عام ١٩٧٣ . كذلك يصعب إنكار أن تركيز يلتسين للسلطة فى يده وتدعيم نظامه الرئاسى الديكتاتورى قد تم إلى حد كبير بدعم الغرب ، الذى قدم العون المالى المطلوب لذلك والمعلومات عن « الخصم » ، والوسائل والسبل التى مكنته من الانتصار . ومثلما فعل بنوتشيت فقد شق أنصار يلتسين الطريق نحو السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة (حتى ربما دون إدراك واع من يلتسين لذلك) . وبدون تركيز السلطة الديكتاتورية كان من العسير تنفيذ « العلاج » الليبرالى الجديد الذى تجرى من خلاله إعادة توزيع الملكية عبر تدمير الهياكل الصناعية والزراعية التقليدية . ونتيجة استخدام « الأساليب التقنية » (توزيع صكوك التمليك بأسلوب تشوبايس) ظهر ملايين العاطلين عن العمل ، وأخذ الاقتصاد يتكيف مع وضعه الجديد كمصدر للخامات ، تلبية لاحتياجات السوق العالمية . وفى الوقت نفسه تنفصل الملكية تماما عن العاملين .

(*) الجنرال بنوتشيت الذى قاد الانقلاب العسكرى فى شيلى ضد حكومة أليندى عام ١٩٧٣ .

(**) أكاديمى فى الاقتصاد كان مسؤولا عن وضع الخطط الاقتصادية الإصلاحية فى عهد جورباتشوف .

ولكن المسألة لا تقتصر على هذا الجانب وحده . وقد أشرت مراراً إلى أن مثل هذه الإصلاحات « على طريقة بنوتشيت » لا يمكن تطبيقها فى روسيا ، حيث تبلغ ملكية الدولة حدوداً مطلقة ، بينما الملكية الخاصة لم تتشكل بعد . وبالطبع كان واضحاً لى أن رؤوس الأموال الأجنبية لن تشارك حتى فى استثمار مصادر الطاقة ما لم تتبع روسيا سياسة تستهدف إقامة هياكل السوق . إلا أنهم كانوا يدفعون يلتسين دفعاً نحو فرض الديكتاتورية ، وفى ظنهم الخاطىء أن السوق لا يمكن أن تنشأ بدون إستتباب النظام الفردى .

ومن ناحية أخرى يتميز أسلوب يلتسين فى « فرض النظام » تميزا واضحاً عن أسلوب بنوتشيت . فقد اعتمد كلاهما (يلتسين وبنوتشيت) على قاعدتين اجتماعيتين مختلفتين : ففى روسيا كانت مواقع رأس المال الوطنى والأجنبى لا تزال فى بدايتها ، فهل يمكن مقارنة روسيا وشيلى من هذه الناحية ؟ كما كانت المقدمات التاريخية والتقاليد مختلفة فى كلا البلدين .

وثانيا ، لم يعتمد يلتسين أساسا على الجيش بل على التشكيلات المسلحة ذات الطبيعة البوليسية ، وعلى الفروع العسكرية البيروقراطية لسلطته الفردية . وخلافا عن بنوتشيت حاول يلتسين أن يتستر بشعارات « الديمقراطية » و « الحرية » أما بنوتشيت فسمى الأشياء بمسمياتها ، فقد كان ديكتاتورا وأراد أن يبدو هكذا . ولكن يلتسين أراد أن يبدو بمظهر « أب الأمة الروسية كلها » .

إن القيصرية الروسية (البونابرتية) لها تقاليد تاريخية معينة . فهى تظهر فى فترات تغيير النظام ، حينما يكون النظام القديم فى طريقه إلى الزوال ، بينما لم يتشكل النظام الجديد بعد . ويمكن أن نشير فى هذا الصدد إلى نظام حكومة كيرينسكى المؤقتة فى روسيا عام ١٩١٧ ، التى نظر إليها الكثيرون بعد « مظاهرات يوليو » ١٩١٧ باعتبارها نظاما بونابرتيا محتملاً .

والقاعدة الاجتماعية الفعلية التى يمكن أن يقوم عليها نظام يلتسين هى أجهزة المباحث السياسية المتنامية بسرعة ، وتشكيلات الشرطة الخاصة وأجهزة الأمن ، وكذلك الوحدات العسكرية ذات الأجور الكبيرة ومجموعات الموظفين البيروقراطيين ذات المصلحة فى مركزية الدولة . ومن ناحية أخرى فإن يلتسين يستطيع الاعتماد على شريحة رقيقة من أصحاب الأملاك وممثلى أشباه المثقفين الذين يتمسحون بأذيال السلطة . ومن هذه الزاوية يمكن القول إن اليلتسينية تجرى تجربة لإعادة إصدار البلشفية - القومية تحت اسم « **الديمقراطية الروسية** » رغم أنه لا يجمعها بالديمقراطية جامع .

وفى واقع الأمر تقوم هذه الديمقراطية ـ القومية المعاصرة على الأسس التى سبق أن صاغها مؤسس البلشفية ـ القومية نيكولاى أوستريالوف(*) والمعتمدة على ثلاثة مفاهيم أساسية : الدولة والملكية والقومية ، أى طبقة الملاك الأغنياء فى الريف والمدينة التى تعتبر ركيزة للسلطة الفردية المطلقة . وكان أوستريالوف يعتبر ستالين حاملاً لهذه الفكرة ، أما الأوستريالوفيون الجدد فيعتبرون يلتسين رمزاً لها . وقد « بدد » ستالين هذا المشروع ، أما يلتسين فيقبله ، ولكن لا على أساس السلطة التمثيلية السوفيتية بل على أساس سلطة الدوما البيروقراطية . ومن المعروف أن سلطة الدوما ليست سلطة ، بل مجرد واجهة تتستر على تجريد المشرِّع من السلطة(**) . وكان عالم الاجتماع المعروف بيتريم سوروكين ، الذى نفاه لينين من روسيا ، قد تنبأ عام ١٩٢١ بأن مثل هذه « الديمقراطية القومية » القائمة على رفض الديمقراطية البرلمانية تمهد الطريق أمام نزعة الدولة وإقامة ديكتاتورية قوى « النظام » وأنصار الدولة القوية وشرائح الملاك الجدد .

وقد شرع يلتسين بعد « انتصاره » فى العمل بروح أوستريالوف وتعزيز نظامه الديكتاتورى الذى قد يتكلل بإقامة سلطة قيصرية جديدة ، رغم أن عمرها لن يكون طويلا . فمن المعروف أن أى نظام بونابرتى يحلم بأن يضرب بجذوره فى تربة الأقاليم . وتشير كل الدلائل إلى أن يلتسين يدرك مصلحة جحافل البيروقراطيين الشبان المتعطشين إلى السلطة ، وممثلى البرجوازية القادمة ، المرتبطة بالمافيا بألف خيط ، وبعض جماعات الحاشية الحاكمة السابقة ، فى تعزيز نظام سلطته الشخصية . ولهذا فإن ممثلى هذه الفئات مستعدون للنضال بحماس وعنف ضد كل ما له علاقة بالاشتراكية ، رافضين أى قيم جماعية أو اجتماعية باعتبارها « ماضيهم الملعون » الذى يبغون إنكاره . هذا بينما يشعر عشرات الملايين اليائسين بالأسى لموقفهم السلبى أثناء قصف برلمان حسبولاتوف الديمقراطى الذى كان يتصدى ليلتسين وحاشيته(***) .

(*) نيكولاى أوستريالوف (١٨٩٠ ـ ١٩٣٨) سياسى وكاتب روسى من قادة حزب الديمقراطيين الدستوريين . هاجر بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ وعاد إلى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٣٥ .

(**) خاض رئيس الوزراء بليفى مباحثات صعبة مع الحكومة الفرنسية فى مطلع هذا القرن للحصول على قرض كبير لروسيا القيصرية . ولم يكن بوسع القيصر أن يشكل ضمانة لهذا القرض بعد أن ساءت سمعة نظامه . وطالبت فرنسا بضمانات سياسية يمثلها قيام برلمان . وتردد بليفى على باريس ثلاث مرات ، وأخيرا وافق القيصر نيقولاى الثانى على إنشاء « دوما الدولة » كهيئة استشارية تابعة للامبراطور . وبعد الحصول على القرض بحوالى شهرين حُلَّت الدوما .

(***) انظر : توماش كراوس : « *اليلتسينية* » ، بودابست ، ١٩٩٣ ، ص ٩٨ .

والطريف فى الأمر أن يلتسين نفسه يضرب لهم المثل هنا ، إذ يبدو أن من المهم له بصفة خاصة أن يدمر معنويا ونفسيا خصومه الشيوعيين الذين يذكره وجودهم « بماضيه الشيوعى المشين » .

واليلتسينية كنظام سياسى تفرخ أشكالا جديدة من الهيمنة الشمولية للسلطة التنفيذية على المجتمع . فالقضاء على البرلمانية ومجالس السوفيت كهيئات للسلطة التمثيلية لم يساعد على تحرير المجتمع ، بل عرقل نموه وعزز سلطات النظام الإدارى البيروقراطى اللا محدودة بحجة مقاومة النظام القديم ومكافحة الجريمة .

وقد أصبحت اليلتسينية خاتمة للنظام القديم وبداية للنظام الجديد الذى لم يتحدد بعد . إن اليلتسينية هى حالة انتقالية ، وآخر مرحلة لتحول النظام . وخطوؤها الفادح هو انقلاب سبتمبر / أكتوبر الدامى الذى وضع حدودا واضحة للحكم ولبقائه كنظام فردى . والنظم الفردية تحمل فى طياتها خطر الانقلابات والانقلابات المضادة ، وأحيانا تفضى إلى الثورة . وكان المؤرخ كلوتشيفسكى بعيد النظر حين كتب بعد أحداث « الأحد الدامى » عام ١٩٠٥ فى روسيا قائلا إن الدماء التى جرت بين القيصر والشعب قد حالت بينهما إلى الأبد . وأصدر حكمه الحاسم : « سيسقط القيصر ويرحل إلى الأبد » .

إن الثورة هى حالة عدم تسامح تجاه النظام القائم . وكلما ازداد المجتمع وعياً بفكرة أن السوس ينخر فى عظام النظام الذى يدير الدولة ازداد عدم تسامحه . واللا تسامح والفتور صفتان ملازمتان للمجتمع المدنى فى ظل الحكم الفردى . وليس الفتور حالة بسيطة لا خطر منها على الأوساط الحاكمة ، بل هو المرحلة الأولى لعدم التسامح ، تعقبها « الإدانة الصامتة » ، ثم تتصاعد الأمور نحو السخط ، وأخيرا تأتى مرحلة نبذ المجتمع للنظام القائم . وقد عايشنا ذلك عندما أفلت شمس نظام جورباتشوف . وقد تختلف صور وأشكال نبذ النظام ولكنها حتمية تاريخية . وهذه الاستنتاجات يتوصل إليها ، إلى جانب العلماء والخبراء ، الأدباء الذين يعانون من التحكم الأخرق فى مصائر البلد والشعب .

وها هو الكاتب فلاديمير مكسيموف يعبر عن أفكاره كالعادة بالصور البليغة :

« فليصبوا على رأسى الأشيب من جديد شلال اللعنات والشتائم ، ولكنى ، كخصم منهجى وعقائدى للشيوعية ، اجرؤ على القول بأن النظام الذى يسود الآن فى روسيا هو أسوأ وأخس وأظلم من النظام السابق لأنه يعرض على المجتمع لعبة بلا قواعد ، ووجودا خارجاً على القانون ، ويمثل سلطة الطغمة المالية الإجرامية »(*) .

(*) صحيفة « برافدا » ، ٣١ مارس ١٩٩٣ .

وقد انتهت عملية إسقاط السلطة التمثيلية فى روسيا ، التى مثل المؤتمر الأول لنواب الشعب للاتحاد الروسى بدايتها عام ١٩٩٠ ، ومثل المؤتمر العاشر لنواب الشعب فى أكتوبر ١٩٩٣ نهايتها المأساوية بقصف قصر البرلمان بمدافع الدبابات ، انتهت بإقامة نظم إدارية إقليمية شبه شرعية تعمل بدون رقابة عملياً ، ومستقلة عن الكريملين ، رغم أنها تعتبر جزءا من النظام الإدارى البيروقراطى العام .

إن النظام الرئاسى بدون ضوابط رادعة ، وبدون برلمان ذى صلاحيات ، وبدون إمكانية تعبير المواطنين عن آرائهم عبر هيئات تمثيلية حقيقية على المستويين الاتحادى والإقليمى ، لا يعد نظاما جمهورياً ديمقراطيا بل سلطة الأوليجاركيا (حسب تعبير أرسطو) . والدستور الذى أعلن فى روسيا باسم الشعب يضع الرئيس فوق الدولة . وأكبر خطر يهدده ليس « سياسيو الشوارع » فى موسكو ، بل التناقضات التى تنشأ حتما خلال التعامل بين « الديكتاتورية الفيدرالية » والنظم البلوتوقراطية المحلية « للأمراء الإقليميين » - رؤساء الإدارات المحلية .

الديكتاتورية على المستوى الإقليمى :

من المعروف أن أى نظام سياسى يتعرض للانهيار يعود من جديد فى صورة أقرب ما تكون إلى الصورة السابقة . وبالنسبة لروسيا تعتبر نقطة بدء الحساب هى عام ١٩٨٥ ، عندما كانت الأيديولوجيا الشيوعية مهيمنة بلا شريك ، بينما احتكر جهاز الحزب الشيوعى السوفيتى السلطة فى البلاد بأسرها . ونقول جهاز الحزب الشيوعى ، أى فئة الموظفين الحزبيين وليس جيش الأعضاء العاديين فى الحزب . وكان نهج إشاعة الديمقراطية فى المجتمع ، والذى أعلن عنه عام ١٩٨٥ ، يعنى تنمية أسس الإدارة الذاتية ، أى تعميق عملية تحويل مجالس السوفيت التى تمثل الشعب عن طريق النواب إلى بلديات حقيقية .

إلا أن عملية إقامة سلطة الشعب سارت بصعوبة شديدة ومعاناة بالغة . فقد قاومت العشيرة الجديدة من موظفى الرئاسة ورجال الإدارة أية محاولة لفرض الرقابة عليها من جانب مجالس السوفيت ، واستطاعت أن تحقق بالتدريج ذلك الثأر البيروقراطى الذى نُسب إلى مجالس السوفيت .

وفى نهاية المطاف لم تتورع الفئة الحاكمة الجديدة والفئة القديمة التى غيرت لونها عن القيام بانقلاب حكومى بقيادة زعيمهما الحزبى من أجل إحكام قبضتهما على البلد ! وهذا هو التعزيز الكامل لسلطة البيروقراطية والموظفين ، المعتمدة على عناصر التنكيل الصريح ، العسكرية والبوليسية ، للدولة .

وقد أعيد عملياً بناء هياكل النظام الإدارى البيروقراطى القديم مع فارق بسيط ، وهو أن فئة الحكام الجدد لم تعد تتركز ، كما فى السابق ، فى مبانى اللجان الحزبية للمحافظات ، بل فى مبانى الإدارات الإقليمية ، والتى كانت فى السابق أيضا مبانى اللجان الحزبية . وأعيد بناء هرم السلطة التنفيذية المركزية الموحدة الرهيب ، غير الخاضع لرقابة السلطة التمثيلية والمستقل عن الشعب ، والذى أصبح أقل كفاءة بكثير من السابق ومعتمداً على أشخاص غير مؤهلين للإدارة . وإذا كانت الفئة الحاكمة تسمى نفسها فى السابق « شيوعية » وتدعى الآن أنها « معادية للشيوعية » ، فإن ذلك لا يغير من جوهر الأمر . فقد أصبح المواطنون أقل أمناً مما فى السابق حينما كان الحزب الشيوعى يحاول أن يخفى هيمنته متسترا بورقة توت برلمانية يمرر عبرها ما يشاء من قوانين . أما اليوم فليس هناك حتى رغبة فى التستر على الديكتاتورية . والمرسوم الرئاسى يحل محل القانون .

ومن هذه الزاوية يمكن أن نقول إن الفئة الحاكمة قامت فى الفترة من ٢١ سبتمبر إلى ٤ أكتوبر ١٩٩٣ فى روسيا بانقلاب حكومى يمثل ثأر الفئة البيروقراطية التى أحست بوطأة يد السلطة الشعبية المتجسدة فى مجالس السوفيت المدافعة عن الشرعية وحقوق الإنسان والمواطن .

وهكذا انتهى الفصل الأول من هذه الدراما الكبرى فى تاريخ روسيا بقصف البرلمان الفيدرالى فى ٤ أكتوبر ١٩٩٣ . أما الفصول التالية فتمثلت فى تصفية هيئات السلطة التمثيلية ، أى مجالس السوفيت ، وصدور الأوامر والمراسيم الخاصة بذلك من جانب الإدارات الإقليمية . وأعطيت لصنائع يلتسين فى المحافظات والنواحى والمدن الكبيرة ، ولرؤساء الإدارات فى الاقاليم فرصة التنكيل بمجالس السوفيت على تلك المستويات . ولم يكن ذلك يجرى بمحض المصادفة بل لإشراك الجميع فى الجريمة السياسية التى ارتكبها يلتسين وتشيرنوميردين ويرين وفيلاتوف وكوظيريف وشوميكو وغيرهم ، وإشراكهم فى المسؤولية عنها .

إن حل مجالس السوفيت فى المحافظات بقرارات من رؤساء الإدارة فيها جاء استمراراً لفوضى القوانين والإجراءات التى لا ينص عليها القانون ، وكان ذلك فى الواقع هو الفصل الثانى من الانقلاب الحكومى .

إن كل شىء فى بلدنا اليوم يقف رأساً على عقب . ففى كل مكان فى العالم تقوم السلطة التمثيلية ، المنتخبة بواسطة الشعب ، بتشكيل الحكومة وهيئات السلطة التنفيذية فى الأقاليم ، أما فى روسيا فتجرى الأمور على العكس : فالقيصر هو الذى يشكل مجلس الدوما ، والموظفون يكتبون قوائم الأحزاب وزعمائها ، ويحددون عدد وتركيبة مجالس الدوما فى المدن والمحافظات . ومن الواضح أن دور أجهزة كهذه هو دور صورى ، يخدم

مصلحة الفئة الحاكمة فى التستر على سلطتها المطلقة وإطلاق يدها ، خاصة فى إنفاق موارد الميزانية .

هذه هى صورة الحاضر ، فماذا عن الغد ؟

الاحتمال الأقرب هو أن النظام الحاكم لن يستطيع البقاء إلا بقهر المجتمع ، وبالتالى فهو محتاج دائما إلى أعداء لكى يظل قائما . وبعد البرلمان سيأتى الدور على النقابات والأحزاب المتمردة والحركات الاجتماعية وهلم جرا . وعندما تستنفد قائمة « الأعداء » الظاهرين سوف يعمدون إلى « اختراعهم » وإلى الكشف عن « المؤامرات » .

ولكى تبقى القمة الحاكمة فى السلطة ستمارس عملية التطهير حتى تكسب بعض ثقة الشعب ، وستلجأ إلى البحث عن المرتشين والفاسدين ، وستحتاج إلى من يلعب دور المنقذين ، وخاصة فى الأقاليم .

« نقيض النظام » :

لم يكتمل بعد تشكل النظام كقوة بطش تنكيلية ، إلا أنه يسير فى هذا الاتجاه بسرعة ويقترب من الاكتمال . وقد بدأت أولى هذه النبتات السامة فى الظهور منذ عام ١٩٩٢ ، وخاصة عندما تشكلت فصائل الشرطة للعمليات الخاصة (أومون) وغيرها من التشكيلات فى وزارة الداخلية ، وأخذوا ينفقون على مكافحة الجريمة أقل بكثير مما كان ينفق من قبل ، ويخصصون الموارد القليلة والقوى البشرية المحدودة لهذه الوحدات التنكيلية ، المعادية للمجتمع بصورة سافرة . وفى الوقت نفسه بدأ تشكيل وحدات حراسة الرئيس (الإدارة العامة للحراسة) ، وأفواج الرئاسة ، ووزارة الأمن ، بل وهيئة المخابرات الخارجية . ووجهت كلها نحو مكافحة « العدو الداخلى » . وراحت المخابرات الأجنبية تساعد « زملاءها » فى روسيا فى مقاومة البرلمان الروسى ، فضلاً عن مكافحة المعارضة .

لقد قدمت الدكتورة ليليا شيفتسوفا تحليلاً دقيقاً للوضع السياسى فى مقالها المنشور فى صحيفة « أنباء موسكو » الأسبوعية . وكتبت تقول :

« ... إنه من الواضح حتى للمراقب العادى أن البرلمان الروسى يخصص له دور محاكاة السلطة التشريعية ، أما الحكومة فيخصص لها دور « التشهيلاتى » فى إدارة الرئيس . وبعبارة أخرى ، ***يجرى الانتقال إلى أسلوب فردى سافر للإدارة لا يلجأ حتى إلى التمويه*** *(التشديد لى - رسلان حسبولاتوف) . والأكثر من ذلك أن مرسوم مكافحة الإجرام يتيح إمكانية فرض الأحكام العرفية وحالة الطوارىء فى البلاد . ومنذ بداية*

البيريسترويكا لم يكن البلد أبعد ما يكون عن دولة القانون والديمقراطية مما هو عليه الآن » .(*)

إن الانقلابات الحكومية تدبر دائما للابتعاد عن « دولة القانون والديمقراطية » . وهذه هى إحدى الحقائق الجلية التى عادة ما تستغلق على أذهان المثقفين ...

وليس لدى الكريملين رؤية متكاملة لنظام الحكم السياسى ولبناء الدولة . وكل ما هو موجود لا يعدو أن يكون ركاماً من الوحدات السياسية ـ الإدارية المتناقضة ، مع عدد هائل من الهيئات التى يكرر بعضها البعض . وهكذا نجد أن هناك حكومة يرأسها تشيرنوميردين ، و « حكومة » يرأسها فيلاتوف (ديوان الرئاسة) و« حكومة مطبخ » يرأسها الرئيس نفسه ولا مكان فيها حتى لتشيرنوميردين أو فيلاتوف . وهذه الحكومات الثلاث هى حكومات قائمة بالفعل وتمارس عملها . كما نجد ثلاثة برلمانات : « برلمان شوميكو » (مجلس الفيدرالية) و « برلمان ريبكين » (مجلس الدوما) ، وبرلمانا ثالثا يتشكل بسرعة وهو « المجلس الشعبى التابع للرئيس » . وهناك عدة وزارات للخارجية ، وعدة وزارات للدفاع ، وللداخلية ، ووزراء عديدون للإعلام والصحافة وهلم جرا ...

« إن العلاقات بين النخب بعضها وبعض ، وبينها وبين المجتمع ليس فيها ما يشير إلى الديمقراطية من قريب أو بعيد . وما يحدث هو صراع بين عناصر تنتمى إلى نظم اجتماعية مختلفة : إلى الليبرالية ، والأبوية ، والشعبوية ، والعشائرية ، والشللية ، وكلها مجتمعة وفى آن واحد . أما بالنسبة للاقتصاد فمازالت السيطرة فيه لعلاقات التوزيع وللطفيلية على حساب موارد الدولة . وعموما فما لدينا هو هجين لم تعرف له الممارسة الدولية مثيلاً . بينما تحاول القمة الحاكمة تجميد الوضع ، كما هو عليه لسنوات طويلة »(**) .

وكنتيجة لذلك كله فإن :

« البناء الفوقى الذى أقيم عندنا لا يملك أية آليات تعكس مصالح المجتمع . وفى الواقع فإننا أمام « نقيض النظام » الذى أصبح مصدرا لإثارة النزاعات ، والتى أصبحت بدورها الحافز الداخلى لتطوره . والنتيجة التى تترتب على ممارسات « نقيض النظام » هذا يمكن أن تكون أحد أمرين : إما أن يحل ركود طويل فى المجتمع ، مع ما يتبعه حتما من انهيار علاقاته الداخلية ، وإما نهاية متفجرة عاجلاً أم آجلاً »(***) .

(*) صحيفة « أنباء موسكو » العدد ٢٦ ، ٢٦ يونيو ـ ٣ يوليو ١٩٩٤ .
(**) نفس المصدر .
(***) نفس المصدر .

والأمر الذى لا جدال فيه أن المخرج من هذه الأزمة ينبغى أن يتمثل فى إعادة التشكيل الجذرى لكل هذا البناء السياسى الإدارى الفوقى على قاعدة الديمقراطية والمهنية . ولا يمكننا إلا أن نتفق مع هذا الاستنتاج الذى توصلت إليه الدكتورة ليليا شيفتسوفا . ولكن القضية الأخرى هى : أين هى القوة السياسية القادرة على القيام بهذه التغييرات الديمقراطية الحقيقية ؟

إن ما يبدو وكأنه استقرار للنظام السياسى ليس إلا مظهرا خادعاً . أما الواقع فشىء مختلف تماما . فقد وصلت الهوة بين الحكام والمجتمع أبعاداً لم يعد يجدى معها تعزيز البناء الفوقى الرخو بمحاولة تقريب قيادات الجيش والداخلية والأجهزة الخاصة الأخرى منه . وتبدو سراباً محاولات إظهار « الترابط المتين » بين الكريملين و « زعماء » الأقاليم ، وتصوير هذا الترابط المزعوم على أنه تأييد شعبى من الأقاليم للكريملين . فالمسألة هنا ليست بهذه البساطة .

فليس من المتوقع أن يستمر طويلا « ولاء » معظم قيادات الأقاليم ، أيا كانت التغييرات التى ستجرى فى الأشخاص . فالتحالف معهم (وهو الأقرب إلى أن يكون مؤقتا) لا يمكن أن يقوم إلا على أساس إعادة توزيع الصلاحيات والسلطات لمصلحتهم ، بحيث يتمكنون من حيازة الملكية والموارد والتصرف فيها بحرية . وبالمناسبة فقد سار الكريملين فى هذا الطريق . إلا أن قادة الأقاليم ، بعد أن يعززوا مواقعهم ، لن يركنوا إلى الاقتناع بما حققوه وقد أدركوا أن السياسة الفيدرالية لا ترتكز الى الدستور أو القانون بل إلى المراسيم والقرارات والتعليمات الصادرة عن شخص واحد أو حتى عن الموظفين . وبالطبع سيسعون إلى الحصول على ما حصل عليه عمدة موسكو يورى لوجكوف من حقوق وسيحصلون عليها حتماً ! ولما كان كبار الموظفين يشكلون فئة غير متجانسة ، وينقسمون إلى جماعات متصارعة ، ولكنها كلها قادرة على انتزاع « القرارات الرئاسية » المناسبة لها ، فإن المراسيم الرئاسية المتناقضة ستتوالى .

ومثل هذا « النشاط التشريعى » قد يؤدى إلى تدمير تلك العناصر المتماسكة النادرة للدولة الاتحادية التى تسترشد بالقوانين الموحدة للدولة . ولذلك فإن مراسيم الرئيس ، التى تمنح امتيازات لهذا الإقليم أو ذاك إنما تدمر الدولة وتقوض سلطتها (ليس سلطة الرئيس أو الحكومة ، بل سلطة الدولة) . ولهذا ، فإذا كان الكريملين ينوى ويسعى إلى إقامة دولة قوية ، وهذا واضح ، فإن وسائل بلوغ هذا الهدف تتناقض تماما وهذا المسعى وتفضى إلى « خلخلة » الدولة .

وعلاوة على ذلك ، فإن سياسة الكريملين نحو « إقامة خط علاقات مستقل مع كل طرف من أطراف الاتحاد » ، وبعبارة أخرى الاعتراف بالنموذج اللامتناسق للبناء

الفيدرالى ، يمكن أن تؤدى فعلاً فى المستقبل القريب إلى تشرذم جديد . وهى تتناقض مع « الدستور الجديد » القائم على أسس وحدوية صارمة وتقود إلى نسفه بمعنى الكلمة . وفى المحصلة تظهر كتلة ضخمة من التشريعات اللادستورية ، تخرج بالدولة عن المجال الحقوقى ، الدستورى ، وتحولها إلى « نقيض نظام » رخو ومكشوف للغاية أمام ضربات النظام الإدارى البيروقراطى ، ينعزل شيئا فشيئا ، عن العمليات الحقيقية الجارية فى المجتمع المدنى .

ومما يعمل على زيادة عزلة « دولة يلتسين » تأكيد ساستها السافر « لعدم ضرورة » البرلمان الحالى المزيف ، الذى لم يعد يرضى الكريملين حتى كواجهة أو ديكور . والظاهر أن المقصود هو التخلى عن مبدأ الفصل بين السلطات ، الذى ، حتى وإن لم يكن مطبقا ، فقد نص عليه « الدستور الجديد » . ويجرى الإعداد الفكرى والتشريعى للتنكر التام للبرلمانية بوصفها أحد المكونات الأساسية لمبدأ الفصل بين السلطات .

إن فكرة اللا تناسق المحتمل فى العلاقات بين المركز الفيدرالى وأطراف الاتحاد سبق لى أن طرحتها فى غمرة النضال من أجل توقيع المعاهدة الفيدرالية فى بداية ١٩٩٢ . ولكنى لم أطرحها بهذه الخشونة والمباشرة التى يفهمها بها اليوم « مبدعو » الفيدرالية الجديدة . فقد أشرت إلى اللا تناسق فى إطار التشريع الدستورى القائم ، الذى يستبعد أى نوع من التشريعات الفرعية ، بما فيها المراسيم الرئاسية أو القرارات الحكومية . وكنا ندرك تمام الإدراك نقاط الضعف فى مبدأ اللا تناسق هذا فى ظروف دولة فيدرالية كروسيا متعددة القوميات . ولكن يبدو أن ساسة الكريملين الحاليين لا يدركون ذلك ، ومن المستبعد أن يتراجعوا عن سياستهم الراهنة . وهم ، موضوعياً ، غير قادرين على ذلك . ولن يتخلوا عن احتكارهم للسلطة ولو من أجل الحفاظ على السلام فى البلاد . وأقرب مثال على ذلك هو المصير المأساوى للشعب الشيشانى الذى قتل من أبنائه ٦٠ ألف مواطن مسالم وحرثت دبابات الكريملين أرضه باسم الدستور والديمقراطية ..

الفصل السادس عشر

الانتخابات الرئاسية الأخيرة ومستقبل روسيا

كان من البواعث القوية للغاية على الانقلاب الحكومى فى خريف عام ١٩٩٣ ، والذى اتخذ صورة تمرد رئاسى ، فكرة غريبة سيطرت على الكريملين ، ومؤداها أنه ما إن يقبض يلتسين على مقاليد السلطة الكاملة فى روسيا ، منتزعاً من مجلس السوفيت الأعلى صلاحيات واسعة ، ومخضعا لسلطته المهيمنة أقاليم روسيا (الجمهوريات والمقاطعات والنواحى) ، وفارضا سيطرته على القضاة والنيابة العامة وعلى الصحافة أيضا .. ما إن يتحقق ذلك حتى نبلغ الرخاء سريعاً ، خلال عام أو عامين . وعلى هذا الأساس الساذج إلى حد مدهش قام نشاط الكريملين كله خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣ ، عندما اعتمد سياسة سافرة ترمى إلى الإطاحة بالبرلمان .

وفى ديسمبر ١٩٩٣ توصل أنصار يلتسين إلى اعتماد الدستور الذى تجسدت فيه الفكرة السابقة فى الممارسة الدستورية ، إذ أصبح يلتسين فى واقع الأمر ديكتاتوراً واسع السلطات ، يجمع فى يديه السلطة التشريعية والتنفيذية بل وحتى القضائية . وفقد البرلمان والحكومة استقلالهما ، وأصبح القرار فى يد الرئيس بالكامل . وها قد مر حوالى ثلاث سنوات فماذا كانت المحصلة ؟ وإلى أى درجة نجحت فكرة التنظيم المثالى للدولة كما تخيلها زعماء انقلاب ١٩٩٣ ؟

إننى أتصور أنه لم تتحقق أية مهمة من المهام التى دار حولها الحديث آنذاك ، بل إن هذه المهام اتخذت أبعادا عميقة وأضفت على التناقضات مزيدا من الحدة ، بصورة أكثر مما كانت عليه فى ١٩٩٢ - ١٩٩٣ .

● **والتناقض الأول ، وهو ليس بالتناقض الأهم ، ولكنه مهم من الناحية السياسية ، هو التناقض بين النواب والكريملين .** ففى عامى ١٩٩٢ - ١٩٩٣ أثار الكريملين وأبواق دعايته عاصفة من النقد والإهانات إلى نواب مجلس السوفيت الأعلى آنذاك ، متهمين أياهم بكل الموبقات ، بما فى ذلك الولاء للشيوعية . وكان ذلك كذبا سافراً وافتراء ، لأن هؤلاء النواب هم الذين أصدروا مجموعة من القوانين التقدمية ، وأيدوا يلتسين وساعدوا فى انتخابه رئيساً ، وأقروا مجموعة تشريعات خاصة باقتصاديات السوق ، ودعموا مبادىء الملكية الخاصة . **والأمر الأهم أن السوفيت الأعلى الذى ضُرِبَ بالقنابل لم يكن خصماً للرئيس يلتسين . لقد كنا شركاء شرفاء ، وطلبنا من السلطة التنفيذية العليا المعاملة بالمثل .**

أما مجلس الدوما الذى انتخب فى ديسمبر ١٩٩٣ بعد تصفية السوفيت الأعلى ، وأعيد انتخابه فى ديسمبر ١٩٩٥ ، فهو فى غالبيته يمثل خصماً ثابتا للكريملين وللرئيس يلتسين شخصيا ، الذى خلق خصمه بيديه ، وإن كان هذا الخصم ، للحقيقة ، لايملك تأثيرا دستوريا جديا .

● **والتناقض الثانى وهو غياب الكوابح المضادة فى آلية الدولة مثل البرلمان ذى الصلاحيات ، أدى إلى اندلاع الحرب الروسية ـ الشيشانية** . وفى واقع الأمر فقد اتخذ قرار الحرب مساعدون ومستشارون من الشخصيات العارضة ، والكثيرون منهم لا يعملون فى جهاز الدولة ولا أحد يدرى شيئا عنهم . وتم تمرير هذا القرار عبر هيئة غير دستورية هى « مجلس الأمن القومى » ، ولم يعرف البرلمان شيئا عن هذا القرار ، أما حكومة فكتور تشيرنوميردين فلم تناقش أصلا مسألة الحرب والعمليات الحربية . إن السلطة المطلقة للديكتاتور الذى لا يخضع حتى للدولة (ناهيك عن الخضوع للبرلمان) تفضى إلى عواقب مأساوية ، وتكشف عدم كفاءة التنظيم الحالى للدولة وضعفه الواضح وفساده .

● **والتناقض الثالث هو اقتناع الجميع بأن السلطة المطلقة للكريملين (كما فى العهود الشيوعية الغابرة) لا يمكن أن تؤدى آليا إلى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية . والأكثر من ذلك أن تصاعد نزعة المغامرة يفاقم هذه المشاكل إلى درجة تفوق ما كانت عليه عام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ .**

وها هى السلطة تؤكد باستمرار أن الاستقرار المالى قد تحقق ، واستتب نشاط قطاع الأعمال فى الاقتصاد . بيد أن البيانات الحكومية ذاتها تكذب هذه الادعاءات . فمنذ نوفمبر ١٩٩٣ استمر هبوط الإنتاج والاستثمارات (وكان الوضع الاقتصادى فى روسيا قد بدأ يتحسن من ربيع ١٩٩٣ حتى أغسطس من نفس العام ، إلا أن انقلاب الكريملين أحبط هذه البداية الطيبة للنمو الاقتصادى) . أما الزراعة فأصبحت حطاماً ، وهذا هو السبب فى وقوف الفلاحين ضد يلتسين فى ثالث انتخابات تجرى فى روسيا منذ عام ١٩٩٣ (انتخابات الدوما فى ١٩٩٣ و ١٩٩٥ والانتخابات الرئاسية فى يونيو ـ يوليو ١٩٩٦) . ولم يعد ثمة وجود تقريبا للقطاعات ذات التكنولوجيا العالية ، أما قطاع بناء الآلات ، الذى كان متقدما فى العهد السوفيتى ، فقد أصبح موجها نحو الغرب . كذلك الحال مع المجمع العسكرى الصناعى (باستثناء بعض مجالات الإنتاج) فقد أصبح هو الآخر خاضعاً لسيطرة الشركات الصناعية الحربية الغربية الكبرى . ولا يتسم عمل القطاع المالى بفعالية تذكر ، أما قطاع المصارف فأقل ما يقال عنه أنه مثير للشكوك بل وللكراهية من جانب معظم المواطنين . ومن المسلم به أنه لا توجد الآن شركة أو مصرف إلا وهو مرتبط بعالم الإجرام . ويختنق منتجو السلع تحت وطأة النظام الضريبى ، مما يدفع المنتجين إلى التهرب من الضرائب .

وتدهورت حالة التعليم العالى والمتوسط والقدرات العلمية - التقنية للبلاد . وتركت الدولة التعليم والعلوم يواجهان مصيرهما ، وأصبح هناك نقص خطير فى المدرسين ، بينما يتناقص بشدة عدد الطلاب والدارسين فى الدراسات العليا فى الجامعات والمعاهد العليا . ولم يعد كثير من الشباب يهتمون بالتعليم بل بالبحث عن لقمة عيش دسمة .

● **والتناقض الرابع هو انعكاس الأوضاع الداخلية فى روسيا على مواقعها الدولية بشكل محدد تماما ، وتدهور هذه المواقع** . وتدفع الدول الكبرى روسيا عن الطريق الرئيسى وتنحيها إلى حافة الطريق الذى تسير فيه السياسة العالمية ، ولا تقيم كبير وزن لمصالح روسيا . ومما أثر تأثيراً شديدا على مواقع روسيا الدولية اتخاذ قيادتها ذلك القرار المغامر بشن العمليات الحربية ودفع القوات المسلحة الكبيرة إلى شن حرب على حفنة من مقاتلى المقاومة الشيشانية ، وهزيمة الجيش فى هذه الحرب . إن جيوش الدول الكبرى فى الظروف الراهنة هى أحد المقومات المهمة للغاية للسياسة الخارجية ومن أهم شروط الاحتفاظ بوضعية الدولة الكبرى . لقد صعق العالم وهو يرى أن القوات المسلحة الروسية ، التى كانت تثير فيه القلق والمخاوف ، ليست سوى أسطورة ، وليس مصادفة أن الدول الغربية ، بعد هزيمة الجيش الروسى فى الحرب الشيشانية ، قد تصلبت فى تعاملها مع روسيا . وفى واقع الأمر لم يعد الغرب يهتم برأيها فيما يتعلق بتوسيع حلف « الناتو » شرقاً . ولكن الدول الغربية ، رغبة منها فى عدم إحراج يلتسين خلال حملته الانتخابية ، خففت من حدة هذه المسألة فى ربيع وصيف عام ١٩٩٦ ، بيد أنه ليس ثمة أدنى شك فى أن توسيع حلف الناتو أصبح مسألة لا دخل للكريملين بها ولا تأثير له عليها .

وفى « النظام العالمى الجديد » الجارى بناؤه لا يخصص لروسيا دور الشريك بل دور « زبون » الدول الغربية الذى سيعزل ، فيما يبدو ، عن المشاركة فى الشؤون العالمية والأوروبية ولن يسمح له بالوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبى . ومن الأمور ذات الدلالة أن قائمة الدول الجديدة « للأسواق الكبيرة الناشئة » ، والتى أعدتها وزارة التجارة الأمريكية ، وهى البلدان التى ينبغى أن يقيم الغرب معها علاقات قوية ، تتضمن المكسيك والأرجنتين والصين والهند وأندونيسيا وكوريا الجنوبية وتركيا وبولندا وجمهورية جنوب افريقيا ، ولايرد اسم روسيا فى هذه القائمة .

وفى منطقة آسيا والمحيط الهادى بدأ يتشكل محور واشنطن - طوكيو والذى وضع اساسه فى « الإعلان اليابانى الأمريكى عن الأمن - تحالف للقرن الحادى والعشرين » (أبريل ١٩٩٦) وفى الرسالة المشتركة لهاشيموتو وكلينتون إلى شعبى البلدين والتى تحمل اسماً ذا مدلول واضح هو : « فى مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين » . وفى هاتين الوثيقتين نلمس فكرة الزعامة القادمة فى منطقة آسيا والمحيط الهادى لأمريكا واليابان

والصين مع مشاركة بلدان « الآسيان » . وفى هذه التركيبة « للنظام العالمى الجديد » لا يوجد أيضا مكان لروسيا . ولكن روسيا هى التى عزلت نفسها عن المشاركة البناءة فى حل العقدة الاستراتيجية للتناقضات ، وهى عقدة « إسرائيل ـ العالم العربى » مما يؤدى إلى انهيار مواقع روسيا تماما فى العالم العربى . أما التصرفات الخرقاء فى البوسنة ، وخاصة الحرب الشيشانية إلتى أودت بحياة ١٠٠ ألف شخص ، فقد حركت جماهير العالم الإسلامى الهائلة وجعلتها تنظر بشك إلى سلوك السلطات الروسية ، التى بدا وكأنها مفعمة بالرغبة فى التشاجر مع العالم كله من أجل صدقات تافهة فى صورة « مساعدات » اقتصادية غربية .

لقد أهدرت القيادة الروسية فرصا ثمينة فى مجال تنمية التكامل مع دول الرابطة المستقلة . وتكلف قصف البرلمان ثمنا فادحاً ، إذ توقفت عملية التوحيد وانتكست ، ولم يعد قادة هذه الدول وشعوبها يرون فى **روسيا تحت حكم يلتسين قوة جاذبة** . ولم يندمل هذا الجرح حتى الآن ، فلم تعد الشعوب تضغط بتلك القوة على زعماء دول الرابطة للتقارب مع روسيا كما كانت تفعل فى ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ . ومختلف اتفاقيات التكامل تتسم بطابع شكلى وأحيانا بطابع دعائى ولا تستهدف إقامة تكامل فعلى ، إذ يخشى أولئك الزعماء القيادة الروسية بمعنى الكلمة ، وخاصة بعد المغامرات الحربية التى أقدمت عليها فى الشيشان .

وفى المحصلة الأخيرة تشكل فى منطقة أوراسيا وضع جوسياسى جديد أصبحت روسيا فيه ، لأول مرة منذ عدة قرون ، مضطرة لأن تلعب دوراً ليس دورها ، وهو دور المراقب السلبى لتطور الاتجاهات المستقلة التى تضعف من مكانتها . ويتضح هنا عدم التناسب بين الأهداف التى يعلنها الكريملين وإمكانيات تحقيق هذه الأهداف . ومن المعروف أن الضعف يولد الريبة المتزايدة لا التعاون الاستراتيجى . كذلك يساعد ضعف البلد على صياغة أهداف متشددة للسياسة الخارجية . وتكشف قضايا وضعية روسيا كدولة عظمى موقف كل من الدوائر الحاكمة والمعارضة ، ولكنها لا تصبح مادة للتحليل المعمق والحصيف أو مثاراً للجدل الموضوعى . فقد بات جلياً أن روسيا لا تملك القوى أو الموارد اللازمة لمحاولة « الدفاع » عن حدود الاتحاد السوفيتى السابق أو لعرقلة توسع حلف شمال الأطلسى (الناتو) . إن هذه المواقع المنهارة ، مع العناد فى السير على النهج الجيوسياسى الحالى ، سيقودان روسيا ذات يوم إلى الانهيار التام . وليس لدى روسيا نقود لتمويل الاتحاد الجمركى الذى أعلن عن قيامه فى إطار رابطة الدول المستقلة ، ولا لتمويل حماية الحدود المشتركة ، ولا لتشغيل القواعد العسكرية التى حصلت عليها فى أراضى هذه الدول ، ولا لتنفيذ اتفاقيات اتحاد العملات . وليس لدى الجيش الروسى ما يكفى من الجنود لوضعهم فى القواعد التى تريد روسيا الحصول عليها . وتنتشر بؤر عدم الاستقرار فى كافة أرجاء المنطقة التى اعتبرتها روسيا منطقة مصالحها الحيوية حسب المبدأ الجديد للأمن القومى . ومع ذلك فمن الواضح أن الكريملين غير مستعد لاتخاذ خطوات مضادة رادعة . فكما

أظهرت خبرة الحرب فى الشيشان ليس هناك ما يسمى بـ « الحروب الصغيرة » ، وخاصة بالنسبة للآلة العسكرية الروسية المكسورة .

ولكن السياسة التى أقرها الكريملين (سواء بعلم من يلتسين أو من وراء ظهره) - وهى سياسة استعادة وضعية روسيا كدولة عظمى ، وبناء جماعة اقتصادية فى أراضى الاتحاد السوفيتى السابق تلعب موسكو فيها الدور الرئيسى - **هذه السياسة لا تفضى إلا إلى تأزيم الوضع العام فى أوراسيا . ذلك أن الشركاء الآخرين فى عملية التكامل لا يشاطرون موسكو نظرتها هذه إلى دورها ، وليسوا على استعداد لمساعدتها فى حل القضايا الخاصة بها . أما القادة الروس فلا يدركون ذلك ، وهو أمر خطير فى حد ذاته ، لأن الفهم غير الصحيح للواقع قد يدفع إلى اتخاذ قرارات من نوع قرار الحرب فى الشيشان . ويبدو أن هذا الخطر آخذ فى الازدياد بعد فوز بوريس يلتسين فى الانتخابات الرئاسية فى ٣ يوليو ١٩٩٦ .**

وكما أصبح معروفا فقد انتهى الصراع من أجل السيطرة على الكريملين فى روسيا بفوز بوريس يلتسين ، عندما أشارت الحاسبات الإلكترونية بعد ساعة واحدة من إغلاق أبواب اللجان الانتخابية إلى تفوقه على منافسه جينادى زوجانوف زعيم الحزب الشيوعى الروسى . ففى سيبيريا والشرق الأقصى فرغت لجان الدوائر والنواحى من فرز الأصوات فى الوقت الذى كان الناخبون فى أقاليم وسط وجنوب وغرب روسيا يواصلون فيه وضع بطاقات التصويت فى صناديق الاقتراع .

وابتداء من الساعة الحادية عشرة مساء بتوقيت موسكو من يوم ٣ يوليو ١٩٩٦ أخذت الأرقام تظهر على شاشات العرض : تم فرز ٢٠٪ من أصوات الناخبين فى ياكوتيا ونواحى بريمورسكى (الشرق الأقصى) وكراسنويارسكى وخباروفسكى وأقاليم سخالين وكامتشاتكا وتشيتا وأومسك ونوفوسيبيرسك وتومسك ، ثم ظهرت نتائج فرز ٣٠٪ من الأصوات ، ثم ٤٠٪ ، ثم ٥٠٪ وهكذا دواليك . وكان واضحاً تفوق يلتسين وبفارق كبير فى الأصوات ، تراوح بين ١٠ و ١٤ فى المائة .

وفى الساعة ٨ من صباح ٤ يوليو أصبح من الواضح تماما فوز يلتسين ، إذ استمر الفارق فى الأصوات عند مستوى ١٣٪ (٥٣,٥٪ لمصلحة يلتسين ، أى أكثر من ٣٩ مليون صوت ، و ٤٠,٥٪ لمصلحة زوجانوف أى ٢٩ مليون صوت) . ومن المعروف أن عدد الناخبين المسجلين فى روسيا يبلغ ١٠٦ ملايين شخص (ممن تخطوا سن الثامنة عشرة) .

ولم يتشكك المحللون المتابعون للأحداث السياسية فى روسيا فى عهد يلتسين فى نتيجة الانتخابات ، فقد كان الجميع يعرفون أن يلتسين هو الذى سيفوز بها . وبالرغم من

ذلك كان لدى الجمهور رأى آخر ، فقد اعتبر كثير من المواطنين العاديين أن وصول القوى المعارضة الى السلطة وعلى رأسها الشيوعيون أمر محتمل . أما فى الواقع فقد كان هذا الاحتمال مستبعداً ، فما كان يلتسين ليلعب لعبة الانتخابات لو كان هذا الاحتمال وارداً .

ففى الجولة الأولى من الانتخابات فى ١٦ يونيو ١٩٩٦ فاز يلتسين على زوجانوف بفارق بسيط فى الأصوات بلغت نسبته ٣٪ . وصوتت معظم جمهوريات شمال القوقاز القومية وتتارستان وبشكيريا لمصلحة زوجانوف ، مثلها فى ذلك مثل أقاليم وسط روسيا المزدحمة بالسكان وجنوب روسيا : إقليما كراسنودارسكى وستافروبولسكى ، ومقاطعات روستوف واستراخان وفولجاجراد . وكان ذلك مفاجأة كبيرة ليلتسين وأنصاره الذين توقعوا أن تسير هذه الأقاليم وراء قياداتها الموالية ليلتسين وتعطى له أصواتها . ولكن العكس هو ما حدث ، إذ صوتت غالبية الناخبين فيها لزوجانوف وكاد يلتسين يمنى بالهزيمة . وفى واقع الأمر فقد فاز يلتسين بفضل التجمعين السكانيين الكبيرين فى موسكو وسانت بطرسبرج .

وبالطبع استخدمت فى الجولة الثانية آلة الدولة بكل جبروتها من أجل تحقيق الفوز ليلتسين . واستدعى إلى موسكو قادة بشكيريا وتتارستان وداغستان والأقاليم الجنوبية ووسط روسيا ، وأجريت معهم « لقاءات » . وقاموا هم بدورهم ، إثر عودتهم إلى أقاليمهم ، « بالعمل » مع جميع رؤساء المؤسسات والمنظمات مؤكدين لهم أن حل المشاكل المتراكمة للأقاليم وبناء المساكن والمستشفيات والمدارس ومد الطرق وسداد متأخرات المعاشات والإعانات وغيرها متوقف على الكيفية التى سيصوت بها الناخبون يوم ٣ يوليو ، أى لمن سيصوتون . وبالفعل تغيرت النتيجة فى الجولة الثانية ، إذ صوت معظم ناخبى تتارستان وبشكيريا وإقليمى كراسنودار وستافروبول ومقاطعات روستوف واستراخان لمصلحة يلتسين . **وأعتقد أن هذا العامل كان له أثره الحاسم فى فوز يلتسين .**

والعامل الآخر وراء فوز يلتسين هو العمل الدعائى الواسع الرامى إلى تأكيد فكرة أنه **إذا فاز الشيوعيون ووصلوا إلى الحكم فسيعنى ذلك اندلاع الحرب الأهلية** . وشن جيش من الدعاة إلى جانب التليفزيون والإذاعة والصحافة حملة إرهاب إعلامى على الشعب ، متنبئين بعواقب مدمرة إذا ما تغيرت السلطة فى الكريملين ، ومخوفين المواطنين من أعمال قمع هائلة ستقع فى هذه الحالة ، ومعيدين إلى الأذهان شخصية ستالين وبيريا وغيرهما من قادة الثورة الذين رحلوا عن الدنيا منذ ٥٠ ـ ٦٠ بل وحتى منذ ٧٠ سنة . « ونسى » الناخب المذهول والمذعور من هذه الدعاية من الذى هدم الاتحاد السوفيتى ، ومن الذى قصف البرلمان الروسى منذ حوالى ثلاث سنوات ، ومن الذى شن الحرب فى الشيشان والتى أودت بحياة ١٠٠ ألف شخص . « نسى » الناخب أيضا بؤسه ، وأنه لا يتقاضى مرتبه لعدة أشهر ، وأنه فى ظل الحكم « الديمقراطى » لا يجرؤ على الخروج مساء إلى الشارع

بسبب عربدة الاجرام ، وإنه لا يسعه ، كما كان يفعل فى السابق ، أن يذهب إلى الطبيب فيحصل على العلاج المجانى ... الخ . وإزاء التخويف المرعب بشبح الشيوعية الشيطانى قرر الناخب أن ينتخب أهون الشرين فى نظره فاختار الرئيس الحالى .

ويجمع المراقبون والمحللون على أن يلتسين قام بخطوة قوية عندما دعا الجنرال ألكسندر ليبيد فور انتهاء الجولة الانتخابية الأولى إلى تولى منصب سكرتير مجلس الأمن القومى ومساعد الرئيس . وأعيدُ إلى الأذهان أن ليبيد حصل على المركز الثالث فى الجولة الأولى إذ صوت له حوالى ١١ مليون ناخب . ورغم الطابع المشكوك فيه لهذا القرار فقد كان من الواضح أن نصف عدد الذين صوتوا لليبيد على الأقل ، أى حوالى خمسة ملايين صوت ، سينتخبون يلتسين فى الجولة الثانية .

فمن الناحية النفسية شعر غالبية ناخبى ليبيد بالرضا وهم يرون زعيمهم بجوار الرئيس يلتسين لأن أصواتهم بالذات هى التى رفعته إلى هذه المنزلة .. ولذلك قرروا تأييد هذا الثنائى (يلتسين / ليبيد) ، رغم أنه من الصعب القول باستمرار ثنائى كهذا لفترة طويلة .

لقد كان وضع يلتسين بعد الجولة الانتخابية الأولى فى ١٦ يونيو صعبا للغاية :

☐ فأولا : تقلصت القاعدة الجغرافية المؤيدة له تقلصا شديدا ، وتمركزت فى واقع الأمر فى ثلاث مدن كبيرة هى موسكو وسانت بطرسبرج ويكاترينبورج وبعض النواحى القومية القليلة السكان التى يحكمها أعضاء النخبة الشيوعية السابقة الذين تحولوا بسرعة إلى انصار ليلتسين (ياكوتيا ، كومى ، الأقاليم ذات الحكم الذاتى فى سيبيريا والشرق الأقصى) .

☐ وثانيا : تكشف ضعف القوى الديمقراطية فى روسيا التى لم تتجاوز إطار أنصار جريجورى يافلينسكى - حوالى ٨٪ وأنصار جورباتشوف وسفيتوسلاف فيدروف(*) - ١,٢٪ .. وهذا هو كل جمهور الناخبين المؤيدين للديمقراطيين فى روسيا . فلا أحد يعتبر يلتسين أو ليبيد أو جيرينوفسكى - فضلا عن الشيوعيين المؤيدين لزوجانوف - من « القوى الديمقراطية » .

☐ وثالثا : أظهرت الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية انقسام المجتمع إلى مجموعتين متضادتين : مجموعة تؤيد يلتسين ، ومجموعة ضد يلتسين تؤيد زوجانوف .

(*) أستاذ جراحة العيون الدقيقة المعروف ، أسس حزب الإدارة الذاتية للعاملين وخاض انتخابات رئاسة الجمهورية فى يونيو / يوليو ١٩٩٦ ضمن المنافسين للرئيس يلتسين .

وأنا لم أقل مصادفة « مجموعة ضد يلتسين » لأن معظم الذين أعطوا أصواتهم لزوجانوف ليسوا أبدا من أنصار الاشتراكية وعودة النظم السابقة ، ولكنهم خصوم ليلتسين عن عقيدة ، لا يغفرون له مايلى على الأقل :

- هدم الاتحاد السوفيتى .
- قصفه البرلمان الروسى وتمرده فى سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ .
- الحرب الروسية الشيشانية التى أودت بحياة حوالى ١٠٠ ألف شخص ، من بينهم ١٨ - ٢٠ ألف جندى وضابط روسى .
- إفقار المواطنين خلال خمس سنوات من توليه الحكم .

فى مثل هذا الجو وقع انقسام فى أركان يلتسين الانتخابية وبين رجاله المقربين . فقد رأى فريق من كبار مساعديه أنه من العسير عليه الفوز فى الانتخابات ، فحاولوا إبقاءه فى كرسى الحكم عن طريق حثه على إلغاء الجولة الثانية من الانتخابات . أما القسم الآخر من فريق يلتسين فمال إلى الاعتماد على « التقنيات الانتخابية الحديثة » التى تمكن من التلاعب بالآراء والأصوات ، وعموما بكل شىء ، وقرروا العمل بهذه الأدوات السياسية آملين بواسطتها فى تحقيق الفوز ليلتسين (ولهم أيضا) . وكانوا يعلمون جيداً أن يلتسين لم يعد رئيساً شرعيا منذ خريف ١٩٩٣ ، ولهذا كان بحاجة إلى فوز فى انتخابات عامة بالتحديد .

وفى ٢٠ يونيو شاعت فضيحة الانقسام عندما أقال يلتسين - بعد الإطاحة بوزير الدفاع الفريق بافل جراتشوف - بجنرالين آخرين من أقرب أعوانه ، وهما الجنرال ألكسندر كورجاكوف قائد هيئة الأمن الرئاسية (حراسة الرئيس) ووزير هيئة الأمن الاتحادية (الكى . جى . بى . سابقا) الجنرال ميخائيل بارسوكوف ، وكذلك النائب الأول لرئيس الوزراء أوليج سوسكوفتس الذى كان يعمل فى حكومة فكتور تشيرنوميردين من مدة طويلة كبديل له ولا يبالى برأى رئيس الوزراء .

وفى شرحه لأسباب هذه الإقالات صرح الجنرال ألكسندر ليبيد سكرتير مجلس الأمن القومى الجديد بأن « الرئيس يجدد فريقه » ، ولكنه هدد كل من تسول له نفسه « القيام بانقلاب » (يبدو أن ليبيد قد فاته أن كافة المحاولات الانقلابية الأخيرة صدرت عن الكريملين وحده) .

وفيما بعد اتضح أن جوهر المسألة تمثل فى التالى :

في حوالى الساعة الخامسة مساء يوم ١٩ يونيو ألقى القبض على شخصين يحاولان إخراج مبلغ نصف مليون دولار من مبنى مجلس الوزراء . واتضح أن هذين الشخصين الغريبين هما المدعوان سرجي ليسوفسكي وأركادى يفستافييف من أعضاء « مجموعة التحليل في أركان يلتسين الانتخابية » ، وهي المجموعة التي يرأسها « المخصخص الأكبر » السابق في روسيا أناتولى تشوبايس . وحاول هذان الشخصان المريبان تفسير ملكيتهما لهذا المبلغ بأنه أجر الفنانين الذين عملوا في الدعاية لحملة يلتسين الانتخابية . ولم تكن بحوزتهما أية وثائق تجيز إخراج هذا المبلغ . فما الذى كان ينبغى على أجهزة الأمن أن تفعله ؟ لقد تم توقيفهما واتخاذ الإجراءات الروتينية المتبعة في مثل هذه الأحوال .

ولكن يبدو أن دوافع المنافسة تدخلت في هذه القضية . فقد قررت مجموعة كورجاكوف ـ سوسكوفتس ـ بارسوكوف تعزيز نفوذها لدى الرئيس وإبعاد مجموعة « الديمقراطيين الليبراليين » الساعين إلى الفوز عن طريق الانتخابات . وبصورة لا إرادية وضعوا الرئيس في وضع محرج ، إذ تسربت أنباء القبض على هذين العضوين في فريق يلتسين الانتخابي إلى وسائل الإعلام . وفي الساعة الثانية من صباح ٢٠ يونيو أذاعت محطة التليفزيون المستقلة « إن . تي . في » الواسعة الانتشار نبأ القبض على هذين الشخصين . وأصبح يلتسين أمام أحد أمرين : إما أن يوافق على التحقيق في قضية إخراج العملة (الأمر الذى يعد شيئا طبيعيا في أى بلد ديمقراطى) وإما أن يعاقب مرؤوسيه على تصرفهم الذى أدى إلى الكشف عن مسألة حساسة تتعلق بالدولارات . وقرر يلتسين اختيار الحل الثانى ، فنحى قيادات الأجهزة الأمنية ، و « طُبخت » القضية . وبالمناسبة فقد أهدرت المعارضة فرصة استغلال هذه الواقعة المزعجة للغاية ليلتسين ورئيس حكومته تشيرنوميردين .

وكما أدعى تشوبايس فقد عارض سوسكوفتس وكورجاكوف وبارسوكوف إجراء الانتخابات خشية هزيمة يلتسين وفقدانهم لمراكزهم القوية في مؤسسة الرئاسة . فعندما أقال الرئيس وزير الدفاع بافل جراتشوف وأدخل في فريقه الجنرال ليبيد المعروف بحزمه ، اختلطت أوراق الثلاثى المذكور فقرروا المبادرة بالهجوم وعدم السماح بإجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية . وحسب زعم تشوبايس فقد كان « المتآمرون » يخططون لممارسة ضغوط نفسية قوية على هيئة الأركان الانتخابية للرئيس يلتسين وشل عملها ، ووضع يلتسين أمام ضرورة حل مشكلة ولاية الرئيس « بالقوة » .

وأعلن تشوبايس في مؤتمر صحفى ، بلهجة تكاد تكون صبيانية ، أن الإطاحة بهؤلاء الأشخاص كانت « آخر مسمار دُقّ في نعش الشيوعية » ، وكأنما لم يكن هؤلاء الموظفون ، المغضوب عليهم ، من أقرب أعوان يلتسين الموثوق بهم ، والذين أدوا خلال أعوام طويلة أكثر المهام حساسية ، حتى قبل أن يصبح يلتسين رئيساً ، وقبل أن يعرف بوجود « منقذ الديمقراطية العظيم » أناتولى تشوبايس .

وبالطبع فليس هناك مجال للحديث عن عمل « معاد ليلتسين » قام به الثلاثى المذكور ، فمن المستبعد أن تجد فى روسيا أشخاصا أكثر إخلاصاً ليلتسين من هؤلاء الثلاثة ، خاصة إذا دار الحديث عن ألكسندر كورجاكوف ، الذى أعرفه جيدا منذ عام ١٩٩٠ كشخص وفىّ ليلتسين إلى أبعد الحدود . ومن واقع معرفتى بكورجاكوف استطيع أن أؤكد أنه لا يمكن أن يخطو خطوة واحدة بدون أن يحصل على موافقة يلتسين عليها . ولذلك يصعب علىّ التخلص من إحساس بأن المسألة كلها مجرد تمثيلية معدة جيداً ، استهدفت تحقيق المزيد من النقاط فى معركة الجولة الثانية الحاسمة من الانتخابات الرئاسية فى ٣ يوليو .

وليس سراً أن صراعاً حاداً كان يدور - وما يزال - حول يلتسين بين مختلف القوى من أجل الاستئثار بالنفوذ ، ومن أجل الحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية وعلى قروض وائتمانات ميسرة ، ومن أجل تنفيذ مشروعات بناء وغيرها . ويوقع الرئيس يوميا على مراسيم جمهورية يضغط أصحاب الشأن من أجل إصدارها عن طريق أقرب أعوان الرئيس . وكنت قد أثرت أمام يلتسين فى حينه أكثر من مرة ألا تحل القضايا المالية بمراسيم جمهورية بل عن طريق البرلمان أو الحكومة ، مع ضرورة مناقشتها وإبداء رأى اللجان المختصة فيها . ولكن هذه المجادلات أسفرت عن الإلقاء بى فى سجن « ليفورتوفو » وقصف البرلمان الذى كنت أرأسه .

إن القوى صاحبة النفوذ حول الرئيس تصارعت دائماً من أجل إمكانية القرب منه لتمرير مثل هذه المشروعات والمراسيم . ولكن المسألة لا تنحصر فى ذلك فحسب ، لأن إمكانية التأثير على رئيس يملك كل هذه الصلاحيات مسألة تجتذب المزيد والمزيد من الراغبين فى الحصول على الامتيازات .

وإزاء تدهور الوضع الاقتصادى والاجتماعى والنقد المتصاعد ضد الرئيس والحكومة اضطر يلتسين للتخلى عن كثير من أعوانه « الديمقراطيين » ، وعين بدلاً منهم أشخاصا محافظى النزعة من بين الموظفين الحزبيين والإداريين السابقين . وبالتدريج أزيحت وجوه الموجة الأولى من المد الديمقراطى ، ومع ذلك ظلوا يسيطرون على مجالات مهمة فى حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية . وعلى سبيل المثال ، تقع الإذاعة والتليفزيون وصحف العاصمة تحت سيطرة الديمقراطيين . وبالطبع فقد وقفوا موقفا سلبياً من التعديلات التى أجراها يلتسين فى المناصب واعتبروا أن كورجاكوف وبارسوكوف وسوسكوفتس - الذين كانوا يملكون مواقع قوية بالفعل - هم الذين ساعدوا على إبعاد الوجوه الديمقراطية من محيط الرئيس . وظلوا يثيرون بين الحين والحين مسألة مدير ديوان رئاسة الجمهورية سرجى فيلاتوف الذى أقاله الرئيس يلتسين مؤخراً ، فيدعون أنه كان شخصا ديمقراطيا ممتازاً (وبالمناسبة فقد كان فى حينه سكرتيرا لإحدى لجان الحزب الشيوعى السوفيتى) ولكن « الثلاثى » تخلص منه ووضع محله نيكولاى يجوروف من الاتجاه المحافظ . وأظهر

الديمقراطيون استياءهم عندما أبعد يلتسين من الحكومة « كبير المخصخصين » أناتولى تشوبايس فى مطلع العام الحالى .

وأثار كورجاكوف ثائرة الديمقراطيين عندما احتجز عدة أشخاص من مجموعة « موست » المصرفية فى ديسمبر ١٩٩٤ ، وهى المجموعة المالية الكبيرة التى يرأسها المصرفى الواسع النفوذ فلاديمير جوسينسكى . واعتبر هذا العمل آنذاك إجراء تخويفياً للحد من محاولات الدوائر المصرفية الكبيرة ممارسة تأثير قوى على سياسة الرئيس والحكومة . واعتبر أيضا أن النائب الأول لرئيس الوزراء أوليج سوسكوفتس يملك سلطة كبيرة ويستغلها فى تعزيز تأثير مجموعته وخاصة بعد إبعاد تشوبايس .

وسنحت فرصة مواتية لممارسة ضغوط قوية على هذه المجموعة (مجموعة كورجاكوف ـ بارسوكوف ـ سوسكوفتس) بعد فشل الجنرالين بارسوكوف وكوليكوف فى قيادة عملية تحرير الرهائن الذين احتجزتهم مجموعة رادويف فى قرية بيرفومايسكويه فى مطلع هذا العام . ومنذ ذلك التاريخ بدا ملموساً أن هذه المجموعة أصبحت مستهدفة من الديمقراطيين الذين سيجهزون عليها عاجلاً أم آجلا .

ولهذا لا نميل إلى الرأى القائل بأن المجموعة حاولت القيام بانقلاب ضد يلتسين ، والأرجح أنها دسائس ومؤامرات تجرى فى دهاليز القصور من أجل تعزيز مواقع هذه المجموعة أو تلك وتأثيرها على الرئيس الضعيف . ومن ناحية أخرى أعتقد أن الهدف كان استخدام الظرف الآنى لشن حملة دعائية كبيرة لمصلحة يلتسين وإظهاره أمام الناخبين بمظهر « الديمقراطى الصلب » المناضل ضد المعادين للديمقراطية حتى فى الكريملين ، والمتصدى بحزم لأية محاولة لانتهاك القانون . وبذلك يمكن تحويل نقاط الضعف والأخطاء إلى إيجابيات وكسب عدة نقاط فى الجولة الانتخابية الحاسمة .

وبالمناسبة ، فقد كان هؤلاء « الديمقراطيون » مجمعين فى سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ على استخدام الدبابات ضد البرلمان بينما هم اليوم يحملون لواء الدفاع عن الديمقراطية كوسيلة لإبعاد أخلص أعوان الرئيس يلتسين عنه . وأذكر أن ألكسندر كورجاكوف هو الذى اعتقلنى فى مبنى البرلمان آنذاك ، واستقل معنا الحافلة التى حملتنى إلى السجن تحت حراسة حملة الرشاشات . ولكنه لم يتطلع إلىَّ وتحاشى أن تلتقى نظرتى بنظرته . وأحسست أنه فى دخليته يعانى مما أرتكبه هو وسيده من خيانة تجاهى .

وعندما كنت نائباً أول ليلتسين (وكان يلتسين رئيس البرلمان) كانت حراسته ضمن مسؤولياتى بقرار من البرلمان . وعندها كنت أبت فى كافة القضايا المتعلقة بأمن يلتسين بناء على تقارير كورجاكوف . وكانت تلك مهمة شاقة فى ذلك الوقت ، إذ كنا ننتزع من السلطات المركزية بمشقة الأجهزة الخاصة والسيارات والسلاح للحراس وما إلى ذلك .

وأقر يلتسين آنذاك قوة الحراسة بعدد ١٢ شخصا ، وأصررت أنا على زيادة العدد إلى ٤٠ شخصا .

كان ذلك فى شهر أغسطس ١٩٩٠ عندما اصطدمت سيارة يلتسين بسيارة ما ، وأصيب يلتسين بصدمة نفسية كبيرة ، إذ تصور أن لجنة أمن الدولة (المخابرات) تطارده . وعندها مرض يلتسين لمدة طويلة . وذهبت إليه مع ايفان سيلايف (رئيس الوزراء آنذاك) لنعوده فى بيته ونرفع معنوياته ونشد أزره . وقد أقنعناه آنذاك بالانتقال للسكن فى ضاحية « أرخانجلسكويه » حيث كانت تقوم فيلا متواضعة خاوية بالقرب من استراحتى . ورفض يلتسين قائلاً إنه كمناضل ضد الامتيازات لا يستطيع أن يسكن فى بيوت مرفهة . وبصعوبة أمكننا أن نقنعه ، فانتقل إلى تلك الفيلا ، وعشنا جارين حوالى سنة .

وظهر أوليج سوسكوفتس فى الحكومة الروسية فى ابريل ١٩٩٣ حسبما أذكر . وقبلها كان يعمل وزيرا للصناعة فى كازاخستان لدى نور سلطان نزاربايف . والأرجح أن نزاربايف هو الذى طلب من يلتسين أخذ سوسكوفتس إلى موسكو ، حيث سرعان ما وجد لغة مشتركة وتفاهما مع أقرب معاونى يلتسين (الدائرة الأولى من المقربين) . أما ميخائيل بارسوكوف فقد بدأ العمل فى فريق يلتسين فى ربيع ١٩٩٣ أيضا . وكان حاكما عسكريا للكريملين ، يتحكم ، كما روى لى مساعدىّ ساخرين ، فى الأدوات المكتبية وأثاث المكاتب والمصابيح والأقلام .. الخ . وكان تعيينه وزيرا للأمن (بعد إقالة سرجى ستيباشين الذى كان هو أيضا وزيرا ضعيفا) دليلاً على خلل سياسة اختيار الكوادر فى الكريملين .

أما يلتسين فقد فسر الإطاحة بأقوى رجاله على النحو التالى : « لقد كانوا يأخذون الكثير ويعطون القليل » . وألح الصحفيون ، وخاصة الصحفيين الأجانب ، على أوليج لوبوف ، الذى عين يومها نائباً أول لرئيس الوزراء ، لكى يشرح لهم ما المقصود بهذه العبارة ، فأوضح فى ارتباك أن الرئيس لم يقصد أنهم كانوا يأخذون رشاوى ، بل كان يعنى أنهم وعدوا الرئيس بتنفيذ مهام محددة ولكنهم عجزوا عن الوفاء بالتزاماتهم .

ويعتبر تعيين أوليج لوبوف السابق الذكر نائبا أول لرئيس الوزراء دلالة على المكائد المعقدة التى تدبر فى دهاليز الكريملين . فقد كان لوبوف يشغل منصب سكرتير مجلس الأمن القومى وممثلا للرئيس فى الشيشان . وقبل ذلك شغل مرتين منصب النائب الأول لرئيس الوزراء . وكنت أنا الذى عينته فى إحدى هاتين المرتين عن طريق هيئة رئاسة مجلس السوفيت الأعلى بناء على مذكرة من يلتسين . وكان لوبوف على علاقة ودية بجميع الذين أطيح بهم : جراتشوف وكورجاكوف وبارسوكوف وسوسكوفتس ، وكان نصيرا متشددا للحل العسكرى ، لا السلمى ، للمشكلة الشيشانية ، ومؤيداً لدوكو زافجايف (رئيس حكومة الشيشان الموالية لموسكو) فى كافة مغامراته . وأدت تصرفاته إلى تعميق الأزمة

الشيشانية . وفى خريف ١٩٩٥ التقيت بلوبوف فى جروزنى وحاولت إقناعه بتبنى خطتى لتسوية الأزمة ولكنه لم يوافق .

وكان لوبوف يعمل مع يلتسين منذ أن كان الثانى أميناً للجنة الحزب الشيوعى فى محافظة سفردلوفسك . ثم حصل على ترقية بإرساله سكرتيرا ثانيا للجنة الحزب الشيوعى المركزية فى أرمينيا . وحينما تولى يلتسين رئاسة برلمان روسيا عيَّن لوبوف نائبا أول لرئيس الحكومة الروسية آنذاك ايفان سيلايف . وأخيراً ، عينه يلتسين نائبا أول لرئيس الوزراء بعد أن أعفاه من منصب سكرتير مجلس الأمن القومى الذى عيَّن فيه الجنرال ألكسندر ليبيد .

وكان لوبوف ـ بالتعاون مع زافجايف ـ هو الذى فرض إجراء الانتخابات فى الشيشان فى ديسمبر الماضى ، كما وقف هذا الثنائى أيضا وراء تنظيم الانتخابات الرئاسية فى يونيو ويوليو الماضيين ، مما زاد من توتر الوضع فى الشيشان وشكك فى مصداقية « خطة يلتسين » للتسوية السلمية . ولو كان هناك يقين بأن الجنرال ليبيد ، الذى سيشرف الآن على عملية التسوية فى الشيشان ، سيتخذ موقفا معقولا ، لاعتبرنا هذه التعديلات فى المناصب شيئا طيبا . وخلال الحملة الانتخابية كان ليبيد حذراً فى تصريحاته بشأن تسوية الوضع فى الشيشان حتى كاد يبدو « كحمامة سلام » . ولكنى توجست من تقييمه السلبى للغاية للقاء يلتسين ويانداربييف(*) فى الكريملين . ولو مال ليبيد إلى الموقف المتشدد فسيكون ذلك نذيرا بمأساة ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار قوة تأثيره على الرئيس فى هذه الفترة ، وعليه فلن تنتهى الحرب فى الشيشان ..

وقد صرح رئيس مجلس الدوما جينادى سيليزنيوف بأن الأشخاص الذين أعفوا من مناصبهم كانوا يريدون وضع أيديهم على الخزينة السرية لحملة الرئيس الانتخابية فدفعوا الثمن . أما زعيم الحزب الشيوعى جينادى زوجانوف فوصف الأحداث التى وقعت بأنها مسرحية دبرها يلتسين بغية جذب المزيد من الناخبين إلى صفه . وصرح جيرينوفسكى بأن ما حدث هو سيناريو غربى للوضع السياسى الراهن فى روسيا يستهدف زيادة فرص يلتسين فى إعادة انتخابه لفترة ثانية .

ولاشك أن النتيجة المباشرة للإطاحة بالثلاثى القوى هى تعزيز مواقع يلتسين فى قطاع الناخبين ذوى الميول الديمقراطية . فقد طالب يافلينسكى الرئيس يلتسين علناً بإقالة جراتشوف وبارسوكوف وسوسكوفتس (وللحقيقة فقد طالب أيضا بإقالة تشيرنوميردين) .

(*) سليم خان ياندارببيف : النائب السابق للرئيس الشيشانى جوهر دودايف . تولى منصب رئاسة الجمهورية بعد الإعلان عن اغتيال دودايف فى أبريل ١٩٩٦ .

وقد انتهز يلتسين اللحظة المناسبة واستجاب لهذه المطالبة مما ضمن له تأييد الناخبين الديمقراطيين ، أو على الأقل اضطرهم إلى الامتناع عن تأييد منافسه .

ومع ذلك فإن ما حدث يكشف من ناحية أخرى عن عدم استقرار سياسى خطير واضطراب فى الوضع العام فى روسيا بحيث ينظر إلى التعديلات فى المناصب وكأنها « ثورة » أو « انقلاب » .

وبعد عدة أيام « تكلم » رئيس الوزراء فكتور تشيرنوميردين ، مشددا على الادعاء بأنهم « كانوا يحفرون تحته » ، وأبدى دهشته من ذلك . فيا له من شخص غريب تشيرنوميردين هذا ! فعندما « كانوا يحفرون » تحت رئيس السوفيت الأعلى المنتخب لم يبد هو دهشة ، وما إن بدأ الحفر تحته هو حتى دهش ..

إن هذا الوضع الغريب الذى نشأ بين جولتى الانتخابات كان كفيلا فى أى بلد غربى بالقضاء على أى فرصة للفوز لدى الرئيس الحالى . ولكنه فى ظروف روسيا ، على العكس من ذلك ، عزز مواقع سيد الكريملين وهذا دليل آخر على أن نماذج الثقافة الغربية ونمط السلوك السياسى الغربى لا تتفق وطبيعة الإنسان الروسى . وبالتالى فإن محاولات غرس نماذج الديمقراطية الغربية فى التراب الروسى لا تؤدى إلا إلى هدم المجتمع وتدمير نفسية المواطنين ونسف معاييرهم الأخلاقية .

وإذا كان يلتسين وفريقه قد أبدوا إرادة جامحة نحو الفوز ، ولم يأنفوا من استخدام أية وسيلة لبلوغ النصر ، فقد كانت الصورة مختلفة تماما فى معسكر غريمه الرئيسى ، فى الأركان الانتخابية لجينادى زوجانوف . فقد أبدى زوجانوف أقل ما يمكن من الرغبة فى الفوز . كما أن رفاقه من قيادات الحزب الشيوعى اضعفوا مركزه بسلوكهم الأخرق وسعيهم إلى إظهاره بمظهر « مرشحهم هم » ، وبأنهم هم الذين سيحددون « سياسة الرئيس » . وهذا بطبيعة الحال مخالف للدستور أولا ، وثانيا أدى إلى عزوف الناس الذين ملوا من « الدور القيادى للجنة المركزية للحزب الشيوعى » فى الماضى . وتصيدت القوى الديمقراطية والصحافة الديمقراطية هذه الأخطاء والهفوات على الفور وسخرت منها على شاشات التليفزيون سخرية لاذعة ، الأمر الذى كان له تأثير نفسانى هائل على المواطن العادى حتى على أولئك الذين لم يكونوا متعاطفين مع يلتسين .

ومع ذلك لا يجوز تجاهل القفزة الهائلة التى حققتها القوى اليسارية بقيادة الشيوعيين ، إذ حصلت على خمسى الأصوات . إن حقيقة أن ٢٩,٥ مليون ناخب صوتوا لمصلحة ائتلاف القوى اليسارية لدليل على أن حوالى نصف عدد السكان البالغين حجبوا ثقتهم عن يلتسين . ولو كان اليساريون قد تمكنوا من استنباط طرق وأساليب تكتيكية وبرنامجية أكثر توفيقاً خلال المعركة الانتخابية لكانت فرصتهم فى الفوز كبيرة . لماذا ؟ أولاً لأن قاعدة المؤيدين

ليلتسين ضاقت بشدة في بداية الحملة الانتخابية بحيث لم تزد على ١٢ ـ ١٥٪ من السكان البالغين المقيمين أساساً فى المدن الكبرى مثل موسكو وسانت بطرسبرج ويكاترينبرج ونيجنى نوفجورود وغيرها . **ولهذا فإن الخيار بين يلتسين وزوجانوف لم تحسمه جاذبية برنامج يلتسين أو شخصيته كما حدث عام ١٩٩١ بل الخوف من التجارب الاشتراكية لزوجانوف . ولم يفلح زوجانوف من جانبه فى طمأنة الناخبين ، ولم يؤكد لهم بقوة أنه لن ينتزع منهم حقهم فى الملكية الخاصة .**

كلا ، لقد صب زوجانوف جام غضبه على من أصبحوا ملاَّكاً للمصانع والمؤسسات والشركات وغيرها من الممتلكات ، وامتدح كثيرا ملكية الدولة ، وتحدث كثيرا عن المزارع التعاونية ومزارع الدولة بلهجة غير انتقادية . وعلى الفور التقط خصومه هذه التصريحات وروجوا بها لفكرة أن زوجانوف سيسلب أصحاب الحوانيت الصغيرة ممتلكاتهم هم والتجار ورجال المال والصناعة ، الأمر الذى أثار القلق والمخاوف فى صفوف هذه الفئات .

وبصراحة ، فالفضل يعود إلى زوجانوف فى أن روسيا لم تسر فى طريق أوروبا الشرقية ، حيث عادت القوى اليسارية إلى السلطة فى الآونة الأخيرة ، وإن كانت قد جددت نفسها . فلم يتحدث اليساريون فى المجر أو بولندا أو بلغاريا كما تحدث أنصار زوجانوف . والشيوعيون الروس لم يتغيروا كثيرا من حيث الصورة ، بل إن زوجانوف حاول أن يجد بعض الجوانب الإيجابية فى أعمال ستالين . وبالطبع فلدى ستالين ما يكفى منها ، فدوره المعترف به فى العالم كله فى الحرب العالمية الثانية معروف ، إلا أن سمعته التى استقرت فى الذهن العام تربطه بهتلر . وهذه مجرد إشارة إلى التكتيك غير البارع للقوى اليسارية ، وإلى عدم قدرة زعمائها على استيعاب التحولات الهائلة التى وقعت فى المجتمع فى السنوات الأخيرة .

وممن أسدوا المساعدة ليلتسين فى معركته الانتخابية زعماء دول الرابطة المستقلة ، وكذلك قادة الدول الغربية الكبرى ودوائر رجال الأعمال العالمية الواسعة النفوذ ، والذين أعربوا عن وجهة نظرهم القائلة بأنه « سيكون من الصعب تقديم معونات مالية لروسيا بدون وجود يلتسين فى الحكم » . ولاشك أن ذلك أثار القلق فى أوساط القطاع المثقف من السكان وحثهم على التصويت ليلتسين لا بدافع التعاطف الشخصى معه بل خوفا من تردى الأوضاع .

وبالنسبة لى فقد كان واضحاً منذ البداية أن الكريملين لن يسلم السلطة بأى حال من الأحوال لا لزوجانوف ولا لأى شخص غيره . كما اعتبرت أنه سيكون على يلتسين أن

يفوز فى الجولة الثانية فوزاً محققاً ، أى بفارق فى الأصوات لا يقل عن ١٠ ـ ١٢٪ ، وذكرت ذلك مراراً فى مختلف الأحاديث الصحفية اعتبارا من بداية عام ١٩٩٦ .

ولكن ما الذى يثير الاستياء فى نتائج التصويت الأخير فى ٣ يوليو ؟ إنها النتائج المعلنة للتصويت فى الشيشان . فقد ذكرت سلطات هذه الجمهورية أن « أكثر من ٦٠٪ من الناخبين فى الشيشان توجهوا إلى اللجان الانتخابية ، وأن أكثر من ٦٠٪ منهم صوتوا ليلتسين » . وهذا كذب فاضح . لقد فشلت الانتخابات فى الشيشان فشلا ذريعاً . وفى واقع الأمر لم تجر هناك أى انتخابات إذ امتنع الأهالى عن المشاركة فيها . وراح قسم ضئيل من الموظفين العاملين فى خدمة الحكومة العميلة (حوالى ٥٠٠ موظف) يهرولون من صندوق اقتراع إلى آخر ويحشونها بالبطاقات . وهذه هى الانتخابات أولاً عن آخر . ويؤكد كثير من ممثلى الهيئات الاجتماعية الذين راقبوا هذه المهزلة الانتخابية عن كثب ، أن الحملة الانتخابية لم تجر أصلاً فى أى إقليم من أقاليم الشيشان ماعدا جروزنى . ولا يتعدى عدد الذين شاركوا فى الانتخابات ٦ ـ ٨ فى المائة من الناخبين ، ثم إن أحداً لا يدرى كيف صوتوا : مع يلتسين أم ضده . ويؤكد المراقبون أن بطاقات الاقتراع مُلئت فى مبنى الحكومة وألقى بها فى الصناديق دون أى رقابة ، ثم نقلت هذه الصناديق بالسيارات إلى لجان الاقتراع .

ومادامت لجنة الانتخابات المركزية لم تحرك ساكنا إزاء ما حدث من انتهاكات فى الشيشان ، فليس من السهل التخلص من الإحساس بأن مثل هذه الأساليب قد اتبعت فى أقاليم أخرى . وهذه المسألة هى التى تثير الشكوك . إلا أن قيادة القوى اليسارية أعلنت أنها « موافقة على نتائج الانتخابات » .. وعموما فلم يكن أمامها طريق آخر ، إذ كان ينبغى فرض الرقابة على الانتخابات قبلها بوقت طويل .

ومع ذلك فالوضع معقد وصعب بما فيه الكفاية . ففى ظل الأزمة الاقتصادية سيكون على يلتسين أن يضع فى اعتباره أن حوالى ٣٠ مليون مواطن صوتوا ضد سياسته ، ومن ثم ينبغى مراعاة هذا العامل بصورة من الصور .

فليس فى مقدور الفوز الذى حققه يلتسين أن يغطى على المشاكل الاقتصادية الحادة . ففى قطاع الصناعة ، ومنذ بداية هذا الربيع ، تزايد تدهور الإنتاج ، ولم توظف استثمارات جديدة ، وأخذت دخول السكان الفعلية فى الانخفاض . إن نقص كمية النقود المتداولة يعالج من الناحية الخارجية مشكلة التضخم ، ولكنه من جهة أخرى يضر بالإنتاج ، إذ يحكم الحصار على عملية إعادة الانتاج ويعيقها . ومن ناحية أخرى ، لم تصبح الاستثمارات الأجنبية ظاهرة ملحوظة فى التنمية الاقتصادية ، أما مصادر التنمية الداخلية فلا تكفى . وفى مثل هذه الظروف تتحول السياسة المالية المتشددة إلى معوق كبير للتطبيع الاقتصادى .

ويرزح المستثمرون تحت عبء الضرائب الثقيل ،مما يضطرهم فى نهاية الأمر إلى التهرب من دفعها . أما خزينة الدولة فقد أصبحت شبه خاوية ، إذ أنفقت الأموال كلها على الحملة الانتخابية .

إن الانتخابات لم تحل مشكلة الدولة ذاتها ، باعتبارها نظاماً وآلية لإدارة العمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعرقية والإقليمية . والقضية المطروحة الآن ليست قضية شخص الرئيس ، بل هى أعقد من ذلك بكثير . إن القضية هى فى الجذور العميقة للأزمة التى تمسك بخناق الدولة الآن .

إن صيغة « موسكو هى روما الثالثة » تشخّص التاريخ الروسى باعتباره الحلقة الأخيرة فى الحركة التاريخية التى بدأها الغرب . ومن القيصر بطرس الأكبر حتى ستالين وخروشوف سيطرت على العقلية السياسية الروسية بشكل خفى فكرة بلوغ الهدف المنشود ، ألا وهو **اللحاق بالغرب وتخطيه** . وأدى وضع روسيا كبلد يركض للحاق بركب التنمية إلى تذبذب الوعى الروسى بين قطبين يتجاذبانه : قطب الإعجاب بالغرب والغيرة منه والسعى إلى محاكاته (من هنا نشأت عقدة مركب النقص لدى المؤسسة السياسية) ، وقطب الرفض الجامح للخبرة الغربية كنوع من التعويض عن مركب النقص بمركب التفوق .

إن المواجهة التقليدية فى روسيا بين النموذجين أو المثالين الغربى واللاغربى (الأوراسيوى من حيث الشكل) لا يمكن أن تساعد على حل مشكلة الاستفادة من الخبرة الغربية . فالخبرة العالمية تظهر بكل جلاء أن القيم الحضارية العامة ، مثل الديمقراطية التمثيلية ، واقتصاد السوق ، والمجتمع المدنى ، وحقوق الفرد ، ليست حكراً على الحضارة الغربية ، بل هى ثمرة تطور الحضارة العالمية ، وبنفس الدرجة ملك للشرق والغرب . إلا أن تجسيد هذه القيم فى الواقع المعاش له طرقه وأشكاله ووسائله المختلفة .

وعلى مثال روسيا يمكننا أن نرى أن هذه القيم الديمقراطية ذاتها ، والتى تتجسد عبر إرادة الناخبين ، يمكن أن تشوَّه تماما بواسطة ما يسمى بـ « التقنيات الانتخابية » وبالأعمال الفاضحة والصفيقة لمنظمى الحملات الانتخابية ، وذلك عندما توضع إرادة حفنة ضئيلة من المسيطرين على السلطة محل إرادة الأغلبية الساحقة من المواطنين . ولما كانت عقلية المجتمع الروسى والتصور العام عن حقوق أفراده لم تتطور بدرجة كافية فإن تلك الحقائق الجلية لا تثير لدى المجتمع الروسى الاحتجاج الاجتماعى ، الأمر الذى كان من الطبيعى أن يحدث فى البلدان الأوروبية مثلاً .

كذلك يجدر أن نضع فى اعتبارنا أن النظام الاجتماعى ـ السياسى فى الاتحاد السوفيتى (وفى روسيا أيضا) لم يسقط نتيجة تطور تاريخى طبيعى ، أو بسبب الشيخوخة والترهل ،

ولم يستنفد إمكانيات استمراره ، كما تدعي أبواق الكريملين ، وإنما جرى تدميره عن قصد وهو فى أوج نضجه بل وفى المراحل الأولى لهذا النضج . ولا نرى قيام نظام اجتماعى - سياسى جديد بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة يحل محل النظام السابق ، بل نشهد محاولة مشوشة وانتقائية لتنظيم « مخلفات التحلل » فيما يراد له أن يبدو مجتمعا متكاملاً . ولكن ما ينشأ هو هجين من العناصر الاجتماعية المختلطة التى عرفها العالم فى مختلف المراحل . وليس فى هذا جديد إذا ما أمعنا النظر . فالكيانات الاجتماعية المشوهة والقميئة كانت فى التاريخ الماضى أكثر انتشارا من الكيانات الطبيعية المتولدة عن حركة التطور التاريخى الفعلية . ومن الواضح أنه فى ظل « نظام » كهذا تصبح السلطة ، غير المعتمدة على الشعب ، قادرة على اتخاذ أقصى التدابير .

أما الأهالى فينصرفون إلى ترتيب شؤونهم الخاصة إذ أن السلطة غافلة عنهم . ولهذا نشهد الآن اتجاها عاماً نحو الحلول الفردية والتأقلم الفردى مع الظروف . ويجاهد الناس من أجل البقاء بأى شكل ، تاركين جانباً أى اعتبارات سامية تتعلق بمستقبل البلد وعظمته وما إلى ذلك . وتسعى الدوائر الحاكمة إلى البقاء فى السلطة بأى ثمن ، أما الأغنياء الجدد ، أو الملاك الجدد ، فيكافحون للتمسك بما استولوا عليه .

كذلك علينا ألا نغفل عن وجود مؤثرات للأفكار الماركسية المتميزة . فثمة فكرة ماركسية تصر على أن النظام السياسى هو دائما ، وفى كل مكان ، نوع من البناء الفوقى الذى يخدم القاعدة الاقتصادية . فإذا كان المجتمع من الناحية الاقتصادية مجتمع احتكارات فإن السلطة السياسية ينبغى أن تكون ، من وجهة النظر هذه ، سلطة الاحتكارات . إلا أن النظام السياسى فى تاريخ روسيا لم يكن أبداً بناء فوقياً يعلو القاعدة الاقتصادية بالمفهوم الماركسى . إذ لم يكن الاقتصاد هو العنصر الحاسم فى تنظيم المجتمع وتطوره بل الدولة ، التى كانت تطور الاقتصاد وتستخدمه حسب مبادرتها ووفقاً لما تراه محققا لمصالحها ، وبلغ هذا الوضع ذروته فى ظل الاشتراكية . وأدى انهيار النظام السياسى للاشتراكية إلى انهيار المجتمع الذى شيدته واقتصاده . وأول ما ظهر على أنقاض هذا المجتمع لم يكن هو الاقتصاد ، بل النظام السياسى الزائف . ولم يكن الاقتصاد هو الذى حدد نوع النظام السياسى بل العكس . وفى المحصلة أخذ « **نقيض النظام** » السياسى يفرض على المجتمع نظاما اقتصاديا عاجزاً تسيطر عليه البلوتوقراطية . وهكذا « التهمت » السياسة الاقتصاد بدرجة أكثر مما كان فى ظل الاشتراكية .

إن النظام السياسى الجديد (إن صح أن نسميه جديداً) لم ينشأ على قاعدة اقتصادية ، إذ لم يكن لها وجود فعلى ، بقدر ما نشأ بتأثير العوامل الأساسية التالية :

١ - بقايا سلطة مجالس السوفيتات .

٢ - بقايا سلطة الحزب الشيوعى السوفيتى . '

٣ - بقايا الجهاز الحكومى البيروقراطى وخبرة الإدارة طوال ٧٠ سنة .

٤ - السعى إلى كسب رضا الدول الغربية .

٥ - « تقليم » الديمقراطية وتقييد حريات المواطنين .

٦ - تزايد أهمية العناصر العسكرية والقمعية فى الدولة .

وفى المحصلة نشأ كيان سياسى مزدوج يقضى على الممتلكات الوطنية وموارد البلد المدخرة ، ولا يهتم فى المقام الأول إلا بنفسه . إنه،مجمع طفيلى هائل .. نظام متداخل مع نظام الحكم .

ومما يشوه هذا النظام أن المنظمات والجماعات والاتحادات السياسية القائمة لا تتناسب والهياكل الاجتماعية الحقيقية للمجتمع ، وليس لها فيه جذور عميقة أو قواعد مستقرة . والقضية هنا لا تعود إلى الساسة أنفسهم بقدر ما ترجع إلى هيكلة المجتمع ذاته . فقد تلاشى تقسيم السكان إلى طبقات وفئات حسبما كان فى السابق ، وبالتالى تلاشت القاعدة الاجتماعية للأحزاب السياسية باعتبارها ممثلة لمصالح قطاعات معينة من المواطنين . ورغم أن البنية الاجتماعية للسكان فى روسيا تختلف عن مثيلتها فى الغرب ، إلا أنها تعتبر مماثلة لها من وجهة النظر هذه .

ونتج عن ذلك ازدياد دور المنظمات والأشخاص الثانويين الذين لا يتحملون مسؤولية مباشرة أمام القانون ازدياداً هائلاً . وهذا ما أفضى ، بدرجة كبيرة ، إلى تكاثر الشعارات وأساليب الدعاية الشعبوية لدى الأحزاب والمنظمات الاجتماعية ، والسعى إلى كسب ود القوى الحاكمة (سلطة الرئيس) حتى يصبح الحزب « حزب الرئيس » ، أو على الأقل الوصول إلى دائرة المؤثرين على سياسة الرئيس .

إن الاتجاه الرئيسى لتطور « الديمقراطية » الروسية هو النزوع نحو التحول إلى آلة أو غطاء أو حتى جهاز فى أيدى السلطة الرئاسية الفردية . وبذلك « فالديمقراطية الفردية » هى ذات السلطة القابضة ، المهيمنة على كافة جوانب حياة المجتمع والساعية إلى التوسع والحصول على أقصى قدر من الصلاحيات . ومن ثم فلا محيد عن التركيز الهائل للسلطة فى قمة هرم الهيئات الاتحادية من جهة ، والبيروقراطية المفرطة للسلطة على جميع مستويات الإدارة من جهة أخرى . وبدون ذلك لا تبقى مثل هذه السلطة طويلا بل تتفكك وتنهار . وهناك سمة أخرى للنظام الراهن تشير إلى أنه أصبح رهينة الانهيار المحتم . ففى الاتحاد السوفيتى ، ورغم كل « الفخاخ » الأيديولوجية ، كانت السياسة تقوم على الاعتراف الراسخ بالمساواة بين الشعوب وعلى التعامل المحترم مع العلوم والعلماء والثقافة والتعليم .

وبانهيار الاتحاد السوفيتى حدث أمر لم يكن فى الحسبان ولم يتكهن بوقوعه أحد : إذ انقطع خيط هذه التقاليد الحضارية . ولهذا فليس غريبا أن يتحول المثقفون الآن إلى فئة اجتماعية محتقرة من ناحية ، ومن ناحية أخرى تلتقط السلطة من بينهم أشخاصا وجماعات تقوم بافسادهم وتخريب نفسياتهم . وقد حدث ذلك بأجلى صورة فى أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية ، عندما كاد مشاهير رجال السينما والمسرح والأدباء يتحولون إلى « موظفين حزبيين » يقومون بالدعاية للرئيس تحت شعارات كئيبة مثل « صوّت وإلا خسرت » أو « شاركوا كلكم لننتخب يلتسين رئيساً » .

لقد ألفوا على العمل فى خدمة السلطة ، أيا كانت ، شيوعية أم معادية للشيوعية . والمبدأ الوحيد الذى يسترشدون به هو القرب من السلطة ، وإذا طلبت منهم السلطة فسيوافقون على أى سياسة أو أعمال تقوم بها . وقد حولت السلطة هذه الفئة من المثقفين النخبويين ، الذين نضبت فى الحقيقة منابع إبداعهم ، إلى جثة متحركة .. وانقطع خيط التقاليد ..

ومن السمات المميزة للسلطة الحاكمة أن دلالات التوسع ودلالات الانهيار تتجاور وتنمو فى وقت واحد . وعندما تتفوق دلالات الانهيار على دلالات التوسع فسيقع الشلل الكامل لا محالة . ومن المستحيل تجاهل هذه التناقضات اليوم ، ولهذا فليس مصادفة أن يشتكى الديمقراطيون الروس من انهيار الآمال الديمقراطية ، وتوقف انخراط الشباب فى صفوفهم ، وبلادة التشكيلة الأساسية للديمقراطيين العاديين . كما أصبح من الواضح أيضا أن الحياة على المساعدات الغربية باتت مستحيلة ، إذ أن هذه المساعدات تتقلص باطراد سريع بينما أقساط السداد تتزايد . وفى الوقت نفسه لم تعد عملية التخصيص بالموارد المالية المأمولة ، لأنها لم تكن أكثر من وسيلة لإثراء شريحة ضيقة من الأثرياء الجدد (« الروس الجدد ») . كما أنها أخذت تتحول إلى النقيض ، أى إلى عبء على ميزانية الدولة . ورغم ما فى هذا الأمر من مفارقة إلا أنه بهذه الصورة فعلاً ، مادامت الأمور تجرى على النحو الذى تجرى به الآن فى مجال التخصيص . ولذلك لا يبقى أمام السلطة سوى خيار واحد : البقاء على قيد الحياة وضمان وجود مأمون لها إلى هذا الحد أو ذاك ولكن دون أمل فى المستقبل أو التوارث .

وفى ضوء هذه الوقائع يمكن النظر إلى مسألة إلغاء لجنة حقوق الإنسان التابعة للرئيس ، والتى كان يرأسها سرجى كوفاليوف والتى تأسست عام ١٩٩٣ . فلم تعد مؤسسة الرئاسة بحاجة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان الذين أدوا مهمتهم بينما قويت دعائم النظام السياسى الجديد ، وأصبحت الموضة الآن هى أجهزة الاستخبارات وفصائل الأمن ، ووحدات الشرطة للعمليات الخاصة وهلم جرا .

وتتسارع وتيره العسكرة ودعم وظائف النظام القمعية ، بحيث أخذت الدولة تتحول شيئا فشيئا إلى **دولة بوليسية** .

وحسب ما ذكره الخبير العسكرى المعروف ف . لوباتين ، فلدى روسيا اليوم من العسكريين مثلما كان لدى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩٠ ، أى حوالى أربعة ملايين شخص . علماً بأن من يخدمون فى وزارة الدفاع لا يزيدون على ١,٩ مليون شخص ، بينما هناك أكثر من مليونى شخص تابعين لـ ٢٣ وزارة ومصلحة أخرى ليس لها حق تشكيل وحدات عسكرية حسب التشريع السارى ، ولكنها تفعل ذلك بمراسيم رئاسية . ولهذا لا يكفى عدد المجندين المطلوبين للخدمة الإلزامية ، وبالتالى يعاد النظر فى القوانين التى اتخذها مجلس السوفيت الأعلى (فى ظل رئاسة حسبولاتوف) والتى كانت تمنع تجنيد الطلاب وخريجى الجامعات والمعاهد العليا . أما اليوم فتحصل جماعات الضغط العسكرية من مجلس الدوما على ما تريده من تعديلات على القوانين . ونتيجة لذلك يذهب أكثر من ثلث مصروفات الميزانية إلى أغراض الدفاع . فإذا حسبنا النفقات على العسكريين فى أكثر من ٢٠ وزارة ومصلحة فلن تقل المصروفات مجتمعة عن نصف ميزانية الدولة فى روسيا .. ومن الواضح أن معظم الموارد المالية التى تحصل عليها الدولة من الهيئات الدولية ، بما فيها صندوق النقد الدولى ، تنفق فى نهاية المطاف على احتياجات الجيش ووزارة الداخلية والأجهزة الأمنية والاستخبارية . وعلى تمويل الحرب فى الشيشان بالدرجة الأولى .

لقد سبق أن كتبت أن الشيشان تحولت إلى « ميدان » مريح لمختلف الأحزاب والحركات السياسية وزعمائها ، لبعث الحياة فى شعاراتها المملة ، المتنقلة من تكتل إلى آخر . وبالطبع فمن المريح للسلطة أن تكون لديها « معارضة » مثل هذه المعارضة ، إذ على ضوء مواقف المعارضة الجنونية تستطيع السلطة أن تظهر « عدالتها » و « طيبة قلبها » القاتلة تجاه سكان جمهورية الشيشان ، الأمر الذى تفعله برشاقة الفيل فى متجر الأوانى الزجاجية !

لقد ركزت السلطة جهودها على التعزيز السافر لوظائف الدولة التنكيلية - القمعية والعسكرية - العدوانية . والحروب المحلية مثل حرب الشيشان ، وعربدة الجريمة وتصاعد التوتر لا تعنى ضعف النظام السياسى ، ولكنها تؤدى بلا شك إلى إضعاف الدولة وإنهاك المجتمع واستنزاف قواه . وفى نفس الوقت تعمل على رص صفوف النظام الحاكم ، وتخليصه بسرعة من الالتزامات الأخلاقية والأدبية تجاه المجتمع . وتبذل محاولات لعزل الجيش وأجهزة الأمن عن الشعب وابعادها عن رقابة القانون . ويألف المجتمع بسرعة هذه الحياة الشبيهة بحياة العبودية وكأنها الوضع الطبيعى ، خاصة أنه وضع مألوف منذ أمد بعيد ، عايشه الشعب على مر القرون وليس فقط خلال الخمسة والسبعين عاما الأخيرة من حكم الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى .

إن النظم الديكتاتورية بالنسبة لروسيا هى قاعدة عامة ، وهى حالة « التطور الطبيعى » ، وربما كان الاستثناء من هذه القاعدة هو فترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣ ، عندما حاول البرلمان الروسى الذى كان مركزاً للتحولات التقدمية ، إقامة نظام سياسى تصبح الكلمة الحاسمة فيه للشعب . ولكن هذا الاستثناء من القاعدة (أى من الديكتاتورية) جرى « تقويمه » بسرعة .

وبوسعنا أن نتكهن بأن الحرب فى الشيشان ليست آخر الحلقات على الأرجح . فالاستمرار فى النهج الحالى على صعيد السياستين الداخلية والخارجية سيولّد أزمات جديدة قد تفضى إلى كارثة قومية تهدد العالم أجمع . ولهذا يعتبر تجنب واستبعاد هذه الحروب فى روسيا شرطاً لاسترداد البلد عافيته واستقراره وتطوره ، وضمانا لأمن المواطنين والمجتمع والدولة ، ولاستعادة الاحترام والمواقع المفقودة فى العالم مستقبلاً .

رقم الايداع ١٣٥٩٠/١٩٩٦
الترقيم الدولى I.S.B.N 977-5514-54-1

مطابع الأهرام التجارية ــ قليوب ــ مصر.

المواجهة الدامية

لماذا انهار الاتحاد السوفيتى ؟ ما هو دور الغرب فى هذا ؟ كيف أدت أخطاء الحزب الشيوعى والمؤسسة العسكرية إلى زوال هذه الدولة العظمى ؟ ما الدور الشخصى الذى لعبه جورباتشوف ويلتسين فيما حدث ؟ لماذا انقلب يلتسين على رسلان حسبولاتوف رئيس البرلمان وأقرب مؤيديه ؟ كيف تم النهب المنظم لأموال الحزب الشيوعى بعد تصفيته ومن هم المسئولون عن سرقات أسلحة الجيش وممتلكات الدولة ؟ لماذا انتهت المواجهة بين الرئيس والبرلمان إلى قيام البرلمان بعزل الرئيس وقيام الرئيس بضرب البرلمان بالمدافع ؟

يجيب عن هذه الأسئلة وكثير غيرها رسلان حسبولاتوف رئيس البرلمان الروسى السابق وأستاذ الاقتصاد حاليا ، وأحد الذين صنعوا الأحداث قبل الانهيار السوفيتى وما تلاه من تطورات . وتلك ميزة شهادته فهو ليس مجرد مراقب لما حدث بل أحد صناعه .

الناشر

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام
التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء - القاهرة

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر